الدكتور

فندي أبو فخر

تاريخ لواء حوران الاجتماعي

((السويداء - درعا - القنيطرة - عجلون))

١٨٤٠ - ١٩١٨



الدكتور

فندي أبو فخر

تاريخ لواء حوران الاجتماعي

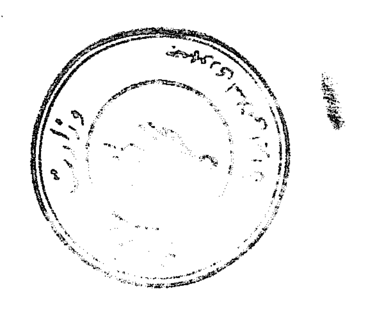
((السويداء - درعا - القنيطرة - عجلون))

١٨٤٠ - ١٩١٨

السويداء - هاتف ٢٣٤٠٧٥



دمشق - ١٩٩٩



اختصارات

اختصرت عددا من المصادر الفرنسية والعثمانية عند الإشارة إليها على النحو التالي:

1 - Les Archives de Ministère des Affaires Etrangères. Correspondence. Politique Consulaire. Turquie-Damas = MAE, CPC.

مع الإشارة إلى اسم القنصل صاحب التقرير واسم الموظف الذي أرسل له التقرير المشار إليه. أما التقارير التي تمكنت من الحصول على صورة عنها، فقد ترجمتها ووضعتها في ملحـــق الوثـــائق، وسأشير إلى المصدرين التاليين على النحو التالي :

سالنامة ولاية سورية بـــ س، و، س، لعام ....

سالنامة الدولة العلية العثمانية بـــ س، د، ع، لعام ....

المقدمة

تعود العوامل التي دفعتني لاختيار هذا البحث إلى المعطيات التالية :

١ - غياب الدراسات العلمية والموضوعية لتاريخ منطقة هامة جداً من بلاد الشام. ظلت عبر قرون مديدة مصدراً هاماً لإنتاج المواد الغذائية للمنطقة، وكانت تنتج القمح اللازم لتموين سورية وغيرها بالغذاء. فلفتت أنظار كل القوى الاستعمارية التي شهدتها المنطقة بسبب أهميتها الاقتصادية تلك فحاولت هذه القوى غرس مرتكزات الفرقة الداخلية واستثمار القوة الاقتصادية فيها، لإحكام سيطرتها عليها.

إن انعدام الدراسات العلمية الجادة لفهم حركة تاريخ الفلاحين في لواء حوران، ومكوناته الداخلية، وعوامل تماسكه، وقدرته على مواجهة القوى الأجنبية، من أتراك وأوربيين، وللكشف عن دور فلاحي جنوب سورية وسكانها الآخرين من القبائل البدوية، في تاريخ ولاية سورية، وفي حركة التاريخ العربي ونسيجه العام، هو أهم البواعث لهذا البحث.

٢ - وجود دراسات قليلة لا ترقى إلى مستوى يجعلها مراجع تاريخية لتاريخ لواء حوران لأنها غرقت في الروح العشائرية والمذهبية والمناطقية، البعيدة عن حقيقة الانتماء الأصيل للسكان، وحركة تاريخهم، والمبنية على عوامل الوحدة والتماسك والتعايش من جهة وعلى مواجهة القوى الأجنبية المعادية للمنطقة من جهة أخرى، فعجز معظم تلك المحاولات التي سميت دراسات عن الكشف عن الروح العربية الواحدة التي يجتمع عليها سكان اللواء من الحضر والبدو. لا سيما دراسات الرحالة والقناصل الأجانب.

٣ - غياب الدراسات العلمية والموضوعية لمسألة تطور حركة السكن في قرى اللواء والبادية المحيطة به من الجنوب والشرق والشمال الشرقي. وحركة صراع القوى المحلية المتنفذة على الأرض والنفوذ أو الزعامة، ضمن مفهوم يقوم على الوحدة من جهة، والصراع من جهة ثانية، إذ لم ترق تلك الدراسات إلى مستوى يمكنها من تحليل عميق لجذور هذه الصراعات، ولدور الإدارة العثمانية في توظيفها لصالحها، وتسخيرها لزرع عوامل التشتت والتمزق.

٤ - غياب الأساس والفهم الموضوعيين للدراسات التي تصدت لكتابة تاريخ الانتفاضات الفلاحية في لواء حوران، ودورها في تطوير الوعي العربي، وتعميق عوامل التوحد بين فلاحي اللواء بشكل عام، ولعل وجود بعض الدراسات العلمية التي لم تعتمد الوثائق العثمانية والأوربية، أدى إلى

بقائها قاصرة عن الارتقاء إلى الإمساك بمفاتيح فهم حركة تاريخ لواء حوران، إذ يحول غياب الوثائق العثمانية والأوربية والمحلية الأصلية بين الباحث الذي يمتلك منهجية البحث التاريخي، وبين القدرة على فهم حركة تاريخ لواء حوران، ضمن إطار حركة التاريخ العربي عامة، وولاية سورية بخاصة.

فجاء اعتماد هذا البحث على الوثائق المذكورة المتعلقة بتاريخ اللواء والولاية دافعاً كبيراً لاختياره، وتحمل تبعات المخاطرة في الشروع بدراسة موضوع لم يدرس بعد، يتوخى الموضوعية، ويرمي إلى الكشف عن العوامل العميقة، المكونة لتاريخ الفلاحين العرب في لواء حوران، خلال المدّة التي اختصت فيها هذه الدراسة.

فندي أبو فخر

السويداء – أيار ١٩٩٩

التعريف ببعض المصادر الأساسية

أولاً – المصادر العثمانيـــة :

تعد المصادر العثمانية من أهم مصادر تاريخ الولايات العثمانية عامة، وولاية ســـورية ولـــواء حوران بخاصة، إذ لا بد لأي باحث يتوخى الدقة والموضوعية، ويتطلع إلى معرفة الحقيقة أو الاقـتراب منها والوصول إليها، من أن يعتمد تلك المصادر، ويستند إلى مادتها الثرة، ويبحث فيها عن الإجابـات للأسئلة المطروحة عليه، فتقدم له معلومات وتفاصيل على غاية من الأهمية، تساعده على سد الثغـرات التي تعترض طريقه. لا سيما أن الريف بشكل عام في ولاية سورية وغيرها، لم ينل اهتمام المؤرخـــين من أوربيين وغيرهم، مثل المدنّ الكبرى، ومراكز الإدارة والحكم الرئيسية إلا ما ندر.

فمن غير الممكن أن نعثر على تفاصيل وافية، ومعلومات دقيقة عن مظـــاهر حيـــاة الســـكان الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في مصادر أخرى، مثلما هي عليه في دفـــاتر الضرائـــب والطـــابو والوثائق العثمانية المختلفة.

تأتي في مقدمة المصادر العثمانية أهمية بالنسبة لموضوع البحث السالنامات العثمانية، والســالنامة تعني الكتاب السنوي، أو التقرير السنوي عن شؤون الدولة العثمانية كلها، مثل سالنامة الدولة العلية، أو عن ولاية سورية وأقسامها الإدارية، من الألوية إلى الأقضية، فالنواحي والقرى، مثل سالنامة ولايـة سورية، أو عن الحياة العلمية في السلطنة مثل سالنامة نظارة المعارف. وتحتل سالنامة ولايـــة ســـورية الموقع الأكثر أهمية بينها، لأنها اختصت بولاية سورية وحدها، فاحتوت علـــى معلومـــات قيمـــة، وإحصائيات هامة عن الولاية ومديرياتها المختلفة في المركز، وعن أقسامها الإدارية حتى أصغر وحـــدة إدارية في القرى والمزارع. فأتت على جسم الهيكل الإداري من القمة إلى القاعدة، ودونت لنا أسمـــاء الموظفين في الجهاز الإداري على اختلاف مراتبهم ومراكزهم، وأسماء المعلمين في المـــدارس الرسميـــة المحدثة في قرى ونواحي ومدن اللواء. وقد اعتمدت على أعدادها كلها، منذ تاريخ ولادة العـدد الأول منها عام ١٢٨٥ هـــ – ١٨٦٨ م وحتى آخر أعدادها الذي صدر عـــام ١٣١٨ هــــ – ١٩٠٠ م وحمل رقم ٣٢ أو دفعة ٣٢.

وتأتي بعدها، سالنامة الدولة العلية العثمانية في المرتبة الثانية، وإن كانت متقدمة عليها في تاريخ صدورها، إذ صدر العدد الأول منها عام ١٢٦٣ هـــ – ١٨٤٦ م، وتتالت أعدادها حتى نهاية الحكم العثماني، فصدر العدد الثامن والستون عام ١٣٣٦ هـــ – ١٣٣٤ مالي (رومي) ١٩١٨ م، أي حـــتى سقوط الحكم العثماني في سورية وبلاد الشام كلها، باستثناء لواء اسكندرون ومناطق عربية أخرى في شمالي سورية، بقيت أراضي محتلة من قبل الأتراك، فسدت بديمومة صدورها الفراغ الذي تركه غيـاب السالنامة الأولى التي توقفت عند العدد الثاني والثلاثين عام ١٣١٨ هـــ – ١٩٠٠ م.

فقدمت لنا منذ عام ١٣١٩ هـ - ١٩٠١ م معلومات مهمة عن تقسيمات اللواء، وعدد أقضيته ونواحيه وقراه، وأسماء كبار موظفيه. وإن كانت تلك المعلومات، لم ترق إلى ما جاءت عليه سالنامة ولاية سورية عن مختلف مظاهر الحياة العامة.

غير أن ذلك لا يقلل من أهميتها إلى حد كبير، إذ ستظل مصدراً مهماً بين المصادر العثمانية الأخرى ونحن في عالم هذا النوع من المصادر، لا بد من الإشارة إلى أهمية سالنامة نظارة المعارف التي لم يصدر منها سوى خمسة أعداد، كانت نظارة المعارف قد قامت بإصدارها خلال أعوام ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ - ١٨٩٨ - ١٩٠٣ م، وتتناول معلومات مهمة عن أحوال التعليم في مدارس الدولة الرسمية والأجنبية، فتضيء جوانب غامضة من أحوال التعليم، لا سيما في عدديها الرابع والخامس اللذين صدرا بعد توقف سالنامة ولاية سورية. ويضم مركز الوثائق التاريخية في دمشق العدد الثالث منها، الذي يعود إلى عام ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ م.

اعتمدت سالنامات الدولة العثمانية التقويمين الهجري والرومي أو المالي[1]، فبدأت سالنامة ولاية سورية باعتمادها منذ عام ١٣٠٣ هـ عند صدور العدد السادس عشر، فحملت إلى جانب العام الهجري المذكور تقويماً آخر هو التقويم الرومي لعام ١٣٠٢ رومي، وظلت على هذا النحو عام ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ م - ١٣١٦ - ١٣١٧ رومي. بينما استمرت سالنامة الدولة العلية العثمانية في اعتمادها التقويم الهجري وحده حتى عام ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م، إذ اكتفت بالإشارة إلى التقويم المالي والرومي، دون ذكر التقويم الهجري.

والتقويم المالي هو عبارة عن مزيج بين التقويمين الهجري والميلادي، ابتكرته الإدارة العثمانية اعتباراً من عام ١٢٥٥ هـ - ١٨٣٩ م، وجعلت عدد أيام السنة فيه أقل مما هي عليه في التقويمين الأول والثاني، مثلما جعلت شهر آذار أول أشهر السنة المالية، وذلك لتسهيل عمليات جباية الضرائب مع حلول أشهر الإنتاج، وجني المحاصيل الزراعية، وبسبب عدم التطابق بين هذا التقويم والتقويم الهجري، ارتفع الفارق بينها إلى نحو سنتين، مما يربك الباحث إذا ما أخذ به دون مقارنته بدقة مع التقويمين الهجري والميلادي.

وإلى جانب السالنامات المذكورة، اعتمدت على هذين التقويمين مجموعة كبيرة من وثائق الأرشيف العثماني في استانبول، التي ضمت مادة متنوعة منها قرارات تصديق السلطان العثماني محمد رشاد الخامس أحكام الإعدام، التي صدرت بحق قادة انتفاضة جبل حوران، على الإدارة العثمانية في ولاية سورية عام ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م، وقرارات أخرى تتعلق بتصديق الأحكام العرفية بالسجن والإبعاد الصادرة بحق عدد كبير من ثوار الجبل والكرك، بالإضافة إلى وثائق هامة أخرى من تقارير

---

(١) كانت المصادر العثمانية تشير إلى هذا التقويم بعبارة رومي ثم أخذت عبارة مالي بدلاً منها. لمزيد من التفاصيل حول هذا التقويم انظر :

Duman. Hasan. Osmanli. Yillikari (Salnameler ve nevsaller) Istanbul. 1982.

كتبها كبار موظفي ولاية سورية، ومراسلات مع مركز الحكم في استانبول، ورسائل أرسلها عدد من مشايخ سكان الجبل والكرك، ومن السجناء في سجون الدولة العثمانية تطالب بالإفراج عن المعتقلين.

ورسائل أخرى من كبار الشخصيات البارزة من دمشق وغيرها مثل شكري العسلي، وعبد الرحمن الشهبندر، وعبد الوهاب الإنجليزي، تطالب الإدارة العثمانية أيضاً بالعفو عن سجناء ومبعدي سكان لواء حوران بدون وجه حق. ووثائق أخرى تتعلق بأحوال ولاية سورية عامة ولواء حوران خاصة. ومنها قوائم بأسماء الثوار المحكومين بالسجن والإبعاد، وأخرى بأسماء مشايخ اللواء، تتضمن منحهم أوسمة فخرية بهدف تغيير مواقفهم نحو الدولة العثمانية. قمت بترتيبها وترقيمها وتنظيمها وفق مادتها. فقدمت هذه الوثائق لي معلومات وافية ومتنوعة، أفادت عملي، ومكنتني من سد الثغرات التي كانت تعترض سبيلي.

ثانياً – المصادر العثمانية المعربة :

استندت الدراسة إلى عدد من المصادر العثمانية المعربة، مثل دفاتر الطابو العثمانية التي تحمل اسم دفتر مفصل لواء الشام لعام ٩٥٨ هـ – ١٥٥١ م، ودفتر مفصل لواء عجلون لعام ٩٧٠ هـ – ١٥٦١ م ولعام ١٠٠٥ هـ – ١٥٩٦ م. قام بترجمتها والتقديم لها محمد عدنان البخيث ونوفان رجا الحمود. وتتميز هذه الدفاتر بأهميتها العلمية، وبمعلوماتها الإحصائية حول مظاهر الحياة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية العامة خلال القرن السادس عشر الميلادي، إذ تحتوي على بيانات مفصلة عن حركة السكن في لواء حوران وعجلون ومناطقه الأخرى ونواحيه وقراه، قرية قرية، وناحية ناحية، بالإضافة إلى عدد السكان وكميات المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة، والضرائب المترتبة على السكان.

وباختصار، بينت لنا هذه الدفاتر حالة الاضطراب والخلل الذي أصاب التجمعات السكنية في قرى لواء حوران عامة وجبل حوران وعجلون والقنيطرة بخاصة، والذي أدى إلى هجرة الفلاحين من قراهم، وتركها خالية، فتحولت إلى قرى خربة مهجورة، بعد أن كانت عامرة بالسكان، نابضة بالحياة بكل مظاهرها.

وهناك مجموعة من القوانين والتعاميم العثمانية التي تُرجمت إلى العَربية مثل الدستور العثماني الذي قام بترجمته إلى العربية نوفل نعمة الله نوفل، ويعدّ من أهم المصادر العثمانية التي تساعد على فهم القوانين والمصادر الحقوقية العثمانية، التي تحيط بشؤون الحياة الإدارية ونظامها في الدولة العثمانية.

ومن الوثائق العثمانية المعربة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة «فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول» تحت عنوان الأرشيف العثماني الذي أعده نجاتي اقطاش وعصمت بنيارق، وترجمه صالح سعداوي صالح بإشراف وتقديم كمال الدين

إحسان أوغلي، وقام مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول، ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية بنشره عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

والمصدر يقدم فكرة واضحة في مقدمته عن التشكيلات المركزية في الدولة العثمانية وخصائصها، بالإضافة إلى تثبيته لأرقام الوثائق العثمانية في ارشيف رئاسة الوزراء.

ولا بد من الإشارة إلى عملين هامين، أعدهما يوسف قزماخوري أصدرهما تحت العنوانين التاليين :

١ - مختارات من القوانين العثمانية، تضمن ترجمة للقوانين العثمانية، حول الأراضي والطابو والسندات والنفوس والبريد والبلديات والجند والصيد والآثار والمطبوعات والامتيازات الأجنبية، اختارها يوسف قزماخوري من الدستور الجزء الأول والثاني وأجزاء مجلة الجنان، ٣،٤،٦،٧،٨،٩، ١٠،١٣،١٤،١٥، ومن مجلة المقتطف الجزء الخامس، وأطلق عليه عنوان: مختارات من القوانين العثمانية، صدر عن دار الحمراء ببيروت عام ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٢ - مقالات وخطب في التربية، صدر كذلك عن دار الحمراء ذاتها، اختار مادته أيضا الباحث نفسه من الدستور وأجزاء مجلة الجنان والمقتطف نفسها.

واعتمدت أيضا على عدد من الوثائق العثمانية المعربة المنشورة في كتاب تاريخ سورية في العصور الحديثة للباحث نادر العطار، مدير مركز الوثائق التاريخية بدمشق سابقا. وإلى جانب ذلك، استفدت أيضا من عدد من الوثائق المترجمة إلى العربية، والمنشورة في أعداد جريدة المقتبس الدمشقية الشهيرة لصاحبها محمد كرد علي، مثل خطابات بعض كبار المسؤولين وأعضاء مجلس المبعوثان، ومجلس ولاية سورية، ونصوص الأحكام القضاعية الصادرة باللغة العثمانية التي أشرت إليها سابقا، والتي ترجمها صحفيو المقتبس ونشروها فيها. مثل قرارات إعدام ستة من كبار مشايخ الجبل، الذين أعدموا شنقا عام ١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م في ساحة المرجة بدمشق.

ثالثا – المصادر العربية الأساسية :

من بين هذه المصادر تبرز الحجج الخاصة بالبيع والشراء، والمراسلات والوثائق المحلية المختلفة، التي كتبها المتعلمون من السكان مثل حجج بيع الأراضي، والوصايا والمراسلات مع أركان الدولة العثمانية، والاتفاقيات بين كبار المشايخ حول بعض الإشكاليات والنزاعات القائمة بينهم، وحول علاقة المشايخ والسكان بالإدارة العثمانية، وعلاقة هؤلاء المشايخ الداخلية فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين مشايخ أقضية اللواء من جهة أخرى.

تحتاج هذه الوثائق إلى جهود كبيرة وجماعية لجمعها من بيوت الأهلين ونفض الغبار عنها، وتنظيفها وترتيبها، وحفظها بطرق تحميها من التلف والضياع، والحق أن تلك الوثائق تستحق القيام بجهود استثنائية كي لا تبقى حبيسة تخزين غير سليم، معرضة للتلف والاندثار، دون أن تطالها أيدي الباحثين. وهي مخبئة في بيوت الأهلين الذين يجود الكثير منهم بتقديمها للباحثين الذين يحوزون على

ثقتهم. لأن تلك الوثائق تسد الفراغ الذي تركه ضياع وغياب سجلات المحاكم والمحاكم الشرعية، ومؤسسات الدولة الرسمية المعنية، بسبب عجز الدولة العثمانية عن تمكين تلك المؤسسات من القيام بوظائفها المطلوبة، التي كان من الممكن أن تحفظ لنا مادة غنية لكتابة تاريخ المنطقة. مثلما تقدم الآن سجلات المحاكم الشرعية مادة ثرة ومتنوعة حول مظاهر الحياة الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

من هنا تتأتى أهمية المبادرة الجادة للبحث عن الوثائق الأصلية المحلية المنثورة في بيوت السكان في محافظات السويداء ودرعا والقنيطرة.

ومن المصادر العربيّة المهمة والمنشورة التي اعتمدت عليها الدراسة، وثائق حكم محمد علي باشا في بلاد الشام التي جمعها ورتبها ونشرها الباحث أسد رستم في خمسة مجلدات، حملت عنوان: المحفوظات الملكية المصرية «بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي باشا» بالإضافة إلى الوثائق الأخرى التي جمعها الباحث نفسه ونشرها بعنوان - الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا.

وتتميز جريدة المقتبس لمحمد كرد علي بأهمية تاريخية وعلمية كبيرة، بما قدمته أعدادها المتتالية منذ بدأت بالصدور خلال ذي العقدة عام ١٣٢٦ هـ كانون الأول ١٩٠٨ م وإلى العدد ١٧٧٥ تاريخ ١٣ صفر ١٣٣٣ هـ ١٩١٥/١٢/٢٠ م.

ففي معظم أعدادها المتتالية أخبار ودراسات متميزة عن لواء حوران، كتب أكثرها الصحفي المثقف والمحامي محمد خليل رفعت الحوراني الزنيقة أحد أبناء حوران، من مواليد[1] قرية شنيرة التابعة لقضاء جبل حوران عام ١٢٩٣ هـ - ١٨٧٦ م، وهو ابن عيسى الزنيقة وعثرنا على وثائق كثيرة في قرية شنيرة بين أوراق السيد زيد السعدي، تتعلق موضوعاتها بأراضيه في هذه القرية، وبكيفية تأجيرها لفلاحيها، ومن ثم بيعها لهم بحجج محلية موقعة منه، ومن الذين اشتروها منه، وكتب بعضها ابنه محمد خليل رفعت الحوراني الزنيقة، كاتب المقالات الكثيرة في المقتبس. عن لوائي حوران والكرك، اشتملت على إحصائيات هامة عن السكان من الحضر والبدو وتوزعهم الجغرافي، وعن أراضيهم الزراعية، ومساحاتها ومحاصيلها، وعن ضرورة تطور اللواء وكيفية إصلاحه. وقد نشرت له لجنة التراث في جامعة مؤتة بالأردن ما كتبه عن لواء الكرك تحت عنوان (ماضي الكرك وحاضره)[1]؛ جاء في مقدمته إشارة إلى عدم التعرف إلى صاحب هذه المقالات. غير أنني تمكنت من معرفة هذه

---

(١) مقابلة شخصية مع شكري الزنيقة أحد أبناء محمد خليل رفعت الحوراني الزنيقة، والسيد شكري من مواليد عام ١٩٣٥ م. جرت المقابلة في منزله بدمشق بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٣ م. وقد حدثني قائلا: «تعلم والدي في دمشق وتخرج من مكتب عنبر. ثم أوفدته الدولة العثمانية إلى استانبول لمتابعة دراسته. توفي والدي في دمشق عام ١٩٥٣م».

(١) انظر: ماضي الكرك وحاضره. إعداد وجمع محمد سالم الطراونة، تقديم عبد الرحمن عطيات رئيس جامعة مؤتة، ١٩٩٤ م.

الشخصية المهمة بعد بحث وعناء كبيرين، فوضعت يدي على أول إشارة تدل على شخصيته، عند تفحص الأوراق المحفوظة في قرية شنيرة في منزل السيد زيد السعدي، عندما عثرت على ايصال مالي يحمل اسمه وتوقيعه، وإيصال آخر يحمل اسمه وخاتمه.

وجاءت الإشارة الثانية، التي عززت اقتناعي بأن صاحب هاتين الوثيقتين هو نفسه ذلك الصحفي الشهير الذي ذيل مقالاته باسم خليل رفعت الحوراني دون الإشارة إلى الزنيقة نسبته الأساسية. عندما قرأت مقالته الموجهة إلى مطران حوران نيقولاس قاضي في المقتبس وذلك في مقالة حملت عنوان: «إلى خليل رفعت أفندي الحوراني، جوابا على ما كتبه في المقتبس الأغر عدد ٥٠٨»[٢] .إذ يشير المطران بوضوح إلى نسب خليل رفعت الحوراني الحقيقي إلى : «عائلة الزنيقة التي أنتم منها بل مقدامها» وكانت هذه الإشارة القول الفصل في معرفة هوية ذلك الصحفي

وسبب اعتمادي بشكل واسع على ما كتبه الحوراني وصحفيو المقتبس الآخرون، يعود للركون إلى مصداقيته بعد مقارنته مع المصادر الأخرى، ولا سيما ما يتعلق منها بالتنظيم الإداري وحركة تطور السكن في أقضية اللواء، وتوزع السكان في الريف والبادية، وفي القرى والمزارع. بالإضافة إلى ما كتبه في المقتبس نفسها، كتاب مشهورون عن لواء حوران مثل كرد علي، وشكري العسلي، ورفيق العظم، وسليمان الأطرش، إذ قدموا مادة تصلح لأن تكون مصدرا عن تاريخ تلك الفترة لا بد من العودة إليه.

ومن المصادر العربية المنشورة التي اعتمدت عليها مذكرات الشخصيات العربية التي أدت دورا هاما في الثورة العربية الكبرى، مثل سلطان الأطرش، سعيد رستم حيدر وصبحي العمري وأحمد قدري وغيرهم، التي قدمت معلومات مهمة عن تاريخ السنوات الأخيرة من الحكم العثماني وحتى سقوطه عام ١٣٣٦ هـ - ١٩١٨).

ومن المصادر المهمة التي استندت إليها، واستفدت منها، أعمال الشعراء الشعبيين، المنشورة منها وغير المنشورة، إلى جانب أعمال كبار المشايخ من أصحاب الرأي والمسؤولية، والذين كانوا على درجة عالية من التأثير في مسار الأحداث التاريخية، على صعيد اللواء من جهة وعلى صعيد الحياة الاجتماعية والإدارية والفكرية من جهة ثانية، مثل أبو علي قسام الحناوي وشبلي الأطرش وعلي عبيد وسليمان الأطرش واسماعيل العبد الله ومعذى المغوش وغيرهم الكثير.

وتعد أشعارهم الطافحة بنبض الحياة وهمومها، والمعبرة عن أدق دقائقها، معينا ثرا للتعرف على تطور تاريخ المنطقة، لأنهم كانوا مرآة صادقة لعصرهم، فكتبوا عما عاشوه، ونشؤوا فيه، وشاركوا في تطوره، وأثروا وتأثروا به؛ إذ لا يخفى على من يقرأ أعمالهم من الباحثين أهمية المادة الأدبية التي

(٢) انظر : المقتبس، العدد ٥١١ تاريخ ٢٦ شوال١٣٢٨ هـ - ١٩١٠/١٠/٣٠ م.

دونوها من الناحية الخلقية والفكرية والكفاحية، وبروز الروح العربية التي نادوا بها، ودعوا إليها ودافعوا عنها خلال فترة الحكم العثماني، ومن ثم مرحلة الاحتلال الفرنسي.

ومن هذه الأعمال المنشورة بعض قصائد الشيخ أبو علي قسام الحناوي، وديوان للشيخ شبلي الأطرش، وديوان: ربابة الثورة للشيخ علي عبيد، وديوان الأنوار الزهية والخواص للشيخ أحمد بحصاص، وديوان: أفديها بالشمس والقمر للشيخ سليمان عبدي الأطرش. ولا بد للباحث من العودة إليها، وسبر أعماقها لما لها من أهمية في رسم ملامح مظاهر الحياة، وبيان منظوماتها الأخلاقية، وتصوير مجرى الصراع مع الدولة العثمانية، إذ تعتبر تلك القصائد سجلا حيا للنصف الثاني من القرن التاسع عشر، وللعقد الأول والثاني من القرن العشرين.

المصادر الأوربية:

إن غنى وثراء الأرشيف العثماني لا يقلل من أهمية الأرشيف الأوروبي، وإن كان لا يرقى بحق إلى المكانة التي احتلها الأرشيف العثماني بتنوع مادته، وبتفاصيلها المهمة عن مظاهر الحياة كلها من إدارية واقتصادية واجتماعية وعلمية، تتعلق بالإدارة وبالسكان على مساحة اللواء.

بينما انحصر اهتمام الرحالة والقناصل الأجانب بموضوعات يرونها هامة من وجهة نظر بلدانهم؛ مثل علاقة الإدارة بالسكان من غير المسلمين ومن المسلمين أنفسهم، وبسياسة الدولة التجارية والاقتصادية، وما تعكسه من إيجابيات أو سلبيات على مصالح الأوربيين، بالإضافة إلى اهتمامهم بالنشاط التبشيري، وتعليم الثقافة واللغات الأوربية. وبالآثار التي خلفتها الحضارات القديمة. فقد جاب منطقة جنوب سورية ومنها لواء حوران، مجموعة من الرحالة الأوربيين، من إنجليز وفرنسيين وألمان وغيرهم، وكتبوا مشاهداتهم في كتب عديدة، سأقوم بتثبيتها في قائمة المصادر والمراجع.

ومن هؤلاء الرحالة بركهارت الذي زار حوران خلال عامي ١٢٢٥ - ١٢٢٧هـ - ١٨١٠ - ١٨١٢م وبورتر الذي زارها مطلع عام ١٢٧٠هـ - ١٨٥٣م، وغيوم ري الذي يعود تاريخ زيارته لحوران ومنطقة البحر الميت إلى عام ١٢٧٥هـ - ١٨٥٨م. وج.س بكنجهام الذي تجول في المنطقة عام ١٢٣٢هـ - ١٨١٦م. وجاء بعده وليم لينش خلال عام ١٢٦٥هـ - ١٨٤٨م. و.م تومسون خلال عام ١٢٧٤هـ - ١٨٥٧م. وديكسون الذي زار فلسطين، وشرقي الأردن عام ١٢٨٢هـ - ١٨٦٥م، وجاء بعده بقليل آندرو تومسون.

ومن الآثار المهمة التي تركها الرحالة ما كتبه الرحالة الألماني يترنشتاين، ثم أوبنهايم اللذان زارا لواء حوران أواخر القرن التاسع عشر.

اختلفت كتابات هؤلاء الرحالة بين مهتم بموضوع الآثار، وآخر كان ينتبه لمظاهر اقتصادية وسكانية مختلفة، ويعود هذا الاختلاف إلى تنوع أفكارهم، وتباين رؤيتهم لتاريخ المنطقة، فعلى حين اهتم بركهارت وبورتر بكل ما كانا يريانه ويعيشانه، اقتصرت كتابة غيوم ري على وصف الآثار

وبعض الأشياء الأخرى مثل محاولة سرقة، أو نزاع مع بدوي. وقد غلبت على كتاباته نظرة استعلائية وعنصرية بعض الشيء، قامت على موقف معاد للسكان حينا، وآخر استعلائي نحوهم نتيجة شعوره بالانتساب للفرنسيين وبتميزهم وتفوقهم على العرب أحيانا أخرى، فكان يسعى وراء وصف الآثار، والاهتمام بتدوين كل ما يلاحظه عنها دون غيرها. وإن كان يقدم بين ثنايا كتابه بعض الحوادث التي كان يشهدها ويعيشها.

ومن الوثائق الأوروبية المهمة التي لا بد من التعامل معها وبحذر شديد، تقارير قناصل أوروبا مثل تقارير القنصل الفرنسي غيلوا، وجو فروا عما كان يجري من صراع متعدد الوجوه في لواء حوران عامة والجبل خاصة خلال أعوام ١٣٠٥ - ١٣٠٨هـ - ١٨٨٨ - ١٨٩٠م.

والسبب الكامن وراء ذلك الحذر المطلوب، يعود إلى الرؤية الفكرية للقنصل، والأهداف التي يتوخاها أثناء عمله، وتصويره لما يجري، وتفسيره بما يخدم تلك الأهداف الاستعمارية في فترة كانت تسعى فيها أوربا لتصديع الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بلاد الشام، وفي حوران، لتتمكن من بناء مرتكزاتها الاستعمارية المختلفة، من خلال سياستها التبشيرية، لغرس ثقافة غريبة عن ثقافة المنطقة، وخلق أجيال تحمل تلك الثقافة الأوربية وتدافع عنها، وإقامة علاقات لقتصادية تمهد لسيطرة الاقتصاد الأوروبي على الاقتصاد المحلي بعد ضرب مرتكزات قوته واستمراره.

وعلى هذا الأساس يرى قناصل أوروبا أن أبناء الأمة العربية الواحدة أبناء أمم وأقوام مختلفة، فيقسمون الشعب الواحد إلى أقسام وشعوب، تقوم على الانتماء الديني أو الطائفي لأبناء هذا الشعب، فتصبح كل طائفة في منظورهم أمة تتناقض مصالحها مع الطوائف الأخرى، ولا بد آنئذ للأوربيين من تحويل ذلك الاختلاف في الانتماء الطائفي أو الديني إلى علاقة تناحرية متضادة، متصارعة، لينحازوا فيها إلى هذه الجهة أوتلك وفق ما تقتضيه مصالحهم.

تنطبق هذه الأفكار والسياسات على القناصل الأوربيين دون استثناء من فرنسيين وروس وغيرهم. كل منهم يحاول رسم خريطة المنطقة كما تشاء سياسة إدارته. وقد قمت بترجمة ١٤ تقريرا للقناصل الفرنسيين، وتقريرا واحدا للقنصل الروسي ووضعها في ملحق الوثائق غير المنشورة، بهدف المقارنة، والتقاط الهدف الاستعماري الواحد، الذي يبرز بوضوح في هذه التقارير. فالانتماء العربي، والجسم الاجتماعي العربي، والأرض العربية، كانت مثلما هي الآن، محط أطماع القوى الاستعمارية العاملة على إلغاء الانتماء العربي، وتصديع الجسم الاجتماعي العربي، وتفتيت الأرض العربية.

ولا يخفى على الباحث ذلك الحقد الدفين عند الأوربيين على السكان، الذين يحسنون المحافظة على وجودهم ومستقبلهم، ويواجهون بحذر سياسة الأتراك والأوربيين على اختلاف جنسياتهم، ويحيطون بوعي مخططاتهم الرامية إلى إثارة الصراعات الطائفية البغيضة، التي تسمح لدول أوربا بالتدخل بأشكاله كافة في هذا الصراع، كي تضبط تطور الحياة كما ترى وتشاء، لعلها تخلق مسألة

حورانية إلى جانب المسألة اللبنانية، لتأتي بجيوشها إلى حوران مثلما جاءت بها إلى لبنان، ولتجهز على قوة الشعب الحيوية، وتربطه في فلك سياستها.

وقد ظهرت هذه السياسة بوضوح في التقارير المثبتة في ملحق الوثائق غير المنشورة.

ومن المصادر الأوربية المعربة المهمة لموضوع البحث كتاب سورية وفلسطين لقسطنطين بازيلي، الذي يتحدث فيه بكثير من الدقة والوضوح عن تاريخ بلاد الشام خلال الربع الثاني والثالث من القرن التاسع عشر، ويعد هذا المصدر عملا متميزا، كتبه رجل سياسة وتاريخ في الوقت نفسه، وهو من كبار المثقفين الروس خلال القرن التاسع عشر، ولم تظهر فيه بوضوح النزعات الاستعمارية التي طفحت بها كتابات القناصل الآخرين، وهناك كتاب هام آخر عنوانه سورية ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهو عبارة عن مذكرات رحالة، وتقارير علمية واقتصادية، ووثائق قنصلية وسياسية وعسكرية، قام بإعداده ونشره الباحثان الروسيان م.ر. ريجنكوف و أ.م. سميليا تسكايا، وترجمه إلى العربية يوسف عطا الله وقدم له مسعود ضاهر[1].

وقد اعتمدت على هذين المصدرين لتوضيح بعض جوانب تاريخ لواء حوران، الذي اهتما به خلال أربعينات ومطلع خمسينات القرن التاسع عشر.

إن المراجع الأجنبية التي جاءت على دراسة تاريخ لواء حوران دراسة غير وافية، اكتفت ببعض الجوانب دون الأخرى وهي مهمة على قلتها، منها كتاب للدكتورة برجيت شبلير باللغة الألمانية. وأهم ما يميز هذا الكتاب، على الرغم من أهميته أنه جاء ضمن سياق رؤية المستشرقين الأوربيين للتاريخ العربي، التي لا يمكن لها إلا ماندر أن تلامس الروح الموضوعية في كتابتها، وتقترب من حقيقة نبض التاريخ العربي، فتذهب بعيدا في تقسيم الشعب العربي إلى طوائف، وتقوم بكتابة تاريخ هذه الطوائف وكأنه تاريخ أمم، وليس تاريخ جزء من شعب عربي، لذلك يجد الباحث نفسه أمام هذه الدراسات مضطرا للتعامل معها بكثير من الحذر.

وهناك دراسات أخرى سنقوم بتثبيتها في قائمة المصادر والمراجع دون أن يكون هناك ضرورة لنقدها أو إعطاء فكرة عنها.

---

(١) صدر هذا الكتاب عن دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٣م باللغة العربية، وكان قد صدر عن دار النشر «ناووكا» في موسكو عام ١٩٩١، باللغة الروسية.

الفصل الأول

التنظيم الإداري في لواء حوران

نشوء لواء حوران:

حظيت حوران منذ أمد بعيد باهتمام المؤرخين فهي حسب ياقوت الحموي «كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة، وذات قرى ومزارع وحرار»[1].

وكانت أثناء الحكم المملوكي لبلاد الشام تابعة نيابة دمشق[2] وظلت على هذا النحو إبان الحكم العثماني حتى عام ١٢٧٢ هـ[3] ١٨٥٥ م، إذ أحدثت الإدارة العثمانية لواءي حوران وعجلون.

وبعد نحو خمس سنوات دمجت هذين اللواءين بلواء واحد، أخذ اسم لواء حوران عام ١٢٧٨ هـ[4] ١٨٦١م، وأتبعته إلى ولاية سورية لكنها سرعان ما أعادت النظر في هذا الإحداث، وجعلته قضاء تابعا للواء دمشق.

وفي عام ١٢٨٥ هـ[5] ١٨٦٨ م، أعادت الإدارة العثمانية النظر من جديد وجعلته لواء مستقلا تابعا إلى ولاية سورية إلى جانب لواءين آخرين هما لواء دمشق ولواء حماه.

فاشتمل لواء حوران على جبل حوران والجيدور والنقرة وعجلون وشعارة والقنيطرة[6] وبقي على هذا النحو حتى سقوط الحكم العثماني عام ١٣٣٦هـ ١٩١٨م.

الموقع والحدود :

---

(١) تلفظ حوران بفتح الحاء وتسكين الواو انظر الحموي، ياقوت، معجم البلدان، اختار النصوص وقدم لها عبد الاله نبهان، منشورات وزارة الثقافة، السفر الثالث، القسم الأول، دمشق، ١٩٨٣م ص ٣٩٢.

(٢) غوانمة، يوسف، التاريخ الحضاري لشرقي الأردن في العصر المملوكي، دار الفكر، عمان، ط٢، ١٩٨٢م ص٢٨٤.

(٣) س، د، ع، ع، لعام ١٢٨٥هـ، ص ١٠٤.

(٥) س، د، ع، ع، لعام ١٢٧٨ هـ، ص ١٥٥.

(٥) س، د، ع، ع، لعام ١٢٨٥ هـ، ص ١٨٦ وللمزيد حول هذا الموضوع انظر. قسطنطين بيتكوفيتش سورية، حوران، جبل الدروز في ملحق الوثائق، رقم ٦٧ ص٤٣٢ - ٤٤٢.

(٦) س، و، س، لعام ١٢٨٥ هـ ص ٥٦ — ٥٧.

يحد لواء حوران خلال فترة الدراسة ١٢٥٦ – ١٣٣٦ هـ /١٨٤٠ – ١٩١٨ م من الغـروب نهر الأردن الذي يفصله عن فلسطين، ومن الشرق بادية الشام ومنطقة الجوف ومن الجنـوب لـواء الكرك، ومن الشمال إقليم غوطة دمشق[(١)] .

ولعل الأهمية الجغرافية والاقتصادية لمنطقة حوران، التي كانت تنتج القسم الأكبر من المواد الغذائية لسكان سورية وغيرها، تتأتى من كونها تضم الأراضي الزراعية الخصبة التي تفيض بتلك الخيرات إذ تبلغ مساحتها نحو ٣٥ ألف كم[٢] .

تشتمل هذه المنطقة على الجيدور[(٢)] والنقرة، اللذين يشكلان قضاءي بصر الحرير ودرعا (محافظة درعا اليوم). والصفاه[(٣)] واللجاة[(٤)] وعجلون والجولان[(٥)] وجبل حوران[(٦)] . والجيدور والنقرة

---

(١) المقتبس، العدد ٤٨١، ٨ رمضان ١٣٢٨ هـ/ ٢٢ / ٩ / ١٩١٠م.

(٢) الجيدور: بالفتح ثم بالسكون وضم الدال وسكون الواو والراء. وهي كوره من نواحي دمشق فيها قرى، وهي في شمالي حوران ويقال: إنها والجولان كورة واحدة. انظر: الحموي، ياقوت، معجم البلدان، المصدر نفسه وأيضا: الريشان، سالم، حوران من زوايا التاريخ دمشق ١٩٧٩، دار النشر، بلا، ص ٢٨ واندمجت الجيدور بالنقرة عند بولس مسعد، فلم يميز بينهما ويحدد منطقتيهما.

انظر المجلة البطريركية، مسعد، بولس السنة الثامنة، ج٢ تاريخ ١٥ / ٣ / ١٩٣٣م ص٢٩ – ٣٠ أما خليل رفعت الحوراني فقد كتب فيهما قائلا «النقرة أعني قرى الحورانة المتوسطة والقبلية» أي الجزء الجنوبي من السهل الحوراني – أما «الجيدور – قسم من قرى الحوراني يدعى بهذا الاسم» وذلك يعني أنه القسم الشمالي من السهل الحوراني. انظر: المقتبس، العدد ٤٨١/ ١٨ رمضان ١٣٢٨هـ / ٢٢ / ٩ / ١٩١٠م.

(٣) تقع في الجنوب الشرقي من دمشق، عند مدخل بادية الشام وهي منطقة بركانية. انظر. ديسو، رنيه، العرب في سورية قبل الإسلام ترجمة عبد الحميد الدواخلي و د. محمد مصطفى زيادة، دار الحداثة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م ص١.

(٤) اللجاة: اسم للحرة السوداء التي بأرض صرخد من نواحي الشام فيها قرى ومزارع وعمارة واسعة يشملها هذا الاسم. انظر: الحموي ياقوت، معجم البلدان المصدر نفسه، الجزء الثالث ص ٣٠٠ وانظر أيضا الريشان، سالم، حوران من زوايا التاريخ المرجع نفسه ص ٣٢. وهي منطقة بركانية وعرية شديدة التعقيد. انظر: مسعد، بولس. المجلة البطريركية، السنة الثانية، ٢ آذار ١٩٣٣، ص ٢٦ - ٣٠.

(٥) الجولان: بالفتح ثم السكون. قرية وقيل جبل من نواحي دمشق ثم من عمل حوران. الحموي، ياقوت، المصدر نفسه، الجزء الثالث ص٢٩٦ - ٢٩٧.

(٦) جبل حوران (يحده شمالا اللجاة وبعض الوعر وشرقا الحراء أو الرحبة وغربا سهل النقرة وبعض اللجاة وجنوبا البادية. وهي مستطيلة الشكل من الشمال إلى الجنوب: أما اسم حوران فكان يطلق أولا عليه دون سائر البقاع المحيطة به ثم توسع المتأخرون في إطلاق هذا الاسم على سائر بلاد باشان) انظر: مسعد، بولس، المجلة البطريركية، السنة الثامنة ج٢، ص ٣٠.

حوران تحت الحكم العثماني

خضعت بلاد الشام، ومن ضمنها حوران لسيطرة الحكم المملوكي، بعد معركة عين جالوت التي انتصر فيها الظاهر بيبرس عام ٦٥٨هـ[1] /١٢٦٠م، على جيش هولاكو بعد أن وحدمصر وبلاد الشام وأسس السلطنة المملوكية التي استمرت حتى عام ٩٢٣هـ/١٥١٦ — ١٥١٧م. منذ ذلك التاريخ دخلت حوران تحت الحكم العثماني الذي استمر أربعة قرون ونيف. وخلال الدور الأول من الحكم العثماني، سادت أساليب الإدارة المملوكية[2]، التي اتسمت بالسطحية والرتابة والجمود، ونأت عن ملامسة أو مقاربة اهتمامات السكان الذين لم يشعروا بتغيير عميق يجري في بلادهم. فكل الذي حصل بالنسبة إليهم تمثل في انتصار حاكم مسلم غير عربي، على حاكم مسلم غير عربي أيضا، فالحاكم الجديد لم يفكر يوما بغير مصالحه، ومصالح دولته على حساب الشعب العربي، الذي تحمل مآسي الأتراك. حتى أن السلطان سليم الأول، أبقى جان بردي الغزالي واليا على بلاد الشام. كما كان زمن الحكم المملوكي. بيد أن ذلك لايعني أن العثمانيين، لم يبدلوا مظاهر ذلك الحكم وأنظمته كلها. فكانوا على قدر كبير من الدقة والتنظيم بالنسبة إلى المسائل التي تهم إدارتهم، ولاسيما في تنظيم دفاتر الطابو والضرائب[3]، وكل ما يؤمن لهم مصالح دولتهم. ففي دفتر مفصل خاص أمير لواء الشام إحصائيات دقيقة للمنتجات الزراعية والأشجار والسكان، من أجل تحديد الضرائب وتحصيلها منهم. يرى معظم المؤرخين أن فترة الحكم العثماني في بلاد الشام انقسمت إلى دورين رئيسيين: ابتدأ الأول مع بداية احتلال بلاد الشام، وانتهى بسيطرة محمد علي باشا عليها، عام ١٢٤٨هـ/١٨٣١ — ١٨٣٢م وحتى عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م[4].

وابتدأ الدور الثاني مع نهاية حكم محمد علي باشا، عند عودة بلاد الشام إلى سيطرة السلطان

---

(١) رافق، عبد الكريم. العرب والعثمانيون، دمشق، مط أطلس، ١٩٧٤م ط١، ص٤ —٦١ وأيضا إيفانوف، نقولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ — ١٥٧٤ت. يوسف عطاالله، دار الفارابي بيروت ١٩٨٨م ص٦٥.

(٢) المرجع نفسه، ص٦٥، وأيضا حتي، فيليب، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ٣ أجزاء ت كمال اليازجي، دار الثقافة بيروت ١٩٥٩ج٢ ص٣٠٧.

(٣) بازيلي، قسطنطين. سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ت، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٩ ص٣٩٣، وأيضا، بركلمان، كارل تاريخ الشعوب الإسلامية، ت نبيه فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٩، ص ٥٤٦ — ٥٦٢.

(٤) فريد بك المحامي، محمد. الدولة العلية العثمانية، دار الجبل، بيروت، ١٩٧٧م ص٢٤٥.

العثماني، واستمر حتى سقوط الإدارة العثمانية عام ١٣٣٦هـ/١٩١٨م[1].

لم يكتف المؤرخون بتقسيم فترة الحكم العثماني، إلى هاتين المرحلتين فحسب، بل عدوا الفترة الثانية منه مرحلتين مختلفتين، ابتدأت الأولى عام ١٢٥٦ – ١٢٥٧هـ/١٨٤١م وانتهت مع بداية فترة التنظيمات، خلال ستينات القرن التاسع عشر، إذ بدأت المرحلة الثانية، والتي انتهت مع نهاية الإدارة العثمانية في بلاد الشام. ومنذ مطلع أربعينات القرن التاسع عشر، وعلى مدى ثلاثة عقود، عاشت حوران فترة من الفوضى والاضطراب مثلها في ذلك، مثل المناطق الأخرى من ولاية سورية وغيرها من الولايات العربية، فكثرت الحروب الداخلية بسبب ازدياد نفوذ العصبيات المحلية التي، عمل الأتراك على تعميقها، وبسبب ضعف الإدارة العثمانية وعجزها عن السيطرة الفعلية، على مقاليد الأمور السياسية والأمنية والإدارية، مما زاد من تفاقم واضطراب الأوضاع الداخلية، فتزايدت تعديات البدو[2] على الحضر، وقويت شوكة العصبيات المحلية من الزعامات المختلفة، خلال مواجهة البدو من جهة، والنزاعات الداخلية بين أوساط الفلاحين من جهة ثانية. و لم تكن الأوضاع الداخلية في حوران في منأى عن الأوضاع العامة، في ولاية سورية أثناء الشروع بالإصلاحات التي كانت ترمي إلى أهداف عديدة، أهمها تغطية الهزائم التي واكبت الدولة العثمانية، بعد فساد نظام الإنكشارية، وفساد الجهاز الإداري وضعف السلاطين، وتسلط النساء وازدياد نفوذ الأغوات ولاسيما أغا الكزلار[3]. فازداد نفوذ الصدر الأعظم[4] واشتهر خطأ مقره (الباب العالي) على أنه مقر السلطان، وقراراته على أنها قرارات السلطان. ومن المفترض أن تهدف المحاولات الإصلاحية، من جملة ما تهدف إليه تحسين أحوال السكان، والمحافظة على أمنهم، وأموالهم ومزروعاتهم وكل ما يحسن حياتهم لاسيما في الأرياف المحاذية للبادية، مثل حوران فيما لو طبقت بالفعل نصوص الإصلاحات، التي جاء في بعضها «لذلك نرى من اللازم لأجل حسن إدارة ممالكنا المحروسة وضع بعض قوانين جديدة تتعلق موادها الأساسية بأمنية النفوس والمحافظة على العرض والأموال والناموس»[5]. وبيد أن الواقع الذي عاشه السكان العرب في بلاد الشام عامة وحوران خاصة يشير إلى عكس ما أشارت إليه نصوص الإصلاحات، بدءا من مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر وإلى استقلال بلاد الشام عن الحكم العثماني. فلم تكن تخفى الأوضاع السيئة لسكان لواء

---

(١) البخيت، عدنان. الجالودي، عليان. قضاء عجلون في عصر التنظيمات، عمان، ١٩٩٢ ص١٠ – ١١.

أغا الكزلار هو أغا البنات لأن كلمة قز تعني بنت وللمزيد انظر :

(2) Mahmet Ozcan. Resimli Osmanle. Istanbul, 1956, P. 59

(٣) رافق، عبد الكريم. مرجع سابق، ص١١٩ وللمزيد حول الإصلاحات انظر: بيهم، محمد جميل، فلسفة التاريخ العثماني أسباب انحطاط الامبراطورية العثمانية وزوالها، الكتاب الثاني ١٩٥٤ ص ١٥٦ – ١٥٧. بدون تاريخ.

(٤) عوض، عبد العزيز. الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤، دار المعارف في مصر، القاهرة ١٩٦٩ ص٢٠.

(٥) عوض، المرجع نفسه ص ٢٠.

حوران عن أعين رجال الحكم وحتى القناصل الأجانب مثل القنصل الروسي قسطنطين بازيلي الذي كتب قائلا: «ألحقت الحرب المدمرة في حوران، والحرب الأهلية التي اندلعت بين البدو ضررا كبيرا بالإنتاج الزراعي في سورية. ذلك لأن مساحات من الأراضي خاصة سهول حوران التي تمون دمشق بالحبوب، بقيت دون فلاحة ولا زراعة»[1].

مظاهر التنظيم الإداري في لواء حوران:

شهد التنظيم الإداري في لواء حوران مرحلتين اثنتين:

أ - المرحلة الأولى ١٢٥٦ - ١٢٨١هـ/١٨٤١ - ١٨٦٤م.

ب - المرحلة الثانية ١٢٨١ - ١٣٣٦هـ/١٨٦٤ - ١٩١٨م.

أ - المرحلة الأولى:

أعاد العثمانيون نظامهم الإداري السابق، إلى بلاد الشام، بعد إعادة سيطرتهم عليها، عند خروج محمد على باشا منها، فاشتملت ولاية سورية على أقضية حمص، حماة، حوران وحتى شرقي الأردن[٢] . وازداد اهتمام السلطنة بهذه الولاية، فربطت إدارتها بإحكام بمركز السلطنة في استانبول، وبدأت تتجه نحو تنظيم القوات العسكرية وتطبيق الأنظمة الإدارية الكفيلة بدمج ولاية سورية عامة ولواء حوران خاصة بالبنية الإدارية والسياسية والعسكرية للسلطنة مما أدى إلى تزايد اهتمام الإدارة العثمانية بلواء حوران، بهدف وضعه تحت السيطرة المباشرة لها.

غير أن الأهداف شيء، وتنفيذها شيء آخر، فالإجراءات الإدارية التي اتخذت والتعيينات التي تمت في مجال الجهاز الإداري بقيت قاصرة عن مواجهة عوامل الخلل واضطراب الأمن، ووقف تعديات القبائل البدوية على الفلاحين، وإلى جانب ذلك لم تستطع قوتها العسكرية أيضا تحقيق ذلك. فقد كتب القنصل الروسي قسطنطين بازيلي في هذا الشأن قائلا: «ليس الجيش العثماني قادرا على حماية منطقة حوران الشرقية الغنية من هجمات البدو، وقطاع الطرق ولا يستطيع المحافظة على الأمن والنظام ويتسم دوره بالضعف حتى في المناطق الساحلية الآهلة بالسكان»[٣] .

ومن المفيد في هذا المجال، الإشارة إلى أن هشاشة الإدارة العثمانية وضعفها وعجزها عن تطبيق أنظمتها الإدارية دفعتها إلى الاستعانة بالجيش لتحقيق مراميها فبعد المباشرة بتطبيق التجنيد العام في سورية عام ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م، ورغبتها بتطبيقه في حوران، قاد والي سورية حملة عسكرية عام

---

(١) ريجنكوف، ونسكايا. سورية ولبنان وفلسطين، ت، يوسف عطا الله، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٣ ص٣٧٣.

(٢) س، د، ع، لعام ١٢٨١هـ/ص٧٣.

(٣) ريجنكوف، ونساكايا. مصدر مذكور سابقا، ص٤١٨. وكان بازيلي قد أشار إلى أن الجيش العثماني كان «يستنزف مداخيل المنطقة كلها، على حساب تكاليف الإدارة المدنية، التي لم تكن كافية لسد حاجاته الأساسية بل تتطلب مخصصات من أموال الخزينة المركزية للدولة» ص٣٩٧.

١٢٦٩هـ/١٨٥٢م[١]. لاقت هزيمة كبيرة على أيدي السكان عند ازرع. بينما لم تستجب السلطات العثمانية، في استانبول، لطلب السلطات المحلية المتضمن إتخاذ الإجراءات، اللازمة لنشر الأمن وحماية الفلاحين، ووقف تعديات القبائل البدوية. فاضطر والي سورية لتوسيط الشيخ سعيد جنبلاط[٢] من لبنان مع مشايخ حوران لاستعادة الأسلحة والذخائر التي غنموها. مما يؤكد عجز الإدارة العثمانية بمؤسساتها المدنية والعسكرية عن فرض وجودها في اللواء.

ب- المرحلة الثانية:

أصدر السلطان العثماني عبد العزيز[٣] (١٢٧٧ - ١٢٩٣هـ/١٨٦١ - ١٨٧٦م)، نظام إدارة الولايات العمومية عام ١٢٨٧هـ/١٨٧١م. فقسمت ولاية سورية بموجبه إلى ألوية والألوية إلى أقضية، والأقضية إلى نواح وقرى ومحلات ومزارع. ومع تنامي ضغوط الدول الأوربية[٤] على السلطنة، أخذت حركة التغيير والتجديد الإداري تتزايد أكثر فأكثر خوفا من ازدياد النفوذ الأوربي في الولاية عامة وفي لواء حوران خاصة. ولكون موضوع البحث يتركز على لواء حوران، سأكتفي بمتابعة حركة التغيير الإداري في هذا اللواء الذي ظل من الصنف الثاني حتى عام ١٣٣١هـ/١٩١٢م إذ ارتقى إلى الصنف الأول[٥] كما لم يكن مركز اللواء مستقرا في مكان واحد، فقد تم نقله من المزيريب[٦] (البجة سابقا) إلى الشيخ سعد

---

(١) الشدياق، طنوس. أخبار الأعيان في جبل لبنان، تحقيق البستاني، فؤاد أفرام، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠م ج١ ص١٥٥ – ١٥٦.

(٢) الشدياق. المصدر نفسه، ص١٥٦.

(٣) يني، جرجي. تاريخ سورية، م ط الأدبية، بيروت ١٨٨١م، ص٢٩٩، ويذكر يني في الصفحة نفسها محاولات عبد العزيز الإصلاحية قائلا: «ورغب السلطان عبد العزيز في الإصلاح إلا أن السياسة الخارجية كانت تشغله عن الاهتمام به.. على أنه بذل في سبيل إصلاح الجندية والبحرية مالا جزيلا». وللمزيد حول سياسة عبد العزيز الإصلاحية انظر: برجاوي، سعيد أحمد، الامبراطورية العثمانية، تارخها السياسي والعسكري، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٣م ص٢٤٣ – ٢٥٢.

(٤) قساطلي، نعمان. كتاب الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، بيروت ١٨٧٦م. ص٩٣.

(٥) س، د، ع، ع، لعام ١٣٢٨ رومية ص٦٩٠.

(٦) غرايبة، عبد الكريم. تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع بيروت، ط أولى، ١٩٨٤ ص٢٣٨.

حيث استقرفيها أكثر من عشرين عاما[1] ، ولعل السبب في عملية نقل مركز اللواء هذه يعود إلى مرور الخط الحديدي منها، ولسهولة الحركة داخل اللواء منها وإليها باتجاه الأقضية والنواحي والقرى. ومن الشيخ سعد انتقل مركز اللواء إلى الشيخ مسكين[2] ، وذلك مع بداية القرن العشرين عندما وصلتها شبكة الخط الحديدي. وبقي فيها نحو عشر سنوات إلى أن نقل إلى درعا حيث بقي فيها حتى سقوط الحكم العثماني عام ١٣٣٦هـ/١٩١٨م. على الرغم من إلغاء قضاء درعا وإحداث قضاء إزرع كما سنشير لاحقا. ومن جانب آخر، نجد أن حركة التغيير الإداري لم تقتصر على إحداث اللواء وتغيير مركزه وتحديد أقضيته فحسب، بل سنشاهد إحداث نواح وإلغاء أخرى، وسنشير إلى هذه التغييرات، عند دراسة التنظيمات الإدارية داخل أقضية اللواء. ومن المهم أن نذكر هنا أن اللواء ضم قضاء خاصا بمركز اللواء عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م. اتبعت به ناحية اللجاة، وبعد ثلاث سنوات اتبع قضاء عجلون عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م[3] إلى لواء البلقاء، غير أن الأمر لم يدم أكثر من عام واحد، حيث أعيد إلى تبعية لواء حوران عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م[4] . وحل بعده مباشرة، قضاء القنيطرة، ثم تلاه قضاء جبل حوران الذي كانت تشير إليه سالنامة الدولة العلية العثمانية قبل قضاء القنيطرة وعجلون[5] .

واستمر هذا الوضع كما هو حتى عام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م؛ عندما أتبعته الإدارة العثمانية إلى لواء دمشق مباشرة حسبما تذكر سالنامة ولاية سورية. على حين أشارت سالنامة الدولة العلية العثمانية للعام نفسه، إلى وجوده ضمن لواء حوران. على أننا نميل إلى ترجيح صحة ما جاء في سالنامة ولاية سورية، بسبب اقتصار محتوياتها على الإدارة في الولاية نفسها، مما يجعل فيها نسبة الخطأ أقل من السالنامة الأخرى، التي تهتم بولايات الدولة العثمانية كلها.

أعيدت تبعية قضاء جبل حوران عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م[6] إلى لواء حوران، الذي شهد إحداث قضاءي درعا وبصر الحرير عام ١٣٠١هـ/١٨٨٣م[7] ، وخلال عام ١٣٠٦ - ١٣٠٧هـ/١٨٨٨ - ١٨٨٩م، فصل قضاء السلط عن لواء معان الذي اختفى ذكره في سالنامة ولاية سورية لذلك العام ، ليدمج في لواء حوران حتى عام ١٣١٠ - ١٣١١هـ/١٨٩٢ - ١٨٩٣م[8] ،

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٩٧هـ ص ٢٤٧.

(٢) عوض، عبد العزيز. مرجع سابق ص٧٦.

(٣) س، و، س، لعام ١٢٨٨هـ/ص٩١.

(٤) س، و، س، لعام ١٢٨٩هـ/ص١٠٢ - ١٠٤.

(٥) س، د، ع، ع، لعام ١٣٢٩هـ ص٦٧٧.

(٦) س، و، س، لعام ١٢٩٩هـ/ص٧٠.

(٧) س، و، س، لعام ١٣٠١هـ ص١٩٦.

(٨) س، و، س، لعام ١٣١٠ - ١٣١١هـ ص.

حيث أعيد تشكيل لواء معان، الذي ضم قضاءي الطفيلة والكرك وألحق بهما قضاء السلط في العام ١٣١١ – ١٣١٢هـ/١٨٩٣ – ١٨٩٤م[1] .

بقي قضاء درعا واحدا من أقضية اللواء حتى عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م[2] وأحدث بدلا منه قضاء إزرع، الذي ظل مركزه في درعا. ويبدو أن سبب ذلك يعود إلى رغبة الإدارة العثمانية في ضغط نفقاتها المالية، وعزوفها عن بناء أو استئجار مقرات جديدة، مما يعني أن هذا التغيير ظل شكليا واسميا.

لقد عرف القضاء منذ إحداثه، وحتى إلغائه، تسعة عشر قائمقاما، تولوا إدارته. وكان معظمهم يتبدل كل عام باستثناء سليم ملكي أفندي[3] الذي ظل على رأس عمله أربع سنوات. وهي أطول مدة في تاريخ القضاء عاشها قائمقام درعا في وظيفته هذه، ثم بقي قائمقامان آخران على رأس عملهما ثلاث سنوات هما محمد شاكر أفندي ورضا العابد أفندي. بينما أمضى توفيق أفندي مدة سنتين، وكان يتم تبديل الآخرين كل عام. وتدل بوضوح مصادر الدولة العثمانية على استمرار قضاء بصر الحرير، حتى عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م. العام الذي شهد إحداث قضاء المسمية.

إن ظاهرة تغيير القائمقامين التي لاحظناها من قبل لم تنحصر في قضاء دون الآخر، فقد شهد قضاء جبل حوران عددا كبيرا من القائمقامين، الذين كان يتم تبديلهم كل عام أو عامين على الأكثر باستثناء الشيخ ابراهيم اسماعيل الأطرش الذي تسلم هذه الوظيفة عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢ – ١٨٨٣[4] واستمر فيها حتى وفاته عام١٣١٠ –١٣١١هـ/١٨٩٢ – ١٨٩٣م[5] .

وبذلك تسلم موقعا إداريا متميزا، لم يحصل عليه أي شيخ من شيوخ آل الحمدان الذين كانوا يتولون مشيخة مشايخ الجبل، منذ أكثر من قرن ونصف. وأصبحت هذه الحالة التي مثلها الشيخ ابراهيم حالة نادرة لم تحصل سابقا، مثلما لم نشهدها لاحقا. إذ لم يستمر الشيخ شبلي الأطرش في هذه الوظيفة، أكثر من نحو عام. فغضت بعد ذلك الدولة العثمانية النظر عن تسليم أحد مشايخ الجبل قائمقاميته. ويأتي بعد شبلي الأطرش في البقاء على رأس الإدارة في جبل حوران أحمد جاويد، الذي استمر قائمقاما منذ العام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م[6] ، إلى العام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م. أما بقية القائمقامين الآخرين فكان يتم تبديلهم سنويا تقريبا. كما تبين لنا أعداد سالنامة ولاية سورية منذ عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م وحتى أواخر القرن التاسع عشر.

ومع مطلع القرن العشرين جرى تغيير كبير في هيكل التنظيم الإداري، في جبل حوران. إذ قامت الدولة العثمانية بشطره إلى ثلاثة أقضية هي:

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١١ – ١٣١٢هـ، ص٢١٢ – ٢١٩.

(٢) س، د، ع، لعام ١٣٢٩هـ، ص٦٧٧.

(٣) س، و، س، لعام ١٣١١ – ١٣١٢هـ، ص٢٠٣.

(٤) س، و، س، لعام ١٣٠٠هـ، ص٢٤٩.

(٥) س، و، س، لعام ١٣١٠ – ١٣١١هـ ، ص٢٢٨.

(٦) س، و، س، لعام ١٣١٤هـ ، ص ١٩٦.

١ - قضاء السويداء   ٢- قضاء صلخد   ٣- قضاء عاهرة (عريقة اليوم)[١] .

فاستمرت هذه التشكيلة كما هي حتى مطلع العقد الثاني من القرن العشرين.ففي عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م. أعاد سامي باشا النظر، في ذلك التقسيم فأبقى على قضاء السويداء، وألغى قضاءي صلخد وعاهرة وأحدث بدلا عنهما قضاءي بصرى الشام بدلا من قضاء صلخد والمسمية بدلا من قضاء عاهرة [٢]. و لم يطرأ أي تغيير يذكر على هذه الأقضية حتى نهاية الحكم العثماني عام ١٣٣٦ هـ/١٩١٨م.

علما أن ذلك الواقع الإداري، لهذه الأقضية لم يستقر تماما، بسبب الاضطراب الأمني وضعف الأداء الإداري لمؤسسات الدولة كلها لاسيما في جبل حوران، فكانت الإدارة العثمانية تفكر بتحويل مديرية ناحية صلخد إلى قضاء مرة أخرى.

فقد قرر المجلس العمومي لولاية سورية «جعل مديرية صلخد من أعمال حوران قضاء والكتابة بذلك لنظارة الداخلية»[٣] . غير أن هذا القرار، لا يعني أنه سيلقى الاستجابة والقبول المباشر واستصدار القرار الواجب التنفيذ. فاستانبول لم تكن متعجلة في الاستجابة لكل المقترحات المرسلة من الولايات، إلا عندما تكون متأكدة من حتمية انسجام أهداف وروح تلك القرارت مع سياستها الإدارية والسياسية والأمنية ولاسيما في تلك الفترة الحرجة التي كانت تمر بها الدولة نفسها والمنطقة العربية، قبيل الحرب العالمية الأولى، ومع تنامي نشاطات الجمعيات العربية القومية، أو ذات الطابع العروبي القومي. وعلى صعيد سياستها الإدارية، في لواء حوران قامت الإدارة العثمانية بفصل قضاء القنيطرة عن لواء حوران، وإدماجه في لواء دمشق. أما عن تصنيف الأقضية، فقد كان قضاء القنيطرة ودرعا وبصر الحرير من الصنف الثاني[٤] .

على حين كان قضاء جبل حوران وعجلون من الصنف الأول. و لم يكن هذا التصنيف ثابتا، ففي عام ١٣٣٠هـ/١٩١١م، بقي قضاء عجلون وحده من الصنف الأول[٥] وتحولت الأقضية الأخرى إلى الصنف الثاني.

الجهاز الإداري في لواء حوران:

وفقا لنظام الولايات العثمانية الصادر عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م شهد اللواء مختلف المؤسسات الإدارية الرسمية. وسأبدأ أولا بدراسة الجهاز الإداري والمؤسسات الإدارية في مركز اللواء.

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١٨هـ ص ٢٢١.

(٢) س، د، ع،، ع، لعام ١٣٢٩ مالية/١٣٢٧هـ ص٦٣٥ — ٦٣٨.

(٣) المقتبس، العدد ١٤٢٣/٢٩/ربيع الأول ١٣٣٢هـ/٢٤/شباط ١٩١٤م.

(٤) س، د، ع، ع، لعام ١٣٢٨ مالية. ١٣٣٠هـ ص٦٩٧ — ٦٩٩.

(٥) س، و، س، لعام ١٣٠٠هـ ص٨٤ — ٨٧.

المتصرف:

«إن المتصرفين في السناجق هم وكلاء الولاة، وواجباتهم هي كواجبات الولاة المذكورة في هذه التعليمات وكما أن مناظرة الولاة تمتد في السناجق، تمتد مناظرة المتصرفين إلى القائمقاميات، الملحقة بها، حال كونهم في رئاستها»(١) . يوضح لنا هذا النص بجلاء واجبات المتصرفين وصلاحياتهم في ألويتهم(٢) .

غير أن متصرف لواء حوران، كان يواجه صعوبات كبيرة، أهمها مسألة فرض الأمن في اللواء لإدخال ونشر الإصلاحات الجديدة وإرغام السكان على القبول بها. و لم تكن الدولة العثمانية جاهلة أسباب ضعف ولاتها ومتصرفيها، ومساوئ إدارتها. ففي نص الخط الهمايوني المتضمن الإعلان عن الإصلاحات الجديدة والصادر في ذي الحجة ١٢٩٣هـ/كانون الأول ١٨٧٦م يخاطب السلطان العثماني عبد الحميد الثاني(٣) مدحت باشا قائلا: «وزيري سمير المعالي مدحت باشا، إن قوة سلطتنا أمست في سقوط، و لم ينشأ ذلك عن أمور خارجية. ولكن صار الميل عن السبل المستقيمة في إدارة الأمور الداخلية وأضعفت الرباطات الأركانية التي تربط الرعايا بقوة الإدارة. وكان ذلك سبب نشر التنظيمات التي قررها والدي المعظم المرحوم السلطان عبد المجيد»(٤) . لذلك كثيرا ما كانت الدولة تكلف كبار قادة الجيش بمهمة قمع السكان، وإجبارهم على قبول سياستها من جهة، وتلجأ إلى تغيير المتصرفين(٥) في اللواء من جهة ثانية، لعدم قدرتهم على تحقيق خططها وأهدافها. فشهد اللواء بين عامي ١٢٨١ — ١٣٣٦هـ/١٨٦٤ — ١٩١٨م اثنين وأربعين متصرفا، كانوا يعجزون إلى حد بعيد، عن تنفيذ خطط الدولة، مما يضطرها إلى تسيير الحملات العسكرية، إلى جبل حوران وعجلون، ومضارب القبائل البدوية وإلى بناء القلاع العسكرية، لترابط فيها حامياتها.

النائب:

تأتي أهمية هذه الوظيفة، في الجهاز الإداري المدني، بعد وظيفة المتصرف تماما. فقد كان النائب يرأس المحاكم القضائية، مثل محكمة التمييز في مركز اللواء، ومحاكم البداية، وشعبة المصارف بالإضافة إلى المحكمة الشرعية. وكان ترتيب وظيفة النائب في الجهاز الإداري للمتصرفية، يأتي بعد المتصرف مباشرة، مثلما هو الأمر كذلك في مجلس إدارة اللواء. كما كان للنائب، الموقع ذاته، في الجهاز

---

(١) مختارات من القوانين العثمانية، المنشورة في الدستور ومجلتي الجنان وسورية، تقديم ونشر يوسف قزما الخوري، لبنان، بيروت دار الحمراء ط١ ١٩٩٠م/ص٨١. وسأشير إليها لاحقا بـ : الخوري، قزما يوسف، مختارات من القوانين العثمانية.

(٢) للمزيد حول صلاحيات المتصرفين انظر: عوض، عبد العزيز، مرجع مذكور سابقا ص٩٦ — ٩٧.

(٣) حول سياسة عبد الحميد الثاني، انظر: برجادي سعيد، مرجع سابق، ص٢٥٤ — ٢٧٩.

(٤) الخوري يوسف قزما. مختارات من القوانين، مذكور سابقا ص١٠٤.

(٥) المقتبس، العدد ١٤٢، تاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٣٢٧هـ/٣ حزيران ١٩٠٩م.

الإداري في القضاء، وأحياناً كان يرأس شعبة المعارف واعتبر كل من نقيب الأشراف والمفتي، من كبار موظفي الدولة في اللواء.

الجهاز المالي في اللواء:

يعمل الجهاز المالي في اللواء بموجب نظام الإدارة المالية، الذي صدر في عهد السلطان عبد العزيز ١٢٧٧ – ١٢٩٣هـ/١٨٦١ – ١٨٧٦م. والمكون من ثمان وستين مادة[١]، تحدد كيفية العمل المالي، ومسؤولية الموظفين الماليين. ويأتي ترتيب المحاسب في الجهاز الإداري، في مركز اللواء والأقضية[٢] بعد المتصرف والنائب في اللواء، والقائمقام والنائب في القضاء. وهذا يعكس أهمية الجانب المالي، في نمط الحكم ومؤسساته.

والمحاسب هو الموظف المالي الأكبر في اللواء، ويتحمل مسؤولية تنظيم ماليته، ولاسيما أمام الجهات الإدارية العليا، وله حق الإشراف على ماليات الأقضية، وقد تطور الجهاز المالي، في اللواء والأقضية، وتزايد عدد العاملين فيه. ففي حين كان يشغل وظيفة محاسب لواء حوران، موظف واحد[٣]، يدعى أحمد شكري، أحدث فيما بعد – قسم خاص للمحاسبة – سمي محاسبة قلم اللواء[٤] (لواء محاسبي قلمي). وطال هذا التطور أيضا الجهاز المالي في الأقضية والنواحي، فأصبح إلى جانب مدير المالية في القضاء، موظف يدعى أمين الصندوق بينما كان عدد موظفي المالية في اللواء، يصل إلى أربعة موظفين يعملون تحت إشراف محاسب اللواء[٥]. ونظم نظام الإدارة المالية، المسألة المالية في القرى والنواحي والأقضية، واللواء بشكل دقيق وحدد كيفية جمع ضرائب الويركو والبدل العسكري والأعشار، بواسطة ملتزمي[٦] الضرائب أو جباة الدولة، والمخاتير في القرى الذين اعتمدت الدولة عليهم اعتمادا كبيرا، لتوزيع الضرائب المختلفة على الأهلين، وتحديد قيمتها ومواعيد تسديدها التي تبدأ بشهر حزيران من كل عام، وتنتهي بشهر شباط، بمعدل تسعة أقساط، تسدد شهريا خلال الأشهر المذكورة. وتشير الوثائق التي حصلنا عليها من الأهلين، إلى تحديد الضرائب، بشكل دقيق. إذ بلغ المطلوب من قرية ولغا إحدى قرى قضاء جبل حوران، عن عام ١٢٨٢هـ ١٨٦٥م،

سبعة آلاف وتسعمئة وثمانين قرشا[٧] وهو رقم كبير بالنسبة لعدد سكان القرية. وقد حدد

---

(١) عوض، عبد العزيز. مرجع سابق، ص١٩٨.

(٢) س، و، س، لعام ١٣١١ – ١٤١٢هـ ص١٩٦.

(٣) س، و، س، لعام ١٢٨٥هـ، ص٥٥.

(٤) س، و، س، لعام ١٣٠٤هـ، ص١٩٠.

(٥) س، و، س، لعام ١٣١٠ – ١٣١١هـ، ص٢٢٤.

(٦) عوض، عبد العزيز. المرجع نفسه، ص١٩٨.

(٧) انظر ملحق الوثائق: وثيقة رقم ٤٠ ص ٣٧١.

الدستور[1] طرق استيفاء وتسديد الأموال، وتقديم الإيصالات المالية بالمبالغ المسددة للمختار. وكانت الأموال المحصلة من السكان، في القرى والنواحي، تذهب إلى صندوق القضاء الذي نظم عمله المالي السنوي، بشكل دقيق في دفاتر تسجل فيها الأموال الواردة، مع بداية كل سنة مالية، في شهر آذار(مارس). كما كانت النفقات، تسجل أيضا في دفاتر نظامية، تخضع للتدقيق والرقابة من قبل محاسب اللواء وأمين الصندوق، بالإضافة إلى رقابة القائمقام.

وحدد نظام الإدارة المالية، طريقة نقل أموال الأقضية، إلى صندوق مركز اللواء، مرة كل أسبوع، أو أسبوعين، بعد دفع رواتب موظفي القضاء. ويقوم مدير المال بعرض موازنات القضاء على القائمقام، ومجلس الإدارة في القضاء، للتصديق عليها. كما نظمت موازنة اللواء السنوية، بشكل مماثل لموازنة الولاية، في مركز الولاية والأقضية، في دفاتر تحتوي على ميزانية اللواء من الإيرادات والنفقات من قبل محاسب اللواء وأمين الصندوق بإشراف المتصرف ومجلس[2] إدارة اللواء، الذي يصادق على الموزانة، بعد تدقيقها.

مديرية التحريرات (القلم):

يعد مدير القلم في اللواء، مسؤولا عن مراسلات اللواء وتنظيمها في قيود وسجلات نظامية، ثم يقوم بحفظها، سواء أكانت المراسلات مع الأقضية، أو مركز الولاية، وازداد عدد العاملين، مع الزمن، في هذه المديرية، وأصبح لها بالإضافة إلى المدير، كاتب ومقيد. وكان من بين موظفيها موظف مختص بتسجيل وحفظ المراسلات، المكتوبة[3] باللغة العربية، هذا في مركز اللواء. أما في مركز الأقضية فقد كان يسمى كاتبا للتحريرات داخل إطار موظفي القائمقامية، كما تشير أعداد سالنامة ولاية سورية. ويقوم هذا الموظف، بتنظيم وتسجيل وإرسال المراسلات، من مركز القضاء وإليه، سواء كانت مراسلات النواحي والقرى، أم مراسلات اللواء.

مديرية النفوس:

أشارت سالنامة ولاية سورية، لأول مرة، إلى هذه الدائرة في لواء حوران عام ١٢٨٩هـ ١٨٧٢م. وكان عدد موظفيها، ثلاثة موظفين[4] ، يقومون بتطبيق الأنظمة والقوانين، التي تتعلق بحق إدارة الأملاك والأراضي والنفوس، والإشراف على أعمال فروعها في الأقضية، وإعلام الولاية عن أية

---

(١) ترجم نوفل نعمة الله نوفل، مجموعة التنظيمات الخيرية، في مجلدين باسم الدستور، مط الأدبية، بيروت ١٣٠١هـ ١٨٨٤م. انظر المجلد الثاني، ص ٤ – ٦.

(٢) عوض، عبد العزيز. مرجع سابق، ص١٩٩.

(٣) س، و، س، لعام ١٢٨٦هـ، ص١٠٠. وأيضا لعام ١٣١٥هـ، ص٢١١.

(٤) س، و، س، لعام ١٢٨٩هـ ص ١٠٣ وأيضا لعام ١٣١٥هـ، ص٢٠١.

مخالفة ترتكب وكانت هذه الدائرة مندمجة مع دائرة السجلات العقارية، ولم يكـن مـا يشـير إلى وجودها، كدائرة مستقلة في أعداد سالنامة، ولاية سورية، حتى عام ١٣١٥هـ ١٨٩٧م. حيث نجدها دائرة، تحمل اسم (نفوس قلمي)، وكان مأمورها خلال ذلك العام خليل بـك، وإلى جانبه كاتب نفوس، يدعى سعيد أفندي. غير أن نظام سجل النفوس الصادر عـام ١٢٩٨هـ ١٨٨١م والمكون من تسعة فصول، كان قد حدد نظام النفوس الوظيفي، وعمله، وعدد الموظفين في مركز اللواء والقضاء. حيث جاء في الفصل الثاني، وفي المادة الثامنة منه «يعين في كل قضاء ولواء مـأمور نفوس،وبمعيته كاتب واحد»[1] . أما بالنسبة إلى أعمال سجلات النفوس، في القرى فقد نصت المادة الحادية عشرة، من النظام المذكور، على مايلي: «إن معاملات سجلات نفوس القـرى والمحلات، يجريها مـأمور وكـل جماعة منهم (يعني المختارين) ». وقد نظمت الدولة، من خلال النظام المذكور، كل ما يتعلق بشؤون النفوس من ولادة ووفاة ونقل مكان المسكن والزواج. كما حـددت طرق التفتيش، على دوائر النفوس، في اللواء والقضاء والناحية والقرية وبينت العقوبات بحـق كـل مرتكب مخالفة «إذا تبين في أثناء تفتيش السجلات، أن الأئمة والمخاتير قد كتبوا علم وخبر في القـرى والمحلات، بخصوص وقوعات المواليد والمناكحات والوفيات، وتبديل المكان غير الموافقة للواقع يحكم عليهم بأداء جزاء نقدي، من ذهبية إلى خمس ذهبات فإذا كان هذا العمل مبنيا على ارتكاب مـا أو أخذ رشوة، بقصد كتم النفوس لأجل تهريبها من القـرعة فتجري عليهم أيضا المجـازاة القانونية الموضوعة في حقهم على حدا»[2] . حتى أن الدولة لم تغفل عن وضع ضوابط لكتابة السجلات ومنع التلاعب، أو الحك أو التزوير فيها «إن المأمورين بمعاملات السجل إذا حكـوا سـجلات النفـوس وغيرها أو حرقوها، يحكم عليهم بالمجازاة المعينة قانونيا، في حق المزورين»[3] . ومن جانب آخر قامت الدولة، بتحديد مرتبات موظفي النفوس، حسب درجاتهم، فكاتب نفوس القضـاء، يتقـاضى مئـة وخمسة وعشرين قرشا، وكاتب نفوس اللواء يتقاضى مئتين وخمسين قرشا[4] ، وهو المرتب المخصص بالضبط لمأمور نفوس القضاء. في حين كان راتب مأمور نفوس اللواء خمسمئة قرشا. تطورت دائـرة النفوس في اللواء، أواخر القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين وأخـذت فروعـها تظـهر في الأقضية. فقد أحدثت هذه الدائرة في قضاء جبل حـوران عـام ١٣١٣ – ١٣١٤هـ ١٨٩٥ – ١٨٩٦م[5] . وارتبط إحداثها بتنامي وجود الدولة، الرامي إلى فرض التجنيد ونزع السلاح، وازدياد حدة القمع والإرهاب، وتدمير المنازل، ومصادرة الأرزاق، وتهجير عشرات العائلات إلى الأنـاضول. كان كل ذلك بهدف قمع انتفاضة الفلاحين في الجبل، ومنع انتشارها وامتدادها إلى أجزاء أخـرى في

---

(١) الخوري. يوسف قزما. مرجع سابق، ص١٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢٢ – ١٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص١٢٤. وللمزيد من الحصول على معلومات وافية، انظر المصدر نفسه ص١١٩ – ١٣٤.

(٤) المصدر نفسه، ص١٣٠.

(٥) س، و، س، لعام ١٣١٣ – ١٣١٤هـ ص٢٠٠.

اللواء والولاية. وأما في أقضية القنيطرة وعجلون ودرعا وبصر الحرير[1]، فقد أحدثت هذه الدائرة عام ١٣١٥هـ ـ ١٨٩٧م. أي بعد عام واحد من إحداثها في قضاء جبل حوران. كانت دوائر النفوس كلها، في الأقضية والمتصرفيات تتبع وزارة الداخلية ومديرية نفوس الولاية. ولم تكن هذه الدائرة[2]، تقل أهمية في نظر الدولة، عن دائرة الطابو والمالية لأن إحصاء النفوس كان وسيلة هامة، لتحسين دخل الدولة، من الضرائب المفروضة على السكان وعلى الشباب المطلوب تجنيدهم. حيث كانت الدولة، تأخذ ضريبة بدل الخدمة، فإحصاء النفوس إذن كان يفسح المجال أمام الإدارة لواردات جديدة، ولاسيما من المكلفين بالخدمة العسكرية. وقد ساعدتنا تذاكر النفوس الممنوحة للسكان، بخاتم نظارة الداخلية، كما تشير التذاكر، التي حصلت على أعداد كبيرة منها وما زالت محفوظة لدى الأهلين على معرفة معلومات هامة، عن بعض الأشخاص، وعن القرية التي ولدوا فيها وتبعية هذه القرية للقضاء. ومن هذه التذاكر تذكرة تعود للشيخ داود فندي أبوعساف، شيخ قرية ولغا، التابعة لقضاء بصر الحرير وقد كان الشيخ داود مختار[3] القرية التي ولد فيها عام ١٢٨٧هـ ـ ١٨٧٠م.

مديرية السجلات العقارية (دفتر خاقاني مأمور وكتبه):

لم تكن هذه المديرية واضحة تماما، في مصادر الدولة الرسمية. ولاسيما عند البدء بإصدار أعداد سالنامة ولاية سورية، فظهرت في العدد الأول منها عام ١٢٨٥هـ ـ ١٨٦٨م، تحت عنوان دائرة[4] الطابو (طابو مأمورلي) وكانت مكونة من مأمور، هو سليمان أفندي ومعه موظفان آخران هما: حبيب أفندي ومحمد أفندي. ثم غاب وجودها من الأعداد اللاحقة، حتى عام ١٢٨٩هـ ـ ١٨٧٢م، إذ أخذت اسما جديدا هو مديرية السجلات العقارية، وكانت مكونة من مأمور هو عثمان أفندي وموظفين اثنين هما: أمين أفندي وحمدي أفندي. وقد كان ذلك، قبل إحداث نظام الأملاك الجديد بسنتين، الذي حدد طريقة استخدام الأرض وحق التصرف. فجاء في المادة الأولى منه «إن عموم الأملاك الكائنة في المدن، والقصبات والقرى والنواحي ستعطى بها سندات جديدة، موشحة بالطغراء السلطانية ويكون التصرف بالأملاك بدونها، ممنوعا من الآن فصاعدا». ثم بينت المادة الثانية، من هذا النظام الصادر عام ١٢٩١هـ ـ ١٨٧٤م نوعية السندات، وهي: «نوعان: أحدهما بخصوص الأملاك الصرفة، والثاني بخصوص ?لمحلات التي أرضها ذات مق?طعة، وبناؤها أو غرسها ملك[5]». ولإيضاح صورة هذ? المديرية أكثر، نشير إلى ما جاء في المادة الثال?ة من النظام الجديد: «إن أمر

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١٥هـ ـ ص٢٢٥.

(٢) المقتبس، العدد ٥١٢، الاثنين ٢٧ شوال ١٣٢٨هـ ـ ٣١ تشرين الأول ١٩١٠م.

(٣) فارس، جورج. من هو في سورية، مط العلوم والآداب هاشمي إخوان، دمشق ١٩٥١م ص٥٠٨.

(٤) س، و، س، لعام ١٢٨٥هـ ـ ص ٥٧ وأيضا لعام ١٢٨٩هـ ـ ص١٠٣.

(٥) الخوري، يوسف، قزما. المصدر نفسه ص٣٩، وللمزيد من التفاصيل انظر ص٣١ ـ ٧٠. تعني الطغراء توقيع السلطان العثماني المميز، وذلك نسبة إلى الشاعر مؤيد الدين الأصفهاني الطغرائي الذي اشتهر بخطه الجميل. انظر الأرناؤوط، محمد، م. معطيات عن دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر، دار الحصاد، دمشق، ١٩٩٣م. ص ١٦٥.

إج?اء معاملات الأملاك وتسويتها محول إلى مأموري الگفتر الخاقاني في?زم وجود كاتب مـخ?وص لأجل إشغال الأملاك بمعية مأمور الدفتر الخاقا?ي في كل لواء كما يلزم وجود كاتب أيضا بـاسم كاتب الأملاك بمعي? كاتب الطابو الذي هو بمثابة المأمور. وهؤلاء الكتاب يتعين لهم ر?قاء أيـض? عند الاقتضاء»[1]. لقگ أشـارت مصادر ا?دولة الرسمية إلى وجود دائـرة الـط?بـو في مركـز لواء حوران عام ١٢٩٦ه? ١٨٧٨م[2]. بعد إشارة يتيمة ع?م ١٢٨٥هـ ١٨٦٨م[3] وتقوم هـذه الد?ئرة بإصدار سندات التمليك للأراض?، ويبدو أنها امتداد، لدائرة السـجلات العقاريـة ال?ي اختفى ذكرها من أعداد السالنام? مؤقتا، ثم ظهر? من جديد عام ١٢٩٨هـ ١٨٨٠- ١٨٨١م[4] بدلاً من دائ?ة الطابو لأن التسميتين كانتا تش?ران، إلى الدائر? نفسها، التي تقوم بتسجيل الأراض? وإصدار سندات التمليك. وقد أصبح عدد موظفيها عام ١٢٩٩هـ ١٨٨٢م،ثل?ثـة موظفـين[5] وتطور عملها بعد عا? ١٢٧٧هـ ١٨٦١م. ?أصبحت ت?وم بتسجيل عقود ?يع الأر?ضي، بعـد أن كان ذلك يتم في المحاكم الشرعية. وحددت المادة الخامسة من نظام الأملاك الجديـد المذكـور، كيفية عمل موظفي الطابو «إن كاتب الأملاك في كل قضاء، يجول في المدن والقصبـات ثم القـرى والنواحي، الكائنة داخل القضاء يجري (البوقلمة)، المساحة على الأملاك الموجودة بها مبتدئاً من المركز أما المحلات التي جرى بها تحرير الأملاك فيجعل دفتر التحرير أساساً للبوقلمة. وصورة إجـراء هـذه البوقلمة، في أن يستصحب كاتب الأملاك عضواً، ذا وقوف على مثل هذه الأمور، من أعضاء مجلس اللواء أو القضاء، ومأمور التحرير ومختار المحلة، وإمامها وأعضاء مجلس اختياريتها. وبحضورهم يحـرر الأملاك في دفتر، ويكتب (البوقلمة) المساحة، وفقاً للنموذج الذي يعطـى لـه ويعـاين الحجـج والسندات التي تبرزها أصحاب الأملاك»[6]. وقد حددت مواد النظام المذكور، سبل عمليات البيـع والشراء والرهن، مثلما رتبت بعض المال، على هذه العمليات. فجاء في المادة الثانية عشـرة، منـها مايلي «يؤخذ من المشتري خرج البيع في الألف عشرة قـروش بالنظر لثمن البيع وثلاثة قروش ثمـن ورقة وقرش واحد كاتبية وتُسلّم تلك الدراهم إلى صندوق المال»[7]. و لم تغفل الدولة عـن تحريـر بعض عائدات عمليات الطابو لموظفيها، فنصت المادة الثالثة والعشرون على: «إن الكاتبيـة عـائدة لكتّاب الطابو في القضاءات أما حاصلات البوقلمة فيفرز منها عشرة بالمئة إلى كتاب الأملاك وأربعـة

---

(١) المصدر نفسه ص٣٩.

(٢) س، و، س، لعام ١٢٩٦هـ ص٧٤.

(٣) س، و، س، لعام ١٢٨٥هـ ص٥٥.

(٤) س، و، س، لعام ١٢٩٨هـ ص٢٧١.

(٥) س، و، س، لعام ١٢٩٩هـ ص٢٤٧.

(٦) الخوري، يوسف، قزما. المصدر نفسه ص٣٩.

(٧) المصدر نفسه ص٤١.

إلى التحصلدارية وأربعة إلى مأموري الدفتر الخاقاني وأما الحاصلات الدائمة فتفرز منها ستة بالمئة منها اثنان عائدان إلى مأموري الدفتر الخاقاني وأربعة إلى كاتب الأملاك »[1].

يبدو من وثائق الدولة الرسمية أنّ إحداث فروع لهذه الدائرة، في الأقضية، قد جاء متأخراً عن إحداثها في مركز اللواء، لأن المهمة المنوطة بها كانت تقع على دائرة مركز اللواء على ما يبدو من جهة، ولأن مقاومة السكان، ولاسيما في جبل حوران كانت تعيق قيام مؤسسات الدولة من جهة ثانية. غير أن تاريخ إحداثها يختلف من قضاء لآخر. فقد ظهرت دائرة الطابو في وثائق الدولة العثمانية، في قضاء عجلون، عام ١٢٩٧هـ ١٨٧٩م. واقتصر العمل فيها على موظف واحد يدعى برازي آغا[2] . ثم تطورت هذه الدائرة، لتتحول من (طابو كاتبي) إلى دائرة الدفتر السلطاني (الخاقاني) وعُيّن لها مأمورٌ (طابو مأموري)، عام ١٣٠٢هـ ١٨٨٤م. كما شهدت زيادة في عدد موظفيها، مثل الكاتب[3] .

فكان خلال ذلك العام اسم مأمور الطابو عبد الحكيم أفندي. وأما في الأقضية الأخرى، فقد أبانت لنا سالنامة ولاية سورية أن الدولة قد أحدثت دائرة الطابع في قضاءي درعا وبصر الحرير، عام ١٣١٠ – ١٣١١هـ /١٨٩٣ – ١٨٩٤م. وكان يقوم بالعمل فيها، موظّف واحد في كل قضاء، أطلق عليه (طابو كاتب)، وكان يدعى محمد عطا الله العش، في قضاء درعا، وصالح أفندي، في بصر الحرير[4] . ولأسباب تعود إلى ضعف التنظيم الإداري للدولة في جبل حوران، فقد تأخر وجود هذه الدائرة حتى عام **١٣١٥هـ–١٨٩٧م**[5] . مثلما تأخرّت استجابة الأهلين، لعملية تسجيل أراضيهم، خوفاً من زيادة الضرائب وتحديدها بشكل دقيق. وقد وجدنا عدداً كبيراً من نموذج علم وخبر، وسندات التمليك، مازالت محفوظة في خزائن الأهلين، يعود أقدم علم وخبر عثرنا عليه إلى عام **١٣١٢هـ–١٨٩٣م**، بين أوراق الشيخ أبي حاتم سالم المحيثاوي، من قرية لبّين إحدى قرى منطقة اللجاة والتابعة لناحية عاهرة، والوثيقة ممهورة بخاتم الناحية ويحمل ذلك الخاتم اسم المحاسب خلوصي أفندي. وعلى الوثيقة خاتم آخر، لمأمور وكاتب الطابو، عبد اللطيف أفندي، وخاتم ثالث، معاون مأمور الطابو. ومن بين سندات التمليك، التي عثرنا عليها في خزائن الأهلين ما يعود إلى عام **١٣٢١هـ ١٩٠٣م**، وعام ١٣٢٩هـ ١٩١١م. وتعود إلى الشيخ يوسف بن ظاهر السّعدي. شيخ قرية شنّيرة التابعة لناحية صلخد ولقضاء جبل حوران.

دائرة تحصيل الضرائب «تحصيلدارات»:

---

(١) المصدر نفسه ص٤٢.

(٢) س، و، س، لعام ١٢٩٧هـ ص٢١٨.

(٣) س، و، س، لعام ١٣٠٢هـ ص١٨٥.

(٤) المصدر نفسه، لعام ١٣١١ – ١٣١٢ هـ ص٢٠٤ – ٢٠٦.

(٥) س، و، س، لعام ١٣١٥هـ ص٢٠٥ – ٢٠٦.

كان اهتمام العثمانيين بفرض الضرائب وتحصيلها، مسألة بالغة الأهمية، بالنسبة لدولة يقوم اقتصادها بالدرجة الأولى على الحياة الزراعية، فظهرت هذه الدائرة، في لواء حوران عام ١٢٩٨هـ ١٨٨٠ - ١٨٨١م. وكان يعمل فيها في بادئ الأمر ثلاثة موظفين[١] . بيد أن الأمل المعقود على عمل هذه الدائرة، دفع الدولة إلى توسيعها فوصل عدد موظفيها عام ١٣٠٠هـ ١٨٨٣م إلى ثمانية موظفين، في مركز اللواء، بالإضافة إلى سبعة موظفين للأقضية لإنجاز أعمالها في مدن وقرى اللواء[٢] . غير أن الدولة سرعان، ما أحدثت دائرة للتحصيلات، في قضاء عجلون في العام ذاته، عام إحداث هذه الدائرة، في مركز اللواء. وبعد فترة وفي عام ١٣١١هـ ١٨٩٣م. تغير اسم هذه الدائرة إلى «هيئة التحصيلات» وكلف القائمقام نفسه برئاستها. وكان في عضويتها مدير المالية وكاتب الطابو والتحريرات وقامت الدولة بالعمل ذاته،في قضاء القنيطرة. حيث ترأس قائمقام القضاء، محمد نوري أفندي هيئة التحصيلات المكونة عضويتهامن مدير المالية وكاتب التحريرات والطابو[٣] .

وظهرت هذه الدائرة، في قضاءي درعا وبصر الحرير، عند إحداث هذين القضاءين عام ١٣٠١هـ ١٨٨٣م وتكونت من ثلاثة موظفين، من بينهم موسى حاتم، من السكان المحليين، من قرية خبب في قضاء بصر الحرير[٤] .

وسميت هيئة التحصيلات برئاسة القائمقام، وتكونت عضويتها من مدير المالية وكاتبي الطابو والتحريرات في كل من قضاء درعا وبصر الحرير. وكان الشيخ إسماعيل هنيدي[٥] ، أحد أعضائها لعدة سنوات.

أما في قضاء جبل حوران، فقد كان أمر تحصيل الضرائب، مختلفا عن غيره من الأقضية. لأن الدولة كانت مضطرة، وحتى أواخر القرن التاسع عشر، إلى الاعتماد على مشايخ القضاء، لتحصيل الضرائب، بسبب غياب مؤسساها هناك إذ لم تتمكن من إدخال دائرة تحصيل الضرائب إلى الجبل مثلما فعلت بالأقضية الأخرى. ولدى قراءة نص وثيقة أصلية، حصلت عليها من بين أوراق الشيخ محمود أبو فخر من قرية ريمة اللحف والمحفوظة الآن لدى ابنه الشيخ حسين أبو فخر، يتضح ما يؤكد عجز الدولة، عن تحصيل ضرائبها تماما دون الاستعانة بالمشايخ. يتحدث نص الوثيقة عن حالة الصراع الداخلي، الذي بدأ يتزايد مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تلك الحالة التي أدت إلى «تعطيل المصالح الخيرية والأموال الميرية والخدمات الديوانية الواجبة اللازمة على كافتنا مالا وذمة وفرضا وديانة بالقيام بمكسوراها ومجبوراها».

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٩٨هـ ص٢٢٢.

(٢) س، و، س، لعام ١٣٠٠هـ ص٢١٧.

(٣) س، و، س، لعام ١٣١٥هـ ص٢٠٦.

(٤) س، و، س، لعام ١٣٠١هـ، ص١٩٦.

(٥) المصدر نفسه، لعام ١٣١٥هـ ص٢١٢، ولعام ١٣١٦هـ ص٢٢٦.

ثم يتابع النص الحديث عن تفاصيل إنهاء، أو تهدئة حالة الصراع القائمة، ودور القائمقام في إجراء الصلح، بين المتخاصمين. ثم يشير إلى تحصيل الضرائب. «فجميعنا متعاضدين ومتعاونين وقايمين مع يد جناب قيمقامنا بتحصيل الأموال المكسورة والأموال المقطوعة وجميع الخدمات الديوانية والمهام المطلوبة منا والموظفة علينا من قديم الزمان الذي يقع منه خلل أو تواني أو تعطيل مصالح أو عدم حق إن كانت تخص بلادنا أو تخص مصالح الدولة العلية فجميعنا عليه يدا واحدة مع جناب قيمقاننا وأعيان بلادنا فالجميع يدا واحدة على إجراء الحقوق»[1]. يعود تاريخ الوثيقة، إلى عام ١٢٧٥هـ ١٨٥٨م، إذ ظل الأمر على هذا النحو حتى أواخر القرن التاسع عشر.

فأحدثت الدولة عام ١٣١٥هـ ١٨٩٧م، دائرة تحصيل الضرائب، وكلفت القائمقام نفسه برئاستها وضمت في عضويتها، مدير مالية القضاء، مصطفى أفندي، وكاتب الطابو[2].

ثم أحدثت بعض الوظائف المتممة في عملها لدائرة التحصيلات، مثل: وظيفة الديوان العمومية وكان يقوم بالعمل فيها موظف، يدعى جرجي أفندي.

دائرة البريد والبرق:

كانت الدولة العثمانية، تدرك خطورة البريد وأهمية دوره؛ في تأمين مصالحها، والحفاظ على عمليات المراسلات، بين المركز والولايات، والألوية والأقضية. فقامت بتنظيم البريد وأعماله بشكل منظم، وأصدرت نظاما للبريد في ٢٦ ربيع الآخر، الموافق ١٢٨٨هـ ٢٧ حزيران ١٨٧١م. ولتطوير العمل البريدي وتوسيع مهامه أصدرت نظاما جديدا للبريد سنة ١٢٩٨هـ ١٩ حزيران ١٢٨١م، فألغيت الأنظمة السابقة بموجبه. إذ كانت الدولة، تعتمد سعاة من الذين تختارهم لهذه الوظيفة «التتار»[3]، وكانوا يقومون بنقل البريد، بواسطة الخيل بين دمشق وحلب، والجمال كذلك بين دمشق وبغداد[4]. وكان هناك مؤسسة محلية؛ لإيصال البريد قوامها وجود شيخ للسعاة، في كل مدينة، يقوم بإيصال الرسائل والطرود، سالمة إلى الأماكن المرسلة إليها بواسطة السعاة بأجور محددة. بيد أن تطور وسائل النقل، وتحديث عمليات البريد[5]، حدا بالدولة إلى إصدار النظام الجديد المذكور، الذي نصت مادته الأولى على «إن حق تشغيل البريد في الممالك العثمانية هو مختص بالدولة العلية فقط»[6]. وتكون هذا النظام من ثمانية فصول، تحتوي على سبع وستين مادة. نظمت كيفية استخدام البريد، وعملياته المختلفة والمواد الممكن إرسالها، وأجور النقل، وقيمة الطابع البريدي «إن بول البريد ومغلفات البول تباع في كل إدارات المراكز الملحقة وشعبها ويجوز بيعها عند اللزوم في هذه المحلات يؤخذ ثمنها نقدا غير أنه يترك من البدل المذكور للبائعين من اثنين إلى عشرين بالمائة

---

(١) انظر ملحق الوثائق وثيقة رقم ١ ص ٣٣١.

(٢) س، و، س، لعام ١٣١٥هـ، ص٢٠٦.

(٣) عوض، عبد العزيز. مرجع سابق ص٢٨٨.

(٤) كرد علي محمد. خطط الشام ج٥، ص٢٢٠.

(٥) المقتبس، العدد ٥٠٧، الثلاثاء ٢١ شوال ١٣٢٨هـ ٢٥ تشرين الأول ١٩١٠م.

(٦) الخوري، يوسف، قزما. المصدر نفسه، ص١٣٩.

يُحسب مقطوع البول باسم بيعية وأصحاب الدكاكين التي تبيع منه يعلقون على دكاكينهم لوحاً مكتوباً فيه هذه الكلمات (بول بريد) »[1] . وقد قامت الدولة، بإحداث مديرية للبريد والبرق، في لواء حوران عام ١٢٩٩هـ ١٨٨٢م[2] . بعد أن افتتحت قبل عام دائرة للتلغراف[3] ، وكان مديرها مصطفى جوده. غير أن مديرية البريد والبرق، كانت أكثر شمولاً في عملها إذ افتتح لها ثلاثة فروع في بصر الحرير والسويداء والمزرعة، وكانت هذه المديرية، تتبع إدارة البريد في دمشق وقد افتتح العثمانيون فروعاً؛ لها في أقضية جبل حوران وعجلون والقنيطرة[4] ، عام ١٣٠٠هـ ١٨٨٢م.

غير أن فرع التلغراف[5] ، كان يحدث قبل فرع البريد، ومن الجدير بالذكر أن الخدمات البرقية كانت أكثر أهمية بالنسبة إلى الدولة، لسرعة إيصال أخبار الاضطرابات والانتفاضات، في لواء حوران وغيره، وبعد مد الخطوط الحديدية، تطوّرت عمليات البريد بشكل كبير[6] .

دائرة الأعشار:

كانت الدولة العثمانية، تستوفي عشر المحاصيل الزراعية، بطريقة تلزيم الأعشار للملتزمين. وقد أصدرت الدولة عام ١٢٧٢هـ ١٨٥٦م، نظاماً خاصاً لتحصيل الأعشار، تحت اسم نظام إحالة الأعشار. وكان مكوّناً من سبع وعشرين مادة، أوضحت طريقة تحديد إحالة الأعشار. والرسوم للملتزمين، الذين ترسو عليهم عملية تحصيل الأعشار، بعد إجراء المزايدة بصورة علنية في مجلس القضاء، ومن بعده في مجلس اللواء، ثم في مجلس الولاية[7] .

غير أن الولة، أصدرت عام ١٢٧٧هـ ١٨٦١م، نظام الواردات العشرية، الذي أجاز تحصيل العشر عيناً أو نقداً للملتزم أو الدولة. و لم تقف الدولة عند حدود العشر فحسب، بل كانت تلزم الفلاّح بدفع غرامات أخرى، تصل إلى ١٢%، تحت لواء تخصيص مبالغ للمعارف، وتأسيس المصرف الزراعي. ولتنظيم مختلف الجوانب المتعلقة بهذه الضريبة، أحدثت الدولة قلماً خاصاً

(١) المقتبس، العدد ٥٠٧ الثلاثاء ٢١ شوال ١٣٢٨ هـ ٢٥ تشرين الأول ١٩١٠م.

(٢) س، و، س، لعام ١٢٩٩هـ، ص٢٦٨.

(٣) المصدر نفسه، لعام ١٢٩٨هـ، ص٢٢٢.

(٤) المصدر نفسه، لعام ١٣٠٠هـ، ص٤٨ —٢٤٩.

(٥) المصدر نفسه، لعام ١٣٠٢هـ، ص١٨٤ — ١٨٧.

(٦) كرد علي، محمد. مذكور سابقاً، ج٥ ص٢٣٨.

(٧) عوض، عبد العزيز. مذكور سابقاً، ص١٦٧.

للأعشار، في مركز لواء حوران عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢ - ١٨٨٣م، تحت اسم «أعشار قلم»[١] يقوم بأعماله مدير كان يدعى ذلك العام خليل أفندي وباشكاتب، وموظف ثالث.

ولم تحدث فروع في الأقضية؛ لهذه الدائرة، وفقا لوثائق الدولة الرسمية باعتبار أن نظام الأعشار، كان يجيز للملتزم تحصيل أعشار أكثر من قضاء واحد، ضمن اللواء ذاته.

دائرة الزراعة:

بهدف تنظيم الحياة الزراعية، بشكل يؤدي إلى تطور الزراعة، في المجالات كافة، نصت المادة الثانية عشرة، من نظام الولايات ١٢٨١هـ ١٨٦٤م، على إحداث مديرية الزراعة، في مركز الولاية، وتسمية مديرها مديرا للزراعة والتجارة. يعمل مجانا دون أن يتقاضى أي راتب، كما تم تعيين وكلاء له، في النواحي والقرى دون راتب أيضا[٢] .

وكان مدير الزراعة، ينتخب من بين الوجهاء، ذوي النفوذ، لأن عليه فض المنازعات بين الفلاحين. وتعود أول إشارة إلى دائرة الزراعة، في لواء حوران (زراعت قومسيوني). إلى عام ١٣٠٠هـ ١٨٨٢م. وكان رئيسها إبراهيم أفندي[٣] المذيب العوض، بالإضافة إلى أربعة موظفين وكاتبين، كانت مهمة هذه الدائرة في اللواء مماثلة للدائرة الأساس في مركز الولاية، تتمثل في الإشراف على أعمال الزراعة وتشجيع السكان على الاهتمام، بزراعة أصناف أخرى، غير المزروعات التقليدية، ولم نعثر على فروع لهذه الدائرة في أقضية اللواء تقوم برعاية المصالح الزراعية، والاهتمام بها في أراضي اللواء كلها.

المصرف الزراعي:

جاء اهتمام الدولة بالمصارف متأخرا، فأصدرت نظاما مصرفيا خاصا تضمن مقدمة وثلاثا وعشرين مادة وخاتمة[٤]، وذلك عام ١٢٧٩هـ ١٨٦٣م. وأحدث لهذا المصرف شعب في عدد من مدن الإمبراطورية، ومنها في بيروت، حيث اشتملت مهام فرع بيروت، الإشراف على المسائل المالية في ولايتي سورية، وبيروت. غير أن هذا المصرف، لم يكن يقدم الخدمات، إلا للدولة بالدرجة الأولى، وبعد ربع قرن ونيف تقريبا[٥] من تأسيس البنك العثماني، تأسس المصرف الزراعي، عام ١٣٠٧هـ ١٨٨٩م في استانبول. وبعد عامين من إحداث هذا المصرف، قامت الدولة بتأسيس شعبة له في حوران، عام ١٣٠٩ - ١٣١٠هـ/١٨٩١ - ١٨٩٢م[٦]، سميت شعبة المصرف الزراعي (زراعة بانق)، لتقديم القروض إلى فلاحي اللواء، وذلك ضمن الكتلة النقدية، التي خصصت للشعبة، مما

---

(١) س، و، س، لعام ١٣٠٠هـ ص٢٤٦.

(٢) الدستور، مذكور سابقا، مجلد١، ص٢٨٣.

(٣) س، و، س، لعام ١٣٠٠هـ ص٢٤٦.

(٤) الدستور، مجلد٢، ص٨٨٣ — ٨٨٩.

(٥) كرد علي، محمد. خطط الشام، ج٣/ص٢١٧.

(٦) س، و، س، لعام ١٣٠٩ — ١٣١٠هـ، ص١٨٨.

يضيّق دائرة الفلاّحين المستفيدين، ويحصرها بالمتنفّذين منهم، وقد كان مديرها عام ١٣١٥هـ ١٨٩٧م محمد مذيب أفندي، ومن أعضاء مجلس إدارتها، نذكر ضرار أفندي، وعبد القادر أفندي ومصطفى أفندي. كما كان لها معاون مدير يدعى موسى شلهوب أفندي، وكاتب يسمّى عبد المجيد أفندي. وبعد ذلك امتدت فروع المصرف، لتشمل قضاءي عجلون والقنيطرة.

وضعت الدولة مديرين لهذه الشعب المصرفية، من السكان المحليين المتنفّذين على ساحة القضاء، مثل الأمير محمد الفاعور من القنيطرة، وعبد العزيز الكايد في عجلون[1] . ثم أحدثت الدولة فروعاً أخرى، في الأقضية الحورانية. فقد عثرنا على وثيقة هامة هي عبارة عن سند زراعي، قيمته ٢١٤,٨ غرشاً. كان قد صدر عن شعبة المصرف الزراعي، في قضاء درعا[2] ؛ يبيّن المبالغ المطلوبة من قرية جمرين.ص٣٥.

دوائر مختلفة:

لقد كانت احتياجات الدولة المتزايدة للأموال، دافعاً لخلق دوائر رسميّة جديدة تنحصر مهمّتها أولاً وقبل كل شيء، بجباية الأموال، مثل دائرة الرسوم[3] «درسومات مأموري»، كان يشرف عليها مأمور، ومعه ثلاثة موظّفين منهما: وزنان (قنطارجي) ومراقب، وموظف ثالث.

قوات الأمن في اللواء:

اشتملت تشريعات الدولة العثمانية، علىمواد عالجت مسألة الأمن ومؤسساته المختلفة، على مستوى الولاية واللواء والقضاء.

وقد كانت إدارة الضابطة (الشرطة)، منظّمة تنظيماً دقيقاً، بتشريع صدر في الثالث من ربيع الأول من عام ١٢٨٦هـ ١٨٦٩م. فقسمت عساكرها إلى خيالة ومشاة، ضمن آلاي واحد، يتكوّن من عدد من الطوابير وانشطر الطابور إلى بلوكات والبلوك إلى طواقم.

يتكوّن طاقم الخيالة، من أربعة فرسان، وطاقم المشاة من ثمانية أنفار، واثنين من صف الضبط أحدهما وكيل الحرس والثاني معاون له[4] .

وتكونت قيادة البلوك، من ثلاثة ضباط:

١- رئيس البلوك (بلوك آغاسي).
٢- معاون الرئيس (بلوك آغاسي معاوني).
٣- وضابط ثالث أقل منهما رتبة.

---

(٢)المصدر نفسه ، لعام ١٣١٥هـ، ص٢٠٢ - ٢٠٣.

(٢) انظر ملحق الوثائق وثيقة رقم ٤٢ ص ٣٧٣ .

(٣) س، و، س، لعام ١٣١٢هـ ص١٩٨.

(٤) عوض، عبد العزيز. مرجع سابق ص٥٦. وللتوسع في هذه الفكرة انظر الدستور مجلد٢ ص٦٤٧ - ٦٧٠.

ولقد كانت قوات الأمن، في لواء حوران، جزءا من قوات الأمن في ولاية سورية، وعمادها في اللواء كان عبارة عن طابور من عساكر الضابطة، يقيم رئيسه في مركز اللواء. وتتوزع بلوكات الطابور، على أقضية اللواء حيث يتمركز رئيس البلوك، في مركز القضاء.

ولقد أنيط بهذه القوات، مهمة مساعدة مشايخ القرى، على تحصيل الأموال المفروضة على الأهلين، بالإضافة إلى أعمال إدارية وقضائية؛ في مراكز الأقضية.

وإلى جانب قوات الشرطة هناك قوات أخرى كانت تدعى : قوات الدرك (جندرمة)، كانت مهامها تنحصر في الحفاظ على الأمن والتصدي للخارجين عن إرادة الدولة؛ ومكافحة التهريب.

و لم تكشف وثائق الحكم الرسمية عن وجود الجرء الثالث؛ من قوات الأمن، والذي كان يسمى قوات المفتشين (البوليس) داخل لواء حوران.

ولمعرفة مدى حجم قوات الأمن وتوزعها، في لواء حوران. فقد قمنا باستخراج المعلومات الإحصائية ضمن ولاية سورية، ونبينها على النحو التالي:

العام	قوات الدرك (جندرمة)		قوات الشرطة (ضبطية)		قوات المفتشين (البوليس)		المجموع	ملاحظات
	مشاة	خيالة	مشاة	خيالة	مشاة	خيالة		
١٢٩٨هـ	–	–	٢٣٠	٩٩	–	–	٣٢٩[1]	ص٩٠
١٢٩٩هـ ١٨٨٢م	–	–	٢٢٦	١٠١	–	–	٣٣٧	
١٣٠٠هـ ١٨٨٣م	٢١٤	–	–	٢٩	–	–	٢٤٣	ص١٠٧
١٣٠١هـ ١٨٨٤م	٦٥٣	–	٢٣٨	٣٠	–	–	٩١١	
	١٢٠	–	١٧٤	٣١	–	–	٣٢٥	ص٧٠

يلاحظ من الجدول المبين، أن عدد قوات الأمن، في لواء حوران، لم يتجاوز ٣٢٩ نفرا باستثناء عام ١٣٠١هـ ١٨٨٤م، إذ جندت الدولة عددا بلغ ٩١١ نفرا[2]، وذلك لحماية قافلة الحج الشامي (شام ايلة حوران طريق حج جردة سنية محافظة سندة). غير أن هذا الأمر، يعد حالة طارئة، ولا يشير إلى العدد الحقيقي؛ لهذه القوات، التي توجد بشكل دائم في اللواء. أشار الجدول إلى وجود قوات الدرك في اللواء، غير أننا نرى غيابا تاما لقوات المفتشين؛ في مركز اللواء وأقضيته. وباعتبار أن وظيفة هذه القوات، تتركز على مراقبة الأجانب، فإن قواتها الموجودة في مركز الولاية بدمشق، كانت تتولى على ما يبدو هذه المهمة. وأما بالنسبة إلى الوجود الفعلي لقوات الدرك[3] ، فقد بينت لنا وثائق الدولة، أن هناك خمسة بلوكات طوابير،

(١) استخلصت الأعداد المبينة، في هذا الجدول من أعداد س، و، س، للأعوام المبينة.

(٢) س، و، س، لعام ١٣٠١هـ، ص٨٠.

(٣) للمزيد حول تقسيمات جهاز الأمن في ولاية سورية، انظر: عوض، عبد العزيز. المرجع نفسه ص ١٥٦ – ١٦٣.

موزعة في أقضية اللواء. يشرف عليها ويقودها، قائد الطابور المكون منها في مركز اللواء، وكان يقود كل بلوك في القضاء؛ ثلاثة ضباط، كما يبين الجدول التالي:

البلوك	يوزباشي	ملازم أول	ملازم ثان
١	موسى آغا	حسين آغا	حسين آغا م°
٢	نجيب أفندي	فارس أفندي	زكريا أفندي
٣	عبد الله آغا °	عبدو آغا	صادق أفندي
٤	نجيب أفندي م°	حسن أفندي	جعفر أفندي م°
٥	علي آغا	مولود آغا	ظاهر أفندي[١]

ومن المفيد عند البحث، في قوات الأمن؛ وتشكيلاتها المختلفة. أن نشير إلى أن هذه القوات،ظلت عاجزة عن توفير الأمن للمواطن والدولة معا. مما كان يودي إلى استخدام الدولة، لجنود الجيش الخامس، الذي لم يتمكن أيضا من إقرار «الأمن الاستراتيجي، لذلك لم تكن القوات العسكرية العثمانية المرابطة في سورية كافية إلا كحامية داخلية في ظروف الإدارة المدنية المتساهلة»[٢] . وعن مكان تمركز الجيش نبين ما يلي: «تألف الجيش العثماني كله من سبعة جيوش وثلاث فرق مستقلة في كريت والحجاز وطرابلس الغرب». تضم ٣١ فرقة، و٦٢ لواء و٢٦٢ آلايا و٥٢٨ طابورا (خمسة عشر منها من القناصة)، وتنقسم إلى ٢٩٢ طابور نظامي و٣٢٠ طابور رديف و١٦ طابور محافظ وتضم جميعها في وقت السلم، حوالي ١٢٨٥ ألف جندي. وتكونت الفرقة ١٧ من ٦٥ آلايا. في دمشق؛ و٦٦ في بعلبك، والفرقة ١٨ في عكا ونابلس والقدس ويافا، وفرقة الخيالة رقم ٥ في دمشق وبيروت وحلب وجعلت الخدمة العسكرية إجبارية، وعامة لمدة اثنتي عشرة سنة. وخضع لها جميع الذكور البالغين العشرين من عمرهم، و لم تبق مدة الخدمة، وتقسيماتها إلى نظام، ورديف (احتياط) ثانية بل تغيرت بين حين وآخر[٣] . إن مسألة توفير الأمن في حوران، ظلت مسألة معقدة. و لم تجد طريقها للحل، حتى سقوط الحكم العثماني في بلاد الشام، على الرغم من دور قوات الأمن والجيش، كما يقول القنصل الروسي قسطنطين بازيلي: «ليس الجيش العثماني قادرا على حماية منطقة حوران الشرقية الغنية من هجمات البدو وقطاع الطرق ولا يستطيع المحافظة على الأمن والنظام»[٤] .

لجنة وسائل النقل العسكرية «تدارك وسائط نقلية عسكرية قومسيوني»:

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١٦هـ،ص١٣٣.

(٢) ريجنكوف، ونسكايا. مذكور سابقا، ص٤٠٠.

(٣) انظر غرايبة، عبد الكريم. سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ – ١٨٧٦م، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية ١٩٦١ – ١٩٦٢، ص٦٧ – ٦٨ – ٦٩.

(٤) ريجنكوف، ونسكايا، مصدر سابق، ص٤١١.

تكمل مهمات هذه اللجنة، مهمات قوات الأمن والجيش وأعمالها، فهي تعمل على تسهيل نقل مهمات الجيش، من مواد غذائية، وذخائر وأسلحة؛ داخل مركز اللواء والأقضية وقد أرادت الدولة من تشكيلها، زج المواطنين في خدمة قواها، والاعتماد على إمكانياتهم المختلفة، فبادرت إلى تمثيلهم في عضويتها، وكان يترأسها القائمقام[1] في الأقضية. وكانت الدولة تكلف قائد الدرك، وكاتب بلوك الدرك أيضا أعضاء فيها، وذلك لتضمن حسن تنفيذ مهامها، في مختلف مناطق اللواء. وقد تشكلت هيئة هذه اللجنة؛ في قضاء درعا، من رئيس البلدية[2] ، وفاضل النايف المحاميد؛ مختار درعا، وشخصيات رسمية أخرى، واندرج في عضوية هذه اللجنة في قضاء بصر الحرير، رئيس البلدية؛ مروان أفندي الأحمد الحريري، وعدد من أعضاء مجلس إدارة القضاء. مثل عيسى أفندي العبيد الحريري، بالإضافة إلى عودة الله الظواهري؛ من قرية الدارة، وأما رئيسها فقد كان القائمقام نفسه. وكذلك كان الأمر في قضاء عجلون. والجدير بالذكر، ونحن نبحث في أهداف وأعمال هذه اللجان أن نشير إلى أن الدولة لم تقم بتشكيلها في قضاءي جبل حوران والقنيطرة بسبب عدم الحاجة إلى الاستعانة بمثل هذه اللجنة. وأما بالنسبة إلى قضاء جبل حوران[3] ، فالسبب مختلف تماما، إذ أن قوات جيشها، أثناء حملاتها باتجاهه كانت تفرض تشكيل هذه اللجان، في المناطق التي تعبر طرقها وخطوط مواصلاتها، نحو منطقة الانتفاضة، وذلك لتأمين وسائل نقل عتاد ومؤن الجيش، فكان القائمقام في الجبل، يطلب من مخاتير القرى ومشايخها، إرسال الجمال والدواب اللازمة لنقل كل ما يطلبه القائد العسكري الكبير في لواء حوران. «إلى مختار قرية ولغا بناءا على أمر عطوفة أفندينا سامي باشا يلزم إرسال ثلاثة جمال لأجل يشيلو عفش العسكر»[4] .

المجالس المحلية:

نص قانون تشكيل الولايات، الصادر عام ١٢٨١هـ ١٨٦٤م على تشكيل مجالس إدارة في اللواء والقائمقامية والناحية والقرية[5] . وعلى هذا الأساس، فقد شكلت مجالس إدارة في مركز لواء حوران وأقضيته ونواحيه وقراه. ونظرا لأهمية تشكيل هذه المجالس، وما عكسته من نتائج على الحياة الإدارية والاجتماعية سنقوم بدراسة هذه المجالس وتشكيلاتها بدءا من مركز اللواء، وإلى القضاء فالناحية والقرية: لأن جزءا من الأعضاء هم من الأعيان والمتنفذين من السكان، مما يساعد على فهم سياسة الدولة الداخلية، في اعتمادها على هؤلاء الأعيان وتقريبهم منها، لعلها تتمكن من خلالهم من الوصول إلى تحقيق أهدافها وسياستها، التي لم تتمكن سابقا من تحقيقها بشكل كامل.

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١٣هـ — ١٣١٤ ص١٩٨.

(٢) س، و، س، لعام ١٣١٢هـ، ص٢١٥.

(٣)س، و، س، لعام١٣١١هـ، ص٢٠٦.

(٤) انظر ملحق الوثائق وثيقة رقم ٣٦ ص٣٦٧.

(٥) س، و، س، لعام ١٢٧٨هـ، ص٢٢٢. وأيضا مذكرات مدحت باشا، ترجمة يوسف كمال. القاهرة ١٩١٣م ص١٣٨.

أولاً- مجلس إدارة اللواء:

حدد قانون الولايات، صلاحيات ومهام ورئاسة مجلس إدارة اللواء؛ والقائمقاميّة، في الفصل السادس المتعلق بواجبات المجالس، وفي البند الثامن والثلاثين بمايلي: «إن رئاسة مجلس الإدارة في مركز الولايات للولاة والمتصرّفيات للمتصرّفين، وللقائمقاميين في القائمقاميّات وهي للأمور الإدارية المتعلّقة بالدولة والبلاد ومن واجباتهم أن يبرزوا آراءهم بحرّية في الأعمال التي تطرح أمامهم للمفاوضة بحسب السنن والعادة»[١] .

و لم تغفل المادتان التاسعة والثلاثون؛ والأربعون، عن تحديد المسؤولية عن المخالفات المرتكبة ولاسيما المنافية لما قرره مجلس الإدارة. فحملت مسؤولية ذلك للمتصرف، أو القائمقام. يتكون مجلس إدارة اللواء، والذي يرأسه المتصرّف. من نوعين من الأعضاء :

آ- **أعضاء دائمين أو طبيعيين:** وهم النائب الشرعي، والمفتي ونقيب الأشراف والمحاسب ومدير القلم[٢] . وتأتي استمرارية هؤلاء الأعضاء، في عضوية المجلس، من ديمومة تمثيل وظائفهم الرسمية فيه. فالوظيفة المحددة يمثلها من يشغلها بالمجلس، سواء أكان الموظف قديماً أم جديداً.

ب- **أعضاء منتخبين**[٣] : يتم اختيار هؤلاء، من مختلف الانتماءات الدينية والطائفية من السكان، وهم غالباً ما يكونون من كبار المشايخ والزعماء المتنفذين في أماكن إقامتهم في مركز اللواء والقضاء والناحية وحددت الدولة العثمانية، طريقة اختيار الأعضاء المنتخبين، التي تمكنها من تحديد الأشخاص الذين ترغب في عضويتهم بمجلس إدارة اللواء، ثم القضاء. فشكلت في مركز كل لواء هيئة اسمها جمعية التفريق، وجعلت أعضاءها من كبار موظفيها وهم: المتصرف والنائب والمحاسب والمفتي وكاتب القلم، بالإضافة إلى الرؤساء الروحيين، للطوائف غير الإسلامية، في مركز اللواء. وعلى هذه اللجنة أن تختار اثني عشر شخصاً من الأعيان، في مركز اللواء والنواحي والقرى التابعة له. ثم تقوم بتسجيل هذه الأسماء، وطبعها على أوراق خاصة، ومن ثم ترسلها إلى مراكز الأقضية في اللواء، لينتخب مجلس إدارة كل قضاء ثمانية أشخاص من الاثني عشر شخصاً. ويدون هذه الأسماء على ورقة خاصة، مختومة بخاتم القضاء، ثم يقوم بإرسالها إلى مركز اللواء، لتقوم هناك لجنة التفريق، بفرز الأسماء الثمانية الفائزة. ويتم بعد ذلك رفعها إلى الوالي، لاستصدار مراسيم تسمية الأعضاء لكل

---

(١) الخوري، يوسف قزما. المصدر نفسه ص٨٢.

(٢) في كل أعداد سالنامة ولاية سورية. يظهر مجلس إدارة اللواء مكوناً من أعضاء دائمين ومنتخبين. انظر س، و، س، لعام ١٣٠٠هـ ، ص٢٤٦.

(٣) س، و، س، لعام ١٣١٠ – ١٣١١هـ، ص٢٢٤، والأعضاء المنتخبون هم : ١) صفوق الحريري. ٢) محمد المذيب. ٣) موسى فلّوح. ٤) فزع الظواهري.

من مجلسي الإدارة[1]، ومجلس محكمة التمييز، في مركز اللواء. وقد انطوت طريقة انتخاب ممثلي السكان لمجلس إدارة اللواء، على عملية التفاف، على ما يسمّى انتخاب أعضاء لهذا المجلس، فقد كان على مجلس إدارة القضاء في الاقضية، اختيار ثلثي العدد المحدد (مناصفة بين المسلمين والمسيحيين)، وذلك من ضمن الأسماء التي قررها، كبار موظفي الدولة. والسؤال المهم هنا.... ما هذه الأسماء؟ وما وضعها الاجتماعي في اللواء؟ لا شك أن الدولة، كانت تسعى لاسترضاء الزعماء المتنفّذين، ومن غير الممكن في ذلك الزمن، أن تفعل غير ذلك. وفي هذه الحالة، ستسعى لتمثيل كبرى العائلات الحورانية، مثل آل الحريري، وآل الحلقي[2]، وآل حاتم في قرية خبب، وبعد عام واحد، استبدلت بغانم حاتم موسى فلّوح[3]، وحل الأول مكان الثاني في مجلس دعاوى[4] اللواء.

وبعد أربع سنوات من تعيين أربعة ممثلين؛ في هذا المجلس، ثم استبدال أكثرية الأسماء دون خروج عن السياسة، التي اختطتها الدولة، في اختيار كبار الزعماء المتنفّذين. ونتوقع أن يكون الهدف الأساسي للإصلاح الإداري العثماني، بناء مؤسسات الدولة القادرة على العمل والتنظيم، بعيداً عن تقاليد حكم المشايخ والمتنفذين وتخليص الفلاحين من سلطتهم. إلا أن الإدارة العثمانية، كانت تستخدم أولئك المتنفّذين. لتسيطر على مقدرات الفلاحين، وتسخرهم وفق مصالحها، ومصالح أولئك المتنفّذين. فازداد بلاء الفلاحين، وتعمّق استغلالهم أكثر ففي حين كانوا سابقاً يخضعون لسيطرة المشايخ؛ باتوا الآن أمام جهتين متّفقتين في المصالح المتبادلة، هما الدولة ومؤسساتها؛ والمشايخ. «يجب على الحكومة أن تعلم أن جميع الزعماء وأصحاب النفوذ في ولاياتها، لا يطريهم غير الحاكم المرتكب، الذي يبيع الحق ببعض النقود، ويتغاضى عن مساوئهم وعبثهم بشؤون الرعية إزاء المال الذي يقدمونه إليه»[5]. وتشير وثائق الدولة؛ إلى عدم الالتزام باختيار الأعضاء مناصفة بين السكان وفقاً لانتمائهم الديني. فكانت السلطة تختار اثنين من السكان المسيحيين، وأربعة من المسلمين لمجلس الإدارة، فكان فارس الظواهري[6]، وموسى فلّوح، يمثلان المسيحيين إلى جانب أربعة ممثلين من المسلمين.

ثانياً– مجلس إدارة قضاء جبل حوران:

---

(١) عوض، عبد العزيز. مرجع سابق، ص١٠٤ – ١٠٥.

(٢) أبي راشد حنّا. حوران الدامية، بيروت، ط٢، ١٩٦١م، ص٣٦٥ – ٣٦٨.

(٣) س، و، س، لعام ١٢٨٦هـ، ص٩٩.

(٤) س، و، س، لعام ١٢٨٨هـ، ص٨٤.

(٥) المقتبس، العدد ٦٠٣، ١٨ صفر ١٣٢٨هـ ١٨ شباط ١٩١٨م.

(٦) س، و، س، لعام ١٢٩٣هـ، ص١١٨.

لم يشهد لواء حوران، مجلس إدارة في مركز اللواء فحسب، بل أوجدت الدولة، مجالس إدارة في مراكز الأقضية كافة. وذلك لتمكين الإدارة العثمانية، من إحكام قبضتها على شؤون السكان المختلفة، بشكل يجعل وجود أشكال إدارتها وجودا فعليا. واتبعت الدولة السنة ذاتها، التي اتبعتها في تكوين هيئة المجالس الإدارية في مراكز الألوية. فقسمت أعضاء مجلس إدارة القضاء إلى قسمين:

آ - أعضاء دائمين.

ب - أعضاء منتخبين.

والأعضاء الدائمون هم: القائمقام والنائب والمفتي، ومدير المالية وكاتب قلم القضاء. أما **الأعضاء المنتخبون:** فهم من الزعماء البارزين في العائلات، أو العشائر المتنفذة في القضاء. ونظرا لأهمية دراسة القوى الاجتماعية، في ساحة القضاء، فإنني سأتناول دراسة الأوضاع الاجتماعية، لممثلي السكان في كل قضاء على انفراد. لأن الدولة لم تضطر لإجراء تبديلات كبيرة، في عضوية مجلس القائمقامية؛ من السكان، إلا في بعض الأقضية، مثل قضاء جبل حوران. فإننا نرى أن دراسة تركيبة مجلس الإدارة؛ لهذا القضاء قبل غيره لها أهمية ذات دلالة متعددة الوجوه؛ والمضامين. بسبب ما كان يجري من تطورات في البيئة الاجتماعية والسياسية فيه.

بدأ ظهور مجالس إدارة الحكم، في قضاء جبل حوران، بعد صدور نظام الولايات ١٢٨١هـ ١٨٦٤م. الذي جعل القائمقام رئيسا لمجلس إدارة القضاء وآمرا لجنود الشرطة (الضبطية المتواجدة في القضاء، والطلب إليها القيام بالمهمات اللازمة، بتوجيه من المتصرف)[1] . وحتى عام ١٢٨٥هـ ١٨٦٨م[2] . لم نلحظ في وثائق الدولة الرسمية، ما يشير إلى وجود مجلس إدارة، في قضاء جبل حوران. فقد كان على رأس القضاء، القائمقام حسن آغا، والنائب حسين إبراهيم الهجري[3] . وفي عام ١٢٨٦هـ ١٨٦٩م، أحدثت الدولة مجلسا واحدا، للإدارة والدعاوى معا، وكان برئاسة القائمقام عبد النافع أفندي. وتم اختيار الأعضاء المنتخبين، من كبار مشايخ العائلات المتنفذة، في الجبل آنذاك. فجاءت الشخصية الثانية، بعد القائمقام ممثلة بالشيخ الديني حسين ابراهيم الهجري، وتلاه مباشرة، أيضا الشيخ الديني أبو علي قسام الحناوي. فالشيخ يحيى واكد الحمدان، والشيخ ابراهيم بن اسماعيل الأطرش، وبعد هذين الشيخين جاء الشيخ فندي قاسم أبو فخر، ثم توالت أسماء زعماء العائلات البارزة، التي ستؤدي دورا مؤثرا في الحياة الاجتماعية التي كانت منتظمة في المجلس على التوالي: الشيخ حمد عزام، شيخ آل عزام في قرية عاهرة والشيخ سليمان القلعاني من قرية شقا، والشيخ محمد أبو عساف من قرية سليم، والشيخ دعيبس عامر من قرية مردك، والشيخ حمدان

---

(١) الدستور مجلد أول، ص٤٨٩ -٤٠٧.

(٢) س، و، س، لعام ١٢٨٥هـ، ص٥٥.

(٣) الدستور مجلد أول، عام ١٢٨٦هـ ص١٠٣.

هزيمة هنيدي من قرية المجدل. وخلال عام ١٢٨٨هـ /١٨٧١م[1]، لم يتبدل من هذه الأسماء سوى ابراهيم الأطرش، الذي عينه القائمقام. مديرا لناحية عرى. و لم يطرأ تعديل يذكر، على عضوية مجلس إدارة القضاء حتى عام ١٢٩٠هـ ١٨٧٣م. إذ تم فصل مجلس الإدارة، عن مجلس الدعاوى، وسنأتي على دراسة القضاء «مجلس الدعاوى» في فقرة خاصة. أما مجلس الإدارة للقضاء، فقد اقتصر ذلك العام، على الأسماء التالية: حسين ابراهيم الهجري، يحيى الحمدان، حمد عزام، محمد أبو عساف، حمدان هزيمة هنيدي[2]. واستمر على هذا النحو، حتى عام ١٢٩٤هـ ١٨٧٧م، إذ تعرضت الحياة الاجتماعية، في جبل حوران، لتغيرات عميقة نتيجة الصراع على النفوذ الداخلي، الذي كان حادا، وأدى إلى تغيير في عضوية المجلس.

في ذلك العام لم تكن الدولة؛ قد عينت أعضاء المجلس، منتظرة بروز نتائج الصراع الداخلي لمعرفة القوى العائلية، التي ستخرج قوية وقادرة على التأثير في الحياة الاجتماعية؛ داخل القضاء. ولتسهيل مهمتها قامت الدولة بنقل تبعية القضاء، من لواء حوران إلى لواء دمشق[3].

ونظرت بعمق في الوضعية الاجتماعية[4]، واختارت أعضاءً جدداً لمجلس الإدارة، توحي أسماؤهم بمدى التغيير الكبير الذي طرأ، فغاب ممثّلو العائلات التقليدية، التي كان نفوذها قوياً، مثل آل الحمدان، أبو فخر، القلعاني، وأبو عساف. وبرز ممثلو عائلات أخرى، أخذت تؤدي دوراً مؤثراً، بعد تراجع دور العائلات المذكورة. فكان تشكيل المجلس خلال عام ١٢٩٨هـ ١٨٨١م، على النحو التالي:

١ – محمد الأطرش (صلخد)	٢ – حمد النّجم جربوع (السويداء)
٣ – هزاع عامر (أم الزيتون)	٤ – على أبو عسلي (السويداء)
٥ – إلياس أفندي عيد (صلخد)	٦ – حسين الحلبي (لاهثة)
٧ – إبراهيم الأطرش (السويداء)	٨ – عمار الحناوي (السهوة)[5].

ترسم هذه الأسماء لوحة جديدة، في تركيبة القوى العائلية، الممثلة في مجلس الإدارة. فتم احتيلو ثلاثة أسماء من مدينة السويداء اثنان منهما من عائلتين لم تكن الدولة توليهما اهتمامها من قبل، عند تشكيل المجالس الإدارية للقضاء خاصة بمجلس القائمقامية، وهما آل جربوع وأبو عسلي. على حين

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٨٨هـ ص٨٦.

(٢) س، و، س، لعام ١٢٩٠هـ ص٩٦. سنتحدث عن هذه الشخصيات في الفصل الثالث من البحث.

(٤)س، و، س، لعام ١٢٩٨هـ ص١٢٩.

(٤) كانت الدولة تراقب بحذر شديد، مجرى الصراع الداخلي؛ في جبل حوران، بهدف استثماره لصالحها، وفي هذا الصدد، كتب القنصل الفرنسي غيلوا، إلى سفير دولته في الأستانة؛ قائلاً «... إن اخضاع هذا الشعب الصغير، إلى الأنظمة الإدارية، وإلى الأتاوات المطبقة في باقي الإمبراطورية، كان دوماً أحد الأهداف الرئيسية، لسياسة حكام ولاية سورية»، انظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٥٧ ص٤١١.

(٥) س، و، س، لعام ١٢٩٨هـ ص١٢٩.

كانت تمثل السويداء، فقط بشيخ من آل الحمدان. كما برز اسم جديد في عضوية المجلس، من الجزء الشمالي، من الجبل هو الشيخ حسين الحلبي وآخر من القسم الجنوبي للجبل، هو الشيخ عمار الحناوي، و لم يتم اختيار الشيخ حسين الهجري، أو شقيقه حسن. وأعيدت تبعية القضاء من جديد؛ إلى لواء حورّان، عام ١٢٩٩هـ ١٨٨٢م. ويبدو أن الدولة، أعادت النظر في تركيبة المجلس، فاكتفت بأربعة أعضاء، من السكان بدلا من ثمانية، وهم: هزاع عامر، حمد جربوع، علي أبو عسلي، وإلياس عيد[1]، وأبقت على عضويتهم كما هي حتى عام ١٣٠٣هـ ١٨٨٦م. وقدمت الشيخ ابراهيم الأطرش، إلى قمة الهرم الإداري، وعينته قائمقاما على الجبل، عام ١٣٠٠هـ ١٨٨٣م فكان الشيخ الوحيد من سكانه، الذي تسلم هذا المنصب الإداري الكبير، فشكل حالة فريدة لم تتكرر لاحقا، باستثناء الشيخ شبلي الأطرش الذي شغله نحو عام واحد فقط كما ذكرت. وبرزت ظاهرة تستدعي الانتباه تمثلت في الاكتفاء بحمد النجم جربوع وعلي أبو عسلي[2]، في عضوية المجلس منذ عام ١٣٠٢هـ ١٨٨٥م. حتى عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨ –١٨٨٩م. العام الذي اندلعت فيه الانتفاضة الفلاحية في القرى الجنوبية من الجبل. ثم امتدت لتشمل الجبل كله. فأعادت الدولة تشكيل المجلس، على النحو التالي:

١ – سعيد الأطرش
٢ – يوسف الأطرش
٣ – حمد جربوع
٤ – خزاعي أبو فخر
٥ – وهبي عامر
٦ – محمود الحلبي[3].

ومن بين هذه الأسماء انخرط الشيخان حمد جربوع (السويداء)، ووهبي عامر (شهبا) في دائرة الصراع الداخلي، وانضما إلى الفلاحين في مواجهة الحلف المشايخي، الذي قاده آل الأطرش، وعند تعاظم حدة الصراع. نجد أن الدولة قد أقالت هذين الشيخين من مجلس الإدارة[4]، الذي كان يرأسه خصمهما الرئيس ابراهيم الأطرش؛ قائمقام الجبل. واستبدلت بهما شخصين آخرين من أقربائهما وهما: مزيد عامر، ومحمود جربوع. كما استبدلت بالشيخ خزاعي أبو فخر الشيخ حسين أبو فخر. وحاولت الدولة الاستفادة؛ مما كان يجري في الجبل، استفادة قصوى، لإدغام المزيد من مشايخ

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٩٩هـ ص٢٠٠.

(٢) س، و، س، لعام ١٣٠٢هـ ص١٨٦.

(٣) س، و، س، لعام ١٣٠٧هـ ص١٢٨.

(٤) جاء في العدد ٦١، بتاريخ آذار ١٩٠٩م، لجريدة المقتبس، مايلي: «... إذا صرفنا النظر عن سرد الوقائع البربرية في السنين السالفة .... واكتفينا فقط ببيان كيفية استخدام المأمورين إلى سنة ١٣١١مالية، نشهد أن الحكومة، تستخدم القائمقام ومديري النواحي من أكثر مشايخ الجبل ومن أرباب النفوذ ... ويعطى لكل مدير، ما عدا راتبه، مرتبات مخصوصة باسم راتب عساكر موظفة، و لم تحصل فائدة من ذلك ...» المقتبس العدد ٦١، ١ آذار ١٩٠٩، ص٤.

العائلات في مؤسساتها الرسمية. فأدخلت دفعة واحدة ثلاثة مشايخ في مجلس الإدارة، هـم: الشيخ حمدان عزي من السويداء، وحسن مرشد من الكفر، وفارس أبو راس من قرية الرحـى. وفي العـام اللاحق ١٣١٠ – ١٣١١هـ/١٨٩٢ – ١٨٩٣م. استبعدت ممثلي العائلات المذكورة، وشـكّلت مجلس إدارة من ممثلي عائلات أخرى هم: حمود كرباج، حمد درويش، فـارس أبـو راس، حسن مرشد[١] . ولعل في سياسة الدولة هذه، دليلاً على الاضطراب والعجز، عن ضبـط حركـة الحيـاة الاجتماعية والسياسية؛ في هذا القضاء على أن تشكيل المجلس المبيّن، لم يستمر أكـثر مـن عـامين باستثناء حمود كرباج بالسويداء، على حين أقرت الأسماء الأخرى، واقتصر المجلس على شخصين فقط هما: يوسف هنيدي الذي أعيد مجدداً وحمد كرباج، وكان القائمقام في تلـك السـنة ١٣١٢ – ١٣١٣هـ /١٨٩٤ – ١٨٩٥م. الشـيخ شبلي الأطرش[٢] الذي تم استبعاده من هذه الوظيفـة، ثم نفيه.

لم تدم ولاية الشيخ شبلي الأطرش، في قائمقامية الجبل؛ أكثر من عام، ليعيّن بعـده أحمـد جاويد بك[٣] ؛ ويُوضع حدٌ نهائيٌّ لتعيين قائمقام من سكان الجبل. وقد ترافق هذا التغيـير، بتبديـل مجلس الإدارة بشكل كامل. وفي محاولة لاسترضاء آل الأطرش، عينت الدولة الشيخ حمود الأطـرش (السويداء) بمجلس الإدارة، وسالم أبو عسلي، الذي ينتمي إلى عائلة حليفة لآل الأطـرش في ذلـك الحين.

ولم يضم المجلس عام ١٣١٣ - ١٣١٤هـ/ ١٨٩٥ – ١٨٩٦م. من السكان المحليين، سـوى هذين الاسمين غير أن حمود الأطرش، لم يستمر في عضوية المجلس؛ سوى عام واحد. فتـم اسـتبدال شخص آخر به، من آل الأطرش هو: عبد الكريم الأطرش[٤] ، الذي استمر في عضوية ذلك المجلـس، ثلاث سنوات. بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء آخرين منهم: حمد دويعر من السويداء، الذي استبدل محمـد المغوّش[٥] به بعد عام واحد، وهو من قرية خُلخـة. وتبـين سياسـة الدولـة، في التبديـل شـبه المستمر، لأعضاء مجلس الإدارة، في قضاء جبل حوران أمرين أسـاسيين: الأول: عـدم الالـتزام بقوانين

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١٠ - ١٣١١هـ ص٢٢٩.

(٢) س، و، س، لعام ١٣١٢ – ١٣١٣هـ ص٢١٢ – ٢١٣.

(٣) س، و، س، لعام ١٣١٣ – ١٣١٤هـ ص١٩٩.

(٤) س، و، س، لعام ١٣١٥هـ ص٢٠٥.

(٥) س، و، س، لعام ١٣١٦هـ ص٢١٣.

الإصلاحات الجديدة[1] ، التي تنص على واجبات أعضاء المجالس وحقوقهم وفترة ولايتهم في هـــذه المجالس. لأن الدولة – كما لاحظنا – كانت تلجأ في كثير من الأحيان إلى تغيير أعضاء المجلس كـــل عام أو كل عامين. الثاني: محاولات الدولة المستمرة، لفرض العثمنة في القضاء؛ مـــن خـــلال تقويـــة نفوذها الإداري. ولتحقيق أهدافها كانت ترمي إلى التخلص، من الاعتماد على الزعامات المحلية، حيناً ومحاولة استرضائها حيناً آخر. عندما يشتد الصراع بينها وبين السكان، لأن علاقتها بهذه الزعامـــات المتنفّذة سرعان ما كانت تدخل طور التناقض والصراع، عندما يبلغ أذاها لمصالحهم حداً، يهدد علاقة المشايخ بالفلاحين وينذر بانفصام هذه العلاقة. مما يؤدي إلى بروز قيادات جديدة للفلاحين، فكـــانت تلك الزعامات، تعمل للحفاظ على نفوذها، بين السكان حفاظاً على امتيازاتهـــا المحليـــة، وترفـــض الانخراط التام في الخضوع لسياسة العثمنة والاندغام بالحياة الإدارية للدولة على حساب علاقتها مـــع الفلاحين، الذين هم أحد أهم عوامل قوة تلك الزعامات في مواجهة ضغوط الدولـــة، ومـــن أجـــل تقويض الوحدة الداخلية، وتصديع الصف الشعبي، اللذين كانا السبب الرئيس الذي جعل مؤسســات الدولة كلها عاجزة عن تنفيذ معظم أهدافها: مثل: نزع السلاح وفرض التجنيد وعثمنة الحياة الإدارية والسياسية. وأمام هذا الإخفاق قامت الدولة، بشطر قضاء جبل حوران، إلى ثلاثـــة أقضيـــة[2] . هـــي: السويداء، صلخد، عاهرة، وذلك في مطلع القرن العشرين مما أدى إلى إعادة النظـــر في سياســـتها الإداريـــة بمظاهر التنظيم الإداري كله، ومنه المجالس الإدارية.

ثالثاً– مجلس إدارة قضاء القنيطرة:

احتل قضاء القنيطرة، مكانة هامة لدى كبار رجال الحكم العثماني؛ وكان ترتيبه في الوثـــائق الرسمية للدولة، يأتي مباشرة بعد قضاء مركز لواء حوران وعجلـــون[3] ، حـــتى عـــام ١٣٠٢هـــ ١٨٨٥م[4] ، إذ تقدمه قضاء جبل حوران.

---

(١) أصدر السلطان عبد الحميد الثاني، الدستور العثماني، عام ١٢٩٣هـ ١٨٧٦م. ثم قام هو نفسه بتعطيله، وجمّد مجلس المبعوثان (فتقوّضت كل أركان ذلك البناء، وابتليت الأمة بطور استبدادي جديد، لم تعهد نظـــيره في عصور الظلمات). انظر الدساتير في العالم العربي (نصوص وتعديلات) ١٨٣٩ – ١٩٨٧م. إعداد وتحقيـــق: الخوري، يوسف قزما، مصدر سابق، ص٢ – ٣، فإذا كان السلطان العثماني لم يحترم الدستور الذي أصـــدره فكيف ستكون سياسته إزاء السكان في سلطنته عامةً وفي حوران خاصةً؟ المصدر نفسه ص٣.

(٢) المقتبس العدد٩١ الاثنين ١٥ ربيع الأول ١٣٢٧هـ ٥ نيسان ١٩٠٩م. وأيضاً: س، و، س، لعام ١٣١٨هـ ص٢٢١ – ٢٢٢ وأيضاً: الحكيم، يوسف سورية والعهد العثماني، مط الكاثوليكيـــة، بـــيروت، ١٩٦٦م. ص٥١ وترجع أهمية هذا المرجع إلى، كون مؤلفه عمل موظفاً؛ إبان الحكم العثماني. وللمزيد انظر أيضاً ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦٧ ص ٤٣٤ .

(٣) س، و، س، لعام ١٢٨٦هـ ص١٠٠ – ١٠٣.

(٤) س، و، س، لعام ١٣٠٢هـ ص١٨٧ – ١٩٠.

وعندما شكّلت الدولة مجالس الإدارة، في أقضية لواء حوران، اعتباراً من عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، برئاسة القائمقام محمود بك، وعضوية النائب والمفتي ومدير المال، أعضاء دائمين، اختارت الدولة ثلاثة أعضاء من السكان المحليين؛ هم:

١ - الأمير حسن الفاعور شيخ عرب الفضل
٢ - شاكر العرفاوية (بانياس).
٣ - موسى خليفة (عين فيت وزعورة).

غير أن الدولة عادت ودمجت مجلسي الإدارة والدعاوى، عام ١٢٨٨هـ ١٨٧١م، في مجلس واحد كان يدعى مجلس إدارة ودعاوى[1]، بقي في عضويته، حسن الفاعور وموسى خليفة، من أعضاء مجلس الإدارة على حين استثني، شاكر العرفاوية. وضم المجلس المشترك، أسماء جديدة مثل حسن فرحات (عين قنية) فريح أفندي (الزويّة). و لم يشهد المجلس تغييراً يذكر في أسماء أعضائه خلال عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م. وفي عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، أعادت الدولة فصل المجلسين، واختارت الأمير حسن الفاعور وشاكر عرفاوية وحمد فرحات[2] وأحمد الموسى لعضويته. وحافظت هذه الأسماء على عضويتها في المجلس دون تغيير يذكر حتى عام ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م، إذ استثنيت الأسماء القديمة، وحل محلّها أسماء جديدة مثل عوض الأحمد وإبراهيم سلوم من بانياس، وجبر هندي وسعيد الحسين من (عين فيت).

و لم يكن عدد الأعضاء المنتخبين ثابتاً، فقد كان يتراوح بين ثلاثة أعضاء وأربعة وكانت بعض السنوات تشهد غياباً كاملاً في الوثائق الرسمية؛ لمجلس الإدارة[3]، وخلال عامي ١٣٠٧ - ١٣٠٩هـ/ ١٨٨٩ - ١٨٩٢م. لم يكن للسكان في المجلس، سوى اسم واحد. بيد أن التغيير المهم الذي طرأ على عضوية مجلس إدارة قضاء القنيطرة، جاء مع مطلع تسعينات القرن التاسع عشر. وتمثل في إدخال عنصر جديد بين السكان هو العنصر الشركسي. فقامت الدولة بإسكان مجموعة من الشركس في القنيطرة وضواحيها. وأشركتهم في الحياة الإدارية، واختارت منهم عضواً إلى مجلس الإدارة «وجوه جركس دن بكمز بك»[4]. إلى جانب أسماء جديدة من السكان مثل الأمير محمد الفاعور وابراهيم ملكة، وأسعد العاص زعيم جباتا الزيت وبانياس[5].

رابعاً- مجلس إدارة قضاء عجلون:

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٨٨هـ ص٨٥.

(٢) س، و، س، لعام ١٢٩٠هـ ص٩٥.

(٣) س، و، س، لعام ١٣٠٦ - ١٣٠٧هـ ص١٢٠.

(٤) س، و، س، لعام ١٣١٣ -١٣١٤هـ ص٢٠٣.

(٥) مقابلة شخصية مع السيد سعيد العاص أحد أبناء الجولان، وهو الآن موظف في وزارة الثقافة. جرت المقابلة بتاريخ ١٩٩٥/١١/١٠.

ظهر مجلس إدارة قضاء عجلون، مع مجالس أقضية لواء حوران الأولى، بالإضافة إلى الأعضاء الطبيعيين من كبار موظفي القضاء، كان المجلس يتكون عام ١٢٨٦هـ ١٨٦٩م، من ثلاثة أعضاء منتخبين من السكان؛ هم:

١- الشيخ يوسف الشريدة (ناحية الكورة).
٢- حسن بركات الفريحات (ناحية جبل عجلون).
٣- خليف الغنما (ناحية بني عبيد)[١].

وفي عام ١٢٨٨هـ ١٨٧١م، دمجت الدولة مجلسي الإدارة والدعاوي؛ في مجلس واحد. حتى عام ١٢٩٠هـ ١٨٧٣م، إذ أعيد فصلهما من جديد، وتم اختيار أربعة ممثلين من السكان بدلاً من ثلاثة، منهم عضوان جديدان: محمد المطلق ونصر الله الحداد[٢]. غير أن هذا التبديل، لم يصل إلى ما كان عليه الأمر في قضاء جبل حوران الذي كان يشهد صراعاً داخلياً، وآخر مع الدولة، أثّرا تأثيراً كبيراً، في سياسة الدولة لاختيار ممثلي السكان. بينما لا يختلف موقف الدولة كثيراً، في اختيارها لممثلي السكان؛ في قضاء عجلون[٣]. عما كانت عليه سياستها في قضاء القنيطرة. إن عملية اختيار ممثلي الأهلين لمجالس الإدارة المختلفة كانت تخضع لمشيئة القائمقام والمتصرف؛ ورغباتهما، بعيداً عن السبل التي حددها نظام الولايات العثمانية. وكانت هذه العملية، تخضع أيضاً للرشوة، فيفوز من دفع أكثر «ادعى أحدهم في قضاء عجلون، بأن سرى بك قائمقامها السابق، أخذ واحد وأربعين ليرة منه، كي ينتخبه عضواً في مجلس إدارة القضاء»[٤].

دامت عضوية عدد من الأعضاء، في مجلس إدارة قضاء عجلون؛ سنوات طويلة مثل عبد القادر الشريدة بن يوسف الشريدة الذي استمرت عضويته، من عام ١٢٩٣هـ ١٨٧٦م[٥]، إلى عام ١٢٩٧هـ ١٨٧٩ - ١٨٨٠م، ثم أعيد انتخابه لفترات أخرى.

ومن الأسماء التي كان لها حضورها الطويل في المجلس، سعد الغنما[٦] ١٢٩٩هـ ١٨٨٢م/ ١٣٠٩هـ ١٨٩٢م. ومسعود العبود ١٣١٣هـ - ١٣١٨هـ/ ١٨٩٥ - ١٩٠٠م[٧] وسعد العلي للفترة نفسها. وتشير أسماء الأعضاء المنتخبين، إلى أن الدولة، كانت تحافظ على ممثلين من العشائر التقليدية المتنفذة في القضاء، مثل الشريدة، والفريحات والغنما، والبطاينة والعبود.

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٨٦ هـ ص١٠٢ ولعام ١٢٨٩هـ ص١٠٣ ولعام ١٣٠٢هـ ص١٨٥.
(٢) س، و، س، لعام ١٢٩٠ هـ ص٩٤.
(٣) ظلت العائلات المتنفذة في قضاء عجلون، محافظة على عضوية زعمائها في مجلس الإدارة، مثل حسن بركات (الفريحات). ودرغام العباس (الفريحات). وعبد القادر الشريدة، وكليب الشريدة، وسعد البطاينة، وعبد العزيز الكايد، وشلاش العزام. انظر: البخيت والجالودي، مرجع سابق، ص٢٧- ٣٠.
(٤) المقتبس، العدد٦٤٨، الثلاثاء ١١ ربيع الأول ١٩٢٩هـ ١١ نيسان ١٩١١م.
(٥) س، و، س، لعام ١٢٩٣ هـ ص١٢٠ وأيضا: لعام٩٧.
(٦) س، و، س، لعام ١٢٩٩ هـ ص٢٤٨. وأيضا: لعام ١٣٠٩ - ١٣١٠هـ ص١٨٩.
(٧) س، و، س، لعام ١٢٩٥هـ ص١٩٧. خلال عام ١٣٣٠هـ ١٩١٢م. تكرر انتخاب مجلس إدارة عجلون من الأسماء التالية سلطي أفندي إبراهيم، سعد أفندي العلي، شلاش أفندي العزام، مسعود أفندي العبود، مما يدل على استمرارية تواجد ممثلي أو شيوخ العائلات والعشائر المتنفذة في مجالس الإدارة، انظر المقتبس العدد ٨٩٠، الاثنين ١٠ صفر ١٣٣٠هـ ٢٩ كانون الثاني ١٩١٢م.

خامسا: مجلس إدارة قضاء بصر الحرير:

أحدثت الدولة العثمانية، قضاءين جديدين هما: قضاء درعا وقضاء بصر الحرير، عام ١٣٠١هـ ١٨٨٣م. و لم يظهر في ذلك العام، في الوثائق الرسمية للدولة، ما يشير إلى تشكيل. مجلس إدارة؛ في كل منهما وقد اكتفت الدولة بتسمية الأعضاء الطبيعيين الذين هم القائمقام، ومدير المال، وكاتب القلم، غير أنها أشارت إلى عدم انتخاب الأعضاء المنتخبين (أعضاء منتخبة سي دردست انتخابدر) [١] ومنذ عام ١٣٠٢هـ ١٨٨٣- ١٨٨٤م[٢]. تكون مجلس إدارة قضاء بصر الحرير من أعضاء طبيعين، وأعضاء منتخبين هم: محمد الحسن وياسين الموسى الحريري، من بصر الحرير، عقلة الخوري، حاتم الشناعة؛ من قرية تبنة[٣]، واسماعيل هنيدي؛ من قرية الطيرة، واستبدل بياسين الموسى الحريري من بصر الحرير، وبعقلة الخوري، إبراهيم نصر الله من إزرع. وبقى العضوان الآخران، واستثني اسماعيل هنيدي[٤]، من عضوية المجلس؛ لذلك العام ١٣٠٥هـ ١٨٨٧م. ولكنه عاد وحل عضوا، من جديد عام ١٣٠٦هـ ١٨٨٨م. واستمر ثلاث سنوات تالية. حرصت الدولة العثمانية، خلال فترة وجودها في بلاد الشام، على تمثيل أبرز العائلات المتمثلة في مجالسها المختلفة، وبشكل متوازن وقابل لتنفيذ أهدافها، فكانت تعمل في قضاء بصر الحرير، وفقا لتلك السياسة. ولدى التدقيق في أسماء الأعضاء المنتخبين لمجلس إدارة القضاء، نجد أن آل هنيدي وعزام. في قرى السجن، والطيرة والدويرة، قد مثلا بزعيمي عائلتيهما اسماعيل هنيدي، وقفطان عزام[٥].

ونلاحظ بروز ممثل من آل العقباني؛ في قرية السجن هو سليمان العقباني[٦]، على حين لم تقم الدولة بتمثيل العائلات الأخرى، من قرى الجبل التي كانت تابعة لقضاء بصر الحرير مثل آل أبو فخر، ونصر والحلبي، ومن قرى اللجاة، كانت الدولة تختار ممثلين لمجلس الإدارة، من عائلات حاتم في قرية خبب والشناعة في قرية تبنة. وبالإضافة إلى هذه العائلات، تطالعنا الوثائق الرسمية للدولة، بممثلين لعائلات أخرى مثل عائلة نصر الله من قرية إزرع، والظواهري من قرية الدارة.

سادسا: مجلس إدارة قضاء درعا:

بدأت الدولة باختيار ممثلين من السكان، لمجلس إدارة القضاء، بدءا من عام ١٣٠٢هـ ١٨٨٤م. إذ كانوا في ذلك العام أربعة أعضاء هم: نايف أفندي المحاميد، ومحمد صالح الزعبي، وسعيد

---

(١) س، و، س، لعام ١٣٠١هـ ص١٩٦.

(٢) س، و، س، لعام ١٣٠٢هـ ص١٨٩.

(٣) أبي راشد حنا، مرجع سابق، ص٣٦٨.

(٤) س، و، س، لعام ١٣٠٥ هـ ص١٢٧.

(٥) س، و، س، لعام ١٣١١ - ١٣١٢هـ ص٢٠٥.

(٦) س، و، س، لعام ١٣١٦هـ ص٢١٩.

أفندي، وسليم أفندي[1] وظل عددهم أربعة أعضاء حتى عام ١٣٠٧هـ ١٨٨٩م[2]. كانت سيطرة الدولة على قرى السهل، أكبر مما هي عليه في الأقضية الأخرى، مثل جبل حوران، وعجلون وبصر الحرير، لذلك فإن المتقصي لتشكيلات مجلس إدارة القضاء، لا يجد تغييرات في أسماء الأعضاء، تشير إلى تنافس أو صراع داخلي كان يؤدي إلى تغيير يذكر في أوساط القوى المتنفذة، كما هو عليه الحال في جبل حوران، وبسبب قبضه الدولة على شؤون الإدارة، فإن قوة الزعماء المتنفذين، في قرى القضاء، لا ترقى إلى المستوى؛ الذي يهدد مصالح الدولة، أو يجبر الفلاحين على الخضوع لإرادة المشايخ، بشكل يمكن هؤلاء المشايخ من تكتيل الفلاحين وتعبئتهم لحمل السلاح في وجه الدولة إلا فيما ندر. إن قراءة نصوص قوانين الإصلاحات، تعطي انطباعا بأن ولادة الدولة الحديثة، قد أصبحت وشيكة وأن حكم المشايخ والمتنفذين، سيؤول إلى الانهيار. بيد أن واقع الإدارة بمؤسساتها المختلفة، التي جاءت وليدة تلك السياسة الإصلاحية، تنبئ بشيء آخر تماما، لا يختلف مع ما كتب على الورق فحسب، بل يتناقض معه. فظلت مجالس الإدارة شكلية، من جهة، وأسيرة لأهواء المتصرف أو القائمقام، من جهة أخرى، منذ ستينات القرن التاسع عشر، حتى قرب انهيار الحكم العثماني. فقد كتب مراسل درعا، لجريدة المقتبس في ٢٧ ذي القعدة، ١٣٢٩هـ ١٨ تشرين الثاني ١٩١١م، قائلا: «لا أقدر أن أنبئكم عن أحوال حكومة درعا وتأخير أشغال الأهالي وخصوصا لأن متصرف حوران لا يقيم في اللواء كل أسبوع أكثر من أربع ساعات ويقضي باقي أيامه في إزرع والمسمية ودمشق ومجلس الإدارة لا يجتمع في الشهرين سوى مرة واحدة والمتصرف لايريد أن يجمع المجلس لأن على زعمه هو مجلس وزيادة»[3].

مجالس الناحية في لواء حوران:

حددت الدولة العثمانية، صورة تشكيل مجالس النواحي، في نظام إدارة الولايات العمومية، ١٢٨٧هـ ١٨٧٠م، وبينت اختصاصات هذه المجالس في مواد الدستور العثماني. وتتركز أوجه الاختلاف، بين مجلس إدارة القضاء؛ ومجلس الناحية؛ بعدم وجود أعضاء دائمين، من الجهاز الإداري باستثناء مدير الناحية والكاتب اللذين هما غالبا من السكان. ففي عام ١٢٨٦هـ ١٨٦٩م. كان مديرو نواحي قضاء جبل حوران، من كبار المشايخ المتنفذين، ووفقا للدستور، كان مجلس الناحية، يجمع ممثلين عن القرى، التي تتشكل منها الناحية. من أعضاء مجلس الاختيارية، في كل قرية. ولا يزيد عدد ممثلي القرية الواحدة، على أربعة أعضاء، وذلك حسب عدد سكان القرية. كان مدير الناحية؛

---

(١) س، و، س، لعام ١٣٠٢هـ ص١٨٨.

(٢) س، و، س، لعام ١٣٠٧هـ ص١٣٠.

(٣) المقتبس، العدد٨٣٢، ٢٧ ذي القعدة ١٣٢٩هـ ١٨ تشرين الثاني ١٩١١م.

رئيس المجلس[1] يدعو لاجتماع مرة كل ثلاثة أشهر لمناقشة الأعمال المنوطة به، المتعلقة بشؤون السكان المختلفة، ثم للبت فيها والموافقة عليها، أو رفضها؛ مثل الطرق والمراعي. ثم يقوم المجلس برفع اقتراحاته وتوصياته؛ للقائمقام، للنظر فيها وإقرارها أو رفضها. بيد أن المصادر الرسمية للدولة العثمانية، تشير إلى أن مجالس النواحي لم تتشكل وفقا للدستور مع بداية قيام التنظيمات الجديدة منذ عام ١٢٨٧هـ ــ ١٨٧٠م. ويبدو أن السبب في ذلك، يعود إلى ضعف التنظيم الإداري العثماني، وعجز الدولة عن تحويله، من مراسيم إلى حقيقة واقعة على أرض الواقع. وعند تشكيل هذه المجالس، لم نلحظ تمثيلا للقرى، التي تتكون منها الناحية تماما، وبقي عدد أعضاء المجلس مقتصرا على ستة أعضاء أو ثمانية، بالإضافة إلى مدير الناحية والكاتب. ولإلقاء الضوء على سياسة الدولة، في هذا المضمار، نبين مايلي، أسماء أعضاء مجالس النواحي، في قضاء جبل حوران، أواخر القرن التاسع عشر.

الناحية	المدير	الأعضاء		
صلخد	إبراهيم أفندي	١ حامد الحجلة	٢ قاسم حمزة	٣ سليم الصفدي
		٤ عساف العسافين[2]	٥ صالح الحلبي	٦ يوسف الحمود
		٧ أحمد الحناوي	٨ نمر الحمود	٩ الكاتب عبد الحميد أفندي
ملح	خليل عامر	١ محمد أبو الدهن	٢ يعقوب أبو جمرة	٣ محمد العيسمي
		٤ حمد علوان	٥ أمين أبو شقرا	٦ أبو علي الحفير والكاتب عبد القادر شرابي
عاهرة[3]	عمر فوزي	١ يوسف نصار	٢ ظاهر بشير عامر	٣ أحمد القنطار
		٤ محمود قانصوه	٥ قاسم دوارة	٦ هزاع عزالدين
		٧ حسن المعاز	٨ هلال مرشد والكاتب إبراهيم أفندي	
الناحية	المدير	الأعضاء		
بوسان	سالم أبو عسلي	١ سليم نصار	٢ شبلي أبو زيدان	٣ ظاهر ناصيف
		٤ أحمد غانم	٥ فارس سلام	٦ يوسف سلام
		٧ أسعد شرف	٨ ظاهر الشاعر والكاتب إبراهيم أفندي	
شهبا	حمود الأطرش	١ أسعد نصار	٢ صالح زين الدين	٣ مسعود عامر
		٤ سليمان الزيلع	٥ حسين سعيد	٦ بهاء الدين الصحناوي
		٧ محمد الأعور	٨ أحمد حمزة والكاتب علي القدسي	

---

(١) دستور مجلد١، مذكور سابقا ص٤١٥ — ٤١٧.

(٢) استخلصت معلومات هذا الجدول. من أعداد: س، و، س، لعام ١٣١٥هــ ص٢٠٧ — ٢٠٨ ولعام ١٣١٦هــ ص٢١٥ — ٢١٧ ولعام ١٣١٧هــ ص ٢٢١ — ٢٢٣.

(٣) المقتبس. العدد٥٥٤. الخميس ٢٠ ذي الحجة ١٣٢٨هــ. ١٢ كانون الأول ١٩١٠م.

يتبين بوضوح، من خلال استعراض أسماء هذه المجالس، أن الدولة العثمانية، أبعدت عددا من ممثلي العائلات من إدارة النواحي، مثل آل عزام، وهنيدي، وأبي عساف، في حين حافظت على بقاء تمثيل آل الأطرش وعامر، ويعود السبب في الاكتفاء، بتمثيل محدود لآل الأطرش، في نواحي القسم الجنوبي من الجبل وتمثيل العائلات المذكورة. إلى حالة الصراع المتجددة؛ في الجبل. والمتأججة أواخر القرن التاسع عشر، وما رافق ذلك من نفي وقتل وتشريد، لوأد الانتفاضات الفلاحية.

مجلس الاختيارية:

يبدو أن الدولة العثمانية، كانت تعتمد على الشيوخ المتنفذين؛ في القرى لتسيير مصالحها وتأمين خدماتها، كما تشير الوثائق المحلية[1] ، وعند بداية تنفيذ الإصلاحات الإدارية كانت فكرة تعيين مخاتير في القرى، قد بدأت منذ فترة حكم محمد علي في بلاد الشام؛ «ونصب إبراهيم باشا أبناء المشايخ المعزولين، مكان آبائهم، وأعطاهم لقب نواطير، أي (حراس)، ثم بدل اللقب بعد ذلك إلى مخاتير»[2] . وأصبحت فيما بعد هذه الفكرة، سائدة مستندة إلى أنظمة الإدارة العثمانية، وقد حددت عمليات اختيار المخاتير والهيئة الاختيارية، من قبل ساكني القرية، ووفقا لعدد سكانها، وبما لا يزيد على اثني عشر عضوا. وحددت الدولة شروطها لاشتراك الإنسان في الانتخاب، بمن يزيد عمره عن الثمانية عشر عاما، ويدفع ما عليه من الضرائب المقررة. كما قررت أن لا يقل عمر المرشح، للهيئة الاختيارية عن ثلاثين عاما. ويقوم القائمقام وأحيانا مدير الناحية، بتثبيت أسماء المنتخبين الفائزين. وكان يؤخذ بعين الاعتبار، تعيين أكثر من مختار، في القرية التي تقطنها أكثر من طائفة.

(١) رسالة القائمقام إلى محمد أبو عساف انظر: ملحق الوثائق، وثيقة رقم٣ ص ٣٣٤ .

(٢) رافق، عبد الكريم. الموسوعة الفلسطينية، ق٢، ط١، بيروت ١٩٩٠م مجلد٢ ص٨٦٠.

ويبدو من مواد الدستور ١٠٧ - ١١٠ [1]، من نظام إدارة الولايات العمومية، أن صلاحيات مجلس الاختيارية، واسعة وشاملة، وكانت تطال مختلف مظاهر الحياة، الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والأمنية في القرية. وقد تم تحديدها، كما يلي:

١ - النظر في الدعاوى، التي تقع بين أفراد القرية صلحا.

٢ - النظر في احتياجات القرية، ومصالحها الزراعية والتجارية، اختيار النواطير.

٣ - الإشراف على تحصيل الأموال المقدرة على القرية، من رسوم وضرائب.

وكان مجلس الاختيارية في القرية - الوحدة الإدارية التي شكلت قاعدة الجهاز الإداري العثماني- صلة الوصل بين مؤسسات الدولة الأعلى، في الناحية والقضاء واللواء، وبين السكان في الريف بلواء حوران. فعلى مسؤولية هذا المجلس تقع عمليات إحصاء السكان، والطابو والأملاك. فقد ناشد أحد كتاب جريدة المقتبس متصرف حوران قائلا: «فنلفت أنظار متصرف حوران، لتجديد انتخاب مجلس القرى، على الأصول لكي يكون ذلك أساسا، لتحرير النفوس والأملاك وسائر معاملات الحكومة» [2].

القضاء... (مجالس الدعاوى) في لواء حوران:

أولا- مركز اللواء: خول نظام الولايات، الصادر عام ١٢٨١هـ ١٨٦٤م، القاضي الشرعي أو نائبه، رئاسة ديوان مجلس التمييز والدعاوى في اللواء[3]. غير أن صلاحيات المحكمة الشرعية التي يرأسها القاضي الشرعي اقتصرت على أمور الأوقاف والتركات، والأحوال الشخصية، بعد إحداث المحاكم النظامية الجديدة، بنظام إدارة الولايات، الصادر عام ١٢٨٧هـ ١٨٧١م.

ثم أخذت صلاحيات القاضي الشرعي، تتقلص شيئا فشيئا، بعد أن كان اسمه، يأتي في المصادر الرسمية للدولة، بعد الوالي والدفتردار، في مركز الولاية، وبعد المتصرف في مركز اللواء والقائمقام في مركز القضاء. وأصبحت على سبيل المثال مراقبة الأسعار والأوزان، ومكافحة الغش والتلاعب بأسعار المواد الغذائية من اختصاص الضابطة العدلية، بعد أن كانت من اختصاص المحاكم الشرعية. في حين ظلت القضايا الشخصية المتعلقة، بالزواج والطلاق والإرث من اختصاصه. وتعود أول إشارة إلى

---

(١) الدستور، مجلد١، مذكور سابقا، ص٤١٧.

(٢) المقتبس، العدد٥٢٧، الخميس ١٥ ذي القعدة ١٣١٨هـ ١٧ تشرين الثاني ١٩١٠م.

(٣) عوض، عبد العزيز. مرجع سابق، ص١١٧ - ١٣١.

المحكمة الشرعية، في لواء حوران، في وثائق الدولة، إلى عام ١٣١٥هـ ١٨٩٧م. وكان لهذه المحكمة، نواب شرعيون؛ في مراكز النواحي وكاتب في مركز اللواء، ويدعى عبد الله أفندي[1] .

وكانت الدعاوى التي يتقدم بها السكان، تعرض على مجلس دعاوى اللواء، برئاسة النائب (الحاكم الشرعي)، وعضوية عدد من ممثلي السكان بالإضافة إلى كاتب للمجلس ومعاون له وتم تشكيل مجلس دعاوى لواء حوران، لعام ١٢٨٦هـ ١٨٦٩م على النحو التالي:

١ - النائب أحمد أفندي	رئيسا
٢ - حشيش أفندي العباس	عضوا
٣ - صالح القاسم أفندي	عضوا
٤ - غانم الحاتم أفندي	عضوا
٥ - محمد الخليل أفندي	عضوا
٦ - صقر النصر الله أفندي	عضوا
٧ - عبد الرحمن أفندي	عضوا
٨ - سليم خوام أفندي	عضوا[2]
واسكندر كحيل	معاونا للكاتب

وبعد تطبيق نظام المحاكم المدنية، الصادر عام ١٢٨٨هـ ١٨٧١م. والذي نص على إيجاد محاكم تمييز في مراكز الألوية، للنظر في الدعاوى المقدمة إليها، بداية واستئنافا، فقد كان أعضاء محكمة التمييز، في مركز لواء حوران، هم أنفسهم أعضاء مجلس الدعاوى[3] . وفي عام ١٢٩٦هـ ١٨٧٩م. تكررت الأسماء ذاتها في عضوية محكمة التمييز، وإلى جانبها كان مجلس الدعاوى، المكون من: رئيس وأربعة قضاة وكاتب[4] . ومن الطبيعي أن يكون في مركز اللواء؛ محكمة بداية، لمعالجة الدعاوى الخاصة، بمحكمة البداية المقدمة من النواحي والقرى التابعة لمركز اللواء، حيث أشارت سالنامة ولاية سورية، لعام ١٢٩٤هـ ١٨٧٧م، إلى وجود محكمة بداية، في مركز اللواء كان يرأسها النائب محمد علي أفندي، بالإضافة إلى أربعة قضاة هم:

١ - إبراهيم سعد الدين أفندي	عضوا
٢ - فريد العزام أفندي	عضوا
٣ - مفلح الزامل أفندي	عضوا
٤ - خلف الغنمة أفندي	عضوا[5]
وعبد الله أفندي	كاتبا

وفي عام ١٣٠٦هـ ١٨٨٨م، انقسمت محكمة البداية إلى محكمتين:

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١٥هـ ص٢٠٢.
(٢) س، و، س، لعام ١٢٨٦هـ ص٩٩ - ١٠٠.
(٣) س، و، س، لعام ١٢٨٨هـ ص٨٤.
(٤) س، و، س، لعام ١٢٩٦هـ ص١٠٤.
(٥) س، و، س، لعام ١٢٩٤هـ ص١١٤.

١ - محكمة الحقوق.   ٢ - محكمة الجزاء.

ترأس الأولى النائب محمد طاهر أفندي، والثانية أديب جراح، وعين محام عـــام للمحكمتـــين، وهو أديب نظمي[١] . وكان في هيئة كل محكمة منهما عضوان من السكان المحليـــين، وعـــدد مـــن الكتاب. أخذ نظام المحاكم الرسمية، يشهد تطورا وزيادة في عدد موظفيه أواخر القرن التاسع عشـــر، ومطلع القرن العشرين، واشتمل على موظفين جدد؛ مثل: مستنطق[٢] ومحرر مقالات، وكاتب ضبـــط مباشر.

كانت الدولة تقوم بتعيين رؤساء المحاكم، من موظفيها، من غير السكان المحليين. وأما أعضـــاء هيئة تلك المحاكم فكانوا من سكان مركز اللواء والأقضية. وهذا لا يعني أنهم من ذوي الاختصاصـــات والكفاءة، تعلموا وحصلوا على درجات علمية، لأن الدولة درجت على تعيين المتنفذين من المشـــايخ في وظائفها، لذلك يكفي أن يكون هؤلاء من الملمين بالقراءة والكتابة، في غالب الأحيـــان مـــا دام رئيس المحكمة قاضيا مؤهلا بشكل مناسب. وإذا كانت الدولة مضطرة، لتحقيـــق رغبـــات القـــوى الفاعلة؛ في الحياة الاجتماعية في حوران، فتعمل على تمثيل زعامات هذه القوى وتقوم بتبديل أعضـــاء هيئات محاكمها، وفقا لمقتضيات سياستها فإنها لم تكن تفعل الشيء نفسه بالنسبة إلى رئاسة المحـــاكم، إذ بقي محمد أديب الجراح رئيس محكمة الجزاء، والمدعي العام أديب نظمـــي في عملـــهما ســـنوات عديدة[٣] . وفي عام ١٣٢٥هـــ ١٩٠٧م عينت الدولة «أعضاء محكمة بداية حوران، من الوجـــهاء: فرحان أفندي الزعبي، وفيصل أفندي الحريري، ونجيب أفندي الحاتم، وأديب أفنـــدي البديـــن»[٤] . واستمرت الدولة في سياستها هذه، حتى ســـقوط الحكم العثماني. إذ تشير أعداد ســـالنامة الدولـــة العلية الصادرة منذ عام ١٣١٩هـــ ١٩٠١م[٥] ، حتى عام ١٣٣٦هـــ ١٩١٨م، إلى المحاكم القضائية، في مركز لواء حوران، وتذكر أسماء رئيس المحكمة وقضاتها وموظفيها. بيد أن تلك المحاكم، في مركـــز اللواء، وفي مراكز الأقضية، لم تكن تعمل وفق أنظمتها، ولم يكن أعضاؤها ملتزمين بأوقات الـــدوام الرسمي في مقراتها، إذ كانت إحدى أهم الدوائر التي عليها أن تكفل حقوق السكان، وتعمـــل علـــى

---

(١) س، د، ع، ع، لعام ١٣٢٤هـــ ص٧٤٦.

(٢) س، و، س، لعام ١٣٠٨ – ١٣٠٩هـــ ص١٢٧.

(٣) راجع أعداد س، و، س، لأعوام ١٣٠٦هـــ حتى عام ١٣١٥. حيث تشير هذه الأعداد إلى استمرار محمد أديب جراح، وأديب نظمي، في عملهما المشار إليه، خلال الفترة المذكورة.

(٤) المقتبس، العدد ٨٧ الأربعاء ١٠ ربيع الأول ١٣٢٧هـــ ٣١ آذار ١٩٠٩م.

(٥) س، و، س، لعام ١٣١٩هـــ ص٥٢٥. وأيضا س، و، ع، ع، لعـــام ١٣٣٣ – ١٣٣٤ ماليـــة ١٩١٨م ص ٦٣٥.

إصلاح الخطأ، لتكون بديلة عن القضاء العشائري. فكيف سيقتنع الفلاح نفسه بجدوى سياسة الدولة الإدارية الرامية إلى الإصلاح؟ وكيف سيقبل بأشكال إدارية جديدة للسلطة لا تهتم بمصالحه؟. وعلى حين دلت الوثائق على مظاهر تفسخ الجهاز الإداري، في لواء حوران، قبل أن يصبح حقيقة يسلم بها السكان، وذلك بعد مضي نصف قرن على بداية الإصلاح. بدلا من أن تترسخ مؤسسات الدولة وتتحول إلى واقع فعلي، يتطور بحكم عمر التجربة، عبر عشرات السنين. ومن المفيد أن نفسح المجال لجريدة المقتبس، التي أشارت إلى ذلك الوضع المتردي، الذي كان متفشيا في مؤسسات الدولة عامة؛ والقضاء خاصة. إذ قالت: «تعطل سير العمل بسبب تغيب القاضي عن مقر وظيفته وقد اطلعت على أمر من المدعي العمومي في الولاية، يشدد فيه على انفكاك كتاب الضبط عن وظائفهم، وليس في أدنى إشارة للرؤساء، على أن الرئيس يقضي نصف الشهر هنا، والنصف الآخر في بيروت، ومعاون المدعي العمومي، ينزل الخميس إلى الشام فيرجع الثلاثاء..»[1] .

ولم تكن حالة القضاء؛ في مراكز الأقضية، أفضل منها في مركز لواء حوران، لا بل أكثر سوءا وضررا بمصالح الأهلين. يتابع كاتب المقال المشار إليه ذاته في المقتبس قائلا: «منذ أمد ليس ببعيد وجدت رجلا واقفا بباب المحكمة، ودموعه تسيل على خديه وهو مطلوب للشهادة ويقول: أتيت لأدائها مرارا عديدة؛ فلم أتمكن. وقد تركت أطفالي وعيالي، يتباكون ويصرخون، وليس عندهم ما يغتذون به، جئت ماشيا على قدمي من قرية كتم من أعمال قضاء عجلون مسيرة ثماني ساعات»[2] .

ثانيا: مجلس الدعاوى (القضاء) في جبل حوران:

شكلت الدولة مجلسا للإدارة والدعاوى[3]، في القضاء. للنظر بالمشاكل التي تحصل بين المواطنين والمخالفات التي ترتكب.

وظل المجلس مشتركا للدعاوى، وللإدارة، حتى عام ١٢٩٠هـ ١٨٧٣م. حيث تم شطره إلى مجلسين، واحد للإدارة، وآخر للدعاوى، وقد تكون مجلس الدعاوى لذلك العام من:

١ – رئيس المجلس عبد القادر أفندي القائمقام	رئيسا
٢ – الشيخ أبو علي قسام الحناوي	عضوا
٣ – الشيخ فندي أبو فخر	عضوا

(١) المقتبس، العدد١٥٩، ٥ جمادى الثانية ١٣٢٧هـ ٢٣ حزيران ١٩٠٩م.

(٢) المقتبس، العدد١٥٩ /الأربعاء / ٥ جمادى الثانية ١٣٢٧هـ ٢٣ حزيران ١٩٠٩م.

(٣) س، و، س، لعام ١٢٨٦هـ ص١٠٣.

٤ – الشيخ سليمان العقباني	عضوا
٥ – الشيخ دعيبس عامر[(١)]	عضوا

غير أن هذا المجلس، لم يستمر أكثر من عام حيث تم حله، و لم تقم الدولة بتعيين مجلس آخر عام ١٢٩٨هـ ١٨٨١م. فظل القضاء طوال الفترة، بين سنتي ١٢٩١ – ١٢٩٧هـ/١٨٧٤ – ١٨٨٠م. دون محكمة رسمية (مجلس دعاوى هنوز تشكيل اولمنديغي) »[(٢)].

وخلال عام ١٢٩٨هـ ١٨٨١م. فصلت الدولة قضاء جبل حوران، عن لواء حوران، وأتبعته إلى لواء دمشق. وشكلت محكمة بداية، كانت عضويتها على النحو التالي:

١ – سليم تقي الدين	رئيسا
٢ – محمد أبو عساف	عضوا
٣ – أسعد عزي	عضوا
٤ – جبر الجرماني	عضوا
٥ – فرج العابد	عضوا[(٣)]

وعند إعادة تبعية قضاء جبل حوران، إلى لواء حوران، عام ١٢٩٩هـ ١٨٨٢م. ترأس محكمة البداية القائمقام نفسه، وكان خلال ذلك العام، يدعى محمد بك[(٤)]. على حين استمر الأعضاء السابقون في هيئتها خلال السنوات اللاحقة، مع حدوث استبدال لبعض الأعضاء. أدخل شاهين أبو عساف محل محمد أبو عساف، وخلال عام ١٣٠٩ – ١٣١٠هـ/١٨٩٢ – ١٨٩٣م. أصبحت هيئة المحكمة مكونة وفق ما يلي: سليم تقي الدين رئيسا، وأربعة أعضاء هم: إبراهيم القضماني، علي أبو عسلي سليمان الجرماني، خزاعي أبو فخر[(٥)].

وتوسع ملاك المحكمة، ليشمل كاتبا ومعاونا مستنطقا. يبدو أن ضغط القوى المحلية على الدولة، كان يؤدي إلى تبديل عضوية المحكمة فتراعي أمرين اثنين هما:

١ – مسايرة القوى الصاعدة، أو ذات النفوذ المتزايد، مثل عائلات جربوع وأبوعسلي.

٢ – محاكاة مصالح الدولة، والحرص على سياسة استرضاء المتنفذين من المشايخ خدمة لمصالح الدولة.

ومع تعاظم دور مدينة السويداء، مركز القضاء، تشير الوثائق إلى قيام الدولة، بتعيين أعضاء المحكمة كافة عام ١٣١١ – ١٣١٢هـ/١٨٩٣ – ١٨٩٤م. من مشايخ العائلات البارزة فيها، مثل

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٩٠هـ ص٩٦.

(٢) س، و، س، لعام ١٢٩٥هـ ص١٠٤.

(٣) س، و، س، لعام ١٢٩٨هـ ص١٢٩.

(٤) س، و، س، لعام ١٢٩٩هـ ص٢٤٥.

(٥) س، و، س، لعام ١٣٠٩ ١٣١٠هـ ص١٩١.

سالم أبو عسلي ومحمود جربوع وسلمان الجرماني، وحمدان عزي[1] . الذين حلوا محل أسماء من أسرهم ذاتها، كانوا في عضوية هذه المحكمة[2] ، قبل عام واحد. ولعل ذلك الأمر يشير إلى تراجع نفوذ الريف، لحساب السويداء التي حافظت على نفوذها، في مؤسسة القضاء، على الرغم من تعيين أعضاء، من قرى القضاء، مثل: حمد كنعان من قرية الرحى، وناصيف غناج من القرية، إلى جانب سلامة أبوعسلي ومحمد جربوع من السويداء. كانت الدولة تأخذ بعين الاعتبار، المكانة الاجتماعية التي يحتلها الشخص الذي تود أن تعيّنه في مؤسسة القضاء لأن تلك المكانة لها تأثيرها الهام، على المحكمة نفسها، والمتخاصمين أمامها. لذلك كانت تلجأ إلى الدقة عند اختيار أعضائها، يدل على ذلك نص رسالة وجهها القائمقام محمد طاهر أفندي، بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٢٩٦هـ ١١ كانون الأول ١٨٧٩م. جاء فيها مايلي: «افتخار الأكارم محمد أفندي أبوعساف زيّد قدره. بمقتضى النظام قد صار الآن انتخابكم عضواً في محكمة البداية. وبناءً على ما اتصفتم به من حسن الدراية، والاستحسان قد عرفتكم الحكومة عضواً دائماً بهذه المأمورية»[3] .

تشير الوثائق الرسمية للدولة، إلى أن مؤسسة القضاء استمرت قائمة حتى نهاية الحكم العثماني.

ففي عام ١٣٢٧هـ ١٩١١م، كان رئيس محكمة البداية في السويداء صلاح الدين أفندي[4] وأديب أفندي لعام ١٣٣٦هـ ١٩١٨م، وكان المدعي يسمى سامي العظم[5] . ولقد كانت الدولة تسعى، لتنظيم القضاء وحمايته، من تدخل رجال الدولة. ففي الثالث عشر من شهر ذي القعدة، سنة ١٢٩٢هـ، الموافق ١٢ كانون الأول سنة ١٨٩٥م. أصدر السلطان العثماني، عبد العزيز فرماناً حث فيه على وجوب المحافظة على حقوق الرعية؛ جاء فيه: «إن أهم الأمور لدى الممالك المتمدنة، إنما هو قضية تأمين الحقوق العامة والأسباب والوسائل التي هي المدار لبقاء هذا الأساس وحفظه، هو أيضاً التزام العدل بدون استثنائه والسلوك المنتظم، في إدارة الحكومة ...»[6] . غير أن إصدار التشريعات، وحده لا يكفي، ما دام الجهاز الإداري، لا يتقيّد بالنصوص القانونية ويعمل في الأقضية وفقاً لاعتبارات مصالحه الشخصية، ومصالح الدولة. لذلك نجد أن السكان كانوا على دراية بطبيعة المحاكم، وبمدى تمسكها بالأنظمة والقوانين، وبما لا يحفظ لهم حقوقهم فكانوا يفضلون المثول أمام القضاة الشعبيين لفض خلافاتهم ومنازعاتهم، من الشخصيات المحلية، التي اشتهرت بالاستقامة والدراية، وسعة الأفق. ففي وثيقة مؤرخة بتاريخ ٣ نيسان ١٣٣٤هـ ١٩١٥م. نجد أن عدداً من سكان قرية خبب هم: نجيب حاتم وأبو دهش قريط، والأب (الخوري) جرجس عيسى

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١١ – ١٣١٢هـ ص٢٠١.

(٢) س، و، س، لعام ١٣١٠ – ١٣١١هـ ص٢٠١.

(٣) انظر نص الرسالة، ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٧، ص ٣٣٨ .

(٤) س، د، ع، لعام ١٣١٧هـ ص٦٧٨.

(٥) س، د، ع، لعام ١٣٣٦هـ (١٣٣٣ – ١٣٣٤ مالية) ص٦٣٦.

(٦) الجنان، مذكور سابقاً بجلد٦، ص٨٤٣.

المارديني، اتفقوا مع أولاد قاسم المحيثاوي، من قرية السجن على عرض موضوع خلافهما أمام الشيخ محمود أبوفخر[١] ، من قرية ريمة اللحف لحله وإيصال الحق إلى أصحابه، برضى الطرفين المتخاصمين. تبرز هذه الوثيقة بوضوح، مدى ثقة سكان حوران بأنفسهم – مما يدل على أصالة الانتماء الاجتماعي والسياسي؛ للحياة الاجتماعية، بمظاهرها المختلفة الذي يعيشونه ويمارسونه بسلوكهم فيما بينهم. وفي وثيقة أخرى تعود إلى عشرين شوال ١٣٣٧هـ من شهر تموز ١٩١٨م نجد ما يدلل على ثقتهم، بقضائهم الشعبي، وقبولهم بأحكامه، إذ عرض متخاصمون من قضاء جبل حوران، موضوع نزاعهم على شيخ مشايخ حوران وقاضي الدموم. الذي لم يظهر اسمه واضحا في الوثيقة، وفيما يلي مقتطفات من نصها الوثيقة «بتاريخه أدناه قد حضر ولقريتنا شمسكين مشايخ الهنيدات الشيخ بوغلي نايف بك والشيخ سليم الحمود هنيدة والشيخ سليم بك هنيدة والشيخ بوفواز هاني بك وبرفقتهم جماعتهم، حمد شاهين المحيثاوي وقبلا (خصومه) بويوسف حسين عريج وحسن بويزبك لأجل يتقاضوا على الثلاثة ز لم. الذي جرى عليهم القدر من حضرة المولى وماتوا بجورة حمد شاهين وجميع الذوات المذكورين مع كافت ربعهم اجتمعوا بمحلنا وطلبوا الحق والفلجة فيما بين الفريقين»[٢] .

وتتابع الوثيقة تفصيل إجراءات الحكم بين المتخاصمين فتقول: «....... ولأجل حسم الدعوى وقطع الجرة (ذيول القضية) إن لا أحد يتجاسر على الزيادة عن حقه، وعن ما فصلنا برضى الجميع صار تحرير هذه الورقة بما جرى وغب تختيمها منطرفنا مشايخ ووجوه شمسكين وأعطيت ليدهم إذا مست الحاجة للعمل على موجبها».

إن موضوع الوثيقتين المذكورتين، يدل دلالة واضحة، على شكلية المحاكم الرسمية وهشاشة دورها، وإن وجودها لا يتجاوز الوجود الشكلي غير المؤثر، ولا سيما بما يتعلق بقضايا السكان، مما يشير إلى عجز هذه المحاكم عن جذب السكان إلى قاعاتها على الرغم من استمرارية هذه المحاكم حتى زوال الحكم العثماني عن بلاد الشام، والتي ذكرها القنصل الفرنسي غيلو، في تقريره إلى سفير دولته دومونتبيلو؛ في الأستانة. بتاريخ ٨ آب ١٣٠٨هـ ١٨٨٩م؛ قائلا: «إننا نرى اليوم إداريين ومحاكم عثمانية، مقامة في عدة قرى. حيث لم يكن يقبل أي موظف تركي قبل بضعة سنوات فقط...» [٣] .

إلا أن هذا الوجود الذي تحدث عنه القنصل الفرنسي، لم يكن أكثر من وجود عابر، ظهر نتيجة دخول ممدوح باشا السويداء، عام ١٣٠٨هـ ١٨٩٠م. بعد انتصاره على الانتفاضة العامية، في معركة الشقراوية إلى الغرب من السويداء.

لذلك كانت الاجراءات الاصلاحية؛ المزمع تنفيذها، أسيرة في أدراج مكاتب كبار الموظفين. وإن وجدت طريقها للتنفيذ، كانت تبقى ضمن حدود ضيقة؛ وغير فاعلة.

---

(١) انظر: ملحق الوثائق الوثيقة رقم ٥٢ ص٤٠٢.

(٢) انظر: ملحق الوثائق وثيقة رقم ٣٩ ص٣٧٠.

(٣) انظر: ملحق الوثائق. الوثيقة رقم ٥٩ ص٤١٥.

وعن مثل تلك القرارت والاجراءات، كتب أحد كتاب المقتبس؛ قائلا:«... وهذا ما جعلنا نقول: إن هذا القرار كان حبرا على ورق، ضم إلى غيره من القرارت الاصلاحية التي كانت تسكننا بها الحكومة المركزية»[1].

وكانَ كبار موظفي الإدارة، يدركون تمام الإدراك، حقيقة أوضاع المؤسسات الإدراية المختلفة للدولة ومدى علاقتها بالسكان من جهة، وقدرتها على القيام بالمهام الموكلة إليها من جهة ثانية. فأوضاع الإدارة السيئة عامة انعكست على المؤسسات الإدارية كلها، ومنها القضاء «... علمنا أن متصرف حوران، قد أصدر أمره إلى قضاء السويداء، وعاهرة. أن يقيموا في مراكزهم، ويتعاطوا أعمالهم، وقد استاء الجميع من هذا الأمر ... ومعلوم أن سوء الإدارة، قد أثر في هيبة الحكومة، فأصبح كل مأمور في تلك الأثناء ليس له أدنى مقدرة على إجراء أحكام الشريعة والقانون»[2].

ثالثا: مجلس الدعاوى (القضاء) في قضاء القنيطرة:

لاتختلف سياسة الدولة الإدارية، في قضاء القنيطرة، عما كانت تفعله في الأقضية الأخرى بشكل كبير. من حيث اعتمادها؛ إرضاء القوى العشائرية المتنفذة، وتمثيلها في مجلس الإدارة والدعاوى. فقد تشكل مجلس الدعاوى عام ١٢٨٦هـ ١٨٦٩م. من الأعضاء التالية أسماءهم:

١ - فريح أفندي. ٢ - حسين أفندي. ٣ - عباس أفندي؛ أعضاء.

وكان نائب القائمقام محمود بك رئيسا[3]، غير أن الدولة عادت ودمجت المجلس، مع مجلس الإدارة عام ١٢٨٨هـ ١٨٧١م، وكان عدد أعضائه ستة ممثلين، لم يكن بينهم من أعضاء مجلس الدعاوى سوى فريح أفندي[4]، واستثني الاسمان الآخران. إلا أن عملية الدمج هذه، لم تستمر طويلا. ففي عام ١٢٩٠هـ ١٨٧٣م، ظهر من جديد مجلس الدعاوى بأعضائه التالية أسماؤهم:

١ - عبد الله أفندي، نائب قائمقام	رئيسا
٢ - موسى خليفة	عضوا
٣ - اسماعيل عرفاوية	عضوا

---

(١) المقتبس، العدد٧٧٠، السبت ٩ رمضان ١٣٢٩هـ ٣ أيلول ١٩١١م.

(٢) المقتبس، العدد٣٣، الأربعاء ٦ محرم ١٣٢٧هـ ٢٧ كانون الثاني ١٩٠٩م.

(٣) س، و، س، لعام ١٢٨٦هـ ص١٠٣.

(٤) س، و، س، لعام ١٢٨٨هـ ص٨٥.

٤ – محمد الحسين عضوا[١]

وهم من قرى عين فيت وزعورة وبانياس. وامتدت عضوية هؤلاء في المجلس لمدة طويلة، فبقي موسى خليفة في وظيفته، حتى عام ١٣٠٠هـ ١٨٨٢م[٢]، واستمر اسماعيل عرفاوية في عضوية المجلس إلى عام ١٣٠١هـ ١٨٨٣م[٣]، واستبدل بأحمد أبو صالح، من قرية مجدل شمس، وجرجي حداد بفريج أفندي، من القرية ذاتها، ومحمد الحسن عام ١٢٩٧هـ ١٨٧٩م. وعندما وطنت الدولة عددا من الشركس في القنيطرة، جعلت ممثلا لهم في ذلك المجلس وفي المجالس الأخرى. ففي عام ١٣٠٦هـ ١٨٨٨م. كان محمد ميرزة[٤]، من بين أعضاء مجلس الدعاوى، ومن بين الأعضاء الذين حافظوا على عضويتهم لمدة طويلة، الأمير محمد الفاعور؛ شيخ عرب الفضل فقد ظل عضوا في المجلس، منذ عام ١٣٠٢هـ ١٨٨٤م[٥]. حتى عام ١٣١٨هـ ١٩٠٠م. والملاحظة الجديرة بالانتباه، في حركة تعيين مشايخ القبائل المتنفذة، تتمثل في غياب حركة التبديل المستمرة للأعضاء، كما في قضاء جبل حوران. بيد أن ذلك الأمر، لا يعني استقرارا تاما، في عضوية مجلس الدعاوى. فقد برزت أسماء جديدة مثل ابرهيم ملكي، وبركات الطحان، ويوسف عبد الله[٦].

ومع تطور القضاء، كانت الدولة؛ ترفد المحاكم بموظفين آخرين، غير القضاة، مثل: كاتب، مدعي عمومي، ومحرر مقالات (كاتب عدل)، ومباشر[٧] للقيام بالأعمال الإدارية، التي تتطلبها الدعاوى المعروضة أمام القضاء.

رابعا: مجلس الدعاوى (القضاء) في قضاء عجلون:

لم تخرج الدولة عن تقاليدها المتبعة، في تشكيل مجلس الدعاوى، في قضاء عجلون عما كانت تقوم به في الأقضية الأخرى. فقد تكون مجلس الدعاوى، بعد فصله عن مجلس الإدارة؛ عام ١٢٩٠هـ ١٨٧٣م، من الأعضاء التالية أسماءهم:

١ – عبد المحسن أفندي، نائب القائمقام رئيسا

٢ – إبرهيم سعد الدين عضوا

٣ – مفلح الزامل عضوا

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٩٠هـ ص٩٥.

(٢) س، و، س، لعام ١٣٠٠هـ ص٢٤٨.

(٣) س، و، س، لعام ١٣٠١هـ ص١٩٥.

(٤) س، و، س، لعام ١٣٠٦هـ ص١٢٠.

(٥) س، و، س، لعام ١٣٠٢هـ ص١٨٧، وأيضا س، و، س، لعام ١٣١٨هـ ص٢١٥ – ٢١٦.

(٦) س، و، س، لعام ١٣١٣ – ١٣١٤هـ ص٢٠٣.

(٧) س، و، س، لعام ١٣١٥هـ ص٢٠٩.

٤ً – مزيد العزام عضواً

٥ً – خليف الغنمة عضواً[1]

ومحي الدين أفندي كاتباً

وقد استمرت عضوية أكثرية هؤلاء الأعضاء؛ في المجلس حتى عام ١٢٩٨هـ ١٨٨٠م [2]. إذ بدأت بعد ذلك العام، تظهر أسماء جديدة، مثل سالم داود محمود الأسعد وعبد الرحمن أفندي وسلطي الابراهيم؛ الذي حافظ على وظيفته هذه من عام ١٣٠٩ – ١٣١٠هـ حتى ١٣١٦هـ /١٨٩١ – ١٨٩٨م. وسالم الداود، وقاسم حجازي[3]، اللذين بقيا في المجلس، من عام ١٣٠٢هـ وحتى عام ١٣٠٥هـ ١٨٨٤ – ١٨٨٧م. ومن عام ١٣١٢ – ١٣١٦هـ ١٨٩٤ – ١٨٩٨م. وتطور الجهاز الإداري للمحكمة؛ في عجلون، ليشهد وظائف جديدة أحدثت في محاكم الأقضية الأخرى، مثل: مستنطق[4]، وكاتب عدل (مقالات محرري كاتب)[5]، ومباشر وظلت الوثائق الرسمية للدولة العثمانية، تشير إلى محاكم القضاء، حتى نهاية الحكم العثماني لبلاد الشام. ففي عام ١٣٢٧ مالية[6]، ١٣٢٩هـ ١٩١١م. كان رئيس محكمة البداية في القضاء نيازي أفندي، ومعاون المدعي العمومي صلاح الدين أفندي، أما في عام ١٣٣٤مالية[7]، ١٣٣٦هـ ١٩١٨م فقد كان محمد رشدي، رئيس محكمة البداية، وباستثناء محاكم الأقضية الأخرى، كانت محكمة البداية في القضاء، تضم المحكمة الشرعية، وفقاً للمصادر الرسمية للدولة، وكان لهذه المحكمة، كاتب يدعى رشيد أفندي[8].

خامساً: مجلس الدعاوى (القضاء) في قضاء بصر الحرير ودرعا:

جاءت أول إشارة في المصادر الرسمية للدولة، إلى محكمة البداية في قضاءي درعا وبصر الحرير، عام ١٣٠١هـ ١٨٨٣ – ١٨٨٤م في العام الذي تم فيه إحداث هذين القضاءين، غير أن

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٩٠هـ ص٩٤.

(٢) س، و، س، لعام ١٢٩٨هـ ص٢٢٢.

(٣) س، و، س، لعام ١٣٠٩ – ١٣١٠هـ ص١٩٣.

(٤) س، و، س، لعام ١٣٠٠هـ ص٢٤٨.

(٥) س، و، س، لعام ١٢٩٧هـ ص٢١٨.

(٦) س، د، ع، ع، لعام ١٣٢٧مالية ص٦٧٧.

(٧) س، د، ع، ع، لعام ١٣٣٤مالية (١٣٣٦هـ ص٦٣٥).

(٨) س، و، س، لعام ١٣٠٦هـ ص١١٨.

الإشارة تلك اقتصرت على تسمية رئيس المحكمة، الذي هو النائب محي الدين أفندي، في قضاء بصر الحرير، ويوسف أفندي في قضاء درعا، دون ذكر أسماء أعضاء المحكمة، من سكان القضاء. حيث وردت في سالنامة ولاية سورية، للعام المذكور العبارة الدالة على عدم انتخاب الأعضاء المطلوبين. (أعضاء منتخبة دردست انتخابدر)[1]. ولعل السبب يكمن في عدم تمكن الدولة من انتخابهم بعد إحداث هذين القضاءين. واختفت فيما بعد الإشارة المذكورة، في وثائق الدولة حتى عام ١٣٠٧هـ ١٨٨٩م. إذ أشارت سالنامة ولاية سورية، لذلك العام، إلى أسماء رئيس وأعضاء المحكمة في قضاء بصر الحرير؛ على الشكل التالي:

١ - محمد حسن نصري أفندي، (نائب القائمقام)	رئيسا
٢ - محمد الحسن أفندي	عضوا
٣ - عودة الله الظواهري	عضوا
٤ - اسماعيل عجال	عضوا
وسليم حقي	كاتبا
ورزق الله قبوات	مستنطقا
ومحمود شهاب	مباشرا[2]

على حين لم يشر المصدر نفسه، إلى وجود محكمة البداية، في قضاء درعا. إذ يبدو أن الدولة كانت قد اكتفت بإحداث المحكمة في بصر الحرير. ولا أدل على هذا الاستنتاج، في غياب الإشارة إلى محكمة البداية في قضاء درعا، من أعداد سالنامة ولاية سورية. والدولة العلية العثمانية. حتى نهاية الحكم العثماني في بلاد الشام. ظل أعضاء المحكمة، دون تغيير يذكر، إذ استبدل عام ١٣٠٨هـ ١٨٩٠م. بحاتم الشناعة[3]، عودة الله الظواهري، حتى عام ١٣١٠ - ١٣١١هـ/١٨٩٢ - ١٨٩٣م. حيث أعيد من جديد الظواهري[4]، بدلا من حاتم الشناعة، الذي سرعان ما أخذ مكانه، عام ١٣١٢ - ١٣١٣هـ/١٨٩٤ - ١٨٩٥م. فارس الشناعة، ومن الأسماء الأخرى، التي حافظت الدولة على وجودها، في عضوية المحكمة، دون تبديل محمد الحسن ١٣٠٦ - ١٣١٨هـ/١٨٨٨ - ١٩٠٠م. واسماعيل عجال، وقطيش المرعي[5] ١٣١٠ - ١٣١٨هـ/١٨٩٢ - ١٩٠٠م. وهم من سكان قرية بصر الحرير.

(١) س، و، س، لعام ١٣٠١هـ ص٩٦.
(٢) س، و، س، لعام ١٣٠٧هـ ص١٣١.
(٣) س، و، س، لعام ١٣٠٨هـ ص١٣٤.
(٤) س، و، س، لعام١٣١٢ - ١٣١٣هـ ص٢١٦.
(٥) س، و، س، لعام ١٣١٨هـ ص٢١٨.

بينما كان عودة الله الظواهري، من قرية الدارة، وحاتم الشناعة، وفارس الشناعة من قرية تبنة [1].

سادسا: المجالس البلدية في مركز وأقضية حوران:

قضت المادة ١١١، من نظام الولايات العمومية، الصادر عام ١٢٨٨هـ ١٨٧١م؛ على تشكيل مجالس بلدية يتكون المجلس الواحد من: «رئيس واحد ومعاون واحد، وستة أنفار أعضاء، وكذلك يتكون من أعضاء المشاورة نفر مهندس مع طبيب البلدية، ومن مأموري المعية، مأمور وتفتيش بمقدار اللزوم ... ثم يستخدم به كاتب واحد موظف، وآخر أمين صندوق مكفولان».
وكانت طريقة اختيار أعضاء المجالس البلدية، لا تختلف كثيرا عن طريقة انتخاب أعضاء مجالس الإدارة والمحاكم النظامية، وقد حددت مدة عضوية المجلس بسنتين: «وحيث كان يلزم فيما يأتي إبدال نصف الأعضاء، في كل سنة، فيصير التبديل المذكور، من طرف مجالس اختيارية القصبات، توفيقا إلى أصول الانتخاب، الموضوعة لسائر مجالس الولاية...» [2]. ولا يجوز انتخاب رئيس المجلس وأعضائه، من غير المتمتعين بالنفوذ والجاه، وأصحاب الأملاك، علما أن انتخاب رئيس المجلس يتم من بين أعضاء المجلس. وقد نظم نظام إدارة الولايات، للمجالس البلدية، أسس العمل والدوام والاجتماعات. فكان على أعضاء المجلس الاجتماع مرتين كل أسبوع لمعالجة القضايا؛ والأعمال المعروضة. وهنالك جلسات طارئة إذا ما اقتضت الضرورة. أما بالنسبة إلى دوام الموظفين الإداريين فهو يتم يوميا وبشكل منتظم وفي مقر البلدية. و لم يغفل النظام المذكور، عن تحديد الأعمال الموكلة للمجلس، وتنظيمها؛ فقد تم حصرها بتنظيم الشوارع، والأزقة ونظافة مجاري المياه، وتبليط الأسواق والشوارع، وتنظيم الإنارة ليلا، بشبكة من القناديل توزع في الشوارع والإشراف على نظام الأبنية [3] ومراقبة المكاييل ومحلات الخمر؛ وكل ما من شأنه الإضرار بالصحة العامة والأمن. مما يوجب تأمين الحراسة للأسواق، وعلى البلدية، منع التجاوز على الشوارع ومخالفة أنظمة البناء والتقيد بالمخططات الفنية الموضوعة للشوارع والأزقة. وإضافة لكل هذا، على البلدية، أن تقوم بصيانة الشوارع وترميمها، حسب مقتضيات سير المشاة والعربات.

مالية المجلس: لم يخصص نظام البلديات، مرتبات شهرية لأعضاء المجلس البلدي لأن: «رئيس المجلس المذكور، وأعضاءه ليسوا بالموظفين، بل يخدمون مجانا كذلك المعاون والمهندس وطبيب البلدة، ومأمور التفتيش وعساكر الضبطية، إذ أنهم موظفون من طرف الدولة» [4].

---

(١) أبي راشد. حنا، حوران الدامية. المرجع نفسه ص٣٦٨.
(٢) الجنان، ج٦، المصدر نفسه، ص١٥٦.
(٣) المصدر نفسه ص١٥٧.
(٤) المصدر نفسه ص١٥٦ - ١٥٧.

وهذا يعني: أن الموظف في إحدى جهات الدولة، كالطبيب والمهندس والشرطي، يتقاضى راتبه من الجهة المستخدم فيها. و لم يسمح النظام بمنح رواتب، إلا لكاتب المجلس، على ألا يزيد أجره الشهري، عن الخمسمئة غرش، ولأمين الصندوق بمقدار راتب الكاتب. وخصص مئة وخمسون غرشا شهريا لمستخدم واحد. و لم يسمح النظام بصرف، أكثر من خمسمئة غرش شهريا للنفقات النثرية المختلفة مثل: الأثاث، والحطب والفحم، والقرطاسية، ووقود القناديل. وعلى أمين الصندوق، أن ينظم هذه الأموال، ويدونها شهريا في سجل خاص، يصادق عليه من قبل المجلس[1] . واقتضى النظام أن تنظم ماليات المجالس، وتسجل في دفاتر خاصة بالواردات كالرسوم والضرائب والمخالفات. وأخرى خاصة بالمبالغ المعروفة، وكلاهما يدقق شهريا من قبل المجلس. فلا يجوز أن تتجاوز نفقات المجلس وارداته، بل على العكس من ذلك. إذ يجب أن تزيد الواردات على النفقات وتسلم المبالغ المتبقية، إلى «صندوق المنافع العمومية بموجب سند، كي لا تبقى معطلة، بل يجري عليها الفائض، ليكون ذلك موجبا لزيادة الانتفاع بها؛ وعند اللزوم تؤخذ من هناك بسندات لتصرف»[2] . وكانت مراقبة عمليات المدفوعات والمقبوضات بين هذين الصندوقين[3] ، تجري كل عام مرة واحدة. كانت ميزانية البلدية، تعتمد بالدرجة الأولى على الرسوم والضرائب، التي تفرض على المستفيدين من التنظيمات البلدية، والتي تجنى من مرتكبي المخالفات، ومن عقود الإيجار، ورخص البناء[4] ، بالإضافة إلى قبول التبرعات والإعانات. وبعد التنظيم الشهري للواردات، والنفقات، على المجلس أن يرفع صورة عنها شهريا، إلى مجلس إدارة اللواء، ومن ثم مجلس الولاية. كان المجلس ينظم كل عام، مشروع موازنة للعام القادم يتضمن النفقات المتوقعة والمخطط لها، والأعمال المراد تنفيذها، مثلما يشتمل على المبالغ المتوقع جبايتها، وترسل إلى نظارة الداخلية.

١ – المجلس البلدي في مركز لواء حوران:

شهد لواء حوران، إحداث المجلس البلدي، في مركز اللواء، عام ١٣٠٢هـ ــ ١٨٨٤م[5] . أي بعد أربعة عشر عاما؛ من إصدار التشريعات الناظمة لذلك. و لم يتم تحديد أعضاء المجلس بشكل يوافق التشريعات الناظمة. ومن خلال تتبع أسمائهم في المصادر الرسمية للدولة، نجد أنه لم يتم الالتزام بروح النص من حيث المدة المحددة ووجود الطبيب والمهندس؛ إلا في حالات نادرة. وكان أعضاء مجلس المركز، من مشايخ العائلات الكبرى المتنفذة وأهم هذه العائلات: آل الحريري والمذيب.

---

(١) الجنان ج٦ مذكور سابقا ص١٥٦.

(٢) المصدر نفسه ص١٥٧.

(٣) د. عوض. عبد العزيز، المرجع نفسه، ص٩٩.

(٤) د. عوض. عبد العزيز، المرجع نفسه، ص١٠٩ – ١١٠.

(٥) س، و، س، لعام ١٣٠٢هـ ص١٨٤.

فقد تولى إبراهيم المذيب[1]، شيخ مشايخ قرية نوى رئاسة المجلس، من عام ١٣٠٢هـ ١٨٨٤م، إلى عام ١٣١٠هـ ١٨٩٢م. واستمر فيصل الحريري في عضوية المجلس، من عام ١٣٠٢هـ ١٨٨٤م. إلى عام ١٣١٧هـ ١٨٩٩م[2]. ومن الشخصيات التي كانت في عضوية المجلس البلدي، وتنتمي إلى آل الحريري محمود زين العابدين، الذي استمر في عضوية المجلس، من عام ١٣٠٤هـ ١٨٨٦م. إلى عام ١٣١٧هـ ١٨٩٩م. ولعل في ذلك التواجد الكبير لهذه العائلة ما يؤكد على أهميتها ودرجة نفوذها في قرى مركز اللواء، في حوران بشكل عام. حيث تخضع ثماني عشرة قرية لنفوذ مشايخ آل الحريري.

٢ – المجلس البلدي في قضاء جبل حوران:

ظل القضاء خاليا، من الخدمات البلدية حتى عام ١٣٠٨هـ ١٨٩٠م. إذ شكل خلال هذا العام، أول مجلس بلدي في القضاء، أي بعد ست سنوات، من إحداث المجلس البلدي في مركز اللواء، وكان مكونا من الأشخاص التالية أسماؤهم:

١ – الشيخ على القاضي	رئيسا
٢ – الشيخ عباس مزهر	عضوا
٣ – الشيخ أسعد جربوع	عضوا
٤ – الشيخ سلامة أبوعسلي	عضوا
٥ – الشيخ عباس أبو الفضل	عضوا
٦ – الشيخ حمود جربوع	عضوا
وملحم أفندي	كاتبا
ومحمد التقي أفندي	(جاويشا)[3]

ومن الجدير بالذكر، أن الأعضاء كلهم، بالإضافة إلى الجاويش، هم من سكان السويداء، نفسها باعتبار أن الخدمات البلدية، لبلدية السويداء، مركز القضاء لا تشمل قرى أخرى في القضاء، وفي العام الثاني من إحداث المجلس أقصي الشيخ على القاضي من رئاسته وسمي الشيخ حسين عبيد وكيلا؛ للرئيس، كما استبدل بكاتب المجلس، ملحم أفندي، علي بن حسين عبيد، وبمحمد التقي خليل حميدان[4]، واستمر أعضاء المجلس الآخرون في مهامهم، كما هم. ثم تم تثبيت حسين عبيد

---

(١) أبي راشد، حنا. المرجع نفسه ص٣٧٣.

(٢) س، و، س، لعام ١٣١٧هـ ص٢١٥.

(٣) س، و، س، لعام ١٣٠٨هـ ص١٣٠.

(٤) س، و، س، لعام ١٣٠٩ – ١٣١٠هـ ص١٩١.

رئيسا للمجلس، لمدة ست سنوات بشكل متقطع. وبقي كل من أسعد جربوع وعباس أبو الفضل، وعباس مزهر في عضوية المجلس خمس سنوات.

من الواضح عند استعراض قائمة أسماء الأعضاء، أن التغييرات التي كانت تتم في عضوية المجلس، كانت طفيفة وأقل بكثير، من تلك التي كانت تحدث، في مجلس الإدارة أو الدعاوى. ويعود السبب في ذلك، إلى اقتصار خدمات المجلس على السويداء نفسها، وإلى عدم أهمية عضوية المجلس من الناحية الإدارية على مستوى القضاء، لا سيما أن العمل فيه مجاني. وبرز بوضوح نفوذ عائلتي أبي عسلي وجربوع، في تركيبة المجلس إذ حافظت الإدارة العثمانية على تمثيل هاتين العائلتين الرئيستين، في السويداء بشكل متوازن حتى بات هذا التوازن سنة معروفة في سياستها، ورثتها فيما بعد أبو عسلي - جربوع. وإلى جانب هاتين العائلتين برزت عائلات أخرى في السويداء، مثلتها الدولة في عضوية المجلس، مثل عائلات: مزهر، دويعر، كرباج، أبو الفضل، جانبيه، الجرماني، نعيم. وخلال عام ١٣١٢ - ١٣١٣هـ/١٨٩٤ - ١٨٩٥م[1]. كلفت الدولة سلامة أبو عسلي برئاسة المجلس، وبالوكالة بدلا من حسين عبيد، الذي أعيد إلى رئاسته عام ١٣١٣ - ١٣١٤هـ/١٨٩٥ - ١٨٩٦م. بينما استبعد سلامة أبو عسلي من عضوية المجلس[2]، واختفى تمثيل آل جربوع خلال ذلك العام. ومن المفيد أن نشير، إلى أن غياب ممثلي بعض العائلات، لا يعني إقصاء لها من ساحة الحياة الإدارية في المؤسسات الأخرى. لم يكن عدد أعضاء المجلس ثابتا، ففي حين كان إلى جانب الرئيس، خمسة أعضاء عند تشكيله ارتفع العدد إلى ستة أعضاء. عام ١٣١٥هـ ١٨٩٧م[3]. ثم تقلص بعد ذلك إلى خمسة أعضاء، كما لم نجد بين الإداريين العاملين، في المجلس طبيبا أو مهندسا، كما يقضي نظام الإدارة العثمانية.

٣ - المجلس البلدي في قضاء القنيطرة:

أحدثت بلدية القنيطرة، ومجلسها البلدي عام ١٣٠٢هـ ١٨٨٤م[4] في العام الذي أحدثت فيه بلدية مركز لواء حوران، قبل إحداث بلديات أقضية جبل حوران، ودرعا وبصر الحرير بسنوات، وقد اختارت الدولة مجلسا للبلدية، مكونا من رئيس وأربعة أعضاء في العام الأول، من إحداثه، ثم أضيف عضو خامس بالإضافة إلى الكاتب[5] في العام التالي ١٣٠٣هـ ١٨٨٥م. وظلت حركة تغيير الأعضاء واضحة، خلال أربعة أعوام منذ بداية تشكيله حيث اختلفت الصورة بعد ذلك، فمنذ عام ١٣٠٦ - ١٣٠٧هـ/١٨٨٨ - ١٨٨٩م. وحتى عام ١٣١٢ - ١٣١٣هـ/١٨٩٤ - ١٨٩٥م.

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١٢ - ١٣١٣هـ ص٢١٣.

(٢) س، و، س، لعام ١٣١٣ - ١٣١٤هـ ص١٩٩.

(٣) س، و، س، لعام ١٣١٥هـ ص٢٠١.

(٤) س، و، س، لعام ١٣٠٢هـ ص١٨٨.

(٥) س، و، س، لعام ١٣٠٣هـ ص١٧٥.

لم يطرأ تغيير يذكر في عضوية المجلس، باستثناء إقصاء اسحاق أفندي عام ١٣١٠ – ١٣١١هـ/١٨٩٢ – ١٨٩٣م[1] . على حين استمر سعد الله أفندي، في رئاسة المجلس وعكاش آغا في عضويته واستبدل حسن حمصي، عام ١٣١٢–١٣١٣هـ/١٨٩٤ – ١٨٩٥م بحسن حمامي. ثم جرى بعد ذلك، تبديل كامل في عضوية المجلس، فأصبح محمد علي أفندي رئيسا له، منذ عام ١٣١٤هـ إلى عام ١٣١٨هـ/١٨٩٦ إلى عام ١٩٠٠م[2] . وارتفع عدد الأعضاء إلى أربعة بدلا من ثلاثة، حافظوا على عضويتهم حتى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م. مع بعض التبديل الطفيف لبعض الأعضاء.

ومن المعروف كما في تشكيله المجالس البلدية في الأقضية الأخرى، أن عضوية المجلس تتشكل من ساكني مركز القضاء نفسه، لأن الخدمات التي تقدمها البلدية، تنحصر في مركز القضاء ذاته، السويداء – درعا – بصر الحرير – إربد. كما يؤكد عدم انتخاب أعضاء لهذه المجالس من قرى القضاء، كما في مجلسي الإدارة والدعاوى، وهذا ما يبرز أسماء ممثلي العشائر، التي وجد ممثلون لها في المجلسين المذكورين. على حين اختارت الدولة، أعضاء لمجلس البلدية من الفئات، التي أسكنتها حديثا في القنيطرة مثل علي الداغستاني. كما تبدو ملاحظة أخرى هي عدم وجود طبيب أو مهندس للعمل في البلدية كما هو الأمر في قضاء السويداء والقنيطرة.

٤ – المجلس البلدي قضاء عجلون:

يعود تاريخ إحداث بلدية إربد ومجلسها البلدي، إلى عام ١٣٠١هـ/١٨٨٣م[3] . فقد سبقت بذلك الإحداث مركز اللواء وأقضيته. ونرجح أن السبب في هذا الأمر يعود بالدرجة الأولى، إلى كون عجلون مركزا إداريا قبل لواء حوران[4] . وإلى أن الدولة شكلت المجلس البلدي من رئيس وثلاثة أعضاء وكاتب منذ عام ١٣٠١هـ–١٨٨٣م حتى عام ١٣٠٥هـ–١٨٨٧م. ولم يجر أي تبديل يذكر في رئاسة المجلس وعضويته، باستثناء تغيير نائل غرابي (غرايبة)[5] بقاسم حجازي. غير أن عام ١٣٠٩هـ – ١٨٨٩م. شهد أعضاء جددا وبشكل كامل برئاسة المجلس وعضويته، فترأسه سعيد أفندي الشراري، حتى عام ١٣١٣هـ – ١٨٩٣م. وبقي عدد الأعضاء[6] كما كان في السابق؛ إلى عام ١٣١٣ – ١٣١٤هـ /١٨٩٤م. حيث أضيف عضو رابع، كان يدعى حامد الحمود الذي حافظ على عضويته حتى عام ١٣١٨هـ – ١٩٠٠م[7] .

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١٠ – ١٣١١هـ ص١٩٢.

(٢) س، و، س، لعام ١٣١٨هـ ص٢١٦.

(٣) س، و، س، لعام ١٣٠١هـ ص١٩٤.

(٤) س، د، ع، لعام ١٢٨١هـ ص٧٣.

(٥) س، و، س، لعام ١٣٠٥هـ ص٢٢٣.

(٦) س، و، س، لعام ١٣١٣ – ١٣١٤هـ ص٢١١.

(٧) س، و، س، لعام ١٣١٨هـ ص٢١٣ – ٢١٤.

وقد زادت الدولة عدد الإداريين في البلدية، فأصبح إلى جانب الكاتب عسكري (جـــاويش)، اعتباراً من عام ١٣٠٥هـــ - ١٨٨٧ م. وإن البلديّة عرفت أطباء ولكن لا يعملـــون، حـــتى عـــام ١٣١٨هـــ - ١٩٠٠م كما يبين الجدول المبين أعلاه. وتميزت عضوية المجلـــس البلـــدي في قضـــاء عجلون، عن غيره من الأقضية الأخرى، باستمرار الأعضاء لخمس أو ست سنوات؛ لبعض الأعضـــاء في غالب الأحيان، ولأكثر من عشر سنوات لبعضهم الآخر. مما يشير إلى عدم تقيد الدولـــة بتغيـــير الأعضاء حسب نظام البلدية، أو تبديل نصفهم كل سنة وإجراء انتخاب كـــل ســـنتين، لأن مـــدة العضوية لا تزيد عن السنتين. ومن المهم الإشارة إلى أهم العائلات أو العشائر، الـــتي تم تمثيلـــها في المجلس بأشخاص مثل: مصطفى اليوسف التل ونائل غرايبة، وسليمان العلي.

٥ً- المجلس البلدي في قضاء بصر الحرير:

بعد عشر سنوات من إحداث قضاء بصر الحرير، أحدثت الدولة بلدية في مركـــز القضـــاء بالقرية ذاها عام ١٣١٠ - ١٣١١هـــ/١٨٩٣م. وشكلت مجلساً للبلدية، ترأسه مروان الأحمد حـــتى عام ١٣١٥هـــ/١٨٩٧م[١] . ثم تلاه في رئاسة المجلس علي أفندي منذ عـــام ١٣١٦هـــــ ١٨٩٨م. وحتى عام ١٣١٨هـــ/١٩٠٠م[٢] . وإلى جانب رئيس المجلس، كان هناك ثلاثة أعضاء هم: حســـين العلي، محمد المصطفى، سعد الدين الأحمد، ثم ازداد العدد إلى أربعة أعضاء. باختيار عبـــد اللطيـــف غازي عام ١٣١٢هـــ/١٨٩٤م، ومع تغيير رئيس المجلس، تم تبديل أعضاء جدد بهؤلاء الأعضاء هـــم: أحمد صبحي، سليمان مصطفى، محمد سعد الدين، صالح طالب. واستمرت الأسماء الثلاثة الأخـــيرة، في عضوية المجلس حتى عام ١٣١٨هـــ/١٩٠٠م. على حين استبدل العضـــو الأول أحمـــد صبحـــي بعوض علي عام ١٣١٧هـــ/ ١٨٩٩م وأضيف عضو خامس إلى المجلس هو: أحمد العلي أفنـــدي[٣] . وأما بخصوص إداريي المجلس، فإننا لم نلحظ في المصادر الرسمية للدولة ســـوى كـــاتب وعســـكري (جاويش). كان أعضاء المجلس كلهم من قرية بصر الحرير مركز القضاء، وينتمـــي معظمـــهم لآل الحريري، مثل مروان الأحمد محمد سعد الدين وصالح طالب ومحمد المصطفى.

٦ً- المجلس البلدي في قضاء درعا:

أحدثت الدولة المجلس البلدي في درعا عام ١٣٠٤هـــ ١٨٨٦م[٤] . بعد سنتين من إحـــداث المجلس البلدي في مركز اللواء، وقبل ست سنوات من إحداث الدائرة نفسها في بصر الحرير، علمـــاً أن هناك أقضية، أقدم بكثير من قضاء درعا، لم تشهد قيام الخدمات البلدية إلا في وقت لاحق. تكـــون

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١٠ - ١٣١١هـــ ص٢٣٤.

(٢) س، و، س، لعام ١٣١٨هـــ ص٢١٨.

(٣) س، و، س، لعام ١٣١٧هـــ ص٢٢٦.

(٤) س، و، س، لعام ١٣٠٤هـــ ص١٩٦.

المجلس البلدي في قضاء درعا: من رئيس وخمسة أعضاء، ومن إداري واحد كان يقوم بالأعمال الكتابية، وأمانة الصندوق البلدي، توالى على رئاسة المجلس منذ تأسيسه وحتى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م أربعة رؤساء[١]، لم يمض اثنان منهم في عملهما أكثر من عام، وبقي الثالث على راس عمله لمدة عامين، في حين امتدت الفترة التي قضاها الرابع وهو سليمان الفالوجي منذ عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م[٢]. إلى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، وبقي العضو الأول في عضوية المجلس، منذ تأسيسه وحتى عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م وهو صبيح أبو صالح كما أمضى فيها العضوان رشيد أبا يزيد (أبا زيد) وعلي الكراد مدة عشر سنوات.

لم يعرف المجلس تبديلاً كبيراً في أعضائه، كما هو الحال في بعض الأقضية الأخرى. وكان معظم أعضائه ينتمون للعائلات المتنفذة في درعا مركز القضاء؛ مثل: أبا زيد والفالوجي وأبو نبوت[٣] والكراد والعبد الله والسويدان. ولم يلحظ وجود طبيب ومهندس بين الإداريين العاملين فيه، فاقتصرت جهود الدولة في ذلك على تعيين كاتب وعسكري. كانت الشروط الفعلية التي تهتم بها الإدارة لشغل وظيفة رئيس المجلس وعضويته، تقوم على مدى قدرة الشخص على طاعة كبار الموظفين؛ في اللواء والقضاء، حتى لو كان رجلاً أمياً جاهلاً. فرئيس بلدية درعا «واصل لدرجة الشيخوخة مضى على تعيينه عدة من السنين بدون انتخاب قانوني»[٤].

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١٨هـ، ص٢٢٠.

(٢) س، و، س، لعام ١٣٠٩هـ، ص٢٣٢.

(٣) س، و، س، لعام ١٣١٠ – ١٣١١هـ، ص٢٣٢.

(٤) خاطبت المقتبس قائمقام درعا حول دور رئيس بلديتها في انتخابات مجلس بلدي جديد قائلةً: « لا يمكن لهذا الرئيس أن يجريها مطلقاً نظراً لجهله وهو غير مسؤول عن هذا التغيير أمام الشعب الحوراني. فعليه يجب أن تعزله بالحال وتعين رئيساً وهيئة مؤقتة للمجلس البلدي، لأجل المباشرة بانتخاب البلدية والمبعوثين معاً. وإلا فكل تلاعب يظهر في الانتخاب تكون أنت المسؤول عنه بنظر الشعب والسلام على من سمع ...» المقتبس، العدد ٨٩٢ الأربعاء ١٢ صفر ١٣٣٠هـ ٣١ كانون الثاني ١٩١٢م.

التقسيمات الإدارية في لواء حوران

أولاً: في مركز اللواء:

بعد دراسة الأقضية المكونة للواء حوران، والمؤسسات والمجالس التابعة له، لابد من الانتقال إلى دراسة الأجزاء الإدارية التي تشكل كل قضاء على انفراد، لتبيان عدد النواحي والقرى والمزارع وتابعيتها لهذا القضاء أو ذاك، ومتابعة حركة نقل القرى من قضاء إلى آخر.

كان قضاء مركز اللواء، يتكون من ثلاث نواح هي:

١- ناحية حوران. ٢ - ناحية الجيدور. ٣- ناحية اللجاة[١].

كُلف القائمقام نفسه بإدارة ناحيتي حوران والجيدور، في حين عين عبد الحميد آغا مديراً[٢] لناحية اللجاة، بالإضافة إلى وجود كاتب يقوم بالأعمال الكتابية في تلك الناحية. بينما كان يقوم موظفو القائمقامية في قضاء اللواء، بأعمال ناحيتي حوران والجيدور. واختلفت كل ناحية عن الأخرى بعدد القرى التابعة لها. فاشتملت ناحية حوران على ١١ قرية يقع معظمها في وعرة اللجاة، وناحية الجيدور على أربع وعشرين قرية، تتوضع في منطقة السهل الحوراني. وضمت ناحية اللجاة ٢٧٢ قرية[٣]، منها قرى درعا وإزرع وبصر الحرير، التي أصبحت فيما بعد قضاءً من أقضية اللواء، كما مر معنا قبل قليل.

بيد أن الإدارة العثمانية سرعان ما أعادت النظر في هذه التقسيمات، فنقلت عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م تابعية ناحية اللجاة[٤] من قضاء مركز اللواء إلى قضاء جبل حوران. ثم تغيرت القرى التي كانت مراكز لهذه النواحي وأصبحت على الشكل التالي:

١ً - ناحية غباغب بدلاً من ناحية الجيدور.

٢ً - ناحية الشيخ مسكين بدلاً من ناحية اللجاة.

٣ً - ناحية جاسم بدلاً من ناحية حوران.

استمر هذا التقسيم على هذا النحو حتى عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م[٥]، إذ اقتصر قضاء مركز اللواء على ناحيتي الشيخ مسكين وغباغب، حتى عام ١٣١٧هـ ١٨٩٩م. فألغيت ناحية الشيخ

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٨٦هـ ص١٠٠.

(٢) س، و، س، لعام ١٢٨٥هـ ص٥٦.

(٣) س، و، س، لعام ١٢٨٨هـ ص٢٦٧ - ٢٧٥.

(٤) س، و، س، لعام ١٢٩٣هـ ص١٢١.

(٥) س، و، س، لعام ١٣١٢ - ١٣١٣هـ ص٢١٠.

مسكين عام ١٣١٦هـ/١٩٠٠م[1] وأعيد إحداث ناحية جاسم، التي كان يتبع لها ثلاث وعشرون قرية، وضمت ناحية غباغب ثلاث عشرة قرية. وأتبع عدد آخر من القرى إلى مركز اللواء في الشيخ سعد. فبلغ مجموع قرى هاتين الناحيتين ثلاثاً وخمسين[2] قرية وفي مركز اللواء ونواحيه مئة وعشرين قرية[3] .

وخلال عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، بعد أن وجهت الدولة قواها العسكرية بقيادة سامي باشا على جبل حوران وعجلون والكرك، اقتصر مركز اللواء على ناحية واحدة هي غباغب، كانت تضم خمساً وثلاثين قرية، وغدت ناحية جاسم ومعها اثنتان وأربعون قرية تتبع قضاء إزرع ، بيد أن ذلك الأمر لم يستمر طويلاً، فأعيد تشكيل النواحي من جديد عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م. وأصبحت المسيفرة[4] والرمثة والمزيريب : النواحي الجديدة في مركز اللواء، وتتبع لها أربع وثلاثون قرية.

لم تكن الإدارة العثمانية، ترّى في التقسيمات الإدارية القائمة، أمراً غير قابل للتغيير. فكانت تحدث قضاءً وتلغي آخر، أو تزيد عدد الأقضية في اللواء الواحد دون إلغاء بعضها.

غير أن إحداث قضاء درعا، أدى إلى تغيير في القرى والنواحي التي تتبع لها ولا سيما خلال فترة وجود القضاء من عام ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣ — ١٨٨٤م، وحتى عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م[5] .

كان القضاء يتكون من ناحية واحدة، وهي ناحية بصرى الشام ، وتتبع لها (٢٤) قرية من القرى، التي كانت تابعة للنواحي المذكورة سابقاً. وعند إلغاء قضاء درعا، أحدث بدلاً عنه قضاء إزرع، الذي تكون من خمس نواحٍ هي:

١ً – بصر الحرير التي كانت قضاءً مستقلاً من قبل.

٢ً – ناحية الشيخ مسكين.   ٣ً – ناحية جاسم.

٤ً – ناحية ملح.   ٥ً – ناحية نوى.

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١٨هـ ص٢١٢.

(٢) س، د، ع، ع، لعام ١٧٢٨ مالية ١٣٣٠هـ ص٦٩٧.

(٣) س، د، ع، ع، لعام ١٣٢٧ مالية، ١٣٢٩هـ ص٦٧٧. ومن الجدير بالذكر هنا أنني سأشير إلى هذه القرى وفق تطور حركة السكن فيها في الفصل الثالث (فصل حركة السكن والقوى المحلية) تجنباً لتكرار أسماء القرى وبسبب أهمية بيان أسماء هذه القرى في الفصل اللاحق لإبراز تطور حركة السكن رأيت تثبيتها في ذلك الفصل.

(٤) س، د، ع، ع، لعام ١٣٢٨ مالية، ١٣٣٠هـ٦٩٧.

(٥) س، و، س، لعام ١٣٠١هـ ص١٨٦.

فبلغ مجموع قراها سبعاً وأربعين قرية[1] . ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن قضاء بصر الحرير، لم يشتمل على أية ناحية. بل تم الاكتفاء بتكوينه من عدد من القرى، ونرجح أن سبب ذلك يعود إلى ضيق مساحة القضاء ، واقتصار قراه على أربع وثلاثين قرية[2] ، من القرى المتوضعة على السفوح الغربية لجبل حوران، وفي المنطقة السهلية المحاذية لها من السهل الحوراني، وفي منطقة اللجاة. وعندما أحدثت الدولة قضاءً جديداً، في قرية المسمية، الواقعة على الطرف الغربي الجنوبي من اللجاة، وجعلته مكوناً من ناحيتين هما وادي اللوا ومحجة. اشتملتا على أربع وعشرين قرية. تقع قرية محجة[3] في الجزء الشمالي من اللجاة، أما مركز الناحية الثانية. فكان في قرية الصورة الصغيرة الواقعة على الطرف الشرقي من اللجاة. ويعود تاريخ هذا الإحداث إلى عام ١٣٢٩هـ ١٩١١م. في العام نفسه الذي أحدث فيه قضاء بصرى الشام الذي اشتمل على ثمان وأربعين قرية[4] وثلاث نواح هي:

١ً- عرى. ٢ً- صلخد. ٣ً- سالة.

وكانت هذه النواحي تابعة لقضاء جبل حوران. كما سنرى لاحقاً في هذا الفصل.

كانت اعتبارات الإدارة العثمانية، وسامي باشا التي أدت إلى هذه التقسيمات، تستند أولاً على تمكين الإدارة من تشديد قبضتها على السكان، ووأد روح الثورة عندهم، ومنع اتصالهم بالشخصيات العربية، التي أخذت تفكر؛ بما آلت إليه أحوال العرب في تلك الفترة. دون أن تهتم تلك الإدارة بمعاناة السكان جراء سياستها هذه، ولا سيما سكان القرى البعيدة، عن مراكز الأقضية التي تتبع قراهم لها. فقرية المسمية مركز القضاء الجديد، الذي أحدث بدلاً من قضاء عاهرة (عريقة اليوم)، تقع عند نهاية الجهة الغربية الشمالية من اللجاة ، وتتبع لها قرى الطرف الشرقي الجنوبي من هذه الوعرة الصعبة المسالك، وعلى سكانها أن يواجهوا، صعوبات وأخطاراً كبيرة للوصول إلى مركز قضائهم، فإما أن يعبروا قلب اللجاة عبر مسالك وطرق وعرة خطيرة، وإما أن يدوروا حول اللجاة من الشرق باتجاه الشمال، ثم ينحدروا غرباً بطريق طويلة. أو من الشرق نحو الجنوب، باتجاة شهبا ومنها إلى قرية مردك فالسجن نحو بصر الحرير ثم يتجهوا شمالاً إلى المسمية، بعد اجتياز إزرع.

أجبرت تلك الصعوبات الأهلين على رفع صوتهم احتجاجاً على هذه التقسيمات. فطالب سكان قرى الجهة الشرقية من اللجاة، لاهثة والرضيمة والصورة الصغيرة، وخلخلة، وذَكير، وأم

---

(١) س، د، ع، ع، لعام ١٣٢٨ مالية ١٣٣٠هـ ص٦٩٨.

(٢) س، و، س، لعام ١٣١٨هـ ، ص٤٠٤ - ٤٠٥.

(٣) س، د، ع، ع، لعام ١٣٢٧ مالية ١٣٢٩هـ ص٦٧٨ وأيضاً، غرايبة، عبد الكريم، سورية القرن التاسع عشر، مرجع مذكور سابقاً ص ٧٨.

(٤) س، د، ع، ع، لعام ١٣٢٨ مالية ١٣٣٠هـ ص٦٩٨ - ٦٩٩.

حارتين، وحزم والصورة الكبيرة[1]، بنقل تابعية قراهم من قضاء المسمية إلى قضاء آخر، أكثر قرباً من قراهم.

ثانياً– التقسيمات الإدارية في قضاء جبل حوران :

أدخلت الإدارة العثمانية التنظيم الإداري الجديد، الى قضاء جبل حـــوران بشـــكل بطـــي ومتدرج وبعد أن أصبح، وحدة إدارية (قائمقامية) تابعة الى لواء حوران، عمدت الى تقسيمه الى عدد من النواحي اعتباراً من عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م. وكان القائمقام يقوم بتعيين مديرية هذه النواحـــي، عملاً بالمادة الرابعة والأربعين من نظام إدارة الولايات العمومية، فتكون الجبل من النواحي التالية :

١ً – ناحية السويداء ومديرها واكد حمدان .

٢ً – ناحية عرى ومديرها اسماعيل الأطرش .

٣ً – ناحية شهبا ومديرها حمود عامر .

٤ً – ناحية المجدل ومديرها هزيمة هنيدي[2] .

وقد خلت الوثائق الرسمية للدولة ، من أية إشارة تشير الى موظفين آخريـــن، يعملـــون الى جانب هؤلاء المديرين، ويعود السبب في ذلك الى كونها ما زالت بعد في بداية تكونها .

بقي الأمر على هذا الصورة، حتى عام ١٣١٣ – ١٣١٤هـ/١٨٩٥ – ١٨٩٦م، حيـــث عينت الدولة كاتباً لكل ناحية[3] ، وخلال عام ١٣١٥هـ/١٨٩٧م شكلت مجلساً في كـــل ناحيـــة منها.

تدل التقسيمات الإدارية المبينة على ملامح طبيعة سياسة الدولة داخل القضاء. مثلما تـــبرز دلالات أخرى هامة، ترسم معالم الحياة الإدارية ودور السكان فيها وهي :

١ً – إن تعيين الدولة لكبار المشايخ المتنفذين في إدارة هذه النواحي يهدف الى إظهار الدولـــة لجهازها الإداري، بشي من الطابع المحلي، أمام نظر السكان الذين يرفضون دخول مؤسسات الدولـــة، الى قضائهم ومن خلال هؤلاء المشايخ، راحت الدولة تدخل أشكال إدارتها في مركز القضاء ونواحيـــه من جهة، وتعمل على تحويل دور جهازها الإداري، من الشكلية والرمزية الى دور فاعل ومؤثر مـــن جهة ثانية، لتطويع الروح العشائرية السائدة، وإدراجها ضمن إطار سياستها المختلفة من جهة ثالثة.

وخلال عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، أتبعت ناحية اللجاة[4] التي تحدثنا عنها سابقاً ، الى قضـــاء الجبل وكان مركزها، قرية إزرع، وتتوضع قراها في اللجاة والمنطقة الغربية من الجبل والسهول المحاذية

(١) المقتبس، العدد ١٤٨٣، ٦ ربيع الأول ١٣٣٣ هـ ٢١ / ١ / ١٩١٥ م .

(٢) س ، و ، س ، لعام ١٢٨٦ هـ ص ١٠٤ .

(٣) س ، و ، س ، لعام ١٣١٣ – ١٣١٤ هـ ص ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٤) س ، و ، س ، لعام ١٢٨٩ هـ ص ١٢٩ .

لها غربا. غير أن تبعية هذه الناحية، وقراها للجبل لم تستمر طويلا حيث أعيدت الى مركز اللواء، كما كانت من قبل عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م[١] . وتراجعت حدود القضاء، الى بضعة كيلومترات إلى الغرب من السويداء .

ومن المفيد أن نشير إلى أن عددا من قرى ناحية اللجاة مثل: ولغا - ريمة حازم الثعلة، السجن، يقع بالقرب من مركز قضاء الجبل في السويداء، وأن عددا آخر يتوضع على الطرف الغربي من اللجاة، مثل قرية الدويرة، بينما نجد قرى أخرى، في السهل المحاذي للجبل، من الجهة الغربية. وهذا يعني أن هذه الناحية كانت تشمل مساحة جغرافية واسعة، أكبر حجما من النواحي الأخرى، وأكثر سكانا، مما يساعد على معرفة السبب في عدم استقرار تابعيتها، في أقضية اللواء.

وفيما بعد أغفلت الوثائق الرسمية للدولة، الإشارة إلى تقسيمات النواحي، في القضاء. إلى أن ظهر تطور جديد، في تلك التقسيمات عام ١٢٩٨هـ ١٨٨٠ل - ١٨٨١م. العام الذي نقلت فيه تابعية القضاء إلى لواء دمشق[٢] ، دون أن نجد في هذه الوثائق تعليلا لهذا الأمر.

ولعل السبب يعود على ما يبدو إلى التخبط الذي كان يمارسه كبار رجال الدولة؛ في مسألة التنظيم الإداري، للأقضية والنواحي، داخل اللواء، وفي الألوية، داخل الولاية الواحدة.

ارتفع عدد النواحي في التقسيمات الجديدة ليصبح سبع نواحٍ بدلاً من أربع توزعت على الشكل التالي :

مركز الناحية	مدير الناحية
١- السويداء	إبراهيم الأطرش
٢- عرى	شبلي الأطرش
٣- عرمان	حسين الأطرش
٤- سالة	محمد نصار
٥- المجدل	هزيمة هنيدي
٦- عاهرة	شهاب عزام
٧- لاهثة	قاسم الحلبي

على أية حال، لم تشهد هذه التقسيمات، داخل القضاء استقراراً دائماً، لأن الدولة سرعان ما كانت تعيد النظر فيها بين سنة وأخرى، لعلها تتمكن من السيطرة الفعلية على ذلك القضاء. وتحوّل وجودها الإداري الاسمي، إلى حقيقة واقعة وفاعلة. وللتأكيد على عدم ثبات تلك التقسيمات نشير إلى أن الإدارة العثمانية أعادت النظر من جديد فيها، فقلصت عدد النواحي إلى

(١) س ، و ، س ، لعام ١٢٩٠ هـ ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٢) س، و، س، لعام ١٢٩٨هـ ص١٢٩.

ست[1] نواح عام ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م. حيث ألغت نواحي عرى وعاهرة ولاهثة، وأحدثت ناحيتي صلخد في الجنوب وشهبا في الشمال. وعينت محمد الأطرش مديراً للأولى، ومحمود عامر مديراً للثانية. وعادت من جديد عام ١٣٠١هـ ١٨٨٣ - ١٨٨٤م. لتحدث نواحي عرى ولاهثة وعاهرة[2] ..بعد أن ألغت ناحية السويداء مركز القضاء. ونرجح أن السبب في ذلك، يعود إلى تعيين مديرها إبراهيم الأطرش قائمقاماً للقضاء. وكي لا تستفز الدولة، المشاعر العدائية لها، عند شقيقه شبلي الأطرش بادرت إلى إعادة إحياء ناحية عرى وجعلته مديرها. وأصبحت عملية إحداث وإلغاء النواحي، ظاهرة شبه مستمرة تتخبط فيها الإدارة وبشكل يظهر أنه غير متزن. ففي عام ١٣٠٢هـ ١٨٨٤م. عادت الإدارة لتلغي ناحية شهبا[3]، وبعد عامين أحدثتها من جديد، وتم إلغاء ناحيتي عاهرة ولاهثة ومن ثم ظهرت إلى حيز التقسيمات الإدارية ناحية جديدة، مركزها قرية سليم، وسمي الشيخ سليمان أبو عساف مديراً لها وأتبع لها ست قرى كما يبين الجدول التالي:

الناحية	مدير الناحية	عدد القرى التابعة لها
عرى	شبلي الأطرش	٥
صلخد	محمد نجم الأطرش	٧
عرمان	حسين نجم الأطرش	٤
سالة	محمد نصار	١٢
المجدل	هزيمة هنيدي	٧
شهبا	خليل عامر	٨
سليم	سلمان أبو عساف[4]	٦
عدد القرى التابعة إلى السويداء مركز القضاء		٩
المجموع		٥٨ قرية

(١) س، و، س، لعام ١٣٠٠هـ ص٢٠٠.

(٢) س، و، س، لعام ١٣٠١هـ ص١٩٤.

(٣) س، و، س، لعام ١٣٠٤هـ ص١٩٤.

(٤) س، و، س، لعام ١٣٠٦هـ ص١٢٨ وأيضاً س، د، ع، ع، لعام ١٣٠٦هـ ص٤١٠.

ومما سبق يتأكد أن عدد النواحي ظل يتقلص حينا، ويزداد حينا آخر، حيث ألغيت ناحية لاهثه خلال عام ١٣٠٦-١٣٠٧هـ/ ١٨٨٨-١٨٨٩م. غير أنها سرعان ما عادت من جديد عام ١٣٠٩-١٣١٠هـ/١٨٩١-١٨٩٢م[١].

لا يعود السبب في هذا الاضطراب المستمر، في إلغاء وإحداث النواحي إلى العوامل الجغرافية. وتوزع القرى على مساحة الجبل، بقدر ما يعود إلى موقف الدولة، من شيوخ هذه القرى ومدى تمسكها بتقريبهم منها للاعتماد عليهم في تنفيذ سياستها، أو بإبعادهم عندما لا تجد جدوى من سياستها هذه. وفي حين بقي عدد قرى القضاء[٢] على حاله، فقد ارتفع عدد النواحي، إلى تسع نواح عام ١٣١١-١٣١٢هـ/ ١٨٩٣-١٨٩٤م. والناحيتان الجديدتان هما: ناحية لاهثة وكان مديرها قاسم الحلبي، وناحية عاهرة ومديرها شهاب عزام[٣]. وخلال عام ١٣١٣-١٣١٤هـ/١٨٩٥-١٨٩٦م. تراجع عدد النواحي إلى خمس نواح هي: صلخد ، ملح، عاهرة، بوسان، شهبا. وقد ترافق هذا التغيير غير العادي مع أمر جديد تمثل، في تغيير شبه كامل لمديري النواحي، حيث لم يستمر على رأس عمله سوى محمد نصار، الذي كان مديرا لناحية ساله. ثم أصبح مديرا لناحية بوسان، بعد إلغاء الأولى، وإحداث الثانية وأدار نواحي ملح وعاهرة، وشهبا، مديرون جدد بعضهم من غير السكان المحليين هم: عبد الله أفندي، وإبراهيم أفندي، وإبراهيم أفندي القضماني، وشغل وظيفة كاتب في تلك النواحي موظفون من السكان المحليين على التوالي، حسب ترتيب النواحي:

١ - رشيد عماد.　　٢ - نعمان أبو غانم.
٣ - علي القاضي.　　٤ - حسين أفندي، علي القدسي[٤].

ترافق هذا التغيير، لمديري ومراكز نواحي القضاء مع استعداد الدولة، لتجهيز حملة عسكرية عام ١٣١٣هـ-١٨٩٥م. من أجل إرسالها إلى قرية عرمان، بهدف القضاء على الثورة الفلاحية، التي لاحت بوادرها في الأفق، والتي سنتحدث عنها في فصل آخر. وفيما بعد طرأ شيء من التغيير، لمديري هذه النواحي، حصل على مدى ثلاث سنوات تالية، واستقرار في توزع مراكزها وسيدل على ذلك الجدول التالي:

---

(١) س، و، س، لعام ١٣٠٩ - ١٣١٠هـ ص١٩١.

(٢) س، د، ع، ع، لعام ١٣١١هـ ص٥٥٧.

(٣) س، و، س، لعام ١٣١١ - ١٣١٢هـ ص٢٠١.

(٤) س، و، س، لعام ١٣١٣ - ١٣١٤هـ ص٢٠٠.

العام	ناحية صلخد	ناحية ملح	ناحية عاهرة	ناحية شهبا	ناحية بوسان
١٣١٥هـ ١٨٩٧م	إبراهيم افندي	خليل عامر	عمر فوزي	حمود الأطرش	سالم أبوعسلي
١٣١٦هـ ١٨٩٨م	حمود الأطرش	محمود عامر	عمر فوزي	خليل عامر	محمد شافع
١٣١٧هـ ١٨٩٩م	حمود الأطرش	عمر فوزي	محمود عامر	خليل عامر	محمد شافع

يشير الجدول[١] المبين إلى استمرار حركة تغيير المديرين، بالإضافة إلى غياب الأسماء التقليدية وحلول أسماء من غير السكان المحليين. كان عدد قرى القضاء[٢]، يتزايد بسبب عاملين اثنين أولهما: إعمار الخرب التي لم تسكن بعد، وثانيهما: امتداد مساحة الناحية، أو القضاء على حساب نواح أخرى كما جرى خلال عامي ١٣١٧هـ - ١٨٩٩م و ١٣١٨هـ - ١٩٠٠م، فبلغ عدد قرى القضاء، عام ١٣١٧هـ - ١٨٩٩م[٣] . مئة قرية، من ضمنها قصبة أي مركز القضاء وخمس نواح؛ بينما اختلف العدد نسبياً عام ١٣١٨هـ -١٩٠٠م. عند انشطار القضاء إلى أقضية ثلاثة هي: السويداء، وقد ضمت ناحية واحدة ومركز القضاء (القصبة) وثلاثين قرية. اشتمل قضاء صلخد على قصبة وست وعشرين قرية، في حين تكون قضاء عاهرة[٤] من قصبة وناحية واحدة واثنتين وثلاثين قرية. ومنذ عام ١٣١٨هـ-١٩٠٠م، طرأ تطور جديد طال تقسيمات النواحي في قضاء جبل حوران، وذلك بعد تقسيمه إلى ثلاثة أقضية، مما أدى إلى إلغاء النواحي القديمة، ليظهر من جديد ناحيتان فقط الأولى: ناحية بوسان[٥]، أتبعت لقضاء السويداء، بالإضافة إلى أربع وتسعين قرية، والثانية: هي ناحية شهبا. وأما القضاء الثالث، الذي نجم عن شطر قضاء جبل حوران، فهو: قضاء

---

(١) تم الحصول على معلومات الجدول المبين من أعداد سالنامة ولاية سورية للأعوام ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧هـ.

(2) Norman. L. Nomads settlers in Syria an Jordan. 1800-1980. Cambridge Middle East Library. London. 1987. pp. 88-90.

(٣) س، و، س، لعام ١٣١٧هـ ص٤٠٠ - ٤٠٢.

(٤) س، و، س، لعام ١٣٠٨هـ ص٢٢١ - ٢٢٢ وأيضاً س، د، ع، ع، لعام ١٣١٨هـ ص٤٧٨ - ٤٧٩.

(٥) س، دفتر، ع، ع، لعام ١٣١٩هـ ص٥٢٦ - ٥٢٧ وأيضاً: المقتبس، العدد ٤٤٦ ٧ شعبان ١٣٢٨هـ ١٣ / ٨ / ١٩١٠م. إذ تظهر واضحة في هذه الصفحات قرى أقضية السويداء - صلخد - عاهرة، وسأقوم بتثبتها في الفصل التالي. وهنا من المفيد الإشارة إلى ما قاله المؤرخ يوسف الحكيم في هذا الصدد «... إن غاية ولاة الأمر العثمانيين، من جعل جبل الدروز مجموعة أقضية مرتبطة بحوران هي الحيلولة دون إجماع كلمة سكانه». انظر الحكيم، يوسف، سورية والعهد العثماني، مط الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦م ص٥١.

صلخد فقد بقي دون ناحية. وقد وزعت التنظيمات الإدارية الجديدة، قرى قضاء جبل حوران على الأقضية الثلاثة الجديدة كمايلي:

١ً- مركز قضاء السويداء	١٦ قرية
٢ً- ناحية بوسان	١٥ قرية
٣ً- قضاء صلخد	٢٨ قرية
٤ً- قضاء عاهرة (مركز القضاء)	١٨ قرية
٥ً- ناحية شهبا	١٥ قرية

ولم تتوقف الإدارة العثمانية عن سياستها هذه حتى سقوط حكمها في بلاد الشام، إذ كان عدد الأقضية والنواحي والقرى مرهوناً بقرارات إدارية جديدة، تؤدي إلى زيادة قرى هذه الناحية من ذلك القضاء، على حساب قرى النواحي الأخرى، التي تلغى أحياناً ويحدث بدلاً عنها حيناً آخر.

ثالثاً: التقسيمات الإدارية في قضاء القنيطرة:

تكون قضاء القنيطرة عند بداية عهد التنظيمات من خمس نواحٍ هي:

١ً- الحولة. ٢ً- شعارة. ٣ً- القنيطرة. ٤ً- الجولان. ٥ً- الزوية.

غير أن الدولة لم تعين مديرين لهذه النواحي. إذ كان يقوم بإدارتها عام ١٢٨٥هـ ١٨٦٨م[1] قائمقام القنيطرة نفسه إبراهيم أدهم أفندي.

كما أن الإدارة العثمانية لم تكن قد رسمت سياسة إدارية تنظيمية، مستقرة بعد لهذا القضاء. فأغفلت سالنامة ولاية سورية الإشارة لهذه النواحي، خلال عام ١٢٨٦هـ ١٨٦٩م. وربما كان سبب ذلك يعود إلى خطأ ارتكبه منظمو السالنامة. ودليلنا على ذلك يكمن في تكرار هذه الحالة، في العدد الثالث من السالنامة لعام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م[2] . في الصفحة التي رصدت التنظيم الإداري في القضاء. بينما عاد المصدر نفسه وأشار إلى ناحيتي شعارة (الشقرة) والجولان في مكان آخر منه. وقد اشتملت ناحية شعارة على أربع قرى. أما ناحية الجولان فقد ضمت عشرين قرية[3] . ظل عدد نواحي القضاء، ثابتاً حتى عام ١٢٩٢ هـ-١٨٨٤م، إذ تقلص إلى ناحية واحدة هي: مجدل شمس، وكان مديرها محمد آغا، مما يساعدنا على تأكيد ظاهرة الاضطراب، التي انتابت سياسة الدولة الإدراية، في قضاء جبل حوران. وبقيت ناحية مجدل شمس الناحية الوحيدة في القضاء، حتى مطلع القرن العشرين، ففي عام ١٣١٦هـ-١٨٩٧م، اشتمل قضاء القنيطرة على ناحية واحدة[4] وثمان

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٨٥هـ ص٥٧.

(٢) س، و، س، لعام ١٢٨٨هـ ص٨٥ وص ٢٧٢.

(٣) س، و، س، لعام ١٢٨٨هـ ص٢٧٢.

(٤) س، و، س، لعام ١٣١٦هـ ص٣٤٣.

وتسعين قرية ومزرعة، مما يشير إلى تزايد عدد القرى، بسبب إعمار القرى والخرب القديمة وتزايد عدد السكان ولا سيما بعد توطين الدولة للمهاجرين. الشركس والداغستان في القضاء. كما أننا لاحظنا زيادة طفيفة، في عدد القرى والمزارع حيث بلغ مئة قرية ومزرعة. وتوضح لنا بدقة سالنامة ولاية سورية، ذلك التزايد المستمر في عدد القرى، والمزارع وأماكن العشائر البدوية لعام ١٣١٨هـ-١٩٠٠م على النحو التالي: ثلاث نواح هي زوية والجولان ومجدل شمس و٧٧ قرية و٢٧ مزرعة[١].

رابعاً: التقسيمات الإدارية في قضاء عجلون:

تشير الوثائق الرسمية العثمانية، إلى أن عجلون كانت لواءً تابعاً لولاية دمشق الشام (شام شريف) وكانت مساحته واسعة تشتمل على ما يعرف، الآن بمعظم أراضي (المملكة الأردنية الهاشمية) وكان عام ١٠٠٥هـ-١٥٩٦م. يتكون من النواحي التالية:

١ً – **ناحية عجلون:** وقد ضمت ثلاثاً وعشرين قرية[٢] ، كانت عجلون أكبرها، ومركز اللواء والناحية.

٢ً – **ناحية بني علوان:** وكانت تضم أربعاً وثلاثين قرية، وستاً وثلاثين مزرعة.

٣ً – **ناحية كورة:** وقد ضمت ثلاثاً وعشرين قرية، وثماني مزارع.

٤ً – **ناحية الصلت:** وكانت مكونة من تسع قرى، وست وسبعين مزرعة، مركزها قرية الصلت.

٥ً – **ناحية غور:** وكانت تضم مئة وست عشرة مزرعة وثلاثاً وعشرين قرية.

٦ً – **ناحية علان:** أشير إليها على أنها ناحية بينما ذكرت في دفتر مفصل لواء عجلون على أنها قرية من قرى السلط.

٧ً – **ناحية الكرك**[٣] : وكان يتبع لها الجزء الجنوبي من لواء عجلون، من وادي الموجب شمالاً وحتى موسى جنوباً. غير أن تسميات النواحي وحدودها وقراها، كانت تتبدل باستمرار، فتحمل أسماء جديدة وتتغير مساحاتها من حين إلى آخر. وقد مالت التسميات إلى الاستقرار النسبي في القرن التاسع عشر، ولاسيما بعد دمج لواء عجلون مع لواء حوران عام ١٢٧٨هـ ١٨٦١م[٤] . إلى أن أعيد

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٨٨هـ ص٢٨٥ – ٢٨٦. ولمزيد من التفاصيل انظر أيضاً: س، و، س، لعام ١٣١٨هـ ص٤٠٢ – ٤٠٤. وأيضاً س، د، ع، ع، لعام ١٣٢١هـ ص٦٠٢ ولعام ١٣٢٦هـ ص٧٤٦.

(٢) دفتر مفصل لواء عجلون، طابو دفتري، رقم١٨٥، دراسة وتحقيق وترجمة د. محمد عدنان البخيت ونوفان، رجا الحمود. مط الجامعة الأردنية، عمان ١٩٩١ ص٩.

(٣) المصدر نفسه، ص١٠ – ١٧.

(٤) س، د، ع، ع، لعام ١٢٧٨هـ ص١٥٥.

فصله من جديد عن لواء حوران وألحق بلواء البلقاء لمدة قصيرة، حيث ألحق بلواء حوران عام ١٢٨٩هـ ١٨٧٢م. وكان يضم النواحي التالية:

١ً - ناحية بني جهمة.
٢ً - ناحية بني عبيد.
٣ً - ناحية وسيطة.
٤ً - ناحية الكورة.
٥ً - ناحية جبل معراض.
٦ً - ناحية الكفارات.
٧ً - ناحية سرو[١].

ونبين فيما يلي عدد القرى التي كانت تتكون منها كل ناحية و لم يكن عدد قرى القضاء ثابتاً ففي عام ١٢٨٨هـ ١٨٧١م. كانت قرى القضاء موزعة على النواحي كمايلي:

١-	ناحية بني جهمة	١٣ قرية
٢-	ناحية بني عبيد	١٣ قرية
٣-	ناحية وسيطة	١٣ قرية
٤-	ناحية الكورة	١٤ قرية
٥-	ناحية جبل المعراض	١٠ قرى
٦-	ناحية الكفارات	٨ قرى
٧-	ناحية سرو	١٦ قرية
	المجموع	**٧٨ قرية**[٢]

غير أن هذا العدد ارتفع وفقاً لسالنامة الدولة العلية العثمانية، إلى مئة وعشرين قرية، وقد استمرت هذه السالنامة، على تأكيد هذا العدد حتى عام ١٣٢٧ مالية ١٩١١م. إذ ورد عدد قرى القضاء في العام اللاحق مغايراً للعدد المبين، فاشتمل القضاء خلال عام ١٣٢٨ مالية ١٩١٢م على مئة وقريتين. غير أن المقارنة بين ما جاء في هذا المصدر، مع ما جاء في سالنامة ولاية سورية. تشير إلى أن عدد قرى القضاء بلغ مئة وقريتين عام ١٣١٨هـ - ١٩٠٠م.

وهذا يتطابق مع ما جاء في سالنامة الدولة العلية لعام ١٣٢٨ مالية ١٩١٢م. كما أن سالنامة ولاية سورية لعام ١٣١٧هـ ١٨٩٩م. أشارت إلى الرقم ذاته الذي أشار إليه المصدران المذكوران مما يؤكد صحة الرقم (١٠٢) قرية بدلاً من (١٢٠) قرية، كما أنها ذكرت أسماء قرى القضاء دون أن

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٨٩هـ ص١٥٧.

(٢) انظر س، و، س، لعام ١٢٨٨هـ ص٢٨٥ - ٢٨٦.

تشير فقط إلى عددها. ومن الجدير بالذكر أن عدد النواحي، أيضاً لم يكن ثابتاً. فكان القضاء يتكـون من ناحية واحدة حيناً ومن سبع نواحٍ أحياناً أخرى، في الفترة الممتدة من عام ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨ - ١٨٨٩م. وحتى عام ١٣١٠هـ/١٨٩١-١٨٩٢م. ثم تقلص العدد إلى ناحيتين فقـط منـذ العـام الأخير، حتى نهاية الحكم العثماني وهما: ١ - كفر نجه. ٢ - الكوره. وناحية جرش الفخرية.

عززت الإدارة العثمانية، وجود المهاجرين الشركس في قضاء عجلون - قرية جرش، بتسـمية ناحية جرش. ناحية فخرية، وبتعيين موظف شركسي مديراً لها هو جميل بك[1] . كما تبين سـالنامة ولاية سورية، لعام ١٣١٠هـ-١٨٩٢م. وقد كانت الإشارة لهذه الناحية تختفي من ذلك المصـدر أحياناً غير أنها كانت تعود إلى الظهور من جديد كما في عام ١٣١٨هـ ١٩٠٠م[2] .

---

(١) س، و، س، لعام ١٣٠٩ - ١٣١٠هـ ص١٩٠.

(٢) س، و، س، لعام ١٣١٨ هـ ص ٢١٥.

نتائج وخاتمة

لم تسع الإدارة العثمانية في حوران، خلال الفترة المدروسة ١٢٥٦-١٣٣٧هـ/١٨٤٠ - ١٩١٨م إلا لتحقيق مصالح الحكم العثماني، المتمثلة في جباية الضرائب، وفرض التجنيد، ونزع السلاح، وإدخال العثمنة من جهة، وخدمة رجال الإدارة لمصالحهم وحماية نفوذهم من جهة ثانية. إن فكرة خلق أمة عثمانية، يقودها الأتراك، كانت دون شك التربة التي أدت إلى ولادة فكرة التتريك، في العقدين الأخيرين من الحكم العثماني فقد هدف الإصلاحيون، من تطبيق سياسة الإصلاح، إلى تعزيز دور السلطان التركي[1]، ورجال الإدارة الأتراك والوقوف في وجه تطلعات الشعوب غير التركية، ولا سيما العربية منها، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، وحتى عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م عام إعلان الدستور، إذ أخذت سياسة التتريك، تفصح عن نفسها بشكل خارق. كانت الإدارة العثمانية، ترى أن السبيل لتحقيق هذه الأهداف يتركز بالدرجة الأولى على تجديد مظاهر الإدارة، في لواء حوران وأقضيته، باتباع وسائل القمع والإرهاب، وتجريد الحملات العسكرية. فبدلا من الأخذ بسياسة التدرج، وتهيئة السكان، وخلق المناخ المناسب لقبول مظاهر الإدارة المركزية، والتجديد الإداري، اتبعت الدولة العثمانية سياسة القوة والقسر، دون تخليص السكان من عوامل القهر، التي كانت تكتنف حياتهم، مثل: تحكم القوى المحلية المتنفذة، واعتداءات القبائل البدوية التي كانت تهدد حياة الفلاحين ومصادر عيشهم، ولعل القنصل الروسي في لبنان، قد أحسن وصف مظاهر حوران عامة في تقريره، عن سورية، وحوران: في العقد الأخير من القرن التاسع عشر: عند ما كتب قائلا: «سكان حوران يرزحون، تحت وطأة فقر مدقع، فحياة الترحال الدائم، من قرية إلى أخرى، أمر مألوف جدا بالنسبة إليهم. وكان البحث عن مكان آمن، سبب هذه التنقلات شبه الدائمة»[2]. وبدلا من دراسة أحوال السكان، والأسباب المؤدية إلى نشوء الأوضاع الصعبة المحيطة بهم كانت الأوامر التي ترسل من الآستانة، حسب ما يذكره مدحت باشا، في تقريره عن أحوال ولاية سورية عام ١٢٩٦هـ-١٨٧٩م. «قاصرة على طلب المال والجند. وهذه الحالة تفتح للأجنبي باب الاستعمار، وخصوصا بعد أن اشتغل موظفو الولاية بمصالحهم الشخصية، وتركوا المصلحة العمومية فأخلوا بواجباتهم.....»[3]. كما لم تهتم الإدارة العثمانية في ولاية سورية

---

(١) زيلينيف. ي. مقال ضمن كتاب سورية ولبنان وفلسطين، مذكور سابقا ص٣٧٩، والمقال عبارة عن دراسة تمهيدية لتقرير قسطنطين بازيلي. قنصل روسيا، في بيروت عن الجيش العثماني.

(٢) ملحق الوثائق، نص تقرير قسطنطين بيتكوفيتش، وثيقة رقم ٦٧، ص٤٣٣.

(٣) العطارد. د. نادر. تارخ سورية في العصور الحديثة، ج١، مط الإنشاء، دمشق، ١٩٦٢م ص٣٢٤.

بمعرفة رفض سكان حوران عامة، وجبل حوران وعجلون خاصة، لفكرة الإدارة المركزية المباشرة. ليس ذلك فحسب، بل عمدت إلى الأخذ بحركة تغييرات إدارية للموظفين، والتقسيمات الإدارية في اللواء، لا تثير اهتمام السكان. ولتحقيق هذه السياسة نفذت الدولة تلك التغييرات المستمرة. حيث لم يكن عدد الأقضية ثابتاً كما مر معنا. وكان عدد النواحي في الأقضية كلها، والقضاء الواحد يزداد حيناً ويقل حيناً آخر. كما لم تكن تابعية الأقضية مستقرة تماماً. يبدو أن هذه السياسة الإدارية، تهدف إلى البعثرة والتمزق، وعدم الاستقرار؛ وإلى منع عوامل الوحدة والاندماج، من أن تأخذ مكانها الطبيعي، في حياة السكان. الذين ينشدون الخلاص من الفقر الشديد، والجهل والقلق. غير أن «الإدارة الفاسدة والمتحجرة»[٢] كما يصفها قسطنطين بازيلي، لا تسمح بتراكم أية ثروة بين أوساط الفلاحين ولا تجيز أي ارتفاع في مستوى دخلهم.

وعلى مدى ثمانين عاماً تقريباً ظلت طوابع الإدارة العثمانية المختلفة كما هي، وإن تغيرت بعض ملامحها، فقد اقتصر ذلك التغيير، على الشكل دون المضمون، ودون حصول أي تطبيق إيجابي لتلك النظم الإدارية، بما يفيد السكان أنفسهم[٣] . حتى أن مدحت باشا كتب عام ١٢٩٦هـ — ١٨٧٩م قائلاً: «إنه من غير الممكن اتباع الأسلوب المتبع في البلاد المنظّمة في الحصول على الضرائب منهم، وإلى أن يبلغوا هذه الدرجة من التنظيم، فإنه من الضروري اللجوء إلى اتباع أسلوب، يتفق مع عاداتهم المألوفة في التحصيل»[٤] والعادات المألوفة التي كانت سائدة: كانت تقوم على قهر الأهلين، وإرغامهم على دفع الضرائب والأتاوى المفروضة. إن مدحت باشا «الذي ناضل، من أجل قضية التحرير والإصلاح»[٥] كما يقول الدكتور فيليب حتي كان دقيقاً في تصويره لنا سياسة الإدارة

---

(٢) د. ريجنكوف، م، وسميليانسكايا، سورية ولبنان وفلسطين، مذكور سابقاً ص٤٠٠.

(٣) انظر ما جاء في جريدة المقتبس «أينما ذهبت، أين ما دخلت، كأني في زمن الاستبداد. ما تغير شيء قط عما كانت عليه، ولم يجرِ إصلاح فيها، الأمن مفقود، والراحة مسلوبة، والسلب موجود، والجرائم مرغوب فيها...». العدد ٥٨ / الخميس / صفر / ١٣٢٧هـ ٢٥ شباط ١٩٠٩م. وفي عدد آخر جاء في المقتبس مايلي: «يصول الظلم في قضاء عجلون ويلعب فيه بعض المأمورين، أدوار النفاق والزور والبهتان، بلا رادع ولا منازع. وإذ طفح الكيل واختل الأمن، وتكاثرت حوادث القتل والجنايات، وعادت الحال أشد سوءاً من زمن الظلم السابق، أخذت الغيرة الوطنية، رئيس الكاثوليك فرفع الشكوى بلسان الانسانية للولاية والمتصرفية. شاكياً من أعمال القائمقام الذي هو منبع هذا الشقاء...». العدد ٦٤ / ١٢ صفر / ١٣٢٧هـ ، ٤ / ٣ / ١٩٠٩.

(٤) د. عوض، عبد العزيز، مذكور سابقاً ص٣٥٦.

(٥) د. حتي، فيليب، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج٢ ت كمال اليازجي، دار الثقافة بيروت، ١٩٥٩ ص٣١٥.

العثمانية ومفاسدها، وكان يدعو للخلاص من هذه المساوئ حرصا على السلطنة نفسها . لذا فإنه كان يرفض التزام الصمت إزاء الأوضاع التي شاهدها. إذ يقول: «.... فإذا طلب الوالي، مقدارا من العساكر لإعادة الأمن، إلى نصابه في ولاية مثل سورية، رفض القومندان وإذا أرسل مقدارا من الجنود إلى بلدة وأراد إعادها، امتنعت عن العودة... فإذا كان هذا الفعل الشخصي فكيف تصير البلاد على نتيجته الوخيمة، وإذا أقام الوالي ببلدة ولم ير المشبر، مرة في ستة أشهر فما يكون حال هذه البلدة، وقد قللتم عدد عساكر الجندرمة، فضعفت قوها، وأنزلتم مرتبات موظفي الحكومة فاستعانوا بالرشوة والنهب والسلب، واتبع رجال المحاكم خطة غير مرضية، فأصبح الأمن مهددا في طول البلاد وعرضها»[1] . ويتابع مدحت باشا وصفه الدقيق لأوضاع سورية التي تتجلى مظاهرها، أكثر في حوران داعيا إلى القيام بالإجراءات المناسبة، قبل فوات الأوان ومن ثم يقول: «وأنا أعرف الدواء والداء، وأرى السكوت عجزا. ولذا فقد عرضت المسألة على نظركم»[2] . غير أن ما كان يريده، مدحت باشا ذهب أدراج الرياح، ولم تتجه الإدارة إلى تنفيذ الإجراءات الفعلية، من أجل التخلص مما آلت إليه أوضاع جبل حوران. فقد كتب القنصل الفرنسي إلى سفير دولته في الآستانة عام ١٣٠٧هـ ٩ تموز ١٨٩٠م قائلا: «إن ممدوح باشا، الذي أسندت إليه قيادة، العمليات (في جبل حوران) والذي هو في الوقت نفسه حاكم حوران، حصل على رتبة عميد رغم كونه أميا، وتقع مسؤولية هذا الوضع على فكره المغامر وطبعه المزاجي أكثر مما تقع على مواهبه العسكرية....»[3] . وتتعدد المصادر التاريخية التي تشير إلى مساوىء الإدارة العثمانية، وعدم جدوى أنظمتها فقد وصفت مقتبس محمد كرد علي في العدد الثامن من عام ١٣٢٧هـ - ١٩٠٩م. أوضاع الإدارة العثمانية في جبل حوران قائلة: «.... أغلقت أبواب المحاكم والأقلام ودوائر الحكومة في الجبل وأكثر الموظفين يسكنون دمشق فرارا من التحقير وقلة الأشغال»[4] . وكانت المقتبس قد كتبت قبل ذلك الحين ببضعة أشهر، واصفة الأوضاع الإدارية بأقضية حوران قائلة: «...أصبحت هذه التشكيلات بلا جدوى لأن المأمورين الذين توجهوا إلى تلك القضوات (الأقضية) كانوا يعيشون في ذل حتى أنه لم تمكنهم، الأحوال من تأليف مجالس ولا محاكم»[5] . من الواضح هنا تعاطف المقتبس مع إدارة السلطنة وتحريضها للدولة على سكان الجبل لردعهم عما كانت تزعمه واصفة، إياهم بأهم عصاة، فانتهت المقالة ذاتها إلى القول التالي: «فإنا لا نظن أن معاملة اللطف واللين،

---

(١) د. العطار، نادر، مذكور سابقا ص٣٣٣.

(٢) المصدر نفسه ص٣٢٥.

(٣) انظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦٤ ، ص ٤٢٤

(٤) المقتبس، العدد١٦ تاريخ ١ آذار ١٩٠٩م.

(٥) المقتبس، العدد١٨ تاريخ ١٨ ذي الحجة ١٣٢٦هـ ١٠ / ١ / ١٩٠٩م.

على الجبليين»[1] . غير أن مقتبس محمد كرد علي؛ أغمضت عينيها عما كانت الدولة، تقوم به من استعدادات للتنكيل بالسكان في الكرك، وجبل حوران وعجلون، مع أنها أشارت إلى هجوم نائب حماة خالد البرازي، في مجلس المبعوثان على اسماعيل فاضل باشا، والي سورية، في تلك الفترة «الذي كان سببا لثورتي حوران والكرك»[2] . كانت نتائج حملة سامي باشا على حوران عام ١٣٢٨هـ-١٩١٠م على غاية من الأهمية بالنسبة للدولة العثمانية، فقد كثفت الوجود المركز للسلطة في لواء حوران، وأدت إلى إخضاع اللواء للتجنيد وإحصاء السكان وتجريدهم من السلاح وزيادة الضرائب، وزيادة عدد القلاع، والمخافر التي مكنت الاتحاديين من إنهاء كل أشكال الاستقلالية لمناطق حوران، وكانت السمة البارزة للحياة الإدارية، في حوران سمة الفساد واستخدام كل وسائل القهر والقمع والمصادرة من قبل جهاز إدراي يقوده موظفون أتراك، لا يعرفون اللغة العربية[3] ، ولا تعنيهم بأي شكل من الأشكال مصالح السكان العرب، ولا يهتمون بشيء إلا في إطار تحصيل الأموال وقبض الرشوة، ولا سيما عندما كانت الدولة تتأخر بدفع مرتباهم[4] ، فيزدادون ضراوة، في فرض الأتلوى، واستخدام أساليب البلص والنهب، ولا أدل على ذلك من قول أحد قادة العثمانيين الجدد عبد الحميد ضيا بك. «ولقد أفقرت السكان الإساءات المرتكبة في تحصيل ضريبة الأملاك والأعشار والضرائب، غير المباشرة وغيرها من الأتاوات، ولدى إجراء القرعة العسكرية. ولا تزال الآن كل منطقة في أيدي حفنة من الأشخاص المتنفذين، وأعضاء المجالس الذين يضطهدون الناس

---

(١) المقتبس، العدد ١٦ تاريخ ١٦ ذي الحجة ١٣٢٦هـ ٨ / ١ / ١٩٠٩م.

(٢) المقتبس، العدد ٦٩٤ /٧ جمادى الثانية ١٣٢٩هـ ٤ حزيران ١٩١١م. وفي عدد آخر من المقتبس: كتب شكري باشا والي سورية عن طرق الاصلاح اللازمة لهذه الولاية قائلا: «كان بعض رجال الإدارة يدركون السبل الكفيلة، لإصلاح ولاية سورية كلها. فقد جاء على لسان شكري باشا، والي سورية لمكاتب جريدة اللسان في الآستانة ما يلي:

«... أنا رأيي في طرق إصلاحها، ينحصر في الأمور التالية:

١ - وضع الأمن في داخل سورية وخصوصا في حوران. ٢ - تحديد أماكن قبائل العرب. ٣ - الاهتمام بالزراعة، وإني أعتقد أن ولاية سورية لا ترتقي بدون وضع الأمن في الداخلية، خصوصا، في جبل حوران ولا تتم لها هذه الأمنية، إلا إذا وضعت الدولة قوة كافية من الجند في هذا الجبل ولا أقصد بهذا القول: أن تسير الحكومة، على الحورانيين حملة عسكرية؛ كلا بل أن تنشئ معسكرا كبيرا في تلك الجهة يحفظ الأمن».

المقتبس، العدد٩٢ /١٦ربيع الأول ١٣٢٧هـ ٦ / ٤ / ١٩٠٩. العدد وكانت المقتبس قد حثت في العدد السابق مندوبي حوران في المجلس العمومي لولاية سورية على أن يناقشوا قضايا لوائهم ويطالبوا بالعمل الجلد لإصلاحه.

(٣) الحكيم، يوسف، سوريا ولبنان، المرجع نفسه ص٢٧.

(٤) الرفاعي، شمس الدين، تاريخ الصحافة السورية في العهد العثماني ١٨٠٠ - ١٩١٨، ج١ القاهرة ١٩٦٩ص١٣٢

حفنة من الأشخاص المتنفذين، وأعضاء المجالس الذين يضطهدون الناس ويظلموهم حسبما يشاؤون، تماما كما كان الأمر قبل عهد التنظيمات، حيث كانت كل منطقة في أيدي عدد من الإقطاعيين»[1] . هذه باختصار شديد أهم سمات الإدارة العثمانية، في حوران التي كانت تهدف إلى بناء الدولة الحديثة بما يحقق ديمومة السيطرة العثمانية، على الولايات العربية.

ويمكننا باختصار أن نقسم تاريخ الإدارة العثمانية، في حوران خلال فترة الدراسة ١٢٥٦ - ١٣٣٧هـ / ١٨٤٠ - ١٩١٨م. إلى ثلاث مراحل:

١ - **المرحلة الأولى:** وتبدأ مع عودة بلاد الشام إلى السيطرة العثمانية عام ١٢٥٦ هـ- ١٨٤١م. وقد تميزت هذه المرحلة في غياب مؤسسات الدولة بشكل كبير، مما زاد في نفوذ الزعامات المحلية، والقبائل البدوية فاضطرب حبل الأمن، وازداد الصراع بين القبائل.

وقد أشار الرحالة الأوربيون الذين زاروا المنطقة مثل: «لنش» و «شوماخر» و«بورتر وثوميسون» إلى ذلك وكثيرا ما تحدث بورتر عن دور القبائل البدوية، في اضطراب حبل الأمن في حوران، كما أن شوماخر وصف هذا الأمر قائلا: «إن انعدام الأمن في الفترة بين عامي (١٨٤٠ - ١٨٥٠م) وصل حدا من السوء جعل السكان المسالمين دافعي الضرائب للحكومة يتركون المنطقة»[2] . وفي هذا الصدد أيضا تحدث قسطنطين بتكوفيتش قائلا: عن حياة ساكني حوران الذين تمتعوا. «بنمط حياة عشائرية استقلالية، وذلك بفضل مناطقهم الجغرافية الوعرة، ومحاذاتهم لبوادي قبائل البدو الشاسعة مما أقض مضجع السلطات التركية في سورية، ودفع بين الحين والآخر لإعداد حملات عسكرية باهضة التكاليف»[3] .

٢ - **المرحلة الثانية:** وتبدأ مع بداية عهد التنظيمات عام ١٢٨١هـ - ١٨٦٤م. حيث بدأت الدولة العمل على إدخال أشكال إدارتها إلى حوران، ولا سيما قضاءي جبل حوران وعجلون وكانت تواجه مقاومة عنيفة، من السكان بهدف الحفاظ على الروح الاستقلالية السائدة وعدم الخضوع للحكم المركزي المباشر، مما حدا بالدولة إلى توجيه، الحملات العسكرية لفرض التجنيد ونزع السلاح، وعثمنة الحياة الإدارية، وقد شهدت حوران، ولا سيما الجبل الكثير من هذه الحملات، التي سنأتي على بحثها في فصل خاص بها.

وهذه الحملات استمرت حتى مطلع العقد الأخير، من الحكم العثماني لبلاد الشام، غير أن الدولة عجزت عن تحقيق أهدافها بشكل نسبي، ولا سيما في قضاءي عجلون وجبل حوران وهنا نجد القنصل الروسي قسطنطين بيتكوفيتش، يصف هذه المرحلة قائلا: «وما زال الجبل يفتقر إلى نظام

---

(١) نقلا عن: كوتلوف، ل، ن، تكون حركة التحرر الوطني في المشرق العربي، ترجمة سعيد، أحمد، مط وزارة الثقافة. دمشق، ١٩٨١ ص٢٠٩.

(٢) موسى، سليمان، رحلات في الأردن وفلسطين، المصدر نفسه ص١٥٠.

(٣) ملحق الوثائق وثيقة رقم ٦٧ص ٤٣٢.

إداري جاد إذ أن القائمقام المعين من قبل الوالي لا يتمتع بأية سلطة فعلية وعليه أن يمتثل لإرادة الشيخ»[1].

٣ – **المرحلة الثالثة:** تبدأ هذه المرحلة في تاريخ الإدارة العثمانية بحوران عام إعلان الدستور ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م. غير أن التغيير الإداري الفعلي جاء بعد حملة سامي باشا، على حوران عام ١٣٢٨هـ-١٩١٠م. إذ أعيد تنظيم الأقضية من جديد، فألغى قضاء جبل حوران، وقسمه إلى ثلاثة أقضية هي السويداء وصلخد وعاهرة كما مر معنا ثم أحدث قضاء بصرى الشام بدلا من قضاء صلخد، وقضاء المسمية بدلا من قضاء عاهرة[2].

جاءت هذه الحركة التنظيمية للأقضية والنواحي لتمسك بشكل جدي، الوضع الإداري الفعلي، وتضع حوران كلها تحت حكم مباشر مركزي.

تفاقمت[3] آثاره أكثر بعد إخضاع حوران بمجملها، للأحكام العرفية خلال أعوام الحرب العالمية الأولى، ١٣٣٢ – ١٣٣٧هـ/١٩١٤ – ١٩١٨م. فعاشت حوران كل مظاهر القمع والإرهاب، الذي بدأ في جبل حوران مع دخول سامي باشا إلى السويداء[4].

لا شك أن الالتفات الجدي للدولة العثمانية نحو جبل حوران، جاء بعد بداية مرحلة التنظيمات، وظل هذا الجهد يتصاعد شيئا فشيئا، حتى بلغ ذروته مع حملة سامي باشا، التي أخضعت حوران والكرك لحكم مركزي شديد الوطأة، لم ينته إلا مع سقوط الحكم العثماني عام ١٣٣٦هـ – ١٩١٨م.

اتصف كبار موظفيه غالبا بكل صفات الفساد والاستهتار بمصالح الأهلين والاستخفاف بأنين من يشكو أمر مظلمة وقعت عليه.

ولعل استحضار النص التالي الذي كتبه أحد صحفيي المقتبس يدل دلالة واضحة على ذلك:

«أرى حكومتنا هي هي كما كانت في الدور السابق المنحوس، ماتغير شيء قط مما كانت عليه و لم يجر إصلاح فيها، الأمن مفقود والراحة مسلوبة والسلب موجود، والجرائم مرغوب فيها»[5].

---

(١) وثيقة رقم ٦٧ ص ٤٣٩.

(٢) س، د، ع، ع، لعام ١٣٣٣ – ١٣٣٤ مالية ص٦٣٧.

(٣) أشارت المقتبس إلى هذه الصورة قائلة: «مضت ثلاث سنين، و لم تعرف القرى شيئا من حرية الدستور أو إصلاحه بل بقي الدرك يفتكون بالناس ظلما ويطالبون بالرشاوى». المقتبس العدد٦٢٤ تاريخ ١٤ آذار ١٩١١م.

(٤) أبوفخر، فندي، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع عشر لتاريخ، العلوم عند العرب عام ١٩٩٣ – السويداء – قامت بتنظيمه جامعة حلب ومعهد التراث العربي بالتعاون مع محافظة السويداء والمركز الثقافي العربي بالسويداء.

(٥) المقتبس، العدد٨٣٢ / ٢٧ ذي القعدة ١٣٢٩هـ ١٨ / ١١ / ١٩١١م.

قائمة بأسماء متصرفي حوران

	اسم المتصرف	سنوات الخدمة	
		رومية (مالية)/هجرية	ميلادية
١-	محمد سعيد بك	١ تموز ١٢٨١	١٨٦٥ — ١٨٦٧
٢-	يوسف ضيا باشا	١ مارت ١٢٨٣	١٨٦٧ — ١٨٦٨
٣-	هولو باشا	١٧ حزيران ١٢٨٤	١٨٦٨ — ١٨٦٩
٤-	صالح أفندي للمرة الأولى	٢٧ مايس ١٢٨٥	١٨٦٩
٥-	إبراهيم حقي باشا للمرة الأولى	١ أغستوس ١٢٨٥	١٨٦٩ — ١٨٧٠
٦-	محمد يوسف بك	١٣ أغستوس ١٢٨٦	١٨٧٠ — ١٨٧١
٧-	محمد نجيب بك	١٢ تشرين ثاني ١٢٨٧	١٨٧١ — ١٨٧٢
٨-	محمد أمين بك	١٣ حزيران ١٢٨٨	١٨٧٢ — ١٨٧٤
٩-	محمد سعيد أفندي	٢٩ نيسان ١٢٩٠	١٨٧٤
١٠-	أسعد أفندي	٢٨ حزيران ١٢٩٠	١٨٧٤ — ١٨٧٦
١١-	حسن بك	١٠ نيسان ١٢٩٢	١٨٧٦
١٢-	توفيق بك	١ شباط ١٢٩٢	١٨٧٦ — ١٨٧٧
١٣-	عاكف باشا للمرة الأولى	٤ تشرين ثاني ١٢٩٣	١٨٧٧ — ١٨٧٨
١٤-	عبد القادر أفندي	٣ تموز ١٢٩٤	١٨٧٨
١٥-	عثمان بك	١ كانون ثاني ١٢٩٤	١٨٧٨ — ١٨٧٩
١٦-	سليم شهاب بك	٦ مايس ١٢٩٥	١٨٧٩
١٧-	صالح أفندي للمرة الثانية	١٠ تشرين ثاني ١٢٩٥	١٨٧٩ — ١٨٨٠
١٨-	عاكف باشا للمرة الثانية	١ شباط ١٢٩٦	١٨٨٠ — ١٨٨١
١٩-	سليمان باشا	٨ حزيران ١٢٩٧	١٨٨١
٢٠-	إسماعيل باشا	١٦ تشرين ١٢٩٧	١٨٨١ — ١٨٨٢
٢١-	محمود برازي باشا	٢٠ شباط ١٢٩٨	١٨٨٢ — ١٨٨٤
٢٢-	بهرام باشا	١ تشرين ثاني ١٣٠٠	١٨٨٤ — ١٨٨٧
٢٣-	بدري باشا للمرة الأولى	٢٩ كانون الأول ١٣٠٣	١٨٨٧ — ١٨٨٩
٢٤-	أحمد باشا	٤ مايس ١٣٠٥	١٨٨٩
٢٥-	ممدوح باشا	٢٠ تشرين أول ١٣٠٥	١٨٨٩ — ١٨٩٢
٢٦-	أحمد بك	٩ مارت ١٣٠٨	١٨٩٢ — ١٨٩٣

اسم المتصرف		سنوات الخدمة	
		رومية (مالية)/هجرية	ميلادية
-٢٧	جعفر باشا	٦ مايس ١٣٠٩	١٨٩٣ – ١٨٩٤
-٢٨	إبراهيم حقي بك للمرة الثانية	١٧ مارت ١٣١٠	١٨٩٤
-٢٩	مصطفى رفيق باشا	٢٠ نيسان ١٣١٠	١٨٩٤
-٣٠	علي رضا باشا	١٦ مايس ١٣١٠	١٨٩٤
-٣١	بدري باشا للمرة الثانية	٢١ أغستوس ١٣١٠	١٨٩٤ – ١٨٩٥
-٣٢	محمد رشاد بك	٢٠ كانون ثاني ١٣١١	١٨٩٥ – ١٨٩٦
-٣٣	عمر شوقي باشا	٢١ كانون أول ١٣١٢	١٨٩٦ – ١٨٩٨
-٣٤	إبراهيم فوزي باشا	٤ تموز ١٣١٤	١٨٩٨ – ١٩٠٤
-٣٥	محمد عارفي بك	١٣٢٠ – ١٣٢٢هـ	١٩٠٤ – ١٩٠٦
-٣٦	جمال بك	١٣٢٢ – ١٣٢٤هـ	١٩٠٦ – ١٩٠٧
-٣٧	حيدر بك	١٣٢٢ – ١٣٢٥هـ	١٩٠٧ – ١٩٠٨
-٣٨	موسى كاظم باشا الحسني للمرة الأولى	١٣٢٣ – ١٣٢٦هـ	١٩٠٨ – ١٩١٠
-٣٩	فهيم بك	١٣٢٧ – ١٣٢٩هـ	١٩١٠ – ١٩١١
-٤٠	رمزي بك	١٣٢٨ – ١٣٣٠هـ	١٩١١ – ١٩١٢
-٤١	موسى كاظم باشا الحسني للمرة الثانية	١٣٢٨ – ١٣٣٠هـ	١٩١٢ – ١٩١٤
-٤٢	هاجم بك[١]	١٣٣٣ – ١٣٣٤ رومية	١٩١٥ – ١٩١٨

(١) استخرجت قوائم أسماء متصرفي وقائمقامي لواء حوران وأقضيته من أعداد سالنامة الدولة العلية العثمانية وولاية سورية وجريدة المقتبس.

قائمة بأسماء قائمقامي قضاء القنيـطرة

اسم القائمقام		مدة خدمته	
		هجري	ميلادي
١-	إبراهيم أدهم أفندي	١٢٨٥	١٨٦٨
٢-	محمود بك	١٢٨٦	١٨٦٩
٣-	مصطفى أفندي	١٢٨٨	١٨٧١
٤-	جميل بك	١٢٩٠ – ١٢٩١	١٨٧٣ – ١٨٧٤
٥-	راغب بك	١٢٩٢	١٨٧٥
٦-	حسين أفندي	١٢٩٣	١٨٧٦
٧-	صادق أفندي	١٢٩٤	١٨٧٧
٨-	شكري أفندي	١٢٩٥	١٨٧٨
٩-	حسن رضا	١٢٩٦	١٨٧٩
١٠-	بدري بك	١٢٩٧	١٨٨٠
١١-	محمد رفعت بك	١٢٩٨ – ١٢٩٩	١٨٨١ – ١٨٨٢
١٢-	فارس أفندي	١٣٠٠	١٨٨٣
١٣-	حسين بك	١٣٠١	١٨٨٤
١٤-	علي خالد بك	١٣٠٢	١٨٨٥
١٥-	سعيد بك	١٣٠٣	١٨٨٦
١٦-	محمد أمين أفندي	١٣٠٤	١٨٨٧
١٧-	أحمد توفيق أفندي	١٣٠٥ – ١٣٠٦	١٨٨٨
١٨-	طاهر بك	١٣٠٧	١٨٨٩
١٩-	شوقي بك	١٣٠٨	١٨٩٠
٢٠-	محمد نوري أفندي	١٣٠٩ – ١٣١٢	١٨٩٢ – ١٨٩٤
٢١	عبد القادر أفندي	١٣١٣	١٨٩٥
٢٢-	ركاب صالح أفندي	١٣١٤ – ١٣١٥	١٨٩٦ – ١٨٩٧
٢٣-	عبد الغني أفندي	١٣١٦ – ١٣١٧	١٨٩٨ – ١٨٩٩
٢٤-	جميل بك	١٣١٨ – ١٣٢١	١٩٠٠ – ١٩٠٣
٢٥-	عبد الغني باشا	١٣٢٢ – ١٣٢٣	١٩٠٤ – ١٩٠٥
٢٦-	محمد بك	١٣٢٤	١٩٠٦
٢٧-	محمود جلال الدين	١٣٢٥ – ١٣٢٦	١٩٠٧ – ١٩٠٨

قائمة بأسماء قائمقامي جبل حوران

	الاسم	سنوات الخدمة	
		هجري	ميلادي
١-	حسن آغا	١٢٨٥	١٨٦٨
٢-	عبد النافع أفندي	١٢٨٦	١٨٦٩
٣-	محمد آغا الحاج ياسين	١٢٨٨	١٨٧١
٤-	محمد طاهر أفندي	١٢٨٩	١٨٧٢
٥-	عبد القادر أفندي	١٢٩٠	١٨٧٣
٦-	درويش بك	١٢٩١ - ١٢٩٢	١٨٧٤ - ١٨٧٥
٧-	ياسين آغا	١٢٩٣	١٨٧٦
٨-	محمود آغا	١٢٩٤	١٨٧٧
٩-	جميل بك	١٢٩٥	١٨٧٨
١٠-	محمد طاهر أفندي	١٢٩٦	١٨٧٩
١١-	سعيد تلحوق	١٢٩٧	١٨٨٠
١٢-	معين بك	١٢٩٨	١٨٨١
١٣-	محمد بك	١٢٩٩	١٨٨٢
١٤-	إبراهيم الأطرش	١٣٠٠ - ١٣١١	١٨٨٣ - ١٨٩٣
١٥-	شوكت بك	١٣١٢	١٨٩٤
١٦-	شبلي الأطرش	١٣١٣	١٨٩٥
١٧-	أحمد جاويد	١٣١٤ - ١٣١٧	١٨٩٦ - ١٨٩٩
١٨-	عبد الحليم أفندي	١٣١٨	١٩٠٠
١٩-	رضا بك	١٣١٩	١٩٠١
٢٠-	بدر خان بك	١٣٢٠ - ١٣٢١	١٩٠٢ - ١٩٠٣
٢١-	أمين بك	١٣٢٢ - ١٣٢٤	١٩٠٤ - ١٩٠٦
٢٢-	كمال الدين أفندي	١٣٢٥ - ١٣٢٦	١٩٠٧ - ١٩٠٨
٢٣-	محمود حلمي أفندي	١٣٢٦ مالية	١٩٠٩ - ١٩١٠
٢٤-	فؤاد بك	١٣٢٧ مالية	١٩١٠ - ١٩١١
٢٥-	فهيم بك	١٣٢٧ - ١٣٢٨	١٩١١ - ١٩١٢
٢٦-	نشأت بك	١٣٣٣ - ١٣٣٤ مالية	١٩١٧ - ١٩١٨

قائمة بأسماء قائمقامي عجلون

	القائمقام	سنوات الخدمة	
		هجرية	ميلادية
١-	درويش بك طوقان	١٢٨٥	١٨٦٨
٢-	أحمد آغا	١٢٨٦	١٨٦٩
٣-	أحمد فارس أفندي	١٢٨٧ – ١٢٨٨	١٨٧٠ – ١٨٧١
٤-	محمد أمين أفندي	١٢٨٩	١٨٧٢
٥-	راغب بك	١٢٩٠	١٨٧٣
٦-	محمود بك	١٢٩١	١٨٧٤
٧-	فارس أفندي	١٢٩٢	١٨٧٥
٨-	مصطفى أفندي	١٢٩٣	١٨٧٦
٩-	محمود آغا الياسين	١٢٩٤	١٨٧٧
١٠-	إبراهيم توفيق أفندي	١٢٩٥	١٨٧٨
١١-	داود عبادة أفندي	١٢٩٦ – ١٢٩٧	١٨٧٩ – ١٨٨٠
١٢-	محمود آغا برازي	١٢٩٧ – ١٢٩٩	١٨٨٠ – ١٨٨٢
١٣-	حسين بك (وكيل مقام)	١٣٠٠	١٨٨٣
١٤-	محمد بك بدر خان	١٣٠٠ – ١٣٠١	١٨٨٣ – ١٨٨٤
١٥-	حسين عوني بك جركس	١٣٠٢ – ١٣١١	١٨٨٥ – ١٨٩٣
١٦-	حمد أفندي (وكيل مقام)	١٣١١ – ١٣١٢	١٨٩٣ – ١٨٩٤
١٧-	موسى كاظم بك الحسيني	١٣١٢ – ١٣١٥	١٨٩٣ – ١٨٩٧
١٨-	عبد المجيد بك شمعة الحسيني (وكيل مقام)	١٣١٦	١٨٩٨
١٩-	رشيد أفندي (نائب قائمقام)	١٣١٦	١٨٩٨
٢٠-	إكليل بك مؤيد باشا (وكيل قائمقام)	١٣١٧	١٨٩٩
٢١-	عبد العزيز خالص أفندي (نائب قائمقام)	١٣١٧	١٨٩٩
٢٢-	حسين شوقي بك	١٣١٨ – ١٣٢٣	١٩٠٠ – ١٩٠٥
٢٣-	فهيم بك	١٣٢٤	١٩٠٦
٢٤-	أمين رسلان بك	١٣٢٥	١٩٠٧
٢٥-	هاشم أفندي	١٣٢٦	١٩٠٨
٢٦-	اسحق أفندي	١٣٢٧	١٩٠٩
٢٧-	سليمان سري أفندي	١٣٢٦ (مالية)	١٩١٠ – ١٩١١
٢٨-	حسام الدين أفندي	١٣٢٧ (مالية)	١٩١١ – ١٩١٣
٢٩-	أمين أرسلان بك (للمرة الثانية)	١٣٣٣ – ١٣٣٥	١٩١٤ – ١٩١٦
٣٠-	رجب راغب بك	١٣٣٣ – ١٣٣٤ (مالية)	١٩١٧ – ١٩١٨

قائمة بأسماء قائمقامي قضاء درعا

منذ إحداثه عام ١٣٠١هـ ١٨٨٣م

اسم القائمقام		سنوات الخدمة	
		هجري	ميلادي
١-	يوسف ضيا أفندي	١٣٠١	١٨٨٣
٢-	عبد الحليم أفندي	١٣٠٢	١٨٨٤
٣-	محمد نابي	١٣٠٣	١٨٨٥
٤-	خالد بك	١٣٠٤	١٨٨٦
٥-	خالد سيف الله بك	١٣٠٥	١٨٨٦
٦-	شرابي عبد القادر أفندي	١٣٠٦	١٨٨٧
٧-	شوقي بك	١٣٠٧	١٨٨٨
٨-	لطفي مزيد أفندي بالوكالة	١٣٠٨	١٨٨٩
٩-	سليم ملكي أفندي	١٣٠٩ – ١٣١٣	١٨٩١ –١٨٩٢
١٠-	عبد القادر أفندي	١٣١٤	١٨٩٦
١١-	صالح بك	١٣١٥ – ١٣١٦	١٨٩٧ –١٨٩٨
١٢-	محمد شاكر أفندي	١٣١٧ – ١٣١٩	١٨٩٩ –١٩٠١
١٣-	توفيق أفندي	١٣٢٠ – ١٣٢١	١٩٠٢ –١٩٠٣
١٤-	جميل بك	١٣٢٢	١٩٠٤
١٥-	رضا العابد	١٣٢٣ – ١٣٢٥	١٩٠٥ –١٩٠٧
١٦-	محمد مزيد أفندي	١٣٢٦	١٩٠٨
١٧-	عبد الفتاح بك	١٣٢٧ مالية	١٩١١
١٨-	حمدي أفندي	١٣٢٨ مالية	١٩١٢
١٩-	محمد رشيد	١٣٣٣ – ١٣٣٤ مالية	١٩١٨

قائمة بأسماء قائمقامي قضاء بصر الحرير

منذ إحداثه عام ١٣٠١هـ - ١٨٨٣م

	اسم القائمقام	سنوات الخدمة	
		هجري	ميلادي
١-	محمود أفندي	١٣٠١	١٨٨٣
٢-	نجيب بك	١٣٠٢	١٨٨٤
٣-	محمد رفعت بك	١٣٠٣ – ١٣٠٨	١٨٨٥
٤-	محي الدين بك (بالوكالة)	١٣٠٨ – ١٣٠٩	١٨٩٠ – ١٨٩١
٥-	مصطفى حلمي أفندي	١٣١٠ – ١٣١٢	١٨٩٢ – ١٨٩٤
٦-	لطفي مزيد باشا	١٣١٣	١٨٩٥
٧-	حسني بك (بالوكالة)	١٣١٤	١٨٩٦
٨-	حسين حسني	١٣١٥ – ١٣١٦	١٨٩٧ – ١٨٩٨
٩-	جواد بك	١٣١٧	١٨٩٩
١٠-	محمد نجم بك	١٣١٨	١٩٠٠
١١-	سليم أفندي (بالوكالة)	١٣١٩	١٩٠١
١٢-	محمد بك	١٣٢٠ – ١٣٢١	١٩٠٢ – ١٩٠٣
١٣-	أحمد يوسف أفندي	١٣٢٢ – ١٣٢٣	١٩٠٤ – ١٩٠٥
١٤-	حامد بك	١٣٢٤ – ١٣٢٥	١٩٠٦ – ١٩٠٧
١٥-	أمين أفندي	١٣٢٦ مالية	١٩١٠ – ١٩١١

الفصل الثاني

تطور حركة السكن والقوى المحلية
والصراع على الأرض والنفوذ

الملكية في لواء حوران :

لا تختلف الملكية (ملكية الأرض والمساكن) في لواء حوران عنها في ولاية، سورية فالدولة هي المالكة لجميع الأراضي الأميرية، وهي التي تحدد الضرائب والرسوم كلها، وتفرضها على الأراضي الأميرية والخاصة[1] ، وتقرر أسلوب استثمار الأرض من الالتزام والإقطاع الحكومي فالطائفي.

---

(١) انظر : عوض، عبد العزيز. الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف بمصر القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٢٢ ويضم الفصل الثامن (٢٢٢-٢٥١) أشكال الملكية وتطورها في عصر التنظيمات، وقانون تسجيل الأراضي العثماني (الطابو) ١٨٦١م والزراعة في عصر التنظيمات، وإدارة الأوقاف في العهد العثماني بالإضافة إلى طرق استثمار الأرض بواسطة الإقطاع وفق مساحة الأراضي المقتطعة صغيرة ومتوسطة وكبيرة ثم الإقطاع الحكومي والطائفي.

هناك دراسات علمية رصينة حالت دون العودة لدراسة مسألة الملكية في اللواء من أهمها:

١ - بولياك، الإقطاعية في مصر وسورية ولبنان، ترجمة عاطف كرم ، منشورات وزارة التربية، لبنان، بيروت، ١٩٤٨.

٢ - الحسني ، علي. تاريخ سورية الاقتصادي. دمشق ١٣٤٢ هـ-١٩٢٣م.

٣ - الحصري، ساطع. الدولة العثمانية والبلاد العربية، بيروت، ١٩٦٠م.

٤ - حمادة، سعيد. النظام الاقتصادي في سورية ولبنان، بيروت ، ١٩٣٦.

٥ - حنا، عبد الله. العامية في جبل حوران، دار هالي، دمشق ١٩٩٠م.

٦ - حنا، عبد الله. ملامح من تاريخ الفلاحين ونضالهم في القطر العربي السوري، المجلدان الثالث والرابع، اتحاد الفلاحين في سورية. دار البعث للطباعة والنشر، بلا تاريخ.

٧ - كرد علي، محمد. خطط الشام. ستة أجزاء، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٢.

٨ - كرد علي، محمد. غوطة دمشق. دمشق ، ١٩٥٢م.

٩ - سلطان، علي. تاريخ سورية آواخر الحكم التركي ١٩٠٨ - ١٩١٨ م، دمشق، ١٩٩١م.

١٠ - غرايبه، عبد الكريم. سورية في القرن التاسع عشر، دار الجيل للطباعة ولالنشر، بيروت، ١٩٦١-١٩٦٢م.

١١ - هاملتون جب وهارولدبُون. المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، جزءان، دار المعارف بمصر، ١٩٧١ م.

١٢ - النجار، عبد الله. بنو معروف في جبل حوران، مط الحديثة بدمشق، ١٩٢٤ م.

١٣ - النمر،داوود وآخرون. التعريف بمحافظة جبل العرب، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٢م بالإضافة إلى كتب الرحالة وبعض القناصل وتقاريرهم حول لواء حوران، مثل بركهارت وبورتر، وري، وبيتكوفيتش، وبازيلي.

وهناك دراسات أخرى هامة عن تاريخ تطور الملكية في لبنان مثل: سعيد، عبد الله، أشكال الملكية وأنواع الأراضي في جبل لبنان والبقاع. بيروت، مط تكنوبرس الحديثة ، ١٩٩٥م.

وخلال منتصف العقد السادس من القرن التاسع عشر أصدرت الدولة قانون تسجيل الأراضي، ونظام الطابو، وبسبب كثرة الدراسات التاريخية حول هذه المسألة، سأكتفي بدراسة سلوك مشايخ لواء حوران، وأساليب تصرفهم بالأراضي الزراعية، وعلاقتهم بالفلاحين. دون أن أعود إلى دراسة أشكال الملكية وتطورها التي درست في الدراسات المثبت قسم منها في هامش الصفحة السابقة. ومن جانب آخر، لا يمكن فصل مدى استقرار حالة الأمن أو غيابها عن مسألة ملكية الأرض وتطورها على الرغم من التشريعات التي صدرت عن الدولة.

إذ أن انعدام الأمن، قلل إلى حد كبير من عملية تمسك الفلاح بالأرض التي يزرعها، ودفع به إلى الإنتقال من قرية إلى أخرى، يجد فيها أرضاً يحييها، ويزرعها، ما دامت خربة وخالية من السكان.

لاحظ حركة الانتقال هذه الرحالة بركهارت عام ١٢٢٥-١٢٢٧هـ/١٨١٠-١٨١٢م، وبورتر[1] عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م وغيوم ري ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م. وعلى حين أخذت حدة هذه الحركة تخف وتتراجع في قرى السهل الحوراني، ظلت ترخي ظلالها على ملكية الأرض في قضاء جبل حوران حتى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر، وكذلك الأمر في قضاء عجلون. بينما استمرت حتى عشرينات القرن العشرين في قضاء القنيطرة «الفلاح في الجولان لا يملك أرضاً له بضع سنين ليتوفر على زراعتها. بل إن الأراضي مشاعة بين أهل البلد، بالقطعة تنزع منه وتعطى لغيره»[2] كما كان الفلاح عرضة للترحيل من أرضه وقريته إذا ما أراد ذلك شيخ القرية.

أدت هذه العوامل إلى عرقلة عملية تطبيق قوانين الأرض، وحصول الفلاحين على سندات التمليك التي تخولهم حق التصرف.

وإننا إذ نشير إلى هذا الأمر، فإننا لا نغفل عن دور مخاوف الفلاح وذعره من عمليات مسح الأراضي، وتسجيلها على اسمه في سجلات الدولة، إذ يصبح مقيداً بمقدار كبير من الضرائب التي لا يستطيع عندها التهرب منها، كما أن تهرب السكان من عمليات إحصاء النفوس - كي لا يخضعوا للتجنيد الإجباري- ساهمت أيضاً في عرقلة ملكية الأراضي في اللواء، ففي عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م خلال شهر آذار درس المجلس العمومي لولاية سورية «مسألة تقسيم الأراضي التي يتصرف بها الأهلون وهي مشاعة بينهم وإعطاء كل واحد صكاً بحصته تعين فيه مواقعها وحدودها الأربعة»[3] .

---

(1) Porter, J. L. Five Years in Damascus. London 1855 .

وقد قام الأديب سلامة عبيد بترجمة الجزء المتعلق بحوران ونشره في جريدة الجبل التي كانت تصدر في السويداء وسنشير إلى هذا المصدر على النحو التالي: بورتر، جريدة الجبل، العدد وتاريخه.

(٢) المقتبس ، العدد ٦٦٣ / ٢٩ ربيع الآخر ١٣٢٩ هـ ، ٢٩/٤/١٩١١.

(٣) المقتبس، العدد ٨٦/ ٩ ربيع الأول ١٣٢٧هـ ، ١٣ آذار ١٩٠٩. وللمزيد حول عمليات الانتقال ودورها في ملكية الأرض انظر : Schäbler. Birgit Aufstande im Drusenber gland. GDTHA. 1996. pp. 5,5-102-112. وهو كتاب باللغة الألمانية، نشر في ألمانيا.

وهناك دلالة واضحة على تأخر الدولة في منح الفلاحين سندات التمليك. تتمثل في محاولاتها المتكررة بالسبل الدبلوماسية والعسكرية لإدخال مؤسساتها الإدارية إلى لواء حوران، وتمكنها من إجراء عمليات مسح الأراضي وإحصاء النفوس، وكانت هاتان العمليتان على رأس أهداف العملية العسكرية التي قام بها سامي باشا في جبل حوران والكرك عام ١٣٢٨هـ-١٩١٠م[1] «وذلك لأن حوران هي الإقليم الذي يتوقف على عمرانه عمران سورية لأنه جزء مهم منها وراحته راحة لسائر هذا القطر فهو أنبار البلاد وإبرة سفينة السلامة فيها. ولذلك كان على كل عامل أن يسعى إلى تحديث هذه الكورة، بيد أن بعض المشايخ أخذوا يتفاوضون بينهم مظهرين بأنهم لا يريدون تلبية مطالب الحكومة وأن يبقى القديم على قدمه»[2] . غير أن المصلحة المشتركة للمشايخ والإدارة كانت تدفعهما لتنظيم جملة من العلاقات تربطهما وتوحدهما ضد الفلاحين ولا سيما في مسألة تحصيل الضرائب التي يحسن المشايخ استخدام السبل والأساليب التي تمكنهم من تحصيل ما عليهم من الفلاحين الفقراء «لأن الضرائب هناك يوزعها المشايخ في معرفتهم كل سنة، وإن المشايخ يملكون قسماً عظيماً وأن لم يكن عشر أملاك الأقضية المذكورة فثمنه»[3] . ووصلت في قرى القسم الشمالي والغربي والشرقي من جبل حوران إلى ربع أراضي القرية كلها. وكانت هذه الملكية سبباً رئيساً من أسباب انتفاضة الفلاحين على مشايخهم عام ١٣٠٦-١٣٠٨هـ /١٨٨٨-١٨٩٠م التي سنتحدث عنها في فصل لاحق لذلك كثيراً ما نجد في المصادر والمراجع ما يشير إلى ضرورة تسجيل الأراضي ومسحها ليس في أوساط الحكومة فحسب، بل من جهات أخرى، فعند اجتماع الصحفي خليل رفعت الحوراني مع سامي باشا بعد دخوله السويداء عام ١٣٢٨هـ /١٩١٠م، عبر له عن رأيه بصراحة قائلاً «أني أتمنى من الحكومة الملكية إصلاح تحرير الأملاك والطابو في المحال التي جرت فيها سنة ١٣١٢ واجراؤها في المحال التي لم تجر فيها مادام الزمان موافقاً»[4] .

إن غياب الملكيات الكبيرة في أقضية الجبل ودرعا وبصر الحرير وعجلون لا ينفي وجودها في قضاء القنيطرة فالأمير محمود الفاعور يملك أراضي قبيلة الفضل كلها «التي لا يطوفها الراكب بالسير المعتدل في أقل من ثلاثة أيام وهي تمتد من المنصورة قرب القنيطرة جنوباً حتى بانياس شمالاً وشرقاً إلى جباتا الخشب وغرباً إلى الحولة»[5] .

استمرت الأرض ومنتجاتها الزراعية بالإضافة إلى الثروة الحيوانية المصدر الوحيد إلى حد كبير الذي يعتمد عليه اقتصاد حوران، وكانت التجارة في اللواء لا تتجاوز حدود بيع منتجات الفلاحين

---

(١) المقتبس ، العدد ٥٢٢ تاريخ ١٩ ذي القعدة ١٣٢٨ هـ ١٩١٠/١١/١٢ م.

(٢) المقتبس ، العدد ٢٢٣ تاريخ ٢١ شعبان ١٣٢٧ هـ ١٩٠٩/٩/٦ م.

(٣) المقتبس ، العدد ٤١ تاريخ ١٩ رجب ١٣٢٨ هـ ١٩١٠/٧/٢٧ م.

(٤) المقتبس ، العدد ٥٢٥ تاريخ ١٣ ذي القعدة ١٣٢٨ هـ ١٩١٠/١١/١٥م.

(٥) المقتبس ، العدد ٦٦٣ تاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٣٢٩ هـ ١٩١١/٤/٢٩م.

والبدو في دمشق وغيرها من أجل تأمين بعض المواد الغذائية والملابس، ولا أدل على ذلك من عدم بروز شريحة أو طبقة من التجار في حوران، ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى العقد الأول والثاني من القرن العشرين، كان تجار دمشق يسيطرون إلى حد كبير على منتجات الفلاحين في حوران، وازدادت عملية تحكمهم بمنتجات الأرض مع تزايد عمليات إقراض السكان مبالغ من المال تسدد عندما ينتهي الفلاح من عمليات الحصاد وجني محصوله من الحبوب الذي كان عرضةً لنهبه من قبل موظفي الإدارة والتجار معاً[1] .

وكانت وسيلة النقل الجمال والدواب التي يملكها الفلاحون والبدو، ومع دخول حوران عصر السكك الحديدية أخذت هذه الوسيلة تفقد أهميتها دون أن تختفي، أو يستغنى عنها تماماً، فبقيت عملية استثمار الأراضي وزراعتها تقتضي وجود الجمل من أجل نقل الغلات الزراعية بعد حصادها من السهول إلى البيادر ونقل الحبوب بعد درسها إلى بيوت الفلاحين أو إلى مراكز التجارة في دمشق وغيرها.

---

(١) لمزيد من المعلومات انظر:

حنا، عبد الله. ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، المجلد ٤ المرجع نفسه ص ٤٦٦ - ٤٦٨.

حركة السكن في لواء حوران
قبل القرن التاسع عشر

أدى ضعف السلطة المملوكية، وتدهور حالة الأمن بالإضافة إلى تردي الحياة الاقتصادية إلى نتائج خطيرة على حياة السكان الاجتماعية والاقتصادية عامة وجنوب سورية خاصة.

فلم يعد الفلاح يقوى على البقاء في أرضه وقريته إلا مكرهاً، نتيجة ضغط الإدارة لتحصيل الضرائب الباهظة التي تفوق قدراته المادية من جهة، وضغط القبائل البدوية واضطراب حبل الأمن من جهة ثانية. فانحسرت الحياة الحضرية في لواء حوران. وضاقت دائرة القرى المحيطة بوسط حوران التي تسمى النقرة والجيدور «محافظة درعا اليوم» فتحولت مئات القرى إلى خرب خالية من السكان. ولا أدل على ذلك مما جاء في كتاب السلطان المملوكي قلاوون عام ٧١٠هـ - ١٣١٠م الموجه إلى الأمير قراسنقر نائب دمشق: «إن الله تعالى مكننا في البلاد والعباد، وقد بلغنا أن بلاد حوران قد خُربت من كثرة الجبايات وأنكم قد جبيتم حقوق البلاد، فلا الأجناد أعطيتم ولا إلينا حملتم»[1].

لا تخفى على السلطان المملوكي وغيره أهمية حوران الاقتصادية، المتمثلة بإنتاج الحبوب اللازمة لتموين دمشق وغيرها، ولا يخفى عليه أيضاً تطاول أيدي عماله، وتعسفهم بحقوق الأهلين فيعترف بوضوح بأوضاع حوران وسواء وقعت مسؤولية ذلك على السلطان نفسه بسبب عجزه عن محاسبة رجال إدارته، أم على رأس إدارته في نيابة دمشق، فإن نتائج هذه السياسة أضرت ضرراً بالغاً بالسكان وأرغمت الكثير منهم على الهجرة من قراهم إلى قرى بعيدة ومناطق أخرى. وخلال مئتين وخمسين سنة تلت عام ٧١٠هـ/١٣١٠م، لم تطرأ تبدلات هامة في المسألة السكانية وإعادة إعمار القرى الخربة، ولعل ما جاء في دفتر مفصل خاص أمير لواء الشام[2] لعام ٩٥٨هـ/١٥٥١م ما يشير إلى صحة ذلك. فمن مئات القرى والمدن الخربة الموجودة في لواء حوران لم يذكر ذلك المصدر الرسمي إلا خمساً وأربعين قرية معمورة لأمير أمراء دمشق، ثماني منها في ناحية الجيدور الواقعة وسط

---

(١) غوانمة، يوسف درويش. التاريخ الحضاري لشرقي الأردن في العصر المملوكي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ١٩٨٢م. ص ٢٤٨.

(٢) دفتر مفصل خاص أمير لواء الشام (طابو دفتري رقم ٢٧٥) سنة ٩٥٨ هـ/١٥٥١م، دراسة وتحقيق وترجمة د. محمد عدنان البخيت، عمان ١٩٨٩، ص ١١-١٢، ١٩. وفيه إحصائيات حول عدد السكان وكمية المنتجات الزراعية المختلفة وعدد الحيوانات والأشجار وخلايا النحل بالإضافة إلى أسماء القرى المسكونة ولمزيد من التفاصيل انظر: زكريا، أحمد، وصفي، عشائر الشام ، جزءان، قدم له أحمد غسان سبانو، دار الفكر، دمشق ط٢، ج١ ص ١٠٢.

حوران، ومثلها في ناحية بني كنانة، وقريتان في ناحية بني كلاب، وتسع قرى في ناحية بني جهمة التي كانت تضم جبل حوران واللجاة ودرعا وإزرع. واستناداً إلى هذا المصدر المهم لم يكن في الجبل واللجاة آنذاك سوى قريتين مسكونتين هما: ١ً - صلخد في الجنوب ٢ً - وداما[١] في الشمال داخل وعرة اللجاة. كما أن القرنين التاليين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين لم يحملا تطورات حاسمة على صعيد إعمار القرى الخربة في الجبل واللجاة وعجلون والقنيطرة. وكثيراً ما أشار إلى تلك القرى المهجورة الرحالة الأجانب مثل بركهارت وبكنجهام الذي زار عجلون عام ١٢٣١هـ/ ١٨١٦م فكتب قائلاً عند زيارته لمدينة جرش «ها هي المدينة ذات الكبرياء الدارسة وحيدة منعزلة، يخيم البدو غير بعيد عنها للإستسقاء من مياه الينبوع الذي يجري في وسطها»[٢] .

وأشار إلى عدد غير قليل من القرى المهجورة مثل عجلان وشيحان وغيرها التي هجرها سكانها قبل زمن. غير أن القرن التاسع عشر حمل معه تطوراً حاسماً في بعث الحياة في عشرات القرى في أقضية اللواء مثل جبل حوران والقنيطرة وعجلون وقضاء مركز اللواء أيضاً.

وسنتابع تطور حركة السكن هذه في كل قضاء من تلك الأقضية.

أولاً - حركة السكن في قرى مركز لواء حوران:

كان اضطراب الأمن في لواء حوران، يدفع سكان قرى أطرافه في الجبل وعجلون والقنيطرة إلى التوجه نحو داخل أو وسط اللواء، الذي كان يلقى اهتماماً أكثر من قبل الإدارة، لكونه المركز الإداري للواء، وطريق قافلة الحاج الشامي، ومخزن الحبوب اللازمة لقسم من سكان الولاية، بيد أن ذلك لا يعني أنه لم يكن هناك اضطراب في سكن قرى النقرة والجيدور «السهل الحوراني»، وإن ظل هذا الاضطراب أقل حدةً عما كان عليه في الأقضية الأخرى.

وللتعرف على أسماء القرى التي كانت مسكونة في هذه المنطقة لا بد من العودة إلى وثائق الحكم العثماني. فقد زودتنا سالنامة ولاية سورية لعام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م بأسماء قرى نواحي حوران وإزرع والجيدور[٣] . فتكونت ناحية حوران من القرى التالية المتوضعة في الطرف الشمالي والغربي من اللجاه وهي: موتبين، جباب، خبب، بصير، تبنة، مجيدل، قيراطة، محجة، نور، النجيح،

---

(١) دفتر مفصل خاص أمير لواء الشام، المصدر نفسه، ص ١١-١٢.

(٢) موسى، سليمان، رحلات في الأردن وفلسطين، المجموعة الثانية، منشورات دار الثقافة والفنون ، عمان، الأردن، ط أولى، ١٩٨٧م، ص ٣٢. ويضم هذا الكتاب ترجمة لما كتبه الرحالة الأجانب: ١ - ج.س. بكنجهام. ٢ - وليم. ف. لينش. ٣ - و. م. تومسون. ٤ - وليم. هـ . ديكسون. ٥ - أندروتومسن . في مؤلفاتهم التالية: ١ - أسفار في فلسطين لبكنجهام. ٢ - نهر الأردن والبحر الميت للينش. ٣ - الأرض والكتاب لتومسون. ٤ - الأرض المقدسة لوليم ديكسون. ٥ - في الأرض المقدسة لأندرو تومسون.

(٣) سالنامة ولاية سورية لعام ١٢٨٨ هـ/١٨٧١ م، ص ٢٨٤ - ٢٨٧.

شقره[1] ، ومن الجدير ذكره أن هذه القرى، وإن أتبعت لناحية حوران، فهي جزء من قرى وعـــرة اللجاة المحاذية لأراضي قرى ناحيتي إزرع والجيدور الواقعة في السهل الحوراني (النقرة والجيدور).

تضم ناحية الجيدور أربعاً وعشرين قرية تقع كلها في منطقة السهل وهـــي: غبـــاغب، ديـــر البخت، يمروش، بيروت، دير العدس، كفر ناسج، الحارة، نمر، قيطة، الصنمين، العتبة، انخل، جاســم، نوى، تسيل، عدوان، سحم الجولان، حيطا، المال، الشيخ سعد، الطيحة، عقربا، كفر شمس[2] .

ومن الملاحظ أن هذه القرى تقع في القسم الغربي من السهل الحوراني بمحاذاة أراضي قضـــاء القنيطرة غرباً وأراضي قضاء عجلون جنوباً والغوطة شمالاً.

أما قرى ناحية إزرع فهي: ذنيبة إزرع، قرفا، شمسكين (الشيخ مسكين)، إبطع، داعل، طفس، المزيريب، اليادودة، تل شهاب، عمراوة، الشجرة، الرمثا، درعا، خربة غزالة، الكتيبة، علما، الحـراك، الغارية الغربية، الكرك، صيدا، رخم، مليحة الغربية، مليحة الشرقية، ناحته، الدارة، الثعلـــة، معـــرة، خربا، جمرين، المجيمر، صما، سميع، الطيرة، ولغا، ريمة، السجن، نجران، الدور، الدويرة، كناكر، بكا، جبيب، المسيفرة، الهويا، غوثا، الاصلحا، ذنيبة عمراوة، تل الأشعري، الطـــرة، النعيمـــة، الغاريـــة الشرقية، الصورة، دير السلط، صماد، زيزون، نامر، غصم، الجيدة، بكاكـــة، كحيـــل، عتمـــان، العجمي، أم ولد، بصر الحرير، نقيع الشمالي[3] ، أم المياذن، الطيبة، نصيب، الوبير.

إن ما يسترعي الانتباه عند التعرف على توزع هذه القرى، يتمثل في انتشارها علـــى أراضـــي اللجاة، مثل نجران، الدويرة، وأراضي قضاء جبل حوران، مثل ولغا وريمة حازم اللتين تبعـــدان عـــن السويداء نحو ستة كيلو مترات وعن إزرع ثلاثين كيلو متراً. ولعل السبب في ذلك يعود إلى سياســـة الدولة الإدارية التي اتسمت بالتغيير بين الحين والآخر في تقسيماتها الإدارية لإضعاف قضـــاء الجبـــل وبعثرة قراه.

بلغ عدد قرى هذا القضاء عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م[4] نحو مئة وثلاث قرى، في حين ارتفـــع هذا العدد عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م إلى مئة وإحدى وعشرين قريـــة[5] ، وكوكـــب، والصـــورة في السهل. وصف القنصل الروسي قسطنطين بيتكوفيش عملية السكن في لواء حوران كله أو اخر القرن التاسع عشر قائلاً: «فحياة الحل والترحال الدائم من قرية إلى أخرى أمر جد. إذ سرعان ما تتحـــول

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٨٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٤٨.

(٤) سالنامة ولاية سورية لعام ١٢٨٨ هـ .

(٥) سالنامة ولاية سورية لعام ١٣١٨ هـ ، ص ٣٩٨ - ٤٠٦. وأيضاً Nourman. pp. 91-92

المناطق المأهولة إلى خرائب لتظهر عوضاً عنها مناطق جديدة»[1] . مما يساعد على القول إن قرى السهل كانت أيضاً تشهد الحل والترحال مثلها مثل الكثير من قرى عجلون والجبل. فبسبب الجفاف كان عدد غير قليل من القرى «قرى مهجورة لسنين كثيرة»[2] .

لقد كتبت جريدة المقتبس تصف أوضاع السكان في السهل ومعاناهم من ندرة المياه قائلة: «وأصبحت البرك والآبار في نيّفٍ وإحدى وثلاثين قرية خالية من المياه يابسة، خلال نفس قصبة بصرى التي لها ماء ينبع. وما زال أهل تلك القرى يجلبون المياه من محال بعيدة على ظهر مواشيهم للشرب»[3] .

لا شك أن الظروف المواتية لإعمار القرى في حوران كلها خلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين باتت أفضل مما كانت عليه من قبل. بيد أن ذلك ظل بحدود لم توفر للفلاح أبسط عوامل الاستقرار خلال تلك الفترة «إن الحكومة مهملة النظر في حقوق الفلاحين الذين باتوا هذه السنين كالسنين السالفة عرضة لأذى عشائر الخرشان والفريج والحامد والفائز الذين يأتون من جهات نجد في أوائل آذار يأخذون حق الخفارة (الخوه) من سكان بعض القرى»[4] . مما أدى بالسكان إلى ترك مئة وخمسين قرية تحولت إلى قرى خربة[5] .

ثانياً – حركة السكن في جبل حوران:

بدأت حركة إعمار بعض قرى جبل حوران منذ أواخر القرن التاسع عشر، ومطلع القرن الثامن عشر كما يذكر المؤرخ نعمان قساطلي[6] عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م. ثم يشير إلى ذلك عيسى اسكندر معلوف في المقتطف قائلاً عن آل حمدان «إنهم ساروا إلى حوران منذ قرنين ونصف ومعهم آل أبو فخر وهم أقدم من سكن حوران وكانت زعامة تلك البلاد بيد الحمدانيين»[7] .

---

(١) انظر تقرير القنصل الروسي قسطنطين بيتكوفيتش، ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦٧ ص ١٠٣.

(2) Nourman. pp. 91-92.

(٣) المقتبس ، العدد ١٤٦٤/ ٢٠ جمادى الأولى ١٣٣٢ هـ ١٩١٤/٤/١٥ م وهذه القرى هي: أم الميادن، المتاعبة، نصيب، جابر، الطيبة، صيدا، نعيمة، درعا. السهوة، خربة الجيزة، غصم، معربة، صماد، بكا، حوط، ذيبين، أم الرمان، عتر، الغارية، المطير، خربة عواد، شنيرة، المشقوق،صما، العانات، امتان، المصدر نفسه.

(٤) المقتبس، العدد ٩١ تاريخ ١٥ ربيع الأول ١٣٢٧ هـ ١٩٠٩/٤/٥ م.

(٥) المقتبس، العدد نفسه.

(٦) قساطلي، نعمان. مجلة الهلال، كانون الأول ١٩١٠ م ص ١٤٧.

(٧) المعلوف، عيسى اسكندر. المقتطف، كانون الأول، ١٩٢٥م وقد أشار إلى ذلك أيضاً المؤرخ سليمان أبو عز الدين في مقالة نشرها عام ١٩٢٥ في مجلة الكلية عدد تشرين الثاني جاء فيها «اجتمعت بالشيخ فندي أبو عساف منذ ٢٨ سنة (أي نحو عام ١٨٩٧) وكان حينذاك في نحو الأربعين من عمره.. فرواية الشيخ مبنية على ما سمعه من ذويه» نقلاً عن البعيني، حسن، مرجع سابق، ص ٣٩٩-٤٠٠.

ومع مطلع القرن التاسع عشر، أخذت تلك الحركة تتزايد شيئاً فشيئاً. فالمساكن القديمة في القرى الخربة في الجبل واللجاة، سهلت على القادمين الجدد الإقامة فيها بعد قيامهم بإدخال بعض التعديلات عليها. فخلال العقد الثاني من النصف الأول من القرن التاسع عشر، وصل عدد القرى المسكونة في الجبل واللجاة إلى ثلاثين قرية. منها القرى التي سكنت أواخر القرن السابع عشر، مثل قرية نجران. ومنها القرى التي عمرت لاحقاً مثل ريمة اللحف، والمجدل، وكفر اللحف، والسجن، وبريكة، وشهبا، وشقا، وعرى، وحبران، والعفينة، والجنينة، الواقعة في القسم الشرقي من الجبل، والتي تحدث عنها بركهارت قائلاً «وهي أقصى قرية مسكونة على حدود الصحراء وأهاليها رعاة لأهالي الهيت»[١] .

أما في القسم الجنوبي من الجبل فإن انتشار السكن لم يبتعد عن قرية السويداء مقتصراً على قرى العفينة، وحبران، والقريا، التي تبعد عن السويداء نحو عشرين كيلومتراً جنوباً. وخلال رحلته في الجبل عام ١٢٢٥هـ - ١٢٢٧هـ/١٨١٠م - ١٨١٢م لم يتمكن بركهارت من الوصول إلى صلخد بسبب انعدام الأمن. فكتب في هذا الصدد قائلاً «صلخد غير مأهولة ولكنها منذ خمس عشرة سنة كان يسكنها بعض العائلات الدرزية والمسيحية، وقد انسحب هؤلاء إلى خبب وشيخها درزي»[٢] .

لا شك أن أسباب هذا الانتقال والانسحاب من صلخد تعود إلى شدة ضغط القبائل البدوية وعدم تمكن هذه العائلات من توفير الحماية لنفسها. بينما ستجد في إقامتها الجديدة في قرية خبب ما يساعدها على العيش ضمن معطيات تساعد على توفير أجواء أفضل مما كانت عليه حالها وهي في صلخد، لا سيما أن عدداً من قرى اللجاة المحيطة بقرية خبب كانت مسكونة، كما شاهدها بركهارت وحدثنا عنها وهي: كريم، ايب، شعارة، مرجان[٣] و لم يكن سكن هذه القرى وغيرها مقترناً بانتماء السكان لهذه الطائفة أو تلك. فالسكن المشترك من قبل المسيحيين والمسلمين السنّة والدروز كان ظاهرة عامة، دون أن يكون هناك نزاعات دينية أو طائفية في تلك التجمعات القروية مثل إزرع، ونجران، والدور، وبصر الحرير، التي زارها بركهارت و لم يشاهد شيئاً من هذا القبيل. على العكس من ذلك فقد روى لنا عند حديثه عن الشيخ شبلي الحمدان شيخ قرية عرى التي استقر فيها «فلاحون من جميع أنحاء حوران»[٤] . قصصاً كثيرة تدل على عمق الأواصر التي تجمع السكان.

---

(١) بركهارت، جبل حوران. المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٢-٣٣.

- ويحدد بركهارت القرى الخربة غير المسكونة في اللجاة قائلاً : «وقد عدّ لي أحد البدو الأسماء التالية للقرى والمدن الخربة في اللجاة بالإضافة إلى ما ذكرته وهي: مسيكة، الوبير، جدل، الزبير، عاسم، الزيتون، قبارة، برد، صور، حامر، جرين، العريشة، القسطل الطف، التبة، مجادل، الجاج، صميد، الخوشة، حران، جديسة، صلاخد، الدير، داما، عاهرة، أم العلق، مبنى البيت، دير الأسمر». المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٢.

ولم تظل هذه الفكرة في كتاب بركهارت فكرة فريدة إذ نجده يقول: «إن المصائب المشتركة والأخطار التي يتعرضون لها في دفاعهم عن أملاكهم قد سمح بنشوء هذا التسامح الذي يلاقيه المسيحيون في حوران»[1] . إلا أن السبب في هذا التسامح لا يعود إلى المواجهة المشتركة للمصائب بقدر ما يرجع إلى عوامل الانتماء المشترك لهؤلاء السكان مثل اللغة الواحدة، ومشاعر المصير والإنتماء الواحد، وأنماط الحياة المعاشية والفكرية المشتركة فالرحالة نفسه قد أشار إلى أن السكان من المسلمين والمسيحيين «يعيشون العيشة نفسها ويلبسون الثياب ذاتها ويبدو أن الدين لا يحدث أي فرق في أوضاع الفريقين»[2] .

لقد استمرت عملية الاستقرار في قرى لواء حوران الخربة تصطدم بعقبات كبيرة تحول دون سكن الفلاحين فيها إلى حدٍ كبير خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد أشار إلى ذلك بكثيرٍ من الوضوح الرحالة الإنجليزي بورتر عام ١٢٧٠هـ - ١٨٥٣م، عندما قال: «إن حدود المأهولة تضيق يوماً بعد يوم وإذا لم تطبق الدولة سياسة إدارية جديدة فإن كل المنطقة الواقعة إلى الشرق من الأردن ستكون بلا شك معرضة لأن يهجرها أولئك الذين يهجرون الأرض للنتائج التي يسببها الاستبداد والجشع وسوء الإدارة»[3] .

وهكذا بقي الكثير من القرى مثل صلخد والقرى المحيطة بها وقرى كثيرة في قضاء عجلون خربة حتى أواخر ستينات القرن التاسع عشر. فقد حاول عدد من الفلاحين عام ١٢٧٤هـ - ١٨٥٨م الإقامة في صلخد وزراعة أراضيها. «غير أن الجراد الذي أكل محصولهم اضطرهم لمغادرتها»[4] .

وهذا يعني إضافة عامل جديد كان يعيق حركة السكن في قرى أطراف لواء حوران، حيث اجتمع سوء الإدارة وجشع الموظفين واضطراب الأمن إلى جانب موجات الجراد في وجهة حركة السكن هذه.

بيد أن العقود التالية من القرن التاسع عشر أخذت تشهد تسارع وتيرة السكن في القسم الجنوبي والشرقي من الجبل. فمنذ الستينات من ذلك القرن عادت الحياة إلى صلخد وغدت المركز الرئيس لإعمار القرى المحاذية لها من الجنوب والجنوب الشرقي. فسكنت قرية عرمان عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥[5] وبعدها قرية ملح. وبعد ذلك بنحو عقد تقريباً، توسعت حركة السكن

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٥.

(٣) بورتر، ترجمة سلامة عبيد، جريدة الجبل، العدد ٢٤١٦ تاريخ ١٩/٥/١٩٥٨م.

(4) Schäbler. Birgit. p. 124.

(5) Nourman, LAWIS, P. 88.

لتشمل قرية عتر. ففي هذا المضمار تحدث القنصل الإنجليزي جاغو قائلا عام ١٢٩٧هـ/١٨٧٩م: «لم آت إلى آثار مدينة أو قرية إلا وهي ملك للمعمرين الدروز يزرعون الأرض حولها»[1] .

تعطينا سالنامة ولاية سورية - في هذا السياق فكرة واضحة ومطابقة لما جاء عند جاغو ففي عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م فقد كانت القرى التالية في القسم الجنوبي والشرقي من الجبل مسكونة كما تشير تلك السالنامة لذلك العام وهي: المنيذرة، حوط، أم الرمان، بكا، ذيبين، صلخد، عرمان، ملح مياماس، سهوة الخضر، سالة، بوسان، الرشيدة، العجيلات، الكسيب، أم رواق، المشنف، الطيبة»[2] .

وفي هذا السياق كتب غراهام عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م قائلا: «ومنذ سنة خلت لم تكن في الجبال الواقعة إلى الجنوب الشرقي من قرية نمرة أي قرية مسكونة ولكن في آب من السنة الماضية وفورا بعد انتهاء موسم الحصاد سكنت قريتا المشنف وبوسان وعمرت سبع قرى على طول الجانب الشرقي للجبل»[3] .

كانت عملية التوسع هذه تترافق مع وصول موجات[4] جديدة من السكان قادمة من لبنان وفلسطين إلى جبل حوران وحيال ذلك لا بد من البحث عن قرى خربة جديدة في الشرق والجنوب وعلى الطرف الشرقي للجاة. ولو أدى هذا الأمر إلى تقديم ضحايا[5] بشكل مستمر نتيجة مقاومة القبائل البدوية لهذا الإنتشار الذي يحرمها من الرعي في أراضي هذه القرى. مما دفعها إلى عرقلة التوسع ومقاومة السكان الجدد وشن الغارات عليهم. فتوقفت عملية الانتشار شمالا عند حدود قرية لاهثة كما تبين لنا سالنامة ولاية سورية لعام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م[6] .

فالإقامة في تلك المناطق التي لا تشتمل على أراض زراعية خصبة بالإضافة إلى قسوة فصل الشتاء فيها، وقربها من البادية التي تجوبها القبائل البدوية كان يعد مخاطرة كبيرة، ولو لم تكن المسألة «مسألة صراع من أجل البقاء»[7] وإيجاد أراض زراعية تكفل إنتاج الغلات الزراعية الغذائية لما كان بإمكان السكان القبول بتلك المخاطر.

لقد خاطب فارس عامر أحد مشايخ الجبل الرحالة الفرنسي غيوم ري قائلا: «وضعنا هنا غير مستقر، فالبدو يضغطون علينا والفلاح غير مستقر في قريته، والمجبر على تركها لا يزرع شجرة في

---

(1) Nourman. P. 89.

(٢) س، و، س، لعام ١٢٨٨ هـ ، ص ٢٧٤.

(3) Nourman. p. 84.

(4) Npurman. p. 80-84.

(٥) رستم، أسد. المحفوظات الملكية، خمسة مجلدات، مط: المكتبة البوليسية، ط٢ لبنان بيروت، ١٩٨٦ م ج٤ ص ١٤٠.

(٦) س، و، س، لعام ١٢٨٨ هـ، ص ٢٧٥.

(7) Nourman, P. 81.

أرض ليست له»[1] . ولغاية عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م[2] لم يمتد إعمار القرى إلى الشمال من قرية لاهثة للأسباب المذكورة أعلاه. إلا أن تزايد قوة السكان، وضيق القرى المسكونة، دفع بهم إلى التوغل شمالاً لإعمار القرى الواقعة إلى الشرق من وعرة اللجاة. فكتب جاغو عام ١٢٩٧هـ/١٨٧٩م قائلاً عن هؤلاء السكان: «إنهم شرعو باحتلال أماكن إقامة وسكن في المدن الأثرية المتوضعة على الطرف الشرقي للجاة»[3] .

وبعد إعمار تلك القرى لم يبق أمام السكان إلا التوغل داخل اللجاة لإعادة إعمار قراها التي كانت خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر مأهولة من أسلافهم.

وحيال تحقيق هذه المهمة واجهوا تحديين خطيرين الأول تمثل في مقاومة بدو اللجاة، والثاني في معارضة الدولة نتيجة خوفها من وصولهم إلى الطرف الغربي لمنطقة اللجاة، ومن ثم قيامهم بتهديد طرق مواصلاتها بين دمشق ومناطق جنوب سورية وشرقي الأردن، مما يهدد نفوذ الدولة في هذه المناطق.

وإزاء ذلك لم يتمكن سكان الجبل من الوصول إلى قرى اللجاة باستثناء داما وجرين ولبين والدويرة[4] ، بل اضطروا إلى ترك قرية داما. و لم يتمكنوا من العودة إليها إلا بعد أن تعهدوا بدفع خمس[5] محصولهم لمشايخ قبيلة السلوط كريع سنوي للأراضي التي يستثمرونها لقاء السماح لهم بالعودة إليها، وفي ذلك تمكنوا من مواجهة مقاومة الدولة طالما ضمنوا قبول السلوط. ولما اشتد ساعدهم، وحصلوا على مؤازرة سكان القرى المجاورة تنصلوا من تعهداتهم لقبيلة السلوط. فبدأت بين الطرفين نزاعات مستمرة دامية. فآثر المسيحيون من السكان مغادرة «قريتي داما وعاهرة حوالي نهاية القرن»[6] باتجاه قرى خبب وبصير وتبنة والاستقرار فيها.

وبعد أن اكتملت عملية إعادة إعمار القرى في الأقسام الجنوبية، والشرقية، والشمالية من الجبل، لم يعد أمام السكان لا سيما القادمين إليه أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إلا البحث عن مسكن لهم داخل القرى المسكونة نفسها، لأن التوسع غرباً في قرى السهل أمر غير ممكن لأن سكانه أيضاً كانوا يبحثون عن أراضٍ جديدة خلال العقد الأول والثاني من القرن العشرين. وصف لويس نورمان العلاقة التي ربطت سكان الجبل والسهل بسبب هذه العملية قائلاً: «وبينما كانت المجموعتان تضيفان الحقل إلى الحقل والقرية إلى القرية كانت نزاعاتهما حول الحدود وادعاءاتهما

---

(1) Rey. Guillaume. Voyage dans le Haourane aux Bords de delamer more. Fexecute pendant les année 1857-1858. Paris. 1861. p. 103

(٢) س، و، س لعام ١٢٨٨ هـ، ص ٢٧٢ - ٢٧٥.

(3) Nourman. p 90..

(٤) س ، و ، س لعام ١٢٨٨هـ ، ص ٢٦٩ وأيضاً المقتبس ، العدد ٤٤٥، تاريخ ٥ شعبان ١٣٢٨ هـ ، ١٩١٠/٨/١١م.

(5) Nourman, P. 89.

(6) Nourman, pp. 92 - 93.

بملكية الأرض تتزايد»[1] . وبعد أن كانت قرى عديدة تجمعهم دون أن يكون هناك أي صراع بينهما ما دامت الأراضي الزراعية تفيض عن حاجاقم. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى مطلع العقد الثاني من القرن العشرين، تباطأت كثيرا حركة إعمار القرى الخربة في قضاء جبل حوران، بسبب ندرة تلك القرى الخربة.

في حين بلغت القرى المسكونة عام ١٣١٨ هـ/١٩٠٠م نحو ٩٤ قرية لم يرتفع عددها أكثر من ٩ قرى عام ١٣٢٨ هـ/١٩١٠ م[٢] .

ثالثا – حركة السكن في قضاء القنيطرة :

لا تختلف مسألة انتشار السكن وإعمار القرى في قضاء القنيطرة عما كانت عليه في قضاء جبل حوران إلى حد كبير، من حيث قلة عدد القرى المسكونة، بسبب تدهور الحياة الإقتصادية واضطراب الأمن. إذ أننا لم نلاحظ في دفتر أمير لواء دمشق أية قرية مسكونة في الجولان من القرى الخمسة والأربعين التي جاءت في ذلك المصدر باستثناء قرى الكسوة وخيارة الدانون والدير علي وطيبة وعباسية[٣] التي كانت تتكون منها ناحية وادي عجم في القرن السادس عشر الميلادي كما أن ذلك المصدر العثماني الهام، لم يشر بوضوح إلى القبائل البدوية التي كانت تجوب أراضي المنطقة.

فقد أعطانا فكرة عامة تقديرية عن قبائل حوران والبقاع التي بلغت ألفا وسبعمائة واثنين وخمسين خانة موزعة على عربان جبل وعربان فقرا وعربان بقاع[٤] . وقد جعلت لاحقا إدارة محمد علي باشا في بلاد الشام منطقة القنيطرة متسلمية[٥] تابعة لدمشق مركز الحكم (حكمدار بلاد الشام). وبعد الهيار هذا الحكم وعودة الإدارة العثمانية من جديد، أصبحت القنيطرة قضاء مكونا من خمس نواح هي: الحولة وشعارة والقنيطرة والجولان والزوية[٦] ومركز هذا القضاء كان قرية عين فيت وليس القنيطرة. وهذا ما يشير إلى أن القنيطرة كانت خربة خالية من السكان وظلت حتى عام ١٢٨٨ هـ – ١٨٧١ م كذلك إلى أن جاءت الدولة العثمانية بالشركس الذين «أرسلتهم إلى القنيطرة وكانت خربة فسكنوا بها ثم تبعتهم الجراكسة فوجا فوجا حتى عمروا زهاء خمس عشرة قرية، وكانت أراضي تلك القرى حراجا»[٧] وقد ضمت ناحية الشعرة قرى: بانياس ومجدل شمس

---

(1) Nourman, p. 91.

(٢) المقتبس، العدد ٤٥٤ تاريخ ١٦ شعبان ١٣٢٨ هـ ، ١٩١٠/٨/٢٢م وأيضا العدد ٥١٧، ٤ ذي القعدة ١٣٢٨ هـ – ١٩١٠/١١/٦م.

(٣) دفتر مفصل خاص بأمير لواء دمشق، مصدر مذكور سابقا ص ١٩.

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٨.

(٥) رستم ، أسد. المحفوظات الملكية، مذكور سابقا ج٤ ، ص ٢١٥.

(٦) س، و، س، لعام ١٢٨٢ هـ، ص ٥٧.

(٧) ترد كلمة الشركس أحيانا بحرف الجيم الجركس والكلمتان تعنيان الشركس الذين أسكنتهم الدولة العثمانية في سورية. انظر: المقتبس، العدد ٥١٧، تاريخ ٤ ذي القعدة ١٣٢٨ هـ ، ١٩١٠/١١/٥ م.

وزعورة وجباتا الخشب أما ناحية الجولان فتكونت من قرى: عين قنية وجبا والفجر والحامس وعين ذكر وكوكب والبطيحة وحتيل وكفر حارب ودبوسية وعابدن وجبيبة والشجرة وجماد وفيق والعلل وسكوفة وشكومة واريناقوسة[١] . وذلك عام ١٢٨٨ هـ ١٨٧١م.

والجدير بالذكر أن سياسة الدولة من الناحية الإدارية لم تكن ثابتة، فقد أعادت النظر في التقسيمات الإدارية في قضاء القنيطرة، وجعلتها مكونة من ناحيتين[٢] فقط، اشتملتا على القرى التي سبقت الإشارة إليها.

لقد أدى إسكان الشركس في القنيطرة إلى تطور سكاني هام، حيث عمرت المنطقة كلها، واصبحت القنيطرة مركزا للقضاء المؤلف من قرى: المنصورة، حرمان، (العدنانية) مدارية (القحطانية) عين زيوان، المومسية (الغسانية) ، الجويزة ، بيرعجم، بريقة، الخشنية، الفحام، فزارة، رويحينة، مزرعة الفرج، الحميدية، سنديانة[٣] .

وأما عن تاريخ إقامة الشركس في القنيطرة فإنه يعود إلى عامي ١٢٩٥ - ١٣٠٤ هـ/١٨٧٨ - ١٨٨٧م[٤] كما يذكر المؤرخ أديب باغ الذي ولد في قرية الجويزة إحدى قرى الشركس عام ١٣٤٦ هـ ١٩٢٨ م، في حين يقول خليل رفعت الحوراني عام ١٣٢٨ هـ ١٩١٠م: «إنهم جلؤوا منذ أربعين سنة من جبال القفقاس مهاجرين إلى دمشق»[٥] مما يعني أنهم وصلوا إلى دمشق عام ١٢٨٧ هـ/١٨٧٠ م، وتوجهوا بعد فترة غير معروفة بدقة إلى القنيطرة، إلا أنه يمكننا تحديد هذه المدة خلال العقد الثامن من القرن التاسع عشر. وجاءت الدفعة الثانية منهم عام ١٣١٥ هـ/١٨٩٧م[٦] واستقرت في الخشنية ثم تلتها دفعة ثالثة عام ١٣٣٠ هـ/١٩١٢م وأقامت في قرية الفحام. وهكذا ظلت أفواجهم تتوالى إلى القنيطرة إلى ما بعد سقوط الحكم العثماني.

وهناك عنصر سكاني آخر، وفد إلى قضاء القنيطرة، وأقام في عدد من قراها، هم التركمان، ويرجح أديب باغ أن التركمان القدماء وجدوا في الجولان منذ أربعمئة عام[٧] . غير أن هؤلاء غير التركمان الآخرين (اليوروك) الذين يتميزون عن سابقيهم بشدة احتفاظهم بطابع القبائل التركمانية

---

(١) س، و، س، لعام ١٢٨٨هـ ، ص ٢٧١-٢٧٣.

(٢) س، و، س، لعام ١٢٨٨ هـ ، ص ٢٧١ - ٢٧٢.

(٣) باغ، أديب. الجولان، مرجع سابق ، ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٤) باغ ، أديب ، المرجع نفسه ص ٢٦٨.

(٥) المقتبس، العدد ٥١٨، تاريخ ٥ ذي القعدة ١٣٢٨ هـ ١٩١٠/١١/٧.

(٦) باغ، أديب. المرجع نفسه، ص ٢٦٨.

(٧) باغ، أديب، المرجع نفسه ص ٢٧٠.

«لكن مجتمعهم ما يزال كأنه لم يُمس و لم يصبه إلا تطور ضئيل»[1] أما خليل رفعت الحوراني فقد كتب في دراسة نشرها في جريدة المقتبس عام ١٣٢٨ هـ/١٩١٠ م، أن التركمان جاؤوا إلى الجولان منذ ثمانين عاماً، وعمروا إحدى عشرة قرية، سميت بقرى الجولان هي: حضر، كفر نفاخ، سنديانة، رزانية، غادرية، حسينية، العليقة، مغاير، دابية، نعران، حمدية، وعند مقارنة أسماء هذه القرى مع أسماء القرى المسكونة منذ عام ١٢٨٨ هـ ١٨٧١ م في سالنامة ولاية سورية تبين أن القرى التي عرفت باسمهم لم تكن مسكونة وفقاً للمصدر[2] المذكور. وهذا يساعدنا على الاستنتاج بأن إقامتهم في تلك القرى، جاءت متأخرة عن قدومهم إلى أراضي القضاء. وما يعزز هذا الأمر نمط حياتهم السائد الذي يشبه إلى حدٍ كبير نمط الحياة البدوية، فأتوا رعاة ماعز وأغنام وأبقار[3]، وظلوا مدة طويلة لا يميلون إلى سكن المنازل الحجرية، بل يقيمون في أراضي الجولان الخصبة الغنية بالمياه. لقد تطورت عملية إعمار القرى في الجولان بفعل عاملين اثنين بشكل واضح هما :

١ً – هجرة الشركس والتركمان.

٢ً – تحول قسم من القبائل البدوية إلى حضر أو فلاحين يمارسون زراعة الأراضي إلى جانب تربية الماشية. وبذلك ارتفع عدد القرى المسكونة في القضاء من أربع وعشرين قرية عام ١٢٨٨ هـ ١٨٧١ م إلى سبع وسبعين قرية وسبع وعشرين[4] مزرعة عام ١٣١٨ هـ/ ١٩٠٠م. وفي حين بقي هذا العدد على حاله خلال العقد الأول من القرن نفسه فبلغ مئة وستين قرية ومزرعة كما ذكر خليل رفعت الحوراني[5] عام ١٣٢٩ هـ / ١٩١١م[6] . وإذا ما كانت تقديراته صحيحة، فإن العدد ارتفع بشكل كبير، مما يدعو للشك بصحته، إذ من غير المعقول أن تعمر أكثر من خمسين قرية ومزرعة في عام واحد. وفيما يلي عدد نواحي وقرى القضاء :

١	قصبة وهي مركز القضاء
٣	نواحي وهي زوية وجولان ومجدل شمس
٧٧	قرية
٢٧	مزرعة
١٠٨	مجموع القرى والمزارع[7] .

(١) باغ، أديب. ص ٢٧١ ويرجح باغ أنهم قدموا إلى أراضي القضاء عام ١٢٨٧ هـ/١٨٧٠ م.

(٢) س، و، س، لعام ١٢٨٨ هـ ، ص ٢٧١-٢٧٢-٢٧٣.

(٣) المقتبس ، العدد ٤٨٩ تاريخ ٢٨ رمضان ١٣٢٨ هـ ٢/١٠/١٩١٠ م.

(٤) س، و، س، لعام ١٣١٨ هـ ، ص ٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤. وحول إسكان الشركس في القنيطرة. انظر: حنا، عبد الله، العامية في جبل حوران، ص ١٦٤.

(٥) المقتبس، العدد ٦٧٨ تاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٣٢٩ هـ ١٦/٥/١٩١١ م.

(٦) س، د، ع، لعام ١٣٢٦ هـ ، ص ٧٤٦ ولعام ١٣٢٤ هـ ، ص ٧٤٧.

(٧) المقتبس، العدد ٦٧٨ تاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٣٢٩ هـ ١٦/٥/١٩١١م.

وفيما يلي أسماء قرى ومزارع القنيطرة عام ١٣١٨ هـ ١٩٠٠ م:

١ - قرى مركز قضاء القنيطرة ومزارعها :

١ - جبا، ٢- حميدية، ٣ - منصورة، ٤ - عين حرمان، ٥ - عين زيوان، ٦ - مومسية، ٧- عين عيشة، ٨ - شوكتيله، ٩ - رويحينة، ١٠ - سلطانية، ١١ - جويزة، ١٢ - بير عجم، ١٣ - فزارة، ١٤ - رمسانية، ١٥ - سنديانية، ١٦ - غادرية، ١٧ - ضابيا ، ١٨ - طيلستان، ١٩ - كفر نفاخ، ٢٠ - حسينية، ٢١ - حضر، ٢٢ - رزانية، ٢٣ - سماقة وسكيك، ٢٤ - مويسة، ٢٥ - عين الحمرة، ٢٦ - تلجيات، ٢٧ - عيون حور، ٢٨ - محمد مخفى، ٢٩ - تل نعران، ٣٠- فرن، ٣١- عين الجمل، ٣٢- خويخة، ٣٣- دلوة، ٣٤- راوية، ٣٥- قرحتا، ٣٦- بريقة، ٣٧- كودنة، ٣٨- استية، ٣٩- عامودية، ٤٠- مشيرفة.

- المزارع :

١ - مجدولية، ٢- عيون صخر، ٣- دلهمية، ٤- عشة، ٥- اصبح، ٦- خيام وليد ومفخرة وغرابا، ٧- هجه وقصبة ومويسنة، ٨- بيرة، ٩- عين التينة، ١٠- خشنية، ١١-فرج، ١٢- تنورية، ١٣- صليبية نوانة حشرة ثحيلة، ١٤- أوفانة وجباع، ١٥- بطيحة ورفيد[1] .

٢ - قرى ومزارع ناحية زوية :

القرى : ٤١- عال، ٤٢- كفر حارب، ٤٣- فيق، ٤٤- اسكوفيه، ٤٥- ياقوصة، ٤٦- دبوسية، ٤٧- جبين، ٤٨- كفرالما، ٤٩- عابدين، ٥٠- جملة، ٥١- شجرة، ٥٢- نافعة وكوكب، ٥٣- شكوم، ٥٤- قصير، ٥٥- بطيحة، ٥٦- عين ذكر، ٥٧- خسفين، ٥٨- جوقدار، ٥٩- نجيمة.

المزارع ومنازل العشائر: ١٦- عشيرة مناحرة، ١٧- أولاد دياب فرح.

٣ - قرى ناحية الجولان : ٦٠- نعران .

مزارع ناحية الجولان: ١٨- أحمدية، ١٩- دير سراس، ٢٠- علمين، ٢١- فاخورة، ٢٢- سنابر وقصرين، ٢٣-جلبين ودردار، ٢٤- سلوقية، ٢٥- سودية، ٢٦-دبورة، ٢٧- يهودية، ٢٨- عليقة.

٤ - قرى ناحية مجدل شمس :

٦١- عين قنية، ٦٢- جبات الزيت، ٦٣- زعورة، ٦٤- عين فيت، ٦٥- بانياس، ٦٦- حلس، ٦٧- وقا، ٦٨- مغر الشباعنة، ٦٩- غجر، ٧٠- بقعاتا، ٧١- سعسع، ٧٢- خان أرنبة، ٧٣- جباتا الخشب، ٧٤- طرنجة، ٧٥- سحيتة.

مزارع ناحية مجدل شمس: ٢٧- خان الدوير وخرويعة، ونخيلة.

---

(١) س، د، ع، ع، لعام ١٣٢٦ هـ ، ص ٧٤٦ ، لعام ١٣٢٤ هـ ، ص ٧٤٧.

غير أن هذا العدد، لم يكن مستقرا بشكل كامل، كما هو عليه حتى نهاية الحكم العثماني فكانت المزارع، تزداد حينا وتتراجع أحيانا أخرى حتى عام ١٣٢١ هـ/١٩٠٣م[١] . حيث استقرت على التالي:٤٦ قرية، و ٦١ مزرعة.

وفي عام ١٣٢٦ هـ/١٩٠٨ م، فصل قضاء القنيطرة عن لواء حوران[٢] ، وأتبع إلى لواء دمشق حتى أواخر الحكم العثماني.

ومن المقارنة بين عدد القرى لعام ١٣١٨ هـ-١٩٠٠ م، وعام ١٣٢٦ هـ-١٩٠٨ م نجد أن هناك اختلافا واضحا. ومرد ذلك إلى التخبط في تصنيف الإدارة للقرية والمزرعة وللتجمعات البدوية المتنقلة.

رابعا – حركة السكن في قضاء عجلون:

لم تكن أيضا حركة السكن في قرى قضاء عجلون مختلفة كثيرا عنها في قضاء القنيطرة وجبل حوران خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. إذ شهد القضاء اضطرابا أمنيا بسبب غياب إدارة الدولة العثمانية، وانتشار الفوضى وازدياد قوة القبائل البدوية وتنامي دور الزعامات المحلية[٣] . وقد تزايدت هذه المظاهر خلال العقود التالية بعد سقوط إدارة محمد علي في بلاد الشام. فالإدارة العثمانية التي استعادت سيطرتها على البلاد لم تكن مهيأة لتجديد نفسها وتمكين قوتها وتطوير مؤسساتها لتفرض حكمها المباشر، وتواجه هذا الواقع الذي ترك ظلاله على مسألة سكن الفلاحين بقرى القضاء. فازدادت أعداد القرى المهجورة بشكل ملحوظ.

لقد شاهد هذه المعطيات الرحالة و. م. تومسون الذي زار الجولان وشرقي الأردن وفلسطين ١٢٧٤ هـ – ١٨٥٧ م فكتب عن بعضها قائلا «وها نحن في طريقنا إلى سمخ القرية الوحيدة المأهولة في أرض الدلتا الخصبة التي تكونت بين البحيرة ونهري الأردن وفلسطين»[٤] . وكان تومسون نفسه قد تحدث عن الغارات التي كان يشنها البدو على الفلاحين من أجل نهب محاصيلهم، وكثيرا ما كانت تزهق الأرواح في عمليات الغزو، والدفاع عن النفس والممتلكات. وقبل زيارة تومسون هذه، زار المنطقة وليم لينش على رأس مجموعة من سلاح البحرية الأمريكي بهدف استكشاف طبيعة الأرض التي يمر فيها نهر الأردن. وكان من بين أعضاء هذه البعثة الدكتور أندرسون الذي تحدث عن أعماله وليم لينش قائلا : «في هذه الأثناء عاد الدكتور أندرسون من زيارته لأم قيس، وافاد أنه عبر اليرموك من شريعة المناذرة (فوق جسر الأحمر) الذي كان في حالة جيدة. وفي أثناء تجواله بين معالم

---

(١) ا، س، د، ع، ع، لعام ١٣٢١ هـ ، ٦٠٢.

(٢) س، د، ع، ع، لعام ١٣٢٦ هـ ، ص ٧٤٦.

(٣) موسى، سليمان. رحلات في الأردن وفلسطين، المجموعة الثانية، مذكور سابقا ص ٦٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

الآثار، لم يجد سكانا في الموقع. وقال إنه شاهد من بعيد قرية صلخد، وأن عددا من الفلاحين ما يزالون يقيمون فيها لكونهم يدفعون أتاوة سنوية لحماية أنفسهم من اعتداءات البدو»[1] . ولم تكن حال مدينة جرش الشهيرة أفضل من حالة أم قيس، فقد كانت مهجورة وخالية من السكان مثلها في ذلك مثل قرى كثيرة، «ها هي المدينة ذات الكبرياء الدارسة وحيدة منعزلة، يخيم البدو غير بعيد عنها للاستسقاء من ينبوع الماء الذي يجري في وسطها»[2] .

تفسر لنا بوضوح هذه المعطيات أسباب ضعف توسع السكن في القرى الخربة في قضاء عجلون، فقد بلغ عدد القرى المسكونة عام ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١م نحو تسعين قرية[3] موزعة على النواحي التالية :

أولا – ناحية بني جهمة : ١ – كفر بوبا، ٢- البارحة، ٣- تقبل، ٤- كفر حائر، ٥- ساراس، ٦- حكما، ٧- علعال، ٨- مغير، ٩- زبدة، ١٠- سال، ١١- تشرا، ١٢- حورا، ١٣- جمحا.

ثانيا – ناحية بني عبيد: ١- حصن، ٢- الصريح، ٣- أيدون، ٤- ناطفة، ٥- حام، ٦- جحفيا، ٧- حبكا، ٨- ضرار، ٩- حمد، ١٠- كتم، ١١- النعم، ١٢- شطنا، ١٣- صحره.

ثالثا – ناحية وسيطة: ١- قرية سوم، ٢- زمر، ٣- حجين، ٤- كفر حتا، ٥- اقميم، ٦- كفراش، ٧- زمر العقبة، ٨- حولة، ٩- حما، ١٠- مجرنا، ١١- مندح، ١٢- دير العنة.

رابعا – ناحية كورة: ١- تبنة، ٢- عبنة، ٣- سموع، ٤- ارفال، ٥- جنين، ٦- جفين، ٧- خنزيرة، ٨- كفر راكب، ٩- بيت ايدي، ١٠- دير أبو سعيد، ١١- كفر عوان، ١٢- كفر ايبل، ١٣- اجديتا، ١٤- طيبة.

خامسا – ناحية جبل معراض: ١- سوف، ٢-عرجان، ٣- باعون، ٤- اوسره، ٥- علا، ٦- فارة، ٧- كفر نجه، ٨- عجلون، ٩- عين جنا، ١٠- عنجرة، ١١- الكتة، ١٢- ريمون، ١٣- ساكبا، ١٤-برما، ١٥- مقبلة، ١٦- فرار بني هود، ١٧- جزازة، ١٨- راجب.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٧٢-٧٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١: ان الشواهد على علاقة البدو بالفلاحين كثيرة، ففي عام ١٨٦٥م كتب الرحالة الانجليزي وليم دكسون عند زيارته المنطقة قائلا «والبدو لا يتورعون عن الاعتداءات على حقول أهل القرى وكرومهم ومراعيهم ولا تكاد تمر ثلاثة أيام على اقتراب البدو من إحدى القرى حتى يجد الفلاحون أن مزروعاتهم قد ذهبت ومنازلهم وآبارهم أفرغت من الماء، وتنبت الأشواك في الأرض ولا يلبث السهل الخصيب حتى يصبح بادية قفراء». المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٣) س، و، س، لعام ١٢٨٨ هـ، ص ٢٤٨ - ١٨٧.

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر لم تشهد إعادة الإعمار إلا خمس عشرة قرية جديدة كما تبين لنا سالنامة ولاية سورية لعام ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ م[١] . ومن بين هذه القرى مدينة جرش التي «نزلها خمسون عائلة من مهاجرين الشراكسة فعمروا فيها خمسين دارا»[٢] . وإلى جانب جرش عمر الشراكسة السخمة التي أعاد إعمارها الشركس والشيشان عند مطلع القرن العشرين[٣] .

تركّت مساعدة الدولة للشركس والشيشان من أجل استيطانهم في عدد من قرى قضاءي عجلون والقنيطرة آثارا بعيدة المدى في الحياة السكانية والسياسية. فبالإضافة إلى تجنيدهم في قواتها لمواجهة البدو والحضر إذا ما لاحت بوادر تحرك سياسي أو عسكري ضدها وإلى منحهم عددا من القرى الهامة لاسكانها، قدمت لهم مساعدات كثيرة وسخية أثارت استياء السكان فكتب أمين حشيمي أحد صحفيي المقتبس مقاله قال فيها: «يجب على الدولة أن تمد يد المساعدة للبدو مادة ومعنى على نحو ما تمدها للمهاجرين، على حين صاحب الدار أولى من غيره بالمعروف وأجدر بالعناية، ثم يجب على أرباب الصحف أن يكتبوا عن حالة العرب الرحل وعن عاداتهم وأخلاقهم وأن يبحثوا في الوسائل التي تكفل لنا اسكانهم، وأن يحضوا الحكومة على الطرق الناجعة في إنقاذ هذه النفوس من البؤس والشقاء حتى تستفيد منهم ويستفيدوا منها»[٤] .

وفي هذه الدعوة إشارة واضحة إلى أهمية اتباع سياسة سليمة نحو البدو تمكنهم من التحول التدريجي إلى حضر، وتنقذهم من واقع باتوا ضحاياه مجبرين على الاستمرار في الغزو والنهب والاعتداء. وفي أراضي عجلون قرى خربة كثيرة تساعد الدولة إذا ما أرادت على تحويل البدو إلى فلاحين «عجلون وإربد فيها قرى عديدة تبلغ ١٥٠ قرية ملك لأهلها الحوارنة ومن جملتها خرب كثيرة وأراضي واسعة»[٥] .

ولدى مقارنة عدد قرى قضاء عجلون الوارد في مصدرين رسميين للدولة هما: سالنامة ولاية سورية، وسالنامة الدولة العلية العثمانية من جهة، مع ما في مصدر آخر هو جريدة المقتبس من جهة ثانية يجد الباحث تباينا واضحا في عدد قرى القضاء الذي بلغ عام ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ م نحو مئة وقريتين[٦] ، وذلك حسب سالنامة ولاية سورية للعام المذكور، وتراوح بين مئة وقريتين إلى مئة وعشرين قرية خلال أعوام ١٣٢٢[٧] - ١٣٢٤[٨]

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١٨ هـ ، ص ٣٩٩-٤٠١.

(٢) المقتبس، العدد ٤٨٧ تاريخ ٢٥ رمضان ١٣٢٨ هـ ١٩١٠/٩/٢٩ م.

(3) Nourman, P. 115-116.

(٤) المقتبس، العدد ٥٦٧ ، تاريخ ٦ محرم ١٣٢٨ هـ ١٩١١/١/٧م.

(٥) المقتبس، العدد ٤٨١ ، تاريخ ١٨ رمضان ١٣٢٨ هـ ١٩١٠/٩/٢٢م.

(٦) س، و، س، لعام ١٣١٨ هـ، ص ٣٩٩ - ٤٠١.

(٧) س، د، ع، لعام ١٣٢٢ هـ، ص ٦١٤.

(٨) المصدر نفسه، لعام ١٣٢٤ هـ ، ص ٧٤٧.

١٣٢٥[1] هـ، في حين قدر خليل رفعت الحوراني عدد قرى عجلون مع خربها بمئة وخمسين قرية.

ولتوخيّ الدقة فإننا نميل إلى ترجيح صحة العدد مئة وقريتين الذي قدمته لنا سالنامة ولاية سورية، لأن هذا العدد اقترن بأسماء القرى، أما سالنامة الدولة العثمانية فكانت تسجل عدد القرى دون اقترانها بجداول اسمية لهذه القرى.

وكذلك الأمر فإن تقدير الحوراني قريب من الصحة، فقد اشتمل العدد الذي أورده على القرى المسكونة والخربة معا، وإذا كان هناك نحو خمسين[2] قرية وخربة، فيكون عدد القرى المسكونة مماثلا تقريبا لما جاء في سالنامة ولاية سورية..

(١) المصدر نفسه ، لعام ١٣٢٥هـ ، ص ٧٤٣.

(٢) المقتبس، العدد ٤٨١، تاريخ ١٨ رمضان ١٣٢٨ هـ، ١٩١٠/٩/٢٢م.

البدو ومظاهر البداوة في لواء حوران

لا يمكن فهم معنى البداوة إلا باقترانه بفكرة الحل والترحال، بحثا عن مصادر المياه والكلأ للإبل والماشية والخيول والحمير، التي تشكل كلها مرتكزات الحياة البدوية، ومصدرا يؤمن القسم الأكبر من الغذاء واللباس، ويوفر أداة النقل الضرورية التي يعتمدها البدوي لنقل بيته وأثاثه وأمتعته المختلفة من مكان إلى آخر داخل البادية وعلى أطراف المعمورة.

ويخضع البدوي في هذا الأمر إلى تنوع مصادر رزقه، فإن كان من مربي الإبل فإنه لا يخشى عليها كثيرا من فقدان المياه لأيام وبعض الأسابيع، لقدرتها على تحمل العطش عند عبور البادية أو التوغل فيها، بينما لا يجازف مربو الماشية من أغنام وماعز بهذه المخاطر، لأن الماشية لا تحتمل البقاء دون مياه أكثر من يوم أو يومين على أكثر تقدير. ولعل حالة التنقل المستمر بحثا عن الكلأ والمياه تفسر لنا أسلوب حياة البدوي وطريقة معيشته، وأسباب اكتفائه بأثاث بسيط، واعتماده على بيت الشعر الذي يستطيع أن يرفعه فوق أعمدته، مثلما يتمكن من فكه وتحميله على جمله او حماره بسرعة كبيرة عندما يضطر إلى الرحيل.

وغذاء البدوي بسيط لا يتجاوز اللبن والتمر والخبز، بالإضافة إلى تفاخره باستمرار القهوة العربية التي تظل موجودة في بيته بشكل دائم. وبسبب حاجة البدوي إلى القمح ليصنع منه رغيف الخبز وإلى العلف لماشيته، كان يقيم علاقات واسعة مع الفلاحين والتجار ليحصل منهم على اللباس وبعض المواد الغذائية الضرورية التي يحتاجها. و لم تمنع علاقات البدو مع الفلاحين والتجار من غزوهم لهم والتعدي على مزروعاتهم وأرزاقهم وقوافلهم التجارية في كثير من الأحيان.

فالغزو والفروسية والشجاعة وإغاثة الملهوف والكرم والتفاخر بالحسب والنسب وبالولاء للقبيلة ، يشكل منظومة العادات والتقاليد التي يتمسك بها البدوي ويقوم عليها مجتمع البداوة من فقرائه حتى شيوخه. فلا بد للشيخ كي يحسن قيادة قبيلته من أن يتمتع بالفروسية والحكمة والكرم والقدرة على قيادة قبيلته في السلم والحرب. ولعل بعض الأبيات الشعرية التالية تلقي ضوءا على ملامح وصفات الشيخ : وهي لأحد شعراء البدو:

الشيخة ما هي بالجوخة   ولا بكبر العباية يا بنيه

الشيخة صب القهاوي زي العيون المرويه
الشيخة جر المناسف في السنين الرديه[1]

يستحوذ الشيخ مقابل ذلك على ربع الغنائم التي تكسبها قبيلته في غزوها، فتتراكم ثروته، وتبرز علامات الغنى والجاه التي تميزه عن أفراد قبيلته، وهذا ما يوجب عليه الوقوف إلى جانبهم ومؤازرتهم في سنوات القحط، وأثناء الملمات التي تنزل بهم جميعا، تضامنا معهم من جهة وحرصا على موقعه القيادي من جهة ثانية.

إن طبيعة الحياة البدوية المحفوفة بالمخاطر، رسخت عند البدوي عملية انطوائه في الإطار العشائري، وجعل انقياده لشيخه مسألة بديهية لا تناقش، وعمق أواصر التضامن العشائري داخل نطاق العشيرة كلها في السلم والحرب، والتفاخر ببطولاتها ، وأمجادها، والذود عنها، والأخذ بالثأر من قاتلي بعض أفرادها[2] .

ومن غير الممكن لعوامل البيئة وتأثيرها على الإنسان بدويا كان أم حضريا، مع جملة المؤثرات الأخرى التي تسم الحياة الاجتماعية والفكرية والاقتصادية للإنسان. وتؤدي إلى تطور وتغيير طرق تفكيره ومعيشته وعاداته إلا أن تؤثر بشدة في حياة البداوة، فالقبائل البدوية التي استقرت في اللجاة والصفا والقنيطرة أخذت شيئا فشيئا تتفهم ضرورة العمل الزراعي، وتفلح الأراضي الزراعية في هذه

(١) زكريا، أحمد وصفي، قدم له أحمد غسان سبانو، دار الفكر، دمشق، ط٢ ، ١٩٨٣م ، جزءان ص ١٨٨.

(٢) الفوال، صلاح، مصطفى. البداوة والتنمية، مط، القاهرة، ط ١٩٧٦ م، ص ٦٢.

إن المكتبة العربية تحتوي على الكثير من المصادر والمراجع العربية لمؤرخين أعلام من القدامى والمحدثين، الذين أسهبوا بالكتابة عن تاريخ البدو، وظاهرة البداوة، وعن العادات والتقاليد البدوية وانماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل العشيرة وضمن الإطار الجغرافي للجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق ومصر.. الخ ومن أبرز هؤلاء ابن خلدون من المؤرخين القدامى وأحمد وصفي زكريا من المؤرخين المحدثين وغيرهم الكثير من الرحالة والقناصل الأجانب مثل فولني Volney في كتابه الشهير «رحلة في مصر وسورية»، وبركهارت وبورتر وغيرهم ممن جاب البادية وجنوب بلاد الشام ومن ضمنها شرقي الأردن وفلسطين, ومن موظفي الاحتلال الفرنسي الضابط الفرنسي ميللر Müller. على أن تناول هؤلاء لموضوع البداوة يختلف من واحد إلى آخر، منهم من أسهب في الموضوع مثل بركهارت وميللر، ومنهم من كان مقتضبا في حديثه عنهم مثل غيوم ري وغيره. وتحاشيا للتكرار سأتجنب التوسع في دراسة عاداتهم وتقاليدهم وانماط سلوكهم ومعيشتهم، وسأكتفي بدراسة تطور حياتهم وتأثيرهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في لواء حوران، وعلاقاتهم مع الدولة، وانعكاس تلك العلاقات على تاريخ اللواء خلال فترة البحث ١٢٥٦-١٣٣٦ هـ - ١٨٤٠ - ١٩١٨ م.

المناطق، فتنتج الغذاء والغلات الزراعية إلى جانب تربيتها للماشية، دون أن تتخلى عن سمات العقلية البدوية وعاداتها وتقاليدها.

لعبت القبائل البدوية في لواء حوران دورا اقتصاديا واجتماعيا متميزا، ترك آثارا عميقة في الحياة الإدارية والسياسية والاجتماعية بكل مظاهرها[١] ، إذ لم يقتصر ذلك الدور على صعيد الحياة الأمنية وحماية قافلة الحج الشامي، لقاء ما كان يتقاضاه كبار شيوخ البدو من مكافآت مالية وهدايا وألقاب، بل اتسعت دائرة تأثير البدو لتشمل المساهمة في تطور نفوذ القوى المحلية المتنفذة[٢] من السكان الحضر إلى جانب القيام بدور كبير في عملية الصراع المحلي بينهم وبين الفلاحين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، وفيما بينهم من جهة ثالثة ولفهم عمق العلاقات الاجتماعية ومظاهر الحياة الاقتصادية والسياسية في ولاية سورية عامة، ولواء حوران خاصة كان لا بد من الإشارة لهذا العنصر السكاني الهام، وفهم تطور حياته وأنماط معيشته، وعلاقته بالصحراء والإبل والأغنام، وبخيام الشعر ومن ثم بالأرض، والزراعة والمساكن المبنية من الحجارة. والتحول إلى أشباه بدو، والجمع بين العمل في تربيته الماشية وزراعة الأرض. فبعض القبائل البدوية كانت تعتمد على تربية الإبل، في حين اكتفى آخرون بتربية الماعز والأغنام، واقتصر على اقتناء عدد قليل من الإبل لاستخدامها كوسيلة نقل في الحل والترحال. وهناك من كان من هذه القبائل يرعى مواشي الفلاحين، «بدو جبل حوران رعاة لأهل السهول وهؤلاء يوكلون إليهم مهمة رعاية مواشيهم من الماعز والغنم صيفا وشتاء»[٣] . على أن عقلية البدوي وقابليتها للتطور، كانت نتاج تلك الظروف التي أحاطت به، والأنماط التي عاشها، ومع ذلك فقد كان البدوي شديد التأثر بحياة الفلاحين، فلا يمكن له أن يعيش دون العلاقة معهم سلما أو حربا. مما جعله يميل للعمل الزراعي شيئا فشيئا. وإن كان يرى أن «الذل بالحرث، والمهانة بالبقر، والعز بالإبل، والشجاعة بالخيل»[٤] بسبب حاجته للقمح والمواد الغذائية الأخرى واللباس فباتت تلك الظروف والاحتياجات تساهم في إعادة صياغة عقليته وإن بشكل بطيء لتستجيب للمؤثرات التي أخذت تبدل حركة إقامة وتنقل القبائل في لواء حوران. عند دراسة تطور مسألة علاقة البدوي بالأرض، وتنقله من مكان إلى آخر. لا بد من التعرف على القبائل التي كانت تقيم إقامة مؤقتة في بعض أقضية اللواء، والأخرى التي كانت ترتاد أراضيه.

---

(١) يقول لويس نورمان «كان البدو وأنصاف البدو عنصرا مهما من السكان: بنو صخر، ولد علي، الروالة، وقبائل صحراوية أخرى تأتي إلى الجبل كل ربيع بينما كانت الجماعات نصف البدوية ترعى قطعانها في الأراضي الوعرة وتخيم حول القرى الفارغة في ظهر الجبل . انظر: Nourman, p.p. 76-77

(٢) رستم ، أسد. المحفوظات الملكية، ج١، المصدر نفسه ، ص ٢٧٥.

(٣) بركهارت. المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٤) زكريا، أحمد مصطفى. عشائر الشام، مرجع مذكور، ج١ ، ص ١١٩.

بقول في هذا الصدد بركهارت: «إن بدو حوران قسمان: القسم الأول هم المقيمون والقسم الثاني هم الذين يرتادون البلاد في الربيع والصيف. ولا أعني بكلمة مقيمون إقامة ثابتة في القرى بل إن تجولهم محصور في حوران أو في مناطقه»[(1)] وبعد مئتي عام صنف خليل رفعت الحوراني البدو إلى قسمين :

١ - العربان البادية.   ٢ - الرعاة في الجبل واللجاة والصفا[(٢)] .

والفكرة التي تستوجبها المقارنة بين تصنيف بركهارت والحوراني لبدو حوران تقوم على الفارق الواضح بين هذين القسمين من البدو. وبالإضافة إلى تسميات بدو الجبل والصفا واللجاة، والقبائل البادية، عرفت القبائل البدوية تسميات أخرى، دلت على قيام تحالف بين مجموعة من القبائل، تعود بأصولها إلى مناطق جغرافية واحدة، جاءت منها في مواجهة مجموعة أخرى، قدمت من مناطق أخرى. ومن هذه التسميات «أهل الشمال»[(٣)] وهي عبارة عن تحالف ضم قبائل بني صخر والسردية والسرحان والفحيلية والعيسى، والهدف منه يستند على قيام هذه القبائل بحماية أراضي حوران ومراعيها ومياهها من القبائل البدوية الأخرى، التي كانت تجوب بادية الشام ونجد، وتتوغل في أراضي اللواء [(٤)] .

وما أن ينحصر الصراع مع عنزة حتى تعود القبائل المتحالفة إلى التنافس[(٥)] فيما بينها، ذلك التنافس الذي أضعفها إلى حد كبير في سعيها إلى قيادة الحلف، والاستحواذ على لقب مشيخة حوران.

فقبيلة السرحان، كانت «أقوى عشائر حوران وأعظمها شأنا»[(٦)] هي رأس حلف أهل الشمال غير أنها هزمت أمام السردية، ورحلت عن حوران باتجاه منطقة الجوف واستقر بها المطاف في أراضي عجلون، ومن ثم بدأت تميل للعمل الزراعي إلى أن استقرت في أراضي قرى المشيرفة والسويلمة والصرة في قضاء عجلون.

---

(١) زكريا، أحمد مصطفى، عشائر الشام، مرجع مذكور ج١ ، ص ١١٩.

(٢) بركهارت، المصدر نفسه ، ص ٦٨.

(٣) المقتبس ، العدد ٤٥٦ الأربعاء ٣ شعبان ١٣٢٨ هـ ، ٢٤ آب ١٩١٠ م.

(٤) يقول مؤرخو العرب: «إن العرب قبائل شتى ترجع في نسبها إلى شعبين عظيمين: شعب قحطان وشعب عدنان أي اليمنيون المنتمون إلى يعرب بن قحطان، والحجازيون المنتمون إلى عدنان وذكر مؤرخو الإفرنج هذين الشعبين باسم عرب الشمال وعرب الجنوب» . للمزيد من التفاصيل انظر: زكريا، أحمد وصفي، عشائر الشام، جزءان، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣، ج١، ص ٦٨-٧٢. وانظر أيضا : بركهارت ، مصدر مذكور سابقا ص ٧٠-٧١.

(5) Nourman. P. 76.

(٦) زكريا، أحمد وصفي. مرجع مذكور، ج٢، ص ٣٦٢.

وكانت قبيلة السردية أيضا من أهم قبائل أهل الشمال وأكثرهم نفوذا . فكتب حول ذلك الرحالة بركهارت عام ١٢٢٥ - ١٢٢٧ هـ/١٨١٠ - ١٨١٢م قائلا : «إن شيوخ الفحيلي والسردية يستلمون من الباشا كل سنة جبة وهذه الخلعة تجيز لهم أخذ الآتاوة من القرى»[١] ونسجت هذه القبيلة عَلاقات متينة مع سكان جبل حوران، إذ كانت تستعين بهم في صراعها مع الدولة العثمانية[٢] ، فتجد بين صخور الجبل وفي وهاده ملاذا آمنا لها، مما جعلها قوية قادرة على الاحتفاظ بمشيخة حوران حتى مطلع القرن التاسع عشر الميلادي. واشتهر من شيوخها ظاهر الكليب الذي كان يقيم بالمزيريب[٣] ، ويتلقى هدايا ثمينة من الوالي ومنها السلاح والمال والجبة «والشيخ الذي يكرم بمثل هذا كان يدعى شيخ حوران»[٤] . غير أن صراعها مع الدولة والقبائل الأخرى أضعفها إلى حد كبير وشتتها بين أراضي فلسطين والبلقاء وعجلون وحوران[٥] .

ومن القبائل البدوية التي كانت في لواء حوران، قبيلة الفحيلية التي كانت تحمل اسم «أهل الديرة وتدفع أتاوة إلى الباشا إلا أنه يظل في حالة قتال معهم لامتناعهم - أي الفحيلية - والسردية عن دفع الأتاوة أو لتعدياتهم على عساكره»[٦] ، ولم تتمكن هذه القبيلة من الحفاظ على بعض نفوذها ومكانتها، فكانت أشد تأثرا من السرحان والسردية في صراعها مع الدولة والقبائل الأخرى، فحل بها الضعف شيئا فشيئا إلى أن انهارت وتشتتت وتحول أفرادها «إلى فقراء مدقعين بعد أن كانوا لعهد قريب أمراء أعزاء يمشون ووراءهم عبيدهم»[٧] توزعوا خارج أراضي اللواء.

كانت قبيلة بني صخر إلى جانب القبائل المذكورة ذات شأن في تاريخ اللواء. وتزعمت ردحا من الزمن حلف أهل الشمال غير أنها واجهت المصير الذي لاقته قبيلتا السرحان والسردية للأسباب نفسها التي أضعفت هاتين القبيلتين إلى حد كبير وإن حافظت على إقامتها في أراضي قضاء عجلون. وقد كتب لنا الرحالة وليم لينش الذي شاهد بعضها أثناء جولته في أراضي شرقي الأردن قائلا: «ومررنا أيضا في منطقة صخور الغور وهي القبيلة التي تعد مئتي من الرجال»[٨] .

---

(١) بركهارت. المصدر نفسه، مرجع مذكور ج٢ ص ٣٦٢.

(٢) بركهارت. المصدر نفسه، ص ٦٢-٦٦.

(٣) رستم ، أسد، المحفوظات الملكية، ج٢، ص ١٦٦.

(٤) زكريا، أحمد وصفي. المرجع نفسه، ص ٤١٨.

(٥) للمزيد من التفاصيل حول أسباب ضعفها وأمكنة إقامتها في الصيف والشتاء انظر: زكريا أحمد وصفي، المرجع نفسه، ص ٤١٦ - ٤١٨.

(٦) بركهارت . المصدر نفسه ، ص ٦٩.

(٧) زكريا ، أحمد وصفي. المرجع نفسه، ض ٤١٠.

(٨) موسى، سليمان. رحلات في الأردن وفلسطين ، المصدر السابق، ص ٧٦.

وهنا لا بد من الإشارة إلى دور الصراعات التي جرت في لواء حوران بين القبائل البدوية من جهة وبينها وبين الدولة من جهة ثانية، وفيما بينها من جهة ثالثة، والتي أدت إلى تشتت[1] القبيلة الواحدة أو انتقالها من مكان إلى آخر، إذ يصعب القول إن قبائل بني صخر والسردية والسرحان والعيسى وبني خالد تعد من قبائل عجلون أو جبل حوران، أو غيرهما حتى مطلع القرن العشرين، لأن أراضي هذه الأقضية هي المكان الذي كانت تجوبه في حلها وترحالها[2] ، ويمتد أحيانا إلى عمق البادية، من نهر الفرات إلى نهر الأردن[3] ، إلى أن استقرت وبشكل نسبي أيضا في أراضي تلك الأقضية خلال العقدين الأخيرين من الحكم العثماني.

---

(١) فريدريك بك. تاريخ شرق الأردن وقبائله، ترجمة بهاء الدين طوقان، الدار العربية للنشر والتوزع، عمان، ١٩٣٥م، ص ٣١١.

(٢) الشطي، ضحى. توسع البدو في بلاد الشام وانحصارهم، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، دمشق ١٩٧٨، الجزء الأول، ص ٤٠٥ – ٤١٠ . وللمزيد من التفاصيل ، انظر: الرز، امتثال صالح. البدو في سورية، رسالة جامعية بإشراف د. عمر الحكيم، جامعة دمشق ١٩٥٧ – ١٩٥٨ ، ص ٤٩ – ٥٧.

(٣) موسى، سليمان. رحلات في الأردن وفلسطين، المصدر نفسه ص ٢٠٥.

قبائل حوران وحركة إقامتهم

بعد أن تحدثنا عن قبائل لواء حوران من حلف أهل الشمال، لا بد من إلقاء الضوء على القبائل التي كانت تقيم في أراضي اللواء، والتي كانت تسمى «أهل الجبل عرب اللجاة»[١] ، حسب تعبير الرحالة بركهارت نفسه، الذي قال: «أن تجولهم محصور في حوران أو ببعض مناطقهم»[٢] . وهذه القبائل هي الشنابلة، الحسن، الهدية، والغياث، والشرفات، والمزيد، والعظمات، والسميران[٣]. وبعد نحو سبعين عاماً من تاريخ كتابة بركهارت هذه، حددت لنا سالنامة ولاية سورية عام ١٢٩٨هـ - ١٨٨٠ م أسماء قبائل الجبل على الشكل التالي : المساعيد، الشرفات، العظمات، الغوانم، الزبيد، الحواسنة، العتايقة، السلمان، الهدية، العمير، الردُيث (الرويس) الحسن، الغوانمة، القبوس، السعيد، المداخلة، فواخرة، طوافشة[٤] .

إن فترة طويلة من الصراع البدوي - البدوي وغيره من أشكال الصراع الأخرى، لا بد أن تشهد بروز عشائر، وفروع جديدة من العشائر البدوية نفسها ، وغياب أخرى، إذ لا تعني الأسماء العديدة، التي بدت كأنها جديدة في المنطقة، إنها قبائل وفدت حديثاً إليها لأنها تفرعت من القبائل الرئيسية الموجودة في الجبل «فالربيدات فرقة من العظمات»[٥] والغانم فرقة من المساعيد وهنا يرى لويس نورمان بحق في كتابه البدو والاستيطان في سورية «أن هذه القبائل الصغيرة أعادت تسمية نفسها أو غيرت أسماءها بسبب فقرها المدقع[٦] غير أنه لم يلحظ في هذا السياق الدور الذي أدى إلى حلول تسميات جديدة محل القديمة لهذه القبائل، إذ أدى تزايد عددهم وتفرعهم إلى فروع، وانتقالهم إلى أماكن أخرى إلى اشتهارهم بنسبهم من الجدود المؤسسة لتلك الفروع التي تفرعت من القبيلة الرئيسة، فتبدو لأول وهلة وكأنها قبائل جديدة.

---

(١) بركهارت، المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٢) بركهارت، المصدر نفسه ، ص ٦٨ - ٦٩.

(٣) بركهارت، المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٤) س، و، س، لعام ١٢٩٨ هـ ، ص ٢٦٢.

(٥) زكريا، أحمد وصفي، المرجع نفسه، ص ٤١٩.

(6) Nourman. L. P. 76.

تقيم هذه القبائل في أراضي قرى الجبل خلال أشهر الربيع والصيف ومطلع الخريف، ثم تنتقل عند اقتراب الشتاء إلى البادية وأطرافها المحيطة بالجبل من الجنوب والجنوب الشرقي شمالا حتى الحدود المحيطة بغوطة دمشق.

بدو اللجاة وحركة إقامتهم :

أهمهم فروع قبيلة السلوط الذين تحدث عنهم وعن فروعهم أحمد وصفي زكريا، وألمح باقتضاب شديد إلى دورهم في مواجهة جيش إبراهيم باشا[1] إلى جانب سكان الجبل ١٢٥٣-١٢٥٤هـ/١٨٣٧-١٨٣٨م وحتى سقوط الحكم العثماني، بقيت هذه القبيلة تقف مع سكان الجبل خاصة ولواء حوران عامة في مواجهة القوات العسكرية العثمانية وقوات إبراهيم باشا خلال وجوده في سورية[2] . واشتهر من مشايخهم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وممن لم يذكرهم أحمد وصفي زكريا الشيوخ: هنتش، وبخيت وروميص، وكان شيخ مشايخهم ناصر القريطي[3] قبل أن ينقسموا إلى فرعين: ١ - سلوط قبليين. ٢ - سلوط شماليين[4] . ويظهر شيخان جديدان هما سعد الدين أبو سليمان وفائز الغصين، تميزت هذه القبيلة بتمردها شبه الدائم على الدولة العثمانية، وعدم دفعها للأتاوات التي كانت تطلبها منهم «لثقتهم بأن ملاذهم لا يمكن أن يقتحم وفي هذه الحالة لا يخضعهم إلا الحاجة إلى الماء عندما تنضب ينابيعهم وعندئذ فهم يضطرون إلى الاقتراب من الينابيع الدائمة»[5].

بقيت هذه القبيلة داخل وعرة اللجاة ترتحل فيها من مكان إلى آخر، دون أن تغادرها إلا ما ندر وأخذت تستقر فيها شيئا فشيئا وتميل إلى العمل الزراعي داخل البقع الزراعية الموجودة بين صخورها.

أماكن إقامة قبيلتي الفضل والنعيم في قضاء القنيطرة[6] :

تقيم هاتان القبيلتان وفروعهما في أراضي قضاء القنيطرة، ونادرا ما تخرجان منها، مثلها في ذلك مثل قبيلة السلوط وفروعها الآنفة الذكر، غير أنها تميزت أكثر بميل عدد من فروعها إلى العمل الزراعي بالإضافة إلى تربية الماشية. وكانت قبيلة الفضل أكثر قوة ونفوذا من النعيم، وأدى مشايخها

---

(١) زكريا، أحمد وصفي. المرجع نفسه، ص ٤٠٣، وهنا يذكر زكريا تاريخ حروب اللجاة مع إبراهيم باشا عام ١٥٥٢ هـ، بينما بدأت أواخر عام ١٢٥٣ هـ، وانتهت عام ١٢٥٤ هـ. انظر: رستم، أسد، المحفوظات الملكية، ج٤ ص ١٤٣ ويبدو أن زكريا لم يطلع على هذا المصدر.

(٢) «إن بني صخر والدروز والسلوط وعرب الجبل والحورانيين على اتفاق تام فإذا مس أحدهم أي ضرر هب الجميع لنصرته». رستم، أسد. المحفوظات الملكية، ج٣ ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) رستم، أسد. المحفوظات الملكية، ج٣ ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٤) زكريا، أحمد وصفي. المرجع نفسه، ص ٤٠٣.

(٥) بركهارت. المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٦) لمعرفة المزيد عن هاتين القبيلتين انظر: زكريا، أحمد وصفي. المرجع نفسه، ص ٣٩٢-٣٩٩.

دورا مهما في تاريخ لواء حوران، إذ كان أمراؤها من فروع الفاعور يشغلون وظائف إدارية مهمة في الجهاز الإداري العثماني بسبب أهمية وجودهم في القضاء وأهمية الأراضي الواسعة التي يسيطرون عليها داخله، وكذلكَ الأمر بالنسبة لمشايخ النعيم من فرع الطحان، الذين كان مركز إقامتهم في قرية كودنة والأراضي المحيطة بها والواقعة جنوبي القنيطرة، إلا أنهم لم يرتقوا إلى المترلة التي وصل إليها مشايخ الفاعور. وإلى جانب هاتين القبيلتين هناك عشائر صغيرة تقطن داخل أراضي القضاء مثل اللويسية وفروعها والرفاعية والكلابات[1] وغيرها.

قبيلة بني حسن وأماكن إقامتها في قضاء عجلون:

ومن غير القبائل المتنقلة من قضاء إلى آخر والتي مر ذكرها، هنالك قبيلة عرفت بإقامتها داخل أراضي عجلون هي قبيلة بني حسن[2] التي تميزت أكثر من قبائل حوران الأخرى في نشاطها الزراعي وفلاحة الأرض إلى جانب تربية الماشية.

ومثلما كانت قبائل جبل حوران والصفا ترعى ماشية سكان الجبل والسهل، فقد اشتهرت عشيرة بني خالد بعلاقاتها الودية مع سكان السهل، وكانت تعمل «في تربية الغنم وقليل من الإبل وأكثرها ترعى مواشي الحوارنة والدماشقة ومنهم أهل الميدان»[3] . وكانت تتنقل داخل أراضي اللواء من مكان لآخر .

قبيلة عترة وأماكن تنقلها وإقامتها في البادية وأراضي اللواء:

١ - **ولد علي**: كتب الرحالة بركهارت بعد أن اطلع عن كثب على أحوال حوران خلال عامي ١٢٢٥-١٢٢٧هـ /١٨١٠-١٨١٢م قائلا :

«ونعود الآن إلى الصنف الثاني من البدو وهم الرحالة. ففي شهر أيار تتغطى أرض حوران بأرجال من بدو الصحراء ويظلون هناك حتى آخر أيلول وهم على الإطلاق من قبيلة عترة وفي السابق كانت ترتاد حوران الشرارات»[4] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل أيضا ، انظر: المرجع نفسه ص ٣٩٧-٣٩٨.

(٢) كانت هذه القبيلة تقيم في الأراضي والخرب الواقعة إلى القرب من السكة الحديدية الحجازية شرقي المنطقة الحراجية في عجلون، وأرض سوف وجرش ومن شمالي وادي الزرقاء وإلى القليل من أراضي نعيمة بني عبيد وأرض الرمثا وخرب أخرى معروفة كلها بأراضي بني حسن. انظر: المقتبس، العدد ٥١٦، تاريخ ٣ ذي القعدة ١٣٢٨ هـ ٥/١١/١٩١٠م.

(٣) المقتبس. العدد ٤٦٣، ٢٦ شعبان ١٣٢٨هـ - ١٩١٠ م.

(٤) بركهارت. المصدر نفسه، ص ٧٠-٧١.

تلفظ عند البدو «ولد علي» بكسر الواو وسكون اللام بمعنى بني علي أو أولاد علـــي، وهـــي عشيرة عنزه ومن فروعها التي كانت تحتك باستمرار مع سكان لواء حوران فرعا: الأمشطة بزعامـــة ابن سمير، والمشادفة بزعامة مشايخ آل الطيار[1] .

٢ – **الرّوَالة** : وهي من أكبر عشائر عنزة «وأعظمها قوة»[2] وبرز من فروعها مشايخ فـــرع الشعلان الذين قادوا هذه القبيلة على مدى نحو قرن إلى أن تغلبوا على عنزة كما سيمر معنا في فقـــرة تالية، وتحول شيخها، بل أشهر مشايخها نوري الشعلان إلى مالك كبير للأراضي بالإضافة إلى كـــثرة أرزاقه من الماشية والإبل وغيرها، فأقام مزارع كبيرة في قرية الشيخ سعد التي كـــانت مركـــز لـــواء حوران، وكانت تحط رحالها في أشهر الربيع والصيف في أراضي بصرى الشام والقرى المحيطـــة بهـــا والمزيريب ونوى وتل الجابية إلى خسفين والجوخدار وعال وفيق في الجولان.

(١) حول أصول هذه العشيرة وفروعها، انظر: زكريا، أحمد وصفي. المرجع نفسه ص ٤٠٤-٤٠٨ وقد أشـــار بعد نحو مئة عام من تاريخ زيارة بركهارت لحوران خليل رفعت الحوراني إلى هذه القبيلة قائلاً: «أما عـــرب عنزة في ذهابهم وإيابهم يمرون ويسكنون فيرعون إبلهم حتى يخلصوا الماء الذي فيها من مطر السحاب» انظـــر المقتبس، العدد ٤٦٣، ٢٦ شعبان ١٣٢٨هـــ ١/٩/١٩١٠ م.

(٢) زكريا، أحمد وصفي. المرجع نفسه، ص ٤٠٨. يبدو أن تعبير الروالة مشتق من المرول كثير اللعاب، واشتهرت الخيل بذلك، وحول معنى الروالة المشتقة من لعاب الخيل انظر المرجع نفسه ص ٣٦٨.

الصراع على الأرض والنفوذ بين القوى المحلية في اللواء

أولا - بين القبائل البدوية :

بعد دراسة تطور عملية السكن في لواء حوران، وتبيان انتشار العناصر السكانية من فلاحين وبدو وشركس في قرى اللواء، لا بد من دراسة العلاقة الداخلية لهذه العناصر، وصراعها على الأرض والنفوذ. إذ يشكل هذا الصراع مفتاح فهم حركة تاريخ سكان اللواء خلال فترة الدراسة كلها.

اعتاد البدو عبر مئات السنين على العيش في البادية، والاستجابة لمتطلباته من غزو وحل وترحال ونزاع مع الدولة ومع الفلاحين، إذ تعمق هذه الظروف كلها فيه طباع البداوة وتجعله يعيش حالة عداء مستمر مع البدوي الآخر، ومع الفلاح، ومع الدولة عندما يزداد ضغطها عليه.

ساهمت هذه المعطيات كلها بجعل البدو عنصرا سكانيا هاما ومؤثرا في تاريخ لواء حوران، فأصبح أكابر شيوخهم يحتلون موقع النفوذ الأول بين أوساط السكان والدولة معا، وذلك خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث كانت مشيخة لواء حوران مثار تنازع بين عدد من القبائل البدوية، فشغلت قبيلة السردية هذه المكانة، وكانت تخوض حروبا ضارية للحفاظ عليها، مستعينة بالقوى التي كانت تبرز في جنوب سورية ولبنان حينا وبالدولة العثمانية أحيانا أخرى.

وعلى أثر انحياز الأمير فخر الدين المعني الثاني إلى جانب الشيخ عمرو شيخ قبيلة المفارجة ضد السردية لجأ الشيخ رشيد السردي عام ١٠٢٢ هـ - ١٦١٣ م إلى حافظ باشا والي سورية ليستعيد مشيخة حوران التي انتقلت بالقوة إلى الشيخ عمرو شيخ المفارجة، وعن ذلك التداول بالقوة لمشيخة حوران كتب المؤرخ الخالدي الصفدي واصفا سياسة حافظ باشا قائلا : «شرع يحرك الفتن، عزل الأمير حمدان بن قانصوه من سنجقية عجلون ونابلس، وسلمها لفروخ بك، وعزل الشيخ عمرو شيخ عرب المفارجة عن حوران وسلمها للشيخ رشيد السردي شيخ عرب السردية»[١] . أثار ذلك الموقف الأمير فخر الدين المعني، فبادر إلى تشكيل قوة مكونة من ثلاثة آلاف فارس[٢] ، ووجهها إلى حوران تلبية لنداء صديقه الشيخ عمرو شيخ المفارجة، والأمير حمدان بن قانصوه، وإعادتهما إلى مشيخة حوران وسنجقية عجلون.

---

(١) الخالدي الصفدي. الشيخ أحمد بن محمد، لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، عني بضبطه ونشره وتعليق حواشيه ووضع مقدمته وفهارسه د. أسد رستم، د. فؤاد أفرام البستاني. مطبعة المكتبة البولسية، ط٢، بيروت، لبنان ١٩٨٥، ص ٨.

(٢) الخالدي الصفدي، المصدر نفسه ، ص ٩.

وبعد أن نجحت قوات الأمير في تحقيق الهدف الذي قدمت من أجله، توجه مئتا فارس من قوات الأمير، وداهموا منازل الشيخ ناصر الفحيلي شيخ قبيلة الفحيلية حليف الشيخ رشيد السودي، واستولوا على مواشيه وإبله وأسلحته بعد أن قتلوا عددا من رجاله. وكان حافظ باشا يستغل مشايخ البدو، ويطلق عليهم الألقاب فقد منح الشيخ ناصر الفحيلي[1] لقب أمير غوطة دمشق، لفرض إرادته من جهة، وزجه في الصراعات المتأججة بين القبائل البدوية من جهة أخرى.

وهكذا ظلت القبائل البدوية تتنافس على زعامة حوران وحماية قافلة الحج الشامي التي تعود على القبيلة التي تستأثر بحمايتها بفوائد كثيرة. وفي خضم هذه الصراعات المستمرة كانت مشيخة حوران تنتقل من قبيلة إلى أخرى، واستمرت قبائل السردية والفحيلية والسرحان وبني صخر، تتنافس على الاستئثار بتلك المشيخة فتواجه النجاح حينا والإخفاق أحيانا أخرى وتضطر لمواجهة الدولة من جهة، ولكسب ودها من جهة أخرى.

وفي الوقت الذي تحدث فيه الرحالة بركهارت عن قيام جنود الدولة بمداهمة جماعة من بدو السردية وقتلهم سبعة رجال[2] منهم وحمل رؤوسهم إلى الوالي في دمشق، كان هذا الوالي يقدم الخلع والهدايا لشيوخ السردية «الذين يستلمون من الباشا كل سنة جبة وهذه الخلعة تجيز لهم أخذ الأتاوة من القرى»[3] .

ولعل موقف الباشا من القبيلتين يشير إلى عدم حسم الصراع الداخلي بينهما بعد لصالح إحداهما. فمن مصلحة الوالي آنئذ الاعتماد على هاتين القبيلتين إلى أن تميل موازين القوة لصالح إحداهما فيحدد موقفه حسب النتائج التي تسفر عنها المعارك الداخلية بينهما. وقبيلة الفحيلية كانت على جانب كبير من القوة، واستمرت فترة طويلة مرهوبة الجانب وبقيت حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر قادرة على الثبات في ذلك النزاع؛ «تعد الفحيلية نحو مئتين خيال وفي كل عام يلبس والي دمشق شيخهم فروة ويوظفهم في جباية عشائر حوران واللجاة لقاء تقديم ١٥-٢٠ كيسا، والفحيلية يتناولون خوة سنويا من كل قرى حوران»[4] .

غير أن العقدين الآخيرين من النصف الأول من القرن التاسع عشر أخذا يشهدان تبدلات طارئة على مواقع القوى البدوية المتنفذة تحت ضغط العوامل التالية :

١ - تزايد سطوة قبيلة عنزة، وضغطها عى القبائل المقيمة في حوران وإضعافها، وتحجيم قوتها.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢) بركهارت. المصدر نفسه، ص ٧.

(٣) بركهارت. المصدر نفسه، ص ٦٠-٦١.

(٤) بركهارت. المصدر نفسه، ص ٦١-٦٢.

٢ - تنامي قوة مشايخ آل الحمدان في جبل حوران، وإضعافهم لقبائل الفحيلية وبني صخر، والقبائل الأخرى المقيمة في لواء حوران بعد مواجهات وصراعات طويلة، انتهت إلى بروز مشيخة الجبل وقيامها بدور مؤثر في حركة صراع القوى المحلية، إلى أن «القى باشا دمشق على عاتق دروز حوران مهمة حماية القرى المجاورة ضد البدو الذين يشقون عصا الطاعة»[١] .

٣ - بروز مشايخ آل الشبلاق في السهل الحوراني، وقيامهم بجباية الضرائب من السكان بدلا من السردية والفحيلية.

٤ - التفات الدولة نحو قبيلة عنزة وتكليف مشايخها بحماية قافلة الحج الشامي وانهيار قوة قبائل الفحيلية والسردية والسرحان وبني صخر إلى حد فقدوا فيه القدرة على الاحتفاظ بمشيخة حوران.

لقد هزمت قبائل حلف أهل الشمال بفعل هذه العوامل، وظهرت قوة محلية جديدة تتنازع فيما بينها على زعامة أقضية حوران؛ وتحاول بسط سيادتها على اللواء كله. وعلى ساحة الصراع بين القبائل البدوية تمكنت عنزة من انتزاع السيادة من قبائل حلف أهل الشمال، ورغم أنها غدت منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر[٢] أكثر قوة، إلا أنها لم تتمكن من أن تستأثر بمشيخة حوران، على حين نجحت بالفوز بحماية قافلة الحج الشامي. فداخل لواء حوران كانت تتحاشى هذه القبيلة رغم قوتها «الاقتراب كثيرا من اللجاة خوفا من السطو على مواشيها أثناء الليل وخوفا من بنادق البدو الذين يسكنونه»[٣] .

وإذا كانت قبائل اللجاة تمنع عنزة من الاقتراب من حوافها فإنها غير قادرة على مغادرة وعرة اللجاة بسبب خوفها من مواجهات ضارية مع قبيلة عنزة. وهذا ما يساعد على القول إن القرن التاسع عشر في لواء حوران هو قرن عنزة والروالة، ومشايخ الحمدان والأطرش في الجبل، والشبلاق والحريري في السهل والفريحات والشريدة في عجلون، والفضل والنعيم في الجولان، بعد أن زالت العوامل التي كانت تجعل من إحدى القبائل البدوية قادرة على حمل لقب مشيخة حوران.

أخذت اتجاهات الصراع الداخلي بين القبائل البدوية مسارا آخر. بدأ يتمحور حول الفوز بحماية قافلة الحج الشامي بين ولد علي والروالة، اللتين تنتميان إلى عنزة. وقبل أن تبدأ الروالة بالظهور كقوة منافسة لولد علي، التي تزور حوران في أشهر الصيف والخريف، ومن المفيد الإشارة إلى أن هاتين القبيلتين تختلفان عن قبائل حلف الشمال بأنهما لم ينتقلا من كونهما قبائل بادية إلى قبائل

(١) بركهارت. المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٢) فريدريك بيك. المرجع نفسه، ص ٢١٧.

(٣) بركهارت. المصدر نفسه، ص ٣٧-٣٨.

مقيمة؛ فبقي نفوذهما في إطار الاستئثار برعي أراضي حوران وحماية قافلة الحج الشامي دون أن يتحولا إلى قبائل مقيمة في أراضي اللواء بشكل واضح ودائم.

بات الصراع بين ولد علي والروالة يأخذ أبعاده الخطيرة منذ العقدالسادس من القرن التاسع عشر، حيث أخذت الإدارة العثمانية تحسن اللعب بأوراق هذا الصراع، وتوظفه لحسابها، فوقفت إلى جانب شيخ مشايخ ولد علي محمد دوخي السمير، الذي واجه تنامي نفوذ الروالة، محاولا إجهاض طموحها في النفاذ إلى أراضي اللواء، والتخلص من شيخها فيصل الشعلان. وترجمت الدولة مناصرتها لمحمد دوخي السمير بمده بقواتها المرابطة في اللجاة بقيادة مصطفى باشا أثناء هجومه على فيصل الشعلان، ومن جانب آخر فقد أمرت شيدين آغا بالانضمام إلى شيخ الروالة وكان شمدين آغا قائدا لقوات الدولة غير النظامية والمسؤولة عن الأمن في حوران، ولا يخفى سبب هذه السياسة التي اتبعها والي سورية «لأنه كان يتوقع حدوث اقتتال عظيم بين زعيمي القبيلتين»[1] . قبل الحديث عن نتائج المواجهة التي جرت بين الطرفين من المهم تحليل هذا الموقف المزدوج للإدارة العثمانية، الذي لا يفسره إلا سعيها لتوظيف انتصار أحد الفريقين على أنه انتصار لها، فإذا كانت الغلبة للدوخي فإن مصطفى باشا قائد قواتها في اللجاة ساهم في هذه النتيجة، وإذا تمكن فيصل الشعلان من هزيمة الدوخي فإن الفضل في ذلك من وجهة نظر الإدارة سيعود إلى دور قواتها غير النظامية بقيادة شمدين آغا، والأخطر من هذين الأمرين يتمثل في تقديم السكان الضحايا لهذا الصراع، لا سيما بعد تطبيق التجنيد الإجباري منذ عام ١٢٦٧ هـ-١٨٥٠م[2]. وصف القنصل الإنجليزي برانت نتائج هذا الصراع مشيرا إلى مقتل فيصل الشعلان وهزيمة قواته وإلى مدى جسامة خسائر الدوخي التي كانت «أعظم من خسائر خصمه»[3] .

وعلى الرغم من الانتصار الذي حصده الدوخي، فإنه اضطر إلى التراجع إلى جهات صيدا، لجمع قواته وإعادة تنظيمها، مما يشير إلى بداية تراجع قوة ولد علي مقابل بداية بروز قوة الروالة، التي كانت لا تجرؤ على الاقتراب من أراضي لواء حوران، لشراء[4] الحبوب من سكانه إلا إذا توسطت لها قبيلة ولد علي مع الإدارة العثمانية ، كي تتمكن من ذلك.

ومن وجهة نظر الدولة كان استمرارنفوذ ولد علي دون منافس لها، يشكل خطرا على سياستها في لواء حوران، خاصة وفي ولاية سورية عامة، فمن المفيد للإدارة العثمانية ظهور قوة ثالثة لا تقف عند حدود التنافس فحسب، بل تنخرط في صراع مسلح يضعف الطرفين ويساعد الدولة

---

(١) الخازن، فريد وفيليب. المحررات، ج١ ص ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٢) ريجنكوف، أ. سيميليا نسكايا. سورية ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مذكور سابقا ، ص ٤٠١.

(٣) الخازن، فريد، وفيليب. المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

(٤) زكريا، أحمد وصفي. المرجع نفسه، ص ٣٦٧.

على السيطرة عليهما، لهذا لجأت أيضا إلى الاستعانة بكبار الأغوات الأكراد[1] أصحاب النفوذ الكبير في دمشق، لمواجهة قوة ولد علي والروالة، معا فقبلت نصيحة أحمد آغا اليوسف بإبعاد محمد الدوخي عن حماية قافلة الحج الشامي، ومنحها لفيصل الشعلان، وفسحت المجال أمام اليوسف لتعميق التنافس بينهما ولإفشال محاولات الشيخ اسماعيل الأطرش الرامية إلى عقد الصلح بين الدوخي والشعلان بهدف تشكيل حلف واسع ضد الإدارة العثمانية، يشتمل على سكان اللواء بالإضافة إلى قبيلتي ولد علي والروالة، لإفشال سياستها الرامية إلى نزع السلاح، وفرض التجنيد، وتسجيل الأراضي، وإحصاء النفوس، وتعميق دور مؤسسات الإدارة المدنية.

وبنجاح سياسة أحمد آغا اليوسف تحول الدوخي إلى عدو الدولة، بعد أن كانت تكلفه بحماية قافلة الحج الشامي، وبات فيصل الشعلان صديقا لها بدلا من الدوخي، الذي حاول أن يستعيد صداقة الدولة عن طريق القنصل الفرنسي، بعد أن طلب منه التوسط مع الدولة. إلا أن سياسته هذه مكنت أحمد آغا اليوسف من أن «يسخر من الدوخي أمام المجلس الإداري في دمشق، وكشف أن علاقته بالفرنسيين هي التي أفقدته تأييد الحكومة له»[2] ، على حين أن سياسة اليوسف والإدارة العثمانية هي وراء ما حل بالدوخي والشعلان معا.

بعد ذلك عملت الإدارة العثمانية على إضعاف دور الأغوات الأكراد في حوران، كي لا يتحولوا إلى قوة جديدة، تشكل تحديا جديدا لها، فأعلن والي دمشق محمد رشدي الشرواني[3] عام ١٢٨٠ هـ - ١٨٦٣م، عن تشكيل قوة نظامية من الدرك لتحل محل القوات غير النظامية التي يقودها الأغوات الأكراد، فأدى ذلك إلى استقالة أحمد آغا اليوسف من وظيفته كمتصرف في حوران، احتجاجا على السياسة الجديدة للدولة التي أراد أن يبرهن على فشلها، ويبدو أنه من طرف خفي أشار على مشايخ البدو بالدخول إلى أراضي حوران، وإن لم يصح هذا التخمين فإن قبيلتي ولد علي والروالة ظهرتا فجأة في حوران، بعيد استقالة اليوسف وقبل أن يحين موعد دخولها. وذلك لإرباك والي سورية وإفشال خطته في التخلص من نفوذ الأغوات في حوران بتشكيل قوات نظامية من الدرك[4] . وعندما حاولت الإدارة التخلص من سياسة أحمد آغا اليوسف وهيمنته على حوران، دعت محمد الدوخي إلى دمشق بهدف مفاوضته بالخروج من حوران، ورفض الدوخي ذلك إلا بتعهد من قبلها بحفظ حياته، وكان السفير الفرنسي قد سعى باستصدار هذا الأمان؛ غير أنه ما إن وصل إلى دمشق حتى قام أحمد آغا اليوسف باعتقاله لفترة قصيرة، دون أن تحرك الدولة ساكنا وسرعان ما

---

(١) شيلشر، ليندا. فصل من تاريخ سورية الحديث، صور من حوران في القرن التاسع عشر، دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العددان التاسع والعاشر: تشرين الأول ١٩٨٢، ص ١٥٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٥٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٥٩.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٥٨.

غادر دمشق بعد الإفراج عنه[1] ، وقرر قطع طريق قافلة الحج في ظل عدم نجاح محاولة الدولة في بناء قوات الدرك بالشكل المناسب، وغياب القوات غير النظامية التي كان يقودها اليوسف. ففشلت الدولة في مساعيها الرامية إلى ضرب نفوذ الأغوات الأكراد في حوران لتواجه معا كلا من البدو والأغوات. لا سيما بعد تعيين أسعد مخلص باشا واليا على سورية فأعاد للأغوات دورهم واعتمد على سعيد شمدين آغا بعد موت أحمد آغا اليوسف وأصبح شمدين آغا صاحب نفوذ كبير في حوران[2] ، وكلف بجباية ضرائب حوران، ومارس سياسة عدائية نحو قبيلة ولد علي على حين اعتمد على قبيلة الروالة، فتمكن من إجبار الولد علي على الخروج من أراضي لواء حوران. غير أن تغيير أسعد مخلص باشا[3] وتعيين وال جديد اسمه محمد رشيد باشا، بدل سياسة الإدارة العثمانية في حوران، وقلل من اعتمادها على الأغوات الأكراد، وإن لم يتخلص من الأغوات الذين كلفهم بمهام أخرى حيث عين هولو باشا العابد متصرفا على لواء حوران دون أن يترك له مسألة فرض الأمن في اللواء إذ كان يتنقل على رأس قواته بنفسه في أقضية اللواء كلها.

ومنذ أواخر سبعينات القرن التاسع عشر أخذت كفة الصراع بين الولد علي والروالة تميل لصالح الثانية ليس بسبب ميل الدولة نحو مشايخ الروالة فحسب، بل أيضا بسبب تنامي قوة الروالة التي تعود إلى كثرة عددهم. فاشتهر من مشايخهم هزاع بن نايف الشعلان، وسطام بن أحمد بن منيف الشعلان الذي قاد الروالة نحو تسع عشرة سنة. وخلفه فهد بن هزاع الشعلان الذي قتل عام ١٣٠٨هـ - ١٨٩٠م ليتولى بعده نوري الشعلان[4] الذي قاد الروالة حتى عام ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م. وعلى مدى نحو نصف قرن أوصل نفوذ هذه القبيلة إلى الذروة، غير أن الأمر المهم هنا يتمثل في موقف هذا الشيخ المؤيد للإدارة العثمانية على مدى نحو ثلاثين عاما. مما يعني أن هذه الإدارة تمكنت أخيرا من تحويل القبائل البدوية الكبيرة التي كانت تمثل تهديدا لها إلى قبائل خاضعة لإدارتها إلى حد كبير، ففقدت ولد علي قوتها ونفوذها، وجعلتها ظروف الصراع والتنافس مع الدولة في وضع لا تقوى فيه على تحدي السلطة العثمانية كما كانت من قبل، وعلى منازعة الروالة التي تفوقت عليها إلى حد بسط هيمنتها عليها. وهكذا فقد انهار نفوذ ولد علي التي ساهمت بهزيمة قبائل أهل الشمال: السردية والفحلية والسرحان وبني صخر، وغدت الروالة قبيلة مرهوبة الجانب، مسموعة الكلمة، وذات شأن كبير في لواء حوران وولاية سورية. وأما في قضاء القنيطرة فقد برزت قبيلتان بدويتان كانتا ذات نفوذ كبير داخل أراضي القضاء وفي أوساط الإدارة العثمانية هما آل الفضل، وآل النعيم. ويبدو أن هاتين القبيلتين لم تشهدا فيما بينهما نزاعا كبيرا حول النفوذ على

---

(١) شيلشر. المرجع نفسه، ص ١٥٥. وانظر أيضا : Firro. P. 146

(٢) شيلشر. المرجع نفسه، ص ١٥٧.

(٣) شيلشر. المرجع نفسه، ص ١٥٩.

(٤) زكريا ، أحمد وصفي. المرجع نفسه، ص ٣٦٧-٣٧٠.

الأرض أو على الجاه، فالمصادر التاريخية لم تأت على ذكر أية محاولة لهما أو لإحداهما للتدخل في حماية قافلة الحج الشامي، ومنافسة قبيلتي ولد علي والروالة، فانحصر نفوذ أمراء الفضل من آل الفاعور داخل أوساط قبيلتهم، وضمن الحدود الجغرافية التي يقيمون فيها في أراضي القضاء.

تميز مشايخ الفضل عن كل مشايخ لواء حوران من البدو والحضر بلقب أمير، وهو لقب كبير يدل على عراقة هذه القبيلة ورفعة مكانة أمرائها، وباستثناء آل أبو ريشة[1] لم يحمل هذا اللقب أي زعيم من زعماء البدو في البادية ولواء حوران، فاقتصرت ألقاب مشايخ اللواء على لقب شيخ وشيخ مشايخ.

ومن الأمراء الذين نالوا شهرة كبيرة الأمير حسن الفاعور، الذي كان عضوا في مجلس إدارة القضاء[2] ، والمحكمة خلال فترة طويلة منذ عام ١٢٨٦ هـ - ١٨٦٩ م حتى عام ١٢٩٦ هـ - ١٨٧٨م وقد خلت تشكيلة مجلسّ الإدارة من اسمه حتى عام ١٣٠١ هـ - ١٨٨٤ م، حيث أصبح ابنه محمد عضوا في محكمة القضاء، و لم تعد المصادر تشير إلى الأمير حسن مما يساعدنا على القول: إن وفاته كانت خلال تلك الفترة، وإن كنا لا نعرف بالضبط العام الذي توفي فيه.

لقد أمضى الأمير محمد حياة حافلة بمنزلة رفيعة داخل القضاء، وفي أوساط الدولة، وبقي عضوا[3] في مؤسساها المختلفة مثل مجلس الإدارة والمحكمة طوال حياته التي انتهت عام ١٣٢٤ هـ ١٩٠٦م، إذ قتل خطأ عند استقبال ضيوفه «الأمراء آل عبد القادر الجزائري في موكب حفل بمطلودة الخيل والملاعبة بالأسلحة فانطلقت رصاصة من بندقية أحد أولئك الأمراء أصابت الأمير محمد»[4]، دون أن يعلم أحدا من أبنائه أو أفراد قبيلته باسم القاتل قبل وفاته.

وكان الأمير محمد قد انتقل قبل ذلك، من السكن في بيوت الشعر إلى الإقامة داخل القصور الفخمة، فابتنى لنفسه «قصرا في قرية خصاص في سهل الحولة وآخر في قرية واسط في الجولان»[5] ، ليقضي فصل الشتاء في الأول والصيف في الثاني. يدل هذا التطور في سلوكه على تغيير كبير طرأ على عقله وفكره دفع به في هذا الاتجاه. وجعله يعزف عن التدخل في الصراعات المحلية الجارية في اللواء على الأرض والنفوذ، فاكتفى بهما داخل أراضي قضاء القنيطرة.

---

(١) زكريا ، أحمد وصفي. المرجع نفسه، ص ٣٩٢.

(٢) س، و، لعام ١٢٨٦ هـ ، ص ١٠٢؛ ص، و، س، لعام ١٢٩٦ هـ ، ص ١٠٥.

(٣) س، و، س، لعام ١٣١٨ هـ ، ص ٢١٦.

(٤) زكريا، أحمد وصفي. المرجع نفسه، ص ٣٩٤.

(٥) زكريا، أحمد وصفي.ص ٣٩٤. وفي هذه الصفحة يقول أحمد وصفي زكريا: (قضى الأمير محمد حياة حافلة بمناقب الرجاحة وعلو القدر والجاه لدى ولاة دمشق وحكامها وأعيانها، وكانت هداياه إليهم فيما رووا من السمون والخراف لا تنقطع).

تسلم إمارة الفضل بعد وفاة هذا الأمير ابنه الأمير محمود، وحتى وفاته عام ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧م. تميز أمراء الفاعور بميزة أخرى إضافة لما سلف هي حملهم لقب أمير. خلافا لمشايخ حوران كلهم من الحضر والبدو. ويبدو أن هذا اللقب لم يدفعهم لخوض غمار الصراع الداخلي في اللواء، من أجل الاستحواذ على مشيخة حوران.

كما تميز أمراء الفضل بميزة أخرى إضافة لما ذكرنا، لم يتميز بها مشايخ حوران كلهم من البدو الحضر تمثلت في عدم تعرضهم لمعارضة داخلية تطالب بإسقاطهم والحلول محلهم كما كان يجري لمشايخ الجبل والسهل وعجلون وقبائل البدو، سواء كانت معارضة من قبيلة أخرى أو من داخل القبيلة نفسها، فالتباين وإن كان شديدا بين الأمراء وأفراد قبيلتهم إلا أنه لم يدفع بالفقراء منهم للتفكير بالثورة أو بالتمرد، ولعل سيادة الفكر العشائري الذي يربط بين السادة والفقراء، بالإضافة إلى انتشار مظاهر التخلف والجهل والأمية تكمن وراء غياب الشعور بالتمايز الواقع، والاستغلال الذي يدفع بالمستغلين للبحث عن سبل الخلاص مما هم فيه.

إن مشاعر أفراد القبيلة من الفقراء والرعاة والخدم، التي تربطهم بالشيخ أو الأمير، تبقى أسيرة الفكر العشائري، ولا ترقى إلى معرفة أسباب الفقر المدقع للغالبية من البدو مقابل الثراء الفاحش لكبار مشايخهم، الذين كان بعضهم «يتقاضى لنفسه نحو نصف ضريبة الودي المفروضة على العشيرة»[١]، فعلى الأرجح لم يكن البدوي الفقير المعدم يفكر بتغيير ظروفه مثلما لم يحتط للتحديات المستقبلية التي كانت تواجهه.

ومن القبائل المشهورة والكثيرة العدد في قضاء القنيطرة، والتي لم يكن لها مساهمة تذكر في الصراع المحلي على الأرض والنفوذ، وفي تغيير خريطة توزع القوى الاجتماعية وأماكن إقامتها، كانت قبيلة النعيم[٢]، إذ لم يتعد دور مشايخ هذه القبيلة عملية الانخراط في الجهاز الإداري، وتمثيلها فيه. كان الشيخ عوض الطحان، الذي لا نعرف على وجه التحديد تاريخ وفاته، عضوا في مجلس إدارة القضاء عام ١٢٩٧هـ / ١٨٧٩م[٣] وجاء بعده ابنه الشيخ بركات الطحان، الذي أصبح عضوا في محكمة البداية في القضاء عام ١٣١٠ - ١٣١١هـ / ١٨٩٢ - ١٨٩٣م[٤]، والذي توفي عام ١٣٤٠هـ / ١٩٢١م[٥].

---

(١) المرجع نفسه، ص٣٧٥.

(٢) المرجع نفسه ص٣٩٦.

(٣) س،و، س لعام ١٢٩٧هـ، ص٢٤٨.

(٤) المصدر نفسه لعام ١٣٠٠هـ، ص٢٤٨ - ٢٤٩.

(٥) زكريا، أحمد وصفي. مرجع سابق ص٣٩٨.

ثانيا – الصراع على الأرض والنفوذ في السهل الحوراني:

كانت معاناة سكان السهل الحوراني من غزو القبائل البدوية أكثر إيلاما وضررا منها في أقضية اللواء الأخرى على مدى قرون خلت؛ و لم تر الدولة العثمانية خطورة ذلك على مصالح الأهلين، لتبادر إلى وضع سياسة أمنية لرفع الحيف عن السكان، ما دام هناك من يقدم لها الضرائب التي تفرضها عليهم دون أي اهتمام بالواقع المزري للفلاح «ولو أن باشا دمشق كان موجها بسياسة ثابتة وبنظرة صحيحة لمصلحته الخاصة لكان عليه أن يضع نهاية لتشليحات (ابتزاز) هؤلاء البدو وذلك بوضع بضعة آلاف رجل برواتب حسنة بشكل حاميات في الأماكن الرئيسية في حوران غير أننا نجد بدلاً من هذا أن غرضه جعل الخوة مورداً مباشراً لدخله الخاص»[١]، وبدلاً من ذلك ألقى باشا دمشق على عاتق سكان جبل حوران «حماية القرى المجاورة ضد البدو الذين يشقون عليه عصا الطاعة»[٢]. وبهذه السياسة يضع السكان من البدو والحضر في مواجهات مستمرة فيما بينهم، ويفسح المجال أمام سكان الجبل لاستخدام هذه المهمة وفق ما تمليه مصالحهم. وخلال القرن التاسع عشر كله تقريباً لم تبدل الدولة سياستها هذه. ففي عام ١٣٠٥هـ / ١٨٨٨م كتب قنصل فرنسا غيلوا إلى سفير دولته في الأستانة يخبره فيها عن النزاع الذي جرى بين سكان جبل حوران وبدو اللجاة، وما سببه من ضحايا جسيمة لسكان الجبل، وتحدث بعد ذلك القنصل عن دعوة والي سورية لكبار مشايخ الجبل إلى دمشق وإجبارهم على توقيع اتفاقية تقضي بالتزامهم بشروط عدة منها: «منع غزوات العرب (البدو) على مسلمي حوران»[٣]. كانت هذه السياسة تفضي دوماً إلى مزيد من الاقتتال وإلحاق الأذى بفلاحي الجبل والسهل وإلى إضعاف القوى المحلية كلها من بدو وحضر في السهل والجبل.

وبفعل الظروف المحيطة بسكان السهل التي تخضعهم لعوامل قهر وقمع أكثر من غيرهم لاسيما أن الأراضي السهلية لا تتيح لهم ظروفاً أفضل لحماية أنفسهم مثل سكان المناطق الجبلية، كانت مشيخة حوران إلى وقت قريب لمشايخ القبائل البدوية، باعتراف الإدارة نفسها لقاء تحصيل الضرائب وحماية قافلة الحج الشامي.

حيال هذه المعطيات المعقدة، نستطيع القول: إن ظروف السهل الحوراني لم تساعد على قيام مشيخات قوية من سكان السهل أنفسهم قبل القرن التاسع عشر، لتنازع زعماء البدو وتنتزع مشيخة حوران منهم، وبالتالي فإن تطور القوى المحلية في السهل الحوراني كان يسير بشكل بطيء لم يوفر

(١) بركهارت. المصدر نفسه، ص٦٠.

(٢) بركهارت. المصدر نفسه، ص٦٢.

(٣) ملحق الوثائق: الوثيقة رقم ٥٣ ص ٤٠٤.

لمشايخ السهل عوامل القوة اللازمة للمواجهة الذاتية والدفاع عن السكان الآمنين، كما في قضاءي جبل حوران وعجلون، خاصة أن الدولة كانت تضع في قلب السهل الحوراني قوة من عساكرها في المزيريب تحت أمرة المتصرف «تتراوح بين خمسمئة أو ستمئة رجل منهم ثلاثمئة وخمسون أو أربعمئة في بصرى والباقون في المزيريب أو متجولون في المنطقة»[1] . والغرض من هذه القوة، زيادة ابتزاز الفلاحين، وليس حمايتهم، وهي كفيلة بقمع أي تمرد في السهل بسهولة، في الوقت الذي تعجز فيه عن ذلك في المناطق الجبلية والوعرة، ليصبح الفلاح في السهل عرضة لابتزاز البدو وموظفي الدولة وجنودها، مما يستحيل مع هذه العوامل بروز مشيخات قوية، دون أن تكون قادرة على حماية الفلاحين لتتمكن من تكتيلهم خلفها، يشير المؤرخ عبد الله حنا في هذا الصدد إلى أن سهل حوران كان سهل الحيازات الصغيرة والمتوسطة وأن «زعماء العشائر والأسر في حوران لم يتمكنوا لأسباب وظروف كثيرة من توسيع ملكياتهم والتحول إلى طبقة من كبار الملاك»[2] ، دون أن يبين العوامل الآنفة الذكر التي أدت إلى هذا الواقع، فالشيخ العاجز عن حماية أراضيه من البدو، والخاضع لابتزاز الإدارة، غير قادر على بناء مشيخته على أساس المنعة والقوة في نظر الأهلين، لتجعلهم مقتنعين أن بإمكانه حمايتهم والوقوف في وجه عوامل قهرهم، وتطوير قدراتهم إلى حد حماية أنفسهم ذاتيا، كما كان يجري في جبل حوران وعجلون. آنئذ يستطيع الشيخ فرض هيبته على الفلاحين وتوسيع مسلحة أراضيه. على أن كل ذلك لم يلغ دورا لا بد منه لمشايخ من الدرجة الثانية في القرى، لإدارة بعض شؤون القرية من جهة وليكونوا صلة الوصل بين الإدارة العثمانية والسكان من جهة ثانية، لاسيما عند جباية الضرائب من قبل مشايخ القبائل البدوية ورجال الإدارة أنفسهم.

فعلى هذا الأساس، أخذت ملامح المشيخة في السهل الحوراني تتكون من جديد منذ أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر بفعل بروز العوامل التالية:

١ - تراجع نفوذ القبائل البدوية التي كانت تتلقى من الوالي الهدايا والجبة مثل الفحيلية والسردية.

٢ - ظهور قوة مشايخ جبل حوران خلال القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ودورهم في منع القبائل البدوية من الإقامة في أراضي الجبل أثناء فصل الصيف والخريف.

٣ - محاولات الدولة العثمانية خاصة بعد عودة بلاد الشام إلى حكمها عام ١٢٦٥ - ١٢٥٧هـ / ١٨٤٠ - ١٨٤١م، الرامية إلى تجديد إدارتها وفرض حكمها المباشر.

٤ - الصراع بين ولد علي والروالة، وما أدى إليه من نتائج مختلفة مثل إضعاف ولد علي وتنامي دور الدولة في مواجهة القوى المحلية كلها من البدو والحضر. ساعدت هذه العوامل كلها على

---

(١) بركهارت. المصدر نفسه، ص٤٣ - ٤٤.

(٢) حنا، عبد الله. ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، خمسة أجزاء (الأجزاء ٤،٥،٦) دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق بدون تاريخ ج٤ ص٤٦٥.

بروز عدد من مشايخ السهل الحوراني ممن يمتلكون ثروة يسيرة من المال، ووسائل النقل مثل الجمال التي كان يحتاج إليها والي دمشق لتأمين نقل قافلة الحج الشامي، فأخذت أسماء عدد غير قليل من المشايخ تبرز في قرى السهل، فمن الذين قاموا بتأجير جمالهم إلى الوالي أواخر القرن الثامن عشر: الشيخ ملحم بن ناصر الجبلاق (الشبلاق) شيخ قرية الشيخ مسكين والشيخ أحمد بن عمر المحاميد، والشيخ بكار بن موسى قطيفان، شيخا قرية ادرعات (درعا اليوم) والشيخ حمد بن علي الحريري شيخ قرية السلعة، والشيخ حسن بن مقداد شيخ قرية بصير، والشيخ عبد الله الشنور شيخ قرية اعجيم، والشيخ ابراهيم بن علي الزعبي شيخ قرية المسيفرة، والشيخ محمد بن نصر الله شيخ قرية بصرى، والشيخ علي الزعبي شيخ قرية خربة غزالة[1]. ولقاء عملية تأجير الجمال كان هؤلاء المشايخ لا يحصلون على المال وحده، بل على الجاه أيضا من خلال إقامة علاقات مع رجال الوالي وكبار موظفيه، ولا بد لهذه المكتسبات من أن تعزز دورهم وتطوره شيئا فشيئا ليصبح لهم الشأن الأكبر بين أوساط السكان. وعند العودة إلى هذه الأسماء يجد الباحث أن بعضهم لم يستمر في مشيخة بعض القرى مثل الشيخ حسن المقداد الذي كان شيخا لقرية بصير عام ١٢١٠هـ ١٧٩٥م. ومن بين هذه العائلات تقدمت عائلة الشبلاق وأصبحت تحمل لقب «شيخ مشايخ» السهل الحوراني، وما يدل على ذلك بوضوح ما جاء عند المؤرخ حيدر الشهابي الذي ذكر أن الشيخ بشير الشهابي عندما جاء إلى حوران عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م التقى الشيخ أحمد الشبلاق شيخ مشايخ حوران في قرية الشيخ مسكين[2]. مارس الشيخ أحمد الشبلاق نفوذا واسعا بين أوساط الفلاحين في السهل الحوراني، وتشير بعض المراجع إلى أنه كان يقمع الفلاحين ويطردهم من قراهم، وتردد الروايات الشفوية ذلك، غير أن الفترة القصيرة التي تسلم فيها مشيخة مشايخ حوران المترافقة مع تزايد قوة مؤسسات الدولة الإدارية والأمنية في مركز لواء حوران، لا تساعد على القول بصحة ما جاء في بعض المراجع، لاسيما أن حكم محمد علي باشا في بلاد الشام خفف من وطأة تسلط المشايخ على الفلاحين. ولم تأت مصادر حكم محمد علي باشا في بلاد الشام على ذكر آل الشبلاق، على حين ذكرت المشايخ الآخرين الذين انخرطوا في قيادة انتفاضة السهل الحوراني على ذلك الحكم وهم: الشيخ محمود الرفاعي شيخ قرية أم ولد، وفاضل الحريري شيخ بصر الحرير، والشيخ مزيد الأعرج[3] شيخ درعا، والشيخ راشد الذيبان شيخ قرية الشيخ مسكين، والشيخ صالح الزعبي شيخ قرية خربة غزالة، وكانت وثائق ذلك الحكم تندد بهؤلاء المشايخ وتشير إلى إصدار الأحكام القضائية بحقهم، على حين لم تذكر أي شيخ من آل

---

(١) رافق، عبد الكريم. قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني، دراسات تاريخية، جامعة دمشق العدد السادس ١٩٨١ ص١٣.

(٢) الشهابي، حيدر. لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، عني بضبطه ونشره وتعليق حواشيه ووضع مقدمته وفهارسه أسد رستم، فؤاد أفرام البستاني، ثلاثة أجزاء، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٩ج٣ ص٦٦٣.

(٣) رستم، أسد. المحفوظات الملكية، المصدر نفسه ج٤ ص٢٤٤.

الشبلاق في قرية ازرع، ولعل ذلك يساعد على القول: إن هذه الأسرة لم تشارك في الانتفاضة على حكم محمد علي، إما بسبب دخولها مرحلة الضعف، وإما لأن مصالحها لم تمس من الإدارة، فلم تجد المبررات التي تدفعها للثورة، وهذا يقودنا إلى عدم التسليم بما قاله علي البلخي عن الشيخ عبد الرحمن الشبلاق «ولعب دورا كبيرا في الحرب ضد ابراهيم باشا ومارس حكما استبداديا بعد انسحاب المصريين، وكان حكمه الفردي سببا لضياع المشيخة من آل الشبلاق وانتقالها إلى آل الحريري»[1] وذلك دون أية إشارة إلى المرجع أو المصدر الذي استقى منه هذه الأخبار، ثم يتابع الكتابة مشيرا إلى أن فلاحي الجبل قد اتفقوا مع فلاحي السهل الذين كان يقودهم الشيخ فاضل الحريري على إسقاط مشيخة آل حمدان في الجبل والشبلاق في السهل في وقت واحد فيقول: «و لم يغفل الشيخ فاضل أبو صفوق الحريري والشيخ اسماعيل الأطرش أهمية السلطة، فاتجها إلى الوالي في المزيريب وأعلموه بأن انقلابا ضد آل الحمدان وآخر ضد آل الشبلاق سينفذان في وقت واحد فوافق والي حوران لأن السلطة العثمانية كانت دائما إلى جانب الأقوى»[2]. إن الشيخ اسماعيل الأطرش لم يكن قائدا فلاحيا فهو منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر من المشايخ الكبار الذين كانوا يقودون سكان الجبل، وكان يطمح لزعامة الجبل أي أنه وإن قاد عددا من العائلات ضد آل الحمدان لم يكن يهدف إلى القضاء على آل الحمدان كمشايخ يمارسون الظلم، بقدر ما كان يرغب في احتلال موقعهم بعد إقصائهم عنه، وأصبح مديرا لناحية عرى عام ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م. وكان الشيخ واكد الحمدان مديرا لناحية السويداء في العام نفسه[3].

لم يقم علي البلخي بتحليل الأحداث التي أرخ لها بشكل عميق، فقاده ذلك إلى الوقوع في مغالطات كبيرة فوصف متصرف حوران بالوالي، ووصف عملية القضاء على مشيختي الحمدان والشبلاق[4] بانقلاب سهل التنفيذ دون أن يرى أن القضاء عليهما مسألة معقدة ولا تتم بين ليلة وضحاها. ولعله اعتمد في تحليله هذا على ما كتبه باحث آخر هو هيثم العودات، دون أن يشير إلى ذلك وهنا قال العودات «في عام ١٨٦٩م نجح سكان الجبل وسهل حوران في التخلص من مشيخة آل الحمدان والشبلاق دون مقاومة تذكر»[5]. ومن المهم هنا أن نشير إلى أن العودات اعتمد في

---

(١) البلخي، علي. ثورات حوران على حكم ابراهيم باشا، رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير، جامعة دمشق ١٩٨٥، غير منشورة ، ص١٧٤.

(٢) المصدر نفسه ص٢١٤.

(٣) س، و، س، لعام ١٢٨٦هـ ص١٠٣.

(٤) فريدريك، بيك. تاريخ شرق الأردن وقبائله، المرجع نفسه ص٢٨٠.

(٥) العودات، هيثم. الانتفاضة العامية في جبل العرب، مط الحجاز بدمشق، ١٩٧٦م ص٣٣.

الوصول إلى هذه النتيجة على ما كتبه الضابط الفرنسي بورون في كتابه (الدروز) وهو عبارة عن دراسة مقتضبة لا ترقى إلى أن تكون مصدرا أو مرجعا علميا موثوقا[١].

إن عدم معرفتنا تاريخ سقوط آل الشبلاق، وصعود آل الحريري إلى مركز المشيخة الأولى في حوران لا يقلل من أهمية انتقال مشيخة مشايخ السهل الحوراني من عائلة إلى أخرى، كما أن غموض مراحل عملية الانتقال هذه لا ينفي الصراع الذي جرى على أرض الواقع وأدى إلى هذه النتيجة.

توزع آل الحريري بمنطقة واسعة في السهل الحوراني، ليس ذلك باعتبارهم احتلوا مركز المشيخة الأولى فحسب، بل لأنهم أيضا أكبر عائلات السهل الحوراني عددا، وبسطوا نفوذهم على نحو عشرين قرية[٢]، ومركزها الرئيس الشيخ مسكين. وجاء بعدهم في المرتبة الثانية آل المقداد والزعبي الذين يقع تحت نفوذهم ست عشرة قرية مركزها قرية خربة غزالة، ومركز آل المقداد بصرى الشام[٣] وامتدت مشيختهم إلى أربع قرى أخرى.

وقد اعتبرت الباحثة شيلشر أن أسرتي (الحريري والمقداد) ناطقتان باسم سكان السهل في تعاملهم مع العالم الخارجي، وإن لم يكن لديهم على ما يبدو سلطة كبيرة على سكان القرى المجاورة، ولذا لم يكن بإمكانهم أن يمثلوا مصالحهم عند التعامل مع الغرباء[٤].

وإلى جانب هذه العائلات برزت عائلات أخرى مثل المحاميد[٥] في درعا، وشيخها نايف فاضل المحاميد، وآل الحلقي ولها ثلاث قرى ومقرها قرية جاسم، وآل الحشيش العباس في تل شهاب وآل الجباوي في القنية (وعدد قراها ثمانية وتعتبر هذه العشيرة الدرجة الخامسة من عشائر حوران)[٦].

تلقي سالنامة ولاية سورية الضوء على مشايخ هذه العائلات الممثلة في مجالس إدارة قضاءي بصر الحرير ودرعا ومركز اللواء والمجالس البلدية والمحاكم، منذ أن صدر العدد الأول فيها عام ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م وحتى العدد الأخير الذي صدر عام ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م. وكان - دون شك - شيخ مشايخ السهل الحوراني من آل الحريري خلال العقدين الأوليين من القرن العشرين، فقد كانت جريدة المقتبس في مقالاتها تبين بوضوح مدى نفوذ القوى المحلية في قرى سهل حوران كما في أقضية اللواء كلها. «جاءتنا رسالة من شيخ مشايخ الحوارنة علي أفندي الحريري ورفقائه مشايخ الحوارنة»[٧].

---

(1) Bouron. N. les Druzes. Histoire du Liban et de la Montagne Houranais. Paris. 1930. p. 213.

(٢) أبو راشد، . حوران الدامية، جبل الدروز، ط٢ بيروت ١٩٦١ ص٣٦٦.

(3) ذكر غيوم ري قائلا: (إن الشيخ محمد خليل المقداد من العائلات المشهورة في حوران) انظـر:. REY. P. 199

(٤) شيلشر. المرجع نفسه، ص١٦٤.

(٥) س، و، س، لعام ١٣١٣ - ١٣١٤هـ ص٢٠٢.

(٦) أبو راشد، حنا. المصدر نفسه ص٣٦٦.

(٧) المقتبس. العدد ٦٠٦/ ٢٢ صفر ١٣٢٩هـ / ١٩١١/٢/٢١م.

ويأتي بعد علي الحريري خلال العقد الثاني من القرن العشرين، المشايخ سليم الصالح الزعبي، سعيد الحلقي، منصور الخليل، مصطفى الخليل المقداد، فيصل المحمد ومحمد وأحمد الحشيش، ورشيد المذيب، محمد حسن الحريري وياسين الرفاعي، فاضل وعبد الرحمن المحاميد، موسى فلوح، نجيب حاتم، محمد الزعل الزعبي وهولو الحريري[1]، ويأتي بعد هؤلاء المشايخ من الدرجة الثانية في قرى السهل كل الذين يقومون بتنفيذ أوامر وسياسة مشايخ الدرجة الأولى.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القوى المحلية المتنفذة في السهل الحوراني لم تشهد بعد تسلم آل الحريري مشيخة مشايخ حوران صراعات ذات طابع اجتماعي أو صراعات على مركز المشيخة الأول، فاستمرت ضمن ذلك التراتب حتى انهيار الحكم العثماني عام ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م. ولإلقاء الضوء على زعامات قرى السهل الحوراني خلال أواخر القرن التاسع عشر والعقدين الأول والثاني من القرن العشرين، نجد من المفيد هنا بيان أسماء أبرز هذه الزعامات حسب البيان التالي:

اسم القرية	اسم مشايخها
١ – قرية الشيخ مسكين	علي أحمد الحريري وابن أخيه اسماعيل الترك الحريري وهولو الحريري
٢ – بصر الحرير	علي الطه الحريري وأحمد الطالب الحريري
٣ – الحراك	منوخ الحسن الحريري
٤ – الحريك	محمد الحسن الحريري
٥ – أم ولد	ياسين الرفاعي
٦ – صيدا	هولو الحريري
٧ – سحم الجولان	عبد الرحمن زين العابدين الحريري
٨ – خربة غزالة	سليم الصالح الزعبي
٩ – دير البخت	فارس الزعبي
١٠ – الرمثا	فايز وفواز ومحمد بركات الزعبي
١١ – المسيفرة	محمد الزعل الزعبي
١٢ – بصرى الشام	منصور الخليل المقداد، مصطفى الخليل المقداد، خليل الحجي المقداد، سرور المقداد
١٣ – درعا	فاضل وعبد الرحمن المحاميد
١٤ – أم المياذن	مصطفى المحاميد
١٥ – تل شهاب	محمد وأحمد الحشيش
١٦ – نوى	رشيد المذيب
١٧ – جاسم	سعيد الحلقي
١٨ – بصير	موسى فلوح
١٩ – خبب	نجيب الحاتم
٢٠ – خربا	صقر الخوري
٢١ – تامر	ابراهيم نصر الله[2]

(١) المقتبس، العدد ٥١٨، ٥ ذي القعدة ١٣٢٨هـ / ٧/١١/١٩١٠م. وانظر أيضا : أبو راشد، حنا. حوران الرابعة، مذكور سابقا ص ٣٧٤-٣٧٥.

(٢) المقتبس، العدد نفسه.

ثالثا – القوى المحلية في قضاء القنيطرة:

إلى جانب قبيلتي الفضل والنعيم، كان في قضاء القنيطرة عناصر سكانية أخرى من السكان الحضر مثل آل عرفاوية وخليفة وحداد وملكه والعاص وأبو صالح والعبد الله وكان مشايخ هذه الأسر يمثلون في مؤسسات القضاء الإدارية المختلفة، بالإضافة إلى ممثلي السكان من الشركس، والأتراك. وقبل مجيء الشركس إلى القضاء لم يكن هناك صراعات بين السكان تذكر حول التنافس على مركز الزعامة الأول؛ أو بسبب التباين في الأوضاع الاجتماعية والمعاشية للسكان بين فلاحين ومشايخ.

بيد أن القضاء شهد صراعا بين الشركس والأتراك وبين العناصر السكانية الأخرى من البدو والحضر «وفي الواقع كان الباب العالي يدعم التركمان والشركس ويشجعهم ضد العرب»[(١)].

و لم يؤد ذلك الصراع إلى نتائج حاسمة ومؤثرة في توزع السكان في القضاء أو إلى إحلال عنصر سكاني محل عنصر آخر؛ ومن الأسماء المتنفذة التي برزت على ساحة القضاء من السكان، شاكر عرفاوية، موسى خليفة[(٢)]، حسن فرحات، أحمد موسى خليفة، حمد الفرحان، اسماعيل عرفاوية، عواد الفريح[(٣)]، ابراهيم ملكة، أحمد ابو صالح، ابراهيم سلوم[(٤)]، جرجي حداد، بالإضافة إلى ممثلي أو زعماء الشركس والترك مثل بكمزبك الجركسي، وعيد آغا التركمان[(٥)].

رابعا – تطور حركة الصراع بين القوى المحلية المتنفذة في جبل حوران:

ومن المفيد هنا دراسة مشيخة آل الحمدان وإلقاء الضوء على علاقاتها مع سكان الجبل قبل الانتقال إلى دراسة تطور نفوذ القوى المحلية في جبل حوران بعد تسلم آل الأطرش مشيخته.

كان آل الحمدان يمارسون سياسة عشائرية شبه إقطاعية، فيقومون بجباية الضرائب من السكان، ويقدموها للدولة، وكانت الإدارة العثمانية تصدر مراسيم تسمي بموجبها شيوخهم على جبل حوران، وهم بدورهم يقومون بتسمية مشايخ مشيخة العائلات الرئيسية عند وفاة الشيخ، وحلول ابنه مكانه.

وقبل أن تسكن قرى القسم الجنوبي والشرقي والشمالي من الجبل كانت ملكيتهم في السويداء وعرى ورساس ومصاد وقنوات وشهبا ملكية كبيرة بالنسبة لملكية سكان الجبل؛ ولعلهم بذلك استطاعوا أن يصبحوا العائلة الأكثر غنى وثراء وقوة ونفوذا، فارتهنت علاقاتهم بالسكان بهذه المعطيات. فكانوا يبادرون إلى ترحيل العائلة التي يرون فيها ما لا يرضي سياستهم، كما فعلوا مع آل

---

(١) باغ، أديب. المرجع نفسه ص٢٨٩.

(٢) س،و،س، لعام ١٢٨٦هـ ص١٠٢.

(٣) س،و،س، لعام ١٢٩٥هـ ص١٠٤.

(٤) س،و،س، لعام ١٢٩٨هـ ص٢٢٣.

(٥) المقتبس، العدد ٥١٨/ ٥ ذي القعدة ١٣٢٨هـ / ١٩١٠/١١/٧م.

جربوع[1] عام ١٢٧٧ - ١٢٧٨هـ / ١٨٦١ - ١٨٦٢م عندما طردوهم إلى قرية كناكر مثلما حاولوا ترحيل آل أبو فخر إلا أنهم فشلوا في تحقيق ذلك[2] .

تقدم لنا هذه المعطيات صورة عن الطابع شبه الإقطاعي لمشيخة الحمدان، وعن مضمون حركة الصراع المحلي العشائري البعيد عن الطابع الاجتماعي الطبقي؛ فالترحيل لم يكن لفلاحي آل جربوع أو آل أبو فخر إنما كان يشمل أولا مشايخ هذه العائلات بالإضافة إلى فلاحيها.

وهنا تجدر الإشارة إلى نجاح د. عبد الله حنا في تشخيصه لطبيعة الصراع المحلي في جبل حوران، بين آل الحمدان والأطرش. إذ رأى أن «حلول مشيخة الطرشان مكان الحمدان» كان بسبب «جملة عوامل داخلية وخارجية أدت إلى ضعف الزعامة الأولى وصعود مشايخ الدرجة الثانية»[3] . بيد أنه لم يتابع تحليله لهذه الفكرة وعاد ليصف الصراع على أنه صراع جرى بين «الحركة الفلاحية»[4] ومشيخة الحمدان. لذلك يمكن القول: إن الافتراض القائل بوجود صراع طبقي بين آل الحمدان من جهة وفلاحي الجبل من جهة ثانية افتراض يقوم على أفكار لا تجد لها أساسا واضحا في قاع العلاقات الاجتماعية والعشائرية في الجبل القائمة على نظام مشايخي لا يهتم بمصالح الفلاحين إلا بالقدر الذي يكرس أركان هذه المشيخة، التي يقف على رأس الهرم فيها آل الحمدان، ويتدرج بعده مشايخ العائلات المتنفذة، ومن ثم العائلات التي تليهم الموزعة في قرى الجبل، مما يساعد هنا على القول: بغياب وجود الانقسام الطبقي الواضح تماما الذي يؤدي إلى اصطفاف طبقي بين الفلاحين من جهة والمشايخ من جهة ثانية خلال فترة مشيخة آل الحمدان، فالتمايز في ملكية الأرض والمنازل والماشية لم يفعل فعله بعد ليفرز فئتين اجتماعيتين متناقضتين تتوزعان بين مشايخ وفلاحين في ظل ظروف التخلف الفكري وانتشار الأمية وسيادة العلاقات العائلية التي تقوم على تنظيم شؤون العائلات في القرى التي يسكنونها[5] ، مما لا يساعد بعد على تبلور طبقة فلاحية متميزة تقود صراعا

---

(١) حنا، عبد الله. العامية في جبل حوران، المرجع نفسه ص١٣٦.

(٢) كتب المؤرخ سليمان أبو عز الدين حول هذا الموضوع قائلا : «إن قاسم أبو فخر نازع بني الحمدان السلطة لكن أخصامه هؤلاء تغلبوا عليه، لأنهم كانوا أعظم منه نفوذا. انظر: مجلة الكلية، تشرين الثاني، عام ١٩٢٥، ص ٣١٥.

(٣) حنا، عبد الله. العامية في جبل حوران، المرجع نفسه ص١٣٤.

(٤) المرجع نفسه ص١٣٧.

(٥) شاهد غيوم ري بعض حالات انتقال السكان من قرية إلى أخرى. انظر : REY. G.P.123

وكان بركهارت قد تحدث عن هذا الأمر قائلا: «وأحيانا لا يكون سبب هذه الهجرة جشع الشيوخ المادي ولكن عداوة الشيخ الشخصية أو عداوة أحد وجوه القرية فتطرد العائلة من بيتها وهكذا يظلون عرضة للتنقل». بركهارت،المصدر نفسه،ص٥٥

اجتماعيا ضد آل الحمدان. كما أن كثرة القرى الخربة كانت تتيح لأية عائلة الانتقال إليها والسكن فيها إذا ما تعرضت لظلم أو اعتداء، فالأمر لا يكلف سوى القيام ببعض الاصلاحات للدور الخربة وتنظيفها والإقامة فيها.

من غير الممكن مع هذه الظروف أن تتغير العلاقات العشائرية السائدة والضرورية للتجمعات السكنية في قرى حوران كلها، لتأمين حماية هذه التجمعات التي تقوم على الموازرة والمساندة ضد الأخطار الخارجية، ولا تخلو من التراعات المحلية المتعددة الأشكال.

على أن ذلك الوضع لم يكن ينفي وجود تمايز طبقي مابين الفلاحين والمشايخ وارتكاب مظالم بحق الأهلين لاسيما الفقراء منهم الذين لا ينتمون لعائلات قوية تحميهم، وكثيرا ما كانت بعض وجوه هذه المظالم تنال عائلات بأكملها دون تمييز بين فلاحيها ومشايخها.

حمل مشايخ آل الحمدان لقب شيخ مشايخ جبل حوران منذ القرن الثامن عشر وإلى أواخر سبعينات القرن التاسع عشر، يقيم الشيخ الأول من هذه الأسرة في مركز قضاء جبل حوران الذي هو السويداء[1] والشيخ الثاني يقيم في قرية عرى[2].

واشتهر خلال فترة دراستنا هذه من كبار آل الحمدان الشيخ يحيى الحمدان الذي قاد انتفاضة جبل حوران عام ١٢٥٣ - ١٢٥٤هـ / ١٨٣٧ - ١٨٣٨م ضد إدارة محمد علي باشا في بلاد الشام، عندما حاولت نزع سلاح السكان وتجنيد أبنائهم، وزيادة الضرائب عليهم[٤]. وجاء الشيخ واكد الحمدان ليقود مشيخة الجبل إلى نهاية عهد آل الحمدان عام ١٢٩٣هـ - ١٨٧٦م.

وبرزت خلال مشيخة واكد الحمدان شخصية أخرى تحمل اسم الشيخ يحيى والذي نرجح أنه ابن الشيخ واكد. وعندما زار الرحالة الانجليزي بورتر جبل حوران عام ١٢٧٠هـ ١٨٥٣م وتجول في قراه، زار الشيخ واكد وأسهب في وصفه، وتحدث لنا عن لباسه وسلاحه وفرسه، إلى أن قال: «إن الشيخ واكد الحمدان من اشرف عائلات حوران وهي في المقام الأول بين زعماء الدروز بالنسبة

---

(١) بركهارت، المصدر نفسه، ص١٨ - ٢٠.

(٢) يبدو أن الشيخ يوسف الحمدان حل محل الشيخ حسين الحمدان إلى عام ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨م العام الذي غضب فيه صالح باشا والي الشام على آل الحمدان «وقبض على كبيرهم الشيخ يوسف وبعدما سلبه ماله قتله» وكان المؤرخ حيدر الشهابي قد كتب عن بشير الشهابي عندما فر إلى حوران قائلا: ((وحضر المشايخ ببيت الحمدان لوداعهم، وأبدوا كل حذاقة ومعروفية وهم مشايخ دروز حوران و لم يوجد أكرم منهم في تلك البلدان. وهم من مقاطعة كفرا التي هي الآن خراب في لبنان حضر جدهم حمدان حمدان لديار حوران واقتنى قرايا ومواشي والذين هم موجودون الآن من كبار المشايخ يوسف ويحيى وحمد وأخوه محمود والد خطار))الشهابي، حيدر، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين (الغرر الحسان)، المصدر نفسه ص٧٦٤ - ٧٩٥.

(٤) العطار، نادر. تاريخ سورية في العصور الحديثة ج١ ، المرجع نفسه ص١٣٣.

إلى مركزه الاجتماعي»[1] . أما الوثائق العثمانية فقد أشارت إلى هذين الشيخين معا. فالشيخ واكد الحمدان كان خلال أعوام ١٢٨٦ - ١٢٨٩هـ / ١٨٦٩ - ١٨٧٢م[2] مدير ناحية السويداء، بينما كان الشيخ يحيى عضوا في مجلس إدارة قضاء جبل حوران إلى عام ١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م[3] العام الذي انهارت فيه مشيخة آل الحمدان.

شهد هذان الشيخان منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر فترة احتدام التنافس مع الشيخ اسماعيل الأطرش الذي تمكن من طرد الشيخ هزاع الحمدان من قرية عرى واستحصل على قرار تعيينه مديرا للناحية فيها[4] ، كما انتخب ابنه ابراهيم عضوا في مجلس إدارة قضاء جبل حوران، حيث وصل التنافس خلال سبعينات القرن التاسع عشر إلى ذروته فبدت علامات انهيار نفوذ آل الحمدان واضحة بينما لاحت في الأفق قوة آل الأطرش التي تكاد تمسك بالمشيخة، بعد أن قاد اسماعيل الأطرش هذه المعركة بحنكة ودهاء كبيرين منذ ثلاثين سنة خلت[5] .

لم يأت انهيار نفوذ آل الحمدان بين ليلة وضحاها بانقلاب دبره الشيخ اسماعيل الأطرش كما رأى الباحث علي البلخي[6] ، إذ لم يترك وسيلة ممكنة إلا بادر لاستغلالها من أجل تعميق نفوذه من جهة وتقدمه بين كبار المشايخ من جهة ثانية، فكان على اتصال بكبار موظفي الدولة وبالقنصل الإنجليزي وود الذي حمل له الرحالة بورتر رسالة منه، فتمكن خلال خمسينات القرن التاسع عشر أن يحل في المرتبة الثالثة بعد الشيخين واكد الحمدان وقاسم أبو فخر، وجعل قريته القريا ثم عرى مركزا مهما، بات يهدد آل الحمدان ويحد من نفوذهم، إذ لاحظ القنصل الفرنسي عام ١٢٧٩هـ / ١٨٦٢م تلك التطورات فكتب قائلا: «إن عائلة الحمدان بوجه عام هي العائلة الأولى في المنطقة وإن بدأت تفقد نفوذها بسبب حالة الفقر التي ألمت بها، وقلة حيوية شيوخها، غير أنها ما زالت في أذهان الناس العائلة الأولى في المنطقة»[7] .

---

(١) بورتر، ترجمة سلامة عبيد. جريدة الجبل، العدد ٢٤١٩ - ١٩٥٨/٥/٢٦م.

(٢) س،و،س، لعام ١٢٨٦هـ ص١٠٣. لعام ١٢٨٩هـ ص١٠٥.

(٣) س،و،س، لعام ١٢٩٣هـ ص١٢١.

(٤) س،و،س، لعام ١٢٨٦هـ ص١٠٣.

(٥) تحدث بورتر عن الشيخ اسماعيل الأطرش بدهشة وإعجاب قائلا: (إنه أشجع رجل في شعب شجاع فهو يفوق بإقدامه الشخصي الزعماء الآخرين على الإطلاق وهكذا صار له من النفوذ ما لم ييسره له لا مركزه الاجتماعي ولا ثروته إن لم يكن كأخوانه سليل عائلة عريقة في نسبها بل كان جنديا مغامرا فتح طريق المجد بحد السيف) انظر بورتر، ترجمة سلامة عبيد. جريدة الجبل، العدد ٤١٧ تاريخ ١٩٥٨/٥/٢١م.

(٦) البلخي، علي. مرجع سابق ص١٧٥ وأيضا FIRRO. K.P. 130

(٧) شيلشر. المرجع نفسه ص١٥٢ وأيضا FIRRO. K.P. 135

وجاءت مشاركة الشيخ اسماعيل الأطرش في النشاط السياسي المحتدم في لواء حوران لتزيد من نفوذه إذ بادر إلى التوسط بين شيخي قبيلتي ولد علي والروالة، عندما تفاقم الصراع بينهما ووصل إلى حد استخدام السلاح أواخر خمسينات القرن التاسع عشر، ثم تمكن بعد ذلك من تشكيل حلف واسع «ضم كل فئات حوران ضد الدولة العثمانية»[1]، عندما حاولت بسط نفوذها المباشر على الجبل، تحت ذريعة القبض على الشيخ خطار العماد ورفاقه عند فرارهم من لبنان إلى جبل حوران عام ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م، بعد أن شارك الشيخ اسماعيل الأطرش في الحرب الأهلية في لبنان ذلك العام[2]. غير أن الإدارة العثمانية فشلت في تنفيذ أهدافها، لكنها نجحت في إرغام الشيخ اسماعيل على توقيع اتفاقية معها، تقضي بإلزامه بجباية الضرائب من سكان أقضية الجبل والسهل والبدو المقيمين في اللواء.

أدرك الشيخ واكد الحمدان خطورة الشيخ اسماعيل الأطرش، فبادر إلى تشكيل تحالف ضم آل عامر المنافسين لآل الأطرش، وآل أبو فخر الذين ما زالوا يحتفظون بالمركز الثاني بعد آل الحمدان، وعدداً من العائلات التي تخشى تنامي نفوذ آل الأطرش. وفي هذا الصدد تحدث الرحالة الفرنسي غيوم ري عن اجتماع ضم اثنين وأربعين شيخاً عقد في منزل الشيخ فارس عامر في شهبا.

كان الشيخ واكد يرى أن آل عامر لا يشكلون خطراً على موقعه مثل الشيخ اسماعيل الأطرش، فسعى للاستفادة من تنافسهم مع آل الأطرش، وتوظيف ذلك لتمتين مشيخته بالتحالف معهم، وكان آل عامر يرون أنهم الأجدر بإشغال مكانة آل القلعاني الذين كانوا يأتون من حيث الترتيب في المرتبة الثالثة بعد آل الحمدان وأبو فخر على حين شغل هذه المكانة الشيخ اسماعيل الأطرش.

ومن العوامل التي عززت قوة الشيخ الأطرش كان فرار الكثير من سكان لبنان من أتون الحرب الأهلية المشتعلة في لبنان، وانتقالهم للإقامة في جبل حوران في القسم الجنوبي منه[3]، حيث شكلوا رافداً بشرياً ومعنوياً وقوة مادية زادت من قوة الشيخ اسماعيل الأطرش، بعد أن أقام هؤلاء السكان في قرى كثيرة من القسم الجنوبي التي وضعت تحت مشيخة أبناء الشيخ اسماعيل وأقاربه الذين وضعوا يدهم على ربع أراضي هذه القرى[4]،

---

(١) الخازن، فيليب وفريد. المحررات السياسية ج٢ المصدر نفسه ص١٥٥.

(٢) تحدث غيوم ري عند حضوره جانباً من هذا الاجتماع قائلاً: «قدم لنا الشيخ فارس عامر بعض أهم المشايخ الكبار ومن بينهم كان الشيخ الكبير الذي يقيم في السويداء وهو أعرق شيخ بينهم بوصفه من آل الحمدان الأسرة التي تحتفظ بمشيخة الجبل وراثياً». انظر: REY. G. P. 88

(٣) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦٧ ص٤٣٥ — ٤٣٦ .

(٤) تحدث المؤرخ لويس نورمان في هذا الصدد قائلاً: «أما مشايخ آل الأطرش الذين سيطروا برجالهم المسلحين على جنوب الجبل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد بدوا أنهم يمتلكون فعلياً تلك الأرض التي كانت هبتهم فقد احتفظوا لأنفسهم بالجزء الأساسي والجيد منها ربما بمقدار النصف». انظر:

على حين لم تكن أراضي القرى التي خضعت لمشيخة آل عامر تماثل من حيث جودتها باستثناء أراضي شهبا قرى عرى والمجيمر والقريا وملح وامتان والهويا - والقرى الأخرى التي وزع اسماعيل الأطرش فيها أبناءه وأبناء عمومته وهذا يفسر لنا سبب تفوق آل الأطرش اقتصادياً على آل عامر، على الرغم من أن الشيخ فارس عامر وشقيقه أسعد دخلا بقوة مادية حلبة الصراع على النفوذ في الجبل، وكانا على جانب كبير من الثراء كما تحدث الرحالة بورتر وغيوم ري. وهنا يمكن القول إن التنافس بين آل عامر والأطرش يعود إلى أربعينات وخمسينات القرن التاسع عشر. ثم اتخذ شكلاً حاسماً أكثر عندما انحاز آل عامر إلى جانب الانتفاضة الفلاحية التي انطلقت من قرى امتان وملح وعرمان والهويا، لعلهم بذلك يحققون ما أراده الشيخ فارس عامر ويصلون إلى احتلال الموقع الأول بين مشايخ الجبل إذا ما نجحت الانتفاضة في القضاء على نفوذهم وإقصائهم عن مكانتهم. فبعد انهيار نفوذ آل الحمدان وآل أبو فخر احتل آل عامر الموقع الثاني بعد آل الأطرش[1]، ولم يبق أمامهم إلا دحر آل الأطرش للنفاذ إلى موقعهم، وإذا فشلت الانتفاضة فإنهم لم يخسروا الموقع الذي احتلوه ورسخوا وجودهم فيه منذ أكثر من عشرين عاماً، وتقلدوا خلال هذه الفترات وظائف هامة وكبيرة على مستوى القضاء، مثل عضوية مجلس إدارة جبل حوران ومديرية ناحية شهبا، ورداً على محاولات آل الأطرش الرامية إلى عزل آل عامر، والحد من نفوذهم والاستقواء عليهم بآل الحلبي، وآل هنيدي، كان مشايخ آل عامر يقفون إلى جانب آل الحمدان منذ أواخر خمسينات القرن التاسع عشر حتى سقوط نفوذهم، ويقيمون علاقات واسعة مع الإدارة العثمانية، والقناصل الأجانب، وعند بروز الأزمة بين مشايخ الجبل من جهة، والدولة العثمانية من جهة ثانية خلال عام ١٢٧٧هـ ١٨٦٠م وإصرار الدولة على وجوب توريد الجبل للحبوب إلى دمشق، خالف آل عامر والحمدان[2] موقف اسماعيل الأطرش وتعهدوا بإرسال الحبوب المطلوبة[3].

إن المشايخ الآخرين الذين استقوى بنفوذهم آل الأطرش، هم الشيخ هزيمة هنيدي والشيخ قاسم الحلبي ومشايخ آل أبو عساف الذين برز منهم مشايخ كانوا على غاية من الأهمية والشأن في تاريخ الجبل مثل حسين ومحمد وشاهين أبو عساف الذي كان عام ١٣٠٨ - ١٣٠٩هـ / ١٨٩٠

Nourman. P. 92

(١) كتب القنصل الفرنسي غيلوا في تقريره إلى سفير دولته قائلاً: (إن عدة زعماء مؤثرين انظموا علناً للعامية وكانوا نشيطين تجاه قرارها أهمهم محمود عامر وهو نفسه موضوع رسالتي في ٢١ تشرين الأول و٦ تشرين الثاني ١٨٨٩م) ملحق الوثائق وثيقة رقم ٦٠ ص٤١٦، وأيضاً وثيقة رقم ٦١ ص ٤١٨ - ٤١٩ .

(2) L - FIRRO . P. P. 145 - 146.

(٣) كتب القنصل الفرنسي نفسه غيلوا في تشرين الثاني ١٨٨٩م قائلاً: «إن الرسالة التي بعث بها الشيخ محمود عامر إلى شيوخ الجبل الآخرين عن حديثنا الشهر الماضي تدل بوضوح على أنه لم يكن يتصرف بمفرده عندما كان يتوجه إلى قنصل فرنسا وإنما كان ينجز مهمة كلفه بها الشيوخ الآخرون في الجبل». أنظر ملحق الوثائق وثيقة رقم ٦٠ ص ٤١٦ .

- ١٨٩١م عضو محكمة البداية في القضاء[١] . والشيخ محمد الذي حاولت الدولة وضعه شيخا على قرية نجران[٢] عندما تفاقم الصراع بين آل أبو فخر وآل عزام على أراضي هذه القرية ومشيختها.

أما عائلة الحلبي التي شغل شيخها قاسم وظيفة مدير ناحية لاهثة، وكان من بين الزعماء الأكثر تأثيرا في الجبل[٣] فقد وقفت إلى جانب آل الأطرش لتستقوي بهم على القوى العائلية التي تنافسها داخل المنطقة الشمالية من الجبل التي يسيطر آل عامر على قرى كثيرة منها وآل المغوش في أم حلرتين وخلخله، وآل زهر الدين في قرية الصورة الكبيرة، مما يمكننا من معرفة حقيقة موقف آل الأطرش والحلبي المتكاتف والمتضامن على مصالح مشتركة فآل الأطرش يضغطون بمؤازرتهم لآل الحلبي على آل عامر، وآل الحلبي يستقوون بآل الأطرش على العائلات الموجودة بجوارهم.

وهكذا فقد تمثلت هذه العائلة بعضوية مجلس إدارة قضاء جبل حوران، وكلف شيخها بإدارة ناحية لاهثة، بعد أن أصبح لها وزنها المؤثر بين القوى المحلية، كما لاحظ القنصل الفرنسي غيلوا عندما وصف نفوذ العائلات القيادية في الجبل قائلا: «... ومن بينهم العائلة المهمة الحلبي»[٤] .

أما الشيخ هزيمة هنيدي فإن بصماته كانت واضحة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر إذ استطاع أن يحقق لنفسه ولعائلته بفضل دهائه وحنكته موقعا متقدما على ساحة النفوذ في الجبل، وترافق نشاطه من أجل ذلك مع نشاط الشيخ اسماعيل الأطرش. فقد تحدث عنه كثيرا الرحالة الفرنسي غيوم ري، وبين لنا أنه لم يكن «بين المشايخ المجتمعين عند الشيخ فارس عامر»[٥] مما يساعدنا على القول بأنه كان من المؤيدين للشيخ اسماعيل الأطرش لاسيما أنه كان يحاول تجاوز نفوذ العائلات المتنفذة القديمة في القرى المجاورة لقريته المجدل مثل آل أبو فخر. واستطاع الشيخ هزيمة بالإضافة إلى كونه مديرا لناحية المجدل أن يمثل عائلته في عضوية مجلس إدارة قضاء جبل حوران[٦] وبصر الحرير[٧] ، غير أنه لم يقف علنا إلى جانب حلفائه على مدى عقود خلت عندما نشبت الانتفاضة الفلاحية وتطورت إلى حد الصراع المسلح «... ومن غير الشوافنة فإن أنصار آل الأطرش

---

(١) انظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٧ ص٣٣٨.

(٢) انظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٣ ص٣٣٤.

(٣) أيضا أشار القنصل الفرنسي إلى ذلك قائلا: «إن الزعماء الأكثر تأثيرا الأخوة الثلاثة ابراهيم وشبلي ومحمد الأطرش وهزيمة هنيدي وأبو نايف قاسم الحلبي الذين جاؤوا إلى دمشق بناء على طلب الوالي والمشير اللذان استدعياهم بحجة تسوية الخلاف مع البدو» ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٥٣ ص٤٠٣.

(٤) أنظر: ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦١ ص٤١٨.

(5) REY. G. P. 88.

(٦) س،و،س، لعام ١٢٨٦هـ ص١٠٤.

(٧) س،و،س، لعام ١٣٠٨ - ١٣٠٩هـ ص١٣٣.

الوحيدين هم عائلة أبو عساف وعائلة هنيدي ممثلة بزعيمها هزيمة، وحتى هزيمة الذكي والحذق حرص ألا يظهر تعاطفه»[1].

وهنا لا بد قبل الانتقال إلى دراسة تطور القوى المحلية المتنفذة بعد الانتفاضة الفلاحية التي قامت عام ١٣٠٥ - ١٣٠٨هـ / ١٨٨٨ - ١٨٨٩م أن نبين دور عائلتين قياديتين قديمتين في الجبل شغلتا إلى جانب آل الحمدان مواقع النفوذ الرئيسية فيه هما آل القلعاني[2] وآل أبو فخر. لاسيما خلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر عندما لم تنتقل إلى الجبل بعد عائلات الأطرش وعامر والحلبي وهنيدي فقدت عائلة آل القلعاني نفوذها بعد تنامي نفوذ اسماعيل الأطرش الذي احتل مكانها الثالث بعد الحمدان وأبو فخر، ويبدو أن لمقتل شيخها المشهور قاسم القلعاني عام ١٢٥٥هـ ١٨٣٩م عندما جاء لنجدة سكان قرية عمرة أثناء تعرضهم لغزوة قام بها فريق من القبائل البدوية دور كبير في إضعاف نفوذ هذه العائلة أمام تحدي آل عامر والحلبي. إذ لم يتمكن بعد ذلك الشيخ عباس القلعاني[4] من المحافظة على موقع عائلته أمام تلك التحديات فتوجه إلى إعمار قرى نمرة وأم ضبيب وغيرها ليبسط نفوذه عليها. وتمكن من المحافظة على مشيخة العائلة في قرى شقا ونمرة وأم ضبيب. بقي لهذه العائلة بعض النفوذ الذي لم تستطع الإدارة العثمانية تجاهله فكانت تنتخب بعض شيوخها لعضوية مجلس إدارة القضاء[5]، ومجلس الدعاوى خلال سبعينات القرن التاسع عشر. وأما عائلة آل أبو فخر فقد بقيت قادرة على الحفاظ على موقعها القيادي بعد آل الحمدان إلى أن انتهى نفوذهم.

كان يقود هذه العائلة منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر وإلى نحو عام ١٢٧٧هـ ١٨٦٠م الشيخ قاسم أبو فخر الذي لعب دورا مهما إلى جانب الشيخ يحيى الحمدان شيخ مشايخ الجبل أثناء الانتفاضة على حكم محمد علي باشا وإلى جانب الشيخ واكد الحمدان الذي تسلم مشيخة الحمدان بعد الشيخ يحيى وكان الرجل الثاني من حيث النفوذ بعد الشيخ واكد إلى أن توفي عام ١٢٧٧هـ ١٨٦٠م كما تشير الوثائق المحلية[6] والرسائل التي كان يبعث[7] بها مشايخ الجبل إلى القناصل الأجانب. وكان الرحالة الإنجليزي بورتر قد أسهب في الحديث عن الشيخ قاسم أبو فخر أثناء زيارته له في قرية نجران عام ١٢٦٩هـ / ١٨٥٣م وأشار إلى موقعه قائلا: «إن الشيخ قاسم أبو فخر مع الأربعة الآخرين الذين زرتهم هم زعماء الدروز في هذه المنطقة»[8].

---

(١) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦١ ص٤١٩.

(٢) تحدث حنا أبو راشد عن هاتين العائلتين قائلا: «ومن العشائر التي لها المترلة الرفيعة، آل أبو فخر والقلعاني» انظر المرجع نفسه ص٧٦.

(4) NOURMAN. L. PP. 84 - 85.

(٥) س،و،س، لعام ١٢٨٦هـ ص١٠٣.

(٦) انظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم ١ص٣٣١.

(7) FIRRO. K.PP 181 - 187.

(٨) بورتر، جريدة الجبل، ٢٤١٩، ١٩٥٨/٥/٢٦م. ويتابع بورتر وصفه للشيخ قاسم أبو فخر عند زيارته له في قرية نجران قائلا: «... وعندما دخلنا بلدة نجران وجدنا الشيخ المحترم قاسم أبو فخر في وسط وجوه البلدة=

وبعد وفاته نحو عام ١٢٧٧هـ ١٨٦٠م تسلم المشيخة ولده الأكبر حمد كما يشير إلى ذلك القنصل الفرنسي هيكارد[1] في تقرير أرسله إلى سفير دولته، يذكر فيه أن الشيخ حمد قاسم أبو فخر شيخ قرية نجران استقبل في قريته ثلاثة آلاف لبناني عام ١٢٧٧هـ - ١٨٦٠م فروا من لبنان، وحلوا ضيوفاً في تلك القرية، وتم توزيعهم فيما بعد على قرى عديدة في الجبل.

يبدو أن مشيخة الشيخ حمد لم تطل أكثر من نحو عقد، كما تبين لنا وثيقة أصلية تحدثت عن بيع عبدة كانت «ملكاً للشيخ مهاوش بن حمد أبو فخر شيخ قرية نجران من أعمال حوران»[2]. ويعود تاريخ هذه الوثيقة إلى شهر صفر ١٢٩١هـ آذار ١٨٧٤م.

ولا نعلم على وجه التحديد تاريخ وفاة الشيخ مهاوش، وتولي عمه الشيخ فندي الابن الثاني للشيخ قاسم[3] مشيخة هذه العائلة، لاسيما أن الشيخ فندي كان شيخ قرية الدور كما يروي أحد معاصريه الشيخ عبد الله فخر الدين الشعراني الذي أصبح شيخاً في تلك القرية بعد رحيل آل أبو فخر عنها وذلك في مخطوطة له قائلاً: «وكان شيخ الدور المرحوم أبو خزاعي فندي أبو فخر راعي الحيزة»[4].

كان الشيخ فندي عضواً في مجلس إدارة قضاء جبل حوران عام ١٢٨٨هـ ١٨٧١م قبل تسلمه مشيخة عائلته، وجاء اسمه ضمن ترتيب الأعضاء الآخرين بعد الشيخ يحيى الحمدان. والجدير ذكره هنا أن مشيخة آل أبو فخر آلت إليه مع بداية انهيار نفوذ آل الحمدان وأبو فخر.

تكمن أسباب ضعف ثم انهيار نفوذ هذه العائلة وخسارتها للموقع الذي كانت تحتله في مجموعة من العوامل أهمها:

١ - النزاع المحلي مع آل عزام[5] على ملكية نصف أراضي نجران، ويعود سبب النزاع إلى عام ١٢٧٧هـ ١٨٦٠م عندما أقام آل عماد في نجران[6] وقدم لهم الشيخ حمد أبو فخر نصف أراضيها،

= وبعد التحيات سار الزعيم أمامنا إلى بيته وكان يمشي برشاقة ووقار أمير عريق إنه رجل في السبعين من عمره إلا أنه صلب وقوي البنية، كان مظهره جليلاً وربما مال إلى الفخفخة إلا أن صوته ناعماً وتصرفاته بسيطة مرضية» وكان بورتر قد اشار إلى أن الشيخ فارس عامر نصحه بعدم دخول اللجاة إلا إذا اصطحبه الشيخ قاسم أو أحد أبنائه كي يتجنب المخاطر التي قد يتعرض لها. المرجع نفسه.

(1) FIRRO. K. P. 130.

(٢) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦ ص٣٣٧.

(٣) جاء في مذكرات حسين غضبان أبو شقرا التي كتبها يوسف خطار أبو شقرا عن الثلاثة آلاف لبناني الذين فروا إلى حوران قائلاً: «... فألقوا عصا ترحالهم في نجران ضيوفاً عند شيخها ابراهيم أبي فخر»وهنا اختلط الأمر في ذهن أبو شقرا. ففي هذا العام لم يكن عمر الشيخ ابراهيم أكثر من عشر سنوات، إذ توفي عام ١٣٣٨هـ ١٩٢٠م وهو في السبعين من عمره. فلم يكن بعد شيخاً لقرية نجران كما يذكر أبو شقرا لاسيما أنه كان مع والده فندي في قرية الدور خلال ستينات ومطلع سبعينات القرن التاسع عشر. كما حدثني معاصره الشيخ هاني أبو فخر من قرية كفر اللحف بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٩٥م في مقابله جرت بمنزله. وكما تشير مخطوطة الشيخ عبد الله فخر الدين الشعراني أحد معاصري الشيخ فندي أبو فخر.

(٤) نص المخطوطة، محفوظ عند الدكتور جدعان الشعراني بن فواز بن عبد الله في السويداء.

(٥) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٣ ص٣٣٤.

(٦) مقابلة مع الشيخ نايف حمد عزام، تولد عام ١٩٠٤م في منزله في قرية تعارة بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٩٥م.

وعند عودهم من حيث أتوا إلى لبنان، قاموا ببيع تلك الأرض للشيخ سليم عزام بخمسمئة ليرة ذهبية دون العودة إلى آل أبو فخر وشيخهم الذي رفض الإقرار بذلك الأمر لسببين اثنين الأول: خسارته نصف أراضي القرية لحساب آل عزام الذين يقيمون في قرية عاهره (عريقة اليوم) وصلاخد، والثاني: ظهور منافسة على مشيخة القرية بين العائلتين لم تكن من قبل.

أدخل هذا الأمر هاتين العائلتين في صراع دام أكثر من عشرين عاما[1] أضعفهما بشكل كبير أمام القوى المحلية الأخرى، وقلص ملكية آل أبو فخر التي انحسرت إلى نصف أراضي القرية من جهة وساهم بإضعافها إلى حد بدأت تفقد القرى الأخرى التي كانت تقيم فيها مثل الدور وسميع والطيرة وصما ورخم من جهة أخرى.

وما زالت بعض القصائد الشعرية للشيخ فندي قاسم أبو فخر محفوظة لدى أحفاده في قريتي نجران وريمة اللحف، ومنها هذان البيتان اللذان يشيران إلى مدى الخسارة التي تكبدها آل أبو فخر بسبب هذا الصراع، تلك الخسارة التي لم تقتصر على الأراضي فحسب[2] ، بل أجبرتهما على التضحية بعدد غير قليل من الضحايا الذين ذهبوا ضحية ذلك الصراع. يقول الشيخ فندي أبو فخر:

ابن عماد جانا بضنك وزحام[3] ورعشنا العود عندو بسيف وزحلم
سقانا الصبر والحنظل مع زحام وفتح ببلادنا أسباب وغشا

يعبر هذان البيتان من الشعر الشعبي عن مشاعر الأسى والحزن التي أفرزتها تلك المعارك مع آل عزام من جهة وعن مدى الصعوبات التي كانت تواجه آل أبو فخر في تلك الفترة الحرجة من جهة أخرى.

٢ - النزاع الداخلي بين آل أبو فخر أنفسهم مما أتاح الفرصة لمزيد من التدخل في شؤونهم الداخلية وفسح المجال لتعميق هذا النزاع الذي زاد من ضعفهم[4] .

٣ - نزاعهم مع آل الحمدان ومنافستهم لهم لاسيما عندما قتل والي سورية الشيخ يوسف الحمدان وطرد آل الحمدان من الجبل «فنزح جميع أهله إلى جبل الشوف»[5] وذلك العام ١٢٤٤هـ ١٨٢٨م، ففي تلك الفترة كانت عائلات الأطرش وهنيدي وعامر والحلبي حديثة العهد في الإقامة في قرى جبل حوران، ولم تسمح ظروفها بعد بمنافسة آل الحمدان والحلول محلهم، كما لم تكن عائلة

---

(١) مقابلة مع الشيخ أبو علي هاني أبو فخر وهو من مواليد أواخر القرن التاسع عشر. جرت المقابلة في منزله في قرية كفر اللحف بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٠ ووجدت تشابها إلى حد كبير بين حديثي الشيخين هاني أبو فخر ونايف حمد عزام.

(٢) كاد أن يؤدي هذا الصراع إلى طرد العائلتين من قرية نجران، أنظر ملحق الوثائق وثيقة رقم ٣ ص٤.

(٣) والمقصود أن ابن عماد سبب لآل أبو فخر الوقوع في حرب صعبة في وقت تمر فيه العائلة بظروف صعبة. وجرى الزحام (الحرب) مع آل عزام في أشد الظروف. أنظر المنجد في اللغة والأعلام، ط١ مط الكاثوليكية، بيروت عام ١٩٧٣، ص٢٩٥ - ٤٥٦.

(٤) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٣ ص٣٣٤ الصادرة عن قائمقام الجبل الذي كلف الشيخ محمد أبو عساف بمعالجة النزاع المذكور.

(٥) الشهابي، حيدر. ج٣ ، مصدر سابق، ص٧٩٥.

القلعاني قادرة على ذلك على حين كان الشيخ قاسم أبو فخر الشيخ المهيأ لتسلم مشيخة الجبل، فيما لو توفرت له الظروف المناسبة، والتي تعود قبل كل شيء إلى موافقة والي سورية وإصداره مرسوما بذلك.

وبعد عودة آل الحمدان إلى جبل حوران على أثر عزل صالح باشا عن ولاية سورية بعد عام تقريبا[١] ، شعروا بخطورة منافسة الشيخ قاسم لهم، فأخذوا يحذرونه، ويحاولون إضعافه وترحيله مع عائلته من الجبل[٢] .

---

(١) العطار، نادر. تاريخ سورية في العصور الحديثة، المرجع نفسه ص٣٥٢.
(٢) انظر مجلة الكلية، تشرين الثاني عام ١٩٢٥ ص٣١٥.

الانتفاضة الفلاحية (العامية) في جبل حوران
ودورها في تطور القوى المحلية والمتنفذة

طويت نحو عام ١٢٩٣هـ ـ ١٨٧٦م صفحة العائلات القيادية القديمة في جبل حوران، لتبدأ عائلات جديدة في احتلال مكانتها منذ خمسينات القرن التاسع عشر بشكل تدريجي وبطيء. فبينما كان آل الحمدان وأبو فخر والقلعاني يشهدون ضعف دورهم القيادي شيئا فشيئا ويحاولون السير عكس التيار في مواجهة قوى جديدة طامحة، كان آل الأطرش وعامر وأبو عساف وهنيدي والحلبي يسيرون خطوة خطوة نحو الارتقاء بمواقعهم إلى الأمام كما مر معنا.

وفي خضم هذه الصراعات ونتائجها شهد جبل حوران تطورا هاما سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، مثلما شهد توسعا كبيرا في سكن القرى، أدى فيما أدى إليه إلى بروز تناقضات جديدة نسبيا، أخذت ملامحها ترتسم في الأفق منذ ستينات القرن التاسع عشر.

الانتفاضة الفلاحية[1] (١٣٠٥ - ١٣٠٨هـ / ١٨٨٨ - ١٨٩٠م):

عمرت معظم قرى القسم الجنوبي من الجبل خلال ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر تحت إدارة وقيادة الشيخ اسماعيل الأطرش وأبناء عمومته؛ مما أدى إلى وضع يدهم على نحو ربع الأراضي الزراعية في تلك القرى، على حين لم يتصرف كل سكان القرى بالأراضي المتبقية، إلا وفق إرادة شيوخ هذه القرى. «يعتبر الطرشان أنفسهم سادة الأرض ويريدون التصرف بالأراضي الصالحة للزراعة على هواهم وتقسيمها كما يروق لهم»[2]. وأخذ نظام المشيخة الطرشاني يتطور إلى حد بلغت معه تاريخ الجبل يشهد تشكلا اجتماعيا جديدا ينطوي على التمايز الواضح بين الفلاحين والفلاحين الفقراء المعدمين من جهة، والمشايخ من جهة ثانية، وأصبح الفلاحون خاصة في قرى عرمان، امتان، ملح، الهويا، وبعض القرى المجاورة يتحسسون واقعهم وينظرون فيه بعد أن «ضاقوا ذرعا بتنكيل وتعسف زعمائهم»[3]. فراحوا يبحثون عن سبل الخلاص من واقعهم المرير، وعندما فشلت الوسائل التفاوضية المطلبية بدؤوا بتنظيم الاجتماعات السرية، والاستعداد للمواجهة المسلحة، إذا ما اقتضت الظروف ذلك. وكان أهم هذه الاجتماعات، الاجتماع الذي عقده قادة الفلاحين في خربة تدعى

---

(١) حنا، عبد الله. العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران، انظر ص١٦٧ - ٢٧١.

(٢) أنظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٥٧ ص٤١٢.

(٣) المصدر نفسه، وهنا يكتب القنصل قائلا: «واليوم لا يتعلق الأمر بالتمرد على عدو قديم هو الحكومة بل بانتفاضة الفلاحين على عائلة الأطرش» ص٤١١.

المجدل، تقع بالقرب من قرية عرمان بعيداً عن أنظار المشايخ وتحول اسم هذه الخربة إلى مجدل الشور[1] بعد ذلك الاجتماع الشهير. نظر المجتمعون في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية كلها، وبينوا أشكال المعاناة التي تلف حياتهم، ورفض المشايخ الإصغاء لشكواهم وسماع صوتهم، وعدم الاستجابة لتلبية أي طلب من مطالبهم، فاتفقوا على أن يقفوا صفاً واحداً، ويستخدموا كل الأساليب الممكنة لتحسين ظروف حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، لذلك نجدهم، كما يشير نص الوثيقة التي وقعوها، قد اتفقوا على ما يلي:

١ - كف التعديات ومواجهتها بالتكاتف والتضامن بين الفلاحين لمنع استبداد الشيوخ.

٢ - الحفاظ على مصالحهم وحقوقهم والدفاع عنها.

٣ - العمل على تعديل النظام السائد كي يستجيب لمصالحهم، ويلغي أشكال الاستغلال القائمة.

٤ - منع ممارسات المشايخ نحو الفلاحين مثل الترحيل، أو إهانة الفلاحين، أو المساس بالشرف، أو الناموس.

٥ - إنذار كل من يتخلى عن هذه المطالب من الموقعين على الوثيقة ووصفه بالخروج عن القيم الدينية والأخلاقية.

٦ - دفع الضرائب للدولة[2].

ولعلهم في هذا الأمر الأخير كانوا يريدون طمأنة الدولة على أموالها وضرائبها المفروضة وجعلها لا تنحاز إلى جانب المشايخ.

بعد التوقيع على هذه الاتفاقية، انتقل قادة الفلاحين من حالة المناقشة والحوار والتشاور فيما بينهم، إلى مرحلة أرقى هي مرحلة الاستعداد والتأهب للمواجهة بالسبل المتاحة وصولاً إلى استخدام السلاح عند فشل الوسائل الأخرى. من جانبهم كان المشايخ يراقبون تحركات الفلاحين بحذر شديد، ويستعدون لمواجهة التطورات، فلجؤوا إلى تحالفات عائلية، مع آل أبو عساف[3]، وابو عسلي، والشعراني، وهنيدي، وعدد آخر من العائلات في القسم الجنوبي من الجبل نفسه، حيث تركز الصراع الاجتماعي الفلاحي - المشايخي في قراه الأربعة: عرمان، ملح، الهويا، امتان.

---

(١) مقابلة مع الشيخ أبو نسيب محمد الحجلة تولد عام ١٩١٠ بتاريخ ١٩٩٦/٥/٥م في مترله بقرية المشقوق وأجريت مقابلة مع الشيخ فندي صيموعة تولد عام ١٨٨٥م في قرية عرمان بتاريخ ١٩٨٩/٦/٥م. وأكد الشيخان أن تسمية مجدل الشور جاء بعد اجتماع قادة العامية في خربة المجدل.

(٢) انظر نص الوثيقة عند عبد الله حنا، العامية في جبل حوران، مرجع سابق ص١٩٤ - ١٩٥. رأيت الاكتفاء بهذه الصفحات القليلة عن الانتفاضة الفلاحية متحاشياً التكرار نظراً لأن الدكتور عبد الله حنا قام بدراستها بشكل مستفيض. حنا، عبد الله، العامية في جبل حوران، المرجع نفسه الفصل الرابع والخامس ص١٦٧ - ٢٢٢.

(٣) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٤ ص٣٣٥.

و لم يقف الفلاحون أيضا مكتوفي الأيدي إزاء التحالفات التي كان المشايخ يعقدونها مع مشايخ العائلات المشار إليها؛ فقد سعى قادة الفلاحين إلى توسيع دائرة الفلاحين الموافقين على مضمون وثيقة مجدل الشور، فقام عدد من مشايخ الفلاحين في قرى الجبل بالتوقيع على نص هذه الوثيقة.

كما تم التحالف مع مشايخ القسم الشمالي في الجبل مثل الشيخ وهبة عامر، ومع مشايخ عائلات كانت تطمح لاحتلال مواقع متقدمة بين العائلات المتنفذة مثل الشيخ حمد النجم جربوع في السويداء والشيخ سعيد نصر في نجران.

بيد أن هؤلاء المشايخ لم تكن أهدافهم متماثلة مع أهداف قادة الفلاحين، في قرى عرمان وملح والهويا وامتان، الرامية إلى إعادة توزيع الأرض، بالإضافة إلى الأهداف الأخرى التي أعلنوها، حيث كان بعضهم يمتلك ربع أراضي القرية التي يقيم فيها مثل الشيخ وهبة عامر وشهاب عزام، وامتلك بعضهم الآخر أراضي واسعة وإن لم تصل إلى ربع أراضي القرية مثل الشيخ سعيد نصر في نجران[1]، فكان انضمامهم إلى جانب الانتفاضة الفلاحية التي جعلت كبار المشايخ من آل الأطرش عدوها الرئيس يمكنهم عند هزيمة آل الأطرش وحلفائهم، من الارتقاء بمواقعهم القيادية، والاستئثار بالامتيازات التي كانت لآل الأطرش. فالشيخ وهبة عامر الذي يتزعم آل عامر، كان يرى في نفسه القدرة على أن يصبح شيخ مشايخ الجبل، إذا ما هزم الشيخ ابراهيم الأطرش، و لم تخرج أهداف المشايخ الآخرين عن هذا الأمر، وإن لم يكن معظمهم يطمح إلى الموقع الذي كان يطمح إليه وهبة عامر، فقد كانوا يرون أحقيتهم في الحلول محل العائلات المتنفذة القديمة. ولعل في القول التالي للقنصل الفرنسي ما يؤكد استنتاجنا هذا: «إن عدة زعماء مؤثرين انضموا علنا للعامية، وكانوا نشيطين اتجاه قراراتهم، أهمهم محمود عامر وهو نفسه موضوع رسالتي في ٢١/١٠ و٢٦/١١/١٨٨٩م. ووهبة عامر وسليمان عامر وحمد المغوش وحسين (والأصح حمد) جربوع وشهاب عزام، وهناك آخرون يقولون إنهم مع العامية ولكنهم امتنعوا حتى هذه الأيام عن المشاركة باعمالها، إنهم عائلات أبو فخر ونصر وآخرون ملتزمون الحياد المطلق ومن بينهم نورد العائلة المهمة (الحلبي)»[2].

---

(١) يشير غياب توقيع الشيخ وهبة عامر والشيخ سعيد نصر على نص وثيقة مجدل الشور إلى عدم اقتناعهما بمضمونها الذي يشير إلى إعادة النظر في نظام الملكية إشارة غير واضحة (إعادة النظام في غاية النهى) أنظر: نص وثيقة مجدل الشور عند عبد الله حنا، العامية في جبل حوران، المرجع نفسه ص١٩٤ - ١٩٥.

(٢) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦١ ص٤١٩. إن ما قاله القنصل الفرنسي كان صحيحا إلى حد كبير في توضيحه لموقف المشايخ (الزعماء المؤثرين) الذين انضموا للعامية، و لم يكونوا يعيشون الواقع الاجتماعي وما فيه من استغلال وعمليات ابتزاز، الذي كان يلف حياة الفلاحين في القسم الجنوبي من الجبل مما يعني أن القوى التي انخرطت في العامية كانت متباينة في أوضاعها الطبقية والفكرية أيضا فلم يلجأ فلاحو الجنوب إلى تحالفات عائلية بل إلى تضامن فلاحي و لم يطالبوا باستمرار مشيخة آل الأطرش بل بالخلاص منهم، وكانوا معرضين للطرد من قراهم. مما يدفعنا إلى القول بأن القوى المنخرطة بالانتفاضة اتحدت على هدف واحد تمثل في إسقاط آل الأطرش، واختلفت في الأهداف الأخرى.

إن انضمام هؤلاء المشايخ إلى الانتفاضة أسبغ عليها طابعاً عائلياً - لا سيما في السويداء والقسم الشمالي والغربي في الجبل الذي لم يكن بارزاً في القسم الجنوبي منه، لأن القاسم المشترك الذي وحد الفلاحين كان يتمحور حول رفع الظلم، ووقف الطرد، وإعادة توزيع الأرض على الفلاحين، بغض النظر عن العائلات التي كانوا ينتسبون إليها. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يضعف الانتماء العائلي ويبرز الانتماء الاجتماعي في قرى عرمان وملح وامتان والهويا.

دور الإدارة العثمانية في الصراع الداخلي:

هنالك عامل آخر أسهم في تطور القوى المحلية وأثر تأثيراً كبيراً في نتائج الصراع المحلي، تمثل في دور الدولة العثمانية نفسها، التي كانت تراقب الصراع وتعمل بحذر شديد على توظيفه لخدمة مصالحها، فكانت تتصل بطرفي الصراع دون أن تظهر تعاطفاً مع أي منهما، لأنها على حد قول القنصل الفرنسي كانت تعرف حقيقة «كره السكان للأتراك لدرجة تمكنهم من أن يوقفوا انقسلماتهم ويتحدوا فجأة لطرد الجنود الأتراك عند ظهورهم في بلدهم»(١). ولقد أجبرتها مخاوفها هذه على اتباع سياسة اللين والحذر والتقرب من الفلاحين والمشايخ. ففي حين كانت تقدم للمشايخ الأوسمة والألقاب(٢) والمنح، كانت تسعى لمعرفة نوايا الفلاحين الحقيقية وموقفهم من «الإدارة النظامية عبر قبولهم بالمساحة وتسجيل الأراضي» دون أن تشعرهم بأن هذه الاجراءات ستؤدي إلى تمكين الإدارة من تحصيل الضريبة العشرية وتطبيق التجنيد الإجباري. فآثرت في البداية عدم التدخل في النزاع، والانحياز بشكل واضح إلى أحد الطرفين، وظلت تتأهب لاغتنام الفرصة المناسبة التي سنحت لها «أرسل الطرفان الموفدين إلى دمشق لطلب تدخل السلطة العثمانية وربما تكون هذه هي المرة الأولى التي ظهر فيها هذا المثال»(٣).

وقد خشي كبار المشايخ من آل الأطرش من تطور نتائج هذا الصراع إلى حد ينهي تسلمهم مشيخة مشايخ الجبل ويعيد آل الحمدان إلى مكانتهم أو يدفع بآل عامر إلى ذلك المكان. فاندفع ابراهيم الأطرش قائمقام الجبل وأخواه شبلي ومحمد إلى دمشق «لطلب مساعدة السلطات العثمانية وقيل لي: إنه بعد هربه من السويداء، قام الشعب بنهب أملاكه كلها»(٤).

---

(١) أنظر: ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٥٧ ص٤١١.

(٢) جاء في تقرير القنصل الفرنسي غيلوا بهذا الصدد: «وهكذا فقد تلقى ابراهيم الأطرش وأخوه شبلي وهزيمة هنيدي ومحمد الأطرش مؤخراً الأولان ألقاباً فخرية والأخيران أوسمة عثمانية». ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٥٥ ص٤٠٨.

(٣) أنظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٥٧ ص٤١١.

(٤) جاء في رسالة القنصل الفرنسي غيلوا الموجهة إلى سفير دولته ما يلي: «إن المجلس الوطني (المقصود مجلس قادة الفلاحين الذي عقد في مجدل الشور) عقد جلسة جديدة بعد الأحداث التي عرضتها للتو وحرر تصريحاً موجهاً للوالي والمشير يطالب فيها بعزل ابراهيم الأطرش واستبداله بسعيد الحمدان الذي كان جده يحتل سابقاً المكانة التي كان يحتلها آل الأطرش». ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦١ ص ٤١٩ .

بيد أن ما كان يخشاه كبار المشايخ من آل الأطرش لم يتحقق بعد أن تدخلت الدولة العثمانية في الصراع الاجتماعي الدائر لصالح المشايخ، ومنعت استمرار تطور الصراع لصالح الفلاحين وحلفائهم من مشايخ السويداء، والقسم الشمالي والغربي من الجبل «إن الثورة الاجتماعية في الجبل لم تنته، والإقطاعية لم تهزم تماماً»[1].

ودخلت القوات العسكرية الجرارة إلى السويداء بعد انتصارها على الفلاحين وقادتهم من قادة العامية في موقعة الشقراوية عام ١٣٠٨هـ - ١٨٩٠م وهزيمتها لهم هزيمة ساحقة فعطلت بذلك حركة تطور التاريخ الداخلي وآليات الصراع المحلي بين الفلاحين والمشايخ، ومن ثم أضعفت الجهتين لصالح وجودها العسكري والإداري[2].

(١) انظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦١ ص٤١٨ .

(٢) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦٣ ص٤٢٣ .

نتائج الصراع الداخلي في الجبل

عاد ابراهيم الأطرش[1] بعد دخول ممدوح باشا السويداء إلى منصبه الوظيفي وعاد معه أخوته، وأبناء عمومتهم إلى مشيخاتهم في عرى، وصلخد، والقرى الأخرى. و لم يعد بمقدور الفلاحين والمشايخ من حلفائهم أن يستبدلوا بشيخ مشايخ الجبل (ابراهيم الأطرش) والقائمقام فيه أحد المشايخ المنافسين له والمؤيدين للانتفاضة الفلاحية من آل عامر الأكثر حظا بالوصول إلى ذلك الموقع، أو من آل الحمدان أو غيرهم، و لم يكن بقاء آل الأطرش في موقعهم يعني بأي حال من الأحوال استمرار نفوذهم وقوتهم كما كان من قبل، فقد حصل الفلاحون على نصف أراضيهم في السويداء وصلخد والقرى التي يتزعمها آل الأطرش باستثناء قرية عرى. و لم يتمكن آل الأطرش من الاحتفاظ بوظيفة قائمقام جبل حوران بعد وفاة ابراهيم الأطرش عام ١٣١١هـ - ١٨٩٣م[2]. وفشل شبلي الأطرش في إشغال هذه الوظيفة أكثر من عام واحد[3]، و لم يعد بإمكانهم ممارسة سياسة الترحيل والابتزاز بالقدر الذي كان سابقا. وعند توقف الصراع الداخلي عند هذا الحد أواخر القرن التاسع عشر حتى سقوط الحكم العثماني لم تشهد القوى المحلية تغييرا مفاجئا يذكر، و لم يطرأ أي تبديل على خريطة هذه القوى، فبقي آل الأطرش محتفظين بمشيخة مشايخ الجبل، واحتل آل عامر الموقع التالي لهم على ساحة الجبل، وحافظت العائلات الأخرى على نفوذها داخل مناطق قراها، كما حافظت العائلات المؤيدة لآل الأطرش على مواقعها كآل الحناوي وهنيدي وأبو عساف وأبو عسلي وغيرهم. ومن المهم هنا عدم إغفال بعض نتائج الصراع المحلي، وبروز بعض العائلات التي تصدرت مواقع متنفذة هامة على صعيد إشغال الوظائف الإدارية الرسمية في مركز القضاء في السويداء، مثل عائلتي أبو عسلي وجربوع، وعلى الرغم من انحياز الأولى إلى جانب آل الأطرش والثانية إلى جانب الانتفاضة الفلاحية، فقد حلت هاتان العائلتان محل ممثلي العائلات التقليدية المتنفذة في عضوية مجلس إدارة القضاء، وشغل

---

(١) كتب خليل رفعت الحوراني مقالا صحفيا في المقتبس جاء فيه «فلما التجأ الزعماء لحكومة دمشق ساقت على الجبل قوة فأعادت إلى الزعماء ملكهم بشرط أن يكونوا مقيدين بقوانين الحكومة ومتساوين بالحقوق مع الشعب والحكومة سمحت لهم بثمن أراضي كل قرية بشرط أن يدفعوا ما يصيبهم من الضرائب كأفراد الشعب» انظر: المقتبس، العدد ٥٨٠/ ٢١ محرم ١٣٢٩ - ١٩١١/١/٢٢م وباستثناء آل الأطرش حافظ مشايخ العائلات الأخرى على ربع أراضي القرى التي يتزعمون عليها و لم يأخذ فلاحو تلك القرى أي قدر من أراضي مشايخ آل عامر وعزام والحلبي والقلعاني وأبو فخر وهنيدي... الخ.

(٢) س،و،س لعام ١٣١٠ - ١٣١١هـ ص٢٢٨.

(٣) س،و،س لعام ١٣١٢ - ١٣١٣هـ ص٢١٢.

بعض مشايخ آل أبو عسلي وظيفة مدير ناحية ساله. ومن جانبها ذهبت الإدارة العثمانية بعيدا في الحفاظ على التوازن الوظيفي الإداري لهاتين العائلتين في مجلس الإدارة ومجلس البلدية والدعاوى (القضاء) و لم تعزف تلك الإدارة كما تشير المصادر الرسمية عن اتباع سياسة التوازن بين هاتين العائلتين حتى سقوط الحكم العثماني، وجلاء العثمانيين عن بلاد الشام.

لم تقف النتائج التي تمخضت عنها الانتفاضة عند هذه النتائج المبينة، فبسبب إخفاق الفلاحين في الخلاص من نظام المشيخة لاسيما القسم الجنوبي من الجبل، عادت مظاهر حياهم إلى نسيج العلاقات العشائرية أو العائلية من جديد[1]، وبرزت مشيخات عائلية من بين صفوف الفلاحين الذين كانوا مادة الانتفاضة وروحها. وحل التضامن العائلي محل التضامن الاجتماعي، وبرز مشايخ من عائلات القسم الجنوبي من الجبل من أولئك الذين قادوا الانتفاضة على آل الأطرش مثل آل العيسمي وصيموعة والجرمقاني وغزالة وكيوان والصفدي وغيرهم. فالتضامن العائلي يعيد السيطرة للمشايخ على الفلاحين من أقارهم، ومن غير أقارهم، ويساعدهم على إعادة ترتيب أوراقهم لتمكين نفوذهم الذي يزداد عمقا بتحول مجرى الصراع الداخلي من صراع بين الفلاحين والمشايخ إلى صراع بين عائلات تتقاتل فيما بينها، مما يساعد على ضرب الوعي الاجتماعي لصالح الانتماء العائلي والانتماء المناطقي. و لم تفشل سياسة ابراهيم الأطرش الرامية إلى إيجاد تحالف واسع يقوم على عامل القرابة العائلية حتى لو كان مزعوما، فنتيجة إدراكه مخاطر اصطفاف الفلاحين سعى لتوقيع عدد من الوثائق التي تسمى بنعميات (أي أبناء عم) مع آل أبو عسلي وأبو عساف والشعراني لحشد أفراد هذه العائلات إلى جانب آل الأطرش عند احتدام أي صراع محتمل. وقد استخدم هذا السلاح أيضا مشايخ الصف الثاني لمواجهة كبار مشايخ الجبل ولعل أبرز مثال على ذلك «وثيقة بنعمية» وقعها الشيخ سعيد نصر مع عدد كبير من مشايخ العائلات الموزعة في معظم قرى الجبل بهدف تشكيل حلف عائلي كبير من هذه العائلات لزجه في الصراع العشائري حينا والاجتماعي حينا آخر. فقد ناصر الشيخ سعيد نصر الانتفاضة الفلاحية بذلك التحالف دون أن يشارك في الصراع المسلح إلى جانب الفلاحين، غير أنه وعند تطور الصراع إبان الانتفاضة إلى ذروته ومع تدخل الدولة إلى جانب كبار المشايخ، كان مع وهبة عامر وحمد جربوع، من أبرز الذين قاتلوا جيش الدولة العثمانية لمنعه من دخول السويداء، وظل على موقفه المعادي للدولة، إلى أن قدم روحه في هذا السبيل أواخر القرن التاسع عشر. وبرز عامل آخر لعب دورا هاما في وقف تطور الوعي الاجتماعي الفلاحي لصالح

---

(١) مما يعزز فكرة خفوت الانتماء العائلي في قرى القسم الجنوبي في الجبل وبروز الانتماء الاجتماعي قراءة أسماء موقعي وثيقة مجدل الشور: فمن آل كيوان نرى خمسة أسماء هم: خليل وحسين وحمد وحمود وبشير كيوان، كذلك الأمر تقريبا بالنسبة لعائلات العيسمي والحلبي وأبو مغضب والعطواني...الخ. مما يعني أن هذه العائلات لم تكن بعد قد عرفت نظام المشيخة الذي يميز بين الشيخ والفلاحين فالجميع ينظمون إلى الصف الفلاحي في مواجهة المشايخ من آل الأطرش.

العائلي، تمثل في الروابط التي قامت على أساس المنبع الأول للسكان، فظهرت روابط الصفدية نسبة إلى صفد في فلسطين، والريشانية نسبة إلى راشيا والشوفية نسبة إلى الشوف، والحلبية نسبة إلى حلب، لتربط السكان من فلاحين ومشايخ بتحالفات تقوم على أساس مناطقي وتعيق انتشار الوعي الفلاحي، الذي عبر عن نفسه في وثيقة مجدل الشور.

كل هذه العوامل ساعدت على إعا ة تكريس المشيخة من جديد بين صفوف الفلاحين وعززت تمسكهم بها، ومكنت المشايخ من السيطرة على الفلاحين.

صحيح أن الطابع الاجتماعي للانتفاضة العامية دفع لأول مرة فلاحي جبل حوران إلى دائرة الفعل السياسي المؤثر في تطور مظاهر الحياة المختلفة في جبل حوران وجنوب سورية، غير أن ظهور هذا الحدث في مواجهة العلاقات شبه الاقطاعية السائدة التي كانت تؤسس لظهور ملاك أراض كبار من بين أوساط الزعامات الدينية وكبار موظفي الدولة، لا يمكن له أن يحقق أكثر من ذلك لأولئك الفلاحين في ظل التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية شبه الإقطاعية السائدة إبان الحكم العثماني.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى خريطة توزع مشايخ جبل حوران خلال العقد الأول والثاني من القرن العشرين الذين ظلوا أصحاب القول الفصل في كل الأمور المتعلقة بمظاهر الحياة كلها من جهة واستمروا في تمثيل قراهم على صعيد الحياة الإدارية والسياسية والاجتماعية داخل منطقة الناحية والقضاء من جهة ثانية.

ولم يبق نفوذهم عند نهاية الحكم العثماني فحسب، بل استمر قويا أيام الاحتلال الفرنسي مادامت الأسس الاجتماعية والفكرية للمشيخة لم تتغير ولم يطرأ عليها بعض التعديل.

وفيما يلي جدول يبين أسماء مشايخ القرى في الجبل:

اسم المدينة أو القرية	أسماء شيوخها
١ – السويداء	حمود الأطرش، حسين طربية، حسن ومحمود جربوع، سالم وسلامة أبو عسلي، اسماعيل مزهر
٢ – صلخد	نسيب الأطرش، هزيمة الشوفي، اسماعيل الحجلة، فياض الجرمقاني
٣ – شهبا	يحيى وهبة عامر
٤ – قنوات	أحمد الهجري
٥ – القريا	ذوقان الأطرش، سلامة الصفدي
٦ – عرى	يحيى الأطرش
٧ – نجران	ابراهيم أبو فخر، عجاج نصر
٨ – المجدل	فضل الله هزيمة هنيدي
٩ – شقا	اسكندر القلعاني

أسماء شيوخها	اسم المدينة أو القرية
هلال عامر	١٠ – مردك
دعيبس أبو فخر	١١ – ريمة اللحف
محمد حمدان هنيدي	١٢ – السجن
عبد الله فخر الدين الشعراني. مصطفى ارشيد الشعراني	١٣ – الدور
ابراهيم عزام والصح حمد عزام	١٤ – عاهرة
قفطان عزام	١٥ – الدويرة
اسماعيل هزيمة هنيدي	١٦ – صما
علي وحمود نصر	١٧ – سميع
نجم وفارس الحلبي	١٨ – الثعلة
محمود هنيدي	١٩ – الدارة
صالح أبو فخر	٢٠ – كفر اللحف
فارس وسلمان هنيدي	٢١ – ريمة حازم
دعيبس الحسين	٢٢ – جديا
نجم الأطرش، صالح الحلبي، ابراهيم الحرمقاني، هلال العطواني، محمود صيموعة، نعمان أبو غانم	٢٣ – عرمان
مصطفى نجم الأطرش، حمد العيسمي، يوسف أبو سعيد، فارس صيموعة	٣٤ – امتان
حمد النجم الأطرش، حمد غزالة، حمد رزق	٢٥ – ملح
حمد الأطرش، محمد النبواني، صقر ونايف البربور	٢٦ – أم الرمان
سليم الأطرش	٢٧ – الغارية
فارس الأطرش، قاسم الحناوي، سلامة حمد أبو حمدان	٢٨ – ذيبين
حسين الأطرش، محمد السباع	٢٩ – عتر
نجيب الأطرش، يوسف السعدي، حسين ابو عساف، يوسف الحجار، شبلي أبو ترابة	٣٠ – شنيرة
–	٣١ – خربة عواد
–	٣٢ – المغير
سلامة النجم الأطرش، محمد الصفدي	٣٣ – العانات

اسم المدينة أو القرية	أسماء شيوخها
٣٤ - بكا	قبلان الحمود الأطرش
٣٥ - حوط	مصطفى العبد الله الأطرش
٣٦ - الهويا	فرحان الأطرش، عبد الله عزمي
٣٧ - مياماس	خليل كيوان
٣٨ - سهوة الخضر	... كيوان
٣٩ - سهوة بلاطة	خطار الحناوي
٤٠ - المنيذرة	أولاد أبو سعيد
٤١ - المجيمر	عبدي الأطرش
٤٢ - الكفر	محمد مرشد
٤٣ - حبران	هلال درويش والصح حمد درويش
٤٤ - العفينة	هلال درويش
٤٥ - أبو زريق	محمد أبو مغضب
٤٦ - بهم	فندي مطاوع الأطرش
٤٧ - الرشيدة	كنج سجاع
٤٨ - قيصما	علي طرودي الأطرش
٤٩ - رساس	متعب الأطرش
٥٠ - ساله	أسعد نصار
٥١ - ولغا	ابراهيم أبو عساف، والصح داوود أبو عساف
٥٢ - عتيل	خليل أبو عساف
٥٣ - مفعلة	سليم غانم
٥٤ - كناكر	أبو فندي سعيد القنطار وأبو طاهر يوسف القنطار
٥٥ - الأصلحة	حمود الأطرش شيخ السويداء
٥٦ - الرحي	يوسف أبو راس، فارس أبو راس
٥٧ - مصاد	فندي سيف
٥٨ - تل اللوز	أسعد الجغامي
٥٩ - بوسان	أبو علي يوسف الشاعر
٦٠ - الخرسا	عساف عزام
٦١ - الرضيمة الشمالية	أبو حسن محمود الحلبي

اسم المدينة أو القرية	أسماء شيوخها
٦٢ - الرضيمة الشرقية	مزيد الصحناوي
٦٣ - صميد	جابر وخزعل وهايل شلغين
٦٤ - صلاخد	أبو رشيد عزام
٦٥ - طربا	حسن سلام
٦٦ - عمرة	نجيب عامر
٦٧ - الهيت	خليل عامر
٦٨ - الهيات	مهنا عامر
٦٩ - الصورة الكبيرة	واكد زهر الدين
٧٠ - الصورة الصغيرة	-
٧١ - خلخلة	حمد المغوش
٧٢ - المتونة	علي وبشير عامر
٧٣ - الخالدية	حسين عز الدين الحلبي
٧٤ - لاهثة	فارس وهزاع الحلبي
٧٥ - البثينة	خزاعي عامر
٧٦ - العجيلات	محمد ابو زيدان
٧٧ - دوما	أبو ظاهر ناصيف
٧٨ - تيما	مؤيد شرف
٧٩ - أم حارتين	خليل المغوش
٨٠ - أم ضبيب	مزيد القلعاني
٨١ - لبين	شاهين المحيثاوي، محمود وحمد أبو سرحان
٨٢ - داما	شبيب ومحمد القنطار
٨٣ - مجادل	مزيد وسلمان وحمد وواكد شلغين
٨٤ - اسعنا	طويرش علبه
٨٥ - أم رواق	أحمد نصار
٨٦ - بارك	ابراهيم الصحناوي
٨٧ - أم الزيتون	رشراش وقبلان عامر
٨٨ - الشريحي	علي وسليم سلام
٨٩ - المشنف	محمود وفندي غانم

اسم المدينة أو القرية	أسماء شيوخها
٩٠ - حران	شرار مرشد
٩١ - عراجة	صالح ناصيف
٩٢ - بريكه	فندي عامر
٩٣ - حزم	منصور الكفيري
٩٤ - ذكير	-
٩٥ - الطيبة	حمود الحسين
٩٦ - الكسيب	مؤيد سلام
٩٧ - الغيضة	محمد حمايل
٩٨ - رامي	شبلي مقلد
٩٩ - الحريسة	حمزة ونجم درويش
١٠٠ - شعف	نايف وابراهيم درويش، يوسف الخطيب
١٠١ - الحقف	هزاع ومحمد السمان
١٠٢ - جرين	عباس أبو حسون
١٠٣ - نمرة	أبو شاهين محمد القلعاني
١٠٤ - الجنينة	حمود الصحناوي[١]

خامسا – تطور حركة الصراع بين القوى المحلية المتنفذة في قضاء عجلون:

لا تختلف كثيرا الظروف الاجتماعية التي أدت إلى ظهور الزعامات المحلية في قضاء عجلون عنها في قضاء جبل حوران؛ فلم تكن الإدارة العثمانية تعير لواء حوران اهتماما يذكر إلا أوقات مرور قافلة الحج الشامي، مما أدى بالسكان إلى البحث عن السبل الكفيلة بحماية حياتهم من الأخطار المتعددة؛ وبالتالي فإن مسألة بروز الزعامة المحلية كانت ضرورة تاريخية وحياتية، إذ لا بد من قيادة تقوم بتنظيم شؤون السكان، وتحفظ أمنهم ما دامت الدولة لا تلتفت إلى ذلك الأمر، لاسيما بعد انهيار حكم محمد علي في بلاد الشام.

حيال هذه المعطيات برزت مجموعة من المشايخ الأقوياء على رأس عدد من العائلات القوية والكبيرة في القضاء، كما تشير وثائق الدولة العثمانية، وكتب الرحالة الأجانب، ومصادر ومراجع كثيرة أخرى إلى أهم هذه الزعامات في القضاء. فآل الشريدة[٢] مشايخ ناحية الكورة وآل فريحات

---

(١) المقتبس، العدد ٤٥٤ - ١٦ شعبان ١٣٢٨هـ / ١٩١٠/٨/٢٢م.

(٢) شيلشر، ليندا. فصل من تاريخ سورية الحديث، صور من حوران في أواخر القرن التاسع عشر، دراسات تاريخية، العدد التاسع والعاشرن جامعة دمشق ١٩٨٢م ص١٤٦.

مشايخ ناحية كفرنجه في جبل عجلون وآل عزام مشايخ ناحية الوسيطة والروسان مشايخ ناحية السرو والنصيرات مشايخ بني عبيد والبطاينة مشايخ بني جهمة والعبيدات مشايخ الكفارات والزعبية مشايخ الرمثة[١] .

دفعت آلية الصراع الداخلي بين هذه القوى إلى المقدمة، آل فريحات وآل الشريدة فقادت هاتان العائلتان تحالفات ضمن عشائر مختلفة لزجها في الصراع الدائر بينهما، وخاضت كل منهما صراعا مع القوى المحلية داخل أراضي الناحية التي يعيشون عليها، قبل أن يتأجج الصراع بينهما، فقد تمكن الشيخ يوسف بركات الفريحات من فرض سيطرته على أراضي كفرنجه التي «كانت ملكا لأهل عنجرة ثم استحصل على أمر من والي دمشق يقضي بتعيينه شيخ مشايخ جبل عجلون»[٢] . آنئذ برزت عشيرة الفريحات قوة محلية، عززت نفوذها بغطاء من الإدارة العثمانية نفسها، فظهرت غيرة آل الشريدة ومشايخها الذين يرون أنفسهم الأكثر جدارة للزعامة الأولى في عجلون، وقد وصفهم فريدريك بك بأنهم قبيلة «من أقوى عشائر عجلون»[٣] .

ولحسم الصراع على المكانة الأولى في القضاء، شكل آل فريحات حلفا ضم عشائر العدوان[٤] والنصيرات في الحصن وبني حسن والرشدان الذين طردهم عشيرة الرشيدة من منطقة الكورة وآل الشريدة وبني صخر وعباد والصقر وآل الجرار في نابلس.

جرت أول المواجهات بين الطرفين عام ١٢٧٤هـ ١٨٥٧م، فقد فيها الشيخ يوسف الشريدة أحد أولاده، وتحدث الرحالة تريسترام الذي زار عجلون عام ١٢٨٠هـ ١٨٦٣م عن هذه المعركة قائلا: «وفي آخر معركة قبل ثماني سنوات أصيب الشيخ يوسف الشريدة بثلاثة جراح وفقد ابنه الأكبر» ثم يشير إلى مدى أهمية آل الشريدة وموقع شيخهم بين أوساط السكان قائلا: «إن القرى المحيطة بتبنه تدين بالولاء للشيخ يوسف الشريدة (منطقة الكورة) فهو في واقع الأمر زعيم اتحاد من الفلاحين المترابطين في السراء والضراء»[٥] .

بيد أن النزاع بين الفريحات والشريدة لم يؤد إلى هزيمة إحداهما وانتصار الأخرى بشكل حاسم إذ انتاب الضعف العائلتين، وبقيت كل منهما متنفذة داخل منطقتها، دون أن تحرز نجاحا يشتمل على منطقة العائلة الأخرى، كما أننا لم نلاحظ وفق ما تشير إليه المصادر الرسمية للدولة وكتابات الرحالة الأجانب أن لقب شيخ مشايخ قضاء عجلون أعطي لشيخ الفريحات بشكل واضح تماما، يشير إلى ذلك الاستنتاج قول الرحالة تريسترام بوضوح: «أما شيخ سوف قد كان يدعى حسن أفندي

---

(١) المقتبس، العدد ٥١٨ - ٥ ذي القعدة ١٣٢٨هـ ١٩١٠/١١/٧م.

(٢) فريدريك، بك. المرجع نفسه ص٢٩٨.

(٣) المرجع نفلسه ص٣٢٢

(٤) النمر، إحسان. تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج١ ص٣٦٥.

(٥) شهاب، أسامة يوسف، مصدر سابق ص٩٨.

البركات، وكان ذا طبيعة ثورية وأقوى زعيم في تلك الناحية، وقد زاد من خطورة شأنه قيامه بثورة ضد الحكومة التركية في العام الفائت ورفض أن يدفع الضرائب المترتبة عليه»[1] . كما أن آل فريحات في كل من قريتي سوف وكفرنجه تعرضوا لحملة عسكرية قادها عاكف باشا عام ١٢٩٥ هـ ١٨٧٧م، كادت أن تقضي عليهم وتطردهم من القضاء لولا تدخل مشايخ القضاء الذين طلبوا من قائد الحملة العفو عن الفريحات[2] .

تشير وساطة مشايخ عجلون إلى أن هذه الزعامات وإن كانت متصارعة فيما بينها، إلا أنها تجد من القواسم المشتركة ما يجمعها ويوحد صفوفها عندما تواجه خطرا خارجيا. حدثنا الرحالة تريسترام عن الشيخ يوسف الشريدة: «إنه يفضل البدو على الأتراك لأن البدو يحافظون على وعودهم»[3] ، وفي حقيقة الأمر ليس ذلك فحسب، بل لأن العناصر السكانية من حضر وبدو تدرك أنها تنتمي لمنطقة واحدة ولتاريخ واحد ولشعب عربي واحد.

خسر الشيخ حسن البركات الفريحات نفوذه ووظيفته في عضوية مجلس إدارة القضاء، غير أن ذلك لا يعني أن آل الفريحات خسروا نفوذهم كله، إذ كان يحل شخص آخر محل الشيخ المعزول فمنذ أن بدأت الإدارة العثمانية إعادة تنظيم مؤسساتها في لواء حوران أخذت تحافظ على مبدأ التوازن بين القوى المحلية المتنفذة. ففي عام ١٢٨٦هـ ١٨٦٩م[4] عينت الشيخين يوسف الشريدة وحسن بركات الفريحات في عضوية مجلس إدارة قضاء عجلون وإلى جانبهما بعض شيوخ العائلات المتنفذة الأخرى، مثل كليب العزام وخليف الغنما والداوود والفنيش، وإذا ما تتبعنا تشكيلات مجلس إدارة القضاء والمجلس البلدي والمحاكم منذ عام ١٢٨٦هـ ١٨٦٩م وإلى عام ١٣١٨هـ[5] ١٩٠٠م في أعداد سالنامة ولاية سورية، نرى بوضوح أن سياسة الدولة لم تتغير فاعتمادها أسلوب التوازن بين هذه القوى، وتمثيلها بهذه المجالس بقي كما هو، فكان الأبناء أو الأقارب يحلون محل آبائهم أو اقربائهم في هذه المفاصل الإدارية عند قيام الدولة بعزلهم، أو بحال وفاتهم.

فالدولة العثمانية كانت في قضاء عجلون كما في غيره تسعى دوما للحفاظ على مسألة التوازن بمهارة بين القوى المحلية لتحافظ على هيبتها وتعمق نفوذها وتقوي مؤسساتها الإدارية من خلال سياستها هذه.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٠١.

(٢) شاهد أولفانت الشيخ حسن بركات الفريحات بعد انتفاضته على الأتراك ووصفه قائلا: «ذلك الشيخ كان يجلس مستكينا في حضرة القائمقام الذي أبلغه العزل من مجلس الإدراة ومن منصب المشيخة» ص١٠١.

(٣) شهاب، أسامة يوسف.، المصدر نفسه، ص٩٩.

(٤) س،و،س لعام ١٢٨٦هـ ص١٠١.

(٥) س،و،س لعام ١٣١٨هـ ص٢١٣ - ٢١٤.

بقيت اللوحة ذاتها خلال العقد الأول والثاني من القرن العشرين، فاستمر الأبناء في وراثة مشيخات قراهم من آبائهم[1]، دون أن تتغير سمات المجتمع العشائرية السائدة حتى في العقود التالية لفترة الدراسة في النصف الأول من القرن العشرين كما في أقضية حوران كلها. ولعل البيان التالي يشير إلى صحة هذا التحليل. إذ يبين أسماء المشايخ الذين استمروا في مشيخات أهم قرى القضاء، وفي عضوية[2] مجالس القضاء المختلفة:

اسم القرية	اسم الشيخ
١ - كفرنجه	محمد حسن الفريحات
٢ - سوف	عبد العزيز الكايد الفريحات
٣ - تبنة	عبد القادر الشريدة
٤ - سما	سليمان أبو راس
٥ - الحصن	محمد الفنيش وسلطي الابراهيم
٦ - المغير	محمد الأحمد
٧ - البارحة	سعد العلي البطاينة
٨ - حنجرة	المومري محمود مصطفى الأمين
٩ - نعيمة بني عبيد	ونس الهنداوي
١٠ - الطيبي	أولاد علوان
١١ - قرى ابن عزام	أولاد عزام[3]

نتائج وخاتمة:

كانت حركة الصراع متعدد الأشكال التي شهدها لواء حوران الأساس الذي أدى إلى انهيار قوى محلية عديدة، وبروز قوى أخرى من سكان اللواء من الحضر والبدو، وذلك منذ مطلع القرن التاسع عشر، قبيل بداية فترة الدراسة ١٢٥٦هـ ١٨٤٠ وحتى انهيار الحكم العثماني ١٣٣٦هـ ١٩١٨م.

وكانت الإدارة العثمانية خلال تلك الفترة تسعى للاستفادة من أشكال الصراع، وتوظيف نتائجه لصالحها، فتنتقل من طور المراقبة لمعرفة الغالب والمغلوب، إلى طور التدخل المباشر لصالح طرف ضد آخر، ولم تقف عند هذا الحد، بل سرعان ما كانت تستبعد هذه القبيلة أو تلك التي

(١) س،و،س، لعام ١٢٨٩هـ ص١٠٣.

(٢) س،و،س، لعام ١٣١٧هـ ص٢١٧.

(٣) المقتبس، العدد ٥١٨/٥ ذي القعدة ١٣٢٨هـ ٧/١٠/١٩١٠م.

كانت تعتمد عليها لحماية قافلة الحج الشامي، وتقرب القبيلة المعادية لها. كما حصل ومنذ مطلع القرن التاسع عشر مع قبائل الفحيلية والسردية وبني صخر، من أهل الشمال ومع قبيلة ولد علي والروالة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وقد أدى النزاع بين القبائل البدوية من جهة وبينها وبين السكان من جهة ثانية، وبينها وبين الدولة من جهة ثالثة الى النتائج التالية:

١ - الضعف التدريجي لسطوة القبائل البدوية على الحضر من السكان، وتراجع حدة اعتداءاتهم على المزروعات، وعلى قافلة الحج، ومراكز السكن في المدن والأرياف.

٢ - فقدان القبائل البدوية أهميتها كعنصر سكاني، كانت الدولة، تكلفه بجباية الضرائب من سكان اللواء، وتقدم له الهدايا والأموال مما أدى إلى انهيار مشيخات قبائل أهل الشمال وبروز ولد علي على حسابهم ثم تغلب الروالة على ولد علي.

٣ - زيادة عدد القرى المعمورة مع تزايد قوة السكان المحليين من الحضر، وبروز مشايخ أقوياء دافعوا عن قراهم وأراضيهم، ووضعوا حدا لتعديات البدو، وامتنعوا عن دفع الخوة لهم ومن ثم أخذوا يفرضون عليهم ضرائب بأسماء مختلفة مقابل السماح لهم بدخول الأراضي الزراعية لترعى مواشيهم فيها، وتشرب من مناهلها خلال أشهر الصيف والخريف، وقد برز هذا الأمر بوضوح في جبل حوران.

وأما النتائج المترتبة على الصراع الداخلي في أقضية لواء حوران، فهي تتركز في مجموعة من المعطيات التي أفرزها ذلك الصراع على النحو التالي:

في مركز لواء حوران:

١ - انهارت مشيخة مشايخ سهل حوران المتمثلة في آل الشبلاق خلال ستينات القرن التاسع عشر، وحلت محلها عائلة الحريري التي غدت صاحبة الشأن الأول بين عائلات قرى السهل ومدنه، بعد أن كانت القبائل البدوية حتى عشرينات القرن التاسع عشر تمسك بالنفوذ والشأن والكلمة الأولى في السهل الحوراني بسبب ضعف المشيخات الفلاحية التي أخذت قوتها تتنامى مع مطلع النصف الثاني من القرن نفسه.

٢ - ازدياد عدد القرى المعمورة في السهل مع ازدياد وبروز مشيخات متعددة مثل الزعبي والمقداد والحلقي والمحاميد.. الخ.

في قضاء جبل حوران:

١ - انهيار مشيخة الحمدان، والعائلات القيادية القديمة مثل آل أبو فخر والقلعاني خلال أربعينات وخمسينات وحتى سبعينات القرن التاسع عشر، بعد ظهور العائلات الجديدة وإعمار القسم الشمالي والشرقي والجنوبي من الجبل.

٢ - بروز مشيخة آل الأطرش وعامر وهنيدي والحلبي وعزام وعدد آخر في قرى الجبل التي ظهرت عند مطلع ستينات القرن التاسع عشر.

٣ - ولادة صراع اجتماعي فلاحي - مشايخي - عبر عن نفسه إبان الانتفاضة الفلاحية أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر من جهة وهدد المشيخة الطرشانية من جهة أخرى.

٤ - انكفاء الصراع الفلاحي - المشايخي وعدم قدرته على تغيير مشيخة الجبل بسبب تدخل جيش الدولة ووقوفه إلى جانب المشايخ.

بيد أن عدم حسم الصراع لصالح الفلاحين لا يعني الفشل التام للانتفاضة التي حققت مكتسبات هامة للفلاحين أهمها:

آ - إجبار المشايخ من آل الأطرش على التنازل عن نصف أراضيهم الزراعية باستثناء أراضي قرية عرى بسبب وقوف الشيخ شبلي الأطرش عند بداية الانتفاضة إلى جانب الفلاحين.

ب - عزوف تلك المشيخة عن الكثير من الممارسات التي أدت للانتفاضة مثل الترحيل والسخرة والإهانات الكثيرة وتخليها عن ممارسة أي سلوك كان يعد خاصا بالمشايخ دون الفلاحين، مثل استضافة الضيوف وتقديم القهوة.. الخ.

٥ - أدت عودة آل الأطرش إلى مشيخة الجبل إلى تراجع التضامن الفلاحي لحساب التضامن العائلي، وبروز مشيخات فلاحية كانت إلى وقت قريب تقود الفلاحين ضد المشايخ.

فباتت هذه المشيخات تعمل على تكريس أسس ومرتكزات المشيخة من جهة، وتنخرط في الصراعات العائلية داخل قضاء جبل حوران من جهة ثانية.

كما أفرزت عملية توقف الصراع على أساس اجتماعي في الجبل، بروز دور عائلتي أبو عسلي وجربوع اللتين عظم شأنهما، في العقد الأخير من القرن التاسع عشر في مركز القضاء ولدى الدولة العثمانية، التي عملت على تمثيلهما وبشكل متوازن في مؤسساتها الإدارية المختلفة كمجلس إدارة القضاء والمجلس البلدي خلال الحكم العثماني. و لم تغفل الإدارات اللاحقة هذا الأمر.

٦ - ترافق وجود الدولة العسكري والإداري مع ضعف القوى المحلية بسبب صراعها الداخلي، مما أدى إلى بسط سيطرة الدولة على جبل حوران ثم على لواء حوران بشكل تدريجي، وتمكنها من فرض التجنيد، والعثمنة، وتحويل مؤسساتها من وجود شكلي إلى وجود فعلي مؤثر.

٧ - أدى ضعف القوى المحلية إلى تمكين الإدارة العثمانية من توظيف عدد كبير من المشايخ في مؤسساتها المختلفة والاستفادة منهم في تنفيذ سياستها.

وفي **قضاء القنيطرة** برزت المعطيات التالية:

١ - تحول عدد كبير من أفراد القبائل البدوية إلى أنصاف فلاحين وفلاحين، مما أدى إلى السير التدريجي نحو السكن في القرى بدلا من الإقامة تحت بيوت الشعر في الحل والترحال.

٢ – تزايد عدد الحضر في القضاء بعد توطين الشركس، والعناصر السكانية القادمة من خارج بلاد الشام، وإعمار هؤلاء القنيطرة وعدد غير قليل من القرى.

٣ – أدى احتكاك قبيلتي النعيم والفضل والسكان الحضر بالشركس إلى ظهور نزاعات بينهم على الأرض من جهة وتشجيع البدو على العمل الزراعي من جهة ثانية، مما أدى إلى إعمار الكثير من القرى في القضاء.

وبرزت في **قضاء عجلون** النتائج التالية:

١ – أدى الصراع الداخلي بين قبائل القضاء إلى تغلب قبيلة الشريدة على الفريحات، لكن ليس إلى حد انهيار نفوذ الفريحات تماما، مما أدى إلى إضعاف القبيلتين، وحسر نفوذهما إلى داخل مناطق إقامتهما لصالح الدولة.

٢ – تنوع العنصر السكاني جراء دخول العنصر الشركسي إلى القضاء، كما جرى إعمار عدد من قراه مثل جرش.

٣ – تراجع سطوة القبائل البدوية وميل عدد من أفرادها نحو العمل الزراعي لاسيما أفراد من قبيلة بني صخر وبني حسن.

الفصل الثالث
مظاهر الحياة الاجتماعية والفكرية العامة

تمهيـــــــد:

كانت سمات التخلف وخصائصه، تلف معظم مظاهر الحياة الفكرية والثقافية، في ولاية سورية عامة، ولواء حوران خاصة. فالأمية والجهل، والركود الثقافي والفكري، وانعدام الاهتمام بالصحة العامة، كانت الطوابع البارزة في حياة الأهلين، خلال قرون مضت ولا سيما أثناء فترة الدراسة ١٢٥٦ - ١٣٣٦هـ/ ١٨٤٠ - ١٩١٨م.

ولعل حالة المدن الكبرى، لم تكن أفضل كثيراً، مما هي في الأرياف «لأن دمشق لا تزال بعد الدستور، كما كانت قبله في عالم الجمود»[١] .

علماً أن مسؤولية هذه الأحوال، لا تقع على عاتق الأهلين الذين أُسقط في يدهم، وغُلبوا على أمرهم، ودُفِعوا إلى ذلك عنوة عنهم، فالدولة العثمانية «كانت تترك البلاد في فوضى لا تنفذ فيها الشرائع السماوية، ولا الموضوعية، لينال كل فرد ما جنته يداه، كما لا يكف البلاد ما كانت فيه من الفوضى، بل كانت محرومة من بث روح العلم لعدم وجود المدارس فيها، ومحرومة من ترقي الزراعة»[٢].

من الصعب الإشارة إلى كل المصادر والمراجع، التي ألمحت إلى الظروف المعقدة، التي كانت تلف حياة سكان اللواء[٣] ، وتهيمن على ذهنيتهم خلال فترة الدراسة، وما بعدها، فاستمرت سلوكيات كثيرة، لا تتفق مع روح العلم والهوية الفكرية للحضارة العربية الإسلامية.

كانت هذه الحالة المأساوية تقض مضجع الناهين في حوران، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، لإدراكهم المآل الخطير، الذي يطال مستقبلهم من جهة، ولمعرفتهم العميقة بدور الدولة، وإهمالها كل ما يساعد على تطوير مظاهر حياتهم الثقافية والفكرية العامة من جهة أخرى. فقد سجل لنا الرحالة الفرنسي غيوم ري «REY» فكرة عميقة الدلالة، عندما كان يزور مدينة شهبا عام ١٢٧٠هـ /١٨٥٣م، ويتحدث مع أحد مشايخ الجبل الذي قال له: «نأسف لما تؤول إليه الآثار في شهبا من تراجع مستمر، ونتساءل ما العمل أمام ذلك الأمر، فالحكومة لاترممها ونحن وإن كنّا نستطيع المحافظة عليها، فإن وضعنا هنا غير مستقر، لأننا عرضة للاستبداد والظلم من قبل الحكومة»[٤] .

---

(١) المقتبس ، العدد ٢٨/٥١٣/ شوال / ١٣٢٨ هـ / ١/١١/١٩١٠ م.

(٣) المقتبس ، العدد ٢٥/٤٣٦/ رجب/١٣٢٨ هـ / ٢٣/٧/١٩١٠ م.

(٣) أشار قنصل روسيا في بيروت في تقريره عن حوران إلى تلك الظروف قائلاً : «وإن كان السكان في حوران، يتمتعون بمواهب وكفاءات عالية، إلا أنه تنتشر في أوساطهم الخرافات، ويؤمنون بالتنجيم والسحر» انظر: ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦٧ ص ٤٣٩ .

(4) Rey, G. P. 141 - 142 .

إنّ هذه الفكرة التي نقلها لنا «ري» ، تؤكد ما كان يجول في أذهان السكان، وتشير إلى معرفتهم بأهمية آثار بلادهم، في وقت لايستطيعون فيه تماماً تأمين الحماية لأسرهم، دون ترك منازلهم والاعتصام بالمناطق الوعرة، عندما تداهمهم الأخطار، ولا سيما مواجهة جيش الدولة، فهل يمكنهم آنئذٍ التفكير بحماية أشياء أخرى مهما كانت مهمة؟

لقد وجدت هذه الظروف، صدى في عقول وتفكير مثقفي حوران على قلتهم، فكتب خليل رفعت الحوراني يقول: «يؤلمني حرمان حوران من المكاتب الابتدائية والرشدية، وعدم قيام رجال الحكومة حينذاك بتأسيسها، يؤلمني فقدان الرجال العاملين فيكِ يا حوران، يؤلمني التمسك بتلك العادات المخالفة لقواعد الإنسانية، والشرائع السماوية والقوانين الموضوعة، فبسببها كل يوم نسمع قتل النفوس بالمفردات والعشرات. يؤلمني حرمان الإناث من الإرث عامة»[1] .

إن مضمون هذا النص، يسوغ الاستشهاد به على الرغم من طوله من جهة، وتباينه من النص السابق، حول الاهتمام بالآثار من جهة ثانية، بيد أن ذلك التباين في ذهنية السكان ظاهرة طبيعية، لأن تطور فكر الأفراد لا يخضع لسُنةٍ واحدة، ومستويات واحدة، فمن الطبيعي أن يعيش النابه إلى جانب الجاهل، في مجتمع تأسره كل عوامل التخلف والجهل.

ولعل الإشارة إلى موقف السكان من المرأة، تكشف لنا جانباً من جوانب ذلك التخلف، فمن حقها دون شك، أن تقف مع الرجل على قدم المساواة، لكن المطالبة بذلك آنذاك، كانت صرخة في وادٍ ليس إلا. ومن الطريف هنا، أن الإنسان المظلوم فلاحاً كانَ أم بدوياً، يتحسس ما كان يحلم به من ظلم الإدارة العثمانية. كان يمارس الظلم أيضاً على زوجته وابنته وأخته، ويحرمها من أبسط حقوقها في الحياة، مما حدا بالمطران نيقولاوس قاضي، أن يكتب في المقتبس مقترحاً ضوابط وأنظمة «تمنع ضرب المرأة، وتؤمن حمايتها من استبداد الرجل الشرس الأخلاق، لا سيما أيام حملها وحضانة أولادها، ففي حمايتها من استبداد القوي وشدة قسوته، حماية النسل وحفظه»[2] .

ولم يغب عن باله عمق المأساة وأسبابها ونتائجها، وصعوبة الخلاص منها. بيد أنه كان يدق ناقوس الخطر، ويبين وجه الظلم، ويفضح العقلية الفكرية المتخلفة التي تمارسه. فدعا إلى رفع ذلك كله عن كاهل المرأة، التي تحمل أعباء شتى إلى جانب الرجل، زيادة على ما تقوم به من أعمال مختلفة في المترل، تفوق قدرها «كانت نساء حوران، لا سيما الفقيرات منهنَّ، يحملنَّ على أكتافهم جرار المياه من مسافات بعيدة، لجلبها إلى المترل»[3] .

كانت هذه الأجواء المهيمنة على عقول السكان، نتاج السياسات المختلفة، التي مارستها الإدارة العثمانية نحوهم، فأوصلتهم إلى تلك المعطيات المتسمة بالركود والتخلف، والجهل وسيادة التقاليد الموروثة، التي لا تستجيب لسنن التطور.

---

(١) المقتبس ، العدد ٤٣٦ /٢٥/ رجب /١٣٢٨ هـ / ١٩١٠/٧/٢٣ م.

(٢) المقتبس العدد ٥٩٦ /٩/ صفر / ١٣٢٩ هـ /٩/ شباط/ ١٩١١ م.

(3) Rey, G. P. 149..

البنية الاجتماعية لسكان لواء حوران

ينتمي سكان لواء حوران إلى فئتين رئيسيتين، هما المشايخ والفلاحون. ويمكن القول إن كل فئة منهما، تحمل بداخلها فوارق واضحة تميز بينهما، وتقوم على الفارق في ملكية الأرض، ومساحتها ودور السكن، وفي النظام الغذائي ومظاهر الغنى والجاه. ولمعرفة هاتين الفئتين، لا بد من دراستهما كل على حدة، وإن شكل ذلك صعوبة واضحة.

أولاً – المشايخ:

يتربع على رأس الهرم الاجتماعي، في كل قضاء من أقضية لواء حوران، شيخ مشايخ القضاء، فقد كان شيخ مشايخ جبل حوران، حتى أواخر سبعينات القرن التاسع عشر، ينتسب إلى أسرة آل الحمدان[١] ، وجاء بعده شيخ ينتمي لأسرة آل الأطرش. وكانت مشيخة المشايخ في قرى السهل الحوراني لآل الشبلاق[٢] ، الذين تلاهم شيخ مشايخ من آل الحريري، وأما في قضاء عجلون، فإن هذا الأمر يبدو غير واضح تماماً، كما هو عليه الحال في الجبل والسهل. فكانت أسرة الفريحات[٣] تتمتع بموقع متميز في هذا القضاء، ثم نافسها مشايخ من آل الشريدة. وتنازع مشايخ الولد علي والشعلان، على حماية قافلة الحج الشامي. يأتي بعد شيخ مشايخ القضاء، شيوخ القضاء أنفسهم في مدن وقرى حوران، وبين أوساط البدو، الذين ينقسمون إلى بطون وأفخاذ وفروع، لكل منها شيخ يدير شؤونها، ويرتبط بشيخ عشيرته الأكبر[٤] .

يقوم متصرف اللواء ووالي سورية[٥] ، بتعيين شيوخ القرى بالنسبة لأقضية اللواء، أما في جبل حوران وبين قبائل البدو فالأمر مختلف، إذ أن لكل عائلة أو بطن، شيخ من العائلة أو العشيرة ذاتها، يأتي بعده في حال موته ابنه أو أحد أبناء إخوته. غير أن ذلك الأمر – لكي يصبح شرعيا – لابد من اعتراف شيخ المشايخ أو الشيوخ الكبار، بدلا من التعيين الذي يصدر عن المتصرف والوالي في الأقضية الأخرى. ولا تخرج المشيخة خارج إطار أولاد الشيخ نفسه، أو أولاد إخوته، حتى في الأقضية التي يعين فيها الشيخ من قبل المتصرف والوالي.

---

(١) بركهارت المصدر نفسه ، ص ١٨ – ٤٣.

(٢) حيدر ، رستم، ج٣ ص ٦٦٣.

(٣) فريدريك بيك، المرجع نفسه ص ٢٩٨ وأيضا : شهاب ، أسامة يوسف، جرش تاريخها وحضارتها، دار البشير، عمان ، الأردن، ١٩٨٩م ، ص ٩٨.

(٤) المقتبس ، العدد /٧٤٥/ ٧ شعبان ١٣٢٩ هـ – ١٩١١/٨/٣.

(٥) بركهارت المصدر نفسه ، ص ٤٣. وأيضا: موسى، سليمان، المصدر نفسه، ص ٣٣.

كانت سلطة المشايخ تتعزز وتتطور خلال القرن التاسع عشر، والعقدين الأولين من القرن العشرين، بفعل عوامل عديدة أهمها:

١ - الصراع مع الدولة، الذي كان يولد تضامنا بين المشايخ والفلاحين.

٢ - الصراع مع القبائل البدوية[1]، والصراعات الداخلية العائلية داخل القضاء الواحد والقرية الواحدة.

٣ - غياب مؤسسات الدولة، وقيام الشيخ والمختار بإدارة شؤون الفلاحين.

٤ - إعمار معظم القرى، وانسداد آفاق عمليات انتقال[2] الفلاحين من قرية إلى أخرى، تخلصا من ظلم هذا الشيخ أو ذاك. مثلما كان الأمر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، «حيث كانت العائلات تنتقل باستمرار من مكان إلى آخر، ففي السنة الأولى لاستقرارهم، يعاملهم الشيخ معاملة لطيفة، إلا أن مطالبه تصبح بعد بضع سنين لا تحتمل، فيهاجرون إلى مكان آخر، سمعوا أن إخوانهم يعاملون فيه معاملة أفضل، ولكنهم سرعان ما يكتشفون أن الطريقة نفسها تسود المنطقة بأسرها»[3].

٥ - ومن العوامل المساعدة على تعزيز سلطة الشيوخ، انتشار الجهل والتخلف والأمية، وسيادة الفكر العشائري، وارتباط مصالح المشايخ بمصالح الدولة، التي كانت تحرص على الحفاظ على مصالحهم، وربطهم بإدارتها بكل الأساليب الممكنة.

مرتكزات المشيخة:

تتميز ملكية المشايخ كثيرا عن ملكيات الفلاحين. ففي قضاء جبل حوران، يضع الشيخ يده على ربع أراضي القرية[4]، ويتحكم بتوزيع الأراضي الباقية على الفلاحين. واستمرت هذه الظاهرة حتى أواخر العقد الأخير من القرن الماضي، إذ أجبر المشايخ من آل الأطرش في السويداء، وقرى القسم الجنوبي من الجبل، على التنازل عن نصف أراضيهم لصالح الفلاحين، باستثناء الشيخ شبلي الأطرش في عرى. كما لم تمس ملكيات المشايخ الآخرين في قرى الجبل كلها، وبقيت تغطي مساحة ربع أراضي القرية. ومع ذلك بقيت ملكية المشايخ من آل الأطرش كبيرة، وبحدود ١٢,٥ % من أراضي القرية. أما الأراضي التي تحت تصرف مشايخ الأقضية الأخرى، فتمثل أيضا نسبة كبيرة من أراضي القرى، لأن المشايخ «يملكون قسما عظيما، إن لم يكن عشر أملاك الأقضية المذكورة وأراضيها، فثمنه وهم لا يدفعون من ضرائبها شيئا»[5].

وكان المشايخ يضعون يدهم على أفضل الأراضي الزراعية، وأقربها إلى مركز القرية، بالإضافة إلى إمتلاكهم لطواحين المياه، وتصرفهم بمصادر المياه، وثرواتهم الكثيرة من الماشية والجمال والبقر.

---

(١) بركهارت، المصدر نفسه، ص ٦٣.

(2) Rey. P. 66 .

(٣) بركهارت، المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٤) ملحق الوثائق ، تقرير القنصل الفرنسي غيلوا، وثيقة رقم ٥٧ ص ٤١١.

(٥) المقتبس ، العدد ٤٣٢/ ٢٠ رجب ١٣٢٨ هـ/٢٧ تموز ١٩١٠ م.

وتختلف وضعية المشايخ المادية، باختلاف الأراضي الزراعية وقلتها أو كبر مساحتها، مما أوجد تمايزا طفيفا بين الشيوخ الذين «بيدهم سياسة أهل القرى، كيف شاؤوا ولهم الامتياز على أهل القرى، لتعيينهم في عضوية مجلس الإدارة ولجان المحاكم، وانتخاب نواب مجلس الأمة، كما هو ثابت منذ خمسين سنة بالقيود الرسمية، تنتقل من الآباء إلى الأبناء»(١) .

وإن كانت امتيازات مشايخ الدرجة الثانية، أقل من كبار المشايخ، الذين تقل امتيازاتهم كثيرا عن امتيازات شيخ المشايخ.

ولا يختلف وضع مشايخ البدو، كثيرا عن مشايخ الفلاحين. لقد تحدث محمد كرد علي، عندما زار قضاء القنيطرة، عن أراضي أمير قبيلة الفضل قائلا: «يملك هذه الأرض كلها، التي تمتد من المنصورة قرب القنيطرة جنوبا، حتى بانياس شمالا وشرقا إلى جباتا الخشب، وغربا إلى الحولة»(٢) .

لقد دهش الرحالة الأمريكي د.م تومسون من مظاهر الحياة والترف والتسلط، التي كان الأمير الفاعور يتمتع بها. وعن أحد رجال أعمال الأمير قال تومسون «وقد علمت أن جميع عرب الحولة والجولان، يخشون كبير الأعوان هذا أو يتوددون إليه»(٣) .

وإذا كان هذا النفوذ يعود إلى العقد السادس من القرن التاسع عشر فإن محمد كرد علي لاحظ، ازدياد سلطة وسطوة أمراء الفاعور، خلال العقد الثاني من القرن العشرين، فكتب يصف أوضاع أفراد العشيرة قائلا: «ليسوا مع أميرهم كصاحب أرض مع فلاحيه، على ما هي عليه الحال مثلا في الغوطة والمرج والقلمون والجولان، يخدمون أرضه ويقاسمهم غلاتها على الخمس أو الربع، بل هو الحاكم المتحكم في أموالهم ودمائهم وأعراضهم، يأخذ ما يمكنه أخذه، وينفقه في وجوه مرافقه»(٤). وكان مشايخ البدو، بالإضافة إلى الهبات والهدايا التي يحصلون عليها من الدولة، وإلى ثرواتهم الكبيرة المختلفة في ملكية الماشية والجمال، يعينون في وظائف هامة مثل مأموري الوودي(٥)، وعلى أية حال، إن تمايز شيوخ البدو عن أفراد عشائرهم، بالإضافة إلى الثروات الحيوانية الضخمة، والأموال الطائلة تتمثل في بيوتهم التي يقيمون فيها، «لاحظت في جميع المضارب التي مررنا بها، أن خيمة الشيخ تتميز عن غيرها، برمح طويل مغروس في الأرض أمامها» وقد تحدث الضابط الفرنسي فيكتو ميللر في كتابه (البدو في سورية) عن بيوت الشعر لبعض مشايخ البدو مثل نوري الشعلان،

---

(١) المقتبس، العدد ٥/٥١٨ ذي القعدة ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠/١١/٧ م وجاء فيه :

«بعض مشايخ حوران تسابقوا على المشيخة أو المخترة، فدفع الواحد ٣٠٠ ليرة ودفع ابن أخيه ١٥٠ ليرة إلى أحد متصرفي حوران في الزمن الغابر، فأبقى الشيخ مختارا أولا والثاني مختارا ثانيا».

(٢) المقتبس ، العدد ٢٩/٦٦٣ ربيع الأول ١٣٢٩ هـ /١٩١١/٤/٢٩ م.

(٣) موسى ، سليمان، المصدر نفسه ص ١٣٨.

(٤) المقتبس ، العدد ٢٩/٦٦٣ ربيع الأول ١٣٢٩ هـ /١٩١١/٤/٢٩ م والودي تعني ملح الطعام. وكانت الدولة تتقاضى ضريبة من تجار الملح وأصحاب الممالح.

(٥) المقتبس ، العدد ١٨/١٤٤ جمادى الأولى ١٣٢٧ هـ /٦/جزيران ١٩٠٩م. وهم المكلفون بتحصيل ضريبة تجارة الملح ونقلها

الذي يضم بيته تسعة[1] أعمدة، واتسع نطاق التمايز بين المشايخ والفلاحين ليشتمل أثاث المترل الذي يدل على الغنى والثراء.

وصف الرحالة بورتر، مترل الشيخ أسعد عامر عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، قائلا عن الغرفة التي جلس فيها: «كانت أرض الغرفة الواسعة مغطاة بالسجاد العجمي والمساند المطرزة بالمخمل، كانت مصفوفة على جوانب الجدران، وكان هناك ثلاثة مناقل من جرس الفحم تبعث في الغرفة حرارة شهية»[2] .

وقد كتب الرحالة تريسترام عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م يصف مترل الشيخ يوسف الشريدة، أحد مشايخ عجلون قائلا: «وعند العصر جاء الشيخ لزيارتنا، ثم دعانا إلى مترله في زيارة خاصة، فوجدنا غرفة الضيافة مفروشة بالسجاد والوسائد الحريرية... هنا شاهدنا الفخامة والغنى في بلاد بعيدة عن المدينة، حيث ما تزال المصاطب من الطين»[3] . ولم يعدم مشايخ حوران الوسائل والسبل الكفيلة باكتناز المال، فكان بإمكان الشيخ تجاوز مصالح الفلاحين واستخدام طرق تيسر له جمع الأموال من البدو، على سبيل المثال مقابل السماح لهم بإدخال ماشيتهم إلى الأراضي الزراعية، لقاء تقاضيه منهم «المعلوم وقدره سبعمائة ليرة»[4] ، أو أخذ مقدار من المال من الرحالة والسياح الأجانب، لقاء مرورهم في أراضيه، وحمايتهم من الاعتداءات التي قد يتعرضون إليها. كما كان يفعل شيخ قرية سوف[5] ، إحدى قرى عجلون. وكان المشايخ يجبون الضرائب من الفلاحين، ويقومون بتحصيل[6] الضرائب المترتبة على أراضيهم من الفلاحين «لأن الضرائب هناك يوزعها المشايخ بمعرفتهم كل سنة»[7] .

ويدل النظام الغذائي لسكان حوران، على الفوارق الاجتماعية بين المشايخ والفلاحين، إذ لا يمكن أن يتماثل غذاء المشايخ مع غذاء الفلاحين، وبخاصة الفقراء المعدمين منهم، أولئك الذين لا يملكون أية قطعة أرض ليستثمروها، وإنما يحصلون على قوتهم اليومي، لقاء ما يقدمونه من عمل عند المشايخ أو الفلاحين الأغنياء، وقد صور لنا ذلك التباين الرحالة الأجانب، الذين كانوا يشاهدون،

---

(1) V. Müller. P 216.

(٢) الجبل ، العدد ٢٣٨٢ تاريخ ١٩ شباط ١٩٥٨ م.

(3) Nouman. L. P. P. 93 - 92

وكان المشايخ يحصلون على مبالغ طائلة من البدو مثل ضريبة القود التي تقدمها القبائل البدوية لكبار المشايخ، لقاء الوصول إلى الأراضي الزراعية، في اللواء عبر أراضي جبل حوران، وضريبة القلاط لقاء السماح بالرعي في أراضي جبل حوران. انظر : حنا، عبد الله، العامية في جبل حوران، دار الأهالي، دمشق ، ١٩٩٠، ص ١٢٩.

(٤) المقتبس، العدد، ٥/١٥٩ جمادى الأخرى ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩/٦/٢٣ م.

(٥) شهاب ، أسامة يوسف: المصدر نفسه ص ١٠٢.

(٦) المقتبس، العدد ٢٣/٥٠٩ شوال ١٣٢٨هـ / ١٩١٠/١٠/٢٧ م.

(٧) المقتبس، العدد ٤٣٢ / ٢٠ رجب ١٣٢٨ هـ / ٢٧ تموز ١٩١٠ م.

مظاهر الترف في منازل المشايخ، فوصف بورتر أصناف الغذاء المتوفرة في بيت أحد مشايخ حوران قائلا: «وما كدنا نستقر في بيت الشيخ، حتى قدم إلينا غداء وافرا من العسل والسمن، والدبس والحلويات، وفي المساء هيئت لنا مائدة، فاقت كل ما شاهدته حتى الآن. خاروف كامل محشو بالرز كان يحتل وسط المائدة وإلى جانبه منسف واسع قطره حوالي ٣ أقدام، وحول ذلك ما يقرب من عشرين صحنا من مختلف الأطعمة، ديوك وشوربة وكبة وبرغل وأشياء كثيرة أخرى، وحول ذلك خبز رقيق (الخبز العربي) مطوي، وعلى كل طية من الخبز ملعقة من الخشب... وكانت كل الصحون من النحاس المطلي بالقصدير»[١] . ثم يتابع حديثه فيصف الحصة المخصصة للشيخ[٢] التي قدمت له، ثم يستطرد في وصفه لتناول الطعام، من قبل الضيوف والوجهاء، ويتابع قائلا: «في حين انقض على ما تبقى من الطعام الجماعة الذين يعيشون في بيته من المرابعين والفلاحين»[٣] .

ولا تختلف حالة بقية كبار المشايخ في حوران، عما هي عليه عند ذلك الشيخ، إذ أن هؤلاء، يشكلون حقيقة شريحة اجتماعية متميزة وقليلة العدد، موزعة على قرى اللواء، لا سيما الرئيسة منها. ولا بأس هنا من العودة إلى وصف النظام الغذائي لأحد شيوخ حوران، وهو المقداد شيخ قرية بصرى الشام[٤] .

رافق الرحالة الفرنسي غيوم ري طبيب فرنسي يدعى دللبت، كان هذا الطبيب يهتم بمظاهر الحياة الإقتصادية والاجتماعية، ويقوم بتسجيل مشاهداته التي رآها في حوران. ولدى وصوله إلى بيت الشيخ في بصرى الشام، قام بحصر المواد الغذائية التي كان يتناولها الشيخ، والتي اشتملت على الحليب واللبن، ولحم الخراف وبيض الدجاج، والرز والسكر والفواكه وزيت الزيتون، الذي كان يستورده من عجلون. وكان كبار المشايخ في أقضية حوران يملكون العبيد[٥] ، خاصة مشايخ بدو الجبل. وتقربهم ملكيتهم هذه من الإقطاعيين الكبار والمقاطعجبين في لبنان، وإن كانت لا تدفعهم إلى مصافهم اجتماعياً.

٢ً – الفلاحون:

يشكل الفلاحون وأفراد القبائل البدوية فئة اجتماعية واسعة في حوران، تتشابه إلى حد كبير في المسكن والغذاء واللباس. وإن وجدت فوارق غير قليلة فيما بينها، فهناك الفلاحون الأغنياء الذين ينافسون المشايخ في الغنى، وإن لم يرتقوا إلى سويتهم، وهناك الفلاحون الذي يملكون الأرض

---

(١) الجبل ، العدد ٢٣٨٢/ ١٩٥٨/٢/١٩ م.

(٢) بركهارت، المصدر نفسه ، ص ٥٤ – ٥٥.

(٣) الجبل ، العدد ٢٣٨٢ /١٩٥٨/٢/١٩ م.

(٤) حنا، عبد الله. ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع المجلد الثالث، دون تاريخ ص ١٠٤ – ١١٠.

(٥) بركهارت ، المصدر نفسه ، ص ٥٢. وأيضاً ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦ ص ٣٣٧ .

والماشية. ويأتي بعدهم الفلاحون الفقراء والمعدمون، الذين لا أرض لهم ولا ماشية، ولاحيوانات أخرى من حيوانات الفلاحة والنقل، كالأبقار والإبل والحمير. فملكية ثيران الفلاحة وعددها كانت مقياسا لغنى أو فقر الفلاح، ومن النادر أن نجد - باستثناء الشيوخ - من يملك ستة فدادين[1] من البقر «فالإنسان الذي يملك اثنين أو ثلاثة يعتبر غنيا وشخص كهذا يكون لديه غالبا جملان، وقد يكون عنده فرس أو كديش على الأقل، وحماران وأربعون أو خمسون رأسا من الغنم أو الماعز»[2] . ومقابل هؤلاء الفلاحين هناك الفقراء، الذين يحصلون على قوتهم بالعمل اليومي، وهم في الغالب لا يحصلون على هذا القوت إلا بشق النفس، وما زالت الذاكرة الشعبية تحتفظ بنماذج من الشعر الشعبي، الذي كان يصور بؤس هؤلاء ووضع عيشتهم ومنها:

مات والمساس بايدو	والبقر يجعر عليه[3]
يا ما غربل يا ما كربل	يا ما هال التبن عليه[4]

وكانت الخاصة من السكان تسخر من الفلاحين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم، فإذا ما حاول بعض هؤلاء، اقتناء بعض حيوانات النقل أو الفلاحة، ترى في عملهم هذا مجالا للتهكم :

شند غلي يا شند غلي	مرابع واشترى بغله[5]
إن جاعت تاكل (لحيتو)	وإن شبعت [illegible] فيها

لقد كان على هؤلاء تقديم قوة عملهم، لقاء النزر اليسير من الطعام والملبس إلى ما شاء الله فيعملون سنوات طويلة مقابل الحصول على لقمة العيش، وهكذا فإن مثل هؤلاء: «كان ممنوعا من تحسين أحواله الخاصة وأحوال عائلته»[6] . وقد عبر القنصل الروسي قسطنطين بيتكو فيتش، في تقريره عن أوضاع الفلاحين في حوران والفقراء منهم، على النحو التالي:

«يعيش السكان الفقراء تحت رحمة أسيادهم، الذين لا يتورعون عن طردهم من ديارهم ومصادرة غلالهم. ولتحرير السكان من سلطة الشيوخ، كان حريا بالدولة، أن تمنحهم حق الملكية الخاصة للأراضي الزراعية التي يعملون فيها» ورأى بيتكوفيتش أن سلطات الشيخ، لا تقف عند ذلك

---

(١) الفدان هنا: هو اثنان من الثيران كما أنه يختلف من قرية إلى أخرى بمساحته، لأنه مقياس للمساحات، يتألف من (٢٤) أربعة وعشرين جزءا أي (قيراطا) - فمن يملك اثنين من الثيران (فدان) يملك فدانا من الأرض.

(٢) بركهارت ، المصدر نفسه ، ص ٥٠.

(٣) المساس : هو عبارة عن عصا طويلة، يحملها الفلاح أثناء فلاحة الأرض لسوق الفدان.

(٤) ياما غربل ياما كربل: إشارة إلى قيام الفلاح بغربلة التبن في الغربال، والكربال لتنقيته من القش ليصبح ملائما لعلف الأبقار والحيوانات الأخرى.

(٥) شند غلي: كلمة عثمانية على الأرجح.

(٦) بركهارت ، المصدر نفسه ، ص ٥٣.

فحسب بل «يتحكم الشيخ ليس فقط بأملاك الأهالي، بل بأرواحهم أيضا»[1] . غير أن القنصل الفرنسي غيلوا، كان قد لاحظ بؤس حياة الفلاحين في حوران، ولمس رغبتهم بتخلصهم من زعمائهم، وقبولهم للإدارة العثمانية الجديدة، لولا خوف «شعب حوران من تعسف وابتزاز الموظفين الأتراك، الذين سيكلفون بتطبيق الإصلاحات المبرمجة، فيفضل البقاء في الحالة الراهنة»[2] .

إن تنوع أشكال الصراع التي شهدتها حوران، كانت تقلل من حدة العداء بين الفلاحين والمشايخ، وتجعلهم يتناسون تناقضاتهم، ويبادرون للوقوف في وجه الخطر المشترك.. والأمثلة على ذلك كثيرة، إذ حاولت الإدارة العثمانية عند مطلع ستينات القرن التاسع عشر، استغلال خلافات على الأرض بين سكان قرية بصرى الشام وقرية بكا. وعندما وصلت قوات الدرك إلى مكان النزاع «طوى القرويون خلافاتهم وردوا الدرك معا»[3] . وعلى الرغم من هذه الوحدة بين الفلاحين والمشايخ، فإن العامة كانت تعرف مساوئ النظام المشايخي السائد وتدرك مخاطره، فهناك دعاء متداول بين أوساط العامة، يشير بوضوح إلى ذلك «الله يكثر مشايخهم»[4]. فكثرة الشيوخ تعني ازدياد بؤس العامة، ولتحليل معنى هذا الدعاء والوصول إلى فهم آفاقه، لا بد من استخدام الملاحظة العميقة في تحليله، لإدراك مدى ما كان يعانيه السكان من مشايخهم.

وأما الفقراء المعدمين من القبائل البدوية، هم أيضا ضحايا تسلط مشايخهم وسياسة الدولة نحوهم، وأسرى وحدة تجمع بينهم لمقاومة الأخطار الخارجية «أما من جهة أخلاق الأفراد، فهم مطيعون ومنقادون لأوامر مشايخهم، ذلك من الجهل والفقر الذي ساد عليهم، حتى أن عشرين في المئة يقومون بخدمة الشيخ ويرعون طروشه»[5] . وقد بات البدوي الفقير، الذي تحول إلى العمل الزراعي، ضحية تعسف موظفي الإدارة، الذين كانوا يرغمونه على التخلي عن أرضه بأساليبهم الماكرة فيدفعونه إلى العودة إلى البداية من جديد، إذ كان يفضل ترك الأرض والتخلي عنها، عندما يطلب منه رجال الإدارة ضرائب مالية تفوق قدرته من جهة، وتزيد عن قيمة هذه الأرض من جهة أخرى، كما لاحظ الرحالة وليم ليبي وفرانكلين هوسكين عام ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م، عندما زارا قرى جرش[6] .

---

(١) ملحق الوثائق ، تقرير القنصل الروسي بيتكوفيتش ، الوثيقة رقم ٦٧ ص ٤٣٩ .

(٢) ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٥٥ ص ٤٠٩ .

(٣) شيشلر، دراسات تاريخية ، العدد التاسع والعاشر، مرجع سابق ص ١٥٢.

(٤) موسى، سليمان، المصدر نفسه ص ١٣٢.

(٥) شهاب، أسامة، المصدر نفسه ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٠٨.

يسمى بيت البدوي الفقير خربوشة لصغر حجمه، وقيامه على عامود واحد في الوسط[1] . ولا تتجاوز ملكيته عددا قليلا من الماشية والإبل والخيل. وهو بكل الأحوال، يقدم جزءا كبيرا من عمله لشيخه، سواء كان في خدمته[2] ورعي ماشيته، أم في الغنائم التي يحصل عليها عند المشاركة في الغزو.

ولعلنا نجد ملامح الفوارق الاجتماعية، بين المشايخ والفلاحين في النظام الغذائي السائد، الذي يختلف بينهما اختلافا واضحا. فغذاء البدو يقتصر على «الخبز ولبن الإبل والغنم واللحم فقط، أعني أن الذين يجدون الخبز والتمر أغنياؤهم، ووجهاؤهم ومشايخهم، وما دونهم يكتفون بلبن الإبل، وقليل من التمر»[3] . وأما بين أوساط الفلاحين – خاصة الفقراء منهم – فقد شاع خبز الشعير[4] ، والذرة البيضاء، والبرغل، ويقتصر تناول خبز القمح على الفلاحين الأغنياء، بالإضافة إلى السمن واللبن والحليب. ويلخص بركهارت حديثه عن غذاء سكان حوران قائلا : «إن الطبخة الأكثر شيوعا بين هؤلاء الأهالي هي البرغل والكشك وفي الصيف يستعيضون عن الكشك باللبن والحليب والزبدة»[5] . غير أن الفقراء مجبرون على الاستعاضة عن السمن بالزيت، وعن الحليب واللبن باللبن الخالي من الزبدة، ويسمى (الشنينة).

وفي معرض حديثه عن الغذاء عند سكان جبل حوران، حدد خليل رفعت الحوراني، نوعية هذا الغذاء على النحو التالي : «خبز القمح واللبن والسمن والبصل والجبن ومعيشتهم أرقىء من معيشة الحوراني في المأكل»[6] ، إلا أن الفقراء منهم لا يشملهم ذلك الغذاء، حيث يقتصر خبز القمح على الأغنياء والمشايخ.

---

(١) وعن شيوخ الفروع البدوية الذين يأتون بعد الشيوخ الكبار، تحدث الرحالة و. م. تومسون واصفا بعض أوجه التمايز مع أفراد عشائرهم قائلا : «لاحظت في جميع المضارب التي مررنا بها، أن خيمة الشيخ تتميز عن غيرها، برمح طويل مغروس في الأرض» موسى، سليمان، المصدر نفسه ، ص ١٤٠.

(٢) المقتبس ، العدد ٢٩/٦٦٣ ربيع الأول ١٣٢٩ هـ / ١٩١١/٦/٩ م.

(٣) المقتبس، العدد ٥١٤ /٢٩ شوال ١٣٢٨ هـ /١٩١٠/١١/٢ م.

(٤) المقتبس، العدد ٥٠٩ /٣ شوال ١٣٢٨ هـ /١٩١٠/١٠/٢٧ م.

(٥) بركهارت، المصدر نفسه ، ص ٤٣.

(٦) المقتبس ، العدد ٥١٧ / ٤ ذي القعدة ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠/١١/٦ م.

عدد السكان في حوران

أولا – الحضر :

يصعب على الباحث إيجاد إحصاء دقيق لسكان حوران، خلال فترة الدراسة ١٢٥٦ – ١٣٣٦ هـ / ١٨٤٠ – ١٩١٨ م. فكل الأرقام التي دونها المهتمون من الرحالة والباحثين، والوثائق العثمانية نفسها، لا تخرج عن دائرة التخمين، بسبب غياب الإحصاءات الدقيقة.

لقد قدر الرحالة بركهارت عدد سكان حوران عام ١٢٢٧ هـ / ١٨١٢ م. دون أن يزور قرى حوران كلها، وإن زار قسما كبيرا منها فقال: «أقدر عدد سكان حوران، ما عدا البدو الذين يرتادون السهل والجبل، بما يقرب من خمسين أو ستين ألف»[١] إن الشيء الهام في تقديرات بركهارت، أنها انطوت على تخمين عدد سكان اللواء كلهم، وإن كان هذا العدد، يبتعد كثيرا أو قليلا عن العدد الفعلي للسكان، بينما نجد رحالة آخرين من الذين زاروا المنطقة، لم يقدروا عدد سكان حوران كلها، فاكتفوا بتقدير عدد سكان بعض القرى، فالرحالة الفرنسي غيوم ري، ترك لنا بعض التقديرات، فقد خمن عدد سكان قرية الهيت عام ١٢٧٥ هـ / ١٨٥٨ م بمئتي إنسان[٢] . ورأى أن قرية مردك تسكنها عشرون عائلة، وثلاثون عائلة تقيم في قرية ريمة اللحف، بينما تقطن قرية بريكة خمس وعشرون عائلة[٣] ، وعدد منازل قرية تسيل، الواقعة في السهل الحوراني خمسة وخمسون منزلا[٤] .

لم يكن غيوم ري مهتما بمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية، قدر اهتمامه بمشاهدة الآثار والكتابة عنها، والأرقام التي قدمها عن السكان، كانت ترد عنده من قبيل المصادفة، وخلال عام ١٢٣٢ هـ / ١٨١٦ م، قدر الرحالة الإنجليزي ج. س. بكنجهام عدد سكان قرية سوف في قضاء عجلون بخمسمئة[٥] نسمة، وتضم القرية من أربعين إلى خمسين منزلا، وعدد منازل قرية أيدون نحو ثلاثين إلى أربعين منزلا، ومنازل قرية البارحة نحو خمسين منزلا، وعدد سكان قرية أم قيس لا يزيد عن مئتي نسمة[٦] . وخلال عام ١٢٧٤ هـ / ١٨٥٧ م، زار الرحالة الأمريكي و. م. تومسون عددا من قرى الجولان وشرقي الأردن، مثل فيق التي «تضم نحو مئتي عائلة، ابتنوا لأنفسهم بيوتا من حجارة المدينة القديمة» وأشار إلى قرية سمخ التي يقطنها نحو مئتي أسرة[٧] .

---

(١) بركهارت، المصدر نفسه ، ص ٤١.

(2) Rey. P 73.
(3) Rey. P. 110.
(4) Rey. P. 114.

(٥) موسى ، سليمان . المصدر نفسه ، ص ٣١.
(٦) موسى ، سليمان . المصدر نفسه ، ص ٣٢ – ٣٤.
(٧) موسى ، سليمان . المصدر نفسه ، ص ١٤٣.

ومن جهتها كانت الدولة العثمانية تعمد إلى تقدير عدد الأسر (العائلات) في كـل قريـة، بالإضافة إلى عدد الأفدنة من الأراضي الزراعية، لتفرض الضرائب على تلك الأسر حتى لو هاجر قسم منها، وانتقل إلى مكان آخر، تبقى الضرائب المحددة على العدد المتبقي في القرية. غير أن ما يميز عمـل الدولة هذا عن غيره، يكمن في تخمين عدد السكان في قرى اللواء كلها، قرية قرية. فبلغ عددهم عـام ١٢٨٨ هـ / ١٨٧١م[١]، نحو «٥٩٠٠ أسرة»، ثم ارتفع هذا العدد عام ١٢٩٦ هـ / ١٨٧٨ م، إلى ستة آلاف أسرة[٢] .

يثير هذا الأمر في كل الأحوال التباسا كبيرا، بسبب عدم معرفة عدد أفراد الأسرة الواحـدة، التي تضم غالباً الأخوة المتزوجين وأطفالهم، إلى جانب الجد والجدة، الذين يسكنون في منزل واحـد في معظم قرى السهل الحوراني؛ بالإضافة إلى ظاهرة تعدد الزوجات المنتشرة بشكل واسع في قرى اللواء، باستثناء السكان من المسيحيين والمسلمين الدروز . ولو افترضنا أن متوسط عدد أفـراد الأسـرة، لا يزيد عن عشرة أشخاص، فإننا نستطيع القول إن العدد الاجمالي، لا يزيد عن الستين ألـف نسـمة، وهناك نحو ست وثلاثين ألف نسمة من البدو. وإذا عدنا إلى تقدير بركهارت قبل نحو سبعين عامـاً، والبالغ قرابة خمسين إلى ستين[٣] ألف نسمة - باستثناء البدو - فإننا نلاحظ أن عدد السـكان بعـد ثلثي القرن، لم يشهد زيادة تُذكر، مما يدعونا إلى الشك بصحة التقديرين المشار إليهما .

إن الطرق المتبعة في إحصاء السكان هي دون شك مضللة، ولا أدل على ذلك مـن مقارنـة بعض هذه الأرقام مع بعضها الآخر، في الوثائق العثمانية نفسها. ففي عام ١٣١٨ هـ / ١٩٠٠ م، قدرت سالنامة ولاية سورية، عدد الذكور من السكان بـ (٦٧٩٣٥)نسـمة[٤] ، وهـؤلاء هـم القادرون على حمل السلاح، الذين تسعى الدولة لزج قسم منهم في جيشها، وإذا لم نذهـب بعيـداً في تحليل هذا الرقم للاقتراب من الحقيقة، فإننا نستطيع الافتراض، أن هناك عدداً مساوياً لهـذا العـدد مـن النساء، فإننا نخلص إلى تقدير عدد السكان أواخر القرن التاسع عشر، بنحو مائة وخمسين ألـف نسـمة، دون الأطفال الذين لم تأت التقديرات على عددهم. وما يثير الشك أكثر في صحة هذه التقديرات، الرقـم الذي قدره المؤرخ نعمان قساطلي لعد سكان الجبل من حضر وبدو، إذ كتب قائلاً : «فيكـون مجمـوع سكان الجبل (٤٨٨٠٠) نسمة، وقد كان عدد سكانه في عام ١٨٨٠ م بحسب أدق تعديـل ١٧٤٥٠ نسمة»[٥] .

---

(١) س، و ، س بعام ١٢٨٨ هـ / ص ٢٦٧ - ٢٨٨.

(٢) س، و، س لعام ١٢٩٦ هـ / ص ١٣٨.

(٣) بركهارت، المصدر نفسه ، ص ٤٨.

(٤) س، و، س لعام ١٣١٨ هـ ص ٣٦٥.

(٥) نقلاً عن حسن أمين البعيني، المرجع نفسه ص ٣٧٩ - ٣٨٠.

لم يذكر لنا قساطلي الطريقة التي اعتمدها لتقدير هذا العدد، أو المصدر الذي استند إليـــه، لا سيما أنه رأى أن عدد سكان السويداء «يزيد على الألفي نسمة»[1] . وعن عرمان وملـــح قـــال : «وعدد سكان كل منهما نحو ٦٠٠ نفس» وأما شهبا : «فسكانها نحو ٧٠٠ نفس، والهيت وسـكانها نحو ذلك، وفي الوسط قرى كثيرة سكانها من ١٠٠ إلى ١٥٠ نسمة».

كان عدد قرى الجبل خلال عام ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م نحو ١١٥ قرية. ووفقـاً لتقديـرات القساطلي، فإن هناك مئة وعشر قرى يبلغ عدد سكان كلٍّ منها، ما بين مئة إلى مئة وخمسين نسـمة، فيكون مجموع عدد سكانها نحو ١٦٥٠٠ نسمة، بالإضافة إلى خمسة آلاف نسمة، هي عدد ســكان السويداء وشهبا والهيت وعرمان وملح، فإن العدد الإجمالي لا يزيد عن (٢١٥٠٠) نسمة، في حـــين بلغ عنده (٤٨٨٠٠) نسمة. وأما عن العدد الذي قدّره خلال عام ١٢٩٧هـــــ/١٨٨٠ م والبـــالغ (٢٧٤٥٠) نسمة[2] ، فإنه يقترب كثيراً من العدد الذي ذكره قنصل روســيا في لبنـــان قســطنطين بيتكوفيتش في تقرير أعده عن حوران عام ١٣١١هـــ/١٨٩٣م، عندما كتب قائلاً : «وهكذا يبلـــغ تعداد سكان الجبل (٢٧٥٠٠) نسمة»[3] .

والمثير للدهشة هنا، أن الفارق بين التقديرين خمسمئة نسمة فقـــط، إلا أن الفـــارق الزمـــني للتقديرين يبلغ نحو ثلاث عشرة سنة، ويفترض أن يشهد خلاله عدد السكان، زيادة أكثير بكثير مـــن خمسمئة نسمة، ومن المفيد هنا، أن نستل الجدول الذي نظمه خليل رفعت الحوراني، وقدر فيه علـــى وجه التخمين عدد سكان حوران، لنتابع بعد ذلك تحليل التباين في التقدير:

« يكون	ذكـــور	إناث	ســنّة	دروز	مسيحيون	الأقضية في حوران
٤٦٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٣٠٠٠	١٠٠٠	٤٢٠٠٠	٣٠٠٠	أقضية جبل حوران الســـويداء صلخد عاهرة ١١٥ قرية
٥٥٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢٧٠٠٠	٤٦٥٠٠	٤٠٠٠	٣٥٠٠	أقضية شمسكين وبصر الحريـــر ودرعا وبشكارة ١٠٠ قرية
٤٣٠٠٠	٢١٠٠٠	٢٢٠٠٠	٤١٠٠٠		٢٠٠٠	قضاء عجلون ونواحين وعشيرة بني حسن وعـــرب نمـــور عجلـــون وأوديته.
٤٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٢٠٠٠	٣٣٥٠٠		٢٥٠٠	قضاء القنيطرة ونواحيه وغـــوره وزاوية (الزوية) وعربه
٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠٠		(٤)	العربان الرحالة وهم الروالة والمعجـل والسوالمة والشرارات وعرب الجبـــل والصفا واللجاه ١٠٠٠ بيت
٢٣٨٠٠٠	١١٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠	١٨٢٠٠٠	٤٦٠٠٠	١٠٠٠٠	جميعاً

(١) البعيني، أمين حسن، المرجع ننفسه ص ٣٨٠.
(٢) المرجع نفسه، ص ٣٨٠.
(٣) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦٧ ص ٤٣٦.
(٤) المقتبس، العدد ١٨/٤٥٦ شعبان ١٣٢٨ هـــ ١٩١٠/٨/٢٤م.

من المقارنة بين تخميني القساطلي والحوراني، اللذين يعودان لعام ١٣٢٨ هـ/١٩١٠ م، يتبين أن الفارق في عدد سكان الجبل يصل إلى ٣٨٠٠ نسمة، وهذا ما يؤكد من جديد صعوبة الأخذ بصحة أي من هذه الأرقام؛ والركون إليها. علما أنها لا تبين حقيقة عدد السكان، حتى يأخذ بعض المؤرخين[1] في هذه الأرقام ويعتبرها صحيحة.

حيال هذه التباينات الواضحة في تقدير عدد سكان اللواء، تبدو الأرقام التي جاءت في مقالة خليل رفعت الحوراني أكثر قربا من الواقع، ولعل ذلك يعود إلى أن كاتبها، لم يكن شخصا عاديا، بل كان صحفيا غزير الكتابة، ومثقفا متميزا وحقوقيا، وتسلم وظائف إدارية كبيرة، مثل قائمقام ومفتش معارف حوران، فزادت أعماله هذه معارفه في أحوال حوران كلها، فقدم لنا تقديرات عن أعداد سكان أقضية اللواء، ودراسات عن مختلف مظاهر حياتهم فلم يقتصر فيها على قضاء جبل حوران ومركز اللواء، بل جال في أرجاء اللواء، وصور واقع السكان من حضر وبدو في كل قضاء، لذلك نستطيع القول: إن كل التقديرات الأخرى، لا ترقى إلى الدرجة التي وصلت إليها دراسة خليل رفعت الحوراني. وإن يكن هناك بعض التقديرات للرحالة الأجانب، الذين تجولوا في قرى اللواء، وخمنوا عدد سكانه بشكل تقديري.

ثانيا – عدد السكان البدو :

وعلى أية حال إن معرفة أعداد السكان من البدو، أكثر صعوبة من معرفة عدد السكان الحضر في ولاية سورية عامة ولواء حوران خاصة، فالبدوي يتميز بالتكتم الشديد إزاء مكان إقامته، وعدد أفراد أسرته ونسبه وحتى اسمه. والتقديرات التي وصلتنا من الرحالة الأجانب والمصادر الرسمية للحكم العثماني، لا تعبر عن حقيقة عدد السكان من البدو والحضر. مما يحتم على الباحث عدم الركون إلى تلك التقديرات والأخذ بها. يقول قسطنطين بيتكوفيتش، القنصل الروسي في لبنان في تقريره عن سكان لواء حوران، ومظاهر حياتهم المختلفة: «أما البدو فمن الصعب تحديد عددهم، ما داموا يرتحلون من مكان إلى آخر، والبدو المتحضرون الذين يعيشون في قرى الدروز والمسيحيين، حوالي ثلاثة آلاف نسمة»[2] .

يعود تاريخ هذا التقرير إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وقبل ذلك بنحو عشر سنوات، بلغ العدد التقريبي لبدو حوران في سالنامة ولاية سورية لعام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠ م[3] ،

---

(١) أخذ حسن أمين البعيني الأرقام التقريبية لعدد سكان الجبل، دون القيام بتحليلها أو الشك فيها « وفي عام ١٨٨٠ م بلغ عدد السكان ٢٧٤٥٠، وعام ١٨٩٠ م ٣٠٠٠٠ نسمة، وفي عام ١٩١٠ م، بلغ عدد السكان ٤٨٨٠٠» البعيني ، حسن، جبل العرب – ص ٢٥.

(٢) انظر: ملحق الوثائق ، وثيقة رقم (٦٧) ص ٤٣٦.

(٣) س، و، س لعام ١٢٩٨ هـ. ص ٢٥٩ – ٢٦٠.

(٣١٧٥٠) نسمة بما فيهم البدو (التركمان) في قضاء القنيطرة، و لم يتطرق هذا المصدر لعدد بدو جبل حوران، لنقوم بمقارنته مع العدد الذي قدره بيتكوفيتش، على حين يشتمل على قبائل بدو أقضية لواء حوران كلها.

وبعد أربع سنوات جاءت سالنامة ولاية سورية، على تقدير أعداد البدو عام ١٣٠٢ هـ/١٨٨٤ م[١] ، فبلغ عددهم (٣٢٧٥٠) نسمة، بزيادة ألف نسمة عن التقدير السابق، وبعد مقارنة التقديرين المشار إليهما في عدد السالنامة لعامي ١٢٩٨ هـ و ١٣٠٢ هـ ، تبين أن الفارق بينهما يعود إلى خطأ في جمع نفوس كل قبيلة. مما يعني أن العدد المنوه به، لم يطرأ عليه أية زيادة، وهذا ما يؤكد لنا أيضا عدم دقة هذين التقديرين، و لم نر في الأعداد اللاحقة لسالنامة ولاية سورية، أية تقديرات لأعداد بدو حوران، كي نتمكن من التعرف على العدد التقديري لهم في لواء حوران.

واقتصرت المصادر والمراجع التي قدمت لنا أرقاما تقريبية عنهم، على ما جاء في أعداد جريدة المقتبس، وتقديرات بعض الرحالة الأجانب، مثل بركهارت وغيوم ري وغيرهم، وهي لا تخرج أبدا عن حيز التقديرات، التي لا تقدم أرقاما حقيقية عن عدد نفوس قبائل اللواء فحسب، بل لا تقترب من الواقع بشكل يساعد على معرفة ذلك العدد .

فعند مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأثناء رحلته في حوران، التقى الرحالة الفرنسي G. Rey بدويا من قبائل الصفا، كان يزور مدينة دمشق للمرة الأولى في حياته، قدم له معلومات كثيرة عن حياة البدو. بيد أن Rey لم يترك لنا منها، سوى تقديرات ذلك البدوي عن عدد بيوت بعض القبائل البدوية، على النحو التالي :

– قبيلة المساعيد	٢٠٠ بيت
– قبيلة الشرفات	٢٥٠ بيتا
– قبيلة الروسات	١٦٠ بيتا[٢]

و لم يدون لنا ري Rey، معلومات أخرى عن قبائل بدو لواء حوران الأخرى، وربما أن البدوي نفسه لم يقدم له المزيد من تلك التقديرات والمعلومات، على الرغم من أنه كان يلتقي خلال رحلته، أشخاصا كثيرين من البدو، فكان يكتفي بالإشارة إلى سلوكهم نحوه، دون أن يخبرنا، من هؤلاء؟ وإلى أية قبيلة ينتمون؟[٣] . والمقتبس من المصادر التي أعطتنا فكرة تقديرية عن عدد بيوت بدو

---

(١) س، و، س لعام ١٣٠٢ هـ . ص ٢٢٨ – ٢٢٩.

(2) Rey. P. 22.
(3) Rey. P.P. 79 - 80.

وعند مطلع الثلث الثاني من القرن العشرين، كتب فيكتور ميللر كتابا عن بدو سورية، قدر فيه عدد بيوت قبائل المساعيد والشرفات والعظامات والجوابرة بألف بيت، انظر:

Müller. V. P.P. 113 - 114.

حوران، بشمولية مهمة طالت قبائل اللواء كلها. فقد كتب خليل رفعت الحوراني، مجموعة من المقالات، ونشرها ضمن أعداد جريدة المقتبس، احتوت على تدوين معلومات، وأخبار وتفاصيل عن حياة هذه القبائل وأسمائها، وأسماء شيوخها وعدد بيوتها. وعند مقارنتها مع تقديرات الباحثين الآخرين، نرى أنها قدمت لنا صورة تقترب من الواقع بعض الشيء، لأن كاتبها تعرف عن قرب على هذه القبائل، واقترح حلولا واضحة، لإسكانها في خرب لواء حوران، وتوطينها وتوفير الظروف المناسبة لها، لإدخالها الحياة الزراعية، والاستفادة من قدرتها البشرية في تطوير الزراعة، وتخليصها من العوامل التي تجعلها رهينة حياة البداوة.

وفيما يلي تقديرات خليل رفعت الحوراني التقريبية، لعدد بيوت هذه القبائل :

اسم العشيرة	عدد بيوتها	الملاحظات
١ - الروالة	٣٠٠٠ بيت	
٢ - المعجل	٤٠٠ بيت	
٣ - ولد علي	٥٠٠ بيت	يرجع نسب هؤلاء
٤ - السوالمة	٣٠٠ بيت	إلى عنزة
٥ - عبد الله	٣٠٠ بيت	
٦ - بني خالد	٥٠٠ بيت	
٧ - الخريشة	٣٠٠ بيت	
٨ - السرحان	٤٠٠ بيت	
٩ - الجبور	٣٠٠ بيت	
١٠ - السردية	١٠٠ بيت	العربان الجوالة في قضاء
١١ - العيس	٢٠٠ بيت	جبل حوران وعجلون
١٢ - الزبن والهكيش	١٠٠ بيت	
١٣ - الخضير والعبين	-	العربان الرحالة
١٤ - الحجايا	٣٠٠ بيت	في الكرك
١٥ - السليط	٢٠٠ بيت	
١٦ - الكعابنة	١٠٠ بيت(١)	

تعد هذه القبائل من القبائل البدوية، التي لا تقيم في لواء حوران إلا إقامة مؤقتة، لا تزيد عن أربعة أشهر من كل عام، تقضيها في أراضي أقضية جبل حوران، والقنيطرة وعجلون، وبصر الحرير

(١) انظر : المقتبس، العدد ١٨/٤٥٦ شعبان ١٣٢٨ هـ / ٢٤/ آب ١٩١٠م.

ودرعا، وذلك لترعى المراعي والأراضي الزراعية، أثناء وبعد فترة الحصاد من جهة، ولتشتري ما تحتاجه من القمح اللازم لقوتها، خلال بقية أشهر السنة التي تقضيها في البادية من جهة ثانية.

وبسبب الاحتكاك المباشر والمعقد مع سكان لواء حوران، من حضر وبدو لهذه القبائل، أوردت الجدول المبين بأعداد بيوتها، لبيان مدى خطورة دخولها أراضي اللواء، على البدو المقيمين في أراضيه الذين يقومون – مقابل أجرهم – برعي أغنام وماعز سكانه من الحضر، بالإضافة إلى مواشيهم. ويقطن هؤلاء في اللجاه والصفا، والمناطق الجبلية في جبل حوران، ويبلغ عدد بيوتهم وفقا لتقديرات خليل رفعت الحوراني نفسه، حسب البيان التالي :

– عربان جبل حوران :

اسم العشيرة	عدد بيوتها
١ – المساعيد	٢٥٠ بيتا
٢ – الشرفات	٢٠٠ بيت
٣ – العظمات	٢٠٠ بيت
٤ – الشنابلة	١٠٠ بيت
٥ – الحسن[1]	١٠٠ بيت
المجموع	**٨٥٠ بيت**

– عربان اللجاه :

اسم العشيرة	عدد بيوتها
١ – العوران	٥٠ بيتا
٢ – الشرعة	١٠٠ بيت
٣ – المراشدة	٧٠ بيتا
٤ – اللزوق	٥٠ بيتا
٥ – الجوابرة	٧٠ بيتا
٦ – المزاودة	٣٠ بيتا
٧ – الرويس	٧٠ بيتا
٨ – الغياث والعمور[2]	٥٥٠ بيتا
٩ – الفضل	٤٠٠ بيت
١٠ – النعيم[3]	١٥٠٠ بيت

(١) المقتبس ، العدد ١٨/٤٥٦ شعبان ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠/٨/٢٤ م.

(٢) المقتبس ، العدد ٥١٦ / ٣ ذي القعدة ١٣٢٨ هـ /١٩١٠/١١/٥ م

(٣) المقتبس ، العدد ٥٠٨ / ٢٢ شوال ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠/١٠/٢٦ م.

واللافت للنظر أنه قدر عدد بدو قضاء عجلون، بنحو ست آلاف نسمة[١] ، مخالفا كل تقديراته السابقة، التي اعتمدت على تخمين عدد بيوت الشعر، التي تقيم فيها الأسر البدوية المشكلة منها العشائر. ومن غير الواضح عدد سكان الأسرة الواحدة المقيمة في بيت الشعر.

ثم يعود ليعتمد عدد بيوت القبيلة، بدلا من تقديره لعدد أفرادها، فيشير إلى أن عشيرة بني حسن المقيمة في شرق الأردن، وفي أراضي قضاء عجلون، تتكون من ألفي بيت[٢] . إن مقارنة عدد بيوت هذه القبائل بين المصادر والمراجع، يثير الشك لدى الباحث، ويبعده عن الاعتقاد بصحتها، فقد بلغ عدد بيوت قبيلة المساعيد[٣] ، حسب تقديرات غيوم ري نحو مئتي بيت، مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على حين وصل العدد إلى مئتين وخمسين بيتا عند خليل رفعت الحوراني[٤] ، بعد ستين عاما تقريبا، وارتفع إلى ستمئة بيت عند أحمد وصفي زكريا، أواخر النصف الأول من القرن العشرين. وفي منتصف عشرينات القرن العشرين، أشار[٥] حنا أبو راشد، إلى أن عدد بيوت هذه القبيلة، نحو ثلاثمئة بيت.

ولندلل أكثر على تلك التباينات، من المفيد الإشارة إلى أن تقدير خليل رفعت الحوراني، لعدد بيوت قبيلة الشرفات، بلغ نحو مائتي بيت عام ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م، ومائتين وخمسة بيوت، وفقا لتقديرات الباحث داوود النمر. إن التباين الكبير في هذه التقديرات، لا يعود إلى تقارب التخمينات، أو تباينها، بقدر ما يعود أحيانا إلى بقاء العدد على حاله، خلال ثلاثة أرباع القرن تقريبا، وهي الفاصل الزمني بين تاريخ كتابي غيوم ري، وأحمد وصفي زكريا من جهة، وإلى تراجع عدد قبيلة الشرفات من ٢٥٠ بيتا، مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى مئتين وخمسة بيوت بعد مئة عام تقريبا، وفقا لتقدير الباحث داوود النمر[٦] ، الذي لم يقدم لنا المصدر أو المرجع الذي اعتمده، أو يصور لنا وجهة نظره، التي جعلته يثبت هذا الرقم من جهة ثانية[٧] .

وحيال هذا التشوش في الرؤية، وعدم الاستناد إلى المنهج الواضح والافتقار إلى التحليل. نستطيع القول إنه من الصعب الاعتقاد بصحة هذه التقديرات كلها.

ولدى مقارنة أعداد بقية القبائل في المصادر والمراجع المتوفرة، لا تختلف الصورة عما أشرنا إليه بالنسبة لقبيلتي المساعيد والشرفات.

---

(١) المقتبس ، العدد ٥٠٨ والتاريخ نفسه.

(٢) المقتبس ، العدد ٥٠٨ / ٢٢ شوال ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠/١٠/٢٦ م.

(3) Rey. P. 23.

(٤) المقتبس، العدد، ١٨/٤٥٦ شعبان ١٣٢٨ هـ /١٩١٠/٨/٢٤ م.

(٥) أبو راشد، حنا ، حوران الدامية، مذكور سابقا ، ص ٨٠.

(٦) انظر: النمر، داوود و (آخرون) التعريف بمحافظة جبل العرب، ط وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٢ ص ٨٠ – ص ١٢٨ – ص ٤١٤.

(٧) زكريا ، أحمد وصفي، ص ٤١٤.

مظاهر الحياة الفكرية:

شهدت بلاد الشام إبان الحكم المملوكي، مظاهر فكرية وثقافية هامة، ومدارس كثيرة أقامها السلاطين ورجال الحكم من الأمراء والأعيان. وبازدهار الحياة الفكرية برزت مجموعة من الأدباء والمؤرخين والأطباء، كابن خلكان، وابن أبي أصيبعة، وصالح بن يحيى، وأبي الفداء، والصفدي، وابن قاضي شهبا وغيرهم.

وغدت دمشق وحمص وحماة وحلب وطرابلس، مراكز فكرية هامة، وامتدت آثار هذه النهضة إلى بعض مدن حوران، مثل السويداء وبصرى الشام وصلخد؛ التي اشتهرت أيام الحكم المملوكي والأيوبي، خاصة بعد أن تولى أمرها عز الدين ايبك عام ٦٤٦[١] هـ / ١٢٤٨م. فشهدت ازدهارا شاملا في ميادين شتى، مما شجع الطبيب العربي الشهير ابن أبي أصيبعة، على قبول دعوة حاكمها للإقامة فيها، حيث استقر به المقام فترة طويلة من عمره، وأصبح الطبيب الخاص لأميرها، بعد أن ترك عمله في البيمارستان الكبير في دمشق[٢].

بيد أن هذا النشاط الفكري والعلمي، أخذ يميل إلى الركود والجمود، ويفقد روح الإبداع والتجديد، وذلك لعدة أسباب أهمها:

١ - موجات الحملات الصليبية.
٢ - غزوات التتر.
٣ - تردي الحياة الاقتصادية.

وهذا ما أدى إلى تراجع كبير وخطير في مظاهر الحياة الفكرية والثقافية والعامة، فأخذت المدارس تذبل شيئا فشيئا، إلى حد كبير في المدن الكبرى، وذوت بعض المظاهر الفكرية التي عاشتها بعض مدن حوران، إلى أن عصفت بها عوامل الفوضى وانعدام الأمن، فتحول الكثير من قراها إلى قرى خربة، بعد أن كانت مزدهرة وعامرة[٣].

وعندما احتل العثمانيون بلاد الشام عام ٩٢٢هـ / ١٥١٦م، تركوا المدارس التي كانت قائمة في بعض مدنها على ما كانت عليه، دون أن يقدموا لها ما يعزز دورها، ويساعد على تطوير مسارها ومناهجها، لتصبح قادرة من جديد على النهوض بالحياة الفكرية، مما عرقل نمو وتطور قوى الإبداع

---

(١) الحموي، أبو الفداء.ختصر في تاريخ البشر، ٤ أجزاء، مط الحسينية، القاهرة ١٩٢٣، ط١، ج٣ ص٣٨ - ٩٢.

(٢) فروخ، عمر. الأدب العربي، دار العلم للملايين، ط١ ١٩٧٢م، ج٣ ص٦٢٨.

(٣) النعيمي، الدمشقي. عبد القادر بن محمد، الدارس في تاريخ المدارس، جزءان، تحقيق جعفر الحسني، المجمع العلمي، دمشق ١٩٤٨.

والتجديد، وعمق روح التقليد والمحافظة على السمات الفكرية السائدة «حتى غدت سورية في العهد العثماني، وكأنها تعيش في مستنقع فكري تتبخر مياهه دون أن تتجدد»[١].

غير أن ذلك كله، لم يمنع من استمرار الكتاتيب ولاحقا المدارس الرسمية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والمدارس الأهلية، من أن تضيء بعض الشموع في مواجهة ذلك الظلام، الذي لف الولايات العربية العثمانية وولاية سورية، وتمد الحياة الفكرية والأدبية ببعض القدرة على الاستمرار.

بقيت حوران أثناء الحكم العثماني؛ وعلى مدى قرون، قابعة تحت جنح ذلك الظلام الذي طال ليله، وثقلت وطأته وقسوته على الأهلين الذين حرموا من أبسط احتياجاتهم الضرورية، مثل التعليم والصحة والأمن والطمأنينة، فبقي الإنسان العربي عامة، وفي حوران خاصة، يعطي دون أن يأخذ، يتوق إلى التعليم[٢] والخدمات الصحية دون أن يجد سبيلا إلى ذلك. فحتى مطلع الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر، لم تعرف مدن وقرى لواء حوران، مدرسة رسمية بالمعنى المتعارف عليه في مفاهيم التعليم الرسمي لدى الدولة العثمانية، مثلما لم تشهد طبيبا أو قابلة أو بعض الخدمات الطبية وغيرها.

وللوقوف على حقيقة الأسباب المؤدية إلى تفشي الأمية والجهل، والخرافات والأساطير بين أوساط الغالبية العظمى من السكان، لا بد من دراسة محاولات الأهلين، في توفير بعض الكتاتيب والمدارس الأهلية والرسمية، ومعاناتهم في مواجهة الأمراض والأوبئة، جراء غياب المؤسسات الطبية وغيرها. كما لا بد من دراسة دور الدولة العثمانية، في حقل التعليم والثقافة العامة.

أولا: التعليم الأهلي:

اقتصر التعليم قبل إحداث المدارس الرسمية على الكتاتيب[٣]، وحلقات العلوم الشرعية. فكانت الكتاتيب تقام في بعض غرف المساجد، أو في الزوايا أو في بيوت الأهلين، وأحيانا في بيت الشيخ المعلم نفسه، أما الشيخة المعلمة، فكانت تجعل من بيتها دوما مقرا لتعليم الأطفال. وكان السكان يتحملون نفقات[٤] هذه الكتاتيب، فيقدمون للشيخ بعض المال لقاء نفقاتها مثل أجور الشيخ، وتقديم اللباس للتلاميذ، وأحيانا توفير الطعام لهم، ولا بد للشيخ الذي يتفرغ لهذه المهمة الجليلة، من سبيل للحصول على أجر أو منحة تقدم له نهاية كل أسبوع، تسمى الخميسية، أو كل شهر، وتعرف

(١) ص٧ - ٩٤، الصباغ، ليلى. المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٣، ص١٦٨. وهناك مراجع مهمة حول الجمود والتخلف في العهد العثماني، انظر (بيهم)، جميل محمد، فلسفة التاريخ العثماني، بيروت ١٩٥٤م، ص١٤٨ - ١٤٩.

(٢) انظر ملحق الوثائق الوثيقة رقم ٦٧ ص ٤٣٩ .

(٣) صافي، رضا. على جناح الذكرى، ٤ أجزاء، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٢، ج١ ص١٦٤.

(٤) الصباغ، ليلى. المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، المرجع نفسه ص١٦٨ - ١٦٩.

بالشهرية، وثمة من كان يدفع له مبلغا من المال عند الختم[١]، وآخر عندما يتعلم التلميذ الكتابة والحساب. وليس بالضرورة أن يقف الأهلون عند هذا الحد، فهنالك أعطيات أو منح، تقدم للشيخ بمناسبة حفظ التلميذ آيات القرآن الكريم، وكان يطلق عليها الختمية، بالإضافة إلى هدايا أخرى تقدم تكريما له. ويتحدث أحمد حلمي العلاف عن شيوخ الكتاتيب، وطرق حصولهم على ما يريدون، كقوله لولي الطفل، على لسان الشيخ «وصل ابنك لسورة سبح، يعني جيب الجاج ودبح»[٢].

ولعل ما يذكره العلاف عن أساليب بعض الشيوخ، يختلف عن صورة المشايخ الآخرين في الكتاتيب الأخرى. إذ يصف أحد متعلمي هذه الكتاتيب، دورها، وأهدافها، قائلا: «وما دمنا لا نأخذ المدرسة بجريرة أفراد من العاملين فيها، فإن من التجني على الكتاب (كمؤسسة تعليمية) نهضت بأكبر واجب تعليمي وتثقيفي، وقامت بأقدس جهاد عربي قومي طوال قرون عديدة. أقول: إن من التجني عليها، بل من العقوق لها أن نأخذها بجريرة أفراد ممن عملوا فيها»[٣].

استمر أسلوب التعليم في الكتاتيب فترة طويلة من الزمن، حتى بعد تأسيس المدارس النظامية، فكان – تقليديا – يقوم على تعليم الطفل، القرآن الكريم وأصول الدين وقواعد اللغة، ومبادئ الحساب والكتابة[٤]. فكان التعليم فيها آنذاك، تعليما دينيا بحتا، يقوم على اعتماد اللغة العربية، دون غيرها. إذ لم تدخل اللغة التركية إلى هذه الكتاتيب، خلال فترة الحكم العثماني كله. «فكانت الحصن الحصين للعربية، والحارس اليقظ الأمين للعروبة»[٥]. بينما يصف أحمد حلمي العلاف أسلوب التعليم فيها قائلا: «إنه أسلوب حماري في التعليم، كان يسلكه الشيوخ، هم نشأوا عليه من قبل، فظلوا مثله جامدين، لا حقيقة لهم بالحياة ولا معنى»[٦].

لقد كانت صور الكتاتيب تختلف عن بعضها من مكان إلى آخر، بحسب الظروف المختلفة بين المدينة والريف، وكان الطابع الريفي، يشمل حوران كلها، من حيث مظاهر الحياة الاجتماعية، وانتماء السكان إلى مجتمع الريف والبادية، الذي يحتضن الفلاحين والبدو بشكل عام. ولم تعرف حوران قبل عصر التنظيمات سوى التعليم الديني، فكان الشيوخ ورجال الدين، هم الذين يقومون بمهمة تعليم الأطفال في ظروف صعبة، وبالغة التعقيد وغير مواتية، وذلك لإتاحة الفرص أمامهم، للحصول على قسط يسير من التعليم، بحدود حفظ القرآن الكريم، والكتاب والحساب، أسوة بأمثالهم

---

(١) صافي، رضا. المرجع نفسه ص١٨٨ – ١٩٢.

(٢) العلاف، أحمد حلمي.، دمشق في مطلع القرن العربي، تحقيق علي جميل نعيسة، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٦ ص١٨٩.

(٣) صافي، رضا. المرجع نفسه، ص١٩٤ – ١٩٥.

(٤) صباغ، ليلى. المرجع نفسه، ص١٧٠؟

(٥) صافي، رضا. المرجع نفسه، ص١٩٥.

(٦) العلاف. المرجع نفسه، ص١٨٧.

من أطفال المدن. فغالبية السكان من الفلاحين والبدو - وتحت ضغط ظروف الحياة الصعبة - كانوا يستخدمون أطفالهم في أعمالهم اليومية، وهم في سن مبكرة، وهذا ما جعل التعليم يواجه مزيداً من العقبات، ويتأثر باضطراب حبل الأمن بين السكان، وبظروفهم المعيشية الصعبة. فالأسر المعرَّضة للنقل والانتقال، وللرحيل والترحيل، لأسباب تعود إلى الصراعات المحلية، وغزوات القبائل البدوية، والحملات العسكرية العثمانية، كانت لا تهتم كثيراً بتعليم أطفالها القراءة والكتابة، بالرغم من أنّ الإنسان ميال بالفطرة إلى حب التعلم والتطور. فالغالبية العظمى من السكان، لم تكن قادرةً على تأمين الأمن والحماية والغذاء والكساء لأسرها، إلا بشق الأنفس. بيد أن إرادة الإنسان ومقاومته لكل ما يعترض طريقه من عوائق، كانت تمكنه ولو بشكل نسبي ومحدود، من توفير بعض الفرص لتعليم أبنائه. ففي حين لا يُخبرنا الرحالة (جون لويس بركهارت Burckhardt)[1]. بوجود مدارس في حوران، أثناء زيارته لها خلال عامي ١٢٢٥ - ١٢٢٧هـ / ١٨١٠ - ١٨١٢م. إلا أنّ الباحث يلحظ في ثنايا كتاباته اهتمام الأهلين بالتعليم، وتوقهم له دون أن يعرف مجمل الظروف الصعبة المحيطة به، في تلك الفترة بشكل دقيق. وفي هذا الصدد، يروي لنا انطباعاته عن الشيخ شبلي الحمدان، شيخ قرية عرى إحدى قرى جبل حوران قائلاً: «وهو واحد من ألطف الناس الذي صادفتهم في الشرق، وأغرب ما في أمره، أنه شديد الشغف في توسيع معارفه واطلاعه. وفي الأحاديث التي كانت تجري بيني وبينه، أثناء زياراتي المتتالية لقرية عرى، كان دائم التلهُّف للحصول على معلومات عن عادات الأوربيين وأنظمتهم. وقد رجاني أن أكتب له حروف الألفباء اليونانية والإنكليزية والألمانية، مع ما يقابلها من نطق باللغة العربية تحت كل سطر. وفي اليوم التالي، أراني النسخة التي نقلها عنها بنفسه. وقد أُعجب مرةً بقلم الرصاص الذي كان معي منه اثنان، ولكنه رفض أن يقبل واحداً منهما عندما قدمته إليه»[2]. غير أن هذه الحالة لا تدل على مستوى التعليم في حوران، لأنها حالة نادرة، ومن الصعب أن نعدَّها ظاهرة. كما أن صاحبها شيخٌ كبير من شيوخ حوران، وهو الشيخ الثاني في جبل حوران. فمن اليسير على الشيوخ الأغنياء إحضار مربٍ أو شيخ ليقوم بتعليم أبنائهم ولو من خارج حوران، إن اضطرّهم الأمر بسبب الغنى واليُسر الذي يعيشونه. وبالتالي يمكنهم من إرسال أبنائهم، إلى الأماكن التي يتوفر فيها مكتب أو مدرسة. ذلك ما يُفسِّر لنا معرفة الشيخ شبلي الحمدان، القراءة والكتابة. ولدينا ما يشير إلى ندرة هذه الحالة وعدم انتشارها بين الشيوخ أنفسهم، مما رواه لنا الرحالة نفسه، عند زيارته لقرية المجدل الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من السويداء، من خلال الحوار الذي دار بينه وبين شيخها الشيخ محمود هزيمة، إذ يقول: «... فقد سألني بكل غلظة عن مهمتي،

---

(١) Burckhardt. J, Travels in Syria and The Holand. London 1822. قام الأديب سلامة عبيد بترجمة الجزء المتعلق بجبل حوران، تحت عنوان جبل حوران في القرن التاسع عشر، مط حرب للطباعة والنشر بدون تاريخ، وسأشير إليه لاحقاً على الشكل التالي: بركهارت، ترجمة سلامة عبيد.

(٢) المصدر نفسه ص٢٢ - ٢٣.

فقدمت إليه كتاب الباشا (الوالي) ، غير أنه لم يكن بين العشرين رجلا الموجودين من يستطيع أن يقرأه»[1].

تشير هذه الحادثة إلى حالة معظم السكان في حوران، ولعل في ذلك ما يوضح معالم الحياة الفكرية، ومستوى التعليم في عشرينات وثلاثينات القرن التاسع عشر. ولم تختلف كثيرا هذه المعالم في العقود اللاحقة، عما كانت عليه سابقا في حوران، إذ نجد في كتاب الرحالة (بورتر Porter) ، بعض ما يساعدنا على الإلمام بملامح التعليم في حوران. لكن التعليم الذي يقوم به السكان أنفسهم، أي التعليم الأهلي في كل قرية على حدة دون أن ترقى جهودهم إلى مستوى التعليم الجماعي، الذي يشمل أكثر من قرية، فعند زيارة بورتر لقرية قنوات في جبل حوران، عام سبعين ومئتين وألف للهجرة، وثلاثة وخمسين وثمانمئة وألف للميلاد، يتحدث عن أول معلم رآه وسمع به في جبل حوران قائلا: «... فهو رجل عجوز ذو عينين وقادتين ولحية مسترسلة»[2].

ثم يتحدث عن دهشته من احترام الأهلين وتقديرهم له، ومن مدى لطافتهم في علاقتهم معه، فقد شاهده عندما دخل إلى المضافة، التي كان بورتر موجودا فيها، حيث قال: «... واستقبل بلاحترام كبير ووضع في صدر المضافة»[3].

ومن المعروف أن الجلوس في صدر المضافة، لا يحظى به إلا الشيوخ الكبار أو المتنفذون، أو الضيوف. وهذا يعني أن المعلم عندهم لا يقل احتراما عن هؤلاء، ولا تقل منزلته عن منزلتهم. ولعل في ذلك ما يدلل على ما كان يبديه الأهلون؛ ليس في قنوات وحدها، بل في كل أرجاء حوران من اهتمام وتقدير للمعلم ولدوره النبيل، وعلى ما يأملونه لأبنائهم وأحفادهم، من مستقبل أفضل علميا وفكريا، إذا ما توسعت عملية التعليم التي يحترمونها أشد الاحترام، ويعملون على توفير مستلزماتها.

وحول عملية التعليم ووسيلته؛ حدثنا بورتر، عن أولئك التلاميذ ومعلمهم قائلا: «لقد سبق لي أن رأيتهم، وهم يجهدون بقراءتهم فوق سطح أحد المنازل»[4].

يبين لنا هذا القول إن المعلم وتلاميذه، كانوا يجلسون في العراء بسبب عدم توفر غرفة مناسبة، تقيهم قسوة البرد على ما يبدو. وإذا ما علمنا أن زيارته لقنوات، كانت خلال شهر كانون الثاني من عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، والذي يعد من أبرد أشهر الشتاء، فإننا نتعرف أكثر، على مدى المتاعب والصعوبات التي تلاقيها عملية التعليم الأهلي في لواء حوران. وللاقتراب أكثر من الواقع الصعب، المحيط بجهود الأهلين في حقل التعليم الأهلي، لا بد من العودة إلى ما كتبه الرحالة بورتر حول ما رآه

(١) بركهارت، المصدر نفسه، ص١٢.

(٢) بورتر، جريدة الجبل، العدد ١٤٠٦ تاريخ ١٨ نيسان ١٩٥٨م.

(٣) بورتر، المصدر نفسه، والعدد نفسه.

(٤) بورتر، جريدة الجبل العدد ٢٤٠٦ تاريخ ١٨ نيسان ١٩٥٨م.

بعينيه، من اعتزاز التلاميذ بالمعلم والتعليم، وصعوبة الظروف المعيشية المحيطة بهم، التي يتحدونها بإصرار وصبر كبيرين[1] ، ليحصلوا على قسط بسيط من التعليم.

غيرَ أنّه من غير الممكن، أن نتصور واقع التعليم في حوران بمجملها، على هذه الصورة الجميلة، أو التي قد تكون كذلك، لعدم توفر العوامل ذاتها في قرى حوران الأخرى. فبورتر نفسه دهش من تلك الصورة التي شاهدها في قرية قنوات. ذلك ما يُساعدنا على القول، إنّ التعليم في قنوات حالة خاصة ومحدودة؛ وقد تكون نادرة. ولعل السبب الرئيس في وجودها، يرجع إلى عوامل خاصة، مثل وجود المعلم الذي نال إعجاب بورتر وتقديره. ومن الجدير بالذكر أن وجوده لم يكن حالة دائمة في قنوات أو غيرها، كما أن بورتر لم يحدثنا عن حالة مثيلة سمع بها أو شاهدها في قرى حوران، التي زارها، وهو الحريص على الاهتمام بمعرفة مستوى حياة السكان، الفكرية والمعيشية ومظاهرها العامة، فلا يترك الفرصة تفوته، ليدون المعلومات التي عاشها، أو النشاطات السكانية في هذا الحقل، التي شاهدها أو سمع بها.

وإذا لم يكن فيما كتبه بورتر عن التعليم، سوى ما شاهده في قنوات، فإننا نلحظ بين ثنايا كتابه، وجود متعلمين يقرؤون ويكتبون، كانوا تعلموا على أيدي معلمين شيوخ في الكتاتيب، فيحدثنا عن الشيخ إسماعيل الأطرش، شيخ قرية القريا، ومؤسس نفوذ آل الأطرش في الجبل قائلاً: «... وبعد أن كسرنا السفرة، هيأنا أنفسنا لمتابعة سفرنا، إلا أننا انتظرنا دقائقاً، لانتهاء الشيخ إسماعيل الأطرش من كتابة بعض الرسائل، التي كان يرغب في إيصالها إلى السيد وود في دمشق»[2] .

ويلاحظ وجود عدد من المتعلمين من رجال الدين، والمشايخ المتنفّذين في الريف. ولعل الوثائق التي كتبوها بأنفسهم، وظلت محفوظة من بعدهم، تؤكد حقيقة معرفتهم القراءة والكتابة. فقد شاهد السيد كويل مرافق الرحالة بورتر، عدداً من المخطوطات في منزل الشيخ حسين ابراهيم الهجري، وقد وصلنا منها مخطوطة عن حروب اللجاة، التي خاضها سكان جبل حوران، مع جيش ابراهيم باشا عام ١٢٥٣ - ١٢٥٤هـ / ١٨٣٧ - ١٨٣٨م. وتدل[3] هذه المخطوطة على تمكن صاحبها في اللغة والنحو، ولقد كتبها عام ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م، أي قبل مجيئ المعلم الذي تحدثنا عنه، إلى قرية

---

(١) يتابع بورتر وصفه لهؤلاء التلاميذ ومعلمهم قائلاً: « رأيت فيما بعد هؤلاء الصبيان، يسيرون في الشوارع معتزين بألواحهم التي كانوا يعلقونها إلى أعناقهم. لقد كان الاهتمام بالتعليم هنا أمراً يثير الانتباه، ففي مثل هذه الظروف المعاشية، وهذه الأوقات والوسائل، كان عجباً رائعاً أن يلقى أمر التربية عناية وانتباهاً. و لم يسعني إلا أن أثني على هؤلاء المساكين، الذين كانوا مضطرين إلى حفظ المبادئ الأولى من لغتهم، بفضل أحرف بدائية تخربش فوق ألواح سمجة، و لم يكن بوسعي، إلا أن ألقي نظرة إكبار واحترام، على هذا الرجل الذي وهب نفسه لمهمة تعليم الشبيبة. وقد علمت أن أكثر الأولاد والشباب في القرية، يستطيعون القراءة، وأن بعضهم يعرفون الكتابة » جريدة الجبل، العدد نفسه.

(٢) بورتر، جريدة الجبل العدد رقم ٢٤١٧ تاريخ ١٩٥٨/٥/٢١م.

(٣) أبو فخر، فندي. بلاد الشام في ظل حكم محمد علي باشا، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث، جامعة دمشق ١٩٨٦م، ص٢٤٧ - ٢٦٥.

قنوات، وكان والده الشيخ ابراهيم الهجري، رجلا مطلعا على قسط كبير من الثقافة والأدب، بالإضافة إلى تقواه وورعه، كما كان ينظم الشعر. وما زال أحفاده في قنوات، يحتفظون بدفتر تمارين في الإعراب بخط يده.

ولعل التعليم الأهلي في حوران عامة، وفي جبل حوران خاصة، لم يكن مقتصرا على تعليم الذكور وحدهم، فالفتيات أيضا نلن قسطا منه، وإن بشكل محدود[١] ، وأقل بكثير من القدر الذي ناله الذكور، وظل تعليمهن مقتصرا على الإلمام بالقراءة والكتابة، لتمكينهن من قراءة الكتب الدينية. فقد ذكر أحد المؤرخين[٢]، أن حمدان البعيني الذي جاء من قنوات، وتزوج شقيقة الشيخ ابراهيم الهجري، وعمل معلما للصبيان في تلك القرية، كانت زوجته تقوم أيضا بتعليم البنات في منزلها، وإذا ما صحت هذه الرواية، فإنها تشير إلى حالة خاصة في مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ يندر وجود النسوة المتعلمات، على أن ما يسوغها ويؤكد صحتها، تلك العقلية السائدة في الأوساط الدينية، والتي تقر تعليم الفتاة مبادئ القراءة والكتابة، لتسهيل تربيتها تربية دينية وأخلاقية، ومساعدتها في قراءة الكتب الدينية.

إننا نجد في مصادر تاريخية مهمة، تحدثت عن تلك الفترة، ما يساعد على الاقتراب أكثر من معرفة نشاطات الأهلين في حقل التعليم. ففي كتاب رحلة إلى حوران والبحر الميت[٣] ، للرحالة الفرنسي (REY) ، نجد إشارات كثيرة عما شاهده بأم عينه، حول مسألة التعليم الأهلي، وطرقه وأسلوبه وسويته من جهة، وحول تمسك السكان بتعليم أطفالهم، وتحملهم نفقات التلاميذ، وأجور المعلم، وتكاليف طعامه وإقامته، فسكان قرية الهيت التي حدثنا REY حديثه هذا عن التعليم والمعلم فيها، كانوا يتحملون ذلك، لشعورهم العميق بخطورة الواقع المحيط بهم وبأطفالهم، وبأخطاره على مستقبلهم، لعلهم يؤمنون لأطفالهم بعض ما حرموا منه.

---

(١) التنوخي، عز الدين، التعليم في محافظة السويداء، المعلم العربي، العدد الأول، كانون الثاني ١٩٤٨م ص٣٧.

(٢) البعيني ، حسن، جبل العرب، مذكور سابقا ص ٨٠.

(٣) تحدث REY عن مشاهداته في قرية الهيت، إحدى قرى جبل حوران، الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي منه، على حافة البادية السورية اليوم قائلا: « ونحن في أحد منازل القرية، لفت انتباهنا ضجة غريبة في إحدى الغرف العالية، التي كنا قد تركناها منذ لحظات، فوجدنا فيها أولادا كانوا ينظرون إلينا أثناء عملنا، وكانوا متحلقين حول معلمهم. لقد كان هذا الرجل حائكا من دمشق، أصبح معلم مدرسة، وكان الأهالي يقدمون له السكن، ويدفعون له ألف غرش وثلاثين مد قمح، وقد قيل لنا إنه لا يغلق في وجهه باب، ومع ذلك فإن هذا الرجل غير راض، ومن ثم فهو متبرم ويشعر بالضجر، لأن امرأته بعيدة عنه، وطريقته في التعليم عشوائية، فكل تلميذ يقرأ بصوت مرتفع إلى حد الصراخ ».
انظر:

Rey. P. P. 57 - 58.

«فالقراءة والكتابة كانت نادرة بين الناس، فمن كان له مسافرا يراسله، يأتي بالرسالة ليبحث عمن يقرأها له»[1] . مما يعني أن مبادرة السكان، كانت على الرغم من معرفة خطورة تفشي الجهل والأمية، مرتهنة بمستوى حياتهم[2] المعيشية والسكنية، وبوجود معلم يقوم بهذه المهمة.

يستدل مما سبق أن معلمي قنوات والهيت، ليسوا من ساكني حوران بالأصل، فقد قدم الأول من لبنان، وجاء الثاني من دمشق، مما يدل على عدم وجود معلمين من بين السكان المحليين أنفسهم. وفي ذلك دلالة واضحة على حالة البؤس الثقافي، وانتشار الأمية التي كان يعاني منها السكان، مما اضطرهم لاستقدام معلمين بحسب استطاعتهم من أماكن أخرى[3] .

ونتيجة إهمال الدولة للتعليم ردحا طويلا من الزمن، ولاعتماد السكان على جهودهم الذاتية المحدودة فقط ظلت عملية التعليم قاصرة، وغير قادرة على خلخلة أسس الجهل المنتشر في حوران، فتتحمل الدولة القسط الأكبر من المسؤولية عن ذلك، لأن افتتاح المدارس، لا يحتاج إلا إلى إرادة مخلصة، وشعور بالمسؤولية نحو المجتمع، ولاسيما إذا عرفنا أن الإدارة العثمانية، كانت تجبي من السكان ضريبة تسمى ضريبة المعارف.

غير أن هذه الضريبة كانت تذهب إلى خزينة الدولة، دون أن يخصص منها شيئ، ليصرف على بناء المدارس وأجور المعلمين، فبات من المحتم أن يسود الجهل، وتتعمق الأمية أكثر، وتنتشر في أوساط السكان في المدن الكبرى، كدمشق وحلب وحماة وغيرها. وفي الأرياف بشكل أشد وأكثر اتساعا، وكذلك بين أوساط البدو، الذين حرموا من كل أشكال التعليم.

وقد تحدث معاصرون عاشوا تلك الفترة، فطفح ما كتبوه بمأساوية الواقع، وخطورة استمراره على المستقبل، كأحمد حلمي العلاف[4]، وأحمد الصابوني[5]، الذي عاش في مدينة حماة، التي كانت «كغيرها من المدن السورية والعربية، ترزح تحت ألف نير ونير من الفقر والجهل والظلام»، فالشيخ الصابوني، مؤلف كتاب تاريخ حماة «عاش في بيئة، قل من يحسن فيها القراءة والكتابة، حتى لقد عين

---

(١) العلاف، أحمد حلمي. دمشق، مطلع القرن العشرين، المصدر نفسه، ص٢٠٥ ، لم تكن حالة المدن والقرى الأخرى في ولاية سورية أفضل منها في حوران، فكتبت المقتبس في هذا الصدد قائلة: « يربو عدد سكان حماة على ثلاثين ألفا، يندر فيهم من تعلم التعليم الابتدائي، وسبب التقصير نشأ من إهمال الحكومة، وعدم العناية بأمر التعليم وعضده، وتقصير الأهالي بعدم القيام بفتح المدارس ومساعدة القائمين فيها » أنظر المقتبس، العدد ١٢/٦/ ذي الحجة ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨/١/٢٩م.

(٢) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦٧ ص ٤٣٩ .

(٣) حدثني الشيخ محمد أحمد أيوب من قرية أم ولد، تولد عام ١٨٩٨م قائلا: إن أول معلم في القرية كان أصله من نابلس، وبقي بالقرية فترة طويلة وله ذرية الآن ، جرت المقابلة بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٠م في منزله.

(٤) العلاف، أحمد حلمي، المصدر نفسه ص٢٠٥ - ٢١٠.

(٥) الصابوني، الشيخ أحمد. مط الأهلية بحماة ١٩٥٦م ص١٣.

في حماة في ذلك العهد مفت أمي، فلا مدارس ولا معاهد ولا وسائل تشجع على التعليم»[1] . وإذا كانت هذه حالة إحدى كبرى المدن السورية، فكيف ستكون حالة مدن حوران وقراها، التي هي بالأصل قرى كبيرة نسبيا؟!

لدى العودة إلى المصادر التاريخية الرسمية للفترة المدروسة ، يجد الباحث ما يشير إلى وجود الكتاتيب الصغيرة، التي كانت تقوم بجزء ضئيل ومحدود في تعليم الأطفال، وبقدر أقل مما كانت تقوم به الكتاتيب في المدن الكبرى، وذلك لأسباب ذكرت مثل استمرار الصراعات المتعددة الأشكال، وهي بذلكِ لا تساعد السكان على تنمية معارفهم وتنوير أذهانهم، وتوسيع مداركهم وتخليصهم من بعض مظاهر التخلف، والجدول التالي يقدم لنا صورة عن هذه الكتاتيب وعدد تلاميذها، دون أن يبين شيئا عن المعلمين ومرتباهم، وفق ما جاء في سالنامة ولاية سورية لعام ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م:

	مكان المكتب	عدد المكاتب	عدد التلاميذ	عدد الخانات (الأسر)
١	ناحية حوران	٤	٤٥	٢٠٥ خانة
٢	جبل حوران	١	١٧	٢٠٠ خانة
٣	بصرى الشام	١	١٥	٦٠ خانة
٤	ازرع	٣	٣٠	٣٨ خانة
٥	ناحية اللجاة	٧	٣٥	١٢٦٣ خانة
٦	ناحية القنيطرة	٦	١٥	٥٢ خانة
٧	ناحية الشعرة	٣	٤٥	٢٣١ خانة
٨	ناحية الجيدور	١٠	١٤٨	٥٣١ خانة
٩	ناحية الجولان	-	-	٣٨٠ خانة [2]

تشير الأرقام السابقة - إن كانت دقيقة - إلى ضعف واضح في نسبة التحاق التلاميذ في هذه الكتاتيب. ولا يمكننا معرفة مدى استمرار التلاميذ في الدراسة، لاسيما أن فترة ذهابهم إلى الدراسة، تتحدد بظروف حياة ذويهم من الفلاحين، التي تحتم عليهم استخدام أطفالهم وهم في سن مبكرة في العمل، بسبب حاجتهم في مختلف أعمال الزراعة والرعي.

ولا تختلف نسبة التلاميذ الملتحقين بالتعليم الأهلي، عند السكان من المسيحيين، عما هي عليه لدى إخوانهم من المسلمين، كما تذكر الوثائق الرسمية للإدارة العثمانية، فلم يكن في قرى ناحية

(١) الصابوني ، أحمد. المصدر نفسه ، ص ١٣.
(٢) س.و.س لعام ١٢٨٨هـ. استخلصت هذه المعلومات من ص٢٦٧ إلى ٢٧٥.

حوران، أكثر من مكتبين يتعلم فيهما ٢٣ تلميذا، وخمسة مكاتب في قرى ناحية ازرع، درس فيها ٨٣ تلميذا[١] ، ولعل قلة المكاتب وتلاميذها، تعني أن السكان من المسلمين والمسيحيين كانوا يبادرون بإمكانياهم المحدودة إلى الاضطلاع بمسؤولية تعليم أبنائهم وتحمل نفقاها، قبل بداية مرحلة التنظيمات وبعدها، مما يساعد أكثر، على توضيح معالم صورة التعليم الأهلي في قرى اللواء، ووفقا للمصادر الرسمية للدولة نفسها، فيتأكد من جديد عجز الأهلين[٢] عن تعليم أعداد أكثر من أبنائهم تزيد عن الأعداد المبينة المشار إليها، ونتيجة لجهود بعض رجال الدين المسيحيين، والدعم الذي كانوا يلقونه من الكنيسة، فقد كان التعليم الأهلي يتقدم بين أوساط المسيحيين[٣] ، أكثر مما هو عليه بين المسلمين. ولعل الجدول التالي يلقي ضوءا على معالم عملية التعليم الأهلي عندهم، خلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين:

	مكان المدرسة	عدد التلاميذ	عدد التلميذات	العام الدراسي
١	قرية خبب	٨٠ تلميذا	٥٠ تلميذة	١٩١٠- ١٩١١
٢	قرية بصير	٦٥ تلميذا	–	١٩١٠- ١٩١١
٣	قرية تبنة	٧٠ تلميذا	–	١٩١٠- ١٩١١
٤	قرية شقرة	٦٠ تلميذا	–	١٩١٠- ١٩١١
٥	قرية ضما	٥٠ تلميذا	–	١٩١٠- ١٩١١
٦	قرية السحن	٢٥ تلميذا	–	١٩١٠- ١٩١١
٧	قرية ناصر	٢٠ تلميذا	–	١٩١٠- ١٩١١
٨	قرية الهيت	٣٠ تلميذا	–	١٩١٠- ١٩١١
٩	قرية المسمية[٤]	١٧ تلميذا	–	١٩١٠- ١٩١١

ويبين الأب بولس سيور في مجلة المسرة، أن المصروف السنوي لهذه المدارس، بلغ اثني عشر ألف غرش عثماني، كان يدفعها مطران حوران نيقولاس قاضي، ومما يثير الدهشة والانتباه في هذا الجدول، وجود خمسين تلميذة في مدرسة قرية خبب، بينما لم يلحظ في الجدول وجود أية فتاة في مدارس القرى الأخرى، ولعل السبب في ذلك، يعود إلى وعي نسبي واضح في قرية خبب يميزها عن غيرها من القرى، مما دفع الأهلين لتعليم بناهم، وكان عددهن أكثر من نصف عدد الذكور، وتعد

(١) المصدر نفسه ص٢٦٧ - ٢٦٨.

(2) REY. G. P. 85

(٣) لوقا، اسكندر. المرجع نفسه ص٤٨.

(٤) سنيور، الأب بولس. مجلة المسرة، السنة الثانية، جزيران ١٩١١م.

هذه النسبة عالية جدا في ذلك الوقت. ونرجح أن لوجود الأبرشية - في قرية خبب - دورا مهما في ذلك الأمر ودافعا فكريا يحرض الأهلين على تعليم بناهم، بعد هيئة الظروف المناسبة أكثر مما هي عليه في القرى الأخرى، التي ورد ذكرها في الجدول. وكان في الجبل بضع مدارس أهلية[1] للطائفة الأرثوذكسية، ولا شك أن لهذه المدارس نتائج طيبة، ومردودية أفضل في حقل التعليم الأهلي في حوران، مما هي عليه في الكتاتيب الصغيرة لدى المسلمين من السكان، والتي لم تلق دعما ماليا من أية مؤسسة دينية أو رسمية، وكانت هذه المدارس تعتني باللغة العربية، ولفتت هذه الظاهرة انتباه واهتمام محمد كردعلي، فكان يشير إلى أن المدارس الأهلية المسيحية، تعتني باللغة العربية «ومن أولى بالمسلمين أن يقتدوا بهم، إن لم يكونوا سباقين فيه»[2] . ويتابع كردعلي رصد هذه الحالة قائلا: «للمسيحيين مدارس أهلية تعتني بالعربية»[3] . ومن المدارس الأهلية التي كانت تقوم بتعليم العربية في حوران «بضع مدارس نصرانية أهلية للطائفة الأرثوذكسية»[4] . وعندما احتل الفرنسيون سورية، قاموا بتسليم إدارة هذه المدارس «للآباء اليسوعيين مع أن الكثرة فيها أرثوذكسية، وذلك لأنهم لا يطمئنون للروح الأرثوذكسية العربية في بلاد الشام»[5] .

وكانت الدولة العثمانية، تعد كل طائفة من الطوائف الدينية من غير المسلمين من الأهلين، مخولة بممارسة شعائرها الدينية والمذهبية، فربطت مسألة التعليم بالأمور الدينية، وسمحت بتأسيس المدارس الأهلية، التي كانت عند بدايتها من نوع المدارس أو الكتاتيب الأهلية عند المسلمين، وتقتصر في تعليمها على مبادئ القراءة والكتابة، وتلقين الأفكار الدينية. غير أن نظام التعليم فيها تطور، واشتمل على تعليم بعض اللغات الأجنبية والعلوم الإنسانية، كالتاريخ والجغرافية والمنطق، مثلما حدث في الكتاتيب التي أخذت تتدرج شيئا فشيئا، في نظام تعليمها إلى مدارس شبه نظامية، ومنذ مطلع القرن العشرين، بسبب تزايد اهتمام السكان بالتعليم. إلا أن هذا الاتجاه ظل ضعيفا جدا في حوران، إذ اقتصر إحداث المدارس النظامية الأهلية على المدن الكبيرة، مثل المدرسة العثمانية والمدرسة التجارية، والمدرسة العلمية الوطنية في دمشق[6] .

ومن المفيد ذكره أن المدارس الأهلية، التي أنشأها الأهلون من المسلمين والمسيحيين، سمتها المصادر العثمانية الرسمية مكاتب إسلامية، وغير إسلامية. ويعود السبب في هذه التسميات إلى رؤية الدولة العثمانية الدينية، وفي رأينا أن هذه التسميات التي سادت في الماضي - ومن منظور الحكم العثماني - غير صالحة لأن يعدها المؤرخون مسلمات ثابتة، ومن ثم يأخذون بها ويكرسونها، ليكرسوا

(١) التنوخي، عز الدين. التعليم في محافظة السويداء المرجع نفسه ص٤١.

(٢) المقتبس العدد ١٨/٣٥٦ ربيع الأول ١٣٢٨هـ / ١٩١٠/٤/٢٨م.

(٣) المقتبس، العدد ٣/٧٦٥ رمضان/١٣٢٩هـ / ٣٠ آب ١٩١١م.

(٤) التنوخي، المرجع نفسه، ص٤١.

(٥) التنوخي، المرجع نفسه ، ص ٤١.

(٦) د. سلطان، علي. تاريخ سورية أواخر الحكم التركي ١٩٠٨ - ١٩١٨م دمشق، مط بلا، ١٩٩١ ص١٢٤.

بذلك الموروث السياسي العثماني، لأن في ذلك مجانبة واضحة للعمل التاريخي العلمي والمحايد. وإذا سميت المدارس التي تأسست بجهود جمعية المقاصد الخيرية، خلال فترة ولاية مدحت باشا بالمدارس الوطنية، كما يذكر الدكتور عبد العزيز عوض[1] ، فإن التسمية الأصح، والتي تقارب الصواب، أكثر من غيرها هي المدارس الأهلية، لكونها أنشئت بجهود الأهلين من المسلمين والمسيحيين.

أثر التعليم الأهلي في حياة السكان:

لم تكن سوية المعلمين في حوران؛ بمكاتب التعليم الأهلي، قادرة على إرساء أساس متين لحركة التعليم، وعلى تلبية طموحات السكان. وظل مستوى الكتاتيب ومعلميها دون مستوى كتاتيب دمشق وحلب وسائر المدن الكبرى، التي كان أصول التدريس فيها «بدائيا إرهاقيا على شكل لا يتصور»[2] .

وعن سوية معلمي الكتاتيب من المشايخ، الذين كانوا يقومون بهذه المهمة في مركز ولاية سورية، مدينة دمشق، تحدث أحمد حلمي العلاف قائلا: إن «شيوخ المكاتب القرآنية، لا يحسنون إلا قراءة الأسلوب في كتابة القرآن الكريم، أما الكتابة الرسمية فكانوا يجهلونها»[3] .

ولعل الأمر كان في حوران، أكثر سوءا من بقية ألوية الشام الأخرى، لأن معلمي الكتاتيب من الشيوخ، في سائر حوران، والمعلمين الذين كانوا يأتون إلى الجبل من دمشق أو لبنان أو من غيرهما، كانوا عاجزين عن ترسيخ تقاليد علمية متينة في المكاتب الأهلية في حوران[4] . وظل الأمر على هذا النحو، حتى أواخر الحكم العثماني لبلاد الشام.

إذ لم يكن معلمو الكتاتيب يحملون شهادات علمية، بل كان تحصيلهم يعتمد على دورهم الذاتي في تطوير معرفة القراءة والكتابة، وباعتمادهم الأساليب التقليدية التي تلقوها، وبالتالي كانوا يعلمون تلاميذهم هذه الأساليب، وهي أساليب بدائية تماما، تعتمد الرتابة والتقليد في الحفظ والاستظهار والكتابة.

و لم تختلف طريقة التعليم عند المسلمين، في مدارسهم الأهلية عما هي عليه طريقة التعليم عند المسيحيين، إلا باختلاف الكتب الدينية. وبسبب غياب البرامج الخاصة بالتعليم، فإن كل شيخ معلم يقوم بتعليم تلاميذه ما يراه صحيحا، من وفق رؤيته الذاتية، دون أن يخضع إلى رقابة تتابع مهمته. ومن الجدير بالذكر أن ذلك المستوى من العمل، عاجز عن خلخلة مرتكزات الجهل والتخلف

---

(١) د. عوض، عبد العزيز. مرجع سابق، ص٢٦٣ - ٢٦٥.

(٢) العلاف، أحمد حلمي. المصدر نفسه ص١٨٤.

(٣) العلاف، أحمد حلمي. المصدر نفسه ص٢٠٥.

(٤) مقابلة شخصية مع الحاج حامد ياسين الحريري من قرية بصر الحرير، تولد ١٨٩٩م. بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٦. وأيضا مقابلة شخصية مع الشيخ اسماعيل النمر وعمره نحو مئة عام حسب قوله، جرت المقابلة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٩٧م في منزله بمدينة السويداء.

والأمية، غير أن النابهين من متعلمي حوران، تمكنوا من أن يبرزوا في مجالات فكرية وثقافية. فظهر منهم الكثير من الشعراء الذين صوروا واقعهم الاجتماعي والثقافي، وكتبوا قصائد شعرية وجدانية، ووطنية وقومية، أصبحت تغنى في المناسبات الاجتماعية والوطنية والقومية، وكان من أبرز هؤلاء الشعراء الشعبيين، في القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، شبلي الأطرش، واسماعيل العبد الله، وعلي عبيد، وهلال عز الدين، وصياح الأطرش، وفندي عزام، وأحمد بحصاص، وجاد الله سلام، وهزاع عز الدين الحلبي، ويوسف العيسمي، وعلي الملحم، وقاسم أبو خير، ومحمد النبواني، وأسعد نصار، ومنصور عزام، وصالح عمار[1]، وسعيد عز الدين الحلبي[2]، ونمر العدوان، وعودة أبو تايه، وشحاذه الحدادين، وعليان الشراري وعلي الشراري، وصياح الحديد[3]، وأحمد العليان من معربة بدرعا اليوم، ومن الجدير ذكره، أن مسألة فهم الشعر الشعبي، المكتوب والمنظوم باللهجة العامية المتداولة، بين أوساط سكان لواء حوران من حضر وبدو، مسألة صعبة دون فهم طريقة لفظه ومظهره «وأوزانه وعروضه الخاصة» ودون معرفة أن هذا الشعر نظم ليغنى، لا ليقرأ «فعبثا نحاول أن نفهمه، ونتذوق ما فيه من متعة، إذا نحن اكتفينا بمطالعته»[4].

وعند قراءة بعض أعمالهم الشعرية، يرى الباحث مدى سعة مداركهم واطلاعهم، وتمسكهم بالعادات والتقاليد العربية الأصيلة، وعمق نظرتهم في القضايا الاجتماعية والوطنية، وإيثارهم الموت في الدفاع عنها، وبراعتهم في المديح والرثاء والهجاء . وسأفسح المجال لنماذج مقتضبة من هذه الأشعار. ومنها رثاء الشاعر البدوي المشهور نمر العدوان، الذي توفي نحو عام ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م[5]. لامرأته وضحاء في قصيدة عاطفية، ما زالت مادة لسهرات السكان وأمسياتهم إلى وقت قريب.

البارحة يا عقاب يوم القمر غاب   بليلة العيد السعيد الجديد

---

(١) اشتهرت هذه الأسماء في حوران كلها، غير أننا لم نتمكن معرفة تاريخ ولادتهم ووفاتهم، بسبب غياب سجلات النفوس. وقد نشرت بعض أعمالهم مثل ديوان أحمد بحصاص، مط دار الطباعة العربية بدمشق ١٩٣٩م وغيره ممن سنشير له لاحقا.

(٢) ابو الحسن، سعيد. بنو معروف بين السيف والقلم، مط الجبل، السويداء، سورية بلا تاريخ.

(٣) نعمان، الأرشمندريت بولس. خمسة أعوام في شرقي الأردن، أبحاث أخلاقية، أدبية، قضائية، دينية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ١٩٨٩م ص٢٥، ويضم هذان الكتابان دراسة وافية للشعر الشعبي، الذي اشتهر في جنوب سورية بين أوساط الفلاحين والبدو. وفيهما تفاصيل مستفيضة حول وزنه ومعانية وتراكيبه وأقسامه، وأبرز شعرائه المجيدين أنظر: نعمان بولس، ص٢٥ - ٦٢. وأبو الحسن سعيد، ص١٩ - ٨٢، وقد دفعتني هاتان الدراستان الهامتان، وغيرهما إلى العزوف عن دراسة الشعر الشعبي ضمن البحث تجنبا للتكرار.

(٤) أبو الحسن، سعيد. المرجع نفسه ص٣١.

(٥) نعمان، بولس. المرجع نفسه ص٤٣.

من عيدنا هذا ظفر قلبنا وشـــاب سار أتعس الأعياد يا عقاب عيـد[1]

كان الشعر الشعبي يشبه تماما الصحافة، ووسائل الاعلام في يومنا هذا، وهو وســيلة عظيمــه الأهمية، لتسجيل مجمل الأحداث الهامة ونقلها بين أوساط السكان من جهة، وأداة لخلــق مشــاعر واحدة ومشتركة تجمعهم من جهة ثانية.

وتقدم لنا قصائد الشيخ شبلي الأطرش لوحة شاملة، ترسم ملامح الحياة الفكرية والاجتماعيــة والسياسية للسكان. فقد كتب من منفاه في استانبول قصائد طافحة بالشوق والحنين، صور فيها مــا كان يكابده من عذاب الغربة عن الوطن والأهل ومرارة الحياة في المنفى:

يا حيف رحنا بين حانــا ومانــا بعدما كــانوا الغــانمين لحانــا[2]

يــاحي يــا معبــود لا تنســانا إنك كريم وطــالبك مــا خــابي

بجاه النــبي المصطفــى وصحابــه تفتح لنا من بحــر جــودك بــابي

ويتابع التعبير عن ألمه، وشوقه لبلاده قائلا:

أحلا من زمــير البحــر والمينــا شوق البلاد اللــي بهــا تربينــا[3]

ويخاطب داره في جبل حوران ومعها يعبر عن حنينه لبلاد الشام:

أنا خايف أنو يذهب النور كلــــه وتندي كسيحة من البكا عـــالدار

ردت علي العين من دمعـــة الينــا وتقول شبلي عــالمدى تذكــار[4]

ويحمل أشواقه في قصيدته مع ناقلها قائلا:

على حلب الشــهبا العــرب في ركوبهــا مادونهــا غــير الرهــا وســنجار

حمــاه وحمــص والشــام لازم تزورهــا الفيحــا اللــي تطــول الأعمـــار

حيي دمشـــق الشــام واقــرى ســلامنا يا ريت ديــرات الشــوام عمــار

ومنـــها علــى حــوران يمــم مطيتــك عابلادنا عز الدخيــل أن جــار[5]

وتدل قصائد شبلي الأطرش، على ثقافته ومعارفه، في قضايــا مختلفــة في المجتمــع والتــاريخ والأدب. بالإضافة إلى متابعته وهو في منفاه، أخبار ومعارك الجبل مع الدولة العثمانية.

---

(١) هوعقاب بن نمر العدوان، وفي هذه الأبيات يعبر عن الحزن الذي ألم به عند موت زوجته يوم عيد الأضحــى الذي تحول إلى يوم تعاسة وألم. المرجع نفسه ص٥٤.

(٢) الأطرش شبلي ديوان شعر، مط الحضارة، دمشق، عصرونية، بدون تاريخ ص١٠ والمقصود بــ رحنا بين حانا ومانا: أننا ضعنا بين الموت والتهلكة والضياع في ديار المنفى. أنظر المنجد في اللغــة والأعــلام، ط٢٦، دار المشرق، بيروت ١٩٧٣م ص١٦٥.

(٣) الأطرش شبلي: المصدر نفسه ص١١.

(٤) المصدر نفسه ص٤٠.

(٥) المصدر نفسه ص٤٤ – ٤٥.

وتدل قصائد الشيخ علي عبيد[1]، وهو أحد متعلمي حوران، لدى المكاتب الأهلية، على ثقافة كبيرة وعقلية متنورة، قياسا مع ثقافة القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين. ومعظم قصائده تندرج في حقل الشعر الوطني والاجتماعي، فكان يبشر بانطلاقة الثورة السورية الكبرى على الفرنسيين، ويدعو إلى الصبر إلى أن تحين الفرصة المنتظرة، ويعمل على تبديد صور اليأس والقنوط التي أخذت تدخل النفوس، وها هو يلمح إلى الوقت الذي ستنطلق فيه راية تلك الثورة فيقول:

يا فلان لا تهوجس ريوعك نشيطين	نرمي عشا للطير جيشا غزانا[2]

ثم يبين أن الشخص الذليل والمتفاخر بأجداده، دون أن يتمثل سلوكهم، غير جدير بالتباهي ببطولاتهم وأمجادهم.

اليش يفيد الجد لو خلف خراف	الفضل للنفس الشريفي الفلضلي[3]

وفي ذلك دعوة واضحة إلى التمسك بالأخلاق الفاضلة، والقيم الوطنية والسير على دروب السلف. يساهم متعلمو حوران في أحداث وطنهم المشهورة، ووقائع معاركه مع الأتراك والفرنسيين. فكان دورهم واضحا في الجهاد، وخوض المعارك، ثم تغنوا بتاريخ أوطان العرب كلها، مثلما تغنوا بتاريخ الجبل والسهل ودمشق وحمص وحماه. وفي ذلك يتغنى الشاعر الشعبي سليمان الأطرش الذي عاش نحو مئة عام، وتوفي عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م قائلا:

الله يعزك يا جبل حوراني	يا منبت الأبطال والفرساني
كل الشجاعة والكرم بي هيلك	حييت يا شامة عرب بستاني
حييت يا عالي الذرى يا شامة	يا سور أوطان العرب والشاما[4]

كما نجد الشاعر الشعبي موسى الحمد الزعبي، من الرمثا، يتحسس معاناة سكان اللواء، ويكشف عن الأسباب التي ساعدت الأتراك الاتحاديين، على توجيه قوة عسكرية، لضرب أقضية لواء حوران عامة، والجبل خاصة، فيحمل المسؤولية عن تلك المآسي لمبعوث حوران في مجلس المبعوثان قائلا:

يا سعد ريتك ما تشوف السعادة	سعيت لحوران بها لا فاده
يا بايقين العهد ما أنتم على خير	من بوقكم جانا البلا والطوابير
يا حيف يا حوران يا أم النياق	حوران صابها حشر مثل يوم القيامة[5]

---

(١) عبيد، علي، ربابة الثورة قصائد شروقية وطنية حماسية، جمع وتقديم سلامة عبيد ط٢ بدون تاريخ ودار نشر.

(٢) عبيد، علي، المصدر نفسه ص١٠.

(٣) المصدر نفسه ص١١.

(٤) الأطرش، سليمان عبدي، أفديها بالشمس والقمر، ديوان شعر وزجل، قدم له د. جبر الأطرش، مط النوري دمشق ١٩٨٢ ص٣٥. هليك (أهاليك).

(٥) الجالودي، عليان، والبخيت، محمد عدنان، قضاء عجلون، مذكور سابقا ص٧٧.

ثم عبر عن قلقه وألمه، وكأنه يعبر عن ضمير الشعب العربي في اللواء قائلا:

يا جنيد العين عيت تنام ... من يوم قالوا الترك لبلاد كو يلفون

وعبر شاعر شعبي آخر من قرية الدوقرة في قضاء عجلون، عن مآسي لواء حوران قائلا:

من يوم سامي جند العسكرية ... ساقوهم سوق الغنم للطوابير

ما ظل غير العجز الهمشرية ... غير العذارى بالعلالي سواهير

والبيض من كثر البكا منعمية ... يبكين على اللي سافروا بالبوابير[1]

ورغم أن الكتاتيب أو المدارس الأهلية، التي كانت منتشرة في حوران، ولو بشكل نسبي ومحدود، لم ترق إلى المستوى الذي يريده الأهلون، والهدف الذي يرمون إليه من أجل السير نحو الأفضل، إلا أنها ساهمت - وإن بحدود متواضعة - في تحريك وخلخلة ذلك الركود. وأفرزت عددا غير قليل من الشعراء الشعبيين، وبعض الصحفيين والموظفين والقضاة الشعبيين، الذين انخرطوا في غمار الحياة بكل مظاهرها، وعبروا عن موقعهم ودورهم، بالقلم حينا وبالسيف أحيانا، وعملوا على نشر التعليم بما لديهم من معرفة وإمكانات، فساعدوا على توسيع دائرة الاهتمام به بين الأهلين.

(١) المرجع نفسه ص٧٧ - ٧٨.

ومن جانب آخر تفيدنا العودة إلى الوثائق المحفوظة، لدى الكثير من السكان في تلمس نتـــائج التعليم، وفي معرفة مستوى المتعلمين في المكاتب الأهلية. بعض هذه الوثائق عبــارة عــن عرائــض ورسائل مقدمة للسلطات الرسمية، مكتوبة بخط جميل، ولغة بسيطة غير معقــدة، وبأســلوب يتمــيز بالجودة حينا، وبالركاكة أحيانا أخرى، إلا أنه بقي معبرا بوضوح عن الفكــرة المطلوبــة، ومتمــيزا بصياغته اللغوية الخالية من الأخطاء إلا ما ندر. كتب هذا النوع من الوثائق، عدد من رجال الديــن الذين حصلنا على بعض آثارهم، من الوثائق التي كتبوها بخط أيديهم، مثل الشيخ حســين ابراهيــم الهجري المتوفي عام ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م، وهو من سكان قرية قنوات، وكان عضوا في مجلس إدارة قضاء جبل حوران[١]. والشيخ حسين علي طربيه المتوفي في ربيع الأول ١٣٣٣هـ / ١٩١٤/٢/٢٠م من السويداء[٢]، الذي لعب دورا بارزا، في الحياة السياسية والاجتماعية خلال النصف الثــاني مــن القرن التاسع، عشر ومطلع القرن العشرين، لاسيما في مدينة السويداء مركز القضــاء، إلى جــانب مشايخها الآخرين، من آل الأطرش وجربوع وأبو عسلي والجرماني وقطيش وغيرهم.

والشيخ محمود شهاب أبو فخر المتوفي عام ١٣٥٩هـ ١٩٤٠م[٣]، الذي لعــب دورا مــهما أيضا في الحياة الاجتماعية والإدارية، في قضاء جبل حوران كما تشير بعض الوثائق الــتي ثبتناهــا في ملحق الوثائق. لقد حقق هؤلاء المشايخ شهرة واسعة مع المشايخ الآخرين، الذين أتينا على ذكرهم في الفصلين السابقين، بسبب الأدوار التي كانوا يقومون بها. ولعل تمكنهم إلى حــد معقــول في اللغــة العربية، يعود إلى انصرافهم للمطالعة، وقراءة القرآن الكريم والكتب الدينيــة، ودورهــم في الوعــظ والإرشاد وممارسة الشعائر والطقوس الدينية.

وأما النوع الآخر من الوثائق، فقد كتبها أشخاص آخرون، لم ينالوا قسطا مماثلا من التعليــم لأصحاب النوع الأول من الوثائق، فوقفوا عند حدود معرفة القراءة والكتابة، إذ حــالت ظروفــهم الصعبة دون تعميق معرفتهم في القراءة والكتابة. وتدل آثارهم المكتوبة علــى مســتوى تحصيلــهم، أوليات القراءة والكتابة. إذ يجد الباحث ضعفا شديدا في نصوص الوثائق التي كتبوها، كحجج البيــع والشراء وغيرها[٤]، سواء في الصياغة والتراكيب أو من جهة الأسلوب. فالأخطاء في النحو والإمــلاء لا تخلو منها، على خلاف وثائق النوع الأول، التي كتبها المشايخ الهجري وأبو فخر وطربيه.

(١) س.و.س لعام ١٢٨٥هـ ص٥٧ ولعام ١٢٨٦هـ ، ص١٠٣.

(٢) مقابلة مع حفيده السيد محمد طربيه ، بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٧م، ويحتفظ للآن بمئات الوثائق المتعلقة بجده.

(٣) مقابلة مع السيد هاني محمود أبو فخر، الابن الثاني للشيخ محمود، يحمل إجازة في التاريخ، وعمل نحو ثلاثــين عاما في حقل التربية، جرت تلك المقابلة بتاريخ ١٩٩٦/٥/٣٠.

(٤) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٥٢ ص ٤٠٢ .

ومن الوثائق التي كتبها هؤلاء المشايخ، عثرنا على وثيقة تعود إلى عام ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م، وهي عبارة عن وصية للسيدة أم شاهين الحمدان، كان قد كتبها الشيخ حسين ابراهيم الهجري. ونلحظ فيها ما يشير إلى سوية متقدمة في التعليم، من حيث اللغة والأسلوب، والخط الواضح، وقلة الأخطاء الإملائية. فقد جاء في الوصية:«... ثم إنه لما كان يوم تاريخه، حضرنا بمحل أختنا أم الشيخ شاهين الحمدان، ابنة خزاعي الحمدان، التي كانت بعصمة الشيخ مزيد الحمدان، وبموجب طلبها لحضورنا محلها وهي مريضة الجسم، صحيحة العقل، حاضرة الذهن، سليمة من الحدس والهذي والهذيان، وأرادة أن تذكر مالها من الرزق والملك، كيف يكون تصريفه بعد حياتها، لمن تختاره وتريده من غير إكراه ولا إجبار، بل من تلقاء نفسها وطيبة خاطرها، وتلقين لسانها من دون مانع يمنعها، عن صحة ما ذكر. فأول ما ذكرة ونطقت من لسانها»[1]. يعود تاريخها إلى ربيع الثاني من عام ١٢٨٨هـ حزيران ١٨٧١م. يلاحظ في النص بعض الأخطاء اللغوية مثل: (وأرادة) (وماذكرة). بينما يجد القارئ لُغة النص سليمة وقوية، وجملها واضحة مثل: وهي مريضة الجسم، صحيحة العقل، حاضرة الذهن. وهذا ما يساعد على معرفة مدى ثقافة وتمكن كاتب هذا النص في اللغة والأدب، وفق المستوى العام في تلك الفترة.

ولدينا وثائق كثيرة، قُمنا بجمعها من بيوت الأهلين. وسنُثبت قسماً منها في الملاحق[2] ، تقدم نماذج واضحة على مستوى متعلمي المكاتب الأهلية.

وهناك نوعٌ آخر من الوثائق، يتركز موضوعها على حُجج بيع وشراء الأراضي والعقارات، كتبها متعلمون من المستوى ذاته، اهتموا بزيادة تحصيلهم ومعارفهم، وتحسين سوية لُغتهم بقراءة ومطالعة الكتب الدينية. إذ تشير بعض آثارهم المكتوبة إلى ذلك، وتنطق بسلامة لغتهم وجمال خطهم. من هؤلاء الشيخ مهاوش عزام، شقيق الشيخ حمد بن هيتو عزام[3]، من مواليد أواخر القرن الماضي في قرية عريقة، وقد اشتهر في قريته والقرى المحيطة بها بجمال خطه آنذاك، وقد حصلت على وثيقتين كتبهما بخط يده، من ابن شقيقه الشيخ حسين عزام، وهما عبارة عن حُجتي بيع أراضي، جاء في الأولى بعد تحديد حدود قطعة الأرض وقيمتها: «تمت حدود ذلك الأرضات، على الأربع جهات في أملاكها وأصحاب الحقوق في حقوقها لا يعارضهُ معارض، ولا ينازعه منازع. بعناه إياهم بيعاً صحيحاً ثابتاً شرعياً، باتاً مرعياً بدون كره ولا إجبار بالحقيقة والأصول ما عليه لا رد ولا مراجعة.

---

(١) ملحق الوثائق الوثيقة رقم ٢ ص ٣٣٢ .

(٢) حصلت على عدد كبير من الوثائق الأصلية، وهي محفوظة لديَّ ومن غير الممكن إدراجها كلها، في ملحق الوثائق.

(٣) ولد الشيخ حمد عزام عام ١٨٩٦م في عريقة وتوفي بتاريخ ١٣/٩/١٩٦٥م. وكان بعد وفاة عمه الشيخ شهاب عزام، قد تزوج زوجته وأصبح شيخ آل عزام. مقابلة مع ابنه الشيخ حسين عزام في عريقة، بتاريخ ١٥/٩/١٩٩٦م، وانظر أيضاً من هو في سورية، مرجع سابق، ص٥٠٢.

وإذا كان أحد الفريقان اعتل على الآخر تكون دعواه باطلة، لا تقوم في قضوة عمومية ولا في محكمة رسمية، ولا مادة قانونية، تستوجب بفضح هذه الحُجة بعد التصديق عليها...»[1].

ويبدو من الوثيقة أن أسماء الشهود كُتبت بخط كاتبها، فمهرها بعضهم بخاتمه النحاسي، بينما طبع آخرون إبهامهم الأيسر تحت أسمائهم. لم تخل الوثيقة من بعض الأخطاء، غير أنها تظهر جمال خط صاحبها، وتمكنه النسبي في اللغة العربية. من جانب آخر هناك الكثير من الوثائق التي كتبها بعض متعلمي القرى، ممن لم يتمكنوا من متابعة، أو تحسين قدرتهم على الكتابة والقراءة والخط. وتحتوي الوثائق هذه على الكثير من الأخطاء الإملائية والنحوية، بالإضافة لكتابتها بخط غير واضح، يجد الباحث صعوبة في قراءته، وتعود في تاريخها إلى أواخر القرن الماضي، ومطلع هذا القرن، ونجد سهولة أحياناً في قراءة بعض الوثائق، غير أنها كثيرة الأخطاء، بالقياس إلى الوثائق التي تحدثنا عنها قبل قليل. ونسوق على سبيل المثال حجة بيع مؤرخة في ٢٢ جمادى الآخر لعام ١٣١٦هـ - ١٨٩٨م اشترى بموجبها قاسم خطار المحيثاوي، من قرية السجن أرضاً زراعية من يوسف وأخيه محمد، جاء فيها: «الحمد لله وحده إنه بتاريخة قد حضرو قدامنا يوسف الحسن وأخوه محمد وقد باعو أرض بور على الفطمين إلا قاسم خطار بقيمة ألف وستماية وخمسون غرش والقيمة المذكورة وصلت من يد الشاري إلا يد البايع قبضة واحدة فُضة وذهب...»[2].

ولدى قراءة الوثيقة يتبين وجود أخطاء عديدة، بالإضافة إلى أن خط كاتبها يبدو ضعيفاً، وأن شهودها فيها لا يعرفون القراءة والكتابة، نستدل على ذلك من كتابة أسماءهم بخط الكاتب نفسه، محمد الزاقوت، فاكتفوا بمهرها بأختامهم النحاسية. وقلما يجد الباحث في المستوى الثاني من الوثائق نصوصاً مكتوبة، ترقى إلى مستوى النصوص في وثائق المستوى الأول، إذ يبدو الفارق واضحاً بين المستويين، عند إجراء مقارنة أولية أو بسيطة، وتعود الأسباب في ذلك إلى ظروف التعليم في الكتاتيب الأهلية، والتي ظلت على حالها بأدائها وسويتها، حتى نهاية الحكم العثماني في بلاد الشام. ويذكرنا حديث الشيخ أسعد السمان[3]، حول طريقة تعلمه القراءة والكتابة، بما حدثنا به الرحالة بورتر، قبل ستين عاماً، حول استخدام الأدوات نفسها والأساليب ذاتها، لقد كان الهدف الأهم عند السكان من تعليم أطفالهم، يتمثل في فك الحرف، وهو أقصى ما يطمحون أن يصلوا إليه. وكان معظم الذين

---

(١) ملحق الوثائق وثيقة رقم ٥٠ ص ٤٠٠ .

(٢) قدم لنا هذه الوثيقة المهندس يوسف المحيثاوي من قرية السجن مع وثائق أخرى. أنظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٣٩ ص٣٧٠ ، وثيقة رقم ٥٢ ص ٤٠٢ وهي محفوظة لدينا.

(٣) مقابلة شخصية مع الشيخ أسعد السمان، في قريته بالحقف بتاريخ ١٩٩٦/٧/٨م.

أجريت مقابلات شخصية معهم يقولون لي: «الرجل غير المتعلم أعمى، ومن يقرأ ويكتب مفتح»[1].
عند هذه الحدود كانت تبدو مستويات المتعلمين. ولدينا وثيقة مشهورة كتبت ضمن هذه السمات، تسمى وثيقة مجدل الشور، نسبة إلى قرية صغيرة كانت خربة غير مسكونة حتى عام ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م، اجتمع فيها كبار الفلاحين بعيدا عن أنظار المشايخ، وذلك في الجزء الجنوبي من الجبل، قرب قرية عرمان، والوثيقة عبارة عن عهد وقعه الفلاحون المجتمعون، لدراسة أوضاعهم المعاشية السيئة، ودراسة السبل الكفيلة لحصولهم على حقوقهم المهضومة، ورفض سياسة المشايخ تجاه الفلاحين عامة، وتغييرها بالقوة. وما يهمنا منها الآن دراسة نصها من الناحية اللغوية والأدبية. ففي هذه الوثيقة الكثير من الكلمات المكتوبة، كما تلفظ في العامية، مثل: قلة(قلت)، وقررنا (قرينا)، والنظام (المضام)[2]... الخ. وإضافة إلى مافيها من أخطاء لغوية، تخلو من الأسلوب المتين، والجمل والتراكيب المتماسكة. وقد اختلف الباحثون حول شخصية كاتبها، فبعضهم ظن أنه نعمان أبو غانم من قرية عرمان، وقد أصبح فيما بعد موظفا عثمانيا في قلم المراسلة، في ناحية ملح، خلال عام ١٣١٣ - ١٣١٤هـ / ١٨٩٥ - ١٨٩٦م[3]، أي بعد سبع سنوات من كتابة الوثيقة، بينما زعم آخر أن كاتبها هو محمد جودية[4] ، من قرية قيصما. بيد أننا لم نجد توقيعا للاسمين المذكورين في الوثيقة، وفي كل الأحوال، لا بد وأن يكون الكاتب من بين الفلاحين المجتمعين، في خربة مجدل الشور، ومن المؤتمنين على سريتها، والمؤمنين بأهدافها، ومن الصعب معرفة شخصية الكاتب، غير أن المهم في الأمر توضيح الدلالة التي توحي بها الوثيقة، وهي ندرة المتعلمين بين صفوف الفلاحين عامة، وبين عشرات المجتمعين بشكل خاص، ويبدو أن كاتبها، كتب أسماء المجتمعين الذين ذيلوها بالأختام التي تحمل أسماءهم. وقد كانت هذه الأختام النحاسية شائعة في تلك الفترة، ولا يحملها من يعرف القراءة والكتابة إلا ما ندر، لأن بإمكانه أن يكتب اسمه، ويرسم توقيعه، وكان حامل الختم يعفي نفسه من الإحراج عند مهر الوثيقة، إذا كان لا يحسن جيدا الكتابة وتوقيع اسمه، فالمشايخ الكبار والصغار، كانوا يمهرون ما يعرض عليهم من وثائق بالأختام الخاصة بهم، فالشيخ نوري الشعلان[5] ، الذي لعب دورا كبيرا في الحياة السياسية في حوران، لم يكن يعرف القراءة والكتابة، وكان يقوم كاتبه بكتابة وقراءة كل ما يحتاج إليه، ويعود ذلك لأسباب عدة أهمها:

---

(١) مقابلة مع الحاج حامد ياسين الحريري بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٠م في قريته بصر الحرير. وهو من مواليد عام ١٨٩٩م حسب بطاقته الشخصية، غير أنه أكد لي أن تاريخ ولادته يعود إلى قبل ذلك بسنوات.

(٢) انظر نص الوثيقة في كتاب العامية في جبل حوران، عبد الله حنا. مرجع سابق ص٣٢٥.

(٣) س.و.س لعام ١٣١٣ - ١٣١٤هـ ص٢٠٠.

(٤) حديفة، عارف. دراسات اشتراكية العدد ١١ لعام ١٩٨٢ من ٢٧ (عامية الجبل ١٨٨٧ - ١٨٩٠م).

(٥) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ١٨ ص ٣٤٩ .

١ - طبيعة الحياة البدوية، وما يعتريها من حل وترحال، واعتمادها على رعي المواشي والإبل.

٢ - عدم الميل إلى السكن المستقر.

٣ - ندرة وجود متعلمين قادرين على القيام بتعليم الأطفال.

٤ - انعدام اهتمام الدولة بمختلف شؤون حياتهم.

ولم تكن الأمية مقصورة على مشايخ البدو وحدهم، بل كانت منتشرة في أوساط مشايخ حوران كلها، على اختلاف مستوياتهم، فكانت معرفة الشيخ شبلي الأطرش، بالقراءة والكتابة محدودة على الرغم من نباهته، وبلاغته، ومعارفه، وشهرته، في الأوساط الشعبية، ومن كونه زعيما كبيرا وشاعرا شعبيا، وأما الرسائل التي كان يبعث بها من منفاه، فقد كانت مذيلة بخاتمه النحاسي المسجل عليه (شبلي اسماعيل الأطرش)، وربما كان لديه كاتب، ولا يعني استلامه مهام مدير ناحية عرى، وقائمقام جبل حوران، أنه كان يجيد القراءة والكتابة ما دام باستطاعته تكليف كاتب يعتمد عليه، وظلت ظاهرة الاستعانة بكاتب يقوم بالأعمال الإدارية للمختار ومدير الناحية، شائعة في حوران، حتى عشرينات وثلاثينات القرن العشرين. وما على المخاتير إلا تذييل الوثائق والمراسلات، بخاتمهم الرسمي أو الاسمي.

لقد عبر عن هذه الظاهرة، الشيخ علي حسين عبيد الذي عمل في الجهاز الإداري[1] ، لقضاء جبل حوران، منذ أواخر القرن التاسع عشر، فوصف انتشار الأمية بين كبار المشايخ، الذين انتخبوا لعضوية المجلس المحلي في الجبل، مطلع عشرينات القرن التاسع عشر، قائلا:

أعضاء الوزارة عادت اليوم صبيان   وبالمكتب الليلي تدندل لحاها[2]

وفي ذلك إشارة إلى انتظامهم في دورة محو أمية مسائية، افتتحت لتعليمهم القراءة والكتابة، ليتمكنوا من القيام ببعض الأعمال المنوطة بهم.

التعليم الأجنبي:

ساعد الركود الفكري والعلمي الطويل، بالإضافة للجهل والأمية، الأوربيين على نشر مدارسهم التعليمية - شيئا فشيئا - في بعض الأقضية والقرى في حوران، محاولين إظهار أنفسهم

---

(١) س.و.س لعام ١٣١٠ - ١٣١١هـ ص٢٢٩. وفي أعداد كثيرة من سالنامة ولاية سورية، يبدو اسم حسين عبيد والد علي عبيد رئيسا لبلدية السويداء، وعضوا في الجهاز الإداري لقائمقامية الجبل، وإلى جانبه يظهر اسم علي عبيد، الذي عين في قلم بلدية السويداء عام ١٣١٠ - ١٣١١هـ ثم لعب الشيخ علي دورا متميزا في الثورة السورية الكبرى، بقيادة سلطان الأطرش عام ١٩٢٥ - ١٩٢٧م، وفي الفترة التي تلتها إبان الاحتلال الفرنسي، وقد اعتمد ولده سلامة عبيد على الوثائق التي كانت بحوزته، عندما أرخ للثورة السورية في كتابه « الثورة السورية الكبرى، دار العودة بيروت ١٩٧١م ».

(٢) عبيد، علي. ربابة الثورة، مرجع سابق، ص١٤.

بمظهر المحب للعلم والمعرفة، لإخفاء أهدافهم التبشيرية الاستعمارية[1]. فلاقوا بعض النجاح، وأخـذت مدارسهم تظهر وتنتشر في عدد من أقضية حوران. وكانت البعثات التبشيرية الأجنبية، تسعى بكـل السبل المُتاحة لنشر التعليم، وافتتاح المدارس. فكان الآباء اليسوعيون (Les Jesuites) يديرون المـدارس التبشيرية الفرنسية، لاسيما في بداية تأسيسها[2]، وقد أثار بعض النجاح الذي حققته هذه المـدارس، مخاوف السلطة العثمانية، فاندفع كبار موظفيها للبحث عن السبل الكفيلة بإغلاقها، أو عرقلة عملـها، لاسيما بعد أن افتتح الفرنسيون تسع مدارس في جبل حوران واللجاة، ستاً منها افتتحت فعلاً وبـدأت العمل، وثلاثاً كانت تنتظر وصول المعلمين لتباشر عملها، وذلك عام ١٣٠٢هـ / ١٨٨٥م. ولقطـع الطريق أمام استمرارية هذه المدارس، استغلت الدولة العثمانية – على سبيل المثال – خلافاً وقع بـين السكان من الفلاحين والبدو، في جبل حوران، وبعد دعوة بعض مشايخهم إلى دمشق، ومناقشـتهم موضوع الخلاف مع البدو؛ بحثت معهم الموضوع الأهم والأخطر، والذي هو السبب الحقيقـي وراء دعوتهم إلى دمشق، وهو موضوع المدارس التبشيرية في الجبل واللجاة. فقد أشار بوضـوح إلى هـذه المحادثات ، قنصل فرنسا في دمشق. في رسالة وجهها إلى سفير دولته في القسطنطينية بتـاريخ ٢٣/آب ١٨٨٨م، يتعلق مضمونها بما دار بين ممثلي الدولة والمشايخ، إذ قال: لم تكن مشكلة البـدو، سـوى ذريعة لجلب زعماء الجبل إلى دمشق. فقد كان للأتراك هدف آخر، وقد استطاعوا بلوغه، فنجحـوا في جعلهم يوقّعون على نوع من الاتفاق، يقضي صراحة بالتزامهم بما يلي:

١ً – إغلاق جميع المدارس الأجنبية الموجودة في بلدهم.
٢ً – فتح خمس مدارس عثمانية رسمية، وعلى نفقتهم، وتقوم الدولة بتعيين معلميها[3] .

ولقد نجح العثمانيون في الحقيقة، بالحصول على تعهد خطي من كبار المشايخ أنفسهم، يعفيـهم من مسؤولية تعطيل المدارس الأجنبية. وهكذا نجدهم ينجحون في تحقيق الهدفين المذكورين معاً.

غير أن هذا التصرف كان مكشوفاً للفرنسيين، إذ عبر عنه قنصلهم قائلاً: «لقد برهن الأتـراك على دهائهم، إذ تركوا للمشايخ المبادرة بإغلاق مدارسنا. فقد سحبوا بذلك مسـؤوليتهم، وهربـوا مسبقاً من اللوم الذي يمكننا أن نوجهه لهم، ولن يعدم الوالي أن يجيبنا عند اللزوم، بأنه بعيد تماماً عـن

(١) يقول المبشر تكلي TAKLE: « يجب أن نشجع إنشاء المدارس، وأن نشجع على الأخص التعليم الغـربي. إن كثيرين من المسلمين قد زعزع اعتقادهم، حينما تعلموا اللغة الإنجليزية » نقلاً عن فروخ، عمر، وخـالدي، مصطفى، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، بيروت، ط٢، ١٩٥٧ بدون دار نشر ص٨٨.

(٢) انطونيوس، جورج. يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسدي، إحسان عباس، دار العلم للملايين، بـيروت، ط٦، ١٩٨٠م ص٩٧ – ٩٨.

(٣) المشايخ الذين ذهبوا إلى دمشق هم: ابراهيم وشبلي ومحمد الأطرش، وهزيمة هنيدي من قرية المجدل، وقاسـم الحلبي من لاهثه. أنظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٥٣ ص٤٠٣ .

القرار الذي اتخذ بصدد المدارس، وبأنه لا يستطيع أن يقف بوجه شعب، لديه شعور معاد لبعثاتنـــا، وبأنه يستحيل عليه أن يوفر الأمن للشخصيات الدينية في أماكن بعيدة(١) . يتراءى لنا مـــن خـــلال ذلك، أن الدولة لم تكن تواجه أخطار التعليم التبشيري بشكل مباشر وواضح، فكـــانت تلجـأ إلى الأساليب غير المباشرة – كما مر معنا – وتضع العراقيل أمام جهود الأوربيين، الهادفة إلى نشر الفكـر التبشيري، تحت مظلة التعليم، وكذلك كان دورها في الكرك والسلط، إذ لجأت إلى اتخاذ تدابير غـير مباشرة، لكبح انتشار المدارس التبشيرية الإنجليزية، فخصصت مائة ألف غرش(٢) ، لتنفقها على افتتـاح مدارس رسمية في لواء الكرك، واكتفت بإرسال بعض الوعاظ «لتلقين عشائر البدو مبادئ الإســلام، والرد على افتراءات المبشرين»(٣) . ولتنفيذ أهدافهم الواضحة في إغلاق المدارس الفرنسية، في جبـل حوران واللجاة. قدم العثمانيون إغراءات كبيرة لعدد من المشايخ، فقـد وعـدوا الشـيخ ابراهيـم الأطرش، الذي كان قائمقاما، بترقيته إلى مرتبة حكومية أعلى، فيما لو تمكن من المهمة الموكلة إليـه. كما تعهدوا للشيخ شبلي الأطرش بالوعد ذاته(٤) . وفي واقع الحال كان يجري صراع حقيقـي بـين الدولة العثمانية والأوربيين، حول تلك المدارس في ظاهر الأمر، وحول منع تزايد النفـوذ الفرنسـي والإنجليزي، في حوران والكرك، فقد حاول كل طرف حسم الصراع لصالحه مسـتخدما المـدارس التبشيرية كورقة من أوراق الضغط على الطرف الآخر. إذ حصل السكان على تعهد مـن الدولـة، بافتتاح مدارس رسمية، وكان الفرنسيون يراهنون على فشل افتتاح المدارس الرسمية، وذلك برفضها من قبل المشايخ، على الرغم من تعهدهم، الذي ألزموا أنفسهم به أمام العثمانيين في دمشق، وتوقعوا ذلك الرفض ليس من المشايخ الذين لم يذهبوا إلى دمشق فحسب، بل من الشيخ شبلي الأطـرش نفسـه، الذين كان شيخا لقرية عرى، ومنافسا لشقيقه ابراهيم الأطرش في السويداء(٥) . وفي هـذا الصـدد، رأى القنصل الفرنسي، أن مشايخ الجبل لن يقبلوا بالاتفاقية، ولن ينفذوا أي بند منها، لعـدم توقيـع شعبهم عليها. على أن اعتقاد الفرنسيين هذا كان مشوبا بالحذر والشك في صحته، فظلت توقعـاتهم بإغلاق مدارسهم قائمة. ويعود شكهم هذا إلى ما جاء في الاتفاقية المشار إليها، والمبرمة بين مشـايخ

(١) انظر ملحق الوثائق: وثيقة رقم ٥٣ ص٤٠٥ .

(٢) عوض، عبد العزيز. مرجع مذكور سابقا ص٢٢٦.

(٣) المرجع نفسه ص٢٢٦.

(٤) انظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٥٣ ص٤٠٤ .

(٥) وهنا يذكر القنصل الفرنسي هذا الأمر قائلا: « وإذا ما وقع المشايخ على هذه الاتفاقية، فقد تحفظوا فيما يخص موافقة شعبهم عليها. وفي الواقع، ما من أحد يشك في أنهم لن يلتزموا بها، إلا بقدر ما يكونوا مجبرين علـى ذلك، أو بقدر ما يجدون مصلحتهم فيها. وقد روي لي أن شبلي الأطرش قال بهذا الشأن: إن مصـير هـذه الاتفاقية، سيكون نفس مصير الاتفاقيات التي فرضت على والده سابقا » أنظر: ملحق الوثائق الوثيقة رقم ٥٣ ص ٤٠٣.

الجبل وممثلي الدولة، فقد عبر عن هذا القلق، القنصل الفرنسي نفسه في دمشق، قائلا: «... وهناك شرط سيتم تنفيذه بالتأكيد، وهو الشرط الوحيد الذي يهمنا بصورة مباشرة تحديدا، أقصد إغلاق المدارس الأجنبية. فقد تناهى لسمعي مرة أخرى، أن الموظفين الأتراك قد ألحوا بشكل خاص على هذه النقطة، وإني أتوقع دوما معلومات عن إغلاق هذه المدارس، التي يديرها اليسوعيون في حوران، وعن وجوب مغادرة الآباء اليسوعيين أنفسهم لهذا البلد»[1] .

وهنا نجد لزاما علينا طرح السؤال التالي: هل تنحصر هذه المخاوف في حرصهم على نشر التعليم؟ يبدو واضحا أن الحرص الذي أبدوه على استمرار مدارسهم، إنما هو مقدمة لتنفيذ وتحقيق المرتكزات والوسائل، التي ستحقق لهم بسط نفوذهم السياسي والاقتصادي والفكري. لذلك نجد أن هواجسهم بالحفاظ على المدارس كانت أكبر مما سيحققونه في إطار تعليم الأطفال لغتهم، وبعض ثقافتهم، فظلوا يعلقون بعض الأمل على استمرار مدارسهم، ولو بشكل بسيط، وأقل من طموحهم، وذلك حرصا منهم على تمهيد الطريق، أمام مآربهم السياسية المستقبلية. فنراهم يبنون الآمال على بعض الأقوال التي سمعوها من بعض المشايخ: «تطلب منا الحكومة إغلاق المدارس الأجنبية، وتعدنا بأنها سترسل معلمين لتعليم أطفالنا، نحن سنطيعها ونرسل الأجانب، ولكن إذا رأينا أن الأساتذة الموعودون بهم، لم يصلوا بعد خمسة أو ستة أشهر من الانتظار، فسوف نتوجه إلى البعثات الأجنبية»[2] .

وهكذا نجد أن السكان قد استخدموا - وبمهارة - ورقة المدارس الأجنبية للضغط على الدولة، كي تستجيب لطلباتهم، وتباشر افتتاح المدارس الرسمية، بعد أن أعلنوا بصراحة عن طاعتهم لها، فلم يقطعوا الطريق أمام المدارس الأوربية، بسبب خوفهم من أن الدولة قد تخدعهم، فيعلنون عن عزمهم على دعوة المبشرين، إذا ما نكث العثمانيون بوعودهم. ومن جانبهم تابع الفرنسيون بدقة وحذر شديدين، تطور الحدث، لأنهم كانوا على ما يبدو، يتوقعون عجز الدولة عن تنفيذ وعودها، التي قطعتها على نفسها لسكان الجبل، فباتوا يترقبون توجه السكان نحوهم، ومن ثم دعوتهم لإعادة فتح مدارسهم، لكن ظنهم هذا - وكما اتضح لنا سابقا - كان ممزوجا بالتشاؤم، لعلمهم علم اليقين أن الأهلين يريدون المدارس الرسمية، وإن لم يكن، فالمدارس الأجنبية. على الرغم من إغراءات تلك المدارس الأوربية، والتي هي أقوى على جذب السكان نحوها من المدارس الرسمية، إذ لا تكلفهم أية أعباء مالية، كالمدارس الرسمية، فقد ظلت مخاوف الأوربيين قائمة ومستمرة، على حد قول قنصلهم في دمشق. لقد كان الفرنسيون يبنون بعض الآمال، على استمرارية مدرسة قرية نجران، لأسباب تعود إلى كونها قرية كبيرة من قرى الجزء الشمالي الغربي في جبل حوران، ولصلتها بقرى اللجاه والسهل الحوراني، ولكون شيخها ابراهيم أبو فخر معاديا للدولة، وتعتبر نجران صلة الوصل بين قرى السهل

---

(١) ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٥٣ ص٤٠٤.

(٢) ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٥٣ ص٤٠٥.

واللجاة، والجزء الشمالي من الجبل، ويمر منها طريق يصل الجبل بدمشق عبر قرى عريقة، داما، جدل، خبب، بصير، الصنمين، الكسوة، فدمشق[1].

ومن أجل الوصول إلى الهدف المنشود، حاول الفرنسيون تثبيت مدرستهم في نجران، وساعدوا على بناء مدرسة كبيرة فيها، ما زالت قائمة حتى الآن، آواخر سبعينات القرن التاسع عشر للميلاد، ومن يتأمل بناءها اليوم يُدرك بسهولة، أنه بُني ليكون مدرسة، حيث يتوسط بناءها فناء داخلي، تحيط به الغرف من الجهات الأربع، والتي تمكّن الطلبة والمعلمين، من الانتقال من غرفة إلى أخرى، عبر الفناء المرتبط بمدخل إلى الخارج من جهة الشرق. وبعد أن فشل الفرنسيون في مهمتهم، أصبحت المدرسة ملكاً لشيخ القرية ابراهيم أبو فخر، الذي أسكن فيها ولده فضل الله، وما زالت ملكاً لأحفاده إلى اليوم.

غير أن جهود الفرنسيين، لم تتوقف عند فشل بعضها، لأن هدفهم كان بعيد المدى، و لم ينحصر في بناء المدرسة وتعليم اللغة الفرنسية، ونشر ثقافتها فحسب، بل كان يمتد إلى أبعد من ذلك، باعتبار أن المدرسة الفرنسية كانت وسيلة على طريق الهدف المنشود، لذلك ظلّت اهتماماتهم بهذه الوسيلة متجددة، في أعقاب كل فشل لا تلغيها العقبات ولا الصعوبات. وقد يجد المرء أن استمرار تفكيرهم بهذه المدارس يعد ضرباً من الوهم والخيال، يساعد على استنتاج ذلك، تصورهم المتناقض بين متفائل بإمكانية تحقيق نجاح ما[2]، ومتشائم يقول بفشلها، وذلك لأن السكان حسب زعمه «من مصلحتهم الاحتفاظ بصفوف لا تكلّف شيئاً، بدلاً من التكفل بنفقة إقامة المدارس الرسمية. «وصرّح الشيوخ الذين لم يأتوا إلى دمشق، بأنهم لا يريدون مدارس غير المدارس اليسوعية، وحسب مبعوثنا فإن المدرسة الوحيدة التي يُخشى عليها، هي الصف الموجود في أرض شبلي الأطرش في قرية عرى. أما بالنسبة إلى المدارس الأخرى، فهو لا يخشى عليها أبداً، وأعترف يا سيدي، بأنه من الصعب علي، أن أشارك الأب كيرسانتيه تفاؤله»[3].

إن الهدف الذي يريده الفرنسيون واقعاً حقيقياً في حوران، يتمثل بتجزئة الشعب الواحد إلى طوائف، والطائفة إلى عائلات، والعائلة إلى أفخاذ، وما عليهم إلا التصرف بمهارة، حسب زعمهم

---

(١) تحدث غيلوا قنصل فرنسا في هذا الصدد قائلاً: « وقد استدعيت هذا الصباح رأس الآباء اليسوعيين في دمشق، وأطلعته على المعلومات التي تلقيتها والمتعلقة بمدارس حوران، و لم يكن شديد المفاجأة بهذه المعلومات آخذاً بعين الاعتبار على الفور صعوبات الوضع الراهن، وفضلاً عن ذلك، لم يبد الأب أوليفييه ثقة كبيرة بمستقبل البعثات في حوران، فهو يتوقع مثلي إبعاداً وشيكاً لزملائه الذين يقطنون في قرية نجران ». أنظر ملحق الوقائق، الوثيقة رقم ٥٣ ص٤٠٦.

(٢) تحدث قنصل فرنسا في هذا الأمر قائلاً: والأب كيرسانتيه واثق من أن البند المتعلق بإغلاق المدارس الأجنبية سوف لن ينفذ، مثله مثل البنود الأخرى » ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٥٤ ص٤٠٧.

(٣) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٥٤ ص٤٠٨.

عبر وسائلهم المتعددة في الصراعات الأهلية والمحلية، لتعميق أشكال هـذه الصراعات، ولتسهيل وصولهم إلى أهدافهم السياسية، وشهدت حوران نشاطاً تبشيرياً أمريكياً، حيث افتتح المبشرون البروتستانت، مدرسة في قرية خربا الواقعة إلى الغرب من قرية عرى في السهل الحوراني، وكانت تضم بنين وبنات، وتديرها فتاة أمريكية تدعى الآنسة فورد (Miss Ford)[1] ، التي كانت تعرف اللغة العربية قراءة وكتابة. وكان مركز البعثة الأمريكية بلدة طبرية بفلسطين. وكان لها قس عربي هو عبد الله الصايغ يُشرف على مدارس طائفته، ويُرجح عز الدين التنوخي: «أن التعليم في مدرسة خربا الأمريكية، لم يكن زمن الأتراك واسع النطاق، محسوس الأثر، فقد بلغ عدد طلابها سنة ١٣٣٣هـ / ١٩١٤ - ١٩١٥م ثلاثين تلميذاً منهم سبع بنات، وعدد التلاميذ البروتستانت منهم ١٥ والصبيان ١٤، ولم يكن للدروز غير واحد»[2] .

وقد افتتحت البعثة الأمريكية عدداً كبيراً من المدارس في صفد، وامتد عملها إلى خسفين في الجولان، والذنيبة وازرع، ومن ثم اتّخذت هذه البعثة، قرية خربا مقراً لها حوالي عام ١٣١٩هـ / ١٩١٠ - ١٩٠٢م. ومنها أخذت تتوسع في افتتاح المدارس، فتمكنت من افتتاح مدارس لها في عرى والقريّا، وذيبين وعتر، وصلخد وعرمان، والمجيمر وجبيب، والسويداء والثعلة، والأصلحة والدّارة، وطيسيا والسماقيات وغصم. وظلّت هذه المدارس قائمة حتى بداية الحرب العالمية الأولى، حيث توقف عملها في معظم هذه القرى[3] . وإلى جانب الآنسة فورد وعبد الله الصايغ، كانت سيدة أمريكية مقيمة في مدينة صيدا بلبنان، تعمل على تنفيذ سياسة حكومتها في نشر التعليم الأجنبي، في لواء حوران، فكتبت لنا المقتبس عام ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م أخبار نشاط هذه السيدة عندما جاءت إلى قرية خربا، وحلت ضيفة على القس أنطوان حموي قائلة: «وهنا أرسلت إلى قرى صلخد وعتر وذيبين والثعلة وسهوة بلاطة وعرى وجمعت جميع المعلمين الذين كانت نشرتهم في هذه الأمصار، لتعليم اللغة الانجليزية والمبادئ التي ترغبها، وخطبت فيهم خطاباً طويلاً، أبانت لهم فيه الطريق التي يجب أن يسيروا عليها لوجودهم بين الأهالي، ونشر اللغة الانجليزية وسواها مما ترغب»[4] .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م[5] ، عاد المبشرون من جديد للعمل في حوران وبدعم من الأساقفة الكاثوليك.

وفي قضاء عجلون أنشأت الجمعيات الانجليزية عدة مدارس، ضمت حسب أحد المؤرخين ثلاثة وخمسين تلميذا وعشرة معلمين[6] . بينما يؤكد مؤرخ آخر، وجود إحدى عشرة مدرسة في

---

(١) التنوخي، عز الدين. التعليم في محافظة السويداء، مجلة المعلم العربي، المرجع نفسه ص٤١.

(٢) التنوخي، عبد الله. التعليم في محافظة السويداء، المرجع نفسه ص٤٢.

(٣) المرجع نفسه ص٤٢.

(٤) المقتبس، العدد ٤٦٤/ ٢٨ شعبان ١٣٢٨هـ / ٣ أيلول ١٩١٠م.

(٥) الخالدي، مصطفى. فروخ، عمر. التبشير والاستعمار، المرجع نفسه ص١٥١.

(٦) عوض، عبد العزيز. الإدارة العثمانية في ولاية سورية، المرجع نفسه ص٢٦٧.

قضاء عجلون، مابين عام ١٢٨٧ - ١٣٣١هـ / ١٨٧٠ - ١٩١٢م، كمدرستي قرية الحصن الأولى للروم الأرثوذكس، التي تأسست عام ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م، والثانية للروم اللاتين، وتأسست عام ١٣٠٧هـ / ١٨٨٩م، ومدرستي عجلون للروم الأرثوذكس، وللروم الكاثوليك، ومدرستي عنجر للروم اللاتين، ومدرسة الطيبة للروم الأرثوذكس، ومدرسة إربد للطائفة نفسها. وتذكر بعض المصادر الأخرى، وجود مدرستين في السلط، أنشأت الأولى بطريركية الروم في عام ١٢٨٤هـ / ١٨٦٧م. وأنشئت مدرسة مسيحية أخرى هي المدرسة الإنجليزية، وضمت معلمين اثنين وخمسة وتسعين تلميذا. وأحدث فيها أيضا اللاتين عام ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م، مدرسة للذكور وأخرى للبنات عام ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م[١].

ويبدو أن روسيا، لم تتمكن من منافسة الدول الأوربية الأخرى في حوران، وفي فلسطين، ولاسيما النشاط التبشيري اليوناني[٢]. فظلت جمعية فلسطين الأرثوذكسية الروسية، دون مستوى المنافسة الحاسمة مع المبشرين الأوربيين ومدارسهم، لأن الدولة الروسية، لم تكن تمول هذه الجمعية مثل سائر الجمعيات الأوربية الأخرى، التي كانت تقوم بفتح المدارس في القرى، التي يكثر فيها الأرثوذكس «ذلك لأن الغاية اليسوعية: التبشير الكاثوليكي لا التعليم المجرد»[٣].

لقد وقف السكان العرب الأرثوذكس مواقف واضحة معارضة للنشاط التبشري الكاثوليكي، فتقدم أهالي خربا وعرى وعتر، بعرائض يطالبون فيها حماية أطفالهم من سياسة اليسوعيين التعليمية، ويبينون أنهم روم أرثوذكس، ويرجون أن تكون لهم مدارس خاصة بهم، تقوم بتعليم برامج المدارس الرسمية. وعبر هؤلاء السكان عن اشمئزازهم من سياسة الجزويت الرامية إلى إحلال المذهب الكاثوليكي، محل الأرثوذكسي، فكتبوا قائلين «لا نبالي إن دارت هذه المدارس اليسوعيون أو الحكومة، وإنما يهيجنا أن نرى اليسوعيين، يجبرون أولادنا على تعلم العقيدة الكاثوليكية»[٤] فبذلوا جهودا كبيرة لعرقلة عمل ذلك الاتجاه التبشيري ، الذي يستغل المدرسة والطفل معا خدمة لأغراض الدول الأوربية وسياستها المتعلقة بحب العلم ونشر المعرفة ظاهريا، لتغطية الأهداف الاستعمارية.

---

(١) شقيرات، أحمد، تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن ١٨٦٤ - ١٩١٨م، آلاء للطباعة، عمان الأردن، ١٩٩٢ ص١٢٢.

(٢) سلطان، علي، تاريخ سورية أواخر الحكم التركي، المرجع نفسه ص١٤٢، وأيضا المقتبس العدد ٧٧٣، تاريخ ١٢ رمضان ١٣٢٩هـ / ١٩١١/٩/٥م.

(٣) التنوخي، عز الدين ، التعليم في محافظة السويداء، المعلم العربي العدد ١٩٤٨/٢م ص٣١٣.

(٤) التنوخي، عز الدين ، المرجع نفسه، ص٣١٧ ، وأيضا: FIRRO. K. P.P. 209 - 210

لا شك أن التعليم الأوربي في حوران، شكّل تحدياً أوربياً كبيراً للدولة العثمانية، وسياستها التعليمية، فالفرنسيون يعملون على نشر مدارسهم في الجبل واللجاه، والأمريكيون في قرى السهل الحوراني، وقرى الجبل المتاخمة لها من الجهة الشرقية من السهل، والإنجليز في عجلون والسلط والكرك، وغايتهم خدمة سياسة دولهم، وتعاليمهم الدينية المتزمتة[1] .

وبالمقابل لم تكن سياسة الدولة العثمانية، بحجم هذه التحديات الخطيرة، كما لم تهدف في سياستها التعليمية أيضاً إلى حماية العرب، وصون لغتهم وتاريخهم، فحاولت كبح جماح النشاط التبشري، وعرقلة جهوده حرصاً على مصالحها وسيادتها وحكمها العثماني. فعندما حاول كل من الملحق العسكري الفرنسي في بيروت، والقنصل الفرنسي في دمشق، تفقد أحوال المدارس اليسوعية الفرنسية في الجبل واللجاه، عملت على تقييد حركة الأول، ووضع الثاني تحت رقابتها، واكتفت بالإعلان عن تخصيص مائة ألف غرش[2] ، لاتفاقها على افتتاح بعض المدارس. وباختصار عجزت جهودها عن وقف النشاط الأوربي المتزايد في هذا المضمار. ومن المفيد الإشارة إلى أن الدول الأوربية، اعتمدت سياسة تبشيرية دينية خاصة بكل منها في بلاد الشام. فكانت تتنافس فيما بينها على افتتاح المدارس التبشيرية ضمن إطار مراكزها التبشيرية، وذلك لإنشاء وخلق منظومات فكرية وثقافية غربية في المنطقة العربية، تساعدها على تنفيذ أهدافها وسياستها الاقتصادية والاجتماعية، ومراميها الفكرية الاستعمارية.

وهذا ما يفسر لنا أساليب النشاط الفرنسي، والإنجليزي والأمريكي في حوران[3] لنشر مدارسهم في عدد كبير من أقضيته وقراه، وخلق ثقافات فرنسية وإنجليزية وأمريكية وروسية متمايزة عن بعضها البعض، ومتصارعة فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين الثقافة والحياة الفكرية السائدة، بين السكان من جهة ثانية، فأكدت كل دولة عبر مدارسها على عوامل التمييز والتفريق، بين مذاهب الديانة الواحدة، لعلها تنجح في خلق أمم صغيرة، مختلفة في لغاتها ومذاهبها وثقافاتها، وفي تحويل الانقسامات المذهبية إلى أسس، تعمق الاختلاف وتحوله إلى عداء سافر، بين المنتمين إلى تلك الطوائف المختلفة من السكان[4] .

---

(١) وقامت المقتبس أيضاً بدورها في التنبيه من مخاطر هذه السياسة «إن الذي يدير هذه المدارس القسس والرهبان، والغاية التي يرمون إليها هي الربح المادي أولاً، وثانياً غرسهم في نفوس الطلبة مبدأ الخضوع لتعاليمهم الدينية»، المقتبس، العدد ٧٧٣ / ١٢ رمضان ١٣٢٩هـ / ١٩١١/٩/٥م.

(٢) عوض، عبد العزيز. المرجع نفسه ص٢٦٦.

(٣) فريجات، حكمت. السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى ١٩١٦ - ١٩٢٩م، المستقبل للنشر والتوزيع ط٢، عمان، ١٩٨٧، ص٣٠ - وللمزيد انظر المرجع نفسه ص٣١ - ٤٢.

(٤) الخالدي، وفروخ. المرجع نفسه ص٥٤.

يذكر المؤرخ يوسف الحكيم، في هذا السياق بصدد التنافس على نشر الثقافات الأوربية: «وعد رئيس الوزراء الفرنسي اليهودي (بلوم) ، رئيس الكلية اليسوعية في بيروت، بمساعدة مالية كبيرة، لما تقوم به من عمل مجيد، هو نشر الثقافة الفرنسية في الشرق»[١] .

ولا شك أن محاولات فرنسا الدؤوبة لنشر الثقافة الفرنسية في حوران منذ أواخر القرن التاسع عشر، كانت تهدف إلى نشر النفوذ الفرنسي في حوران، تمهيدا للاحتلال العسكري المباشر الذي أعقب الحرب العالمية الأولى.

ولتتمكن الدول الغربية من تحقيق أغراضها ومراميها، لجأت إلى تخصيص مبالغ مالية كبيرة، لإنجاح مدارسها ومؤسساتها المختلفة، و لم يقتصر الأمر على دولة دون أخرى، فقد سعت دول أوربا والولايات المتحدة، لرصد الميزانيات اللازمة التي تحتاجها مدارسها.

وقد نجحت الدول الأجنبية نجاحا ملحوظا في تحقيق بعض أهدافها[٢] . ويرى محمد كردعلي: «أن تلك المدارس لم تنفع البلاد النفع المطلوب، بل نفعت الشركة التي قامت بتأسيسها. وبينما نرى بعض المسلمين يكتبون التركية كأهلها، وشعورهم تركي صرف، و لم ينفعوا بلاد الشام بشيء كثير من علمهم، نشاهد كثيرين ممن درسوا في مدارس الرهبان، والقسس والحاخامين، يكتبون الإفرنسية والإنجليزية... أحسن من كتابتهم بلغتهم بدرجات. إن المدارس الأجنبية في الشام جنت أعظم جناية، فهي أشبه بالسارق، لأنها سرقت الأرواح والنفوس والأفراد. وهي أسوأ أنواع السرقات»[٣] .

وإذا كان الغرب يسعى في العصر الحديث، منذ القرن التاسع عشر، إلى بناء كل الأسس التي ستمكنه من احتلال بلاد الشام، واستثمار ثرواتها، وتغيير مجرى تطور تاريخها بما يخدم مصالحه. فإن مدارسه التبشيرية، قد قامت بدور ريادي في هذا الإطار، ومهدت للتوسع الأوربي الحديث، وذلك بخلق فئات من المثقفين، ثقافة أوربية استعمارية سطحية. حيث أن المدارس التبشيرية، لم تعمل على خلق ثقافة إنسانية عميقة بين أوساط خريجيها، وتعلمهم تعليما خالصا[٤] ، فكانت «تحاول أن تنقل الطلاب من مذاهب مختلفة، إلى مذهبها هي» أو إلى المذهب الرسمي للحكومة الأجنبية التي تتبع لها.

---

(١) الحكيم، يوسف. بيروت ولبنان، في عهد آل عثمان، مط الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٤ ص٣٣.

(٢) يذكر كرد علي في هذا الإطار: « إن مدارس المرسلين الأمريكيين واليسوعيين والألمان، والإنجليز والطليان واليونان والروس وغيرهم من الأمم ذات المطامع في الأرض المقدس، قد جعلت التربية متلونة في هذه البلاد، فأصبح كل معلم يخدم الغرض الذي رسمته له مدرسته، وانقسمت الأمة بهذه النوع من التعليم أقساما شتى، وتباعدت مسافة التخلف بين أبناء البلد الواحد، لاختلاف المذاهب بل للاختلاف في المذهب الواحد »، كردعلي، محمد، خطط الشام، مذكور سابقا ج٨ ٤٠.

(٣) كردعلي، خطط الشام، ج٤ ص٨٠، وللمزيد انظر الصفحات ٨٠ - ٨٤.

(٤) لم تتوقف محاولات هذه المدارس، لنقل التلاميذ من مذهبهم الذي ورثوه عن أهلهم إلى مذهب الدولة الأوربية نفسها، التي تدعم هذه المدرسة أو تلك. انظر: الخالدي، وفروخ، التبشير والاستعمار، مذكور سابقا ص٦٧.

غير أن نتائج التعليم الأجنبي، لم تقتصر على ما يسيء إلى الانتماء والهوية، وقد لا يجانب أي مؤرخ الصواب، بل ولا يصل إلى حكم موضوعي إن هو أغفل النتائج الإيجابية، التي أدت إلى تعليم اللغة العربية، وإلى المساعدة على التأثر بالأفكار العلمية، والفكرية القادمة من الغرب، وإلى مواجهة حالة السكون والجهل والتخلف السائدة في الحياة الفكرية، وحفزت على الاتجاه نحو التعليم العلماني، ولو كان ذلك بشكل غير مباشر، من خلال الموضوعات العلمانية التي تعلمها من كتب أجنبية، لاسيما أن مدرسي هذه المدارس، كانوا من الأوربيين أو ممن حمل الهوية الثقافية الأوربية من أبناء البلاد[1].

(1) الخالدي، وفروخ، المرجع نفسه ص٦٧.

أولا: التعليم الرسمي في لواء حوران:

١ - مركز لواء حوران: بعد أن تحدثنا عن التعليم الأهلي والأجنبي في حوران، سنعود إلى الحديث عن التعليم الرسمي في اللواء وأقضيته. فلقد أنشأت الدولة العثمانية، إدارة للمعارف في ولاية سورية، للإشراف على المدارس، وكان يرأسها موظف يدعى مدير المعارف. وكان مديرا لهذه الإدارة خلال عام ١٣٠٢[١] / ١٨٨٤م (حمزة زادة السيد محمود أفندي). ويبدو من المصدر الرسمي، أن مركزه كان في استانبول، وكان يعاونه في هذه المهمة ، عابدين زاده علاء الدين أفندي، وهو رئيس ثان لإدارة المعارف وفقا للمصدر نفسه، ويبدو أنه كان يدير هذه الإدارة في دمشق مركز الولاية، وكان يساعده في أداء هذه المهمة، موظف يدعى المفتش، وعدد من الأعضاء الذين كان من بينهم عام ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥ - ١٨٨٦م عبد الرزاق البيطار[٢]. ويجري تعيين الإدارة ومعاونيه وأعضاء الإدارة بموجب أوامر سلطانية. وترتبط مهمة الإشراف على المدارس، من حيث تفقد أحوالها، وتنظيم ميزانيتها، ومراقبة كل ما يتعلق بها، بإدارة المعارف في ولاية سورية، والتي لم يظهر نشاطها في لواء حوران، إلا أواخر القرن التاسع عشر، وكانت حركتها مرتبطة تماما بالمركز، إذ كانت تتبع مجلس المعارف الكبير في استانبول[٣]، الذي شكل بعد إصدار نظام المعارف العام، وكان ذلك عام ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م. المكون[٤] من مئة وثمان وتسعين مادة، ومشتملا على خمسة أبواب، يحدد الباب الأول أنواع المدارس ودرجاتها، وينظم الباب الثاني هيئة إدارة المعارف العمومية، ويتحدث الثالث عن الامتحانات والشهادات وامتيازاتها، ويختص الباب الرابع بشؤون المعلمين وما يتعلق بهم، وينفرد الخامس ببحث الشؤون المالية للمدارس. وكان إحداث أية مدرسة، لا بد أن يمر بمراحل معقدة قبل إصدار الإدارة اللازمة بالموافقة على إنشائها. إذ تبقى عملية إحداث المدارس حبرا على ورق فترة طويلة من الزمن، لاسيما في الأقضية والأرياف.

ولقد خلت المصادر الرسمية، من أية أخبار - حول التعليم في حوران - حتى عام ١٣٠٤هـ / ١٨٨٥ - ١٨٨٦م. إذ لم يرد وجود أية مدرسة في جدول عام ١٣٠٢هـ / ١٨٨٣م[٥]. على حين بدأت المصادر الرسمية، تذكر المدارس الابتدائية والقديمة، بعد ذلك العام وفق الجدول التالي:

---

(١) س.و.س لعام ١٣٠٢هـ ص٥٧.

(٢) س.و.س لعام ١٣٠٣هـ ص٥٥/ ١٩٢.

(٣) الخالدي، أحمد شامخ. المدرسة العربية، نشأتها وسيرتها، واتجاهاتها، دار العلم، بيروت ١٩٥١م ص٧٥.

(٤) رستم، أسد، لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣م ص١٤١ - ١٤٥ وللمزيد حول تشريعات الدولة العثمانية في هذا المجال انظر: مقالات وخطب في التربية، تقديم وجمع د. يوسف قزما خوري، دار الحمراء، بيروت ط أولى ١٩٩٠.

(٥) س.و.س لعام ١٣٠٢هـ ص٢٣٦ - ٢٤٤.

	مكان المدرسة الابتدائية الجديدة	عدد التلاميذ	مدارس قديمة	عدد التلاميذ
١	الشيخ سعد	١٧	–	–
٢	درعا	–	٣	٣٦
٣	بصر الحرير	–	٦	١٣
٤	داعل(١)	–	–	–

تدل الأرقام في البيان على ضعف التعليم الرسمي في مركز اللواء، بالمقارنة مع التعليم الأهلي المشار إليه، تحت اسم مدارس قديمة.

كما نستنتج من هذا البيان، أن إحداث أربع مدارس ظل حبرا على ورق، ولم يجد طريقه إلى التنفيذ الفعلي في قرى درعا وبصر الحرير وداعل، واستثنيت قرية الشيخ سعد – مركز اللواء – إذ افتتحت فعلا مدرستها، واستقبلت عددا من التلاميذ.

إن الإشارات الدالة على مباشرة الاهتمام النسبي في التعليم، لدى أوساط الإدارة العثمانية، في افتتاح المدارس في مركز اللواء وأقضيته، لا يعني بحال من الأحوال ترجمة ذلك الاهتمام إلى شيء ملموس، وتحول المدرسة المحدثة من حيز القرارات الإدارية إلى أمر حقيقي، ولعلنا نجد في النص التالي ما يدل على الاستنتاج المشار إليه. يقول النص المنشور في المقتبس: «مدرسة تبعد عن دار الحكومة أربعين مترا بنيت لما بنيت دار الحكومة منذ نحو اثني عشرة سنة، وقد وضعت أخشاب سقفها، ولم ينقصها سوى وضع القرميد، وهو موجود في دار الحكومة، فما لنا بآمر حازم يأمر فقط بوضعه، فتصبح مدرسة تنصرف الهمة إلى تلقين العلوم فيها، بعد أن أضحت مأوى للكلاب، ومربطا للدواب، وقد أنفقت الأموال الطائلة في تشييدها»(٢).

إن نظرة سريعة في هذا النص، تعكس حقيقة سياسة الإدارة العثمانية في مجال التعليم، وتوضح مدى هشاشة تلك القرارات، عندما تتلقاها إدارة فاسدة عاجزة عن تنفيذها، إذا ما أرادت ذلك. بيد أن ذلك الأمر لا يجيز لنا العزوف عن تتبع سياسة الدولة، ودراسة قراراتها التي صدرت بخصوص تنظيم المسألة التعليمية، وافتتاح المدارس من بداية الإعلان عن ذلك، وإلى مرحلة قيام المدرسة وتسمية معلميها. فأحدثت الدولة خلال العام نفسه ١٣٠٤هـ / ١٨٨٦ – ١٨٨٧م شعبة للمعارف في مركز لواء حوران، للإشراف على التعليم فيه مكون من:

---

(١) س.و.س لعام ١٣٠٣هـ ص١٩٠ – ١٩٢.

(٢) المقتبس، العدد ٤٣٥ / ٦ ربيع الثاني ١٣٢٨هـ / ١٦/٤/١٩١٠م.

١ – محمد رؤوف أفندي نائب المتصرف رئيسا
٢ – المفتي محمد طيي أفندي عضوا
٣ – المحاسب عضوا
٤ – كاتب الطابو عضوا
٥ – ابراهيم أفندي عضوا
٦ – درويش أفندي عضوا[١]

ويدل هذا الإجراء، على بدء اهتمام محدود للدولة بالتعليم في لواء حوران. والذي ظلت وتائر نموه بطيئة، ودون الحد الأدنى المطلوب من الأهلين، حتى نهاية الحكم العثماني. إذ تشير بعض المصادر الرسمية للدولة، إلى وجود مدرسة ابتدائية واحدة في المركز، بلغ عدد تلاميذها واحدا وعشرين تلميذا. ومدرسة أخرى في درعا ضمت أحد عشر تلميذا. ثم أحدثت بعد فترة مدرسة ابتدائية في قرية نوى، وكان اسم معلمها طاهر أفندي، وأخرى في بصرى الشام، كان يقوم بالتعليم فيها عام ١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م، المعلم محي الدين أفندي[٢]. وفي العام ١٣١٨هـ / ١٩٠٠ م، حدثت تنقلات بين معلمي مدارس منطقة مركز اللواء، فحل المعلم حافظ أفندي، محل زميلة عزمي أفندي في مدرسة الشيخ سعد، ونقل معلم مدرسة درعا[٣]، وعين بدلا منه موسى كاظم أفندي. وانتهى القرن التاسع عشر، دون أن يشهد إحداث مدرسة رشدية في مركز اللواء.

تزايد اهتمام الدولة تزايدا نسبيا مع مطلع القرن العشرين، بافتتاح المدارس الابتدائية والرشدية، في مركز اللواء. ففي عام ١٣١٩هـ / ١٩٠١م، قام والي سورية حسين ناظم باشا[٤]، ومعه مشير الجيش الخامس، ومفتش إصلاحات جبل حوران بافتتاح مدرسة رشدية في قرية الشيخ مسكين، التي أصبحت مركز اللواء، واثنتي عشرة مدرسة في قضاءي درعا وبصر الحرير اللذين كانا تابعين لمركز اللواء. وإذا جاز لنا تتبع حركة إحداث هذه المدارس، لا بد عندئذ من الإشارة إلى عدم جدوى إحداث هذه المدارس، التي لم تؤد دورها الذي أحدثت من أجله، يقول محمد كرد علي: «لا يوجد في حوران حتى ولا مدرسة ابتدائية منتظمة ومفيدة»[٥] .

(١) س.و.س لعام ١٣٠٤هـ ص١٩١.

(٢) س.و.س لعام ١٣٠٠هـ ص١٩٦.

(٣) س.و.س لعام ١٣١٨هـ ص٢١٢.

(٤) المنجد، صلاح الدين، ولاة دمشق في العهد العثماني، دمشق ١٩٤٩ ص٩٤.

(٥) المقتبس، العدد ٢١/٤٨٣ رمضان ١٣٢٨ هـ ٢٥ أيلول ١٩١٠ م

ثانيا – التعليم الرسمي في قضاء بصر الحرير:

لا تختلف مسألة التعليم في هذا القضاء، عن غيره من الأقضية الأخرى. إذ لم تسعفنا المصادر التاريخية، في الحصول على معلومات تذكر حتى عام ١٣٠٤ هـ – ١٨٨٥ – ١٨٨٦ م، حيث لوحظ وجود مدرسة ابتدائية في مركز القضاء، تضم أحد عشر تلميذا[١]، في حين أشارت سالنامة ولاية سورية للعام السابق، إلى وجود ست مدارس ابتدائية جديدة، ضمت ثلاثة عشر تلميذا[٢]. ومما يؤكد عدم دقة هذا الأمر، خلو المصادر للأعوام اللاحقة من أية إشارة لهذه المدارس، مما يساعدنا على القول: إن إحداثها ظل حبرا على ورق، ولعل في ذلك العدد القليل من التلاميذ، والذي بقي بحدود عدد تلاميذ المدرسة الوحيدة المذكورة، ما يشير إلى عدم ترجمة قرار الإحداث على أرض الواقع، ويرجح استنتاجنا حول هذا الأمر. فبدلا من تزايد عدد التلاميذ في مدارس القضاء، نلاحظ تراجع عددهم إلى تسعة تلاميذ، ثم تضاءل إلى ثلاثة خلال عام ١٣١٢-١٣١٣هـ / ١٨٩٤ – ١٨٩٥م[٣]

وفي أواخر القرن التاسع عشر، وتحديدا عام ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م أحدثت الدولة في هذا القضاء الذي يبلغ عدد قراه ستا وثلاثين قرية، من قرى السهل والجبل، شعبة للمعارف مكونة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

١ – نائب القائمقام محمد نهاد أفندي رئيسا
٢ – أحمد أفندي عضوا
٣ – الشيخ رشيد أفندي عضوا
٤ – رشيد أفندي عضوا[٤].

ولعل في ذلك الإحداث، ما يساعد على زيادة عدد المدارس، ومضاعفة الاهتمام بالتعليم. غير أن المصادر الرسمية للدولة العثمانية، لم تشر خلال الأعوام اللاحقة لإحداث هذه الشعبة، إلا إلى اسم مدرسة واحدة، واسم معلمها هو محمود[٥] أفندي، وظلت قرى القضاء، خالية من المدارس الرسمية على الرغم من أهميتها وكثرتها. ومع ذلك، فقد حاولت تلك الدولة، إبراز بعض الاهتمام بمسألة التعليم، مع مطلع القرن العشرين، وإن اقتصر ذلك الاهتمام، كما في الأقضية الأخرى على استصدار بعض القرارات، التي تحتاج إلى فعل مخلص جاد من كبار الموظفين، لترجمتها واقعا حيا يلمسه السكان، ويدفعهم إلى تغيير نظرتهم وقناعاتهم، التي كونوها عبر سنوات، وعبروا عنها ليس في أوساطهم فحسب، بل عبر المنافذ الإعلامية المتوفرة. فكتب أحد أبناء حوران، من طلاب المكتب الإعدادي الملكي في دمشق في جريدة المقتبس معبرا عن قناعته ومشاعر السكان قائلا: «إن ما يحزنه أنه يرى حوران خالية من المدارس حتى الابتدائية»[٦].

(١) س.و.س لعام ١٣٠٤هـ ص٢١٠.
(٢) س.و.س لعام ١٣٠٣ ص١٩٣.
(٣) س.و.س لعام ١٣١٢ – ١٣١٣هـ ص٢٦٧.
(٤) س.و.س لعام ١٣١٥هـ ص٢١٢.
(٥) س.و.س لعام ١٣١٦هـ ص٢٢١.
(٦) المقتبس، العدد ٤٥٣ / ١٥ شعبان ١٣٢٨هـ/ ٢١/٨/١٩١٠م.

ثالثا: التعليم الرسمي في قضاء جبل حوران:

يعود اهتمام الدولة بمسألة التعليم في حوران عامة وفي جبل حوران خاصة، إلى ثلاثة عوامل هي:

١ - إلحاح السكان على نشر التعليم بكل السبل والوسائل الممكنة، لاسيما بعد انتشار[١] المدارس الرسمية في أقضية اللواء الأخرى.

٢ - مواجهة الدولة العثمانية لمحاولات الدول الأوربية الرامية إلى فتح المدارس الأجنبية في الجبل والسهل، وعجلون واللجاه والقنيطرة.

٣ - سعي الدولة العثمانية لكسب ود السكان واسترضائهم.

هذه الدوافع جعلت الدولة العثمانية، تعيد النظر في مسألة التعليم في جبل حوران، بعد أن أحدثت عددا من المدارس الابتدائية في الأقضية الأخرى، ومدرسة رشدية في قضاء القنيطرة، فقدمت الوعود لعدد من كبار مشايخ الجبل بفتح خمس مدارس رسمية، إذا ما تمكنوا من إغلاق المدارس الأجنبية[٢] في الجبل واللجاه. غير أنها لم تفتح سوى مدرستين اثنتين بدلا من تسع مدارس، كانت قد وعدت بها. و لم نعثر في قوائم المدارس الرسمية على أي ذكر لهاتين المدرستين خلال عام ١٣٠٧هـ / ١٨٨٩م اللتين أشار إليهما الباحث حسن البعيني[٣].

ومنذ مطلع تسعينات القرن التاسع عشر، بدأت المصادر الرسمية تشير إلى المدارس الرسمية الثمانية، إذ شهد عام ١٣٠٩هـ / ١٨٩١ - ١٨٩٢م إحداث عدد من المدارس وفق الجدول التالي:

	مكان المدرسة	نوع المدرسة	عدد التلاميذ
١	السويداء	مكتب ابتدائي	٣٦ ذكور
٢	عاهرة (عريقة اليوم)	مكتب ابتدائي	٣٣ ذكور
٣	سالة	مكتب ابتدائي	٢٧ ذكور
٤	صلخد	مكتب ابتدائي	٣١ ذكور[٤]

وكانت الإدارة العثمانية، قد أحدثت قبل هذا التاريخ بست سنوات، مدارس في مركز اللواء في قرى درعا، بصر الحرير، الشيخ سعد، داعل كما مر معنا، ومدارس أخرى في قضاءي القنيطرة

(١) أعرب أحد صحفيي المقتبس الذي زار جبل حوران وتحدث مع عدد كبير من سكانه أن كل الذين التقى بهم « يميلون كل الميل للمعارف ويريدون أن تنشأ لهم المدارس في القرى لبث العلم بين ظهرانيهم » المقتبس العدد ٥١٧ / ٢٨ شوال ١٣٢٨هـ / ١٩١٠/١١/١م

(٢) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٥٣ ص٤٠٣.

(٣) البعيني، حسن. مرجع مذكور سابقا ٨١.

(٤) س.و.س لعام ١٣١٠هـ ص٢٤١.

وعجلون. ويبين لنا الجدول المذكور بوضوح، أن المدارس المفتتحة في القضاء كانت أربع مدارس ضمت في صفوفها مائة وسبعة وعشرين تلميذا، في حين كانت الدولة قد تعهدت بإحداث أكثر من هذا العدد. كما يفيد البيان المشار إليه، إن افتتاح هذه المدارس يعكس سياسة الدولة نحو السكان، ومواقفهم من الصراع الفلاحي – المشايخي، الذي تطور إلى حرب معها عام ١٣٠٨هـ / ١٨٩٠م[1]. على أثر تجريدها حملة كبيرة لدخول السويداء، وبناء قلعة عسكرية فيها، وإعادة الشيخ ابراهيم الأطرش إلى موقعه القيادي، الذي كان يشغله قبل قيام الانتفاضة الفلاحية المعروفة بالعامية في الجبل. فاقتصرت في مجال إحداث المدارس الابتدائية على عدد من القرى، التي كانت تحت نفوذ مشايخ آل الأطرش في السويداء، وصلخد، وفي قريتين كانتا تحت نفوذ مشايخ مؤيدين لآل الأطرش، في الصراع مع الفلاحين، وهما ثعلة وعاهرة. وذلك تعبيرا عن وقوف الدولة إلى جانب كبار المشايخ المؤيدين لآل الأطرش في صراعهم مع الفلاحين.

وأخذ ذكر هذه المدارس يتكرر في المصادر الرسمية للسنوات اللاحقة، دون الإشارة إلى عدد التلاميذ وأسماء المعلمين، ومن ثم أحدثت مدرسة جديدة خامسة في قرية عرى[2] ، التي كان يتزعمها الشيخ شبلي الأطرش، والذي لم يكن مؤيدا لسياسة الدولة العثمانية، فأحدثت الدولة مدرسة في قريته (عرى)، لاسيما أنه كان يقيم علاقات ودية سرية مع الفرنسيين، لاستخدمها مظلة لـه في موقفه المناهض لسياسة العثمانيين، الرامية إلى فرض سيطرتها المباشرة على الجبل. ومقابل ذلك كان شبلي الأطرش يتساهل معهم، لفتح مدرسة تبشيرية في قريته عرى تعبيرا عن علاقته الطيبة معهم، فجاء إحداث هذه المدرسة الرسمية في قريته في إطار التنافس العثماني – الفرنسي[3] على افتتاح المدارس في جبل حوران واللجاة. و لم يلحظ في المصادر الرسمية افتتاح أية مدرسة، في قرية شقا، مركز نفوذ آل القلعاني أو في القسم الشمالي من الجبل، ولعل ذلك يدل على موقف الدولة من الشيخ وهبي عامر، أحد شيوخ آل عامر الذي انحاز إلى جانب الحركة الفلاحية ضد خصومها من كبار المشايخ والدولة، لاسيما عندما تطور هذا الصراع إلى مواجهة مع الدولة نفسها. وما يعزز هذا الرأي أن الدولة كانت قد جعلت من شهبا مركز ناحية، وعينت الشيخ شهاب عزام[4] مديرا لها، والشيخ شهاب هو شيخ آل عزام في قرية عاهرة، والقرى الأخرى التي يتواجد فيها آل عزام. وتبعد هذه القرية مسافة تزيد على عشرة كيلومترات إلى الشمال الغربي من الجبل، حيث كانت تنافس شهبا في جعلها مركزا من مراكز النواحي في الجبل، وتتبع شهبا نفسها له، لقد كان التناقض في موقف الدولة واضحا، في مسألة

---

(١) انظر نص رسالة القنصل الفرنسي غيلوا في ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٥٧ ص٤١١.

(٢) س.و.س لعام ١٣١٣هـ ص٢٦٧.

(3) FIRRO. P. 211.

(٤) س.و.س لعام ١٣٠٩ - ١٣١٠هـ ص١٩١.

نشر المدارس في قرى الجبل، بسبب سرعة تبدل مواقفها من هذا الشيخ أو ذاك، فكانت قراراتها مرهونة بذلك التغيير الواضح، فينعكس هذا المزاج السياسي للدولة في سياستها التعليمية أيضا.

وحسبما تشير المصادر العثمانية، كانت هناك نواح أخرى في الجبل لم تر إحداث مدرسة فيها، مثل المجدل وعرمان واسليم[1]، وينتمي مشايخها إلى آل هنيدي والأطرش وأبي عساف، وتجمعهم وحدة الصف المشايخي في الصراع المحلي مع الفلاحين. بالإضافة إلى ناحية أخرى خلت من وجود مدرسة رسمية فيها هي ناحية لاهثة، والتي كان مديرها الشيخ قاسم الحلبي، وهو شيخ آل الحلبي في الجبل. إن السبب في ذلك يعود إلى كون هؤلاء المشايخ لم يرتقوا في قوة نفوذهم إلى حد يثير مخلوف الدولة منهم، واهتمامها بهم - وفق معاييرها الخاصة بها - من جهة ولكون عدد سكان بعض هذه القرى ضئيلا. فعدد أسر قرية لاهثة كان خمس عشرة خانة (أسرة) ، بينما عدد أسر قرية سليم بلغ ثلاثين خانة عام ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م[2] ، من جهة ثانية. ومن جهة ثالثة فإننا نرجح بأن غياب المدارس في هذه القرى، لا يعود لموقف الدولة المؤيد أو المعارض لشيوخ هذه القرى، بقدر ما يعود إلى عدم رغبتها في نشر المدارس في كل ناحية من نواحي القضاء، أو في كل قرية كبيرة من قراه. ونميل إلى الأخذ بهذا الرأي، لأن الدولة العثمانية، بالإضافة إلى موقفها السلبي من التعليم، وضعت قيودا إدارية معقدة لا تسمح بإقامة المدارس دون مرور قرار الإحداث بمراحل كثيرة وصعبة، تستغرق زمنا طويلا. وبعد انقضاء ثلاث سنوات على إحداث مدارس السويداء وصلخد وسالة وعاهرة. قامت الدولة عام ١٣١٢ - ١٣١٣هـ / ١٨٩٤ - ١٨٩٥م، بإحداث مدرسة في قرية اسليم، وإلغاء مدرسة قرية عاهرة. وفيما يلي جدول بأسماء معلمي هذه المدارس حسب توزعها الجغرافي:

	موقع المدرسة	مستواها	اسم المعلم
١	السويداء	مكتب ابتدائي	١ - محي الدين أفندي. ٢ - عزت أفندي
٢	سالة	مكتب ابتدائي	أحمد توفيق أفندي
٣	صلخد	مكتب ابتدائي	كمال أفندي
٤	اسليم	مكتب ابتدائي	أحمد أحمد أفندي
٥	عرى	مكتب ابتدائي	رشيد أفندي[3]

لم نشهد في هذا الجدول، وجود مدرسة عاهرة، التي ألغيت وأحدث بدلا منها مدرسة في قرية اسليم، مركز نفوذ آل أبو عساف. ويبدو أن السبب في ذلك يعود إلى موقف الدولة من الشيخ

---

(١) س.و.س لعام ١٣١٢ - ١٣١٣هـ ص٢٦٧، وفيها تظهر مدارس قرى عاهرة، صلخد، سالة فقط.

(٢) س.و.س لعام ١٢٨٨هـ « ٢٧٣ - ٢٧٥.

(٣) س.و.س لعام ١٣١٣ - ١٣١٤هـ ص١٩٧.

شهاب عزام، لأنه كان يقف موقفا سلبيا منها على ما يظهر. وهي لم تكتف بإلغاء مدرسة عاهرة فحسب، بل عينت مديرا لناحيتها من غير آل عزام، هو ابراهيم أفندي[1]. في حين استقر وجود المدارس في القرى الأخرى.

ويصعب في كل الأحوال الزعم، بأن هذه المدارس كانت تقدم فائدة كبيرة، لأنها معرضة للإلغاء من جهة، وهي غير مستقرة تماما، ولا يقوم بالتعليم فيها سوى معلم واحد من الأتراك، يقوم بتعليم التلاميذ بلغته التركية، وهو في كل الأحوال، غير مؤهل تأهيلا مناسبا لهذه المهمة من جهة ثانية.

من ذلك يلمح الباحث بوضوح ضعف دور هذه المدارس وقلة فعاليتها، وقد خلت المصادر الرسمية من الإشارة إلى عدد التلاميذ، مثلما جرى عند أول إشارة لهذه المدارس. غير أن عددهم ظل محدودا باعتقادنا، لأن عدد السكان لم يشهد تطورا خلال سنوات قليلة، إذ تعود زيادة عدد التلاميذ على مستوى القضاء إلى زيادة عدد المدارس المحدثة. وقد أحدثت الدولة العثمانية – وبعد سبع سنوات من إحداث المدارس الابتدائية في الجبل – شعبة للمعارف في مركز القضاء مكونة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

١ – عمر لطفي أفندي، رئيس المحكمة رئيسا
٢ – الملازم بكر عضوا
٣ – حسين أفندي عبيد عضوا
٤ – محي الدين أفندي، المعلم الأول في مدرسة السويداء عضوا[2]

قد يعني إحداث هذه الشعبة، تزايدا في دور الدولة في حقل التعليم، وفي توسيع دائرته، ليشمل عددا أكثر من القرى، ومن ثم زيادة في الإشراف على شؤون المدارس. ويساعدنا على تأكيد هذا الرأي، وجود رئيس بلدية السويداء، الشيخ حسين عبيد في عضوية شعبة المعارف، وهو من سكان السويداء، ومن المتعلمين القلائل فيها تعليما لا يتجاوز المبادئ الأولية في القراءة والكتابة والحساب، بالإضافة إلى وجود معلم المدرسة الأول، والاثنان قادران على تفهم أبعاد مسألة التعليم، ومعرفة متطلباتها، وتلمس رغبة السكان، وتمسكهم في توسيع دائرة التعليم وتعميقها.

---

(١) س.و.س لعام ١٣١٣ – ١٣١٤هـ ص١٩٧.

(٢) س.و.س لعام ١٣١٥هـ ص٢٠٦.

ولقد جاء إحداث شعبة المعارف في جبل حوران، متأخرا عن إحداثها في الأقضية الأخرى، بأكثر من عشر سنوات. إذ أحدثت هذه الشعبة في قضاء القنيطرة عام ١٣٠٣هـ / ١٨٨٥ - ١٨٨٦م. وفي مركز لواء حوران عام ١٣٠٣هـ / ١٨٨٦م[1]. غير أن تأثير العوامل الثلاثة المذكورة، دفع الدولة إلى إعادة النظر في سياستها التعليمية في جبل حوران، فاتجهت نحو زيادة عدد المدارس الابتدائية، كما يبين الجدول التالي:

	موقع المدرسة	مستوى المدرسة	اسم المعلم
١	قرية أم الرمان	مكتب ابتدائي	أحمد صبري أفندي
٢	قرية شهبا	مكتب ابتدائي	سليمان خلوصي أفندي
٣	قرية عتر	مكتب ابتدائي	محمد علي أفندي
٤	قرية ملح	مكتب ابتدائي	مصطفى أفندي
٥	قرية عاهرة	مكتب ابتدائي	زكي أفندي (وكيل معلم)[2]

يتبين معنا من قراءة هذا الجدول، ومن الإمعان في مدلولاته، مجموعة من الأفكار والملاحظات المعبرة عن مضمون سياسة الدولة، في حقل تعليمها الرسمي:

١ - إن معظم المدارس المحدثة الجديدة، إضافة إلى المدارس السابقة في السويداء وسالة وصلخد وعرى. افتتحت في القرى التي يتزعمها آل الأطرش، وتقع في القسم الجنوبي من الجبل، مثل: قرى أم الرمان وعتر وملح. وقد بلغ عددها ثلثي عدد المدارس في القضاء بأسره.

٢ - إن مدرستي سالة وعاهرة تقعان في قريتين يتزعمهما شيخان من عائلتين متحالفتين مع آل الأطرش هما آل عزام وآل نصار.

٣ - إحداث مدرسة في قرية شهبا الواقعة تحت نفوذ آل عامر.

٤ - إلغاء مدرسة قرية اسليم، مركز نفوذ آل أبي عساف وقد لا يعود السبب في إلغائها إلى موقف عدائي نحو شيوخ هذه العائلة، بقدر ما يعود إلى رؤية الدولة نفسها، ومنظورها العام الناظم لسياستها في إطار التعليم.

٥ - لم يلحظ وجود مدرسة ابتدائية في قرية المجدل، التي جعلتها الدولة مركز ناحية في الجبل، وكان مديرها هزيمة هنيدي شيخ آل هنيدي في هذه القرية.

٦ - في حين كانت هذه المدارس تقع في مراكز النواحي، فإن مدرسة قرية سالة حافظت على استمراريتها، على الرغم من نقل مركز الناحية إلى قرية بوسان[3].

---

(١) س.و.س لعام ١٣٠٤هـ ص١٧٥ .

(٢) س.و.س لعام ١٣١٥هـ ص٢١٥ - ٢١٧.

(٣) س.و.س لعام ١٣١٥هـ ص٢٠٨.

كما يلاحظ من الجدول السابق، وجود تغييرات طفيفة طرأت على حركة تعيين ونقل معلمي هذه المدارس. إذ عين المعلم عبد الله النابلسي معلما ثانيا في مدرسة السويداء، بدلا من المعلم عزت أفندي. وسمي المعلم حسين شكري أفندي معلما لمدرسة صلخد، بدلا من المعلم كمال أفندي. ولقد ظلت هذه المدارس، كما هي في القرى ذاتها، كما تبين لنا المصادر الرسمية للأعوام اللاحقة باستثناء تبديل طفيف لمعلمي هذه المدارس، مثل تعيين المعلم محمد علي أفندي في مدرسة عاهرة[1] ، بدلا من وكيل المعلم زكي أفندي، وحل في مدرسة سالة أحمد عزت أفندي محل أحمد توفيق أفندي. وقد استمرت هذه التغييرات في الأعوام اللاحقة، والتي كانت تحول دون استقرارهم. وليس بين أيدينا ما يفيدنا في معرفة أسباب هذه الحركة المستمرة من التنقلات، فهل تكمن في عدم كفاءة المعلم أو في عدم إخلاصه في العمل؟! أم جاءت بناء على رغبة المعلمين لأسباب تتعلق بهم شخصيا؟ ولا نميل إلى الاعتقاد بهذين السببين، لعدم معرفتنا بمدى مراقبة المعلمين، والوقوف على ما يقدمونه في المدارس في لغتهم التركية الغريبة عن لغة السكان. فهل كان هذا التبديل يجري لمجرد التغيير دون وجود أسباب موجبة؟ على أنه ليس بالضرورة أن يكون وجود المعلمين لفترة طويلة في المدرسة مفيدا للتلاميذ نظرا للفوارق التي تميز كل معلم عن الآخر، وفي مدى تقيده بالمنهاج، والكتب المدرسية المقررة من قبل ولاية المعارف لسائر المدارس الابتدائية، والتي تتركز مادتها على العلوم الدينية والقراءة والكتابة والمواد الأخرى، كالحساب والعلوم والجغرافية والتاريخ، والتي تدرس كلها باللغة التركية. وقد لا يكون لانتشار الورق[2] ، دور في مساعدة التلاميذ على تجاوز الأسلوب القديم في تعلم الكتابة، إن استطاع ذوو التلاميذ تأمين الورق اللازم لأطفالهم.

وعند أواخر القرن التاسع عشر، حدث تغير يثير الانتباه والاهتمام معا في إطار توزيع المدارس على قرى الجبل، فقد ألغيت مدرسة قرية أم الرمان، وأحدث بدلا عنها مدرسة في قرية الهيت[3] . فالقرية الأولى تقع في جنوب القضاء، وهي إحدى القرى الخاضعة لنفوذ آل الأطرش، بينما تقع الثانية في شمال شرق الجبل وتقع تحت نفوذ آل عامر. وربما يعود سبب ذلك لأمرين اثنين هما:

١ - تزايد نفوذ آل عامر لدى الدولة العثمانية في قريتي الهيت والهيات. إذ لم يقف مشايخها في الصراع المحلي، إلى جانب الشيخ وهبي عامر في مواجهة آل الأطرش.

٢ - محاولة الدولة العثمانية منع إحداث مدرسة تبشيرية في قرية الهيت، التي قد لا تحتمل وجود مدرستين، فتكون الفرصة من نصيب المدرسة التي تحدث قبل الأخرى وهي المدرسة الرسمية.

ويبدو أن هذين السببين، كانا وراء إحداث هذه المدرسة. ويعزز هذا الرأي، أن تلك القرية لم تكن مركزا لإحدى نواحي القضاء. ولقد بقي عدد المدارس الرسمية، كما هو في القضاء بعد إحداث

---

(١) س.و.س لعام ١٣١٦هـ ص٢١٥ - ٢١٧.

(٢) عوض، عبد العزيز. مرجع سابق ص٢٥٤.

(٣) س.و.س لعام ١٣١٧هـ ص٢٢٣.

مدرسة الهيت وإلغاء مدرسة أم الرمان. وجرى تبدل واضح في عضوية شعبة المعارف في الفترة الزمنية ذاتها. فانتقلت رئاستها من عمر لطفي أفندي، رئيس المحكمة بالسويداء، إلى أحمد جاويد بك قائمقام القضاء[1] ، وحل نائبه وقاص أفندي في عضوية الشعبة، كما استمر العضوان الآخران: الملازم بكر بك، والشيخ حسين عبيد رئيس البلدية في عضويتها، واستبدل بالمعلم محي الدين أفندي زميله أحمد أفندي.

لم يؤد ترؤس القائمقام لشعبة المعارف إلى تغيير مهم، واضح أو زيادة عدد المدارس في القضاء، حيث ظل العدد كما هو، في أواخر القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، الذي شهد إحداث مدرسة[2] رشدية في السويداء، كانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات، مما أفسح المجال أمام التلاميذ المتخرجين من مدارس القضاء الرسمية فرصة الالتحاق بالمكتب الرشدي، فيما لو توفرت لهم الظروف المناسبة التي تساعدهم على ذلك، لاسيما أن سوية خريجي المدارس كانت متدنية بشكل عام «ولعل الأمر كان في جبل حوران - بل هو بالفعل - أسوأ من سائر البلاد العثمانية، لقلة المعلمين البارعين في صناعة التعلم، فضلا عن نقصان معارفهم، وموتان أرواحهم، فقد كان الأتراك يرسلون بنخبة من مدرسيهم إلى عواصم البلدان العثمانية، وبالضعاف منهم إلى البلاد العربية، وهم كما وصفنا، فكيف تكون حالة من يقذفون بهم إلى جبل حوران»[3] . ومن المؤكد أن هدف الدولة من التعليم لا يتجاوز إعداد موظفين من أبناء المشايخ لا متعلمين يساهمون في تقدم بلدهم وشعبهم، لذا كان القسط الذي ينالونه من التعليم يقف عند حدود تمكنهم من الانخراط في جهاز الإدارة.

وهنا تستوقفنا فكرة هامة، أشار إليها عدد من الذين أجريت معهم مقابلات شخصية ممن تعلموا في المدارس الرسمية. هذه الفكرة تشير إلى أن معظم الذين تعلموا في تلك المدارس، كانوا قد تلقوا قسطا من التعليم الأهلي، وألموا بحدود مختلفة في القراءة والكتابة باللغة العربية قبل دخولهم في مدارس الدولة، التي كانت لا تهتم إلا بتعليمهم اللغة العثمانية والتاريخ العثماني، لا سيما أن المعلمين فيها كانوا أتراكا يندر أن يتحدثوا بالعربية، وأكثريتهم لا تعرف شيئا من اللغة العربية، ومن الذين أشاروا إلى تلك الفكرة ممن تعلموا في المدارس الرسمية الحاج حامد ياسين الحريري من قرية بصر الحرير، والشيخ تركي عبد الله العبد الله من قرية حوط، والشيخ اسماعيل اشتي، والشيخ اسماعيل النمر من السويداء. وما زال الشيخ النمر يتذكر أسماء زملائه الذين تعلموا تعليما أهليا، ثم انتقلوا إلى مدرسة الدولة، ومنهم حسين عباس اشتي، ويحيى بلان وفارس عبد الدين وإسماعيل جانبيه، وصالح اشتي. ومن الإناث زمرد ابراهيم أبو عسلي، وعفيفة طربيه، ومهاني اشتي. واللافت للنظر في الشيخ النمر، أنه ما زال أيضا يحفظ بعض الأناشيد التي كانوا يعلمونهم إياها، وقد أملى علي بعضا منها:

---

(١) س.و.س لعام ١٣١٧هـ ص٢١٧.

(٢) التنوخي، عز الدين. المرجع السابق ص٤٠.

(٣) المرجع نفسه ص٣٦.

نبـــهوا أهـــل الوطــــــن	حســـبهم هـــذا الوســـــن
علمونــــا يــــا رجـــــال	كيـــف نرقـــي للكمـــــال
نحــــن لا نرضـــى المحــــن	في أبــــــاطيل الزمــــــن
عـــاش ســـلطان البـــــلاد	ملجـــأ الملـــك الرشــــاد
دام جيــــش الاتحـــــــاد	يرتقـــي فيــــه الوطــــــن
هــــــذه أوطاننـــــــا	تتلـــو لكـــــم آثارنـــــا
كلـــــها فخـــــر لنـــــا	يشــــهد بهـــا القانوننـــــا[1]

وأسمعني نشيدا باللغة التركية لم أتمكن من كتابته.

كما حصل تطور جديد في إطار توجه الدولة العثمانية، توجها تعليميا يخدم مصالحها، ويحقــق أهدافها، وذلك من خلال تعليم أبناء العشائر العربية في بلاد الشام وغيرها. فـــأوفدت إلى مدرســة العشائر في استانبول عام ١٣١٠هـــ / ١٨٩٣م عددا من أبناء كبار المشايخ في حوران هـــم: فـــايز الغصين من عشائر اللجاة، ومحمد خليل رفعت الحوراني الزنيقة من حوران، وظاهر ومضهور ولـــدي الشيخ عرسان الشديد، من عرب الفضل من الجولان، وفهد الأطرش مـــن الســـويداء، وجـــاد الله الأطرش من صلخد، وسليمان ويوسف النصار من سالة [2].

وبعد أن أتم أعضاء هذه البعثة تعليمهم في مدرسة العشائر، باستثناء سليمان ويوسف النصـــار، التحقوا في المدرسة الملكية الأولى، وتخرجوا منها، بعد أن أتموا تعليمهم فيها، ومن ثم تمكنوا بفضـــل ذلك من تقلد وظائف مهمة في الدولة. إذ تسلم فهد الأطرش مهام إدارية كبـــيرة، منـــها قائمقـــام ومتصرف في مغنيسيه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى محمد زنيقة[3]، الذي هو بالأصل من قرية شـــنيرة التابعة لقضاء صلخد، وحصل على مثل هذه الوظائف محمد عز الدين الحلبي، فعـــين مديـــر ناحيـــة

(١) مقابلة شخصية مع الشيخ اسماعيل النمر في منزله بالسويداء بتاريخ ١٦/١/١٩٩٧م وخلال وجوده في المدرسة الرسمية في السويداء، حصل على شهادة حسن سلوك وتقدير من مدير المكتب. أنظر الوثيقة رقم ٣٧ ص٣٨. وما زال الرجل يتمتع بذاكرة حاضرة، وذهن صاف، يستحضر تفاصيل هامة عن حياة السكان خلال العقـــد الأول من القرن العشرين، وقد خاض معارك الثورة السورية كلها خلال أعوام ١٩٢٥ - ١٩٢٧ إلى جـــانب الثوار بقيادة قائدها العام سلطان الأطرش. حسبهم هذا الوسن (تكفيهم هذه الغفلة).

(٢) التنوخي، عز الدين. التعليم في محافظة السويداء، المرجع نفسه ص٣٦.

(٣) محمد الزنيقة هو الصحفي الشهير، الذي كتب كثيرا من المقالات في جريدة المقتبس تحت اسم محمـــد خليـــل رفعت الحوراني. انظر: المقتبس، مقالة مطران حوران نيقولواس قاضي، العدد ٥١١/ ٢٦ شوال ١٣٢٨هـــ / ٣٠/١٠/١٩١٠م.

وقائمقام في ازرع، وراشيا في أواخر الحكم العثماني، وبداية العهد الفيصلي، بعد استقلال سورية من الاحتلال العثماني.

وبعد ذلك أهملت الدولة هذه الطريقة مدةً، حتى عام ١٣٢٧مالي / ١٩١٢م، إذ عادت لتفكر من جديد في إيفاد بعثة ثانية، بعد احتجاجات شديدة قدمها مشايخ جبل حوران، الذين وجّهوا عريضة إلى الصدر الأعظم في استانبول، وكان آنذاك محمد سعيد باشا عام ١٣٣٠هـ / ١٧ كانون الثاني ١٩١٢م، وهي محفوظة بين وثائق وزارة الداخلية، القسم السياسي في ملاحق الأرشيف العثماني. تتضمن هذه العريضة ملامح الواقع المأساوي الذي يعيشه السكان في حوران عامة، والجبل خاصة، تحت نير الاستبداد العثماني، ولنفسح المجال لبعض ما جاء في العريضة نظراً لأهميته: «... يعرض عبيد الدولة، سكان جبل حوران، إن ما حلّ بنا من المصاب والشتات، وتدمير الديار لشيء يحزن كل ذي وجدان، مسبباً ذلك عن ذوي القصد وأهل الغاية من أعدائنا، والواسطة الكبرى والبلية الدهما، جهلنا العلوم والمعارف الذين هما سبل الرقي، وحالتنا أشبه بعربان البادية (غير متصوفون). وإذا عدل بنا أولياء الأمور لما كنا محقوقين»[١] .

إن ما يثير الدهشة في هذه الوثيقة جرأها ودقتها، في تصوير الواقع بشكل واضح، ومعرفتها أسباب التخلف العميقة، ودلالتها على الشعور بالمرارة لدى السكان، من ذلك الواقع المأساوي، والمعاناة اليومية. فتتابع الوثيقة وصفها لمظاهر الحياة قائلة: «... بل إن حكومتنا الماضية تركت تأييد العلم في بلادنا، وضربت على أيدي عملة الخير، الذين يقصدون خدمة الوطن، حباً في سبيل الله، ولا عار علينا إذا عرضنا واقعة حالنا هذه»[٢] .

وإذا ما تركنا الطابع السياسي للوثيقة - والذي سنبحثه في فصل آخر - واستقرأنا معانيها نجد أن سكان حوران، قد القوا وبحق تبعية الجهل وتفشي الأمية على كاهل المسؤول الحقيقي، الذي هو الدولة، فبينوا للدارس والمؤرخ من جهة، ولكبار موظفي الدولة من جهة ثانية، أن الدولة كانت مقصرة في نشر التعليم بشكل مقصود ومدروس، وهو الذي يجنّب السكان الكثير من المصاعب، بل ويُلغي أسباب الصراعات المتعددة الوجوه والأشكال، والتي عمَّقت حدة التخلف والجهل، ورسَّخت المتخلف بين العادات والتقاليد العميقة لكل ما من شأنه أن يساهم في بعض التقدم.

وقد قامت الدولة بعد ذلك، وللتخفيف من حدة شعور السكان بواقعهم المر، عندما كان أسعد خورشيد الصيداوي قائمقام بالسويداء، بإرسال بعثة ثانية إلى استانبول مؤلفة من ابراهيم الأطرش من الأصلحة وسليم الحميدي من المجيمر، وصابر المغوش من خلخلة، وتشير بعض المراجع إلى أن متصرف حوران آنذاك رشيد طليع[٣] ، كان وراء إرسال هذه البعثة، والتي لم يزد عدد

(١) انظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٤٩ ص٣٩٩.
(٢) انظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٤٩ ص٣٩٩.
(٣) التنوخي، عز الدين. المرجع نفسه ص٣٧.

أعضائها عن ثلاثة تلاميذ من جبل حوران كله، مما يبعث على الاعتقاد أن مثل هذا العدد الضئيل لا يقدم شيئا يذكر على صعيد نشر التعليم. وجاءت البعثة الثالثة عام ١٣٣٤هـ / ١٩١٥م مكونة من ثلاثة أشخاص أيضا هم: فواز عز الدين الحلبي، ومهنا أبو عسلي من السويداء، واسماعيل الأطرش من صلخد، أيام الوالي العثماني في دمشق تحسين بك، الذي طلب من مدير المعارف توزيعهم على السلطان الأول التركي، والسلطان الثاني العربي. وقد تحدث السيد مهنا أبو عسلي إلى عز الدين التنوخي عن هذه البعثة، وعن كيفية معاملتها في تركيا قائلا: «إن مدير السلطان التركي كان يبالغ في إكرامهم والعناية بهم، ويمانع في انتقالهم إلى السلطان العربي لكيلا يتأثروا بالروح العربية التي أقضت يومئذ مضاجع الترك وذهبت بسلطانهم وبعدوانهم أخيرا»[1]. وخلال عام ١٣٣٥هـ ١٩١٦م، أرسلت الدولة العثمانية البعثة التعليمية الرابعة، وكانت مكونة من عشرين تلميذا هم: حمد الأطرش من عرى، ويوسف هلال الأطرش من رساس، وطلال فهد الأطرش من السويداء، وحمد ومحمد الأطرش من عرى، ونايف وسعيد وسالم واسماعيل الأطرش من صلخد، وسعيد وفوزي وأسد الأطرش من ذيبين، وتركي وعامر العبد الله من حوط. ومن غير الأطارشة، محمد جمال الفهد، وحسين صعب ونايف علي عبيد، ومحمد وفضل الله أبو عساف، وموسى القطامي، وهؤلاء كلهم من جبل حوران، ومن سهل حوران. وكان بين أعضاء البعثة محمد مصطفى المقداد، وثلاثة من قضاء القنيطرة هم: محمد كنج، وفياض أبو صالح، وأحمد منذر[2].

واستضافت وزارة الدفاع في استانبول أعضاء هذه البعثة، من أجل وضعهم في مدارس تكفل تتريكهم وتربيتهم تربية موجهة، خدمة لأهداف الدولة، فتم توزيعهم على مدارس مثل: استانبول سلطاني مكتبي، وكلطة سراي مكتبي، ونيشان طاش سلطاني مكتبي، غير أن سياسة الدولة العثمانية هذه لم تكن خافية على بعض الناهين الكبار، مثل الأمير شكيب أرسلان الذي كان يزور هؤلاء التلاميذ في استانبول «يتفقدهم ويتعهدهم ويبث فيهم الروح العربية» وذلك لإدراكه أخطار سياسة التتريك، على هؤلاء الأطفال»[3].

لقد حدثني الشيخ تركي العبد الله من قرية حوط، عن البعثة الأخيرة التي أرسلت إلى تركيا، وهو واحد من أعضائها قائلا: لم نبق أكثر من سنتين في المدارس التي دخلناها، وكنا نتعلم دروسنا باللغة التركية. و لم نتمكن من متابعة دراستنا بسبب أحداث الحرب العالمية الأولى، وكنا نسمع أصوات قصف الطائرات. لهذا أعدنا على ظهر باخرة حربية عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م وكانت مرارة فراق الأهل والديار تحرق قلوبنا. وعندما وصلنا إلى دمشق، أنزلونا في فندق بانتظار الأمير سليم الأطرش، الذي جاء ليتسلمنا من الضابط التركي المرافق لنا، وليقوم بدوره بتسليمنا إلى أهلنا»[4].

---

(١) المرجع نفسه ص٣٧.

(٢) التنوخي، عز الدين، المرجع نفسه ص٣٨.

(٣) التنوخي، عز الدين، المرجع نفسه ص٣٩.

(٤) مقابلة شخصية جرت مع الشيخ أبو جمال تركي العبد الله في منزله بقرية حوط بتاريخ ١٩٩٦/٣/٣م.

وعندما سألته عن المادة التي كانوا يتعلمونها أجابني: «إن المدة التي تعلمنا فيها، لمدة سنتين كانت غير كافيه لإتقان حتى اللغة التركية، لقد نسيناها تماما وأنا أعرف مبادئ الحساب والقراءة والكتابة باللغة العربية»[1] .

يبدو أن الدولة العثمانية وقبيل إخراجها من بلاد الشام، كانت تفتتح بعض المدارس الابتدائية، استرضاء للسكان، لعلهم في ذلك يميلون إلى الطاعة والعزوف عن حمل السلاح في وجهها في ذلك الوقت العصيب الذي كانت تمر به. وفي هذا الصدد كتب عز الدين التنوخي قائلا: «وحدثني بعض رجال البعثات قال: كان عدد المدارس الرسمية في الجبل ثلاث عشرة مدرسة ابتدائية، وأولية، في السويداء وشهبا وصلخد وسالة ونمرة ولاهثة ونجران وعريقة والمجدل وعرى وملح واسليم وقنوات»[2] . إن مدارس نمرة ونجران والمجدل وقنوات، لم تكن مذكورة في المصادر الرسمية. ولعل السبب في ذلك، أنها أحدثت عند نهاية الحكم العثماني، أي في الفترة الزمنية التي لم يعد فيها افتتاح المدارس مجديا فكانت حصيلة البعثة الأخيرة التي أرسلت إلى تركيا نفسها شبه معدومة. وحول سياسة الدولة هذه في جبل حوران، أرى من المفيد في الختام أن أشير إلى قول أحد المهتمين بهذه المسألة، نشره في جريدة المقتبس بسبب دلالته العميقة، إذ جاء فيه «نستنهض همة دائرة معارف الولاية لتعيين معلمي للقرى، التي يتم انشاء المكاتب بها لكي لا تبقى الحكومة مختجلة أمام الأهالي الذين أطاعوها، وبذلوا المال لأجل إنشاء مكاتبهم»[3] .

رابعا – التعليم الرسمي في قضاء القنيطرة :

نالت مسألة التعليم في قضاء القنيطرة،حظوة ملحوظة لدى الدولة العثمانية، لم نلمس مثيلا لها في أقضية حوران كافة. وقد يعود السبب في ذلك إلى توطين الدولة لمجموعات من المهاجرين الشركس والداغستان في قضاء القنيطرة. تدبيرا منها لفرض الأمن. وضرب القبائل البدوية، ومواجهة الانتفاضات المحلية، التي كانت تقوم في وجه الدولة. وللاستفادة منهم بشكل خاص، في صراعها المستمر مع سكان جبل حوران، لا سيما أن هؤلاء المتوطنين، يتجنبون إقامة تحالفات معهم، مثل التحالفات التي كان يعقدها معظم سكان الأقضية ، فيما بينهم لمواجهة سياسة الدولة.

---

(١) مقابلة شخصية جرت مع الشيخ أبو جمال تركي العبد الله في منزله بقرية حوط.

(٢) التنوخي عز الدين. المرجع نفسه ص٤٠. إن الركون إلى حقيقة افتتاح هذه المدارس يبدو صعبا في ظروف قاسية كانت تمر بها الدولة العثمانية والمنطقة العربية إبان الحرب العالمية الأولى، مما يجعلنا نرجح أن وعود الدولة بافتتاح هذه المدارس، لم تكن أكثر من سياسة تقربها من السكان، لعلها تتمكن من إبقائهم على الحياد في الصراع الدائر بينها وبين الجماعات العربية.

(٣) المقتبس، العدد ٧٩٩ ، ١٨ شوال ١٣٢٩هـ - ١٩١١/١/١٠ م وفي عدد المقتبس رقم ٨٦٢ ، ٧ ذي الحجة ١٣٢٩ هـ - ١٩١١/١٢/٢٧م. نجد قولا مهما في هذا الشأن، ومعبرا عن حقيقة الواقع : «والخلاصة فإن القرار وما يقرره ناظر المعارف كله حسن لا غبار عليه ولكن العبرة بالتنفيذ».

ومنذ سبعينات القرن التاسع عشر، أخذ التعليم الرسمي، في مركز القضاء، طريقه إلى الظهور على أرض الواقع، وإذا كنا لا نعرف عدد المدارس الرسمية الابتدائية، خلال تلك الفترة. فإن إحداث مكتب رشدي خلال العام ١٢٩٧هـ[1] - ١٨٧٩ م. يدل بوضوح على وجود عدد من المدارس الابتدائية الرسمية، في ذلك القضاء ولا أدل على ذلك من وجود ستة عشر تلميذا، في ذلك المكتب الرشدي. ولقد كان عبد الرحمن أفندي، يقوم بالتعليم فيه، وكان مقر هذه المدرسة، في قرية طفس في بادئ الأمر، قبل نقله إلى القنيطرة، مركز القضاء. وفي عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥ - ١٨٨٦م، أحدثت الدولة شعبة للمعارف، لتشرف على التعليم في القضاء، وكانت مكونة من :

١- علي رضا أفندي، نائب القائمقام رئيسا

٢ - علي رضا أفندي، معلم في المكتب الرشدي عضوا

٣ - حسن أفندي عضوا

٤ - حاجي محمود أفندي عضوا

٥ - حاجي محمد أفندي عضوا

٦ - محمد[2] أفندي عضوا

وبلغ عدد تلاميذ المدرسة الرشدية، خلال العام المذكور، ثمانية وعشرين تلميذا، وهي المدرسة الرشدية الوحيدة في حوران كلها. لقد تميز القضاء في حقل التعليم بميزة ثانية، ذات دلالة كبيرة. وهي وجود مدرسة ابتدائية للبنات. وكان عدد تلميذاتها ثلاثين تلميذة، إلى جانب مدرستين ابتدائيتين ضمتاثلاثين[3] تلميذا مما ساهم في زيادة عدد تلاميذ المدرسة الرشدية، ليصل عام ١٣٠٤هـ-١٨٨٦ - ١٨٨٧م، إلى ثلاثة وثلاثين تلميذا.

و لم تساعدنا المصادر على معرفة عدد التلميذات منهم، فيما إذا ما كان بينهم تلميذات حقا. على أن تزايد عدد التلاميذ، لم يكن مستمرا، فقد تراجع عدد تلاميذ المدرستين الابتدائيتين إلى خمسة وسبعين تلميذا، بعد أن كان أكثر من ذلك فيما مضى. وانخفض أيضا عدد أعضاء شعبة المعارف إلى أربعة أعضاء، بدلا من ستة. وكان من بين أعضائها عام ١٣٠٤هـ/١٨٨٦-١٨٨٧م. رجل داغستاني يدعى إمامي[4] عبد الحاج أفندي، وهو من العناصر السكانية غير العربية التي أسكنتها الدولة في القضاء. ولا شك في أن شعبة المعارف، في قضاء القنيطرة، شكلت قبل غيرها في أقضية لواء حوران بعشر سنوات[5] ، وهذا يدل على مدى الاهتمام، الذي أولته الدولة للتعليم هناك، مما ساهم

(١) س، و، س، لعام ١٢٩٧ هـ ، ص ٢١٩.

(٢) س، و، س، لعام ١٣٠٣ هـ ، ص ١٧٥.

(٣) س، و، س، لعام ١٣٠٣ هـ، ص ١٩٢.

(٤) س، و، س، لعام ١٣٠٤ هـ، ص ١٩٥-٢١٠.

(٥) س، و، س، لعام ١٣٠٤ هـ ، ص ١٩٥.

في تطور مستوى التعليم فيه أكثر من بقية الأقضية، ويؤكد مثل هذا الرأي، وجود مدرسة ابتدائية للبنات، كان يتعلم فيها خمس وعشرون تلميذة ونيف.

واستمر توسع افتتاح المدارس الابتدائية، كما سنلاحظ في البيان التالي، والذي يعود تاريخه إلى عام ١٣١٢-١٣١٣هـ/١٨٩٤-١٨٩٥م.

	موقع المدرسة	مستوى المدرسة	اسم المعلم
١	القنيطرة	مكتب رشدي (إعدادي)	ادريس أفندي
٢	القنيطرة	مكتب ابتدائي	علي أفندي
٣	جبات الزيت	مكتب ابتدائي	أيوب أفندي
٤	بريقة	مكتب ابتدائي	خضر أفندي
٥	مجدل شمس	مكتب ابتدائي	علي أفندي
٦	عين عيشة	مكتب ابتدائي	هاشم[1] أفندي
٧	منصورة	مكتب ابتدائي	- لم يذكر اسم المعلم

إن عدد المدارس الابتدائية، في هذا القضاء، لا يزيد عما هو عليه في جبل حوران. لكنه حظي من الدولة العثمانية بمدرسة رشدية (إعدادية) ، وباهتمام أكبر أدى إلى نتائج ملموسة، بين أوساط سكان قضاء القنيطرة. وإذا لم تلحظ تغييرا يذكر في عدد المدارس، وتوزعها على قرى القضاء، أواخر القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، فإن تغييرا كان يطال معلمي المدارس. فأصبح في المدرسة الرشدية معلمان هما: ادريس حسين أفندي، وشاكر أفندي. وغاب من المصدر الرسمي اسم معلم المدرسة الابتدائية، في القنيطرة نفسها، ويبدو أن السبب في ذلك، يعود إلى نقل ذلك المعلم، وعدم تعيين بدلا عنه[2]

ولدى مقارنة مدارس القضاء المشار إليها في سالنامة ولاية سورية، لعام ١٣١٨ هـ/١٨٩٨م مع ما جاء في سالنامة نظارة المعارف لعام ١٣٢١هـ-١٩٠٠م[3] . نجد ان الثانية، أغفلت الإشارة إلى مدرسة بريقة. في حين ورد ذكرها في الأولى، مما يشير إلى أن كاتبي أعداد التقارير السنوية، (السالنامات). كانوا يقعون في أخطاء فادحة، فيما يكتبون، ومن المفروض أن تكون سالنامة نظارة المعارف، أكثر دقة من غيرها من السالنامات الأخرى، لكونها كانت مختصة بتدوين ما يخص التعليم والمدارس وشؤونهما دون غيرها.

خامسا – التعليم الرسمي في قضاء عجلون :

(١) س، و، س، لعام ١٣١٢-١٣١٣هـ، ص ٢٦٧ يذكر عبد العزيز.

(٢) س، و، س، لعام ١٣١٨ هـ ، ص ٢١٧ وتظهر فيها مدرسة بريقة: إلى جانب مدارس القضاء.

(٣) سالنامة نظارة المعارف العمومية لعام ١٣٢١ هـ ، ص ٥٣٨.

بدأت الدولة العثمانية، بافتتاح المدارس الابتدائية الرسمية في قضاء عجلون، منذ مطلع ثمانينات القرن التاسع عشر الميلادي. فقد بنى طاهر بدرخان قائمقام عجلون، عام ١٣٠٠ هـ،١٨٨٢م، مكتبا ابتدائيا لتعليم الصبيان، يستوعب مئة وخمسين تلميذا[١] . وهي مدرسة تختص بتعليم وتدريس المواد الدينية، بنسبة أكبر، لأنها بنيت مع الجامع، وبذلك تكون أول مدرسة حديثة، بنيت حسب النظم العثمانية، في عجلون عام ١٣٠٤ هـ/١٨٨٦م. وكان معلمها عام ١٣٠٨ هـ/١٨٩٠م، محمد أفندي[٢] .

لا شك أننا نقف أمام حالة جديدة في سياسة الدولة. لكنها قد تكون على الأرجح حالة وحيدة، فمن المعروف أن العثمانيين، كانوا يكلفون السكان بتأمين المدارس، ومستلزماتها، من أبنية واجور معلمين، على أن هذا الأمر قد لا يكون تنفيذه، تم على حساب الدولة. وربما كانت الأموال المجباة، لبناء الجامع، قد اشتملت أيضا على بناء مدرسة ملحقة به.

كما شهد القضاء عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢-١٨٩٣م، توسعا في عدد المدارس، إذ بلغ عددها ثلاث مدارس في إربد وجرش والحصن، وبعد ذلك ارتفع إلى أربع مدارس، بعد إحداث مدرسة في قرية كفرنجة. وكان معلم مدرسة إربد محمد أفندي، بينما لم نعثر على اسم المعلم المكلف بالتعليم في مدرسة الحصن. وقد يكون تعيينه، جاء بعد تنظيم المعلومات المقدمة إلى سالنامة ولاية سورية لعام ١٣١٠-١٣١١هـ[٣] /١٨٩٢-١٨٩٣م. أما معلم مدرسة جرش، فيدعى عزيز أفندي، وبعد غياب اسم معلم مدرسة الحصن، اختفى تماما، ذكر مدرسة الحصن من المصادر الرسمية بعد عام، واستمرت مدرستا قريتي إربد، وجرش، في عملهما خلال عام ١٣١١-١٣١٢هـ[٤] /١٨٩٣-١٨٩٤م وما بعده.

وأحدثت الدولة العثمانية، عام ١٣١٢ - ١٣١٣هـ / ١٨٩٤-١٨٩٥م، شعبة للمعارف في قضاء عجلون مكونة من الأشخاص التالية أسماؤهم :

١ - علي فوزي أفندي، نائب القائمقام	رئيسا
٢ - محمد الحمود أفندي	عضوا
٣ - أحمد نعمان أفندي	عضوا
٤ - عبد العزيز كايد أفندي	عضوا
٥ - عواد الحجازي أفندي	عضوا

---

(١) جريدة ولاية سورية العدد ٩٧٣ ص ١.

(٢) سالنامة ولاية سورية لعام ١٣٠٤ هـ ، ص ٢١٠ . وأيضا سالنامة نظارة المعارف العمومية لعام ١٣٢١ هـ ، ص ٥٣٨.

(٣) س، و، س، لعام ١٣١٠-١٣١١هـ ، ص ٢٢٨.

(٤) س، و، س، لعام ١٣١١-١٣١٢ هـ، ص ٢٠٠.

٦ – نائل غرابي أفندي عضوا
٧ – يوسف الداوود أفندي عضوا
٨ – محمد شناق أفندي عضوا
٩ – مفلح الجبر أفندي عضوا
١٠ – سلطي أفندي كاتبا[١]

ولقد جاء إحداث هذه الشعبة، في القضاء متأخرا، عن إحداثها في بعض الأقضية الأخرى، مثل شعبة مركز اللواء، وشعبة المعارف في قضاء القنيطرة.

واستقر عدد المدارس في قضاء عجلون، في قرى إربد، وجرس وحصن، كفر نجة، خلال الأعوام اللاحقة، وحتى أواخر القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين.

ثم افتتحت الدولة مدرسة رشدية في القضاء، في وقت متأخر، وقد ذكرت جريدة المقتبس، عن القائمقام سليمان سري الذي عين عام ١٣٢٨هـ-١٩١٠ م، أنه أشار إلى عزم الدولة على افتتاح عشرين مدرسة في قرى القضاء[٢] .

لكننا نرجح أن افتتاح هذه المدارس، بشكل فعلي، لم يجد سبيله إلى النور، لا سيما أن القائمقام سليمان سري، سرعان ما تغير، وحل محله حسام بك عام ١٣٣٠ هـ[٣] - ١٩١٢ م، الذي اشتهر بسوء إدارته، وانصرافه، عن الاهتمام بشؤون التعليم والصحة والخدمات العامة. كما أن اشتعال الحرب العالمية الأولى، واشتراك الدولة فيها، انعكس سلبا على المدارس والتعليم عامة. إذ توجهت اهتمامات الأتراك، أولا وقبل كل شيء، نحو ابتزاز السكان بالضرائب وفرض الغرامات والتجنيد، وتسخير الاقتصاد والمجتمع لخدمة آلة الحرب.

كانت مقتبس كرد علي، تحرض قائمقامي أقضية حوران، على الاحتذاء بقائمقام عجلون سري أفندي، وسياسته في افتتاح المدارس. بيد أن المقتبس كانت تتسرع في الاعتقاد بسلامة ذلك الموظف الكبير، فتكيل له المديح دون أن تتريث قليلا لمعرفة نتائج سياسته، ومدى قدرته على تنفيذ وعوده. فهي ترغب بالتمسك بأي فعل يخدم مسألة التعليم، مما يبرر لها ذلك السلوك، غير أن سياسة الدولة التعليمية قلما تختلف بين قضاء وآخر، فقد أوردت المقتبس نفسها عام ١٣٢٩ هـ- ١٩١١ م، في أحد أعدادها الخبر التالي: «جاءنا من عجلون أن الحكومة المحلية، أخرجت تلامذة المكتب الرشدي في قصبة إربد من دارهم، التي كانت عمرت بمال الأهلين، وأعطتها لبعض الجند يسكنونها.

---

(١) س، و، س، لعام ١٣١٢-١٣١٣ هـ ، ص ٢١٠-٢١١.

(٣) المقتبس، العدد ٦/٣٩٦ جمادى الآخرى ١٣٢٨ هـ - ٢٤/٦/١٩١٠م.

(٣) س، د. ع. ع. لعام ١٣٢٨ مالية : ١٣٣٠هـ، ص ٦٩٧.

وقد نقل الأولاد إلى جامع قديم فأضر بهم العفن، فإلى ذلك نلفت أنظار رجال الملكية والعسكرية»[1] . وهكذا نجد أن تفاؤل المقتبس لم يطل مداه، فسرعان ما خاب ظنها في إدارة قضاء عجلون كما في إدارة الأقضية الأخرى.

الصحافة :

لم يشهد لواء حوران خلال فترة الدراسة ١٢٥٦ - ١٣٣٦هـ/١٨٤٠ - ١٩١٨م في إطار الحياة الثقافية العامة جهودا واضحة في مجال تأسيس أية صحيفة أو مجلة، واقتصر مثل هذا الأمر على بعض المدن الكبرى، وارتهن بإدارة الدولة العثمانية نفسها، وبسياسة السلطان عبد الحميد من مسألة الحريات العامة، والسماح بتأسيس الجرائد والمجلات لمن يرغب من السكان.

ظهرت بعض الصحف في ولاية سورية وفق إرادة الدولة، وكبار موظفيها، لتقدم للإدارة الخدمات المطلوبة. مثل صحيفة[2] سورية التي صدرت في عهد والي سورية ناظم باشا خلال شهر رجب ١٢٨٢هـ/تشرين الثاني[3] /١٨٦٥م، وصحيفة الفرات في حلب التي ظهرت في شهر محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، والشهباء في حلب أيضا التي ظهرت عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م[4] . وهي صحيفة أهلية، حققت قصب السبق في مجال الصحافة الأهلية التي لاقت تضييقا شديدا من الإدارة العثمانية حتى حدوث الانقلاب العثماني ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م. فبدأت الصحافة تشهد مرحلة جديدة، خلال السنوات الأربع الأولى بعد الانقلاب، فكثر عدد الصحف حتى بلغ نحو عشرين صحيفة، ثم بدأت هذه الفترة المزدهرة نسبيا بالتراجع بسبب سياسة الاتحاديين، وقيودها على الصحف، وعلى ما تنشره من مقالات عامة، لا سيما التي تتناول قضايا تهم السكان.

فلم تتسع موجة ولادة الصحف لتشمل لواء حوران إلا ماندر، ولمدة قصيرة جدا، تأسست جريدة الجولان في قضاء القنيطرة خلال عام ١٣٢٩هـ[5] /١٩١١م، ثم اختفت بعد ذلك وانتهت، أما بقية أقضية اللواء، فقد ظلت بعيدة عن عالم الصحافة، و لم تؤسس فيها أية صحيفة. بيد أن ذلك

---

(١) المقتبس، العدد ٥٨٣ ، ٢٣ محرم ١٣٢٩ - ١٩١١/١٢/٢٤م.

(٢) حصلت على صورة لبعض أعداد صحيفة سورية منها العدد الصادر في ٥ محرم ١٢٨٣ هـ وفيها أسماء قائمقامي ألوية ولاية سورية، وعدد الأقضية ومعلومات أخرى، وعن تاريخ الصحافة انظر: فيليب دي طرزي، تاريخ الصحافة العربية، وعلي رضا، على جناح الذكرى، وزارة الثقافة، دمشق، أربعة أجزاء/ ١٩٨٢-١٩٨٦م، وهاشم عثمان، الصحافة السورية ماضيها وحاضرها ١٨٧٧ - ١٩٧٠م وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٧م.

(٣) عثمان، هاشم، المرجع نفسه، ص ٣٠٤.

(٤) عثمان، هاشم، المرجع نفسه، ص ٤.

(٥) عثمان، هاشم، المرجع نفسه ، ص ٢١.

لا يعني عدم ظهور صحفيين بارزين مثل خليل رفعت الحوراني الزنيقة الذي اشتهر بخليل رفعت[1] الحوراني ١٢٩٣ - ١٣٧٣هـ/١٨٧٦ - ١٩٥٣م، فاشتغل الحوراني بشكل متميز في عالم الصحافة، فكان من أبرز صحفيي جريدة المقتبس التي نشرت له عشرات المقالات الهامة عن لواء حوران وأقضيته، عالج فيها مسائل هامة ومعقدة، وأرخ لأهم الأحداث التي شهدها اللواء، فكتب عشرات المقالات عن حملة سامي باشا على جبل حوران والكرك، وكان مؤيدا لها، ثم تناول مظاهر الحياة الاجتماعية فكتب عن القبائل البدوية، ووضح سبل تحضيرها، وعن تطوير الزراعة والتجارة والتعليم والبريد والسكك الحديدية، وشق الطرق والحفاظ على الثروة الحراجية، وتأمين المياه للسكان وإلى غير ذلك من المسائل الهامة جدا التي تتعلق بحياتهم، كما هاجم الفساد الإداري والتعسف الذي كان يمارسه أهل الحكم بحق الأهلين، ونادى بتطوير القضاء والتخلص من العادات والتقاليد البالية.

لا أشك في أن مثل ذلك الجهد يعطي ثماره بين أوساط القراء. لكن إلى أي مدى كانت جريدة المقتبس تنتشر بين سكان اللواء؟ في ظروف انعدام المتعلمين إلى حد كبير جدا، وانتشار الأمية والجهل خاصة في الأرياف، وخلال ثمانية العقود الأخيرة من الحكم العثماني، كانت مدن وقرى اللواء كلها لا تخرج عن الإطار الفكري للقرية.

لا تعني هذه الرؤية التقليل من أهمية ما قدمه الحوراني فيما كتب، فحسبه أنه كان يرسم لوحة كاملة عن حياة السكان، ويقدمها لقراء الصحيفة من جهة، وللجهات الرسمية من جهة ثانية، وهو صحفي ومثقف حصل على شهادة الحقوق من استانبول، ومارس أعمالا إدارية كبيرة، منها قائمقام[2]، وكان من المثقفين القلائل أمثال فايز الغصين وغيره، من الذين أتموا تعليمهم أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وبرز صحفي آخر، من قرية المجيمر التابعة لجبل حوران هو سليمان عبدي الأطرش كتب عددا غير قليل من المقالات في جريدة المقتبس، بعد أن انخرط في العمل الصحفي مطلع العقد الثاني من القرن العشرين. وإذ ما تقدم خليل رفعت الحوراني على سليمان الأطرش بتحصيله العلمي، فإن الأخير كان على جانب كبير من المعرفةوالدراية، كما كان شاعرا شعبيا بارزا في لواء حوران. وقد جمع جزءا من أشعاره ابنه جبر الأطرش، وقدم لها وأصدرها في ديوان بعنوان «أقديها بالشمس والقمر» وكتب عنه الأديب سعيد أبو الحسن قائلا: «وسليمان

---

(١) مقابلة مع ابنه شكري الزنيقة في منزله بدمشق وهو من مواليد ١٩٣٥ م والمقابلة جرت بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٣.

(٢) جاء في المقتبس «رشح نفسه عن نيابة حوران خليل رفعت أفندي الحوراني قائمقام الطفيلة وهو من الخبيرين جدا بأحوال حوران عرفه القراء بمقالاته الكثيرة... وهو من أذكى الشباب الذين خرجتهم حوران». انظر: المقتبس، العدد ١١/٨٩١ صفر ١٣٣٠هـ ، ١٣٣٠/١/١٢/١٩١٢م.

الأطرش شاعر غنائي من الدرجة الأولى، يعب ما تقدمه الحياة من ملذات، ويصف فرحه ولذته واستبشاره بشعر باسم منير لا يجد الحزن واليأس إليه سبيلا »[1].

فمن شعره الشعبي:

إن كان عندك مثل ما عندي غرام ... طاب كيفي بحياتي يا سلام
كنت بجعل منزلي فوق النجوم ... وكنت بتمشى على ظهر الغمام
دوم غني ميجنا وهو يدلي ... وشوف كل الكون ضحك وابتسلم[2]

كتب سليمان الأطرش في جريدة المقتبس يصف حياة السكان الصعبة في العقد الأخير من الحكم العثماني، وكان يطلب بحذر من الإدارة العثمانية تنفيذ الإصلاحات التي وعدت بها: «إن الأهلين يرجون القائد العام سامي باشا بانجاز الوعد بالإصلاحات العامة والعمرانية»[3] . وعندما يئس من ذلك جاهر برأيه، ورفع صوته قائلا: «إن جميع الإصلاحات التي وعد بها القوم ظلت حبرا على ورق»[4] . ثم تطور موقفه من سياسة الاتحاديين وما كانوا يفعلونه من أعمال ظالمة فبعد نجاح سامي باشا، نشر قواته في الجبل والقضاء على معظم جيوب المقاومة، حذر سليمان الأطرش من ممارسات الإدارة العثمانية قائلا: «إن حكومتنا الحالية، جمعت الأهالي واستكتبتهم مضابط تقضي بأن كل رجل وقعت عليه جنحة أو جرم أو جريمة، وفر من وجه الحكومة، وكل عسكري فر من أي بلاد كانت يلقى القبض على اثنين من أقربائه أو من أهل البلد ويضعون في السجن، ولا يطلقون حتى يحضر الفاعل ولا نعلم إذا كانت هذه الأعمال بأمر المحلات العالية، أو من حكومتنا المحلية»[5] .

إن هذين الاسمين، خليل رفعت الحوراني وسليمان عبدي الأطرش، ساهما - وإن بنسب مختلفة- في تقديم صورة واضحة عن حوران على صفحات جريدة المقتبس، ونقلا معاناة السكان إلى حيز الصحافة، وطالبا بتطبيق إصلاحات فعلية لخلخلة مرتكزات الجهل والتخلف ورفع الحيف عنهم.

---

(١) الأطرش، سليمان عبدي. أفديها بالشمس والقمر، مط النوري، دمشق، ١٩٨٢، ص ٨٥..

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٣) المقتبس، العدد ٧٠٣، ١٧ جمادى الثانية ١٣٢٩هـ/١٤/٦/١٩١١م.

(٤) المقتبس، العدد ٧٨٧ ، ٢٨ رمضان ١٣٢٩هـ /٢١/٩/١٩١١م.

(٥) المقتبس العدد ٨١٧، ٢١ ذي القعدة ١٣١٢ هـ/١٢/١١/١٩١١م جاء في عدد المقتبس ٨٥٢، ١٥ ي الحجة ١٣٢٩ هـ/١٦/١٢/١٩١١م. عن سياسة الاتحاديين في حوران ما يلي: «حان الوقت الذي كنا نترقبه نحن معشر القرويين من الحوارنة بأن نبين للملأ أننا لسنا غافلين عن شيء من أعمال جمعية الاتحاد والترقي بحق أبناء بلدتنا من الأمور. وكل منا يعلم ما ارتكبته هذه الجمعية معنا ومع مخالفيها.. والمتصرف لا يهمه إلا أن يكتب في آخر الشهر للولاية إنه لم يتألف حزب جديد في لواء حوران» و لم تذكر المقتبس اسم صاحب هذه المقالة.

الصحة:

إذا كانت مظاهر الأمية والجهل والتخلف والفقر المدقع، تلقي بظلالها على مظاهر الحياة العامة للسكان، وتزيد من عمق معاناتهم من أجل الحصول على رغيف الخبز، وقسط يسير من التعليم، وبعض الطمأنينة ، فكيف ستكون حالتهم الصحية؟ وكيف يواجهون الأمراض والأوبئة؟ وما هو سلوكهم المتعلق بنظافتهم العامة وصحتهم؟ فاهتمام الإنسان بتعليم أطفاله، وحماية أسرته من المرض مرهون ليس بمدى وعيه فحسب، بل بقدرته على تأمين تكاليف ذلك.

كانت معاناة السكان في لواء حوران عميقة، بل ومأساوية في إطار هذه المسألة، إذ يستطيع الإنسان أن يعيش ويعمل في الأرض، أو في تربية الماشية دون أن ينال قدرا قليلا من التعليم، وبإمكانه أن يصارع قوى كبيرة، ويواجه مشقات العمل بالطرق التي يؤهله بها أهله. غير أنه يعجز عن كل ذلك عندما كان يتعرض للمرض والأوبئة التي تفتك به، فما عليه آنئذ إلا الاستسلام للمرض حتى يشفى أو يموت، وتزداد مأساته حدة إذا ما أقعده المرض، وجعله عالة على أسرته، فكيف يستطيع السكان في حوران مواجهة الأوبئة والأمراض، دون أن ينالوا ولو قسطا يسيرا من التعليم والمعارف العامة والقواعد الصحية اللازمة؟ في وقت لا تقوم فيه الدولة العثمانية بأي دور إيجابي، ولو بقدر محدود لمساعدتهم والأخذ بيدهم، وتزويدهم ببعض أوليات المعرفة الصحية البسيطة، فحتى مطلع العقد الثاني من القرن العشرين لم يكن «في حوران طبيب قانوني، ولا جراح ولا صيدلي، ولا قابلة، ولا تلقيح بمطعوم الجدرى، ولذلك يكثر الجدري في حوران، فيفتك بأطفالها فتكا ذريعا، وكلما دخل الجدري إحدى قرى حوران أهلك ثمانين ولدا في الكبرى وثلاثين في الوسطى وعشرة أولاد في الصغرى، فإذا ظهر كل عشر سنوات أهلك ستة عشر ألف طفل على التعديل»[1] .

إن هذا النص الذي كتبه المطران نيقولاوس قاضي في المقتبس تحت عنوان درس اقتصادي اجتماعي تاريخي، وهو أحد مثقفي حوران، ويتمتع بمعرفة عميقة بأحوال السكان كلها، يشير بوضوح إلى حجم الوضع الصحي المعقد في اللواء. لقد توصل إلى تحديد عدد الأطفال الذين يموتون جراء مرض واحد هو الجدري، بعد قيامه بعملية حسابية بسيطة لعدد أولئك الأطفال في القرية الواحدة، ثم في قرى اللواء كلها. وتزداد المأساة أكثر عندما يعلم المرء نتائج تعرض السكان للأمراض الخطرة الأخرى، ولا حول ولا قوة لهم إلا الاستسلام لها أو للمشعوذين ولمن يعمل في الطب الشعبي دون علم أو دراية بأبسط قواعد الصحة.

---

(١) المقتبس، العدد ٥٩٦، ٩ صفر ١٣٢٩ هـ/٩/٢/١٩١١م.

خلاصة وتقييم

تأخر دور الدولة العثمانية، في افتتاح المدارس الرسمية، في الأقضية والنواحي في حوران، حتى ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر الميلادي. وعندما باشرت بافتتاح المدارس الرسمية، لم تكن دوافعها ترمي إلى نشر التعليم بين السكان، بهدف محاربة الجهل والتخلف والأمية، وخلق مثقفين قادرين على الاضطلاع بمهام التقدم والتطور، إنما كانت تقصد محاربة النفوذ الأوربي، وعرقلة إنشاء المدارس الأوربية من جهة. وتخريج كتبة وموظفين، لأجهزتها ودواوينها، من جهة ثانية. يقول العلاف: «من كان يخرج بنصيب قليل، من القراءة والكتابة من المدارس الحكومية. يتوظف كاتبا عند أحد تجار سوق البزورية، أو يتوظف بالسرايا، أو في المدرسة الحربية.... وكان فخرا كبيرا لمن لم يقرأ في هذا الجو الرهيب»[1].

إذا كانت هذه هي حالة التعليم والمتعلمين، في دمشق والمدن الكبرى؟ فكيف ستكون عليه الحال في حوران؟ لا شك أن أمر التعليم، في حوران، أكثر سوءا لأسباب عديدة، أهمها:

١ – قلة المعلمين، إذ يندر وجود أكثر من معلم في المدرسة الواحدة.

٢ – عدم وجود معلمين أكفاء، يتمتعون بالمعرفة والقدرة على التعليم، والأهم من ذلك، افتقادهم للدوافع الحقيقية للتعليم فهم يعلمون تلاميذا عربا، بلغة تركية، وبثقافة غريبة، ويرمون لأهداف لا تنسجم مع مصالح البلاد وأهداف الأهلين.

٣ – عدم وجود الأمن والاستقرار، أدى إلى اضطراب في مجرى التعليم بشكل عام مما سلهم في تعثر الجهود المتواضعة للدولة. وعقد أكثر عملية التعليم برمتها.

٤ – كان لقيام الدولة بتحميل السكان نفقات التعليم، انعكاسات سلبية كبيرة. فهم غير قادرين على تأمين الحد الأدنى من ضرورات حياتهم المعاشية، بالإضافة إلى دفع الضرائب والأتاوى، التي كانت تفرض عليهم، من قبل المتنفذين والموظفين. فكيف سيتمكنون وهم بهذه الحالة من تأمين نفقات المدرسة، ورواتب المعلمين؟.

ولقد أعفت الدولة صندوق إدارة المعارف في ولاية سورية من نفقات إنشاء المدارس الإبتدائية، ومرتبات معلميها[2] . واكتفت بتحمل نفقات المدارس الرشدية، التي لم تعرف حوران منها حتى نهاية القرن التاسع عشر، سوى واحدة، في قضاء القنيطرة.

---

(١) العلاف، أحمد حلمي ، المرجع نفسه، ص ٢٠٧.

(٢) أشارت المقتبس بدقة إلى موضوع أهمية إيلاء مسألة التعليم الاهتمام اللازم، لا سيما – فيما يتعلق بالنفقات المالية المطلوبة لتطوير المدارس والتعليم فيها، فعبرت عن ذلك قائلة: «نريد أن يسعى الوالي بما فيه من ميل للأخذ بالقانون أن تبقى حصة المعارف التي تؤخذ من الولاية وأقضيتها في نفس البلاد التي تؤخذ فيها فتصرف في تعليم أبنائها لأن كل ما أصاب سورية في الفتن المشؤومة ولا سيما في حوران والكرك كان منشاؤه لو حققنا الجهل وسوء الإدارة التي هي ابنة عم الجهل» المقتبس ، العدد ٥٧٥، ١٥ محرم ٣٢٩ هـ/١٩١١/١/١٦م.

لا شك ان الحدود الضيقة للتعليم، وفي اللغة التركية، لم تلق اهتمام السكان ليس في حوران فحسب، بل في ولاية سورية كلها، وفي الولايات العربية الأخرى، وخاصة بين أوساط الشعب والسواد الأعظم منه. فكتب رفيق العظم، حول هذه المسألة مبيناً أن تعليم قسم قليل من أبناء الفلاحين في المدارس الابتدائية اللغة التركية لا ينفعهم بشيء، ولا يقدم للبلد ما ينفعها، على حين أنهم بحاجة إلى أن يتعلموا لغتهم العربية ومبادئ العلوم والزراعة والتجارة والصناعة[1] .

ولننقل شهادة أحد المسؤولين العثمانيين الكبار حسين ناظم باشا التي وردت في خطابه في حفل افتتاح المجلس العمومي في دمشق:

«إن المدارس في حالة يُرثى لها، وهي ليست على شيء، من العلم والتعليم وتغذية نفوس أبناء الوطن، ومن المؤسف أن المعلمين ليسوا على شيء من علم تربية الأطفال، ومعرفة طرق التعليم الرسمي. ولوصول مدارسنا إلى هذه الحالة سببان: أحدهما ظلم الدور البائد، واستبداده. وثانيهما: انتظار الأهالي من الحكومة، تأسيس المدارس. ومع هذا فإن الأهالي في احتياج شديد لإرشاد الحكومة، في سبيل نشر المعارف وتعميمها»[2] .

ولدى المقارنة بين ما جاء في عريضة سكان جبل حوران، مع ما قاله والي سورية. نجد أن الوثيقة الأولى، لم تبالغ مُطلقاً، بتصوير الواقع الإجتماعي والثقافي، الذي يعيشه السكان في حوران. «والبلية الدهما جهلنا المعارف والعلوم. الذين هما سبيل الرقي. وحالتنا أشبه بعربان البادية غير منصوفون وإذ عدل بنا أولياء الأمور لما كنا محقوقين».

وتتابع العريضة تصويرها الدقيق، لموقف الدولة من التعليم. فتتشابه صورة التعليم فيها، مع ما جاء في حديث والي سورية إذ تقول العريضة: «... بل إن حكومتنا الماضية، تركت تأييد العلم في بلادنا، وضربت على أيدي عملة الخير. الذين يقصدون خدمة الوطن حُباً في سبيل الله»[3] .

يعود التشابه الدقيق، في وصف حالة التعليم، ودور الدولة المشار إليه في النصين. إلى حقيقة واحدة تتمثل في إهمال مقصود ومتعمد، لهذه المسألة المهمة والخطيرة، إذ تبين الأفكار التي تضمنتها خطبة والي سورية، إنعدام دور الدولة، في تقديم بعض النقود للمدارس، في حين كانت تجبى من الأهلين، ملايين القروش كضريبة تزعم تخصيصها للمعارف. كما نجد فيما كتبه، محمد كرد علي في جريدته المقتبس. ما يساعدنا على معرفة الواقع المأساوي لحالة المدارس في العقد الأخير، من الاحتلال العثماني. إذ يقول: «لا توجد مدرسة في حوران حتى ولا مدرسة إبتدائية، منتظمة مفيدة»[4] .

---

(١) المقتبس، العدد ٤٣، ١٨ محرم ١٣٢٧ هـ/١٩٠٩/٢/٨م.

(٢) نقلاً عن عبد العزيز، عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، مرجع سابق ص ٢٦٠.

(٣) انظر: ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ١ ص ٣٣١ .

(١) المقتبس، العدد ٤٨٣ ، ٢١ رمضان ١٣٢٨ هـ /١٩١٠/٩/٢٥م.

وكانت الدولة تلجأ أحيانا كثيرة، للإعلان عن نيتها، بافتتاح المدارس الابتدائية، بهدف تهدئة السكان بعد نشوب ثورة أو انتفاضة، كما حصل في جبل حوران، بعد حملة سامي باشا عام ١٣٢٨هـ[١]/١٩١٠م من جهة، واسترضاء الزعماء المحليين من جهة ثانية. عندما كانوا يعملون على تعليم أبنائهم «...على أن الأتراك في وعيهم السياسي المتأخر، حاولوا استمالة الزعماء، بتعليم أبنائهم، تعليما تركيا. ليقصوهم عن التعرض لأخطار الوعي القومي، وليتخذوا منهم بعض الموظفين الإداريين، ليساعدوهم على تطبيق أساليبهم الإدارية السقيمة، وليكونوا لديهم رهائن عن الثورة على الدولة»[٢] .

لقد أحرزت الدولة العثمانية نجاحا نسبيا، في سياستها هذه، إذ تمكنت من تخريج متعلمين تعليما تركيا صرفا. «يكتبون التركية كأهلها، وشعورهم تركي صرف»[٣] .

غير أن السكان العرب، لم يكونوا غافلين عن مآرب الدولة ومراميها، التي تنشدها من جراء سياستها التعليمية، فقد طالبوا بتعليم اللغة العربية، من قبل معلمين عرب، وإقصاء المعلمين الأتراك عن هذه المهمة، فرفع شكري العسلي[٤] ، في مجلس المبعوثان العثماني، صوته مطالبا العزوف عن تعليم القرآن الكريم، وتجويده باللغة التركية. مما كان يزيد الأهلين خوفا على مستقبلهم، وانتماءاتهم. لا سيما - بعد استلام (الاتحاديين) السلطة، إثر إنقلاب عام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م. وظهور نزعتهم الطورانية، وإصرارهم على سياسة التتريك.

وهذا ما حدا بالمتنورين العرب، إلى الاحتجاج، على تلك السياسة، بطرق مختلفة، وإلى تفضيل المدارس الأهلية على المدارس الحكومية، غير أن حوران لم تكن تعرف المدارس الأهلية، بالمعنى الكامل للمدرسة، و لم تتجاوز فيها عملية التعليم الأهلي، إطار الكتاتيب. إذ تصبح الآفاق التعليمية، أمام تلاميذ حوران محدودة ومقتصرة على الرضوخ، للأمر الواقع المثقل بسلبيات المدارس الرسمية، على ندرتها، وبمحدودية التعليم الأهلي. فظل الجهل متفشيا، والأمية سائدة، في أرجاء حوران كلها.

ولو أخذنا بعين الاعتبار، عدد المدارس في حوران. وافترضنا أنها حقا تقوم بدورها المنوط بها، فإن في قلة عددها، وعدد معلميها، وفي عدم كفاءتهم في التعليم، ما يقلل من أهمية وجود هذه المدارس الإبتدائية كلها، التي تعلم مناهجها باللغة التركية.

ومع هذه الحالة يصبح الحديث، عن نتائج ايجابية، للتعليم الرسمي في حوران. لا سيما ضمن إطار خريجي المدارس الابتدائية، أمرا يحتاج إلى الإمعان في التدقيق، إذ من المستحيل، على تلميذ درس ثلاث أو أربع سنوات، في المكاتب الرسمية الابتدائية، وبلغة أجنبية. أن يتجاوز واقع التخلف والجهل المخيم. إلا في حال تمكنه من الانتقال إلى المدارس الأعلى، والتخرج منها. وتبقى أيضا سوية أولئك

---

(١) النمر، داوود وآخرون، التعريف بمحافظة جبل العرب، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٢ ص ٩٩.

(٢) التنوخي، عز الدين، مرجع سابق ص ٣٦.

(٣) التنوخي، عز الدين، مرجع سابق ص ٣٦.

(٤) المقتبس، العدد ٣٦٤، ٢٨ ربيع الثاني ١٣٢٨هـ /١٩١٠/٥/٨ م.

المتخرجين، محكومة بسوية المناهج والمدرسين. وقد يصح القول أنهم لم يحسنوا دراسة اللغة العربية ويتقنوها، مثلما فشلوا أيضاً في إتقان اللغة التركية، للعبور من خلالها إلى عالم الوظيفة، في إدارات الدولة ومؤسساتها، إلا في حالات قليلة ونادرة، حيث ستكون الوظائف من نصيب الطلاب الأتراك، قبل غيرهم لسببين رئيسيين:

١ - تفضيلهم من قبل الدولة.

٢ - تمكنهم من اللغة التركية، لغتهم الأصلية أكثر من أقرانهم من غير الأتراك.

وعندما لجأت الدولة العثمانية في العقد الأخير، من وجودها في المنطقة، إلى إحداث بعض المدارس الرشدية، اعتمدت التركية لغة رسمية فيها. «واعتبرت العربية والفارسية، لغتان فرعيتان، لذلك كانت دروسها كلّها بالتركية، كالحساب والجغرافية والتاريخ، حتى العقائد واللغة العربية، ما خلا القرآن. ولو استطاعوا، تتريك آياته، وأمنوا سوء مغباته، لاتخذوا إليه سبيلاً وما ترددوا»[1] .

وحتى أواخر الحكم العثماني. كان وجود المعلم العربي. في المدارس الرسمية، وجوداً نادراً. «وكان أساتذة رشدية السويداء، خليطاً من الترك والعرب، وقد امتاز منهم السيد سعيد الفلسطيني، الذي كان يخلو بتلاميذه، ويُلقي عليهم دروساً قومية في تاريخ العرب، وعظيم سلطانهم وحضارتهم الغابرة»[2] .

ولم تكن إدارة التعليم أفضل حالاً، فقد كان لحوران كلّها، مفتش معارف واحد، هو الشيخ عبد الجليل[3] الدرّة. إذ كيف يتمكن من مراقبة سير عملية التعليم في حوران، آنذاك فيما لو أراد ذلك؛ في وقت، لم يكن فيه وجود لوسائل المواصلات، سوى الوسائل القديمة.

وفي إطار الصحة لم تكن حياة السكان تلقى أدنى اهتمام من الإدارة العثمانية، فلا وجود للأطباء والممرضين والمستشفيات والصيدليات في حوران كلها. فكان السكان يقفون وجهاً لوجه أمام الأمراض الخطيرة يواجهونها بأساليب شعبية متخلفة، إذ لا حيلة لهم سوى ذلك. وفي إطار الثقافة، لم تقدم الدولة جهوداً تذكر، وانعدم دورها تماماً، ولولا جهود السكان الشخصية لكان من الصعب بروز أية مظاهر فكرية أو أدبية عامة.

---

(١) التنوخي، عز الدين، المرجع نفسه، ص ٤١.

(٢) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) للمزيد حول الشيخ عبد الجليل الدرة «والذي مارس التعليم في المدارس الأهلية بدمشق دهراً طويلاً على الطريقة السقيمة» انظر التنوخي، عز الدين المرجع نفسه ص ٤٠-٤١.

الفصل الرابع

الانتفاضات الفلاحية في حوران على الحكم العثماني

١٢٦٩ - ١٣٣٦ هـ / ١٨٥٢ - ١٩١٨ م

تمهيـــد :

شكلت فترة حكم محمد علي باشا، في بـــلاد الشـــام ١٢٤٧ - ١٢٥٧ هـــ / ١٨٣٠ - ١٨٤١م فاصلا زمنيا خطيرا بين مرحلتي الحكم العثماني لها، فأدت إلى نتائج خطـــيرة، علـــى الإدارة العثمانية في سورية كلها من جهة، وعلى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان من جهـــة ثانية، وعلى الرغم من محدوديتها الزمنية، فقد تمكنت إدارة محمد علي؛ من إضعاف القـــوى المحليـــة، لحساب الحكم المركزي الجديد. بيد أن ضغوط كل من السلطان العثماني والدول الأوربية، واشـــتعال الانتفاضات الفلاحية في فلسطين والساحل السوري، وجبل حوران والســـهل الحـــوراني ولبنـــان[1] أضعف تلك الإدارة، وأدى إلى انهيارها.

وكان أخطر تلك الانتفاضات، انتفاضة جبل حوران، التي استمرت تسعة أشهر، خلال عـــامي ١٢٥٣ - ١٢٥٤ هـــ/١٨٣٧ - ١٨٣٨م، إذ هزت أركان الحكم، وأجبرت إبراهيم باشـــا، علـــى توجيه قواته العسكرية المدججة، بأحدث الأسلحة مرة تلو المرة، في محاولاته المتكررة للقضاء عليـــها، إلى أن قاد إحداها بنفسه، فحاصر الجبل من جهاته كافة، وردم برك المياه، وبنى أبراج[2] المراقبة حول منطقة اللجاة، التي اعتصم الثوار بين صخورها ، لعله بخطتـــه هـــذه يســـتطيع أن يفـــرض عليـــهم الاستسلام، غير أنه سرعان ما أدرك عدم جدوى حجز أكثر من عشرين ألف جندي من جنـــوده في مواجهة عدد قليل من الثوار، فآثر العزوف عن تنفيذ خطته، وتراجع عن طلـــبي: نـــزع الســـلاح، والتجنيد، وأصدر عفوا عن الثوار، وطلب إليهم العودة إلى مزاولة أعمالهم بشكل معتـــاد، مدفوعـــا بالأسباب التالية:

١ - عدم قدرة جيشه على تحقيق انتصار حاسم سريع، على بضع مئات من المقاتلين، مـــن ســـكان الجبل والبدو المقيمين داخل وعرة اللجاة التي تحول دون وصول قواته إلى مواقعهم.

---

(١) أنطونيوس ، جورج، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسدي، وإحسان عباس، بيروت، نيويورك، دار العلم للملايين، طـ ٦، ١٩٨٠، ص ٩٢ - ٩٨.

(2) Rey. P. P. 23 - 28

٢ - الخوف من امتداد الانتفاضة إلى مناطق أخرى في جنوب سورية ولبنان[١] ، وغيرهما.

٣ - إصرار السلطان العثماني والدول الأوربية باستثناء فرنسا - على طرده[٢] من بلاد الشام واستعدادهم لاستخدام القوة العسكرية لتحقيق هدفهم.

وعندما تم للسلطان العثماني ما أراد، وتم طرد محمد علي باشا من سورية ، وجدت إدارته نفسها أمام معطيات جديدة وشاملة، فازداد نفوذ القوى المحلية في لواء حوارن كله، خلال العقود الأولى من عودة الإدارة العثمانية لبلاد الشام. ولعل رسالة متسلم جبل حوران، التي أرسلها إلى شريف باشا حاكم بلاد الشام، قُبيل طرد إبراهيم باشا منها، تعبر عن مدى تنامي نفوذ هذه القوى المحلية، إذ عبر فيها عن استحالة قيام أجهزة الإدارة بدورها «ما لم يعدم كل من الشيوخ حسين أبو عساف، أسعد عزام، محمود هزيمة، قاسم أبو فخر، وهؤلاء الأربعة هم رؤوس الفساد هذا هو رأيي»[٣] . وظل هؤلاء المشايخ، ومن ورث نفوذهم من بعدهم، ردحاً طويلاً من الزمن بعد ذلك التاريخ، محافظين على نفوذهم وقوتهم، وسياستهم الرامية إلى إبقاء الجبل وحوران كلها بعيداً عن الخضوع المباشر للحكم العثماني، يدل على ذلك بوضوح ما جاء في نص وثيقة محلية[٤] ، يعود تاريخها إلى ربيع الأول من عام ١٢٧٥هـ - ١٨٥٨ م. أي بعد مضي أقل من عشرين عاماً على تاريخ رسالة متسلم جبل حوران المشار إليها قبل قليل.

إذ يشير نص الوثيقة إلى عجز[٥] الدولة العثمانية عن ممارسة سياستها الإدارية والتخلص من نفوذ القوى المحلية. فحيال هذه الأوضاع اتجهت الإدارة العثمانية نحو تحقيق نزع سلاح السكان بشكل تام، وفرض التجنيد عليهم، مما أثار ذعرهم عندما تلمسوا حقيقة هذه النوايا. لأن نزع سلاحهم، وتجنيد أبنائهم، سيعرض حياتهم كلها لأشد الأخطار، ليقينهم من عجز الدولة عن حمايتهم من الأخطار التي سيتعرضون لها.

---

(١) يشير دومنيك شوفالييه إلى امتداد الانتفاضة من حوران إلى حاصبيا وراشيا ولبنان قائلاً: «وبدت الحاجة إلى العمل بهذه السياسة واضحة في نهاية تشرين الأول بعد تفاقم الاضطرابات بشكل مفاجئ، بسبب حالة الكدر التي تركت الأوضاع تتخبط فيها لفترة طويلة، إذ قام شبلي العريان، واحتل المرتفعات المشرفة على بيت الدين» انظر: دومنيك، شوفالييه، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوربا، ت، عبد الله علقوري، دار النهار للنشر، بروت، ١٩٩٤ ص ٣١٣.

(٢) المحامي، فريد بك، تاريخ الدولة العلية، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

(٣) رستم ، أسد، المحفوظات الملكية، المجلد الرابع، المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٤) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ١ ص ٣٣١ .

(٥) أشار الرحالة الفرنسي ري إلى حالة الضعف التي كان عليها والي سورية قائلاً «والحكم التركي في دمشق أفزعته بمجرد فكرة إعادة هؤلاء الجبليين القساة للطاعة بثلاثة آلاف رجل هي القوة الوحيدة بحوزته لا سيما أن هؤلاء الجبليين، كانوا قد انتصروا على جيوش إبراهيم باشا كلها ، انظر : Rey. P. 30 .

ولعل الدولة العثمانية كانت تدرك، أن نجاح سياستها في المدن الرئيسة، وتمكنها من فرض التجنيد على أبناء البلاد، ومن نزع سلاحهم، لن يلقى النجاح نفسه في لواء حوران دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، وهي مدفوعة بفكرة مفادها، أن التجنيد، ونزع السلاح سيساعدانها على مد سيطرتها على أرجاء ولاية سورية كلها من جهة، وحمايتها من الأخطار والسياسات الأوربية الرامية إلى انتزاع هذه الولاية من حكم السلطان العثماني من جهة ثانية.

لقد صدق القنصل الروسي قسطنطين بازيلي في لبنان عندما قال :

«فثمة مكسب كبير نتج عن استدعاء دفعات المجندين، إذ شكل ذلك عاملا لإخضاع المنطقة، ولتقوية سلطة الحكومة المركزية فيها»[1] .

لا شك أن التجنيد، إلى جانب سياسة إدارية متوازنة، سيوفر المعطيات التي تساعد الإدارة العثمانية على تجديد إدارتها، وإصلاح مظاهرها الإدارية والسياسية والاقتصادية وذلك من منظورها هي بعيدا عن منظور السكان ومصالحهم العامة.

بيد أن التجنيد، ونزع السلاح وحدهما، لا يكفيان مطلقا لبناء مؤسسات حكومية حديثة تستجيب لروح العصر آنذاك، وتبني منظومة إدارية، قادرة على تخليص الأهلين من الحكم العشائري، وخصائصه الكثيرة، إلى جانب إيجاد لغة تربطهم بالإدارة وتقلل من روح العداء المتأصلة في نفوسهم، وتبعد أو تقلل من العوامل التي تدفعهم دوما للمجابهة. وتدخل في قناعاتهم رغبة الإدارة بتأمين سبل حمايتهم من الأخطار المحدقة بهم آنئذ، من غير الممكن أن لا يرى هؤلاء السكان إلا لغة الحرب للدفاع عن حقوقهم ومجابهة المظالم التي تلف حياتهم كلها، وتجعل منها جحيما لا يطاق، تضيق فيه الفوارق بين الحياة والموت. مع إدارة لا يهمها من وجودهم إلا ما يقدمونه لها من ضرائب وأموال. فصممت بعدئذ، على المباشرة بنزع سلاح سكان لواء حوران، وتجنيد أبنائهم، وذلك عام ١٢٦٨هـ/١٨٥١ م، فجابهوها بتململ وهياج كبيرين، فاضطرت إلى تكليف الشيخ سعيد جنبلاط من لبنان، بمهمة الاتصال بكبار المشايخ، والعمل على تهدئة الخواطر؛ وطمأنة السكان، والطلب إليهم بضرورة الانقياد للدولة، وطاعتها والاستمرار بتقديم الحبوب، وإرسالها إلى دمشق، وبالفعل فقد نجح سعيد جنبلاط بمهمته، بعد أن التقى كبار المشايخ[2] ، وعاد إلى دمشق حاملا معه تعهدا منهم بطاعة الدولة، عندئذ تريثت الإدارة بإجراء إحصاء السكان، ونزع السلاح، وفرض التجنيد، حتى تحين الفرصة المواتية من جهة ، وليقينها أن سكان لواء حوران، لا يمتثلون لرغبتها إلا بقوة السلاح؛ من جهة ثانية، فأخذت تعد العدة اللازمة لذلك، وتنظم حملة عسكرية كبيرة، مكونة من أربعة آلاف جندي نظامي، وأربعة آلاف من قوات الاحتياط.

---

(١) ريجنكوف، م، وسيميليا نسكايا. المصدر نفسه ، ص ٤٠٨.

(٢) الشدياق، طنوس.أخبار الأعيان في جبل لبنان، نظر فيه ووضع فهارسه، فؤاد أفرام البستاني، مطبعة الجامعة اللبنانية/ بيروت ١٩٧٠، ص ١٥٥-١٥٦.

أولاً – انتفاضة عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م. وحملة محمد قبرصي باشا والي سورية:

تراءى لوالي سورية محمد القبرصي، أنه إذا ما تمكن من الوصول بجيشه إلى جبل حوران، ستنفتح أمامه كل السبل، للسيطرة المباشرة على لواء حوران كله. وأراد أن يقطف ثمار هذه السياسة بنفسه، فسار على رأس جنوده، باتجاه الجبل، عبر السهل الحوراني دون أن يتوقع أنه سيواجه مقاومة[١] كبيرة ستُغِّل يده أكثر من ذي قبل، داخل لواء حوران. ومن جانبهم أخذ سكان جبل حوران، يستعدون للمواجهة المسلحة، عندما علموا أن الدولة تريد أخذهم بالقوة، وإرغامهم على تنفيذ خطتها. فأقاموا تحالفاً واسعاً، ضمَّ القبائل البدوية المقيمة في اللجاة، وسكان السهل وقضاء عجلون[٢] استعداداً للمواجهة. وإذا ما تمكن سكان الجبل من حشد سكان اللواء، والقبائل البدوية المقيمة في اللجاة، وإذا ما اشتهرت الإنتفاضة باسمهم، فإن ذلك لا يعني صحة ما كان يطلقه بعض المؤرخين على هذه الإنتفاضة من صبغة محلية. فالقبائل البدوية من سكان اللواء، ومعهم السكان كلهم في الأقضية كلها، كانوا يخشون التجنيد ويرفضونه، وهذا ما يفسِّر توحد هؤلاء السكان مجتمعين، لصد حملة القبرصي التي كان في صفوفها أيضاً عقيل آغا[٣] ؛ زعيم قبيلة الهنادي، فساهم بتكليف من الدولة، بالقتال إلى جانب جيشها ، لقمع الإنتفاضة.

ووقف إلى جانب سكان لواء حوران وثواره، الشبان الفارون من لبنان عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م، هرباً من التجنيد. وبعد أن أكمل الثوار استعدادهم سارعوا إلى ملاقاة جيش الدولة، بقيادة الباشا والي سورية، وهزموه عند إزرع هزيمة نكراء، اضطر على أثرها إلى ترك أسلحته، وذخائره ومؤنه في أرض المعركة، ولاذ بالفرار «وكان جيش عربستان الذي أُرسل لضرب المتمردين في حوران، قد مُني بهزيمة مخزية»[٤] .

زادت هذه الهزيمة ضعف الدولة ضعفاً؛ أكثر خطورة، وعمقت استقلالية الجبل ولواء حوران، وأسقطت هيبة الدولة. في ولاية سورية كلها. «فبقي الجيش التركي يُلاحق حتى[٥] جبل لبنان» فكتب أحد قادة الإنتفاضة الشيخ أبو علي قسَّام الحناوي قصيدة، وصف فيها هذه المعركة قائلاً:

---

(١) شوفاليه ، دومينيك . مذكور سابقاً.

(٢) البخيت، محمد عدنان، والجالودي، عليان. قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية، لجنة تاريخ الأردن، سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن –٤– عمان، ١٩٩٢ ص ١٢ وفي ص ٧٥ يشير المؤلفان إلى أن هذه الحملة ضمت «ثمانية آلاف جندي نظامي، وأربعة آلاف غير نظامي».

(٣) راقق عبد الكريم. الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، ط أولى، بيروت، ١٩٩٠ ص ٩٠٤.

(٤) شوفالييه، دومنيك. المرجع نفسه ص ٤٧٢.

(٥) شوفالييه، دومنيك.، مذكور سابقاً ص ٤٧٢.

وكون إزرع شاعت أخبارها في المدن والبلدان والأمصار
وجرت إلايات الثقيلة على إزرع جيش عرمرم يدهش الأبصار
فلاقوه فتيان أشدا بواسل صناديد في يوم الوغى شطار
صاحت على الترك صيحة عناتر كرت عليهم من عشوش الأحرار
هد ورحل من أول الليل، ساري من دون ما يطلع عليه النهار
أخذنا المدافع وادبر الجيش منكسر ولى على الأعقاب والادبار[1]

ومقابل الفشل الذريع الذي حصده والي سورية وإدارته، ازداد دور القوى المتنفذة في حوران تصلبا، إذ تمكنت هذه القوى، من فرض شروط المنتصر. فأذعن الوالي وقائد جيشه للأمر الواقع، وتراجع عن الإحصاء ونزع السلاح، والتجنيد في لواء حوران كله، وأصدر عفوا عن قادة الانتفاضة، مقابل إعادة الأسلحة المستولى عليها، والأموال التي امتنعوا عن دفعها. على أن الوالي لم يصل إلى هذه النتيجة، دون اللجوء إلى الاستعانة بوساطة الشيخ سعيد جنبلاط. إذ قام الوالي بتكليفه بالوساطة ثانية. «ولما تحقق نجابته وتروى مهابته، دعاه لاستخلاص المدافع التي أخذت من العساكر في حوران، واستهمه علي باشا بذلك، فأجابهما ممتثلا، وسعى بإحضارها، وأنفق مالا جزيلا على مشايخ حوران، فأحضروها وقدموا معها ستة من الخيل الجياد فحسن بعيني السر عسكر والوالي فعله»[2].

ولا شك أن الكراهية بين العرب والترك «التي لم تلبث، أن أطلت برأسها في غضون القرن التاسع عشر، نتيجة لأسباب مختلفة»[3] كما يذكر توفيق برو. عبرت عنها لغة المدافع التي خاطب بها والي سورية، سكان حوران، الذين كانوا يشعرون أنهم يقاتلون جيشا تركيا، يريد قهرهم بقوة السلاح. ولعل هذه الأبيات، سابقة الذكر - واضحة تماما في تصويرها لوقائع معركة أزرع، التي أطلق عليها الشاعر اسم «كون» ، والتي مكنت الثوار بعد انتصارهم الحاسم، من طرد الجيش من لواء حوران، والاستيلاء على ذخائره وأسلحته؛ ومواده التموينية، وكانت مشاعر الأهلين، المعبرة عن الفخر بالانتماء للعرب وشخصيتهم البارزة، واضحة ايضا في تلك القصيدة التي تذكر ببطولة عنترة العبسي وتشبه الثوار في قتالهم وكرهم بذلك الفارس المشهور. هذا كان شعور الشيخ أبو علي قسام الحناوي[4] ؛ ورفاقه من الثوار.

---

(١) اليعيني، حسن. مرجع سابق، ص ٣٨٦.
(٢) الشدياق، طنوس. أخبار الأعيان في جبل لبنان، المصدر نفسه، ص ١٥٦.
(٣) برو، توفيق. العرب الترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤م ، دار طلاس. دمشق، ١٩٩١، ص ٢٦.
(٤) هو زعيم آل الحناوي، في قرية سهوة بلاطة، اشتهر في حروب اللجاة مع جيش إبراهيم باشا عام ١٨٣٧ - ١٨٣٨م. وقد خاض كل المعارك التي دارت مع الجيش العثماني، حتى وفاته عام ١٨٨٥م. ولم نتمكن من معرفة تاريخ ولادته، التي ربما كانت على وجه التقريب في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، انظر، البعيني، حسن. المرجع نفسه ص ٤٥٣.

من الواضح أن هذه الانتفاضة، افتقدت إلى برنامج سياسي، وفق المفاهيم المعاصرة، غير أن برنامجها يلخص في مواجهة سياسة الدولة، ورفض برامجها. ويعد ذلك برنامجاً أولياً، جمع حوله سكان اللواء، إذ لم تكن فكرة الانتماء للعروبة؛ بشكلها العفوي، غائبة عن ذهن الفلاحين في المشرق العربي.

فخلال الانتفاضة الفلاحية، التي قامت في حلب قبل انتفاضة حوران بعامين، والتي اتحدَّ فيها البدو والحضر، في مواجهة الدولة العثمانية، كما في هذ الانتفاضة، قد برزت فكرة العروبة بشكل واضح، فقد اقتطع المؤرخ الروسي «ز. أ. ليفين» مقطعاً من مخطوط حول انتفاضة حلب، يُشير إلى هذه الفكرة جاء فيه «لقد جهر بعض الناس بأنّ السلطان عبد المجيد، سلطان تركي لا عربي، وإنهم بحاجة إلى سلطان عربي أصيل، بل لقد اختاروا أحد الأشقاء الوجميين (زعيم قبيلة بدوية) انضمت إلى الانتفاضة»[1] .

بيد أنّ وجود هذه المشاعر، لا تعني تماماً أن فكرة المطالبة بحاكم عربي، كانت رائجة بين فئات السكان كلهم، وإن كانت تفصح عن نفسها، بشكل أولي بسبب الاستياء من مظالم العثمانيين.

نتائج انتفاضة عام ١٢٦٩ هـ - ١٨٥٢ م:

ظلت نتائج الانتفاضة، تشغل بال السكان في لواء حوران، ولا سيما سكان الجبل منه، فترة طويلة، وأثرت تأثيراً عميقاً، في مظاهر حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ولعلنا نلحظ ذلك بوضوح، فيما كتبه الرحالة بورتر[2] (Porter) الذي زار الجبل عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م خلال شهر كانون الثاني، بعد عام تقريباً من تاريخ تلك الانتفاضة ؛ ومعركتها الضارية.

فقد كانت هموم الحرب وهواجسها، والخوف من تجددها، تطغى على الأحاديث التي كانت تدور بين بورتر والأشخاص الذين كان يلتقيهم أثناء جولته في قرى الجبل، ففي حين كان يتهرب من الحديث عنها، وعن حروب محتملة، كان السكان يباشرون حديثهم دوماً بأخبارها، ويصورون له أهوالها، ومدى الخسائر التي تكبدوها، ومن ثمّ يسألونه عن نوايا السلطة العثمانية، فيما إذا كانت عازمة على استخدام لغة السلاح ثانية. ولعلنا نجد فيما قاله الشيخ فارس عامر: للرحالة بورتر ، أفضل صورة لمعرفة الدوافع العميقة، التي حملت السكان على مواجهة قوات الدولة، فقد خاطبه عندما زاره في بيته؛ في منطقة شهبا، قائلا : «... نحن هنا على أطراف الصحراء، وعلينا أن نتحمل أعباء قتال البدو باستمرار، لحماية نسائنا وأولادنا وأملاكنا، ليس هناك أي جنود نظامية بالقرب منا، وليس هناك أي حامية مقيمة في القرى، والقصور الواقعة على أطراف البادية لكبح جماح القبائل الضاربة في

---

(١) ليفين، ز، ا. الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسورية ومصر، ترجمة بشير السباعي، دار ابن خلدون، بيروت، ط أولى، ١٩٧٨ ، ص ١١١.

(٢) كتب بورتر كتابا حول رحلته في سورية بعنوان Five years in Damascus. ترجم جزءا منه سلامة عبيد،. والصفحات المترجمة ١٣٥ - ١٩٦.

الصحراء. إننا مرغمون على مرافقة محصول حبوبنا بالقوة المسلحة ، لنبيعه في المدينة، فإذا أخذوا منا أولادنا، وأرسلوهم إلى بلاد أخرى، كيف نتمكن من الحفاظ على عيالنا وأموالنا»[١] ؟

يلقي هذا النص بعض الضوء على طريقة تفكير السكان بحاضرهم، ومستقبلهم وبالسبل التي تكفل الحفاظ على حياتهم، وترد الأخطار عنها، كما يشير بوضوح إلى المعاناة القاسية، التي كانت تعترض سبيلهم ، للحصول على قوتهم، وبيع محصولهم في دمشق، وما يتكبدونه من الخسائر البشرية، عند مرافقتهم قوافل نقل حبوبهم لصد هجمات القبائل البدوية عنها، وينطق النص بدقة، بأسباب رفض السكان للتجنيد ونزع السلاح.

ومن جانبه استطاع بورتر مستندا على ما شاهده بأم عينه، وسمعه من السكان، أن يعرف أنهم لا يشعرون، بأن سياسة الدولة، تسمح لهم بأي شكل من الأشكال، بتعميق روابطهم التي تربطهم بالأرض، التي يعملون فيها ويعيشون عليها، مثلهم مثل العبيد، الذين يعملون بأرض تخص غيرهم. فيدفعون إلى الدولة جزءا كبيرا مما يحصلون عليه، بعرق جبينهم، وبدماء أبنائهم. في حين يرونها تقف صامتة وشاهدة، على ما يعانونه ويدفعونه من ثمن كبير، ولا تفعل شيئا للدفاع عنهم. «إن حالتنا لن تكون أسوأ مما هي عليه الآن، فإنه من الواجب التساهل معنا لأن أحدا غيرنا لا يستطيع أن يعيش هنا»[٢] .

وحول مستقبل علاقتهم بالدولة ونواياها نحوهم أشار بورتر قائلا: «وقد تهربت من الأسئلة المباشرة حول نوايا الحكومة، ولوحت لهم برأيي وهو أن السلطان قد لا يصر على التجنيد إلا أنه قد يقبل بشيء يعوض عنه فأبدوا رغبتهم في قبول دفع أي تعويض معقول»[٣] .

فالأمر إذا، يبدو هنا على صورة مخالفة، لما رواه وكتبه كرد علي عن هذه الانتفاضة، والأسباب التي أدت إلى الحرب. وما كتبه لم يكن عميقا ودقيقا، و لم يرق إلى حدود تلامس ما أرخه طنوس الشدياق، المعاصر لتلك الانتفاضة. ويبدو أنه قصد ذلك، فابتعد عن الأخذ بالمصادر التي تقربه

---

(١) بورتر، جريدة الجبل. العدد ٢٤٠١، تاريخ ١٩٥٨/٤/٦.

(٢) المصدر نفسه، ويتابع الشيخ فارس حديثه معبرا عن رغبات السكان قائلا : «دع السلطان يمنحنا حماية جنوده، دعه يدفع عنا غزوات البدو، ويمنحنا تعلقا واهتماما في الأرض التي نستعملها ، ليكون لنا مكان نستطيع أن نسميه وطنا، وليكون بمقدورنا زراعة الكروم وحقول الزيتون والجنائن». العدد نفسه.

(٣) أشار كرد علي إلى هذه الانتفاضة بقوله: «وفي سنة ١٢٦٨هـ امتنع دروز حوران عن دفع الخراج، فندبت الحكومة والي دمشق محمد باشا القبرصي، بفرقة من الجند فوقعت بينهم وبينه معركة دامت بضع ساعات، فانهزم والي دمشق ووضع الدروز أيديهم على مهمات الجند والمدافع، وتعرف هذه الوقعة بوقعة صاري عسكر انتهت سنة ١٢٦٩ هـ / ١٨٥٢ م.

ما أمكن من حقيقة الأمر[1] . فلم يشر إلى استياء سكان اللواء كلهم، من عمليات الاحصاء ونـــزع السلاح والتجنيد، وتجاهل مشاركة هؤلاء السكان في الانتفاضة، وإن كانت مشاركة نسبية.

إن ما كتبه الشدياق وبورتر، يقترب من الحقيقة، ويبرز إلى حد كبير ملامحها، ويرســـم لنـــا صورة واضحة عما كان يدور في أذهان الناس، من طموحات وأحلام وهواجس، وهي في مضمونهـــا تتناقض مع الخطاب الرسمي للدولة، ومع تفكير كبار رجالها، الذين لا يهمهم من الســـكان ســـوى فرض الطاعة عليهم، وجباية الضرائب منهم، ولا يعنيهم شقاؤهم، وهم يمارسون اعمالهم اليوميـــة، في زراعة أرضهم، وحصاد محصولهم.

وأما عن نتائج تلك المواجهة ، وما خلفته من خلل في بنية المجتمع السكانية، فقـــد روى لنـــا بورتر من خلال مشاهداته الحسية؛ صورا دقيقة، لا تشير فقط إلى خسارته لعدد غير قليل، من قـــواه البشرية العاملة فحسب، بل إلى مدى كراهية السكان للحرب، التي كانوا يدفعـــون إليـــها دفعـــا، ويقدمون لها ثمنا باهظا، يفوق قدراتهم البشرية، مما يفقدهم أعدادا كبيرة من الرجال القادرين علـــى العمل والإنتاج. ولعل ما في النص التالي، الذي تكررت مشاهده في معظم القرى التي زارها بورتر، ما يدل على عمق الشعور بالمأساة، والحزن الذي لف المجتمع بأسره، على الفاجعة التي ألمت به. يقـــول بورتر: «لفت انتباهنا في قرية مردك جمع من النساء، كانت مناديلهن البيضاء تتدلى بشكل لطيف مـــن فوق الطنطور (الطربوش) وكانت هؤلاء النسوة عائدات نحو البلدة، بعد أن كن مجتمعات حول صف من القبور الحديثة، وهن يندبن بلحن حزين. وعندما سألت عن معنى هذا الأمر، أجابني يوســـف - (وهو دليله في رحلته) - بأن أحد عشر رجلا من أهالي مردك، قد قتلوا أثناء الحـــرب، وإن نســـاء شهبا، قد جئن لمشاركة أرامل القتلى أحزانهم»[2] .

ومن المفيد أن نشير إلى أن عدد سكان هذه القرية، الواقعة بين مدينتي السويداء، وشهبا، بلـــغ عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م ، ست عشرة خانة (أسرة)، وذلك بعد عشرين عاما تقريبا من تاريخ تلـــك الحرب، وقتل منهم أحد عشر رجلا حينذاك. فكم بقي من رجالها على قيد الحياة؟ وكذلك الأمـــر في قرية قنوات، الواقعة إلى الشمال من السويداء على بعد ستة كيلو مترات، تكررت الصورة المأســـاوية ذاتها. إذ شاهد بورتر مجموعة من النساء «يقبلن ولدا صغيرا، كان يسير خلف جمعنا، وكانت كـــل امرأة تجهش بالبكاء وتردد - الله يخليك يا ولدي - ، وعندما سألت عن السبب، علمـــت أن والـــد

---

(١) كرد علي، خطط الشام، بيروت، ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠م ط ثانية، جـ٣ ، ص ٧٧. ومن الطريف أنه تجـاهل تكليف الدولة لسعيد جنبلاط ، بمهمة استعادة الأسلحة المستولى عليها بالوساطة التي قام بها، مع العلـــم أن الشدياق بين أن الذي قام بهذه المهمة، وذهب من دمشق إلى حوران، هو سعيد جنبلاط ، كما مر معنا قبـــل قليل. انظر بورتر، الجبل، العدد ٢٤١١، تاريخ ١٩٥٨/٤/٦م.

(٢) بورتر، جريدة الجبل. العدد ٢٤٠٣ تاريخ ١٩٥٨/٤/١٠م.

الطفل، قد قتل في المعركة الأخيرة، وأمه سقطت برصاص جنود الأتراك، بينما كانت تحاول نقل جثة زوجها»[1] .

يكشف لنا هذا النص بوضوح، دور المرأة في مشاركة الرجل، ليس في أعمال الزراعة فحسب، بل في الحرب والدفاع عن أطفالها وأسرتها. فالمرأة التي حاولت نقل جثة زوجها من أرض المعركة، كانت قد ارتحلت مع المقاتلين من قرية قنوات، إلى إزرع، حيث جرت المعركة[2] .

من الصعب حقا تصوير حالة نزيف الدم، الذي نز من جسد الأهلين، وضحايا جيش الدولة، إذ ليس من السهل، رسم ملامح الكارثة التي أحدقت بالسكان وبالجنود معا، بشكل يكاد يقترب من الحقيقة، فالطرفان دفعا ثمنا باهظا، لسياسة الإدارة العثمانية، وفشلها الذريع في قيادة أو حكم الأهلين، مما جرهم إلى هذه الاضطرابات والمحن.

لذلك نجد أن بورتر لم يصب بالدهشة، عندما علم أن أحد كبار المشايخ، لم يشترك في الحروب الأخيرة، لأن ثلاثة[3] من إخوته، وأربعة من أبناء إخوته، قد سقطوا في يوم واحد إلى جانبه، إبان الانتفاضة على حكم محمد علي باشا، قبل عقد ونيف من تاريخ المعركة الأخيرة.

سياسة الدولة العثمانية في حوران في أعقاب الانتفاضة

بعد اضطرار الدولة للقبول بنتائج هزيمتها الأخيرة[4]، وما دامت لا تقوى على إصلاح جيشها، وتطوير قدراته القتالية، ولا سيما أنه هزم في منطقة سهلية عند قرية أزرع، وليس في منطقة اللجاه. أخذت تبحث عن سبل أخرى، تمكنها من بسط سيطرتها المباشرة على الجبل أولا، وعلى لواء حوران

---

(١) الجبل، العدد ٢٤٠٨ تاريخ ١٩٥٨/٤/٣٠م.

(٢) صليبي، كمال. تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٦٧، ص ١١١. وقد اشار إلى هذه المعركة، ونتائجها، الشيخ بولس مسعد قائلا: «زحف القبرسلي باشا على بلاد الدروز يريد فتحها فعجز دونها، وارتد خاسرا يجر أذيال الخيبة والفشل» انظر المجلة البطريركية، السنة ٨، الجزء الثاني، تاريخ ١٩٣٣/٣/١٥ م ص ٢١.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول تلك الانتفاضة. انظر : أبو عز الدين، سليمان، إبراهيم باشا في سورية، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت، ١٩٢٩ ص ١٩٤-٢٢٠. وأيضا Rey. G. P. 23.

(٤) أشارت إلى هذه الانتفاضة، مصادر عديدة مثل مؤلفات بورتر، وغيوم ري، وميخائيل مشاقة في كتابه مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان (الفصل ١٤١). تحقيق ملحم خليل عبده، وأندراوس شخاشيري، منشور ضمن كتاب د. سهيل زكار بعنوان بلاد الشام في القرن التاسع عشر، دار حسان، دمشق ١٩٨٢. ويعتبر ما كتبه الرحالة بورتر وطنوس الشدياق، أكثر أهمية ودقة، وأما المراجع فهناك عدد غير قليل، مثل كتاب عبد الله النجار - بنو معروف في جبل حوران - المنشور عام ١٩٢٤ هـ. وكتاب حنا أبو راشد - حوران الدامية، ط٢ بيروت ١٩٦١. واطلعنا على مصادر ومراجع أخرى، سنشير إليها في قائمة المصادر والمراجع، ولم نجد ضرورة للإشارة إليها كلها في الهوامش.

ثانيا. فعمدت إلى إثارة الفرقة، والصراع الداخلي بين سكان اللواء، بهدف تصديع وحدة مواقفهم التي واجهوها بها، لصد قواتها بقيادة محمد القبرصي عام ١٢٦٩ هـ/١٨٥٢ م، ومن الجدير بالذكر، أن العقلية العشائرية السائدة بين أوساط السكان، كانت تسهل على الدولة إثارة الصراعات المحلية المختلفة[1] ، بين عائلة وأخرى، وبين القبائل وسكان الجبل والسهل، وبين قرية وقرية ثانية؟ ما دام «يستحيل على الجيش التركي، وهو على حالته الراهنة في سورية، أن يقهر حوران، ولو فرضنا أنه استطاع أن يخضع المنطقة، فمن المستحيل عليه أن يسيطر عليها، فالقسم الأكبر من البلاد غير صالح لسير الخيالة والمدفعية، بينما هي تقدم كل التسهيلات لحروب العصابات، ولا تسمح مطلقا للفرق العسكرية أن تعمل على نطاق واسع»[2] .

وجاءت الفرصة المواتية لتدخل الدولة في شؤون حوران الداخلية، عندما فر ثلاثة آلاف لبناني من لبنان، أعقاب الحرب الأهلية، فوصلوا إلى قرية نجران[3] ، الواقعة في الطرف الجنوبي من اللجاه وعلى بعد عشرين كيلو مترا، إلى الشمال الغربي من مدينة السويداء، وحلوا ضيوفا على شيخها حمد قاسم أبو فخر، الذي قام بإعلام سكان الجبل، ودعوهم إلى نجران لتقاسم الضيوف، الذين كان من بينهم الشيخ خطار العماد المطارد من قبل السلطات العثمانية، بسبب دوره في الحرب الأهلية ومذابحها المأساوية، إذ من المستحيل على تلك القرية، أن تستضيف ذلك العدد الكبير لمدة طويلة. فانتشر الفارون اللبنانيون في عدد كبير من قرى الجبل، وقد أتاحت هذه العملية فرصة التدخل في شؤون الجبل الداخلية، ليس للدولة وحدها فحسب، بل للقنصل الفرنسي في دمشق، الذي كان يسعى لإشعال نار النزاعات الطائفية في دمشق وحوران، تحت ذريعة حماية المسيحيين من السكان، وهو يعلم أنه لن ينجح في مسعاه، إنما قصد من تدخله، تعميق نفوذ دولته التجاري والثقافي في حوران. فطلب من الوالي ضرورة التدخل العسكري، للقبض على المعتصمين في الجبل، وراح يحث فؤاد باشا[4] والي سورية، وقائد جيشه، على الإسراع في تنفيذ رغبة حكومته. فأتاح بطلبه هذا

---

(١) كرد علي، محمد. خطط الشام، ج٣، ص ١١٣، وأيضاً: البخيت والجالودي، ص ٧٢.

(٢) جريدة الجبل. العدد ٢٤٠١ تاريخ ١٩٥٨/٤/٦.

(٣) أبو شقرا، حسين غضبان، ضمن كتاب بعنوان بلاد الشام في القرن التاسع عشر، جمع سهيل زكار، دار حسان، دمشق ١٩٨٢، ص ٣٦٦ وانظر أيضاً العطار، نادر، تاريخ سورية في العصور الحديثة ١٥١٦ - ١٩٠٨، مط الإنشاء، دمشق، ١٩٦٢ ص ٢١٩.

(٤) تحوي وثائق أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، تقارير عديدة أرسلها القناصل الفرنسيون في دمشق إلى سفير دولتهم، في الأستانة. انظر:

Les Archives, de Ministè Rede Affaires Etrangères corespondence politique consulaire, Turquie, Damas. vol. 6. No. 124 d'outre à Thouvenel. 15/10/1860.

الفرصة الذهبية للوالي العثماني ليستفيد من الحالة الراهنة آنذاك، ويبسط سيطرة إدارته على الجبل وعلى اللواء كله، شيئا فشيئا، ما دامت لغة السلاح فشلت في الحصول على كل شيء بضربة واحدة، فأرسل العقيد صالح زكي، للاتصال بكبار شيوخ الجبل، والضغط عليهم، وتخويفهم من السياسة الفرنسية، بهدف إرغامهم على تقديم تنازل لصالح الإدارة العثمانية، التي لا تعنيها كثيرا ضغوط القنصل الفرنسي، إلا بما يخدم مراميها. بيد أن أولئك المشايخ، لم يلتزموا الصمت، و لم يذعنوا للابتزاز، فعملوا على تعزيز علاقاتهم بإخوانهم في أقضية لواء حوران، والقبائل البدوية المتواجدة في اللجاة، وشكلوا مجموعات من فرسانهم، هاجمت الجنود العثمانيين قرب مدينة دمشق فازداد موقف الإدارة تعقيدا، وارتبك موقف الوالي الذي اضطر لتكليف الأمير عبد القادر الجزائري، بمهمة الاتصال بكبار شيوخ الجبل، والطلب منهم وقف هجماتهم الخاطفة على الجنود العثمانيين، وإعلان خضوعهم للإدارة.

فسارع عدد من كبار المشايخ في الرد على فؤاد باشا، وهو الذي اشتهر ببطشه[1] وإعدامه، لسلفه أحمد باشا والي سورية السابق مع مائة وسبعة وستين شخصا، من الذين اعتبرهم مسؤولين عما جرى من مجازر في دمشق ولبنان، وكلهم من السكان المسلمين. فردوا عليه ردا حازما، كي لا يقعوا في مصائده، كما وقع غيرهم قائلين: «لقد استلمنا رسالتك التي تطلب فيها خضوعنا لكي يتحقق الهدوء والسكينة للحكومة. لقد خضعنا الخضوع الممكن، فدفعنا الضرائب، وزودنا الحكومة بالمؤن، غير أن ثقتنا كانت في غير محلها، فأدت إلى ما نحن عليه الآن. إن ازدهار وخراب بلادنا، سيان بالنسبة للسلطان. وهكذا نرجوك ألا تضع مسؤولية خراب وازدهار البلاد على عاتقنا. وها نحن قد قررنا ان نوحد كل السكان، مع البدو في حوران، ضد سياسة الحكومة»[2] .

ولتهدئة حالة الغليان هذه. لجأ الوالي وقائد الجيش إلى إصدار عفو عن كبار المشايخ في الجبل، المطلوب القبض عليهم، وهم (فارس عامر، قاسم أبو فخر، هزيمة هنيدي، أبو عبدي سليمان الأطرش، محمد أبو عساف، عز الدين الحلبي، حمزة درويش، قبلان القلعاني، أحمد أبو سلامة)[3] . واقتنع فؤاد باشا، بعدم جدوى استخدام القوة المسلحة ضد الجبل، وقد عبر عن ذلك بقوله: «لأسباب كثيرة لسنا قادرين على القيام بأعمال عدائية ضدهم، وعلى السلطات العثمانية، ألا تحمل نفسها عملا عسكريا غير مضمون النتائج»[4] .

عمل فؤاد باشا، على رسم سياسة دولته نحو الجبل إلى فترة طويلة قادمة، لأنه كان يتطلع إلى تقلد منصب وظيفي أكبر، وعندما حاز على ذلك، وصدر قرار تعينه صدرا أعظم، أشار إلى السياسة

---

(١) العطار، نادر، ط ١٥١٦-١٩٠٨، دار الانشاء، دمشق ١٩٦٢، ص ٢١٥.

(٢) MAE, CPC. Turquie. Damas. d'outrey à thouenel vol. 6. No. 107. 24. January. 1861.

(٣) MAE, CPC. d'autrey à thovenel. vol. 6. No. 111. 12/2/1861.

(٤) MAE, CPC, d'autrey à thovenel. vol. 6, No. 129. 27/8/1861.

التي رسمها لخلفه قائلا: «أنا أشعر بالاقتناع، بأن حليم باشا سيتبع التعليمات، التي كنت قد اعطيته إياها بشكل صارم»[1] .

ولو لم يتم تعيين فؤاد باشا صدرا أعظم، ما كان بإمكانه أن يتحدث عن خلفه بهذه الطريقة، التي لا تخلو من انطوائها على صيغة الأمر الواضح من جهة، والثقة بأن حليم باشا لن يخالف الصدر الأعظم الجديد، الذي كان قبل قليل، رئيسا مباشرا له، من جهة ثانية.

نستدل من ذلك أن سياسة الإدارة العثمانية، في لواء حوران، لم تكن مدفوعة بضغط القنصل الفرنسي، إلا بالحدود التي تريد توظيفها، لحساب تنفيذ سياستها، لأنها بالأصل، كانت تخشى من تزايد النفوذ الفرنسي في ولاية سورية كلها. وربما كانت جهودها الرامية إلى عدم استخدام القوة مع سكان الجبل واللواء، تقوم على خشيتها، من تأخر انسحاب القوات الفرنسية من لبنان، بحجة اضطراب حبل الأمن في لواء حوران، لا سيما بعد مغادرة فؤاد باشا واستلام حليم باشا ولاية سورية بالوكالة.

لم يكن حليم باشا يشاطر الوالي، السياسة التي انتهجها، نحو سكان حوران، فقد كان يميل إلى استخدام القوة العسكرية، لإرغامهم على تقديم المجندين والسلاح والمال، وإجراء الاصلاح، بيد أنه سرعان ما أدرك عدم جدوى هذا الأمر، فانبرى لتنفيذ سياسة الفرقة، وتشتيت السكان إلى مجموعات متنازعة، وذلك بتشجيع من أحمد آغا اليوسف[2] ، وسعيد آغا شمدين. فعندما رفض سكان الجبل دعوته لقبولهم عملية التجنيد، ورأى حزمهم الشديد على رفضها، وتهديدهم باتفاقهم مع القبائل البدوية في اللجاة على مقاومته، قبل بقيام أحمد آغا اليوسف، بمحاولة الاتفاق مع سكان السهل، على وضع قوة من قوات الأغوات، تصل إلى ألف رجل، لحماية فلاحي السهل من تعديات البدو، وبالاتفاق مع قبيلة الروالة، مقابل أن يقدم فلاحو السهل الحبوب للجيش، ويلتزموا بقبول التجنيد، أو يدفع كمية كبيرة من القمح، مما أدى إلى رفض فلاحي السهل هذا الاتفاق، المبرم مع شيوخهم في بصرى الشام، ومهاجمة خيمته فيها، وطرده منها، فأجبرت هذه النتائج اليوسف، إلى العمل على تحويل موقف الإدارة العثمانية، الداعم لقبيلة أولاد علي وشيخهم محمد الدوخي[3]، إلى دعم فيصل الشعلان، وقبيلته بدلا منه. بيد أن الشيخ اسماعيل الأطرش حاول إفشال هذه السياسة – وإن إلى حين – بالاتفاق مع رئيسي هاتين القبيلتين، على مواجهة أية قوة عثمانية، تتوجه إلى حوران، على أن حليم باشا، وأحمد آغا اليوسف، لم يستسلما، واستمرت محاولة اليوسف لشق الصف داخل حوران،

---

(١) MAE, CPC, d'autrey à thovenel. vol. 6. No. 109. 27/8/1861 وانظر أيضا: شيلشر، ليندا، فصل في تاريخ سورية الحديث- صور من حوران في القرن التاسع عشر، دراسات تاريخية، العددان التاسع والعاشر، دمشق، تشرين الأول ١٩٨٢م ، ص ١٥٠. وسأشير إلى هذا البحث ب، د. شيلشر، دراسات تاريخية، العددان ٩، ١٠، ص ١٥١.

(٢) د. شيلشر. دراسات تاريخية ، العددان ٩، ١٠، ص ١٥١.

(٣) د. شيلشر. دراسات تاريخية ، العددان ٩، ١٠، ص ١٥١

فنجح في إثارة مكيدة، بين سكان قرية بكا وبصرى الشام، الذين سرعان ما تناسوا خلافهم الداخلي، وواجهوا قوة الدرك التي أرسلت لتوظيف هذه الثغرة لحساب الدولة. وهكذا فقد تتالت محاولات اليوسف تلك، ونجح أخيرا بإثارة نزاع مسلح، بين محمد الدوخي وفيصل الشعلان، وأضعف وحدة الصف بين سكان الجبل والسهل، مما أتاح الفرصة للإدارة العثمانية، لحشد عشرة آلاف جندي[١] في بصرى الشام، من أجل الضغط على أهالي الجبل والسهل، وإرغامهم على تنفيذ ما تريد، كذلك فقد نجحت الإدارة بتعيين الشيخ أسعد عامر شيخ قرية الهيت، قائدا لمئة وخمسين فارسا من الجبل، بهدف تصديع الموقف الداخلي للسكان. لكن القنصل الفرنسي رأى بعمق هشاشة ذلك الحدث، وعجزه عن تصديع وتفتيت موقف السكان ومشايخهم نحو الدولة، إذ قال: «طالما أنه ليس هناك أعمالا عدائية في حوران، فإن العوامرة مخلصون للحكومة، ولكن عندما تكون هناك حملة تأديبية، فإنهم لن يفصلوا أنفسهم عن أشقائهم»[٢].

وعلى الرغم من عدم خشية مشايخ الجبل، ومن بينهم فارس عامر شقيق اسعد عامر، من تعيين الأخير في هذه الوظيفة، فإنهم طلبوا إليه الاستقالة منها، على حد قول القنصل الفرنسي برسالته التي وجهها، في شوال ١٢٧٦هـ-١٨٦١م[٣] . إلى سفير فرنسا في استانبول. وذلك تفاديا لاحتمالات المستقبل، التي قد تحمل بعض النجاح لسياسات الإدارة العثمانية، الرامية إلى دخول الجبل من أية ثغرة كانت.

رغب الشيخان واكد الحمدان، وأسعد عامر، بإبعاد شبح الحرب مع الدولة، بعد تمركز قواتها في بصرى الشام ١٢٧٧هـ/١٨٦٢م. ثم دفع الأمور باتجاه التهدئة، فقبلا بتوريد الحبوب إلى دمشق، مقابل إخلاء الجيش لبصرى الشام. في حين رفض المشايخ الآخرون ذلك التنازل، بغية الضغط على حليم باشا، ودفعه إلى ترحيل قواته قسرا.

لكن هل يقبل والي سورية هذه الهزيمة، دون حدوثها فعلا على أرض المعركة؟ لا شك أنه لا يقبل إملاء شروط منتصر على مهزوم، دون أن يهزم فعلا، ولا سيما أن خطه السياسي، كان يميل إلى استخدام لغة السلاح، للوصول إلى أهداف إدارته، فأرسل إنذارا للشيخ اسماعيل الأطرش، يدعوه فيه إلى الامتثال، لطلب توريد الحبوب خلال يومين. ولعله كان يعلم أن ذلك الإنذار، قد لا يعزز هيبة الدولة، إذا لم يوجه جيشه باتجاه الجبل. عند ذلك أجابه الشيخ إسماعيل الأطرش قائلا : «أنا ثائر ولا أريد أن أرسل لك حبوبا ولا نقودا. ولا أتمنى شيئا سوى الحرب، وإن كان لدى سعادتكم شك في ذلك، تعال على رأس جنودك كي تتلقى البرهان على ما أقول هذه هو جوابي الوحيد»[٤].

---

(١) MAE, CPC. Turquie. Damas. d'outrey à thouvenel. vol. 6. No. 10. 21/2/1861

(٢) MAE, CPC. Turquie. Damas. d'outrey à thouvenel. vol. 6. No. 10. 21/2/1861.

(٣) MAE, CPU. Turquie. Damas. d'outrey à thovenel. vol. 6. No. 10 21/2/1861.

(٤) MAE, CPC. Turquie. Damas. d'outrey à thovenel. vol. 6. No. 10. 24. July. 1861

استند اسماعيل الأطرش، بموقفه المتشدد هذا، على نص اتفاقيـــة، كـــان قـــد وقعـــها عـــام ١٢٧٦هـ/١٨٦١م. تنص على وجوب توريد القمح، ودفع الضرائب للدولة، مقابل تراجع الدولـــة عن طلبي نزع السلاح، وتجنيد الشباب، ثم لوح على صعيد آخر، بهذه الاتفاقيـــة للشـــيخين واكـــد الحمدان، وفارس عامر، لعله يثنيهما عن إرسال الحبوب للدولة، ويمنع تعميق التباين معهما، كـــي لا يتحول إلى انقسام، تستفيد منه دون شك، الإدارة نفسها. ومن جانبه كان الوالي وقـــائد جيشـــه، يسيران بخطوات ثابتة، مركزين قواهما على حواف الجبل، فوضعا عشرة آلاف جندي على خـــاصرة الجبل في بصرى الشام، من الجهة الجنوبية الغربية قوة عسكرية في موقع المزرعة[1]، إلى الغـــرب مـــن السويداء، بعشرة كيلو مترات، مما يعني أن زحف الدولة على الجبل، بدأ ولن يتراجع، بغض النظـــر عما لاقته من اخفاقات كثيرة، ونجاحات قليلة، فعندما تمركزت القوات العسكرية عند موقع المزرعـــة، حاول السكان طردها من ذلك المكان، ونجحوا في هزيمتها في البداية، غير أن قيادة هـــذه القـــوات؛ أعادت تنظيمها. وواجهت الثوار من جديد وهزمتهم، وأقامت تحصيناتها اللازمة، لبقاء القوات فيـــها قرب مدينة السويداء. وبدأت تفكر بتطويق الجبل، بالقلاع العسكرية الضخمـــة، كلمـــا ســـنحت الفرصة.

فاستثمرت الإدارة العثمانية، هذه المعطيات الجديدة، وأخذت تعمل على زيادة وجودها داخـــل قضاء جبل حوران، وتوفر سبل حماية مؤسساتها على ندرتها، فبنت مقرات للجهاز الإداري، أشـــبه بالقلاع العسكرية «وجعلت بيوت الموظفين الأتراك على هيئة قلاع، لكي يسهل الدفاع عنـــها»[2]. وهكذا تمكنت الدولة في غضون عشر سنوات، من وضع بداية لنهاية استقلال الجبل، دون أن تخـــوض حربا واسعة، كما حدث عندما قاد أحمد القبرصي، والي سورية، حملة ضخمة واتجه على رأسها نحـــو الجبل، وهزم عند حدود أزرع. إلا أن استثمار وتطوير نصرها اضطرها على مدى خمسين سنة لاحقة – كما سنرى– لتقدم آلاف الضحايا من جنودها، إبان تجديدها المتكرر لحملاتها، وبأعداد ضخمـــة، لإلحاق هزيمة نهائية وحاسمة، بسكان الجبل ثم سكان اللواء.

ولقد شهد تاريخ لواء حوران منعطفا ومعطيات جديدة، حملت الشيخ اسماعيل الأطـــرش[3]، على توقيع اتفاقية جديدة مع الدولة، في ربيع الثاني من عام ١٢٧٨هـــ/أيلـــول ١٨٦٢م. أصبـــح بموجبها جامعا لضرائب الدولة، من سكان الجبل واللواء، بالإضافة إلى إعادة الجبل توريد حبوبـــه إلى

---

(١) في إشارة لدور هذه القلاع، في القضاء التدريجي على نفوذ الجبل، وشبه استقلاله قال شبلي الأطرش:

وأسست عمار المزرعة في بلادنا   صارت جرب في جلد بريان سالم

عملوا درارق قشـــله عسكريـــة   حتى يخافـــوا لابســـين العمايـــــم

الأطرش، شبلي، ديوان شبلي الأطرش الكبير، مكتبة الحضارة، دمشق، بدون تاريخ، ص ٨٩.

(٢) Firro, Leiden. New York. Koln. 1992. . 225.

(٣) شيلشر، دراسات تاريخية، العددان ٩، ١٠ ص ١٥٤.

دمشق، وتقديم احتياجات الجيش منها، ومن جانبها تنازلت الدولة مقابل ذلك عن طلبي التجنيد، ونزع السلاح[1] . وكان جبل حوران، مركزا للصراع الدائر مع الدولة العثمانية في حوران، ونتائج هذا الصراع كيفما كانت، من شأنها أن تصبح انتصارا أو هزيمة لسكان حوران، إذا ما أسفرت نتيجة ذلك الصراع عن هزيمة الجبل أو انتصاره. وبسبب كثافة أشكال الصراع بين الدولة والجبل، يبدو لأول وهلة، أن الأقضية الأخرى، خلت من أي شكل من هذه الأشكال. ولعل ذلك الأمر، ينطوي على شيء من الحقيقة غير أن السكان في أقضية اللواء الأخرى، كانوا يرزحون تحت مظالم كثيرة وقاسية، كانت تدفعهم بين الحين والآخر، إلى التمرد على الدولة، دون أن يتمكنوا من توفير مستلزمات المقاومة الفاعلة؛ لتطوير انتفاضاتهم، وإلحاق الهزيمة بالقوات التي كانت تكلف بقمعهم. فعندما رفض سكان قريتي كفرنجة[2] ، وسوف في قضاء عجلون، دفع الضرائب الباهظة، التي طلبتها الإدارة العثمانية منهم، قاد عاكف باشا متصرف حوران، حملة عسكرية للقضاء على عشيرة الفريحات[3] ، عام ١٢٩٤ هـ/١٨٧٧ م، كادت أن تجهز على تلك العشيرة، لولا توسط مشايخ القضاء مع المتصرف، الذي اكتفى بطرد شيخ قرية سوف، من مجلس إدارة القضاء، على أن مصادر تلك الفترة، لم تتحدث عن وقوع ضحايا بين الطرفين، مما يجعلنا نرجح، أن مجرد قدوم المتصرف على رأس قواته، دعا الثوار إلى القاء سلاحهم، واضطرهم لدفع الضرائب المطلوبة.

منذ ستينات القرن التاسع عشر، وتحديدا بعد عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢[4] حتى أواخر سبعيناته مالت علاقة سكان اللواء بالدولة ومؤسساتها، نحو الهدوء والاستقرار النسبيين، إذ لم تحدثنا المصادر

---

(١) حول موقفي الدولة العثمانية ، وفرنسا من إثارة نزاع طائفي في حوران، يمكنهما من التدخل في حوران ، قال دومنيك شوفالييه: «وقد أبدى السر عسكر قائد الجيش، حسن المشاعر إزاء مسيحيي لبنان، لدفعهم إلى مواجهة الدروز – وقد تدارك قنصل فرنسا العام، هذه المناورة – ثم قبل بواسطة كل من القنصل الإنجليزي في دمشق ريتشارد وود، وسعيد جنبلاط، لتسوية الوضع بينه وبين قادة حوران، كل هذه المؤامرات، لم ترفع مكانة الحكومة التركية» شوفالييه، مرجع مذكور سابقا ص ٤٧٢.

(٢) كانت الزعامات المحلية في قضاء عجلون، وبما لها من نفوذ بين أوساط السكان، تخيف رجال الحكم العثماني، الذين كانوا يسعون للحد من نفوذها، لا سيما عائلتي الفريحات والشريدة، صاحبتي النفوذ التقليدي القديم. فنقلت الإدارة العثمانية مركز القضاء إلى بلدة إربد، لبعدها عن مركزي نفوذهما في كفرنجة، وسوف للمزيد من التفاصيل انظر: النمر – إحسان، جبل نابلس والبلقاء، الجزء الأول، دمشق ١٩٣٨، الجزء الثاني ، نابلس ١٩٦١، الجزء الأول ص ٣٢٦٥ – ٣٦٤.

(٣) البخيت، الجالودي، قضاء عجلون، مذكور سابقا ص ٧١-٧٢.

(٤) ترى د. شيلشر أن الدولة وعلى الرغم من أنها، لم تتمكن من إعادة الإدارة المباشرة لحوران «إلا أنها أنهت حالة حوران القريبة من الحكم الذاتي فعشيرة الأطرش التي وافقت على مناصرة السياسة العثمانية في حوران، دعمت نفوذها بين الدروز وجماعات أخرى في حوران. وأيدت الحكومة المركزية آل الأطرش، ومنحت زعماء

التي بين أيدينا، عن قيام انتفاضات جديدة تذكر، في حين سارعت الدولة إلى العمل الجاد، من أجل بناء القلاع العسكرية على حواف الجبل، وداخل اللجاة، وعلى طرفي الطرق التي تصل الجبل بدمشق، تمهيداً لاستكمال السيطرة المباشرة عليه، وبناء المستلزمات الكفيلة بإجهاض مواجهاته المسلحة، لجيش وقوات الدولة، ولتصديع وحدة الصف لسكان حوران لصالح الدولة، واستجابة لرغبات كبار رجال إدارتها، استغل اليوسف من جديد بذكاء ومهارة، خلافاً وقع على ملكية الأرض بين شيخ بصرى الشام، والشيخ اسماعيل الأطرش[1] ، أدى إلى وقوع بعض القتلى، فعمل على تعطيل محاولات فض الخلاف، بتحريض شيخ بصرى الشام على رفض الصلح، وقبول دية القتلى، تمهيداً لدفع الطرفين نحو إفشال مساعي الشيخ إسماعيل الأطرش الرامية إلى تطويق الخلاف، للمحافظة على وحدة الصف، ومواجهة الدولة، وفتح الباب أمام صراع متجدد على الأرض، دام نحو نصف قرن، ولم يكتفِ اليوسف بهذا الدور فحسب، بل سعى إلى تشكيل حلفٍ مضاد للجبل، ارتكز على التحالف بين شيخ عشيرة الروالة فيصل الشعلان، ومشايخ بصرى الشام، مع العلم أن الشعلان كان صديقاً لمشايخ الجبل، في صراعه مع الشيخ محمد الدوخي، وقد دعوه للاحتماء بالجبل عند هزيمته أمامه.

مع تطور الأحداث، على مدى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تمخض هذا الوضع عن إضعاف الثوار، وتقدم حقيقي للدولة، وإن كان بحدود قليلة، إلا أنه كان بداية الطريق الطويلة الشاقة، التي لم تصل بالدولة إلى نهايتها، حتى سقوط الحكم العثماني، واصبح مشايخ الجبل أمام موقف صعب، اضطرهم للقبول بالأمر الواقع[2] ، لعلهم يستطيعون الخلاص منه لاحقاً فاضطروا لدفع ضريبة جديدة، سُميت بدل العسكرية، بمقابل رفضهم للتجنيد، ونزع السلاح. لقد كانت هذه

العشيرة الألقاب، ومهام الموظفين الرسميين وعندما كانت الحكومة المركزية، ترغب بين حين وآخر = = القيام بخطوات أكبر في حوران، كانت تلجأ إلى عشيرة الأطرش، متحدية إياها أحياناً، وخاطبة ودها في أغلب الأحيان». د. شيلشر، دراسات تاريخية، العددان ٩، ١٠ ص ١٥٤. إلا أن الأمر ليس تماماً، كما رأت شيلشر حول إنهاء حالة حوران القريبة من الحكم الذاتي. فقد استمرت هذه الحالة، وبنسب مختلفة بين تقدم وتراجع، حتى سقوط الحكم العثماني عام ١٩١٨م.

(١) شيلشر، دراسات تاريخية، المرجع نفسه ص ١٥٢، تقول شيلشر حول ذلك: «فقد نجح اليوسف في إثارة النزاع، بين آل الأطرش في قرية بكا، والقرويين في بصرى». وأيضاً Firro. P. 142. والأصح في قريتي بكا والقريا

(٢) ذكرت د. ليندا شيلشر تلك التطورات، التي خضع لها سكان الجبل وحوران؛ قائلة إنهم: «وافقوا أن يجمعوا من أهل حوران كل الضرائب المتأخرة، والغرامات المستحقة للحكومة، منذ أحداث ١٨٦٠م، كما وافقوا أن يدفعوا البدل عوضاً عن الخدمة الإلزامية». وقد استندت على مراسلات القناصل الأوربيين المحفوظة في أرشيف وزارة الشؤون الخارجية البريطانية، المكتب البريطاني للسجلات العامة، سلسلة F.O. 195 ومن الأرشيف الموحد للقسطنطينية (AEARC) انظر: شيلشر، دراسات تاريخية، ص ١٥٣، ١٦٣.

الأفكار، هي مضمون الوثيقة التي وقعها كبار المشايخ، في ربيع الثاني من عام ١٢٧٨ هـ/أيلول ١٨٦٢م. والتي شكلت نصرا للدولة، وإضعافا للجبل، وبداية لفقدان استقلاله. حيث راحت تطوق الجبل، ببناء القلاع العسكرية على أطرافه من الجهات كلها[1] . فمن الواضح أن سكان الجبل، قد نجحوا في إبعاد التجنيد، وفي إبقاء السلاح بأيديهم، غير أن قوات الدولة العثمانية، أصبحت على الأبواب من جهة، وبدأت الفرقة تحفر أخاديدها، والصراع الداخلي أخذ يفصح عن نفسه، ويتطور إلى حد استخدام السلاح، كما سنرى في موضع آخر من جهة أخرى. وإن جاءت بعض المواجهات مع الدولة، لتجمد ذلك الصراع دون أن تلغيه، وعلى مدى أقل من عقدين من الزمن، شهدت علاقة الجبل بالدولة هدوءا نسبيا، غير أنه عاد ليبلغ الذروة، عند أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر.

ولم يكن صمت الدولة على مدى هذه الفترة، قبولا بالأمر الواقع، لأن إعفاء الجبل من التجنيد ونزع السلاح، يعني إعفاء السكان في أقضية لواء حوران الأخرى، وإنما كان مجرد انتظار للظروف المواتية، التي تمكنها من الإجهاز على استقلال ذلك المكان الصغير، الذي شكل تحديا مستمرا، نال من هيبتها ليس في حوران فحسب بل في ولاية سورية كلها.

ثانيا – انتفاضة عام ١٢٩٥ هـ – ١٨٧٩م :

سنحت الفرصة المناسبة للتدخل العسكري في الجبل، بعد هدوء نسبي دام نحو عقدين تقريبا، عندما نشب خلاف، أدى بعد تطوره، إلى قتال بين سكان قريتي الدويرة وبصر الحرير. وذلك بسبب احتماء بدوي من الجوف مع عروسه[2] ، التي خطفها من درعا، عند الشيخ ياسين الحريري، شيخ بصر الحرير، الذي فكر بإعادة الفتاة إلى أهلها او تزويجها لشخص آخر غير عريسها البدوي[3] استجابة لرغبة أهل الفتاة. وبعد طرده من بصر الحرير اتجه البدوي إلى قرية الدويرة، واستجار بشيخها حمود نصر، لاسترجاع عروسه، الذي بادر إلى مؤازرته والوقوف معه، وعند سقوط عدد من الضحايا من الفريقين بعد استخدام القوة، سارعت الدولة للتدخل، بحجة الفصل بين المتحاربين، دون أن يعرف عدد من كبار رجال إدراكها الأسباب المؤدية لذلك الشجار، إلى حد وصل معه هؤلاء إلى تبادل الرسائل فيما بينهم بل والمساجلة حول تلك الأسباب. فقد خاطب مدحت باشا والي سورية،

---

(١) المقتبس، العدد ٤٠٠/١١/جمادى الآخرة ١٣٢٨هـ/١٩ حزيران ١٩١٠م.

(٢) جاء في المقتبس ما يلي: «حدث بينهم وبين أهالي بصر الحرير، مخاصمة شديدة بسبب حرمة تسمى فهيدة الدرعاوية، أوجبت سوق قوة عسكرية بقيادة الفريق جميل باشا إلى موقع القراصة»، انظر: المقتبس العدد ٥٤٤ الخميس ٥ شعبان ١٣٢٨ هـ/١١/آب/١٩١٠ م.

(٣) حدثني الحاج حامد الياسين الحريري، أنه كثيرا ما سمع والده الشيخ ياسين الحريري يتحدث عن تغير رأي الفتاة بخاطفها، وعدم رغبتها بالبقاء معه. ولم يرغب الشيخ ياسين عادتها إلى أهلها خوفا عليها من قتلها، فاضطر إلى طرد البدوي، وخصص للفتاة غرفة خاصة بها إلى جانب غرف النساء، وأكد لأهلها بأنه لن يسمح لأحد بمس كرامتها. مقابلة بتاريخ ٦/٥/١٩٩٦م.

قائد الجيش أحمد أيوب باشا؛ قائلاً : «قد أشرتم في تحريركم إلى مسائل، يجب الجواب عليها، وهي أنكم (أي قائد الجيش) تقولون أننا لا نعرف سبب حدوث الحادثة، وقد كتبت لكم بتاريخ ٢٦ أيلول /١/ تشرين الأول سنة ١٢٩٥هـ - ١٨٧٩ م، بعض مكاتيب ذكرت لكم فيها، أن سبب الثورة هو إحدى الفتيات، فقد ظهرت مشاجرة بسببها»[١] .

وإذا صدق قائد الجيش بقوله: أنه يجهل أسباب تمرد سكان الجبل على الدولة وهو المكلف بقمعهم، فكيف تحشر إدارته نفسها بتدخلها العسكري في هذا الشجار، الذي يمكن أن يحل بين المتخاصمين أنفسهم، فيما لو لم تتدخل عسكرياً؟

بيد أن الإدارة العثمانية ، التي ترى بأم عينها، كيف يموت الفلاحون في صراعات محلية عشائرية من جهة، وكيف تُنهب أرزاقهم وتؤكل زروعهم، أثناء غارات القبائل البدوية من جهة ثانية، لا يهمها حقيقةً موت عدد من السكان، كبر أم صغر، ما دام خارج دائرة مصالحها، فهي تبادر للتدخل، عندما يستجيب تدخلها لمصالحها، وسياستها العامة فهناك الكثير من المشاجرات والصراعات المحلية، التي كانت تُلحق أشدَ الأضرار بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، دون أن تنال اهتماماً يُذكر من تلك الإدارة، فلا تحرك ساكناً أو تبادر لفضها ولعل في نصٍ كتبه مدحت باشا، ما يوضح حقيقة موقف الإدارة من ذلك الحادث، ويبين المرامي البعيدة للتدخل العسكري[٢] . حتى إن فضَّ الخلاف بين المتخاصمين، لا بد أن يؤدي إلى تدخل الدولة في بحث المسائل الأخرى، الأكثر أهمية،. مما يشير إلى رغبة مدحت باشا، في ضرورة استخدام كل الوسائل الممكنة، ومنها السلاح، للسيطرة على الجبل، وإصلاحه وفق منظور الدولة الإصلاحي، وتأديب الثوار كما يرى، ولو مالوا إلى الصلح، فكتب قائلاً: «وعندي أن ترك المسألة في مجراها الطبيعي، لا ينتج عنه سوى إضاعة الوقت، فيجب البحث عن أسباب الثورة وإظهار الفاعلين الجناة، وإصدار الأوامر للقواد والعساكر، بإجراء ما يلزم إجراؤه»[٣] ، يُفصح النص عن كيفية تعامل والي سورية، مع هذه المسألة وتطور نظرته إليها، وتضخيمها، لتبرير التدخل المسلح وقمع سكان الجبل[٤]. وعند مقابلة النص الرسمي للدولة، مع النص الآخر، الذي يشير إلى رؤية السكان لتلك المسألة، يتضح أن السكان اعتبروا ما جرى، شراً وفاتحة لشرورٍ أخرى تالية .

---

(١) العطار، نادر. مذكور سابقا ص ٣٢٦.

(٢) يخاطب مدحت باشا قائد جيشه، قائلا : «تقولون في مكتوبكم أيضا أن أهالي حوران قد قبلوا الدية والحكومة قد أرسلت بعض موظفيها ليتفقوا مع مشايخ المتخاصمين. وفي المسألة، وجهين أحدهما يعد من الأمور الشخصية، والوجه الثاني، هو ما يتعلق بالحقوق النظامية، فإذا تصالح الخصوم انتهت مهمة العساكر، ووضعت المسألة على بساط البحث بين أيدي موظفي الملكية». العطار، نادر، تاريخ سورية، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

(٣) العطار، نادر. المرجع نفسه، ص ٣٢٧.

(٤) العطار، نادر. المرجع نفسه، ص ٣٢٧، ٣٢٨.

يبرز ذلك التفكير بوضوح، إذا ما أمعنا النظر في بعض الأبيات الشعرية، التي كتبها الشيخ شبلي الأطرش، عندما عبر عن الأهوال التي واجهها السكان، والخسائر التي مُنوا بها، فأنشد قائلاً :

أول فتوح الشر جازه فهيدة[1] وجرى عقبها عركات يابو الهمايم

جرى يوم قراصة[2] الذي تخبرونه يا ما فقدنا كل قرم مخاصم

تعني كلمة (الشر..) عند الشاعر الحرب، وبداية المعارك بسبب زواج فهيدة الفتاة الدرعاوية التي خطفها بدوي من الجوف، الذي استجار بالشيخ ياسين الحريري، شيخ بصر الحرير. وأما العركات فتعني عنده المعارك، ويتابع وصفه لهول هذه المعركة، التي جرت في موقع بين قريتي – قراصة ونجران – إلى الشرق من بصر الحرير، بنحو عشرة كيلو مترات، وفُقد فيها أبطال كثيرون (قرم مخاصم).

تزداد أهداف الدولة وضوحاً، عند قراءة أقوال مدحت باشا، التي لا بد من العودة، إليها نظراً لأهميتها، «ولما لم تفلح الدولة بالحصول على بغيتها سلماً لأن الأشقياء عمدوا إلى مقاومة جنود النظام والدرك اضطرت غير باغية إلى ركوب مركب العنف وكبح جماح الباغين وهي معذورة في أمرها»[3] .

إن هدف الدولة على حد قول مدحت باشا، هو إخضاع الجبل للحكم المركزي، وليس فض الخلاف بين المتشاجرين، ذلك الخلاف الذي زال بعد دفع دية الضحايا، وإجراء الصلح بينهم، إلا أنَّ الاكتفاء بهذا القدر من التدخل، يحول دون أعذار كبيرة، تمكّن الدولة من توجيه قواها، فلا بُدَّ لها إذاً– ولو ارتضى المتشاجرون – من تطوير ما جرى إلى حد يؤمِّن لها الغطاء اللازم لتدخلها، من أجل ضبط إيقاع حياة السكان في الجبل ، «الذين يربون على العشرة آلاف»[4]، ذلك العدد الذي يراه

---

(١) الأطرش، شبلي. ديوان شعر شبلي الأطرش الكبير، المرجع نفسه، ص ٨٩.

(٢) قراصة، كانت خربة غير مسكونة في تلك الفترة، تقع بين قريتي الدويرة ونجران إلى جهة الجنوب، جاء في المقتبس ما يلي: «ففي عام يسمونه قراصة ساقت الحكومة جيشاً لتأديبهم، وإصلاحهم كلفها زهاء سبعين ألف ليرة، وأنشأت قلعة درارق بالغرب من عرة». انظر المقتبس، العدد ٤٣٨ الأربعاء ٢٧ رجب ١٣٢٨ هـ ـ ٣ آب ١٩١٠م.

(٣) العطار، نادر. ص ٣٢٧.

(٤) يقول مدحت باشا في هذا الأمر: «فلكثرة عديدهم ومناعة مواقعهم، التي تحيط بها برية الشام من جهة واللجاة الذي يضرب بوعورته المثل من جهة أخرى، لم يعتادوا الطاعة والامتثال لأوامر الحكومة، حتى أنهم حاربوا المصريين، لما عهدت إدارة سورية إليهم وغلبوها على أمرها. كما أنهم أعادوا محمد باشا القبرصي وحملته القهقري». المقتبس، العدد ٤٦٨ / الأربعاء ٣ رمضان ١٣٢٨ هـ ـ ٧ أيلول ١٩١٠.

مدحت باشا عددا كبيرا، على الرغم من معرفته بأن هذا العدد الذي قدره، يضم الشيوخ والنساء والأطفال.

لا شك أن مدحت باشا كان رجلا إصلاحيا كبيرا، وكان يرى أنه لا بد من إصلاح الجبل كي يتسنى له إصلاح حوران. بيد أنه لم يعبأ بالظروف الأمنية الخطيرة والمضطربة، التي كانت تهدد أمن السكان، و لم يسمع صرخاتهم الراغبة في قيام الدولة بحفظ الأمن ليتمكنوا من الاستقرار في الأرض التي يعملون عليها، ولكي تتملكهم مشاعر الارتباط بأرضهم.

إن ميل مدحت باشا لاستخدام السلاح، جعله يصم أذنيه ويغمض عينيه، عن الظروف المحيطة بسكان لواء حوران عامة، ويسوغ العمل العسكري البحت، كما تحدث هو نفسه «وأقامت الحكومة معسكرا مؤلفا من عدة توابير، تحت قيادة الفريق جميل باشا، فأصبح العمل عسكريا بحتا»[1].

و لم يقف عند حدود استخدام السلاح فحسب، بل ضرب عرض الحائط بأوامر الصدر الأعظم في رسالته[2] التي وجهها إليه بتاريخ ١٣ تشرين أول سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م. الذي يدعوه فيها إلى حل المسألة، دون إراقة الدماء، وأشاح النظر تماما عن مضمون الأوامر التي تلقاها، وتصرف وفق رؤيته، التي تعمدت تأزيم الموقف الذي يسوغ له ليس إستخدام القوة فقط، بل أكثر من ذلك، إذ يقول: «.... لأن هؤلاء العصاة، لا يذهب بشموخهم ولا يخفف من غلوائهم إلا السلاح. فأمرت من تلقاء نفسي القائد باستئصالهم، وحدثت معركة أسفرت عن اندحار الدروز، بعد أن قتل منهم ما يزيد عن ستمائة رجل، واستأمن الرؤوساء، وبعثوا بأربعة من مديري الجناية، التي كانت شرارة هذه النار المتطايرة»[3] .

وبرزت ثلاثة مواقف إزاء تلك الحادثة البسيطة التي لا تحدث في لواء حوران وحده فحسب بل وفي كل مكان من مناطق سورية:

١ - موقف السكان المتخاصمين الذين مالوا إلى الصلح، لكن بنسب مختلفة بين الطرفين.

٢ - موقف الصدر الأعظم الذي فضل حل النزاع سلما، ربما بتأثير جملة عوامل، منها درايته بعدم قدرة الجيش على حسم المسألة حربا من جهة، والضغوط الأوربية من جهة أخرى.

---

(١) انظر المقتبس، العدد ٣،٤٦٨ رمضان ١٣٢٨ هـ /٩/٧/ ١٩١٠ م.

(٢) جاء في الرسالة المشار إليها «... فقد أمرنا السر عسكر، بإرسال ما يلزم من القوة اللازمة اتباعا لأمركم، بيد أننا ننتظر بكل سرعة حسم المسألة بالسلم، وذلك بأن ترسلوا ما يلزم عددا من مسموعي الكلمة عند المتحاربين، وتتوجهوا أنتم إذا اقتضت الحالة، لإتمام المسألة بلا حرب ولا إراقة دم، ونحن في الانتظار» انظر العطار، نادر، ص ٣٣٠.

(٣) انظر: المقتبس، العدد ٤٦٨ ، ٣ رمضان ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠/٩/٧م.

٣ – موقف الإدارة العثمانية في سورية، ويمثله الوالي الذي يعرف خيوط اللعبة كلها، ويرغب بالحسم العسكري وقائد الجيش الذي ينفذ أوامر الوالي والصدر الأعظم، ويدرك خطورة تطور لغة استخدام السلاح على الجيش نفسه.

لم يخف مدحت باشا؛ مخاوفة من بقاء سكان الجبل (على شموخهم) على حد قوله، ومن استمرار تماسك الموقف داخل أقضية حوران، تجاه سياسة الدولة الرامية إلى نزع السلاح والتجنيد، التي كانت ترفض من قبل سكان اللواء[١] ، الذين يريدون إصلاح الجهاز الإداري الفاسد، الذي هو بالأصل جزء من أسباب التذمر والتمرد. لكن إدخال الإصلاحات الإدارية، الهادفة إلى مركزة الإدارة في يد الأتراك وكبار المتنفذين، كان يخيفهم ويدفعهم لحمل السلاح خلف مشايخهم، بالإضافة إلى خوفهم من تجنيد أبنائهم.

ولعل والي سورية كان يدركُ ذلك الأمر، ويعرف خطورة بقاء السكان في اللواء، متحدين على جملة من الأهداف، ومن جهة ثانية كان يدرك سهولة إثارة الصراعات المختلفة، في مجتمع يئن من التخلف والجهل. فرأى وحدة السكان هذه برؤية أخرى، تتمثل في الزعم بأنه لا بد من تحرير سكان السهل من سكان الجبل «والسياسة لا تقضي ترك الحورانيين أسارى الدروز».

ولعل الخوف الحقيقي يبدو واضحا، من هذا الموقف الموحد لسكان اللواء، في إفصاح مدحت باشا عنه وبشكل واضح عندما قال: «ومع هذا فستكون النتيجة خضوع جهة حوران وتوابعها للدروز، ولا سبيل للخلاص من ذلك إلا بإستعمال القوة العسكرية، التي ابتدأنا بإستعمالها»[٢] .

كان اسماعيل الأطرش قد هدد والي سورية، بتوحيد كل سكان[٣] حوران والبدو ضد سياسة الدولة، وهذا ما يعرفه ولاة سورية ويخشونه. في حين أن الزعم الآخر ليس إلا غطاء، يلبسونه لإخفاء الحقيقة التي يخشونها.

وإذا عدنا إلى مناقشة النتائج التي تمخضت عن تلك المواجهة، بعد معرفة عدد الضحايا من سكان الجبل، وفقا لتقديرات الوالي نفسه. فإن حجم الضحايا الذي قدم، يفوق إمكانات السكان الذين يزيد عددهم عن العشرة آلاف نسمة، إذ أن نصف هذا العدد سيكون من النساء، أي أن عدد الذكور لن يزيد عن الخمسة آلاف شخص. وهناك نسبة كبيرة قد تزيد عن النصف، من الأطفال والشيوخ غير القادرين على حمل السلاح، مما يعني أن نسبة كبيرة ممن واجهت الحملة قد لاقت حتفها.

---

(١) يقول كرد علي: «لو وضعت الإصلاحات الإدارية موضع العمل بجد ونشاط، لاستقام الأمر كثيرا، وقلت الفتن التي تقع بين الرعايا والعمال». كرد علي، خطط الشام ، ـ ٣، ص ١٠٩.

(٢) العطار، نادر، ص ٣٣١.

(٣) كان الجبل ملاذا لكل الفارين من بطش الدولة، والثائرين عليها. فقد ذكر القنصل الفرنسي غيلوا بتقريره المؤرخ في ٢٣ آب ١٨٨٨، أن الدولة فرضت شرطا على مشايخ الجبل، لحل الخلاف معهم تمثل في ((تسليم العسكريين الفارين والمجرمين اللاجئين إلى الجبل للسلطات الرسمية.)) انظر: ملحق الوثائق وثيقة رقم ٥٣ ص ٤٠٣ .

فكم كان حجم الخسارة كبيرا، ليس على صعيد حملة السلاح فحسب، بل على صعيد تأثير موت أو غياب ستمئة رجل عن الحياة الاقتصادية، والاجتماعية في الجبل!

وإذا كانت الدولة تقدم سياستها الإصلاحية بهذا الشكل، فكيف سيقبل الفلاحون تلك السياسة ، ليس في قضاء الجبل فحسب، بل في أقضية لواء حوران ، الذي بات فرض الأمن فيه عصيا، ما دام الجبل ثائرا؟ إن هذا الأمر كان يقلق بال السلطة ويخيفها[1] ، فجريدة المقتبس التي لم تكن تخفي انحيازها الواضح لجانب الدولة، وتأييدها التام لسياستها المتخذة بحق الجبل خاصة، وحوران والكرك عامة. عبرت عن ذلك قائلة: «إن تساوي أهل الجبل بالشعوب الأخرى، وتأديب أشقيائه، لايصلح الجبل فقط، بل يعم الإصلاح لواءي حوران والكرك، لأن أهالي هذين اللواءين، يأبون على الحكومة طلبها عندما تكلفهم التجنيد، وتحرير نفوسهم وأملاكهم متخذين من الدروز مثالا لهم، فمتى حررت نفوس الدروز وجندت رجالهم، لا يلبث أهل هذين اللواءين أن يهرعوا إلى ما تريده الحكومة من تلقاء أنفسهم، دون كلفة ومشقة، كما أن لتأديب الجبل وإصلاحه تأثيرا معنويا، إن لم يكن ماديا في نفوس القبائل البدوية»[2] .

إن ما يسوغ الاستشهاد بهذا المقطع الطويل، يكمن في تكثيفه لمضمون سياسة الدولة في اللواء كله. على أن المقتبس لم تقف عند هذا الحد، بل أمعنت في حث الدولة على أخذ الثائرين بشكل خاص، والسكان بشكل عام بالشدة والعنف. ورددت في هذا السياق البيت الشعري التالي:

الحلم في بعض المواطن ذلة والبغي جرح والسياسة مرهم

وعلى الجبهة الأخرى، فقد قدمت الدولة آلاف الضحايا من جنودها، الذين ساقتهم للقتال، دفاعا عن أهدافها: « فقدت من جنودها بنحو ثلاثة آلاف نفس، منهم من ذهب شهيدا، ومنهم من مات من الأمراض»[3] .

ولا شك أن هذا العدد الضخم، الذي قضى في معركة، كانت شرسة وطاحنة، بالقرب من خربة قراصة (قرية مسكونة اليوم)، يشكل نسبة عالية من جنود الحملة كلها، وإذا ما أضفنا إلى هذا العدد، عدد الجرحى الذي ظل مجهولا، علمنا ما الذي أرغم الوالي على القبول بالانسحاب، دون أن يستأصلهم على حد قوله، وتمثل في فشل القوات العسكرية وعدم قدرتها على تحقيق نصر حاسم، بالإضافة إلى موقف الصدر الأعظم الذي لم ير بعد[4] ، أن الدولة قادرة على ذلك.

---

(١) «لم ينقطع سكان حوران عن التفكير بالتمسك بكل ما يجمعهم، ويوحدهم ضد سياسة الحكومة، فعندما وجهت الدولة قوة من الدرك، لفض نزاع افتعله أحمد آغا اليوسف، بين سكان قرية بكا من الجبل، وبصرى الشام من السهل. وعند وصول «الدرك الذي تشكل حديثا، لاستغلال هذه الثغرة، طوى القرويون خلافلهم وردوا الدرك معا» ، انظر شيلشر، دراسات تاريخية ، مذكور سابقا ص ١٥٢.

(٣) المقتبس، العدد ٤٥٠، ١١ شوال ١٣٢٨هـ / ١٧ آب ١٩١٠ م.

(٣) المقتبس، العدد ٤٥٠ ، ١١ شوال ١٣٢٨ هـ / ١٧ آب ١٩١٠ م

(٤) حلل الصدر الأعظم موقف سكان الجبل على الشكل التالي: «إذا ترك حبلهم على غاربهم، أنتج تركهم احتقار الحكومة. بيد أن تماديهم في العصيان يرجع إلى وقت بعيد و لم يحن وقت تأديبهم» . انظر د. العطار، نادر. مذكور سابقا ص ٣٢٩.

وأخذت الإدارة العثمانية تنتظر الظروف المناسبة، لتضرب ضربتها فقامت بتجهيز وتوجيه قوات ضخمة، بقيادة المشير «حسين فوزي باشا»[1] ، نحو الجبل، خيَّمت إلى الغرب من مدينة السويداء، عند قرية الثعلة، ولسبب يعود أيضاً إلى نزاع محلي بين سُكان قرى السهل والجبل.

جاءت هذه القوات قبل مضي سنة، على تاريخ المعركة المشار إليها قبل قليل. وقد أرخ لها أحد شهود العيان، الذي قام بدور بارز في تاريخ حوران، في تلك الفترة وحتى مطلع القرن العشرين، وهو الشيخ شبلي الأطرش قائلاً:

من بعد تسع شهور عدة كوامل	جرى بالكرك إن كنت داري وفاهم
كانت سبب الجيش جرَّار زاخر	مع حسين فوزي مثل سبع الملاطم
وخيَّم على الثعلة وهَشَّم زروعها	وشعلَّ خشبها والركن والدعايم

لم يقف فوزي عند تهديم الثعلة، لإرهاب السكان فحسب، بل عمد إلى استكمال خطة الدولة في تطويق الجبل بالقلاع. وراح يبني قلعة المزرعة الواقعة إلى الغرب من السويداء، على بعد عشرة كيلو مترات واكتفى بفض الخلاف بين المتخاصمين، بعد دفع دية القتلى، وبعد بناء قلعتي المزرعة ودرارق، استمرت الإدارة في عملها الصبور، والذي امتدَّ على مدى عقود في زرع جنودها على أطراف الجبل، منتظرة الفرصة المواتية لإدخال قواها إلى داخل الجبل، واحتلال السويداء. ولا يخفى هدفها في إرهاب السكان من جراء سياستها هذه.

وأسس عمار المزرعة في بلادنا	صارت جَرب في جلد بريان سالم[2]
عملوا درارق قشلة عسكرية	حتى يخافوا لابسين العمايم

ثالثاً – تطور الانتفاضة الفلاحية ومواجهة ممدوح باشا :

لم يطل الوقت حتى سنحت الفرصة الذهبية، التي اغتنمتها الدولة، وحققت ما كانت تتمنى تحقيقه منذ نحو خمسين عاماً، عندما احتدم الصراع الداخلي الاجتماعي في الجبل وبلغ ذروته، بين الفلاحين وكبار المشايخ من آل الأطرش، ذلك الصراع الذي بدأت شرارته الأولى، في القسم الجنوبي في الجبل من قرى (عرمان، ملح، الهويا، امتان). وامتد إلى السويداء وأدى إلى ترحيل آل الأطرش وطردهم من الجبل. فلم تتدخل الإدارة إلى جانب أي من المتصارعين، على مدى سنين من الصراع،

---

(١) كرد علي، المرجع نفسه، جـ ٣، ص ١١٠.

(٢) الأطرش ، شبلي. ديوان شبلي الأطرش الكبير، مكتبة الحضارة، دمشق، دون تاريخ، ص ٨٩.

إلا عندما ذهب الشيخ إبراهيم[١] الأطرش وبرفقته محمد وشبلي الأطرش، بعد طرده من السويداء، إلى دمشق طالبا دعم الوالي، لإعادته إلى مشيخته ووظيفته.

ولم يتأخر عاصم[٢] باشا عن تلبية الطلب، خاصة وأنه كان يتجول داخل الجبل إبان ذلك الصراع. ومن المؤكد أن طواف الوالي في حوران، لم يكن من قبيل المصادفة، بل كان يهدف إلى الإطلاع عن كثب على حيثيات ما يجري، ثم معرفة الطرق المناسبة، لاستثماره لصالح الدولة. عندئذ وفي ذلك الوقت كتب «ديكسون» القنصل الإنكليزي في دمشق بتاريخ شهر ذي القعدة ١٣٠٨هـ/١٩/٥/١٨٩٠م؛ قائلا: «دخل الاستقلال الجزئي للجبل في سباق مع التبعية والخضوع، عندما أرسلت الدولة جنودها، وأسست حامياتها القوية في نقاط استراتيجية. فقد بات السكان أمام خيارين:

١ - إما التراجع إلى الصحراء والعيش فيها، مثلهم مثل القبائل البدوية.

٢ - أو الخضوع تماما للحكومة العثمانية، والقبول بكل ما تمليه عليهم»[٣] .

وخلال شهر أيار من عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م. بدأت الدولة تدخلها السافر، ليس انتصارا للشيخ إبراهيم الأطرش، وإنما استثمارا لفرصة طال انتظارها. فأنذرت الفلاحين بتسليم ثلاث آلاف بندقية، وتنفيذ كل شروطها ليصبح الجبل ولواء حوران، تحت السيطرة المباشرة لإدارتها.

المواجهة العسكرية الحاسمة بين ممدوح باشا والثوار:

عقد الثوار اجتماعا عاما، في مطلع شوال ١٣٠٨هـ/٢١أيار ١٨٩٠م. في قرية مردك، لدراسة الوضع الحرج، الذي نجم عن إنذار مدوح باشا لهم. الذي سينتهز الفرصة الذهبية التي وفرتها دعوة ابراهيم، وشبلي، ومحمد الأطرش[٤] ، للقوات العثمانية، لدخول الجبل، والوقوف إلى جانبهم ضد الثوار. وعلى الرغم من الاستعدادات العسكرية الكافية، وانقسام سكان الجبل، كان ممدوح باشا كغيره من كبار رجال الحكم، واقعا «تحت تأثيره فكرة، ترى أن الجبل لا يمكن أن تقتحمه الجيوش

---

(١) انظر: ملحق الوثائق ، وثيقة رقم ٥٥ ص ٤٠٩.

(٢) أشارت المقتبس إلى ذلك الصراع قائلة: «وفي سنة ٣٠٦ شرقية انقسم الدروز فرقتين مشايخ وعامة، وزادت البغضاء والعداوة بينهم، فأدت إلى حدوث وقائع، وكان ذلك أثناء طواف المرحوم عاصم باشا والي سورية الأسبق في جهة حوران». انظر: المقتبس العدد ٤٤٥، الخميس ٥ شعبان ١٣٢٨ هـ - ١١/٨/١٩١٠، وسنشير إلى الأسباب العميقة لهذا الصراع في بحث لاحق.

(٣) p.p 226 - 227.

(٤) انظر ملحق الوثائق ، الوثيقة رقم ٥٨ ص ٤١٣.

النظامية، منذ إخفاقات جيش ابراهيم باشا، قبل نصف قرن تقريباً[١] ، ويتابع القنصل الفرنسي تصويره لسياسة الدولة العثمانية واستغلالها للصراع الداخلي قائلاً: «ويمكننا أن نكون واثقين على ما أعتقد، بأنهم لا يسعون لتوجيه ضربة عسكرية، وإذا ما كانوا سيدخلون الجبل، فلن يقوموا بذلك، إلا بعد أن يتأكدوا من مساعدة أحد الطرفين المتحاربين، وإذا لم يكونوا مع ذلك، يفضلون إنهاكهم بشكل كامل، ليجتاحوا المنطقة دون[٢] مقاومة. ولّد الانتصار على المشايخ لدى الفلاحين، استعداداً كبيراً لمواجهة الدولة، التي انحازت إلى جانب مشايخهم. فقرروا في اجتماع مردك، رفض إنذار ممدوح باشا، واستعدوا للمواجهة. وقبل ذلك، كانوا قد تحالفوا مع سكان السهل الحوراني لصد الجيش، ومنعه من دخول الجبل، وإفشال خططه، الرامية لتطبيق كل الإجراءات المزمع تطبيقها، مثل: إحصاء السكان، ومسح الأراضي، ونزع السلاح، والتجنيد.

وكان تحالف سكان الجبل والسهل، خطراً كبيراً[٣] ، يهدد سياسة الدولة، التي تعمل كل ما بوسعها، لمنعه وإجهاضه إن تم.

من جانبه قام ممدوح باشا، بدراسة الموقف بدراية بعد أن وضع آلاف الجنود على أهبة الاستعداد لاقتحام الجبل، وأخذ يتوغل بهم باتجاه السويداء. وبعد أن غادر موقع المزرعة[٤] ، وتجاوز أراضي قرية ولغا، التي تبعد ستة كيلو مترات عن السويداء، وحطّ رحاله إلى الشرق منها، في أرض تعرف اليوم بمنطقة الشقراوية، وفي هذه المنطقة الوعرة، خاض مع الثوار معركة غير متكافئة[٥] ، تعجز فيها الشجاعة النادرة، لعدد قليل من الثوار لا يزيد عن ألفي مقاتل عن مواجهة قوة مكونة، من عدد ضخم من الجنود المزودين بالمدافع، والبنادق والأسلحة الحديثة، وفي بداية المعركة، وبسبب تحصن الثوار خلف الصخور، رجحت كفة النصر لصالحهم، فتظاهر ممدوح باشا بالهزيمة، ليخدعهم ويخرجهم من تحصيناتهم، وكان له ما أراد، عندما انطلت الحيلة عليهم، وانقضوا على جنود الحملة.

---

(١) أشار القنصل الفرنسي غيلوا إلى ذلك، في رسالته الموجهة إلى سفير فرنسا في الآستانة؛ قائلاً : «لقد تشرفت بالإشارة لسعادتكم في رسائلي السابقة، ولا سيما في رسالة ٢٣ آب الماضي، إلى الجهود التي تبذلها سلطة الولاية، بهدف حرمان حوران من مزاياها، وجعلها متماثلة مع باقي أجزاء ولاية سورية. ويبدو أن تنفيذ هذا المشروع، لا يتم بدون صعوبة جدية، فقد وصلني فعلاً، أن سكان عدد من قرى حوران، قد هاجروا إلى الجبل في أعقاب اتفاق مبرم، بينهم وبين سكان الجبل واللجاه، بهدف مواجهة تطبيق التحديدات الإدارية، التي تزمع الحكومة القيام بها في بلدهم، وهي الإحصاء والمساحة، والضريبة العشرية والعقارية، والمحاكم والخدمة العسكرية». انظر ملحق الوثائق ، الوثيقة رقم ٥٥ ص ٤٠٨ .

(٢) انظر ملحق الوثائق الرسمية ، الوثيقة رقم ٥٨ ص ٤١٣ .

(٣) شيلشر، دراسات تاريخية ، العددان ٩، ١٠.

(٤) p.p 226-227.

(٥) حنا، عبد الله. العامية والانتفاضة الفلاحية في جبل حوران، ١٨٥٠ - ١٩١٨. الأهالي، دمشق ١٩٩٠ ص ٢١٧.

فأصلاهم بنيران كثيفة من البنادق والمدافع، وكبدهم خسائر فادحة، وألحق بهم هزيمة قاسية فانسحبوا من أرض المعركة، بعد أن تركوا أربعمئة شهيد[1] ، وعددا كبيرا من الجرحى، فانفتحت عندئذ الطريق إلى السويداء. فتقدم القائد العثماني بقواته باتجاه المدينة، في أوائل شهر ذي القعدة من عام ١٣٠٧هـ/٢٥ أيار ١٨٩٠م، بعد أن أصلاها بنيران مدافعه حتى أصابتها الحرائق، ولحق بها الدمار. ولم يكتف بذلك فحسب، بل لجأ إلى هدم منازل الثوار، ومصادرة أرزاقهم ومواشيهم ونهب أموالهم[2] ، وفرض الغرامات الكبيرة على السكان كلهم، وزج كل من قبض عليه في السجون.

بيد أن الثوار سرعان ما تنادوا للثأر من ممدوح باشا، فباغتوه بهجوم خاطف، شنوه على قواته التي دخلت السويداء، في ليلة الثامن والعشرين، وفجر التاسع والعشرين من شهر حزيران، دون أن يتوقع ممدوح باشا وقواته، هذا الهجوم الصاعق، فأنزلوا فيها « أكثر من أربعمئة رجل من القتلى، وأوقعوا في صفوفها عددا كبيرا من الجرحى». وذلك وفق ما جاء في رسالة القنصل الفرنسي، إلى سفير دولته[3] .

عمل ممدوح باشا على امتصاص ذلك الهجوم المباغت، وبدأ يعمل بسرعة لإعادة تنظيم قواته ومطاردة الثوار وطردهم من قرية قنوات القريبة من السويداء، بعد أن تجاوز ما حل بقواته من ضربة، كادت أن تكون حاسمة لصالح الثوار، وباعثة على الفوضى، وفقدان الثقة بالنفس. وبعد أن تمكن من إحكام سيطرته على السويداء، اتخذ عددا من الإجراءات العاجلة، في فترة واحدة. فقد باشر ببناء قلعة كبيرة[4] إلى الشرق من المدينة، دون أن يتمكن الثوار من اقتحامها. كما وجه قواته، لمطاردة الثوار في القرى القريبة من المدينة، وكان قد أعلن الأحكام العرفية، وقبض على مئتي أسرة، وبادر إلى نفيها مع جميع أفرادها إلى تركيا.

واضطر الثوار لوقف عملياتهم العسكرية مكرهين، تحت ضغط عوامل أهمها: الالتفات إلى حصاد موسمهم من القمح والمزروعات الأخرى، بالإضافة إلى تأثير ما دفعوه من ضحايا من قتلى

---

(١) انظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٦٤) ص٤٢٥ . Firro p. 227

(٢) «إن الأموال المنقولة وغير المنقولة، التي تصادر من رجال الدور الحميدي، تبلغ قيمتها مليون ليرة، وأن نقود ممدوح باشا نقود – غير مغشوشة – غالية القيمة، هذا ما عدا النقود التي وضعوها في المصارف الأجنبية» ولا يخفى على الباحث والقارئ، أن مصدر هذه النقود هو جيوب الفلاحين، خاصة نقود ممدوح باشا، حاكم لواء حوران العرفي. انظر المقتبس، العدد ٤٦. الخميس ٢١ محرم ١٣٢٧ هـ/١٣/٢/١٩٠٩م.

(٣) انظر ملحق الوثائق ، وثيقة رقم ٦٤ ص ٤٢٥. وقد جاء في الرسالة أو التقرير نفسه، ص ٩٦:«إن النتيجة الأخيرة حسب رأيي. أن الدروز سيتمكنون من الاحتفاظ لبعض الوقت، بما يشبه الاستقلال لكن حكومة جلالة السلطان، ستجني ثمار هذه السياسة الصبورة والذكية، والتي لا تنفك تمارسها منذ سنوات، والتي يمكن ملاحظة آثارها منذ الآن». اما المقصود بالسياسة، فهو اللجوء إلى قضم استقلال الجبل، وحوران شيئا فشيئا، عبر فترة طويلة بدأت منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

(٤) حنا، عبد الله، العامية، الانتفاضات الفلاحية، مذكور سابقا ص ٢١٧ – ٢١٨. وأيضا أبو راشد، حنا، ص ٥٧.

وجرحى. ومن سياسة القمع والمصادرة، والملاحقة التي مارسها. وقد حمّله القنصل الفرنسي تبعتها إذ قال: «إنّ ممدوح باشا الذي أسندت إليه قيادة العمليات، والذي كان في الوقت نفسه حاكم حوران، حصل على رتبة عميد، رغم كونه أمياً، وتقع مسؤولية هذا الوضع على فكره المغامر، وطبعه المزاجي، أكثر مما تقع على مواهبه العسكرية»[1].

وحول معاناة السكان من سياسة ممدوح باشا، كتب سلطان الأطرش الذي كان شاهد عيان؛ قائلاً: «وإذا ما عدت بذاكرتي إلى أيام الطفولة، فأول ما أذكره، كيف أمسك والدي بيدي، وأخذني معه لمقابلة القائد العثماني ممدوح باشا، في المخيم الذي نصبه على البيادر التي تقوم عليها دورنا الحالية، وذلك أثناء الجولة التي كان يقوم بها في المقرن القبلي، للقبض على الزعماء وقادة الرأي منهم، ونفيهم مع عائلاتهم إلى خارج بلاد الشام، فكان والدي وعمي فايز من جملة المنفيين»[2]. وهكذا اضطر سكان القسم الجنوبي من الجبل، إلى ترحيل نسائهم وأطفالهم من قراهم، إلى البادية الشرقية، وسكان القسم الشمالي، إلى الاعتصام مع أطفالهم ونسائهم في اللجاة.

رابعاً – تجدد الانتفاضة والتصدي لجيش أدهم باشا :

بعد ذلك ظن العثمانيون، أن السكان باتوا عاجزين عن إبداء أية مقاومة لسياستهم وأن طاعتهم غدت أمراً بديهياً. ولاختبار صحة هذا الاعتقاد، طلب ممدوح باشا من شبلي الأطرش، أن يقوم باستعادة الجمال التي صادرها سكان قرية – صلخد – من قبيلة الروالة. فأجابه شبلي: بضرورة تزويده بفرقة مكونة من ستين رجلاً مسلحاً، لتنفيذ هذه المهمة. وعندما أرسل ممدوح باشا بالفعل هذه القوة، آثر شبلي عدم قيادتها، وأرسل أحد إخوته[3] معها إلى صلخد، وذلك كي لا يُعمّق العداء أكثر بينه وبين فلاحي الجبل من جهة، وحتى لا يضع نفسه جندياً في يد القوات العثمانية من جهة ثانية، ينفذ أوامرها ساعة تشاء. فعزف عن قيادة القوات العثمانية، لتنفيذ مهمة طلبتها الدولة. لأن مثل ذلك السلوك، لا يساعد شبلي على استعادة ثقة السكان به، بعد النتائج المريرة التي طالت الجبل كله، عند القضاء على انتفاضة العامة. ولدى وصول هذه القوة إلى صلخد، تمكن السكان من تجريدها من سلاحها وطردها باتجاه السويداء.

ومن الجدير ذكرهُ، أن الحروب والمواجهات التي تمّت مع القوات العثمانية حتى عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م. دارت رحاها على أراضي السويداء، والقسم الشمالي والغربي منه، وجاءت

---

(١) ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٦٤، ص ٤٢٤ .

(٢) الأطرش، سلطان. مذكرات، العدد ٩٧، بيروت المساء، ٩-١٥ كانون الأول ١٩٧٥.

(٣) انظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (٦٦) ص (٤٣٠): «وبدلاً من أن يذهب شبلي بنفسه إلى صلخد، قام بإرسال أحد إخوته الذي قابل سكان صلخد، فاستقبله الجبليون، هو والعساكر أحسن استقبال، ووزعوهم على منازل مختلفة حيث قدّم لهم الطعام، وما أن رؤوهم منشغلين حتى انقضوا عليهم، ونزعوا أسلحتهم وطردوهم من القرية، تحت ضربات العصي...». الوثيقة نفسها، ص ٤٣١ .

سياسة التنكيل والبطش، التي اتبعها ممدوح باشا، لتحدّ من إمكانية النهوض، وحمل السلاح خلال وقت قصير. فبدأت بوادر الانتفاضة تلوح من جديد في الجنوب وفي القرى المحيطة بصلخد، في حين كانت قوات الجيش والدرك، تتواجدُ بكثافة كبيرة في السويداء والمزرعة ودرارق وعاهرة وشهبا، وبصر الحرير وبراق. وكان على السكان أمام ضغط هذه القوات، أن يبحثوا عن أساليب جديدة، للتخفيف من الظلم والطغيان الذي حاق بهم، خاصة أنهم خضعوا لواقع جديد، مع مطلع تسعينات القرن التاسع عشر كانوا يخشون من إحاطته بهم، منذ أكثر من خمسين عاماً، وهم يعملون جاهدين، لإبعاد شبحه عنهم. بعد أن انقسموا إلى فريقين متناقضين[١] متصارعين، فلاحين وفقراء معدمين من جهة، وكبار المشايخ من جهة ثانية. لا سيما أن عدداً منهم، عاد لنفوذه بالدعم العسكري للدولة غير أنّ عدداً من الذين تسلموا وظيفة مدير ناحية وغيرها، لم ينفصلوا عن السكان وينحازوا إلى الدولة، وحاول الشيخ شبلي الأطرش، الذي تسلّم مهام قائمقام[٢] ، لفترة لم تتجاوز السنة الواحدة. أن يحوز على ثقة السكان به، دون أن يعادي الدولة تماماً، ولقد فهمت الإدارة موقفه الوسطي هذا، فأقالته من منصب قائمقام.

بدأ شبلي الأطرش؛ يفكر بصياغة تحالفات جديدة داخل القضاء، تمكنه من مواجهة الضغط المتزايد عليه من قبل الإدارة العثمانية، وتحول دون خضوعه لمشيئتها. فتحالف مع قبيلة بني صخر البدوية، التي تحكمها علاقات عدائية مع الروالة من جهة والدولة من جهة ثانية. بيد أن الدولة كانت تراقب بحذر شديد تحركاته، التي أخذت تثير قلقها، وعندما بلغت سياسته حداً لا يرضيها، ألقى جنودها القبض عليه[٣] ، بينما كان عائداً من حضور مأتم الشيخ محمد القضماني في قرية شقا، متهمة إياه بتحريض السكان المجتمعين في مراسم الدفن على الدولة، ثم التحضير لانتفاضة جديدة. وقد ألقت به في قلعة المزرعة، لتقوم بنقله إلى دمشق، في حال تمكنها من تأمين الطريق التي سيسلكها جنودها مصطحبينه إلى دمشق، بعد أخذ الاحتياطات العسكرية اللازمة.

علم السكان بمكيدة الدولة، وسارع أهالي قرى المجدل وكفر اللحف، وريمة والسجن، ونجران وغيرها إلى تطويق قلعة المزرعة، وحصارها وقطع المياه عنها، وإنذار حاميتها بمهاجمتها وتدميرها، إذا لم يُطلق سراح شبلي، وكانت ولاية سورية في هذه الفترة، تستعد لإرسال قوة عسكرية، لتأسيس

---

(١) جاء التقرير المؤرخ في ١٨٩٠/٥/٧:ما يلي : «شكل الفلاحون مجلساً وطنياً عرف باسم العامية حل محل اجتماعات المشايخ السابقة... وأعطى نفسه حق اختيار الشيوخ، وإمكانية اختيارهم من العائلات النبيلة والمتنفذة أو من الشعب . ملحق الوثائق ، وثيقة رقم ٦١ ص ٤١٧ .

(٢) أشارت المقتبس إلى طلب شبلي الأطرش، العفو عن المنفيين إلى جزيرة رودس، من الوالي، عندما حضر إلى دمشق، بعد أن عينه نوري باشا والي سورية قائمقاماً على قضاء الجبل. انظر : المقتبس، العدد ٤٤٦ السبت ١ شعبان ١٣٢٨ هـ/ ١٩١٠/٨/١٣ م.

(٣) العيسمي، وآخرون، المرجع نفسه، ص ٤١.

لواء الكرك، فتوجهت هذه القوة باتجاه المزرعة لفك الحصار عن قلعتها، غير أن عجز حاميتها عن الصمود أمام المحاصرين، دفعها إلى فك أسر شبلي[1]، بعد مفاوضات مع وفد يمثل الثوار، مقابل تسليم ابنه محمود رهينة لديها لإجبار الثوار على التراجع وفك الحصار عن القلعة.

وعندما وصل الخبر إلى حسين باشا، قائد القوة المكلفة بالذهاب إلى الكرك؛ بتلك التطورات، عَزَف عن متابعة سيره نحو المزرعة، وكلفت الولاية «هيئة من معتبري دمشق وأكابرها، تحت رئاسة الباشا المشار إليه، لإجراء التحقيقات والنصائح[2]».

أخذت حالة الغليان تزداد في الجبل، بعد هذه التطورات، مدفوعة بأسباب تصاعد وتأثر التعسف والظلم، ومضاعفة الضرائب، التي تفوق قدرات الأهلين.

فبدأ أهالي القسم الجنوبي من الجبل، يعقدون الاجتماعات السِّرية[3]، بغرض التشاور والاتفاق على سياسة موحدة، تمكّن الأهلين من مقاومة المظالم التي حاقت بهم، كما حصل في اجتماع عُقد في قرية ملح، و لم تكن تلك النوايا التي يجتمع حولها السكان، خافية تماماً على الدولة، التي أخذت تستعد لتوجيه ضربة رادعة، تجهض قدراتهم، وتحول بينهم وبين رفع راية الانتفاضة من جديد.

وعندما لمست الدولة، عجز قواها الموجودة في الجبل عن تحقيق ما تريد، بادرت عام ١٣١٢-١٣١٣هـ/١٨٩٥م. إلى تنظيم قوات جديدة، زاعمة أنها ترغب في أخذ دفعة جديدة، من الشباب في الجبل إلى الخدمة العسكرية. وأنها ستعيد الأمن للجبل بعد نزاع جرى بين عدد من قرى سكان الجبل، وقرى الحراك[4] والحريك في السهل. فاستعدَّ سكان الجبل، لا سيما قرى القسم الشمالي الغربي منه للمواجهة الجديدة.

وفي منتصف تشرين الأول من عام ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، تحركت القوات العسكرية بقيادة أدهم باشا، والمكونة من «أربعة وعشرين تابوراً نظامياً، ورديفاً وإلالايين فرسان، ومقدار من المدافع[5] باتجاه السويداء» حاول الثوار تعطيل سير هذه القوات، فهبّوا لملاقاتها، غير أن الكثرة من الجنود والأسلحة الحديثة، تغلبت على الشجاعة التي أبداها الثوار على قلتهم، فاضطروا إلى مواجهتها

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٤١ .

(٢) المقتبس ، العدد ٤٤٥ / ٥ شعبان ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠/٨/١١ .

(٣) لم تكن انتفاضات فلاحي الجبل منفصلة عن بعضها . غير أن شدة القمع في القسم الشمالي ، في العقد الأخير من القرن التاسع عشر . أتاح لفلاحي الجنوب مجالاً مناسباً ، لتجديد الإنتفاضات ، ورفض سياسة الدولة العثمانية، فانتقل مركز الانتفاضة الى الجنوب ، ليعود من جديد الى القسم الغربي والشمالي والشرقي ، ويشمل الجبل كله ، إبان الإنتفاضة ضد سامي باشا : النمر وآخرون مذكور سابقاً ص ٤٢ .

(٤) تعتبر أشعار شبلي الأطرش الذي توفي مطلع القرن العشرين مصوراً فيها مأساة الجبل ، مصدراً مهماً ودقيقاً كونه شاهد عيان على دقائق سياسة الترك ، ديوان شبلي ص ٨٨ — ٩٧ .

(٥) المقتبس ، العدد ٧/٦٤٦ شوال / ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠/٨/١٣ م . وهناك تفاصيل عن ذلك في العدد ٢٢/٥٨١ محرم /١٣٢٩ هـ/١٩١١/١٣ م .

مرات أخرى عند قرى نجران، والسجن وعاهرة وأم العلق، على مدى أسبوع كامل، دون أن يحققوا نصرا حاسما، يحول دون زحفها، نحو السويداء. وفي الحادي والعشرين من الشهر ذاته، دخل القائد العثماني السويداء، ليجد الشيخ شبلي الأطرش وعددا من المشايخ في استقباله معلنين استسلامهم أمامه. غير أن ذلك الضابط، طلب حضور كل المشايخ من أجل تقديم طاعتهم، وعندما حصل على ما أراد، قام باعتقال ثلاثمئة رجل، ومن بينهم شبلي وثلاثة وأربعين شيخا مع أسرهم، وقام بنفيهم إلى بلاد الأناضول[(١)] وطرابلس الغرب. وفي تلك الفترة، كان الشيخ يحيى الأطرش شقيق شبلي، قائد تابور في إزرع[(٢)].

خامسا: الإنتفاضة والمواجهات العسكرية في عرمان والسويداء:

لم تتمكن الدولة من وأد روح المقاومة على الرغم مما فعلته، من سياسة المصادرة وفرض الضرائب، والنفي والقتل، وفي قصائد شبلي الأطرش ما يدل على بعض معاناة السكان:

أول طلب قالوا علف للمواشي	شعير وتبن شندي مع الصبح لازم
هاتوا حطب، هاتوا فحم للعساكر	برغل وآت وياغ جامد وعايم
من بعدها صارت على الناس ثقلة	طلبوا أموال من السنين القدايم
عدو الحلال وطوبوا الأرض كلها	وصرنا مثل أهل العجز للظلايم
صار الحوالة يسحب الجيد منا	ويقشطونا مثل قشط السوايم
يقلو اللحم بالسمن والجاج مثله	من غير هذا فحشهم بالكلايم
شركس وكرد وترك علبة محوجة	لا ما دعوا حوران للحشر نايم[(٣)]

ولمواجهة هذا الواقع المر، تزايدت اجتماعات ممثلي السكان مع مشايخهم، كالاجتماع الذي عقد في منزل الشيخ محمود أبو خير في قرية عرمان، على أثر شجار وقع بين نواطير قرية عرمان، وبين البدو الذين اعتدوا على مزروعات القرية. وبحجة القبض على هؤلاء النواطير، أرسل ممدوح باشا فرقة مكونة من ثلاثين جنديا، لاعتقال المشايخ المشتبه بهم، من المحرضين على الانتفاضة. وكانت هذه القوة

---

(1) FIRRO. P. 219

(٢) أشارت المقتبس إلى سياسة النفي هذه فقالت: «ألقي القبض على كثيرين من رؤوساء الدروز وأشقيائهم، وأرسل بعضهم إلى ولاية فراوندكار، وقسطموني، وورودس، مع شبلي الأطرش، وأرسل أشقياءهم إلى طرابلس الغرب، ليخدموا بالعسكرية زجرا، وألقي القبض على يحيى الأطرش، وحكم عليه مؤبد بالديوان الحرب». انظر. المقتبس العدد ٦٤٦ السبت ٧ شوال ١٣٢٨هـ/١٣/٨/١٩١٠م.

(٣) مقابلة مع الشيخ زيد الأطرش في منزله ببلدة القريا، ٤/٥/١٩٩٤، وقد قمت على مدى زيارات متكررة، بتسجيل الأحاديث التي حدثني بها على أشرطة تسجيل كاسيت».

(٤) ديوان شعر شبلي الأطرش، ص ٩٣، شندي: حالا. آت: أكل. ياغ. سمن. الحوالة: جنود الدولة. السوايم: رأس الماشية أو الإبل، يسلخ جلده بعد ذبحه، المنجد في اللغة والإعلام، المرجع نفسه، ص ٣٦٥.

بقيادة عبدو أفندي، وعند وصولها إلى القرية، أخذت تتحرش بالسكان وتستفزهم، فحاول بعض أفرادها القبض على أحد النواطير، الذي حاول الفرار، فأطلق الجنود عليه نار بنادقهم فأردوه قتيلاً[1]، ثمّ قتلوا الشيخ محمود أبو خير، فما كان عندئذٍ من أهالي القرية، إلا أنْ هاجموا الجنود وحاصروهم في منزل أحد سكان القرية[2]، وقتلوهم جميعاً. باستثناء اثنين منهم، كانا قد استجارا بالنساء فعفون عنهما.

لم يتصور ممدوح باشا، أن بمقدور السكان القيام بمثل هذا العمل، الذي أفقده صوابه، فسارع إلى تجهيز قوات جديدة، ووضع على رأسها خيرة ضباطه، وكانت مكونة من أربعة طوابير مشاة، وكتيبة من الخيالة، لعله ينال بها من أهل عرمان، ويثأر لجنوده القتلى. غير أن سكان عرمان، أدركوا ما سيضمره لهم ممدوح باشا، فأسرعوا يطلبون النجدة من سكان القرى المجاورة، ويستعدون لمواجهة أكبر وأكثر شمولاً.

وصادف في تلك الأثناء وصول بعض المشايخ، الذين نُفوا إلى تركيا هاربين من منفاهم، منهم الشيخ وهبي[3] عامر، وقفطان عزام، فساعدوا علىتأجيج روح الانتفاضة المتجددة في النفوس، وكان من بين قادة هذه القوة، خسروف باشا، ومحمد آغا الجيرودي.

اختارت الحملة طريقها بعيداً عن المرور من بين القرى، خوفاً من اعتراض سبيلها، فاتجهت عبر طريق جبلية، إلى الشرق من السويداء والكفر جنوباً حتى عرمان. وقُبيل القرية حوصرت في منطقة وعرية، تدعى خربة عيون. وهناك بدأت المواجهات العنيفة بمختلف الأسلحة، حتى السلاح الأبيض، وشاركت النسوة أزواجهن وأبناءهن، في هذه المعركة المصيرية. التي كادت أن تَهزم الثوار، لولا

---

(١) مقابلة مع الشيخ قتدي صيموعة من قرية عُرمان تولد ١٨٨٥م. تاريخ المقابلة ١٥/٤/١٩٨٨.

(٢) وصف شبلي الأطرش هذه المعركة قائلاً:

عبدو أفندي شارب الخمر سكران	جاهم يهادر مثل فحل الجمالي
يطلب من سباع البربُنا ودخان	ويريدهم للغجر مثل الحوالي(*)
جوه النشامى وبعد الصبح ما بان	هدوا عليه قصور شمخ عوالي

وقد ذكرت المقتبس هذه المعركة قائلة: «بلغ عدد أفراد هذه القوة خمسين رجلاً، وكان من بين القتلى عبدو أفندي الجبولي، ومحمد أفندي الجركسي، ومدير ناحية صلخد» انظر المقتبس العدد ٤٧١/تاريخ ٧ رمضان/١٣٢٨هـ/١١/٩/١٩١٠م.

(*) والمقصود إذلالهم وإجبارهم على القيام بالأعمال التي لا تليق بالبشر. انظر : المنجد في اللغة والأعلام، المرجع نفسه ، ص ١٦٣.

(٣) Firro. P. 241

وصول النجدات، من مختلف أنحاء الجبل، ورباطة جأش المقاتلين، ودور النساء في إثارة روح الصمود عندهم. ومن هؤلاء النسوة الكثيرات سعدى ملاعب، التي أدت دوراً مؤثراً في نفوس الثوار:

يوم الخراب شابوا الأطفال المراضيع ... سعدى تنحني بالعيال المفازيع[1]

ومن بين الذين أدوا دوراً في إثارة روح القتال، والحماسة، أحد سكان صلخد، وهو طحيمر السيقلي، الذي يتردد ذكره للآن على ألسنة الناس، لما أبداه من دور إيجابي، في إعلام أهالي صلخد، وإثارة حماسهم، وخروجهم لمواجهة الحملة.

وبعد تحقيق الانتصار الساحق، الذي أودى بحياة معظم جنود الحملة، والاستيلاء على ذخائرها، وكامل عدها وعتادها، التفت الثوار إلى دفن وتضميد الجرحى، وسحبهم من أرض المعركة. وعادوا إلى قراهم، ونشوة النصر تحفزهم لمتابعة الزحف، باتجاه السويداء، وكانوا يحدون:

صفرة الجيرودي غرَّبت ... قوطر يحثْ ركابها[2]

يا خسرف خبّر دولتك ... حنَّا ولينا طوابها

دفعت هذه النتيجة الثوار إلى متابعة زحفهم نحو السويداء وفيها ضربوا حصاراً على قلعتها، دام نحو ثمانية وعشرين يوماً. فشكل حصار الثوار للقلعة، تحدياً كبيراً للإدارة العثمانية، دل على ضعف وجودها العسكري في الجبل، وحكمها المباشر له، ذلك الأمر الذي خسرت من أجل الوصول إليه خسائر كبيرة. ووضعت نفسها في موضع لا تحسد عليه. فهي بحاجة بين لحظة وأخرى، لاستدعاء قواها من مختلف أرجاء السلطنة، لتفرض الطاعة على بقعة صغيرة ثائرة.

فاضطرت لرفع الحصار عن القلعة إلى طلب التعزيزات من أزمير وطرابلس الغرب. وكلّفت المشير طاهر باشا، بقيادة القوات العسكرية التي ستتوجه إلى الجبل، والمكونة من «أربع وخمسين كتيبة»[3].

وبعد معركة جرت غرب السويداء عند تل الحديد، شعر الثوار بعدم قدرتهم على الاستمرار في المواجهة على أرض مكشوفة، فهُزِّموا أمام الحملة التي دخلت السويداء، وقامت بفك الحصار عن قلعتها. وتمكّن طاهر باشا من القبض على سبعمائة أسرة، وقام بنفيهم جميعاً إلى تركيا. عندئذٍ اضطر

---

(١) الزعبي. تركي. مذكور سابقاً ص ٧٤. سعدى ملاعب. إحدى النساء المشاركات في هذه المعركة. فكانت توزع الخبز والطعام على الثوار، وتثير الحماس والنخوة فيهم، وكانت تحول دون هزيمة المتراجعين.

(٢) الزعبي، تركي. ص ٧٤. وعن معاناة المشايخ، وأسرهم المنفيين إلى تركيا. تحدث شبلي الأطرش، ونظم شعراً معبراً عن عمق هذه المعاناة المرّة، واصفاً طباع الأتراك وأساليبهم في القتل، والنهب والمصادرة، ص ١٢٦ – ١٣١. صفرة الجيرودي، فرس، طوابها: مدافعها.

(٣) كرد علي، خطط الشام جـ٣ ص١١١.

السكان لترحيل أسرهم إلى اللجاة، ليشنوا منها غارات مفاجئة على قــوات الدولــة، ويعــودوا إلى معاقلهم فيها، مما أربك طاهر باشا.

فقام المشير بحصار اللجاة من أطرافها الأربعة، بالإضافة لحرمان الثوار من اســتخدام مصــادر المياه. غير أن الثوار الذين انقسموا إلى فرق وأقسام. أخذوا يَغيرُون على طريق دمشــق - الســويداء ويهاجمون قوافل التموين الخاصة بالجيش، مما حال دون وصولها إلى قطعات الجيش. فساعد ذلك على إفشال خطة الحصار، وأفقدها جدواها. لا سيما أنّ الدولة مشغولة أيضاً، بإخماد ثوة اليونــان الــتي اشتعلت عام ١٣١٤ هــ - ١٨٩٦م. وهددت وجودها في اليونان، وليقينها بعــدم قدرتهــا علــى إخضاع الثائرين بالقوة، ما داموا متحصنين باللجاة، فقد مالت إلى الحل، وكلفت الأمير أمين أرسلان بمفاوضة الثوار، فوصل إلى قرية قنوات، والتقى بــ (عجاج أبو فخر وحمد المغوش[1])، اللذين كلفــا بعرض شروط الثوار التي تركزت على :

١ً - إعادة جميع المنفيين، وإخراج السجناء.

٢ً - رفع التجنيد، وترك السلاح بأيدي السكان.

٣ً - تخفيض الضرائب[2].

٤ً - تعليق المفاوضات، حتى إطلاق سراح يحيى الأطرش، ليرأس الوفد المفاوض باسم الثوار.

ولعل الشرط الأخير، كان بمثابة اختبار لمعرفة نوايا الإدارة، ومدى رغبتها في الوصول إلى حــل يؤدي إلى وقف الثورة، وعودة السكان إلى قراهم. لممارسة حياقم العادية، دون اضطراب وخــوف وقلق. وبالفعل اضطرت تلك الإدارة إلى القبول بشروط الثوار،وعاد الوفد بعد المدة، المحددة، ومعــه الشيخ يحيى الأطرش وهكذا فقد استجابت الدولة لشروط الوفد، المتضمنــة إعــادة المنفيــين[3]، وإطلاق سراح السجناء.

---

(١) الزعبي، تركي، ص ٧٥.

(٢) العيسمي، وآخرون، المرجع نفسه ص ٤٤.

(٣) أشارت المقتبس إلى هذه الأحداث قائلة: «ولما عُين المرحوم جواد باشا، مشيراً على الفيلق الخامس، ونــاظم باشا والياً على سورية، قدَّم أهالي الجبل استدعاء، يطلبون فيه إعادة المنفيين، فوقع اختلاف بين المشير والوالي، من أجل ذلك، واستصدر الوالي أمراً سلطانياً بإعادتهم على شرط، أن تؤسس قلعتان طبق الفن العســكري، إحداها في صلخد، والأخرى في عاهرة، كقلعة السويداء. وأن يُستمروا على الضرائب المترتبة عليهم. لأجــل الوالي ووكيل المشير، وأسس هاتان القلعتان». المقتبــس. العــدد ٤١ الســبت١٦ محــرم ١٣٢٧هــــ/٦ شباط/١٩٠٩م.

لقد كانت حياة السكان، إبان كل إنتفاضاتهم، منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى نهايته، أشبه بحياة البدو[1] ، حيث سادها عدم الاستقرار، والرحيل من قراهم إلى الصفا واللجاة، وكان ذلك الأمر يشتمل على رحيل الأسرة بكاملها، مع أثاث بيتها ومواشيها تاركة ما لا يمكن نقله، عرضة للنهب والمصادرة.

من جانب آخر، أرهقت تلك الانتفاضات ميزانية الدولة، وكبدت جيشها آلاف القتلى، وهذا ما يساعد علىالقول بأن قبول الدولة والثوار الصلح، كان نتيجة ظروف أحاطت بالطرفين، وأملت عليهما ذلك الأمر.

بيد أن الدولة استغلت الوضع الجديد، وبادرت لاتخاذ إجراءات جديدة لتكثيف وجودها الإداري والعسكري، فقامت بتقسيم جبل حوران إلى ثلاثة أقضية لعلها تحول دون قيام انتفاضة جديدة، لاعتقادها أن هذا التقسيم، يضعف الوحدة الداخلية للأهلين، ويعوق استمرارها، بسبب الدور الإداري والعسكري الذي ستقوم به الإدارات العثمانية، في الأقضية الثلاثة. لكنها خشيت من معارضة سكان الجبل لهذا الإجراء، فأوفدت الأمير عبد القادر الجزائري[2] ، الذي كان على علاقات جيدة معهم، لإزالة مخاوفهم من التنظيم الإداري الجديد، الذي بدأت الإدارة بتطبيقه مطلع القرن العشرين.

مالت حياة الجبل إلى الاستقرار والهدوء، بعد قبول الدولة بالضرائب المطلوبة، وعزوفها عن جمع السلاح والتجنيد، ليس في الجبل فحسب، بل في لواء حوران كله، فخلال فترة الهدوء هذه التفت السكان إلى تطوير مظاهر حياتهم الاقتصادية، فأخذوا يستصلحون أراضيهم ويطورون مساكنهم، ويهتمون بأثاث بيوتهم. وقد لاحظت الرحالة ج.ل. بيل BELL، نمو الاتجاهات الجديدة، فكتبت قائلة: «هناك دلائل تشير إلى أن الشعب الثائر والعنيف، قد حول أنظاره إلى أمور أخرى، غير الحرب مع العثمانيين، ومن بين المسائل التي اهتم بها، شراء الطواحين التجارية. لهذا السبب، فإن الرجل الذي يملك طاحونة، لا يرغب رؤيتها محطمة ومدمرة، بغارة تشنها القوات العثمانية»[3] .

سادسا: انتفاضة جبل حوران ضد استبداد الإتحاديين: ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

سياسة الإدارة الاتحادية تجاه لواء حوران: لم تعلق العامة من السكان، آمالا كبيرة على الحكام الجدد في تركيا، بعد سقوط السلطان عبد الحميد الثاني، في ربيع الثاني ١٣٢٧هـ

---

(١) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٦٧ ص ٤٣٢ .

(2) Firro. P.241.

(3) BELL. G. L. The desert and the sowng, London, 1822. P. 87

/١٤/٤/١٩٠٩م. ولعل التفاؤل[1] الذي أحست به بعض الشرائح، والفئات المتنورة، سرعان ما أخذ بالانحسار، ليحل محله الإحباط والشعور بالخيبة والمرارة.

على أنَّ الأهلين في ولاية سورية كلها، كانوا ينشدون الإصلاح الحقيقي، الذي لا بد وأن يخلصّهم من الواقع الاقتصادي، والإداري، والأمني السيء، الذي غلّف مظاهر حياتهم كلها، قبل إعلان الدستور وبعده. فظل كل ما قيل عن سياسة الإصلاح الجديدة، وعن نوايا سامي باشا، بإصلاح الجبل خاصة، وحوران عامة، بعيداً عن اهتمام الناس و لم يجد صدىً إيجابياً على أرض الواقع، وبقيت أعمال مؤسسات الإدارة كلها، كما كانت عليه قبل الدستور.

وكان بهتان دعاوي الإصلاح، التي نادى بها حكام تركيا الجدد، يظهر واضحاً في الممارسات اليومية، لرجال الإدارة في لواء حوران. و لم يقتصر أمر تلك الممارسات، على قضاء دون الآخر. فحكومة قضاء عجلون، طردت تلاميذ المكتب الرشدي في اربد[2]، من مبنى المدرسة لتسكن به جنودها، ومن المعروف أن السكان،كانوا يدفعون قيمة بناء المدارس من جيوبهم.

و لم تكن سياسة الدوَلة الإصلاحية، وعلى مدى ستين عاماً، تتجاوز عمليات تحصيل الضرائب الجديدة، والمتأخرة، ونزع السِّلاح، وفرض التجنيد. دون ظهور الاهتمام اللازم[3]، بتأمين الأمن الذي تحلم به جموع الفلاحين في لواء حوران وهذا ما جعل الفلاح، لا يشعر بشيء جديد[4] يطرأ على حياته أو يحسن ظروفه، ويجعله يحلم بواقع أفضل، أو بمستقبل واعد.

---

(١) كتب أحد المراقبين لتطور الحياة السياسية، والإدارية والإصلاحية في ولاية سورية، بعد إعلان الدستور في المقتبس قائلاً: «إنني تتبعت سير الأعمال الإدارية، منذ إعلان الدستور، وحتى يومنا هذا، على أمل أن أراها سالكة سبيل الارتقاء، ومكتسبة بروداً تناسب حالة العصر وحلاً يليق بشخص الحرية، غير أنني لم أرَ ثمة تغييراً وتبديلاً، بيد أنها ما برحت هي هي كما كانت عليه في الزمن المظلم الغابر».

المقتبس العدد ١٥٤٠ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/٣/١٢/١٩١٠م. ولمزيد من المعلومات حول هذه الأفكار، بيهم، محمد جميل، فلسفة التاريخ العثماني، أسباب انحطاط الإمبراطورية العثمانية، الأهلية للنشر والتوزيع بيروت ١٩٩٣ ص ٢٧٨.

(٢) المقتبس، العدد ٢٣/١٨٣/محرم/١٣٢٩هـ/٢٤/١٢/١٩١١م.

(٣) برو، توفيق. العرب والترك في العهد الدستوري ١٩٠٨ – ١٩١٤، دار طلاس، دمشق، ط أولى ١٩٩١م وقد قال برو: «فإذا قال قائل من الترك، إن الدولة مستعدة، لسحق أولئك العرب بالقوة القاهرة.

قال قائل باسم العرب «هل تُعِدُ الدولة جندها الذي هو من أبناء الأمة، لسحق الأمة وتدميرها» ص ١٩١.

(٤) للتوسع في هذا الموضوع. انظر: بينهم، محمد جميل. مذكور سابقاً، ص ١٨٨ – ١٨٩ إذ يقول «أجل إن إعلان الدستور، كَشَفَ القناع عن وجوه عناصر السلطنة، وأدى إلى بروز مطامعها علانية».

وقد عبَّرت جريدة (يكي غزنة) [1] ، بدقة عن اهتمام الحكومة، بتطبيق الإصلاحات المنشودة للدولة والتي لا تمس اهتمام السكان بأي شكل من الأشكال، بل على العكس تماماً، فهي تريد أن تخضع لواء حوران، لأحكام التجنيد، ونزع السلاح، والإحصاء، وتحصيل الضرائب. والهدف الذي ترمي إليه الإدارة من الإحصاء، لا يتعدى معرفة أعداد الرجال الذين ترغب الدولة بتجنيدهم، وزيادة الضرائب المختلفة عليهم، وتسهيل عمليات نزع السلاح منهم[2] .

كان السكان في لواء حوران، من حضر وبدو، يتلمسون السبل الصحيحة للإصلاح وللخلاص، مما هم فيه من أوضاع مضطربة، ولعل ماجاء في رسالة وجهها أحد[3] مشايخ البدو، لجريدة المقتبس ما يؤكد على فهم المتنورين، من السكان في سورية وحوران لأسباب وعلل، ماهم فيه من جهة، وقدرتهم على رؤية الحلول الناجعة، التي تدفع بالمجتمع نحو الأمام من جهة ثانية.

بيد أنّ الدولة التي اهتمت بمصالحها فقط، «لا تأبه بما يفكر به الأهلون وما يقدمونه، من حلول وآراء، يرونها مناسبة، وقابلة للتطبيق. فالإدارة لا ترى في الإصلاح، إلا الإجراءات التي تؤمن ديمومة دفع الضرائب، وتمنع قيام الانتفاضات على حكمها. لذلك نجد أن والي سورية، لا يفكر ببناء المدارس، وتأمين الخدمات الضرورية للسكان، وإنما يخطط لبناء المخافر في ايب، وحامر، وخان الزبيرة في اللجاة، لردع الثوار «ووقاية من الأشقياء ولكن العارفين يقولون، إن لا إصلاح لبلاد اللجاة والصفا، بل إلى تخوم نجد، إلا بإصلاح الجبل[4] ». وما الإصلاح هنا، إلا فرض الطاعة، وانقياد السكان لكل ما تريده الإدارة، بعيداً عن أي اعتبار لمصالح السكان. فإن تنفيذ بعض طموحاتهم من تعليم وبناء مدارس، لتعليم أبناء الفلاحين والبدو على السواء، لا يكلف الدولة مالاً ونفقات باهظة، ما دامت تفرض عليهم رسوماً خاصة بالتعليم، وتحملهم نفقات بناء المدارس، ورواتب المعلمين، بالإضافة إلى أساليب الابتزاز، وزيادة الضرائب، مما يعني أنّ الاتجاهات السياسية، والاقتصادية

(١) جاء في أحد أعداد هذه الجريدة ما يلي: «إن الحكومة لم تكن تعلق شأناً عظيماً على حوران، بل تريد أن تضع موضع الإجراء، الإصلاحات التي نوت القيام بها، لأن إصلاح حوران من جملة خطتها، وعلى ذلك يستحيل على حوران، أن تفلت من نظر الحكومة وتبقى خارجة من أحكام تطبق عليها». المقتبس، العدد/٤٥٥/١٧حرم ١٣٢٧/٢٣/٨/١٩١٠م.

(٢) المقتبس، العدد، ٣٦٠/الأحد/ ١٠/محرم ١٣٢٧هـ/٣١كانون الثاني ١٩٠٩م.

(٣) انظر نص الرسالة فيما يلي: «منذ أن أعلن القانون الأساسي، هبت الأمة من رقادها، فقامت تجِد وتجتهد في جمع العناصر وتأسس الأندية، ودور العلم، ولم يفكر أحد منها في العرب الذين هم في حالة البداوة. وأنّ الواجب يقضي علينا أن ننتشلهم من الجهل، وأن أنجع دواء، أن يُرسل لهم وعَّاظ، يعلمونهم التعليم الإبتدائي». انظر المقتبس العدد ٣١/محرم/١٣٢٧هـ/٢٥/١/١٩٠٩م.

(٤) المقتبس، العدد/ ٤٠/ الخميس/١٤/محرم/١٣٢٧هـ/٤ شباط/١٩٠٩م.

والإدارية[1]، لم تتغير إثر التغيير الشكلي في الإدارة، بعد إعلان الدستور. إذ لم يكن يدور في ذهن كبار رجال الإدارة، أي أمر يشير إلى نواياها، حول تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية، للأكثرية الغالبة من السكان، من بدو وفلاحين. فظلّ مثلهم الأعلى وشغلهم الشاغل، تحقيق مقولة فرض الطاعة عليهم، وأخذ الميري منهم. وإذا ما ظهرت بعض الأصوات، وإن كان هذا الأمر لا يتجاوز[2] الندرة شبه التامة، لذلك من غير الممكن، أن يلمس أي باحث كان، وجود تغييرات عميقة تثير اهتمام السكان، وتلامس بعض طموحاتهم. إذ أنّ رموز الفساد، في الجهاز الإداري برمته، ظلّت قائمة كما هي في أقضية اللواء كله، وقد استخفّ قائمقام عجلون، ليس بمشاعر السكان ورغباتهم فحسب، بل بقوانين الإصلاح الإداري، فيما كان يتقاضاه من رشاوى، وتزوير الانتخاب، لمجلس إدارة القضاء وبلديته، غير مكترث بآرائهم واحتجاجاتهم، لأنه يعرف تماماً إلى أي مدى ستذهب نتائج تلك الشكاوى، إذا ما تجرأ أحد من السكان على تقديمها. «ولما شعر وجوه الأهالي أرباب اللياقة والصداقة، بهذا المسخ والتحريف والتلاعب، اجتمعوا وكتبوا العرائض، يحتجون على هذا التلاعب، وكرروا الاسترحام»[3].

يتضح من النص أنّ المحتجين هم من الأعيان وكبار المتنفذين، وليسوا من العامة، ولهؤلاء مصالح مشتركة، تجمع بينهم وبين كبار الموظفين، وكانوا يشكلون إحدى أدوات الإدارة، التي تؤمن حماية مصالح الدولة. على الرغم من ذلك، فإن مَن يدفع منهم أكثر، يحصل على الحفاوة والرعاية من قبل كبار المسؤولين.

علىأنّ الشكوى نفسها، لم تخرج من دائرة القائمقام، فالموظف الذي كلف بالتحقيق في مضمون الشكوى، كتب ما أملاه عليه القائمقام، فقلب الحقائق رأساً على عقب، وزوّر كل المعطيات ضارباً عرض الحائط، بكل القوانين والأنظمة.

إذا كان هذا هو مصير شكوى قدمت من قبل الخاصة والمتنفذين، فما هو إذاً مصير شكاوى عامة الشعب؟.

أمّا عن حالة فقدان الأمن السائدة، فإنّ مسؤوليتها لا تقع على هذه الفئة أو تلك من السكان، في كل قضاء من جهة،وعلى مستوى اللواء كله من جهة أخرى. مع أنّ قوات الأمن والجيش، كانت

---

(١) برو، توفيق، العرب، والترك، ص ٣٨٧.

(٢) في محاورة بين ناظر الداخلية، وبعض أعضاء مجلس المبعوثان، ما يدل على هذه الفكرة «إنّ الجبل ليس وحده المحتاج للإصلاح، بل حوران كلها، وإني أريد أن أرسل موظفين إلى هناك، فأرى المتخرجين من المدارس لا يحبُّون الذهاب، وكيف يذهب إليها كاتب تحريرات براتب مئة وثلاثين قرشاً، وقائمقام بثمانمائة قرش». انظر المقتبس، العدد ٤٣١ /محرم/١٣٢٧هـ/٢٥/١/١٩٠٩م.

(٣) المقتبس، العدد ١٢/٦٤ صفر ١٣٢٧هـ/٢٥/١/١٩٠٩م.

تتمثل القسط الأكبر، ليس لعدم قيامها بواجبها الوطيفي فقط، بل لأن الكثير من أفرادها، كانوا يعيثون فساداً في اللواء. فكان السكان يضطرون لمقاتلة هؤلاء الجنود، وطردهم من بينهم ومحاصرتهم في قلاعهم ومخافرهم، كما حصل عند محاصرة سكان عاهرة (عريقة اليوم) لقائمقامهم. وجنوده في القلعة، «ولم يتم فك الحصار، إلا بعد توسط المشايخ اسماعيل هنيدي، وعجاج نصر»[1] .

وإذا ما أمعنا النظر في معاني ودلالات الحادثين المذكورين:

١ً - شكوى بعض متنفذي قضاء عجلون.

٢ً - حصار أهالي قرية عاهرة للقائمقام والجنود في القلعة، تتضح بعض الفوارق، الدالة على عمق روح الثورة في القضاءين، حيث بلغت حداً كبيراً في قضاء عاهرة، وبقيت بحدود تقديم شكوى، للجهات العليا في قضاء عجلون.

جبل حوران ملجأ الثائرين العرب على الإدارة العثمانية:

حلل الشهيد شكري العسلي، أسباب انتفاضة الجبل بموضوعية كبيرة، دلت على حسه الأصيل بالانتماء للعروبة، وقدرته على فهم ما كانت تعاني منه الأمة العربية، عامة والشعب العربي السوري خاصة، فرأى أن خروج سكان الجبل على الدولة، كان يعود إلى «استهتار الموظفين واستبدادهم» مما أدى إلى بقاء الجبل، بعيداً عن سلطة الإدارة المركزية «وكان في غابر الأزمان بحالة نصف طاعة». ويتابع العسلي شرح وجهة نظره العميقة هذه، فيرى أنّ أهم الأسباب المؤدية للانتفاضة، كانت تعود إلى سياسة الإدارة نفسها، التي دفعت سكان الجبل دفعاً إلى التمرد والثورة فلما رأى هؤلاء، أنّ نظام الحكم الجديد «يختل رويداً رويداً» ارتابوا في «أمر الإدارة الدستورية، وآثروا الاحتفاظ بحالتهم السابقة، على أنهم، لم يقصدوا شق عصا الطاعة في وجه الحكومة»[2].

---

(١) المقتبس، العدد ١٣٢/الأحد/٤/ جمادى الأولى/ ١٣٢٧هـ/٣٢/٥/١٩٠٩م

(٢) إن الاستشهادات المدونة كلها، من نص طويل نشره شكري العسلي، في جريدة المقتبس، العدد ٧٧٦ السبت ١٦ رمضان ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

كما أنّ لمحمد كرد علي موقفاً مشابهاً بعض الشيء، لما جاء في تحليل شكري العسلي، رغم أن هناك مفارقة في موقف كرد علي الذي سنشير إليه، وبين ما كانت تنشره جريدة المقتبس، من افتراءات على سكان الجبل خاصة، وحوران عامة، ومن دعوتها لتحريض الدولة على شن حملة عسكرية لتأديب الجبل. يقول كرد علي: «وما قط رأينا في هذه البلاد ثورة تهب، أو حقاً ضاع أو اعتداء وقع، وبحثنا عن السبب، إلا ورأينا عُمال الحكومة كانوا السبب الأصلي في ذلك[1]».

ولعل الدافع الرئيسي لتغيير كرد علي موقفه، يعود إلى افتضاح وبهتان الدعاوى الإعلامية، التي كانت تطلقها الدولة، حول اقتحام قواتها للجبل بقصد إصلاحه، ولا نشك في أنّ كرد علي، كان داعيةً من دعاة الإصلاح، خاصةً أنه رأى ما آلت إليه حالة السكان في الجبل، وأقضية لواء حوران كلها، من سوء بعد اجتياح قوات الدولة للجبل، وإذا ما أخذ كرد علي وصحفيو المقتبس، بأوهام دعاة الإصلاح، من رجال الحكم الجدد، فإنهم على أية حال، ساهموا بتضليل الرأي العام في ولاية سورية، وعملوا على تصوير سكان الجبل وحوران، على أنهم أعداء للإصلاح، ولبناء الدولة الحديثة التي ستمحو آثار دولة الاستبداد. ونأوا عن رؤية الحقيقة كما كانت. والتي لم تتغير بعد الدستور[2]، إلا من حيث المضمون والشكل، في الإدارة ورموزها، ورفضوا أيضاً الإصغاء لأنين الشعب، الذي كُبل من جديد، بمظالم جديدة أكثر دهاءً وتأثيراً، في تعميق الظلم، مما كانت عليه من قبل الاتحاديين.

وكانت علاقات سكان الجبل، بسكان ولاية سورية، علاقات تستند إلى أسس متينة وراسخة، أهمها الشعور بالانتماء المشترك، والعلاقات المشتركة، والمصالح المتبادلة، وفي معرض تشهيرها بهم، أوضحت المقتبس عمق هذه العلاقات، فكاتب المقال كان حسب منظوره الفكري، يحرض الدولة قائلاً عنهم: «لم يكتفوا بتحقير موظفي الحكومة وأفراد جندها، وبقطع أسلاك البرق ولم يكتفوا بنقل الأسلحة الأميرية، والممنوع بيعها جهاراً أحمالاً أحمالاً، حتى صاروا يحمون من دخَلَ الجبل من دمشق، ونابلس ولبنان، حاصبيا وراشيا، وصَفَدْ والقنيطرة، ومرجعيون وطبريا، والكرك وحمص، وحماة وحلب، ومن أقضية حوران، والقاتلين والمجرمين والفارين من الأحكام القانونية، ويحمون كل من فرَّ من الجندية، وراح إلى بلادهم»[3]. إن التأمل في هذا النص ومدلولاته العميقة يبين بوضوح مظاهر النشاط السياسي العربي المناهض لسياسة التتريك وقمع واضطهاد العرب كأمة وشعب.

---

(١) المقتبس، العدد ٧٨٧ الخميس/٢٨/رمضان/١٣٢٩هـ/٢١/٩/١٩١١م.

(٢) وعن الاستبداد الذي مارسه الاتحاديون ضد العرب، نجد الكثير الكثير مما كانت تنشره المنار والأهرام، ولا سيما في بعض المناقشات التي كانت تدور في مجلس المبعوثان (النواب) إذ لخصّ ذلك الظلم وكتبه في جملة قصيرة، أحد أعضاء المجلس العرب بقوله: «إنّ العرب مضطهدون، حتى في المجلس، فلا يدعونهم يتكلمون». الأهرام ١٠ العدد ١٠٠٨٨/٢٠/٥/١٩١١م.

(٣) المقتبس، العدد ٤٩٢ الثلاثاء ١ شوال ١٣٢٨هـ/١٠/١٠/١٩١٠م. «إنّ في نية الحكومة، أن تزيد عدد الجنود الزاحفة على حوران، وربما كانت هذه الزيادة لغير حوران، فقد أكد لي ثقة، أن والياً قديماً قال: «إنّ السوريين ولا سيما البيروتيين منهم، إذا ظلت حالهم على ما هي عليه، يجهرون ويعلنون بما يضمرون ويسرون، فلا تنقضي عشرة أعوام، حتى تكون سورية ولاية مستقلة، فعزمت الحكومة بسبب ذلك، نزع السلاح، من أيدي السوريين، وتصب عليهم «دوشاً بارداً» المقتبس العدد ٤٦٩، الخميس ٤ رمضان ١٣٢٨هـ/٨/٩/١٩١٠م.

إن مخاوف الدولة من امتداد روح الانتفاضة، إلى سكان المدن في ولاية سورية، ومـــن عمـــق علاقات السكان التي ترتبط بينهم – مما سيؤي إلى خلاصهم من نير الحكم التركي- كـــانت هـــي المحرك الرئيسي لسياسة الاتحاديين، نحو الجبل وحوران، وسورية وولاية بيروت. لذلك نرى أنّ الدولة، لم تكن غافلة عن مراقبة المفكرين العرب خارج ولايتها، فهي دون شك، تعلم بما يفكر بـــه هـــؤلاء وتدرك خطر تنبئهم، بتطور الفكرة العربية، ويقظة الأمة العربية، كما قال نجيـــب عـــازوري[1]، في مطلع القرن العشرين. لذلك تجدها ناشطة في إثارة أشكال الصراعات المختلفة، لوأد تلك الملامح الـتي أخذت تعبر عن نفسها، وترسم ملامح مستقبل العرب. لقد ارتبط سكان حوران وقضـــاء الجبـــل، بعلاقات، وطيدة مع لواء دمشق وغيره وبغية تمزيق أوصال الارتباط بينهم، بـــدأت وســـائل إعـــلام الدولة، تعمل على قلب الحقائق وطمسها وتشويهها. ليصبح المُدافع عن حقوقه شقياً، والهارب مـــن وجه الظلم خارجاً على القانون، والعاجز عن دفع الضرائب متمرداً، حتى أنّ عيون الإدارة ومخبريـــها، كانوا، يُراقبون كل صغيرة وكبيرة، تتعارض مع مصالحها، «أن متصرف حوران، لمّا كلّف الحوارنـــة، بتجديد تحرير نفوسهم، الذي مضى عليه اثنتا عشرة سنة، قام سليم الصالح وشركاه، يُظهرون الإبـــاء ويحرضون الشعب المسكين على الامتناع. وهم يخابرون مشايخ الدروز فيما يقال»[2].

وخشيت الإدارة من مجرد اتصال شيخ خربة غزالة إحدى قرى السهل بمشايخ الجبـــل، كمـــا كانت تخيفها علاقات سكان الجبل واللواء، بأغنياء دمشق وتُجارها. فكتبت المقتبس تحذر من ذلـــك قائلة: «إنّ كثيراً من أغنياء دمشق، لهم معهم شركات، ولهم عندهم غنَـــم وخيـــل، فـــلا يريـــدون إضعافهم. لأنهم بعدها يدفعون ما عليهم من تعداد الأغنام، وتضعف تجارتهم معهم[3]».

ثمّ تتابع المقتبس، لتقول عن كبار رجال الإدارة: «والحكومة لا تداهن المتنفذين لأجلهم[4]».

إن تقصّي المصادر الرسمية، والمراجع الخاصة لتلك الفترة، يبين بوضوح، الذعر الـــذي كـــان ينتاب الدولة، وكبار رجالها، من وشائج العلاقات العميقة التي كانت تربط سكان الجبل بـإخوانهم في ولاية سورية كلها. وسنفسح المجال، لما جاء في النص التالي، نظراً لأهميته على الرغم من طوله، الـذي

---

(١) سارة، فايز، معالم إنسانية من المشرق العربي، سلسلة قضايا وحوارات النهضة، منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٩٦، ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) المقتبس، ٢٢٣- ٢١شعبان ١٣٢٧هـ/١٦أيلول ١٩٠٩م.

(٣) المقتبس، العدد ٤٤٣-٢١ شعبان ١٣٢٨هـ/١٩آب ١٩١٠م.

(٤) المقتبس، العدد ٤٤٣-٣شعبان ١٣٢٨هـ/١٩آب ١٩١٠م.

أشار عبد الله فخر الدين الشعراني في مخطوطة عند حفيده الدكتور جدعان الشعراني بالسويداء إلى مجيء الشيخ سليم الصالح الزعبي إلى قرية السجن واجتماعه مع مشايخ الجبل، ليقف الجميع صفاً واحداً ضد سامي باشـا. وكان مع مشايخ قرية نوى شاعر يدعى عزوز أنشد هذه الأبيات:

قلت آه لو قول آه منهـــا إفـــادة ... لـــون تشـــفي علتي قلتها مـــرار

يا نفس صبرك على المقدر عبادة ... مرحوم عبداً على التقادير صبار

اصبر لمـــن الله يقضـــب مـــراده ... مصايب الدنيا مكيدات وكثـار

لون: لو.

نشر في المقتبس، قبيل توجيه عساكر الدولة الضخمة إلى الجبل، عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م. «ولكن إذا ما أخذت الحكومة بقبول الشفاعات، وتوسط أولو الغايات ورضيت بخلود الأشقياء إلى الطاعة، وقفلت الجنود راجعة، من حيث أتت، بدون إجراء إصلاح الجبل، فتكون الحكومة قد أضاعت الفرصة، وجرأت أشقياء سورية على التمرد والعصيان. فما من شقيٍ في أرض سورية، إلا ويقتدي بأشقياء الدروز، وإذا ما أصابه ضيم، يلجأ إليهم ويحتمي بحماهم، الجندي الفار، يشتغل بحقلهم والقاتل والمحكوم يحرث أراضيهم، والمغتصب المغضوب عليه خدم في منزلهم، والجاني الأثيم يتخطى ويتمطى في ديارهم، وأشقياء الصفا شركائهم، وعصابات البوادي مقلدوهم»[1]. فأشقياء سورية هم ثوارها وأحرارها، وسكان الجبل أهلهم وروابيه التي كانوا يحتمون فيها ملاذهم الآمن من بطش الترك.

تفوح من النص روائح الحقد العميق، لدى الأوساط الحاكمة على سكان الجبل، وكل الرافضين لمظالم إدارة الاتحاديين، ومن سبقها أيام حكم السلطان عبد الحميد الثاني لكون الجبل، تحول إلى مركز ثائر على سياستها ومعاد لها «فكان تمرد فلاحي جبل العرب، المركز الثوري الأول المعادي للحكم التركي. فقد تمرد أهالي الجبل، احتجاجا على سوقهم للخدمة العسكرية، وإشراكهم في حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، حروب لا تخدم إلا الطبقة المسيطرة المستغلة في استانبول»[2] .

فيكفي عند رجال إدارة الاتحاديين، أن يعرب السكان عن تعاطفهم مع سكان قضاء جبل حوران، حتى يصنفوهم في خندق خصومها بل وأعدائها. على الرغم من كل ذلك، فإن ضرب كل قضاء بمفرده، يعني ضرب اللواء والولاية كلها. بمعنى أن كل من سيسلك السلوك ذاته، سيلقى العقلب ذاته، وقد انتقلت الإدارة التركية، من توجيه نقدها إلى الشرائح والفئات البورجوازية في دمشق، والزعامات المحلية في قضاء درعا أو بصر الحرير، أو غيرها، إلى التعبير عن استيائها من العامة[3] في دمشق لأنهم يتعاطفون مع سكان قضاء جبل حوران، ويراهنون على عجز الدولة وجيشها، عن قهرهم وهزيمتهم.

---

(١) المقتبس، العدد ٤٥٠ -١١ شوال ١٣٢٨هـ/١٧ آب ١٩١٠م.

(٢) حنا، عبد الله ، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي، ونضالهم في القطر العربي السوري، المجلد الثالث، دمشق، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ ص ٣٤٨.

(٣) كتب أحد كتاب المقتبس قائلاً: «يسوؤني وايم الله، أن أرى أناساً في الأندية متربعين على المقاعد، وأمامهم النرد والورق، ووقوفاً في الشوارع، وجلوساً أمام الدكاكين، يخلطون ويخبطون، ويتكلمون بالسياسة والإدارة، وهم أميون جاهلون، فيعظمون حركة الدروز ويكبرونها، ويترددون في انتصار الحكومة عليهم»، المقتبس، العدد ٤٥٠ الأربعاء ١١ شوال ١٣٢٨هـ/١٧ آب/١٩١٠م.

وتّذْكُر المقتبس الكثير من الحوادث ذات الدلالات العميقة، عن استنكار السكان لسياسة الدولة نحو الجبل، وحوران والكرك، وكانت تسطر الوشاية على العامة، عندما تتمكن من معرفة من منهم تجرأ على الجهر بموقفه، فقد نددت بشخص عادي، لم يتمالك نفسه عند قراءة هذه الجريدة، فقام بتمريق العدد. كما حرضت على محاكمة مواطن من حي الميدان، يدعى خليل فلاحة، لأنها اشتبهت بقيامه بإعلام مشايخ الجبل، عما تنوي الدولة القيام به اتجاههم «ويقول لهم. إنه مستعد لتقديم ما يريدون، ولاتزال إدارة الشرطة تحقق بالأمر»[1] .

إن كثرة إلحاح الدولة، على ضرورة إخضاع سكان الجبل وعلى خوفها من أن تؤجج انتفاضاهم روح الثورة، عند معظم سكان حوران والقبائل البدوية، يشير إلى أن الحملة الإعلامية على الجبل، ما زالت عاجزة عن إقناع الرأي العام في ولاية سورية ضدهم، ولا أدل على صحة هذا الأمر من ظهور المقالات اليومية، في صفحات تلك الجريدة، والتي لا هدف لها سوى تشويه صورة سكانه، تسهيلاً لضربهم «إن تساوي أهل الجبل بالشعوب الأخرى، وتأديب أشقيائه، لا يُصلح الجبل فقط، بل يعم الإصلاح لواءي حوران والكرك، لأن أهالي هذين اللواءين، يأبون على الحكومة طلبها، عندما تكلفهم بالتجنيد، وتحرير أنفسهم وأملاكهم»[2] . لأنهم يتخذون من أهل الجبل مثالاً لهم، لم تقف المقتبس عند هذا الحد، بل دعت إلى تأديب الجبل، لأن تأديبه[3] ، تأديباً لحوران كلها.

وكان سكان قضاءي درعا وبصر الحرير، (منطقة السهل الحوراني)، يدركون أبعاد الخطر القادم، مع قوات الدولة، ويعلمون أن ما سيحل بإخوانهم في الجبل، سينعكس عليهم، إذ بعد الجبل ستبدأ الإدارة التركية، بنزع سلاحهم وتحرير نفوسهم، وسوق شبانهم إلى الجيش. لذلك نراهم يقفون إلى جانب إخوتهم في الجبل، مواقف تسمح بها ظروفهم المختلفة، التي لا تمكّنهم من إشهار السلاح بوجه الجيش، إذا لم يعتصموا بالمناطق الجبلية والوعرة، وعلى الرغم من معطيات الوضع الأمني المعقد في السهل، فقد بادر الشيخان، سليم الصالح، وعلي الأحمد، شيخا خربة غزالة والشيخ مسكين، إلى الاتصال سراً بمشايخ الجبل، ومفاوضتهم حول سبل العمل المشترك، ورفض تنفيذ مطالب الإدارة. و لم تستطع المقتبس إخفاء غضبها، وحقدها على هذين الرجلين، فكتبت قائلة: «فيجب والحالة هذه

(١) المقتبس، العدد ٤٤٠ السبت ٣٠ رجب ١٣٢٨هـ/١٦ آب ١٩١٠.

(٢) المقتبس، العدد ٤٥٠ الأربعاء ١١ شوال ١٣٢٨هـ/١٧ آب ١٩١٠م.

(٣) «كما أن لتأديب الجبل وإصلاحه تأثيراً معنوياً، إن لم يكن مادياً في نفوس القبائل، الذين يعللون كلما سمعوها كلمة ملامة على أعمالهم ، بأن لهم أسوة بدروز حوران» وكانت قد ذكرت، أن أهالي لواءي حوران والكرك، «يهرعوا إلى ما ترومه الحكومة من تلقاء أنفسهم، دون كلفة ومشقة» بعد إخضاع سكان الجبل، انظر المقتبس، العدد نفسه.

على حكومتنا، أن تراقب هذين الشخصين، وإذا تحقق أنهما تخابرا مع الدروز، كما فُـهم، يلـزم أن تعاقبهما أشد العقاب»[1].

يبدو أن قائمة الذين ستطلب المقتبس معاقبتهم طويلة. إذ من النادر أن تجد قرية، لم تعـبرعن تضامنها مع الجبل، حتى شيوخ بعض القرى، التي شهدت مشاحنات ونزاعات بينها وبين قرى الجبل، فالشيخ ياسين الحريري - شيخ بصر الحرير، الذي تشاجر مع الشيخ حمود نصر، وبعض ساكني قـرى الجبل، بسبب ما عرف بـ (عرس فهيدة) خبأ أموال الشيخ يحيى الأطرش ومفروشات داره وأمـوال أهالي قرية عرى في بيته. كما أخفى سكان قرية خربا، أموال أهالي قرير المجيمر والعفينة والقريّـا في بلدهم[2].

وبعد أن أودع سكان الجبل، ما عزّ وغلا من أمتعتهم وأرزاقهم في قرى السهل، أبدى لهم بـدو اللجاة والصفا، استعدادهم لحماية نسائهم، وجمع غلالهم وحفظها لهم[3].

كانت الإدارة التركية تسلك كل السبل، لإرهاب سكان حوران، وإثارة الذعر بين أوساطهم، فقبيل توجيه القوات الجرارة إلى الجبل، وصل جميل بك، مبعوث جمعية الاتحاد والترقي إلى السـويداء، والتقى السكان لقاءات عديدة «ودعاهم إلى الانقياد لأوامر الحكومة، وأن لا يتـأخروا في أداء مـا عليهم من الرسوم، وأفهمهم أنهم إذا فعلوا عكس ذلك، يجرون الخراب على بلادهم»[4].

أرادت الإدارة التركية من إرسال جميل[5] بك إلى الجبل، أن تثير اليأس في نفـوس السـكان، ولعلها تحول بينهم ، وبين استخدام السلاح في وجه الجيش من جهة، واستكمال الحملة الإعلاميـة الضخمة التي شنتها في الصحافة ووسائل الإعلام الخاصة بها، للتشهير بهم من جهة ثانية.

---

(١) المقتبس، العدد ٢٢/٤٥٩ شعبان، ١٣٢٨هـ/٢٩ آب/ ١٩١٠.

(٢) المقتبس، العدد ٢٢/٤٥٩ شعبان ١٣٢٨هـ/٢٨ آب/١٩١٠م.

(٣) المقتبس، العدد ٢٣/٤٦٠ شعبان ١٣٢٨هـ/٢٩ آب/١٩١٠م.

(٤) المقتبس، العدد ١٧٧ الأربعاء ٢٦ جمادى الثانية ١٣٢٧هـ/١٤ تموز/١٩٠٩م.

(٥) بعد سقوط السلطان عبد الحميد، الذي كان يرى في سياسة عثمنة عناصر ولايات السلطنة، سـبيلاً لبقـاء الدولة، ومجيء الاتحاديين الذين أرادوا فرض سياسة التتريك على تلك العناصر، فإن تعبير الإدارة التركية، يشير بدقة إلى مضمون سياسة الاتحاديين ، التي انقلبت على أسس، ومظاهر الدولة العثمانية وتمسكت بالشكل منها دون المضمون. وأما الاستمرار في استخدام تعبير الدولة العثمانية ، فإنه لا يشير إلا إلى الاحتفاظ بشكل الدولة السياسي العثماني لا بمضمونها مما يؤدي إلى شيء من التضليل السياسي في العمل التاريخي، لأن ذلك التعبـير يدل على الشكل لا المضمون.

محاولات المشايخ لتفادي اقتحام الجبل واللواء من قبل قوات الدولة :

أدرك سكان الجبل، مدى الأخطار التي ستلحقها بهم قوات الأتراك، لا سيما أنهم كانوا يعلمون أن الدولة تنتظر منذ عقود مضت الفرصة المناسبة لضربهم، ضربة يستحيل بعدها عليهم العودة إلى الانتفاضة وحمل السلاح[1] . وقد حانت الآن الفرصة التي تحدث عنها قبل ثلاثين عاماً، الصدر الأعظم، في رسالته التي وجهها لوالي سورية، مدحت باشا، بتاريخ ١٣ تشرين الأول ١٢٩٥ هـ /١٨٧٨م. فبادر بإرسال وفد منهم إلى عاصمة الولاية للاتصال بأركان الإدارة، وإعلان طاعتهم[2]، والطلب إليهم التراجع عن إرسال الحملة، طالما أنهم على استعداد لتنفيذ طلبات الحكومة. بيد أن كبار رجال الحكم التركي، أجابوا: إن المقصود من إعداد تلك القوة، وتوجيهها إلى الجبل، لتأديب العصاة «القيام بالإصلاحات وتحرير النفوس والأملاك، ودفع رسوم الأغنام، وغير ذلك، من الأموال التي يدفعها باقي العثمانيين»[3]. مما زاد من تعنت الاتحاديين، وتصميمهم على اقتحام قواتهم للجبل[4]، والخوف من النتائج التي ستترتب على ذلك، خاصة أنّ سكان الجبل، بدؤوا بتطوير مظاهر حياتهم، منذ مطلع القرن وتوسيع مساكنهم وتأثيثها، وشراء مطاحن الحبوب الحديثة، مما أدى إلى الاستقرار أكثر والتروي في معالجة الحوادث الطارئة، وإلى عدم استخدام السلاح، إلا بعد فشل السبل الأخرى، وبالفعل عاد هؤلاء السكان للتباحث في الظروف الطارئة، وقرروا الاتصال برشيد طليع، قائمقام عاهرة، وتكليفه بالتوسط مع الدولة لثنيها عن إرسال جنودها، والتعهد أمامها بدفع الضرائب، وتحرير النفوس والأملاك. إلا أنهم أعربوا عن عزمهم على رفض التجنيد ونزع السلاح.

لم يؤدِ فشل الوساطة الثانية، بمشايخ الجبل إلى قطع الاتصالات مع الدولة، فالرغبة لديهم بتجنيب الجبل أهوال حرب مدمرة، كانت تدفعهم إلى استمرار المحاولات الرامية؛ لوقف زحف القوات نحوهم. على الرغم من أن أجواء الحرب، أخذت تسيطر على الجو، وأن الحملات ،

---

(١) أرسل الصدر الأعظم رسالة ثانية إلى مدحت باشا، بهذا الخصوص جاء فيها «بيد أن تماديهم في العصيان يرجع إلى وقت بعيد، و لم يحن وقت تأديبهم بعد، وقد اضطرت الحكومة في هذه الأيام إلى استعمال القوة لإرهابهم» ويتابع الصدر الأعظم قوله: «واستعمال القوة لا يوصل إلى تلك النتيجة، وأنتم لا تجهلون هذه الحقيقة، ونحن نرى أن ترك المسألة إلى زمانها الموافق أليق، ونحبذ الإصلاح بين المتخاصمين». العطار نادر، تا يخ سورية في العصور الحديثة، مذكور سابقاً ص٣٢٩.

(٢) ذكرت المقتبس أن وفداً من الجبل، حضر إلى العاصمة «وخابر أرباب الشأن عارضين خضوعهم الشديد للحكومة، وأعلن هؤلاء أن لا حاجة لإرسال قوة لتأديب الجبل، ما دام أهله طائعين» المقتبس، العدد، ٤٤١/١/ شعبان/١٣٢٨هـ/١٧/ آب/ ١٩١٠م.

(٣) المقتبس، العدد، ٤٤١/١/ شعبان/١٣٢٨هـ/ ٧١/ آب/ ١٩١٠م.

(٤) د. سلطان، علي، تاريخ الدولة العثمانية، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ليبيا، دون تاريخ ص٣٧١.

الصحافية، ازدادت حدةً ودعوة إلى جعل السلاح يحسم الأمور. «بالنظر مما عرفناه بالتجارب، ترى الأجدر بالحكومة المحلية، أن تستعمل الحزم الزائد»[1] .

و لم تكتف المقتبس بالوقوف عند ذلك الحد فحسب، بل كانت تنفذ تماماً كل حملات الدولة الإعلامية، فلطمأنة السكان في ولاية سورية، لجأت الإدارة التركية إلى إعلام السكان، أن إعلان الأحكام العرفية في الجبل، لن يعم ولاية سورية ، ويقتصر على قضاء جبل حوران[2] ، وبعض الأقضية المجاورة.

ومن المحاولات المتكررة التي قام بها السكان، للحيلولة دون توجيه الحملة، محاولة قام بها الشيخ علي عبيد، بتكليف من الشيخ يحيى الأطرش، للاتصال بالمطران نيقولاوس قاضي، وتكليفه بالوساطة مع سامي باشا، قائد القوات التركية، التي كانت تتأهب للانقضاض على الجبل، غير أن المطران نصح يحيى الأطرش عن طريق علي عبيد، بالاستسلام للقائد سامي باشا، وعبَّر عن عدم قدرته للقاء يحيى الأطرش، بل عدم رغبته في هذا اللقاء، لاعتقاده على ما يبدو، بانسداد الطريق أمام مثل تلك المحاولات، وإصرار سامي باشا على اجتياح الجبل[3] ، بيد أن المطران عاد والتقى يحيى الأطرش، في منزل حمود إبراهيم الأطرش في السويداء، ويُذكر أن الرجلين وضحا لهُ سوء نوايا الحكومة نحوهم، وقدَّما لهُ عدداً من إحدى الصحف، وعرضا عليه ما فيها من أخبار، مثل إحضار سامي باشا لمئات القيود الحديدية، لتقييد المشايخ، وزجهم في السجون، إلى أن يذكر «وقد قال لي بعضهم، إذا لم يكن بدُ من إذلالنا، فلن نموت إلاّ أعزاء. فأجبتهما: إن أقوال الجرائد لا يعول عليها»[4] .

ولما رأى المطران إصرار الحاضرين على توسيطه مع سامي باشا، وإعلامه عن عدم رغبتهم بمقاومته، قَبِلَ تلك المهمة، وانطلق إلى درعا. وفي طريقه التقى متصرف حوران الجديد فهيم بك، فأعلمه بمهمته، وذهبا معاً إلى لقاء سامي باشا. وعندما عرض عليه رغبة سكان الجبل بتنفيذ طَلبات الحكومة، مقابل تعهد خطي من قائد الحملة، رفض سامي باشا هذا الأمر، واكتفى بوعد شفهي، وألح على وجوب استسلام يحيى الأطرش له، دون شرط، مقابل العفو عنه. ثم أصرّ سامي باشا على المطران، بإحضار يحيى الأطرش، إلا أن المطران ألحّ على طلب التعهد الخطي ليقدمه إلى يحيى الأطوش،

---

(١) المقتبس، العدد ٢٢٧ ، السبت ٢٦ شعبان ١٣٢٧ هـ ١١ أيلول ١٩٠٩ م.

(٢) المقتبس، العدد ٢٤٢ الاثنين ٢ شعبان ١٣٢٨ هـ/١٩١٠/٨/٨ م والعدد ٤٤٣ الثلاثاء ٣ شعبان ١٣٢٨ هـ/١٩١٠/٨/٩ م.

(٣) لقد التقى المطران نيقولاوس قاضي الشيخ يحيى الأطرش في السويداء، وليس في عرى، وتحدث عما دار في هذا اللقاء قائلاً : «وجعلت دأبي على تحريض الجميع على الانصياع للدستور، والتحذير من كل حركة مغايرة، مبيناً منافع الدستور والأضرار الناجمة عن المقاومة». المقتبس العدد ٤٩٧ الخميس ١٩١٠/١٠/١٣م.

(٤) المقتبس، العدد نفسه، وأيضاً أبو زيد، ناصيف، تاريخ العصر الدموي، دمشق ١٩١٩ م ، ص ٧١-٧٢.

كي لا يخشى عواقب المقابلة المطلوبة، وعند لقائه مع يحيى الأطرش، بعد مقابلة سامي باشا، أصر المطران على تسليم يحيى الأطرش، نفسه لقائد الحملة.

وللتعبير عن رغبة سكان الجبل بالميل إلى السلم، والعزوف عن استخدام لغة السلاح، رافق يحيى الأطرش المطران، إلى حيث يقيم سامي باشا في خربة غزالة، الذي أراد الغدر بيحيى الأطرش، وسجنه بعد أن انطلت الحيلة عليه، فغادر المطران خيمة القائد العسكري وحده، تاركاً الشيخ المخدوع بين يديه[١].

وعندما يئس السكان من إمكانية التفاهم[٢] مع سامي باشا، أخذوا يستعدون لدفع موت محتم سيواجهونه. فأسرعوا إلى إيداع ما أمكنهم من غلالهم، عند سكان قرى السهل، والقبائل البدوية، وأرسلوا حبوبهم إلى تجار دمشق، سداداً للديون المستحقة عليهم، «فاستوفى أرباب الديون مطالبهم، حتى أن الكثيرين، أرسلوا زيادة على ما هو مطلوب، منهم بكُتُب، يقولون فيها لعملائهم: «إنْ عشنا نستوفي منكم قيمة الزيادة، وإن متنا نسامحكم، وقد نجت دمشق بهذه الواسطة من أزمة حبوب كانت تتهددها»[٣].

أسباب الحملة :

تكمن الأسباب الحقيقية والعميقة التي دفعت الدولة لتجديد تجريد قواها، على الجبل من جديد، في العوامل التالية :

١ – الاستقلال النسبي لجبل حوران عن الحكم المباشر، وتأثير ذلك في لواءي حوران والكرك والقبائل البدوية في اللجاة والصفا والبادية، ورفض هؤلاء السكان نزع سلاحهم، وتجنيد أبنائهم.

٢ – عجز الدولة عن فرض سيطرتها المباشرة في الجبل، منذ عودة بلاد الشام لحوزتها، بعد سقوط حكم محمد علي باشا وطرده منها.

٣ – قيام علاقات متينة بين سكان الجبل، وفئات وشرائح متنفذة وواسعة، في لواء دمشق وحوران وعدد من القبائل البدوية، مما ساعد على فشل الدولة في فرض العزلة على الجبل.

٤ – تحول الجبل إلى ملجأ[٤] يحمي كل الأحرار العرب، الفارين من بطش الدولة وطغيانها، من ولايات سورية وبيروت وحلب، عند تعاظم نمو الروح القومية، وانتشار جمعيات النهضة العربية، في وقت أخذت العلاقات العربية التركية تشهد توتراً وحرباً صحفية ومشاحنات بين الاتحاديين والمندوبين العرب في مجلس (المبعوثان) وارتفع صوت شكري العسلي، مبيناً مثالب سياسة الدولة في

---

(١) المقتبس، العدد ٤٩٧ الخميس ٩ شوال ١٣٢٨هـ – ١٩١٠/١٠/١٣م. وأيضاً نيقولاوس قاضي، أربعون عاماً في حوران وجبل الدروز، القديس بولس، حريصا، بدون تاريخ ص ٤٣–٤٤.

(٢) بيروت المساء، العدد ٩٧، مذكور سابقاً .

(٣) المقتبس، العدد ٤٧٦. السبت ١٣ رمضان ١٣٢٨هـ – ١٩١٠/٩/١٧ م.

(٤) شوفالييه، دومنيك، ص ١٣٠.

حوران والكرك، من فساد الجهاز الإداري، وتصاعد الضرائب، وفرض التجنيد، ونزع السلاح، دون الاهتمام بالوضع الأمني المتردي وانعكاسه على حياة الفلاحين، فجاءت فكرة العودة لاجتياح الجبل مرة أخرى، لتقطع تطور هذه المعطيات باتجاه تنامي ونمو اليقظة العربية، وحرمان أحرار العرب من الاحتماء بالجبل.

وفي حين كانت المقتبس تشير إلى الوظيفة التي يقوم بها الجبل، ومدى خطورتها، بسبب تحوله إلى ملجأ للفارين من وجه الدولة، حيث ترى هذا الأمر مثلباً من مثالب سكانه. كانت مجلة المنار التي تصدر بالقاهرة تدافع عن العرب، وتبين أسباب انتفاضتهم قائلة: «هل تعد الدولة جندها لسحق الأمة وتدميرها. أما كان ينبغي أن يقال: إن أولئك العربان وغيرهم، كانوا مرهقين بالظلم وسوء الإدارة، وسنريهم العدل والنظام، فنجعلهم بذلك يتفانون في حب الدولة»[1] . ولعل عضو مجلس (المبعوثان) أمين أرسلان، وهو من الناهين العرب، أصاب كبد الحقيقة، عندما عبّر بوضوح، عن الأسباب العميقة التي دفعت سكان لوّاء حوران عامة، والجبل والقبائل البدوية المقيمة في اللجاة خاصة، إلى رفض سياسة الإدارة العثمانية، وأشار إلى أن السلاح يعادل الروح[2] ، عند أولئك السكان، فكيف ستكون إذاً ردة فعلهم، عندما يطلب منهم سلاحهم، وزج أبنائهم في الجيش؟

إن التنقيب في صفحات الجرائد، التي كانت تصدر في تلك الفترة، يقود إلى حقيقة كان قد نفاها أحد المؤرخين[3] ، تمثلت في عدم اكتراث جميع العرب بما تقوم به الدولة، من قمع للثورات والانتفاضات وأما عن الأسباب المباشرة، التي تذرعت بها الدولة، لتبرير زج قواتها الضاربة، في عملية اجتياح الجبل وسهل حوران والكرك. فقد كانت محض افتراء، إذ إنّ خلافاً وقع بين شركاء على مطحنة، يمتلكها الشيخان يحيى الأطرش ومنصور خليل المقداد، وإن أدى إلى نزاع، ووقوع عدد من الضحايا - لا يشكل سبباً مباشراً، أو غير مباشر لمثل ذلك الفعل، ولو أردنا الاقتناع بصحة ذلك الزعم، لكنا قد رأينا أن جيوش الدولة، تنتقل من قرية لأخرى، ومن قضاء لآخر، لتعاقب المتنازعين على مثل تلك المسائل .

---

(١) المنار، مجلد ١٢ كانون الثاني ١٩١٠ م ص ٩١٧.

(٢) الأهرام، العدد ٩٩٨٥ - ١٩١١/١/٨م.

(٣) يرى الدكتورتوفيق برو أن الثورات التي كانت تقوم ضد الدولة، هي فتن، لكنه يعود إلى تسميتها ثورة. «في الواقع لم تكن فكرة إرسال الحملات، التي توجهها الدولة، لقمع الفتن في المناطق المختلفة في بلاد العرب، لتثير أفكار جميع العرب بصورة ظاهرة، اللهم إلا الطبقة المثقفة» برو، توفيق. العرب والترك، مذكور سابقاً ص ١٩١، على أن ما ينفي هذا الاستنتاج، يظهر بجلاء على صفحات المقتبس نفسها، التي كانت تؤيد قمع الانتفاضات، فالعامة والخاصة في دمشق وحوران، لم يكونوا مع الدولة في سياستها هذه، كما مرّ معنا قبل قليل. بينما كانت الصحف الأخرى، مثل المفيد، والأهرام، تدين تلميحاً أو تصريحاً، تلك السياسة. ولم تتمكن المقتبس من إغفال العلاقة بين سكان الجبل ووجهاء دمشق، وتعاطف الآخرين مع الجبل «.... وكانت توانسهم بعض من وجوه الشام» المقتبس ، العدد ٤٤٦ - ٧ شعبان ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠/١١/١٣م.

استعداد الدولة التركية (الاتحادية) العثمانية لضرب جبل حوران

لم تكن مسألة فرض الأمن في لواء حوران هي الهاجس الذي يشغل بال الدولة، إلا من منظور فهمها لفكرة الأمن الذي تريده، والذي يؤدي إلى سلب السكان أية إمكانية كانت تساعدهم على رفض سياستها. وليس مهما عندها فرض الأمن الداخلي الذي ينشده السكان. فقد طلب عدد من مشايخ جبل حوران إرسال قوة لمساعدتهم على رد الغارات عن الماشية، واستعادة ما سلبته بعض القبائل البدوية إلا « أن المشيرية متلكئة في إنقاذها »[1] بيد أن قيادة الجيش العثماني، ولأهداف تخصها « سترسل أربعة توابير إلى جهات حوران لتقيم هناك على الدوام، وسترسل غيرهم عند الاقتضاء »[2]. وذلك استعدادا لنزع سلاح سكان حوران، وزج أبنائهم في جيشها. وأخذت الأنباء تتسارع عن المباشرة بإعداد قوات ضخمة لتوجيهها إلى حوران على جناح السرعة. فبدأت أعداد جريدة المقتبس[3]، تتحدث عن تلك الاستعدادات، وتراها بشرى عظيمة تزفها لسكان ولاية سورية، وحلب وغيرهما، فتتحدث عنها كل يوم تقريبا، متابعة أدق تفاصيل أخبارها « أما الحملة فهي مؤلفة حتى الآن من خمسة وعشرين تابورا، وسينضم إليها عشرة توابير، فتصبح ٣٥ تابورا، منها ستة عشر من الفيلق الخامس، وأربعة من أدنة، وأربعة من عينتاب، وثمانية من الشام، ثم ثلاثة من الفيلق الأول وستة عشر من أزمير، والبحر الأسود، كل هذه التوابير مؤلفة من جنود نظامية مدربة، ليس هذا أول عهدها[4].

لم تكن هذه الإشارات بمثابة إنذار لسكان الجبل أو اللواء فحسب، بل هو إنذار يطال كل من يفكر بالثورة أو الفرار من وجه الظلم، لسكان ولاية سورية كلها، فالقوات التي يتم إعددها، يزيد عددها على ضعفي عدد الأطفال والشيوخ والرجال في جبل حوران. مما يعني أن إرهاب الجبل، إرهاب لسكان الولاية كلها. فبالإضافة إلى تلك الأعداد الضخمة من الجنود والأسلحة، تشير المقتبس إلى أحد أوامر وزير الداخلية في استانبول القاضي بإرسال « لواء من أزمير أي ثمانية توابير، وإلا لاي من النظامية من الآستانة، بطاريتين أي ١٢ مدفعا جبليا »[5]، وسريتين من المكسيم أي (الميتراليوز)، فيكون مجموع ما يساق من المدفعية، بطارية صحراء وخمس بطاريات جبلية، وبطاريتان من

(١) المقتبس، العدد ٣٦ / ١٠ محرم ١٣٢٧هـ ١٩٠٩/١/٣١م.

(٢) المقتبس، العدد ١٤٨ /٥ رجب ١٣٢٧هـ ٢٢/تموز/١٩٠٩م.

(٣) المقتبس، العدد ١٤٨ /٥ رجب ١٣٢٧هـ ٢٢/تموز/١٩٠٩م.

(٤) المقتبس، العدد ٤٣٨ /١٧ رجب ١٣٢٨هـ ١٩١٠/٨/١٣م.

(٥) المقتبس العدد نفسه.

الميتراليوز، وعدد التوابير ثلاثين. وتفكر نظارة الحربية في إبلاغ التوابير إلى أربعين تابوراً، هذه هي البشارة العظمى »[1].

بلغ عدد أفراد الحملة أكثر من عشرين ألف جندي، مزودين بمختلف الأسلحة، ويحمل كل منهم « ١٢٠ خرطوشة »[2]. مما يعني أن مجموع رصاص البنادق، الذي كان في حوزة جنود الحملة يزيد عن مليونين ونصف المليون رصاصة، إذا كان العدد الحقيقي لعناصر الحملة يبلغ عشرين ألف جندي فقط. وعمل الاتحاديون على تضليل العرب في ولاية سورية بتكليف سامي باشا قائداً لهذه القوة الضخمة، ولإيهام الرأي العام أن الإدارة لا تضمر شراً للسكان، لأن قائد الحملة من الضباط العرب.

ونجح الاتحاديون بتضليل السكان في جبل حوران نفسه أيضا كما أشار إلى ذلك سلطان الأطرش قائلا: « وفي الحقيقة كان الاعتقاد السائد في الجبل أن سامي باشا سيعاملنا بعدل وإنصاف، لأنه ينتمي إلى العرب، ويتصل بنسبه إلى الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه »[3]. وهكذا أخذت أجواء الحرب تخيم على لواء حوران مع وصول سامي باشا الذي أسرع عند وصوله إلى دمشق للاجتماع « مع والي الولاية ووكيل الفيلق، وبحثوا في شؤون شتى »[4]، ثم غادر دمشق متوجها إلى درعا وخربة غزالة لاستكمال استعداده ليوم الزحف نحو الجبل، فأعلن الأحكام العرفية في اللواء، وبنى الأفران في بصرى الشام، ومواقع أخرى لتأمين الخبز للجنود، وجهز كل المواد اللازمة لهم، وهدد وتوعد كل من يتمرد، ودعا كبار مشايخ الجبل للقدوم إليه وتقديم الطاعة، ووزع على السكان منشورا يأمرهم فيه بالتسليم وتقديم السلاح، ولم يقف عند ذلك بل أخذ يوزع أوامره على مشايخ الجبل طالبا منهم تقديم « الجمال لأجل أن يشيلوا عفش العسكر. والجمال أرسلوهم مع الشمس، إياكم التأخير عن ذلك لقدام القشلة العسكرية »[5]، ثم قام بتحريض القبائل البدوية على سكان الجبل، وسمح لهم بنهب القرى ومصادرة المواشي والأرزاق، فاضطر إلى مخاطبة العساكر والعربان للامتناع عن هذا السلوك مع القرى التي تقدم بعض سكانها باسمهم، ليعرب عن مسالمته وتنفيذه الأوامر، دون أن يتم الالتزام بذلك من قبل المشايخ عندما رأوا أنهم أخذوا بالحيلة والغدر.

---

(١) المقتبس، العدد ٤٣٨ /١٧ رجب ١٣٢٨هـ ١٣/٨/١٩١٠م.

(٢) المقتبس، العدد ٤٧٦ /١٣ رمضان ١٣٢٨هـ ١٧/٩/١٩١٠م.

(٣) الأطرش، سلطان، مذكرات، بيروت المساء.

(٤) المقتبس، العدد ٤٧٦ /١٣ رمضان ١٣٢٨هـ ١٧/٩/١٩١٠م.

(٥) انظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٣٦ ص٣٦٧ الأطرش سلطان، مذكرات. جاء في منشور سامي باشا ما يلي: أولا: إن كل من سلم من الزعماء نفسه وسلاحه إلى مركز القيادة يعفى عنه. ثانيا: من تمرد ولم يسلم يجازي بالأعدام مع تحويل جميع أملاكه إلى الدولة. ثالثا: وقد قررت إعطاء مهلة ثلاثة أيام فرصة للتسليم، من تاريخ هذا المنشور. انظر: أبو راشد، حنا. مرجع مذكور سابقا، ص ١٢٣-١٢٤.

جيش الاتحاديين يزحف نحو السويداء

قسّم سامي باشا جيشه إلى ثلاثة أقسام استعداداً للزحف نحو السويداء، مركز جبل حوران. قاد بنفسه القسم الأول متجهاً من درعا إلى السويداء بطريق ازرع[1]، بطول خمسة وثلاثين كيلومتراً، على حين قاد القسم الثاني رئيس أركان حربه صلاح الدين، وقام ناجي بك بقيادة اللواء المستقل من قرية المسمية، الواقعة على حافة اللجاة الشمالية باتجاه قرى وادي اللواء الشمالية، نحو الصورة الكبيرة حتى شهبا لإحكام حصارها من الشمال والجنوب ثمّ لمتابعة زحفه جنوباً باتجاه السويداء حيث تلتقي فيها الأقسام الثلاثة للحملة.

بدأت قوات الجيش هذه زحفها يوم ٢١ رمضان ١٣٢٨هـ ٢٥ أيلول ١٩١٠م. ولم تواجه هذه القوات أية مواجهة من قبل السكان الذين لا يبلغ عددهم جميعاً نساء ورجالاً شيوخاً عدد جنود الحملة، واعتقد أهالي الجبل أن قائد الحملة سيفي بوعوده التي قطعها على نفسه، فمالوا إلى عدم مواجهة قواته « ولولا هذا الاعتقاد لكنا حاربناه قبل دخوله مدينة السويداء، وتحصنه في قلعتها الكبيرة، والهضاب المنيعة المحيطة بها والسفوح الجبلية الممتدة من الجهة الشرقية منها. لكنه ويالأسف غدر بنا واتبع أسلوباً عثمانياً من أجل إخضاعنا والتغلب علينا لا يليق به كقائد عربي »[2]. وبدلاً من المواجهة، كان سكان القرى التي يمر منها الجيش يقدمون الماء للجنود ويخرجون لملاقاته، وبعد أن قضى ليلة السادس والعشرين على الطريق دخل سامي باشا على رأس قواته مدينة السويداء، صباح السادس والعشرين من أيلول. وفور وصوله اتجه نحو القلعة فنصب المدافع الثقيلة وهي من نوع (المانتيل)، والتي يصعب نقلها إلى خطوط المواجهة في الشمال والجنوب، ووجه فوهات المدافع « نحو مدينة السويداء عامة، ونحو دار حمود الأطرش خاصة»[3]. وهنا أدى الشيخان حمود ابراهيم الأطرش، وحسين طرابيه[4] دوراً رئيسياً في تجنيب مدينة السويداء التدمير، كما حصل قبل ربع قرن، وقد نجحا في منع حصول مواجهة بين السكان والجيش مما ساعد سامي باشا على تركيز مدفعيته في القلعة، وخيام جيشه بين المدينة والقلعة من جهة الجنوب، باتجاه قرية مصاد.

---

(١) قاضي، نيقولاس، المصدر نفسه ص٤٥ وأيضاً، مسعد، بولس، المجلة البطريركية، السنة الثانية، الجزء الثاني ١٥ آذار ١٩٣٥ ص٢٢ وأيضاً المقتبس، العدد ٤٧٦ /١٣ رمضان ١٣٢٨هـ ١٩١٠/٩/١٧م.. وكان الدخول إلى السويداء عن طريق خربة غزالة سكاكة – الثعلة، فالسويداء ومن الجهة الجنوبية عن طريق بصرى الشام.

(٢) الأطرش، سلطان، مذكرات بيروت المساء. العدد ٩٧ /٩/١٠/١٩١٠.

(٣) المقتبس العدد ٤٩٣ الأحد ٥ شوال ١٣٢٨هـ ١٩١٠/١٠/٩م.

(٤) المقتبس العدد ٤٩٧ الخميس ٩ شوال ١٣٢٨هـ ١٩١٠/١٠/١٣م.

ثم أمّن سبل الاتصال بين أقسام الجيش الثلاثة[1]، بشبكة الهاتف لتأمين الاتصال السريع ونقل الأخبار والأوامر الطارئة، وأخذ يجهّز نفسه لمعارك قادمة، في حين كان الثوار يعتقدون أن مثل ذلك لن يحصل، حتى علموا باعتقاله للشيخ يحيى الأطرش وسجنه في دمشق، وفي اليوم الثاني من دخوله السويداء جمع سامي باشا كبار مشايخها وشكّل منهم مجلساً برئاسة الشيخ حمود الأطرش محملاً إياه مسؤولية أي خلل أو اضطراب قد يقوم به الثوار. وطلب من رئيس وأعضاء المجلس القيام بالمهمة الصعبة، والتي تأباها النفس، وهي نزع سلاح سكان المدينة. فقاموا بجمع ستمئة بندقية، وسلموها له[2]، لتجنيب المدينة قصف المدافع المصوبة عليها، وشكلت اللجان لإحصاء السكان، والقبض على الشبان لسوقهم إلى الخدمة العسكرية، لا شك أن من رفض دخول الجيش إلى السويداء وامتنع عن تقديم سلاحه إلى سامي باشا سيضطر إلى مغادرة المدينة باتجاه الأحراج، والمناطق الجبلية كي لا يقع فريسة سهلة في قبضة قواته الجرارة من جهة، وليراقب تطور الأحداث استعداداً لمواجهة الطوارئ من جهة أخرى. في تلك الأثناء، كان سامي باشا ينجز مهامه بسرعة، لكن بتخطيط حيناً، وهدوء أحياناً أخرى، إذ أعاد من جديد تنظيم قواته بعد أن دخل السويداء. فقسّمها إلى ثلاث فرق: الأولى بقيادة بدرخان الداغستاني، وكلفها بالاتجاه جنوباً نحو القسم الجنوبي من الجبل، مروراً بالكفر[3]. والثانية قادها علي بك ومهمتها الاتجاه شمالاً عبر قنوات مردك شهبا. وقاد الثالثة ناجي بك وحمّله مسؤولية تعقب الثوار في منطقة اللواء واللجاة.

المعارك في القسم الشمالي من الجبل
قنوات – مفعلة – مردك – شهبا

عندما علم الثوار بحقيقة نوايا سامي باشا بعد سجن يحيى الأطرش، وبعد دراسة الموقف الحرج، مالوا إلى مباغتة جنود حملة السويداء، دون أن يعطوا الفرصة لسامي باشا لمباغتتهم، على الرغم من صعوبة المواجهة بعد نصب المدفعية، وتنظيم القوات من جديد، و لم يغفل سامي باشا عن خطر كهذا، ففوت الفرصة عليهم لأن اقتحام القوات وهي داخل المدينة قد يحول دون استخدامه للتكتيك القتالي المنظم، حسب وظائف الجيش العسكرية المختلفة، فسارع إلى توجيه القوات التي يقودها علي بك إلى قنوات. حيث دارت قربها معركة ضارية استخدمت فيها المدفعية الثقيلة التي سلطت نيرانها

---

(١) المقتبس العدد ٤٩٣ ٥ شوال ١٣٢٨هـ ٩/١٠/١٩١٠م.

(٢) « وكان لعملهم هذا أطيب الثناء، وهو ما حفظ بلدهم حتى الآن من أفواه المدافع المسددة على البلد، ولو اقتدى بمثالهم باقي القرى لما حل بها الدمار والحريق وسفك الدماء، كما سترى كما انهزم كثيرون من أهالي السويداء بسلاحهم، وهم الشبان » المقتبس العدد ٤٩٧ الخميس ٩ شوال ١٣٢٨هـ ١٣/١٠/١٩١٠م.

(٣) المقتبس العدد ٤٩٣ ٥ شوال ١٣٢٨هـ ٩/١٠/١٩١٠م.

على القرية ودمرها[1]. وتمكنت من هزيمة الثوار قليلي العدد. وانطلقت بعد ذلك باتجاه قرية مفعلة التي أصابها الدمار أيضاً، وفي تلة مشرفة على القرية تدعى (تل أبو طميس). ومن هناك بعد تجمع مدافع الفرقة وأسلحتها الأخرى، وجّهت نيرانها على الثوار « « فحصدت من الثوار نيفاً وأربعمائة مقاتل، ما عدا الجرحى الذين لا يعرف عددهم، واستمر القتال ثلاثة ايام خلال ٢،٣،٤ شوال ١٣٢٨هـ / ٦،٧،٨ تشرين الأول ١٩١٠م. ولم يقتصر قائد القوات الزاحفة على تدمير قريتي قنوات ومفعلة فحسب «بل طال جميع القرى المجاورة لها »[2].

تابعت قوات الجيش زحفها باتجاه قرية مردك وأصلتها بنيران مدافعها مدة ساعتين[3]، واحتلت مواقع المياه لمنع الثوار من الاستفادة منها. وكان قبل ذلك قد هزم الثوار عندما أرسل لواء من قواته للتوجه من السويداء إلى بصر الحرير لإحضار التموين اللازم للجيش، كما فشل الثوار في مواجهة عدد من طوابير القوات المتمركزة عند مفعلة، عندما توجهت لجلب المياه للجنود وحصلت مواجهة أسفرت عن سقوط عدد من الشهداء[4]. وكان سكان شهبا قد أرسلوا أسرهم إلى قرية طربا وتيما والكسيب، خوفاً عليهم من بطش العساكر من جهة، ومن نتائج قصف المدافع وتدمير شهبا من جهة ثانية، ثم فروا من شهبا، و«دخل قلعتها بعد أن فر الثوار إلى أم الزيتون والمتونة ولحف اللجاه ». فتابعت قوات الجيش زحفها نحو هاتين القريتين، واتجهت بعدها إلى الهيت للسيطرة على مصادر المياه في وادي اللواء « إن مياه اللجاه ووادي اللوى، وعاهرة وما جاورها على وشك السقوط بأيدي العسكر »[5] مما سيفرض على الثوار الموت جوعاً وعطشاً، أو الفرار إلى الصفا، فيقعون هناك أيضاً ضحية الظمأ، بسبب ندرة المياه هناك أيضاً، وقرب نفادها وبسبب إصرارهم على دفع الموت عن أسرهم، ورفضهم الخضوع لإرادة الدولة، فإنهم ظلوا يبحثون عن ملاجئ تحميهم وتؤمن لهم فرص الانقضاض على الجيش بهجمات خاطفة.

---

(١) « وفي أقل من ساعتين دمرت المدينة، ولعبت النار في موجوداتها الكثيرة والثمينة » انظر المقتبس العدد ٤٩٧ الخميس ٩ شوال ١٣٢٨هـ ١٣/١٠/١٩١٠م.

(٢) المقتبس العدد ٤٩٤ ٦ شوال ١٣٢٨هـ ١٠/١٠/١٩١٠م.

(٣) المقتبس العدد ٤٩٥ ٧ شوال ١٣٢٨هـ ١١/١٠/١٩١٠م. وكانت جريدة المقتبس قد ألمحت إلى عدد الشهداء في معركتي قنوات ومفعلة على الشكل التالي (١٤ من قرية الدور، ١٠ من نجران، ١٢ من سميع بين قتيل وجريح منهم أحمد بن سعيد نصر من نجران، ومزيد القلعاني من أم ضبيب، وسليم القنطار من داما، وهلال درويش شيخ قرية العفينة، وقد وجد قتلى كثيرون من العوامرة) انظر المقتبس العدد ٤٩٣ ٥ شوال ١٣٢٨هـ ٩/١٠/١٩١٠م.

(٤) « وروي بين القتلى فائز أبو فخر شيخ ريمة، ومحمد المغوش وشقيقه سليم، وفي جبهة حيران وجد مائة وخمسون قتيلاً من عربان السردية والسوالمة » المصدر السابق نفسه.

(٥) المقتبس العدد ٤٩٩ ١٢ شوال ١٣٢٨هـ ١٦/١٠/١٩١٠م.

معارك الكفر والقسم الجنوبي من الجبل

في الوقت الذي توجهت فيه قوات ضاربة نحو قنوات ومفعلة، أرسل سامي باشا جزءاً كبيراً من قواته بقيادة اللواء عبد الحميد بك الذي سار باتجاه الكفر، الواقعة إلى الجنوب الشرقي من مدينة السويداء. وقرب الكفر اصطلت نار الحرب بين الثوار والجيش زهاء ثلاثين ساعة أسفرت عن تدمير وإحراق الكفر وما حولها من قرى. وتفاخر جريدة المقتبس بهذه النتيجة قائلة: « وبلغ هلكى الدروز من ١٠٠٠ - ٥٠٠ »[١]، دون أن تلحظ وقوعها في تناقض صارخ، عندما أشارت إلى سقوط مئة وخمسين شهيداً من عربان السردية والسوالمة لعلها توهم الرأي العام، أو قراءها على الأقل أن الذين يقاتلون الجيش هم فقط من المسلمين من بني معروف.

يذكر سلطان الأطرش هذه المعركة في مذكراته قائلاً: « وفي الأول من تشرين الأول من عام ١٩١٠ جرت معركة حامية الوطيس حضرتها بنفسي وكنت بمعية والدي مع المشاة، في حين كان خالي سليم الأطرش مع الفرسان، وقد استبسل الثوار في هذه المعركة، وكبدوا الأتراك خسائر فادحة بالرجال ربما زادت عن ألف قتيل»[٢].

ويشير سلطان الأطرش إلى أن الإمدادات التي كانت تصل تباعاً من الجيش إلى أرض المعركة أدت إلى هزيمة الثوار.

وبعد أن تمكن جيش الترك من هزيمة الثوار الذين أنزلوا به خسائر تفوق قدراتهم، وبعد تدمير القرى المحيطة بالكفر، انسحب الثوار باتجاه الصفا. وأخذ الشيخ سليم الأطرش يعيد تنظيم الثوار[٣]، فشكل من جديد فرقة من الثوار من سكان الجبل، ومن بدو السردية والحسن والشرفات، ليبدأ بمواجهات خاطفة تلحق خسائر فادحة بالجيش دون أن يتمكن من الثوار.

ولقد صور سامي باشا الوضع الحربي في رسالة وجهها إلى وزارة الحربية وولاية سورية وبيروت والمدينة المنورة وقائد الفيلق الخامس ومتصرفية حوران قال فيها: « كنا قد أخبرنا بأنه قد تشتت العصاة المحتشدون في الكفر، وما جاورها بضربة شديدة، وقد بدء بجمع الأسلحة من المقرن الجنوبي، وبعد ذلك قامت قوة عظيمة إلى الشهباء، فلم يقو العصاة على المقاومة، ففروا إلى اللجاة، واليوم ذهب المعسكر العام إلى أم الزيتون، وأرسلت مفرزة عسكرية مؤلفة من ثلاثة توابير لأخذ أسلحة أهالي شقا ونمرة وضواحيها »[٤] .

---

(١) المقتبس العدد ٤٩٣ ٥ شوال ١٣٢٨هـ ٩/١٠/١٩١٠م.

(٢) الأطرش، سلطان، مذكرات.بيروت المساء،العدد٩٧/ تاريخ ٩/١٠/١٩٧٥

(٣) المقتبس العدد ٤٩٧ الخميس ٩ شوال ١٣٢٨هـ ١٣/١٠/١٩١٠م.

(٤) المقتبس العدد ٥٠٠ ١٣ شوال ١٣٢٨هـ ١٧/١٠/١٩١٠م.

بؤر الانتفاضة والمواجهات الخاطفة:

لم يطمئن سامي باشا إلى النتائج التي وصل إليها، فما زال قسم من الثوار مصمماً على المواجهة، بعد أن اعتصموا في الصفا واللجاة، فكلف قسماً كبيراً[1] من قواته لتعقبهم ومطاردهم، لعله يصل إلى النتيجة التي خطط وحلم بها. بيد أن السكان المقهورين من فلاحين وبدو لم يرضخوا للهزيمة أو يستسلموا له، فقد قرر عدد من الشيوخ حمل راية الجهاد ضد القوات التركية حتى النهاية. وقد أشارت إلى هذا الأمر جريدة المقتبس قائلة: « واتصل بمكاتبنا، أن الشقي سليم الأطرش، مرَّ بالقرى الملحقة بأعمال عاهرة واتفق هو وابراهيم أبو فخر من نجران وشاهين المحيثاوي من لبين ورشراش مرشد من قرية حرّأن واثنين من القرى المجاورة لهذه القرية وقصدوا مدير اللجاة ليتفقوا معه على رفع راية الشقاوة فردهم المدير »[2].

وأخذت تجري المعارك الجزئية عند تفتيش القرى ومداهمة البيوت للقبض على الشباب وزجهم في الجيش ومصادرة السلاح، غير أن هذه الاشتباكات كانت تجري مع السكان الآمنين الذين لم يغادروا بيوقم، وكانت مشاركة النساء بها واسعة، في قرى حرّان، وصميد والخرسا، ومجادل ولبين ودامـا والخالدية، وأم الزيتون والصورة الصغيرة ونجران والسجن، ودامت المواجهات الخاطفة على مدى العامين التاليين، ففي ١٨ شوال ١٣٢٨هـ ـ ٢٣ تشرين الأول ١٩١٠م كانت ثلاثة طوابير، طابور احتياط طرطوس، وطابور عينتاب (أيضاً احتياط)، وطابور نظامي من تشكيلات اللواء المستقل، بقيادة ناجي بك قد توجهت إلى قرى حامر، دامة، صميد، مجادل، المتونة، ووصلت الساعة الثامنة في ليلة اليوم ذاته إلى عاهرة لتتابع مهمتها في اليوم الثاني في مصادرة الأسلحة وإحصاء السكان، وصادف أيضاً وصول القائمقام بدرخان الداغستاني، الذي داهم قرى المتونة ومجادل، وهو يقود ثلاثة طوابير، وطابورين من المدفعية وكوكبة من الفرسان وأخرى من الدرك. وحطت هذه القوات رحالها « بتل الحمراء الواقع جنوب ثكنة عاهرة »[3] .

وكان على تلك القوات متابعة مهمتها في اليوم الثاني، لضبط الأسلحة والقبض على الشباب في قرى نجران والدويرة والسجن وهكذا باتجاه السويداء، دون إخلاء ثكنة عاهرة حيث بقي فيها حمدي أفندي قائد التابور المقيم فيها للإشراف على تنفيذ المهام المطلوبة، ومن ثم ستتوجه باتجاه

---

(١) « سيقت عليهم قوتان واحدة من جهة خلخلة والمتونة، والأخرى من جهة جامر: فبدأتا تبحثان عنهم في قلب وعرات اللجاة ومغاراته وكهوفه بل تأثرهم إلى بلاد الصفا أيضاً » انظر المقتبس العدد ٥٠٤ السبت ١٨ شوال ١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠/١٠/٢٢م.

(٢) المقتبس العدد ٧١٤/ ٣٠ جمادى الثانية ١٣٢٩هـ ـ ١٩١١/٦/٢٧م. والمقصود هنا رشيد طليع أحد أصدقاء السكان وهو لبناني الأصل.

(٣) المقتبس العدد ٥٠٨/ ٢٢ شوال ١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠/١٠/٢٦م.

صلخد[1] وقراها. وكانت هذه العمليات تواجه بمقاومة السكان، على الرغم من الظروف التي حلقت هم[2].

وعند مرورها في قرية نجران، يوم ٢٣ شوال ١٣٢٨هـ ٢٧/١٠/١٩١٠م الساعة الثانية صباحاً، أحرقت دار ابراهيم أبو فخر بأمر من سامي باشا نفسه[3].

واستمرت قوات الدولة تتربص بالشيخين الثائرين سليم الأطرش وابراهيم ابو فخر فترة طويلة لتخمد آخر بؤر الانتفاضة التي لم تهدأ بعد. فعندما علم قائمقام بصر الحرير بوجود الشيخ الثاني في داره بنجران أرسل سرية من العسكر ضربت نطاقاً على البلد، وقتلت رجلاً يدعى خطّار غيث كان نائماً على بيدره للحفاظ على غلاله « وأخذت بإطلاق العيارات النارية على البلد، وبالجملة فكانت هذه الليلة مزعجة للحريم والأطفال، ولم يعثروا على ابراهيم المذكور »[4]. ولم تتوان قوات الدولة عن تكرار محاولاتها بهدف القبض عليه حتى عام ١٣٣٠هـ - ١٩١٢م. وكانت ترسل مفارزها لتنفيذ هذه المهمة كلما علمت بمكان وجوده. فقد قبضت إحدى هذه المفارز على ولديه، تركي وغالب، وحاولت إرسالهما إلى السويداء لولا تدخل الشيخ عجاج نصر من نجران الذي نصح قائد المفرزة بإطلاق سراحهما بعد أن أطبق الثوار على رجال المفرزة.

وسبق أن توجه « اسحق أفندي على رأس خمسة وعشرين نفراً من الدرك لإلقاء القبض على ابراهيم أبو فخر وجماعته في قرية ريمة اللحف، فما كان من الشقي وعصابته إلا أن أطلقوا النار على

---

(١) أشارت المقتبس إلى مشاركة النساء قائلة: « وفي لاهثة أحاط الجند بالقرية المذكورة ففتشوا على الأسلحة فوجدوا نساء فارات معهن أربع بندقيات » انظر المقتبس العدد ٥٠٨ ٢٢ شوال ١٣٢٨هـ ٢٦/١٠/١٩١٠م.

(٢) ذكرت المقتبس بعضاً من أسماء من سقط من الثوار في هذه المعارك وهم مسعود وهزاع مرشد من حران، حمود حيدر وابنه وابن أخيه من صميد، وابن مسعود من الخرسا، واثنان من المحيثاوية، وابن نقور وثلاثة من داما، وتسعة من أم الزيتون، وستة جرحى، ويحيى الحلبي من الخالدية، وشفيق سليم الحلبي من الصورة الصغيرة. ومن نجران عبد الله شنان، سلمان أبو عاصي، أسعد شيا، فارس القيسي، ومن ريمة داوود أبو فخر، ويحيى بشير ابو فخر ومزيد الخطيب وهو شاب في السادسة عشرة من عمره. المقتبس العدد ٥٠٥ الأحد ١٩ شوال ١٣٢٨هـ ٢٣/١٠/١٩١٠م.

(٣) المقتبس، العدد ٥١٣/ ٢٨ شوال ١٣٢٨هـ ١/١١/١٩١٠م.

(٤) المقتبس، العدد ٥٦٧/ ١٢ محرم ١٣٣٠هـ ١/١١/١٩١٢م.

هذه المفرزة فانسحبت المفرزة إلى نجران، فزحف المشاغبون إلى نجران ثم رجعوا دون أن يحدث أذى في نفوس الفريقين »[1].

استشهاد الشيخ سليم الأطرش وعدد من الثوار:

علمت الدولة أن الشيخ سليم الأطرش وعدداً من رفاقه الذين كانوا يتنقلون بين الصفا واللجاه وقرى القسم الشرقي من الجبل ويشنّون الغارات السريعة على قوات الدولة كلما سنحت لهم الفرصة بذلك، جاؤوا إلى قرية الرضيمة الشرقية بتاريخ ٧ شوال ١٣٢٩هـ - ١٩١١/٩/٣٠م فسارعت إلى مداهمة القرية « بقوة مكونة من ثلاثين نفراً بقيادة الملازم أحمد أفندي، وضابط آخر يدعى ذكائي بك، فحاصرت المضافة التي كانوا يبيتون فيها ليلتهم، وعندما علم سليم الأطرش ورفاقه بتطويقهم بادروا إلى إشهار سلاحهم رافضين الاستسلام، فقاتلوا تلك القوة أربع ساعات، إلى أن قُتِل سليم الأطرش، ومسعود سليم الصفدي من قرية العانات، وجرح ثلاثة من الأشقياء، واستشهد محمد جاويش من النظامية، ونفر واحد منها »[2]. أطلقت جريدة المقتبس صفة شهيد على الجاويش التركي، وقتلى على سليم الأطرش ورفاقه، ثم أشارت إلى بطولة قائد القوة عندما قطع رؤوس الشهداء عن جثثهم وحملها إلى السويداء. بهذه الخاتمة المأساوية تمكنت الدولة من الخلاص من إحدى أهم البؤر المتحركة للانتفاضة، التي ظلّ سليم الأطرش يقودها لمدة عام كامل، بعد دخول سامي باشا إلى السويداء لتتفرغ بعدئذ للقضاء على البؤر الأخرى المتأججة في منطقة اللجاة.

معركة حرّان:

إن تصميم الثوار على الاستمرار في رفع راية الثورة، وتأييد السكان لهم، وتحملهم مشقات الاعتصام الطويل بين شطوب اللجاه ومغاورها، وفي بيوت سكان قراها ومضارب قبائلها البدوية، مكنهم من الصمود والاستمرار في رفض إرادة الدولة، والتمرد على أنظمتها وقوانينها وسياستها كلها. ساعدهم على ذلك أيضاً عجز الدولة عن إبقاء كل جنود حملتها التي جمعتها من مختلف أرجاء السلطنة لمطاردة هؤلاء الثوار. على أنّ ذلك لم يمنعها من متابعة وتعقب الثوار في منطقة اللجاه[3]، خلال أعوام ١٣٢٨ - ١٣٣٠هـ / ١٩١٠ - ١٩١٢م. لعلها تسعد بمصادفة أو فرصة تسنح لها القبض على قادتهم أحياء أو مقتولين، كما حدث مع سليم الأطرش ورفاقه، دون أن تضطر دوماً للمرابطة في قلب اللجاه، تفادياً لأخطار مثل هذا الأمر. وكان من بين قادة الثوار المعتصمين في اللجاه، شاهين المحيثاوي[4] ، وسلامة شنان وشبلي شيا، وإبراهيم أبو فخر، الذي فشلت الدولة في

---

(١) المقتبس، العدد ٨٦١/ ١٢ محرم ١٣٣٠هـ ـ ١٩١٢/١/٢م.
(٢) المقتبس، العدد ٧٩٩ تاريخ ٨ شوال ١٣٢٩هـ / ١٩١١/١٠/١٠م.
(٢) المقتبس، العدد ٨٦٧ / ١٢ محرم ١٣٣٠هـ / ١٩١٢/١/١٢م.
(٤) ردد أمامي الشيخ أبو حاتم سالم المحيثاوي بيتين من الشعر الشعبي من نظم أحد الثوار (شاهين المحيثاوي)، يتحدى فيهما أحد الضباط الأتراك. الذي لقبه الثوار لقب بـ (بوخد):

يا بو خد عليك المارتينا	تسع شهور بحربك ما أردينا
ولينا طوابك والمارتينا	وبيتنا الكسيرة على العدا

طوابك: مدافعك. المارتينا: البارودة. الكسيرة: الهزيمة.

القبض عليه، بعد مداهمات عديدة لبيته وحرقه، كما عجزت عن أسر ولديه بعد القبض عليهما[1]، وسوقهما إلى قرية المجدل، حيث هاجم والدهما القوة وفك أسرهما.

وبعد التشاور بين قائمقامي أقضية الجبل، ومتصرف اللواء وكبار ضباطه، تم تجهيز وإرسال «بلوك من بصر الحرير، وطابور من السويداء، وطابور من المسمية، وطابور الكادر من قرية عاهرة، مع خمسين بغالاً ومفرزة، وثلاثين من الدرك مع ستة مدافع جبلية، وأعطيت هذه القوة للبكباشي حمدي بك ». فالتقت القواء على « نصف ساعة من حران »[2]. ودارت معركة دامية دامت حتى الساعة الثامنة مساءً، خسر فيها الطرفان خسائر جسيمة، كادت أن تدفع بالقوات التركية نحو هزيمة نكراء، وتبيدها عن بكرة أبيها. ولا أدل على ذلك مما جاء في المقتبس « ولولا جسارة خالد شفيق بك ودرايته، لعادت لنا ذكرى هزيمة أيوب بك، ومحمد علي بك ورفقائهما بعرمان، منذ اثنتي عشرة سنة »[3].

سيطر بحق الخوف والذعر من الهزيمة العسكرية على أفراد القوات العسكرية المهاجمة، على الرغم من تفوقها في العدد والعتاد. إلا أن جريدة المقتبس ضيقت دائرة الخوف هذه، وحصرتها في شخص المتصرف وحده، الذي « أبرز من الخوف ما لا مثيل له »[4] مُدعية أن الدليل على ذلك، ما قام به من طمأنة سكان قرية حرّان، بأن البيوت التي هدمها مدفعية الدولة سيتم بناؤها من جديد على نفقة الدولة نفسها. ربما لم يكن في الأمر ما زعمته المقتبس، بقدر ما هو مناورة لتطويق الثوار وفصل سكان القرية عنهم، فيتخلون عن دعمهم.

---

(١) المقتبس العدد ٨٧٨/ ٢٥ محرم ١٣٣٠هـ / ١٩١٢/١/١٥م. هنالك الكثير من المجاهدين الذين غفلت المصادر والمراجع عن الإشارة إلى أسمائهم، مما يحول دون معرفتهم والإشارة إليهم، فظلوا جنوداً مجهولين، قدموا أنفسهم فداءً لحرية شعبهم ووطنهم بسخاء. وقد كانت المقتبس تشير إلى أسماء من صدرت بحقهم أحكاماً مختلفة، أو من اكتسبوا شهرة بحكم نفوذهم العشائري، أو أعمالهم الفردية. وإذا عجز الباحث عن التعرف إليهم فإن ذلك لا يعني نكران دورهم المجيد.

(٢) المقتبس، العدد ٨٧٨/ ٢٥ محرم ١٣٣٠هـ /١٩١٢/١/١٥م.

(٣) المقتبس، العدد ٨٧٨/ ٢٥ محرم ١٣٣٠هـ /١٩١٢/١/١٥م.

(٤) و لم تتمكن القوات المهاجمة من قتل المشايخ القادة الذين كان بينهم أسعد شيا و سلامة شنان، وابراهيم أبو فخر ، و لم تذكر المقتبس أسماء الشهداء كلهم، واكتفت بذكر بعضهم، مثل بدير البدران، وحمود الحمد (من البدو)، وفضل الله الصفدي، وجاد الله حيدر، وحسين أبو سرحان. انظر المفتبس العدد نفسه. وقد حدثني الشيخ أبو حاتم سالم المحيثاوي:أن عمه شاهين كان من المشاركين في هذه المعركة. أخبرني أيضاً: أن من بين شهدائها جديع شلغين، وتركي أبو فخر الذي رثاه أحد شعراء اللجاة في قصيدة من الشعر الشعبي تدل على وحدة المشاعر النضالية التي تجمع كل السكان من الحضر والبدو ضد الأتراك والقصيدة محفوظة عند الشيخ سالم المحيثاوي في قرية لبين.

لم تكن الدولة على استعداد للاستمرار في ملاحقة الثوار حتى النهاية. فأخذت قبضتها تميل إلى الضعف والتراخي، وعزفت عن متابعتهم، لأن خوفها من امتداد الثورة إلى المناطق الأخرى خارج لواء حوران أدى بها إلى تلك السياسة فقد أصدر فائق باشا، قائد الجيش الثامن عفواً عن السجناء الموقوفين في دمشق « منعاً للشبهات وتجنباً من تزايد الخلل، وزيادة الاضطراب في دمشق، فقد تمت الموافقة على العفو مدفوعة بالأوراق والوثائق وقد منحتني تلك المستندات على الجرأة »[١].

ولم يقتصر الأمر على بعض كبار الموظفين، فقد بلغت مخاوف الدولة أوجها من اضطراب حبل الأمن، وتصاعد روح المقاومة. وكان كبار موظفي الدولة يعلمون علم اليقين أن الثورة على حكمهم لن تقتصر على قضاء جبل حوران ولواء الكرك، وإن الإجراءات التي اتخذتها بحق السكان في الجبل ستطال سكان لواء حوران[٢]، ولن يقبلوا بها، ما داموا قادرين على رفضها. فقد ابتكرت الإدارة أساليب على غاية من الخطورة في قمعها للسكان، وزجرهم وجعلهم يرضخون عنوة للتجنيد. وإذا ما تمكن شاب من الفرار من وجه دوريات المداهمة، فإن التعليمات اقتضت القبض على أبيه أو أخيه، أو أحد أقربائه وزجّهم[٣] في الخدمة بدلاً منه، وإذا ضبطت بندقية كان صاحبها قد أخفاها، فإنه يساق فوراً إلى السجن، ويُحوّل إلى المحاكمة العرفية، وفق قانون الطوارئ[٤]، وتُصادر أرزاقه، ويحرق بيته. وكانت عمليات التجنيد تزج بمئات الشباب في الخدمة الإجبارية، إذ بلغ عدد المقبوض عليهم حتى يوم الثامن من ذي القعدة ١٣٢٨هـ / ١٩١٠/١١/١٠م ألف شاب[٥]. بيد أن الأمر لم يقف عند هذا العدد، فقد بلغ حسب أحد المصادر: « أربعة آلاف »[٦]. كما جاء في التقرير الذي قدمه سلمي باشا إلى وزارة الحربية، وكما ذكر هو نفسه لأحد مراسلي جريدة « تصوير أفكار » قائلاً عن سكان الجبل: « وقد أهملتهم الدولة إلى الآن، ويفهم من هذا أن الحكومة، أهملتهم نوعاً ما، مما اضطرهم أن يعيشوا لأنفسهم. وقد جمعنا سلاحهم وسقنا منهم ست قرع (دفعات)، وهي التي من

---

(١) ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٢٩ ص٣٦٠ .

(٢) « وسيضطر بلوكان من تابور اقحصار المكلف بمحافظة الطريق العسكري، بين خربة الغزالة والسويداء والخط الحجازي، حتى يمتنع بعض الحوارنة من الفرار والتشتت، وستكون وظيفتهما أيضاً الحفاظ على النظام والانتظام وقت إحصاء النفوس وجمع الأسلحة في القرى التابعة لقضاء درعا، بواسطة القوة التي ستساق إلى بصرى - اسكي شام من الفرقة الأولى والثانية » المقتبس، العدد ٥١٣، ٢٨ شوال ١٣٢٨هـ / ١٩١٠/١١/١م.

(٣) المقتبس، العدد ٥١٧/ الأحد ٤ ذي القعدة ١٣٢٨هـ /١٩١٠/١١/٦م.

(٤) المقتبس، العدد ٥١٨/ الاثنين ٥ ذي القعدة ١٣٢٨هـ /١٩١٠/١١/٧م.

(٥) المقتبس، العدد ٥٢١/ ٨ ذي القعدة ١٣٢٨هـ /١٩١٠/١١/١٠م.

(٦) مسعد، بولس، المجلة البطريركية، مذكور سابقاً ص٢٣.

تولد ١٢٩٩هـ إلى ١٣٠٥هـ فبلغ عددهم (٤٠٠٠) اربعة آلاف، وعليه أصبح من الواجب أن تُصدّ عن الدروز بكل ما فيها من قوة غارات البدو »[١].

ولعل في هذا الرأي ما يشير إلى الشعور الداخلي الذي انتاب سامي باشا، بأنه قد أخذ السكان بما لم يستحقوا، وأنّه غالى في قتلهم وتدمير قراهم، ومصادرة أملاكهم، وإن صح مثل هذا الرأي، فإن الاتحاديين قد نجحوا فعلاً في جعله أداة لقمع أخوته العرب بإحاطته « بضباط معظمهم من غلاة الترك، فغلّوا يده كي ينفذوا خطة الدولة باسمه، ثم يتنصلوا من تبعة الأعمال القامعة التي يقوم بها، ضد بني قومه »[٢].

لا شك أن عمليات نزع السلاح، وإحصاء النفوس، وفرض التجنيد، بدأت في الجبل بعد غزوه، غير أن تلك العمليات كانت بداية لعملية ستتسع جغرافيتها لتطال لواء حوران، والكرك دون استثناء. وقد بدأت الدولة أولاً بتطبيق إجراءاتها في القرى السهلية المحاذية للجبل، مثل بصر الحرير، بصرى الشام، المليحة الشرقية، المليحة الغربية، وأخذت تتوسع غرباً تجاه خربة غزالة، وازرع والشيخ مسكين، ودرعا وغباغب، لأنها كانت تزعم أنّ « حوران ولا جدال إبرة سفينة الأمن في سورية»[٣]. مثلما كانت ترى أن جبل حوران إبرة سفينة الأمن في حوران وفي سورية. فعندما كان مدير ناحية الشيخ مسكين عائداً على رأس قوة من الدرك بعد أن داهم قرية داعل، وألقى القبض على أحد المطاردين، هاجمته نساء القرية، وأخذن يضربنه وأطلق رجالها الرصاص عليه، فاضطر إلى إخلاء سبيله، غير أن الحكومة سارعت إلى إرسال قوة كبيرة من الدرك لتلقي القبض على المتمردين وتزجهم في السجن.

و لم تتمكن الدولة أن تجعل من الجبل قاعدة دائمة لعشرات الآلاف من الجند لمدة طويلة، خاصة بعد اشتعال ثورة الكرك، واضطرار سامي باشا لإرسال قواته إلى هناك لقمعها بأقصى سرعة كي لا تمتد الانتفاضات إلى أماكن أخرى[٤]، على أن الاستياء الشعبي، عمّ كل أوساط السكان في لواء حوران، حتى في تلك الأقضية التي لم تشهد مواجهات مسلحة مع قوات الدولة، لأن الإجراءات المتخذة في الجبل وحدها كفيلة بإثارة الاستياء أينما كان، لكونها مقدمة لما ستتخذه في الأقضية كلها.

---

(١) المقتبس، العدد ٦٤٣ الأحد ٢٥ ربيع الأول ١٣٢٩هـ / ١٩١١/٣/٢٦م.

(٢) داغر، أسعد، مذكور سابقاً ص٥٤.

(٣) المقتبس، العدد ١٢٦٣ الخميس ٥ رمضان ١٣٣١هـ / ١٧ آب ١٩١٣م.

(٤) نشرت جريدة المقتبس أنباء ضمت مقالات عديدة عن ثورة الكرك. انظر المقتبس العدد ٥٨٠ تاريخ ٢١ محرم ١٣٢٩هـ / ٢٢ كانون الثاني ١٩١١م. والعدد ٥٧٩ تاريخ ٢٠ محرم ١٣٢٩هـ / ١٩١١/١١/١٢م بالإضافة إلى مقالات كثيرة عن لواء الكرك. انظر أيضاً: الجالودي، البخيث، قضاء عجلون، مذكور سابقاً ص٧٢.

وحملت ذاكرة الناس الصور المأساوية التي خلفتها أعمال الدولة في الجبل وحوران كلها. فعبر شعراء شعبيون عن ضمير السكان وعن شعورهم، نحو تلك المآسي:

نجم خوى على بصرى وإن كان سلمي   هدم جبل حوران وأرض عجلون[1]

فالشعور بالمرارة لدى سكان قضاء عجلون - كما عبر صاحب هذه الأبيات - يشير بوضوح إلى وحدة السكان في اللواء، وإلى تصوير ما حلّ بجبل حوران وكأنه بلاء حلّ بأرض عجلون. ويحمل الشاعر الشعبي موسى الحمد الزعبي من الرمثا، مبعوث حوران سعد الدين المقداد مسؤولية إعداد الحملة بسبب دوره التحريضي على سكان الجبل، وما نسجه من أوهامٍ حول النزاع بين عائلته وعائلة آل الأطرش، الذي يعود بالأصلٍ إلى خلاف حول ملكية مطحنة ماء[2].

كان الوجدان الشعبي في حوران يعرف تماماً مقاصد الحملة، ويعلم أنها حملة تركية على منطقة عربية، وإرادة حكم تركي ضد شعب عربي، كل ما يريده رفع ظلم وحيف أولئك الحكام الظلمة. ولعل الباحث أحمد صدقي شقيرات، أصاب كبد الحقيقة، عندما ربط بين ثورتي جبل حوران والكرك فقال: « إننا نعتبر أن ثورة الكرك ضد الدولة العثمانية جاءت في إطار حملة سامي باشا، ولا يمكن بأي حال من الأحوال، الفصل بين ثورة الدروز في جبل حوران ضد العثمانيين، وبين ثورة الكركيين، وقد تطابقت الأسباب والنتائج في الحالتين، وعلى الصعيد الرسمي. فإن دوائر ومؤسسات الدولة العثمانية تعاملت مع قضية الدروز في حوران وثورة الكرك (١٩١٠ - ١٩١١م) على أنها قضية واحدة، وقد عُرفت في ملفات وسجلات الحكومة العثمانية باسم (أحداث حوران والكرك) أو فتنة حوران والكرك، واعتُبر سامي باشا المسؤول الحكومي الأول في القضيتين باعتباره (قائد الحملة الحورانية)[3].

---

(١) البخيت، الجالودي، قضاء عجلون ص٧٧.

(٢) المقتبس، العدد ٤٩٣/ ١ شوال ١٣٢٨هـ / ١٩١٠/١٠/٥م.

(٣) المقتبس، العدد ٤٩٣/ ١ شوال ١٣٢٨هـ / ١٩١٠/١٠/٥م ص٧٨.

نتائج حملة سامي باشا
(المجلس العمومي وأحكام السجن، النفي والإعدام)

شكل سامي باشا فور وصوله إلى مدينة السويداء مجلساً عرفياً بعد أن أعلن الأحكام العرفية[1]، مكوناً من:

١ً – توفيق باشا أمير لواء	رئيساً
٢ً – محي الدين بك بكباشي من الفرسان	عضواً
٣ً – فائز بك قول آغاسي	عضواً
٤ً – مصطفى أفندي قول آغاسي	عضواً
٥ً – ناظم أفند يوزباشي	عضواً
٦ً – لطفي أفندي ملازم	عضواً
٧ً – مصطفى أفندي ملازم	عضواً

كما شكل هيئة تحقيق من رفعت أفندي مدعي عام لواء حوران، ومحمد أفندي رئيس دائرة الاستنطاق[2]، في ولاية سورية، وعضوين آخرين وكاتبي ضبط.

ولم تمضِ مدة شهرين على تشكيل المجلس، وقيامه بأعماله في السويداء، وجبل حوران، حتى قام بنقله إلى دمشق، بدعوى تعذر وجود عدد مناسب من موظفي العدلية. غير أنّ السبب الحقيقي يعود إلى الاحتراز الشديد من جهة، والخوف من ظهور ردّات فعل من قبل الثوار المعتصمين بالصفا واللجاه من جهة ثانية. وبسرعة هائلة اعتُمدت صورة شكلية للمحاكمة مكّنت المجلس العرفي من إنهاء النظر في أضابير الثوار المتهمين، بعد تقديمهم إلى المحكمة في المجلس العرفي في دمشق. وكان يعقب ذلك تنظيم المضابط بكل متهم، وإرسالها إلى الآستانة للتصديق عليها من السلطان محمد رشاد[3]. وبدورها كانت الآستانة تعيد أضابير الأحكام بعد تصديقها، وبموجب المادتين السابعة والخمسين، والثانية والستين من قانون الجزاء الملكي تمّ التصديق على أحكام الإعدام والنفي والسجن لمدد مختلفة: « يصدق القرار الصادر عن محكمة ديوان حرب حوران، بإعدام الشقي يحيى

---

(١) الأهرام ٩٩٠٠، ٧/١٠/١٩١٠م.

(٢) سالنامة ولاية سورية لعام ١٣١٨هـ / ص١٠٥.

(٣) المقتبس، العدد ٧٥٧/ ١٤ ذي الحجة ١٣٢٨هـ / ٢٦/١٠/١٩١٠م.

عامر شيخ قرية شهبا، من أعمال حوران، لأنه ثبت بأنه كان رئيس عصابة الدروز الأشقياء المفسدين»[1] .

هذه الوثيقة هي واحدة من آلاف الوثائق التي يحتويها الأرشيف العثماني، المحفوظة ضمن أوراق وزارة الداخلية القسم السياسي، ملف رقم (1 - 4 - 86) DH - SYS. وقد صُدّقت أحكام الإعدام بكلٍ من المجاهدين: ذوقان الأطرش، يحيى عامر، هزاع عز الدين الحلبي، محمد القلعاني، حمد المغوش، ومزيد عامر. وأحكام السجن لمدد مختلفة، وأحكام الإبعاد تباعاً بعد تصديقها من السلطان محمد رشاد، تماماً كأحكام الإعدام.

كتب مراسل المقتبس في دمشق قائلاً: «شاهدنا فجر أحد الأسبوع الماضي إعدام يحيى عامر وذوقان الأطرش، ومزيد عامر، مما تولوا قيادة الأشقياء في مصادمات جبل دروز حوران، وقد شاهد الأهلون في ذاك الحين العدل العثماني بأبهى مجاليه، وفي الليلة الفائتة ١٢ ربيع الأول ١٣٢٩هـ / ١٣ آذار ١٩١١م، كان موعد إعدام حمد بن طرودي المغوش شيخ خلخلة »[2] . فقرأ عليه الفرمان السلطاني بإعدامه، وإليك تعريبه: « إن حمد بن طرودي المغوش شيخ قرية خلخلة، الذي ألقي القبض عليه وحوكم في الديوان العرفي في حوران، لأنه قاوم جيشي الملوكاني الذي ذهب إلى منطقتي قنوات ومفعلة، لإجراء الإصلاحات في لواء حوران بسبب الشقاوات المتوالية، وترأس أشقياء الدروز الذين اجتمعوا مسلحين بقصد الامتناع عن تأدية تكاليف الحكومة المشروعة، ووجد بالفعل في محل الوقعة واشترك في القتال، ثبت عليه أنه وجد ليلاً نهاراً في ساحة الوغى مع أهالي قرية خلخة، وكان قائداً في جمعية الأشقياء، وذلك بإقراره المؤول بشهادة الشهود الذين سمعت شهادتهم، فتقرر بتجريمه وإعدامه، وفقاً للمادة الثانية والستين من قانون الجزاء الملكي السلطاني، هذا ما تبين من المضبطة التي نظمها الديوان العرفي، وعرضت وتقدمت إلى سدتي الملوكانية، فصدرت وسنحت إرادتي السنية الملوكانية المهابة بالعمل بمنطوق المضبطة، فأنت يا محمود شوكت باشا، أحد الفرقا والسراة الكرام، ذوي البسالة، وأمير لواء الكرام ناظر الحربية، وحاجبي الأكرم عليك بتنفيذ الحكم اللاحق بحق المذكور تحريراً في التاسع عشر من شهر صفر لسنة تسع وعشرين وثلاثمائة وألف »[3] .

وقد ضمت أضابير الأحكام، قائمة طويلة بأحكام مختلفة بالسجن مع تقييد الأرجل بالحديد، لمدد مختلفة، بموجب المادة ١٢٦ ومواد أخرى بقانون الجزاء الملكي. فيما يلي ترجمة لقرار حكم بحق

---

(١) انظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ١٢ ص ٣٤٣ .

(٢) انظر المقتبس، العدد ٦٢٤ الثلاثاء ١٣ ربيع الأول ١٣٢٩هـ / ١٤ آذار ١٩١١م وقد كتبت المقتبس واصفة آخر لحظة من حياة ذلك الشهيد قائلة: « وسيق إلى المشنقة، فذهب إليها مسرعاً ثابت الجأش، كما كان أثناء سماعه الفرمان، ولما ألقيت جانباً المنصة من تحت رجليه، فاضت روحه في سرعة غريبة، و لم يبد أدنى حركة ».

(٣) ومن ثم نشرت المقتبس نصوص أحكام الإعدام في الأعداد ٦١٦، ٦١٨، ٦٢٤، ٦٢٧، لعام ١٣٢٩هـ آذار ١٩١١م.

الشيخ ابراهيم أبو فخر[1] من قرية نجران، ونفي ابنه فضل الله إلى تركيا، صادر عن وزير الحربية تحت رقم ١٠٥ قلم مخابرات وزارة الحربية، ولدى مراجعة وثائق الأرشيف العثماني، يظهر الكثير من الوثائق الرسمية، حول قرارات الأحكام كلها، وبأسماء جميع المحكومين[2] . لقد تراوحت الأحكام في مدتها من بضعة أشهر إلى سنة، وسنتين، وعشر سنوات، حتى الحكم المؤبد. فاستبدل حكم الإعدام على الشيخ يحيى الأطرش بالمؤبد. وتشير بعض المصادر إلى أن السبب في ذلك يعود إلى رشوة قبضها سامي باشا من زوج الشيخ يحيى الأطرش، وربما أن هناك عوامل أخرى أخذها سامي باشا بعين الاعتبار. إذ أن إعدام شيخ مشايخ الجبل، بالإضافة إلى إعدام الشيخ ذوقان الأطرش، قد يأتي بنتيجة لا تريدها الدولة، فيؤدي إلى تأجيج نفوس من مالوا إلى الهدوء والسكينة. بيد أن تأكيد زوج الشيخ يحيى دفعها لمبلغ ٣٠٠٠ (ثلاثة آلاف ليرة)[3] ، وخمسمئة نعجة، يقلل كثيرا من الاحتمال الأول، ويؤكد دفع الرشوة، ولا يساعد على الاعتقاد بأن في هذا الأمر رجحان وساطة المطران نيقولاوس قاضي مطران حوران.

وإن وثائق الأرشيف العثماني، وأعداد جريدة المقتبس[4] ، تساعد على معرفة الكثير من أسماء السجناء[5] والمبعدين، وليس كلهم إذ أن العدد الحقيقي لهؤلاء ظل غير معروف، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار السجناء والمنفيين منذ حملة ممدوح باشا عام ١٣٠٨هـ / ١٨٩٠م. الذي قام بنفي مئتي أسرة إلى تركيا وغيرها، كما هجر سامي باشا المئات. على أن العدد وإن بقي غير واضح، فإن ما عكسته هذه السياسة يشير إلى مدى الخطورة التي نجمت عنها، خاصة أن قسما كبيرا من هؤلاء

---

(١) انظر ملحق الوثائق، وثيقة رقم ١١ ص ٣٤٢ .

(٢) نظرا لتعذر نشر صكوك الأحكام باللغة العثمانية والعربية سنكتفي بذكر أسماء المجاهدين الذين صدرت بحقهم أحكام مختلفة، كما وردت في وثائق الأرشف العثماني، كما قامت جريدة المقتبس بترجمة نصوص هذه الأحكام ونشرتها في الأعداد ٦٠٨ - ٢٣ صفر ١٣٢٩هـ / ٢٣ شباط ١٩١١م / ٦١٧٠ الاثنين ٥ ربيع الأول ١٣٢٩هـ / ١٦ آذار ١٩١١م.

(٣) في مقابلة مع الشيخ زيد الأطرش بتاريخ ١٩٩٥/٤/٥م. قال لي « إن زوجة عمي يحيى السيدة زينة دفعت لسامي باشا (٤٥٠٠) ذهبية للإفراج عن عمي يحيى بعد إعفائه من الإعدام » ويؤكد كردعلي ابتزاز سامي باشا للشيخ يحيى الأطرش، كي يقبض مبالغ طائلة، حنا، عبد الله، العامية والانتفاضات الفلاحية ص٢٤٥.

(٤) كان مرافق جريدة المقتبس يشير إلى عدد من كانت تلقي بهم حملات المداهمة في السجون، ففي أحد أعدادها أشارت المقتبس إلى اعتقال نحو « ٢٥٠ شيخا بينهم الجرحى الذين القي القبض عليهم »، المقتبس، العدد ٥٢٢ السبت ذي القعدة ١٣٢٧هـ.

(٥) بعد أن طال ظلام السجون على السجناء في سجن دمشق، قاموا بمحاولة فرار جماعية « فقد كسروا حديد نافذة السجن المطلة على الخندق أمام المصرف العثماني، وفر عدد منهم وهم: كنج شجاع، سليم أحمد المغوش، جابر برجس المغوش، علي أحمد هلال، حمود نجم نوفل، محمد نجم نوفل، نايف مراد الحسن، فندي محمد الزاقوت، (وردت زاقوط)، سليم قبلان عامر، أنيس زهر الدين، واكد زهر الدين، محمد أسعد حسن، محمد أحمد الحلبي، سلامة حسين كرباج، جابر مهنا، حسين يوسف سقعان، فرحان حامد العبد الله، علي قاسم الأعور، فارس حسين زاعور، فارس قاسم حديفة، محمد حسن مهنا، قفطان عزام، هاني كيوان ». انظر المقتبس العدد ٩٠٠/ ٢٢ صفر ١٣٣٠هـ / ١٩١٢/٢/١٠م.

السجناء والمبعدين كانوا قد عاشوا تلك التجربة المُرّة قبل عشرين عاماً، مثل قفطان عزام وغيره الكثير. لقد أدت هذه الحملة إلى هجرة غير قليلة لمن استطاع أن يهرب من السجن أو النفي، فازدادت الحياة مأساوية، وبلغت حداً لم يعد بإمكان المحرضين أنفسهم على تجريد تلك الحملة، الصمت عما آلت إليه ظروف حوران « فلا تمضي سنوات قليلة إلا وتمسي حوران خالية من شبابها الأشداء الذين يتحملون أعمال الفلاحة وأتعابها »[1].

ولمعرفة النتائج العميقة التي أدت إليها حملة سامي باشا على لواء حوران، اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، لا بد من العودة إلى عدد من النصوص التي تناولت هذا الأمر. ومن ثمّ إظهار بعض هذه النصوص كما هي، وكما وردت، بهدف استنطاقها والوصول إلى أقرب صورة ممكنة، للبؤس الذي لفَّ السكان، فقد جاء في العدد ٥٨٩ من أعداد المقتبس ما يلي: « اتصل بنا أن ضباط الحملة الحورانية، احتجوا أمام نظارة الحربية على ما قاله اسماعيل فاضل باشا والي سورية السابق، في حديثه مع مكاتب المقطم في الآستانة، من أنه كان في جيب كل نفر من أنفار الضباط خمسمائة ليرة، وأن حوران وجبل حوران، أصبحت قاعاً صفصفاً، فعدوا ذلك إهانة لجيشٍ خدم في حوران أجلَّ خدمة، ولم يأت إلا كل ما ينطبق مع الإنسانية، خلافاً لما قاله »[2]. من البديهي أن يكذّب ضباط الجيش ما قاله الوالي في جريدة واسعة الانتشار بين أوساط المتنورين العرب، خاصة المقيمين منهم في مصر. وأن يحاولوا إظهار أنفسهم بالتقوى والإنسانية والانضباط، لعلهم يُزيّفون حقيقة ما فعلوه، من قتل وتدمير ومصادرة أرزاق، وقبض رشاوى، أدت فيما أدت إليه أفعالهم هذه إلى نهب السكان، وإفقارهم أكثر مما هم فيه من فقر، وتركهم عرضة لنتائج الصراعات العشائرية والغزوات البدوية. إن الرواتب التي كان يتقاضاها الجنود والموظفون لا تكفي احتياجاتهم المعاشية والحياتية، ذلك باعتراف أحد كبار رجال الدولة، مثل وزير الداخلية، الذي يقرّ ذلك علناً في مجلس المبعوثان[3]. مما يعني تماماً حقيقة ما قاله والي سورية السابق، لأن كبار الموظفين والضباط رأوا في جيوب الموظفين مورداً مالياً لهم، يجب ألا يتوقف لإشباع جشعهم ونزواتهم. أما الزعم بأن الجيش لم يأتِ من الأعمال إلا كل ما ينطبق مع الإنسانية زعم يخالف سلوكيات الموظفين، والضباط كلهم في حوران، ويجانب الحقيقة تماماً. فلم يكن عملهم يخرج عن إطار ممارسة القتل والنهب وسلب السكان وخراب البلاد[3]. أما النص الثاني، الذي يشير إلى رؤية سكان جبل حوران للأسباب التي أدت إلى مخاطبتهم دوماً بلغة السلاح من قبل الدولة على مدى خمسين عاماً خلال القرن التاسع عشر والعقد الأول، ومطلع العقد الثاني من القرن العشرين. وهو عبارة عن عريضة مقدّمة من عدد من مشايخ الجبل إلى الصدر الأعظم، محمد سعيد

---

(١) المقتبس، العدد ٥٩٦ الخميس ٩ صفر ١٣٢٩هـ / ١٩١١/١١/٩م.

(٢) المقتبس، العدد ٥٨٩.

(٣) المقتبس، العدد ٣١، ٤ محرم ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩/١٠/٢٥م.

(٣) مسعد، بولس، مذكور سابقاً ص٢٣.

باشا[١]، مؤرخة بـ١٣٢٧/١/١٤مالي - ١٩١٢/١/١٧م تضمنت تحليلا دقيقا لظروف حياة السكان، وجرأة بالمطالبة بإصلاح هذه الظروف، تقول الوثيقة: « إن ما حل بنا من المصاب والشتات، وتدمير الديار، لشيء يحزن كل ذي وجدان، مسببا ذلك عن ذوي المقصد وأهل الغاية، من أعدائنا والواسطة الكبرى والبلية الدهماء، جهلنا العلوم والمعارف، الذين هما سبيل الرقي، وحالتنا أشبه بعرب البادية غير منصوفون، وإذ عدل بنا أولياء الأمور لما كنا محقوقين »[٢].

وتتابع العريضة تحليلها الدقيق، واصفة إغفال الحكومة لحق التعليم، وضربها على أيدي المتنورين والمصلحين من السكان الذين يرغبون خدمة السكان والوطن. وتجاهل الإدارة لشكايات السكان واستغاثتهم بها، وتنتقل الوثيقة إلى تحميل الدولة مسؤولية كل الأسباب التي أدت إلى اقتحام سامي باشا الجبل بقواته الضاربة، « ولو تداركت الأمر مأمورين الحكومة بسورية، قبل ظهور الحملة الحورانية لما جرى ما جرى »[٣].

إن وعي السكان العميق لظروفهم من جهة، ولظروف القبائل البدوية من جهة أخرى، يظهر جليا واضحا في النص التالي: « وحالتنا أشبه بعربان البادية غير منصوفون »[٤]. فيصورون الظلم الذي طال أخواهم البدو. وأخيرا تطالب الوثيقة بإخلاء السجناء الموقوفين في سجن دمشق، والعفو عن المبعدين عن أوطانهم. وقد عثرنا على وثائق أخرى لكنها لا تشير إلى الأسباب التي أدت إلى الأوضاع السيئة في جبل حوران، وحوران كلها. وهذه الوثائق مرسلة من الشيخين محمود شهاب أبو فخر[٥]، وحسين طرابيه، وموجهة إلى الصدر الأعظم. إن مضمون النص في هذه الوثائق يشير إلى استخدام لغة معتدلة في طلب العفو عن السجناء، والسماح للمنفيين بالعودة إلى بلادهم، وإلى مضي ثلاث سنوات على سجنهم وإبعادهم، وتؤكد هذه الوثائق على طاعة الدولة، كما في الوثيقة المرسلة من قبل مجموعة كبيرة من المشايخ، وعلى استخدام حالة الطوارئ والأحكام العرفية عند القبض عليهم وسجنهم ونفيهم. وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن هذه السياسة لم تكن طبيعية. كما عثرنا على وثيقة هي عبارة عن برقية أيضا أرسلها سجناء جبل حوران والكرك أنفسهم، إلى الصدر الأعظم غير أن نصها يحوي نغمة حزن مريرة، وشعور عميق بالأسى: « أجسامنا تلفت، عيالنا شردت، أموالنا سلبت»[٦].

---

(١) الأهرام، العدد ١٠٢٩٢ بتاريخ ١٩١٢/١٠/١٠م.

(٢) انظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٤٩ ص٣٩٩.

(٣) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٤٩ ص٣٩٩.

(٤) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٤٩ ص٣٩٩.

(٥) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ١٧ ص٣٤٨.

(٦) ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٣٥ ص٣٦٦.

إن ما جاء في هذه الوثيقة، وما نصت عليه العريضة المشار إليها، من عرض لمواقف السكان في الجبل والكرك، يتطابق مع ما قاله والي سورية السابق، من نهب الضباط للسكان، ولا أدل على ذلك، من أن مضمون العريضة الموجهة إلى الصدر الأعظم، كتب من قبل من يعرف أن أي تزوير للواقع كما هو لأكبر مسؤولي الدولة، وتحميل المسؤولية لموظفيها، يدل على صدق ما جاء في نص العريضة. على أن الجرأة في المطالبة بالإفراج عن السجناء، وإعادة المنفيين، لم تقتصر على وثيقة واحدة، فهناك وثائق أخرى تنفي التهم الموجهة للسجناء والمنفيين، مثل البرقية التي بين أيدينا، والموجهة باللغة العثمانية إلى نظارة الداخلية من قبل عدد من شيوخ الجبل، منهم عبد الكريم الأطرش، ونسيب الأطرش، واسماعيل هنيدي، وهزيمة عامر، وشاهين أبو عساف، يطالبون فيها باسم أهالي جبل حوران، بالعفو عن الشيخ يحيى الأطرش الذي حكم بالنفي من قبل المحكمة العرفية، في الديوان الحربي في حوران. ويقولون: « إنه اتهم بكثير من الجرائم دون أن يعلم عنها شيئا »[1]. وعلى الرغم من المطالبة بشموله بالعطف والرحمة والعفو، فإن كاتبي الوثيقة، يفصحون عن الأساليب الظالمة في المحاكمة، والتهم المزورة التي وجهت للشيخ يحيى الأطرش لتبرير حكمه بالإعدام، وتخفيفه إلى النفي. كما أنه لدينا وثيقة أخرى باللغة العثمانية[2] ارتقت لغتها إلى حد اعتبار أسباب السجن والنفي تهما مزورة وغير صحيحة، بأي شكل من الأشكال، وهي موجهة إلى وزارة العدلية. تشير تلك الوثائق إلى أن الإدارة العثمانية لم تكن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي حددها لحملتها، قبل أكثر من سنتين، مثل نشر الإصلاحات، وتأمين سبل الأمن. وإن السكان رغم ما عانوه وكابدوه وقدموه، ظلوا يطالبون برفع الحيف والظلم عنهم على مدى سنتين من تاريخ اقتحام سامي باشا الجبل، منقسمين في ذلك إلى فريقين اثنين:

١ - الأول: ظل رافضا مشيئة الدولة وسياستها ومعتصما في اللجاه، إلى أن يئست الإدارة من جدوى استمرار ملاحقته عبر استنفار القوات التي بقيت في اللواء.

٢ - الثاني: وتمثله مضامين هذه الوثائق التي عبرت عن روح المطالبة المستمرة لكبار موظفي الدولة بضرورة تصفية التدابير التي اتخذها سامي باشا خلاصا من الظلم الذي ألحقته بالسكان كلهم في لواء حوران.

لقد نجحت الحملة في عدة قضايا، لكن إلى مدى قصير نسبيا، لم يتجاوز السنتين، حيث عاد الجبل من جديد ملجأ يحتمي به الفارون من وجه الظلم، ومن التجنيد. وما أن بدأت الحرب العالمية الأولى، واشتدت مظالم الأتراك، حتى فتح الجبل صدره من جديد لأخوانه من سكان بلاد الشام

---

(١) انظر ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ٢١ ص٣٥٢.

(٢) جاء في نص العريضة: « إن محكمة ديوان الحرب العرفي قررت إبعاد بعض الناس عن بيوتهم وقراهم ومكان إقامتهم، وذلك لأسباب سياسية وتهم مدسوسة عليهم ». انظر: ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٩ص٣٥٠.

الأولى، واشتدت مظالم الأتراك، حتى فتح الجبل صدره من جديد لأخوانه من سكان بلاد الشام كافة. صحيح أنّ هذه الحملة كانت آخر حملات الدولة على الجبل، وكانت أكثرها خطورة، لكن أصداءها وصور مقاومة السكان وصلتا إلى أسماع العرب في بلاد الشام ومصر، وتحدثت عنها الصحافة في بيروت والقاهرة واستانبول. وكان لتلك المقاومة في الجبل حضور واضح في المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس مابين ١٣ - ١٨ رجب ١٣٣١هـ / ١٨ - ٢٣ حزيران ١٩١٣م. إذ جاء في خطبة اسكندر عمون ما يلي: سمعتم أيها السادة من الخطباء الذين تقدموني شكوى الأمة العربية، من هضم حقوقها، وقد سمعنا في غير هذا المجتمع شكوى أخواننا الأرمن، ولا يزال في آذاننا أنين إخواننا الدروز في حوران، وصليل السيوف في اليمن »[١].

إذ لم تتمكن الدولة العثمانية بعدها أن تنفذ ما كانت تريده من إعداد قوات عسكرية جديدة لضرب الجبل والانتقام منه، أثناء الحرب العالمية الأولى كما سنرى لاحقاً. فكانت حملة سامي باشا آخر الحملات العثمانية على الجبل ولواء حوران.

---

(١) المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية، بشارع سن جرمن في باريس، القاهرة ١٣٣١هـ : ١٩١٣م. الطبعة الثانية ١٩٩٦م، تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب، منشورات وزارة الثقافة دمشق ص١٠١ - ١٠٢.

لواء حوران والثورة العربية الكبرى

ظن البعض من سكان لواء حوران أن سقوط السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٨م، ووصول الاتحاديين إلى السلطة في استانبول سيبدل أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وسينقلهم إلى واقع أفضل. فانبرى خليل رفعت الحوراني أحد مثقفي حوران إلى الكتابة المسهبة في جريدة المقتبس، عن حسنات الدستور والعهد الجديد، والإصلاحات الإدارية من جهة، وعن سيئات العهد البائد، وسياسته القمعية والاستبدادية، من جهة ثانية، متناسيا قمع الاتحاديين لسكان جبل حوران، والكرك واللجاه، قمعا فاق كل أنواع القمع والاستبداد للإدارة السابقة، التي اكتفت بسياسة العثمنة للعناصر السكانية كلها، دون أن تفكر بتتريكها، كما جرى على يد الاتحاديين الذين تابعوا قمع جيوب الانتفاضة في جبل حوران واللجاه، حتى عام ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م. إلى أن اعتقدوا أنه لم يعد بإمكان سكان حوران عامة، والجبل خاصة، العودة إلى مجرد التفكير بالخروج على إرادتهم، وإشهار السلاح في وجههم. وأذاقوا سكان اللواء طعم الذل والهوان، ومارسوا عليهم مظالم تحدث عنها الكثيرون، ممن كانوا شهود عيان عليها، مثل أحد أبرز مثقفي حوران القاضي فايز الغصين[1]، شيخ قرية المسمية فيما كتب.

وإذا ما نجح الاتحاديون في كم الأفواه، وإجهاض قدرات السكان الاقتصادية والاجتماعية، للحيلولة دون الثورة، فإنهم عجزوا عن استئصال تلك الروح التي هدأت إلى حين، تحت ضغط ليس القتل والتدمير فحسب بل التهجير، والتجنيد، والهجرة، والتجويع، وألقت سنوات المحل والقحط بظلالها لتزيد الحياة بؤسا.

وما كاد السكان يتنفسون الصعداء خلال سنتي ١٣٣٠ - ١٣٣١هـ / ١٩١٢ - ١٩١٣م حتى حل شبح الحرب العالمية عندما دخل الاتحاديون فيها، وزجوا الدولة العثمانية في مخاطرها. وعينوا جمال باشا قائدا للجيش الرابع، وحاكما عاما على بلاد الشام، وأطلقوا يده في الحكم والإدارة، ليسخر كل شيء من أجل الحرب. ويحول حياة السكان إلى جحيم لا يطاق. فبالإضافة إلى مصادرة الأرزاق، وزيادة الضرائب والسخرة، منع نقل الحبوب والمواد الغذائية لتزداد الحياة بؤسا ويطول الليل الحالك.

فأخذ رجاله يداهمون البيوت، ويفتشونها بحثا عن الحبوب والمواد الغذائية والسلاح، ويحملون ما يجدونه من أثاث على قلة أهميته، حتى ولو كان أدوات منزلية بالية. ولا يتركون للنساء والأطفال والشيوخ ما يرد عنهم البرد والجوع. وسرعان ما كانوا ينزلون أقسى العقوبات بسكان القرى عندما

---

(١) انظر: من هو في سورية، مرجع سابق ص٥٦٥.

كانوا لا يجدون في بيوتهم ما يريدون، فيشبعونهم ضرباً وجَلداً، دون شفقة أو رحمة، فلا ينجو من ذلك شيخ مسن أو وجيه. وحتى مختار القرية وأعضاء مجلس الاختيارية الذين هم صلة الوصل بين الدولة والسكان، أصابهم ما أصاب السكان. لقد وصف نيقولاوس قاضي. مطران حوران، ممارسات الاتحاديين معه، ومع سكان بعض القرى، مثل قرية خبب أثناء تعذيبهم والتحقيق معهم لمصادرة ما يملكون من المواد الغذائية، قائلاً: « وكان عجيج بكائهم وصراخهم يفتت الأكباد ويصم الآذان، وقد أجري كل ذلك في داري وعلى مسمع مني »[1].

حتى أنّ المطران نفسه، اقتيد إلى التحقيق، وأوقف في السجن، ونُفِيَ إلى دمشق حتى نهاية الحرب. فلم يُفَرق الاتحاديون بين السكان الطائعين الذين كانوا دوماً يدفعون الضرائب، وينفذون أوامر الدولة دون تردد، وبين أولئك الذين كانوا يثورون على إدارتهم ويرفضون أوامرها. لقد استاء جمال باشا من امتناع شيوخ سكان اللجاه من البدو عن المثول بين يديه، وتقديم الطاعة لدولته. فأحضر أحد وجهائهم، فايز الغصين، الذي تسلم مهام إدارية كبيرة ومتنوعة وخاطبه قائلاً: « إنّ جميع سكان سورية، مدنها وقراها وعشائرها، جاؤوا للسلام عليَّ، ولعرض الطاعة للحكومة العثمانية، وللخليفة الأعظم وأظهروا استعدادهم للجهاد المقدس، وإنّهم لا يتأخرون عن تقديم النفس والنفيس في سبيل إعلاء شأن الوطن، والذود عن حياضه إلا أهل اللجاه، فإنني لم أر أحداً منهم »[2].

حقاً إن أهل سورية يقدمون النفس والنفيس ذوداً عن حياض وطنهم العربي، لاسيما عند ازدياد مخاوفهم من وقوع بلادهم في قبضة الاحتلال الأوربي، فوقفوا صامدين إلى جانب الاتحاديين، حرصاً على بلادهم، ووفاءً للدولة العثمانية. دون أن يضمروا روحاً عدائية لها، كما فعل الاتحاديون[3]. ثم طلب جمال باشا من فايز الغصين الذهاب إلى اللجاه، وحثّ شيوخها على القدوم إلى دمشق، «كي أفهمهم الأحوال الحاضرة، وما يجب عليهم أن يقوموا به من الخدمات نحو دولتهم ودينهم ووطنهم. وأرغب أن أؤلف منهم جيشاً لمكافحة العدو، ويجب أن تعلّمهم بأنني لا أخون العهد، مثل سامي باشا»[4]. لقد حاول فايز الغصين إقناع جمال باشا باستحالة قبول سكان اللجاه بتجنيد أبنائهم وخاطبه قائلاً: « إنّ البدو يهابون الجندية، وينفرون منها وإبقاؤهم في لجاهم، خير للحكومة من إرسالهم لخارجها »[5]. غير أنّه عجز عن تحقيق

---

(١) قاضي، نيقلاوس، اربعون عاماً في حوران وجبل الدروز، مط القديس بولس، حريصا دون تاريخ ص٥١ - ٥٢.

(٢) الغصين، فايز، مذكراتي عن الثورة العربية، مط الترقي ، دمشق ١٩٥٦ ص٢٦.

(٣) عدد مؤلف ثورة العرب ضد الأتراك، معاول الاتحاديين لمحو الإسلام وسحق العربي فقال: ١ المعول الاتحادي العظيم « جمعية ترك أوجاغي. ٢ - الأناشيد الحماسية في الجيش. ٣ - كيف يعلمون الأمة. ٤ - الاتحاديون والإسلام. وتحت هذه العناوين يبدو واضحاً العداء والحقد الذي يحمله الاتحاديون للعرب. انظر: مجهول، ثورة العرب ضد الأتراك. مقدماتها، أسبابها، نتائجها، بقلم أحد أعضاء الجمعيات السرية العربية، تحقيق وتقديم، د. عصام بشارة، دار التضامن بيروت ١٩٣٣ ص١٢٧ - ١٤٢.

(٤) الغصين، فايز، المصدر نفسه ص٢٧.

(٥) الغصين، فايز، المصدر نفسه ص٢٧.

مراده، وقبل بالمهمة الصعبة خوفاً من سوء العاقبة فتوجه إلى اللجاه، وقابل الشيخ سعد الدين أبو سليمان، وأبلغه رغبة جمال باشا. وكان سعد الدين قد خُدِع من قبل، حين وفد للسلام على سامي باشا، والإعلان عن طاعة الدولة فزجّ به في السجن. فكان جوابه لفايز الغصين واضحاً بأنه: « لا يقابل جمال باشا، ولا يدخل أبواب الحكومة، ولو عين مشيراً وقائداً لجيوش دمشق، أو لو عُيِّن والياً على سورية »[1]. وعند عودة فايز الغصين، وإعلام جمال باشا بعزوف شيخ شيوخ اللجاه على القدوم إلى دمشق، خاطبه بحقد واضح قائلاً: « إنني أعلم أن سعد الدين لا يجيء لمقابلتي، ولكني أرسلتكم كي لا تلوموني أنتم يا شباب العرب، إذا ما نصبت المشانق، وشرعت بإعدام مشايخ العرب وشنقهم »[2].

كانت سياسة جمال باشا المعادية للعرب واضحة، منذ قدومه إلى سورية، غير أنّه تريّث قليلاً وانتظر الفرص المناسبة لينفذ إعدام من تطاله يده من الأحرار العرب. فاكتفى أولاً بالنفي والتشريد وأرسل خلال شهر تشرين الأول ١٣٣٥هـ / ١٩١٥م قوة مكونة من « طابوري عسكر بقيادة كولونيل ألماني، وفخري باشا، ألقت القبض على عربان اللجاه، ونفتهم إلى جهات مختلفة، وقد تمكن شيخ اللجاه سعد الدين أبو سليمان من الفرار مع نفره وحوائجه »[3]. وتمكن بالفعل من تجهيز الكثير منهم دون أن تأخذه الرحمة بالأطفال والشيوخ والنساء « وحتى أنهم ساقوا الضريرات والحوامل منهن لأقصى الأناضول »[4] اللواتي لا يستطعن أن يقمن بأي عمل يثير غضب السلطة، ويشير فايز الغصين إلى معاناة سكان حوران قائلاً: « أما أهل اللجاه، فإنهم هربوا جميعاً من المحل الذي أبعدوا إليه، وعادوا لبلادهم، حتى أنّ والدتي، وهي بالخامسة والستين من عمرها رجعت من حلب إلى اللجاه، ماشية على أقدامها »[5]. كان الأتراك يُعاملون المهجرين معاملة قاسية تخلو من الحس الإنساني، فلا يهتمون بحاملٍ ستلد، ولا بعاجز أعياه السير، ولا بطفل لا يقوى عوده على تحمل مشقة ومتاعب المشي على الأقدام لمسافات طويلة « لقد سيقوا رجالاً ونساءً وشيباً وشباناً وأطفالاً مشياً على أقدامهم يُسلمون من مخفر إلى مخفر، إلى أن وصلوا إلى ديار بكر، وإنهم في الطريق رأوا الموت، وذاقوا العذاب ألواناً »[6]. وكان القاضي والصحفي، محمد خليل رفعت الحوراني الزنيقة، وأثناء نفيه إلى الأناضول قد التقى ببعض الأسر المهجَّرة إلى هناك وتزوج ابنة الشيخ مطلق المذيب، شيخ قرية نوى[7]، وتدعى شيخا.

---

(١) الغصين، فايز، ص٢٩.

(٢) الغصين، فايز، ص٣٠.

(٣) قاضي، نيقولاس، مذكور سابقاً ص٥١.

(٤) الغصين، فايز، مذكور سابقاً ص٧٢.

(٥) الغصين، فايز، مذكور سابقاً ص٧٢.

(٦) الغصين، فايز، مذكور سابقاً ص٧٢.

(٧) مقابلة مع شكري نجل محمد خليل رفعت الحوراني الزنيقة بتاريخ ٥/٤/١٩٩٦م في منزله بدمشق.

لقد عانت منطقة حوران خاصة، وبقية المناطق عامةً، من وطأة الظلم ألواناً وضروباً كثيرة، واشتدت سيطرة الحكومة الكاملة على مناطقها السهلية « خصوصاً درعا التي تقع في مركز عسكري مهم، على ملتقى ثلاثة خطوط حديدية، ونظراً لقرب الأزرق، الذي أصبح مركزاً للذاهبين والآيبين من العقبة، فإنها كانت تحت رقابة شديدة، والعيون مفتوحة على كل من يدخل إليها أو يغادرها، وكاتب هذه السطور يعرف ذلك »[1].

(١) العمري، صبحي، أوراق الثورة العربية، لورنس الحقيقة والأكذوبة، الريّس للنشر، لندن، قبرص ١٩٩١م ص١٥١.

أوضاع حوران والجبل قبيل الثورة العربية الكبرى

كان سلطان الأطرش على حق عندما قال: « إنّ من كان يحسن الظن بالأتراك من مواطنينا في حواضر الشام وبواديها لم يدرك بعد سوء نواياهم ضد أمتنا العربية، إلا عندما كشف جمال باشا عن مكنونات نفسه وراح يعمل على تنفيذ سياسة الاتحاديين »[1]. كان سلطان الأطرش الرجل الأهم في لواء حوران، والقائد المنتظر للثورة على الأتراك، يراقب بحذر شديد ما يجري في دمشق، كما كان على اتصال دائم مع الشخصيات الوطنية المتنفذة فيها، وعلى علاقة مع الشخصيات المتنورة، التي كانت تعمل بالتجارة « وكان يوافيني بتلك الأخبار يوسف الشويري، الذي اشترى داراً في بلدتنا (القريا) واتخذها مقراً أثناء عمله التجاري، ويوسف العفلق الذي كان يقصد الجبل للتجارة أيضاً »[2].

ومن جانبه كان جمال باشا[3] منذ توليه قيادة الجيش الرابع في سورية، في الثالث عشر من شهر تشرين الثاني٣ ١٣٣ هـ يعمل بحذر شديد في سياسته نحو الجبل، خوفاً من إثارته وإضرام روح الثورة فيه من جديد على السلطة التركية، في الوقت الذي يحتمي فيه رجال القضية العربية وآلاف الفارين من الجيش والجوع، فلا بد عندئذ من توسع نطاق الثورة وامتدادها إلى المناطق المجاورة، في ظروف غير مواتية لتوجيه عشرات الآلاف من الجنود لقمعها، وقد ترجم جمال باشا مخاوفه من قيام هذه الثورة قائلاً: «.... إذا كان هناك من أخشاه، فهؤلاء الدروز الذين أريد أن يظلوا بعيدين عن الافتكار بإضرام الثورة ضدنا »[4]. وقد ساءه كثيراً العثور على اسم الشيخ يحيى الاطرش مع أسماء رواد اليقظة العربية،بين أوراق السفارة الفرنسية.وفرِح كثيراً عندما بلغه نبأ موته قبل اعتقاله، لأن سجنه حسب اعتقاده، سيؤدي حتماً إلى الثورة من جهة واستلام الشيخ سليم الأطرش[5]، مشيخة

(١) الأطرش، سلطان، مذكرات، بيروت المساء، العدد ٩٩ / ٢٣ - ١٩٧٥/١٢/٢٩ وفي هذا الصدد يقول سليمان موسى: « وهكذا أخذت الفكرة القومية تسيطر على الشبان الترك، فعادوا لا ينظرون إلى العرب كإخوان في الدين، بل كمستعبدين مستعمرين، وقد تفجرت النعرة القومية بصورة واضحة، وكشف رجال حزب الاتحاد والترقي عن وجوههم بعد ذلك، أكثر من ذي قبل، و لم يدعوا مجالاً للشك في أنهم هم الحكام الفعليون في الدولة ». انظر موسى، سليمان، الحركة العربية (المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة) ١٩٠٨ - ١٩٢٤م دار النهار للنشر ط ثالثة بيروت ١٩٨٦ ص٣١.

(٢) الأطرش، سلطان، مذكرات، بيروت المساء، العدد ٩٩ - ١٩٧٥/١٢/٢٩.

(٣) عزيز بك، الاستخبارات والجاسوسية في الدولة العثمانية، تعريف فؤاد ميداني، دون تاريخ ص٣٨.

(٤) المصدر نفسه ص١١٢.

(٥) المصدر نفسه ص٣٨.

الجبل من جهة ثانية. حيث بادر إلى استمالته وإكرامه، فظلّ وفياً للدولة، حتى طُرد آخر جنودها من دمشق.

لقد غلّت عوامل كثيرة يد جمال باشا عن تنفيذ سياسته الإرهابية في الجبل؛ أهمها:

١ - عدم وقوع الجبل، تحت قبضة الإدارة المركزية في دمشق، كما يقول صبحي العمري: «فنفوذ الحكومة على الجبل كان شبه مفقود، بحيث غدا ملجأ للفارين من الجيش، الذين أصبحوا يُعدّون بعشرات الألوف، يعملون بالزراعة والتجارة، بكل حرية وأمان »[١].

٢ - إن مرور ثلاث سكك حديدية بالقرب من الجبل، دفع الدولة نحو الاعتدال في سياستها إزاءه كي لا تدفع سكانه إلى الثورة، ومن ثمّ إلى قطع هذه الخطوط الحيوية عندما يحمل السكان سلاحهم ويشهرونه بوجهها.

٣ - اعتياد سكان الجبل على رفض طلبات الحكومة وتحملهم الصعاب، ورفع راية الثورة، وقدرتهم على شن حرب العصابات، وتهديد جيش الدولة، ومواقعه في دمشق وحوران.

٤ - فشل الدولة باستخدام سلاح النعرات الطائفية، وإثارة الطوائف الأخرى، كما كانت تفعل من قبل. لأن عشرات الآلاف من العرب ومن أقطار عديدة يعتصمون في الجبل ويعيشون فيه بكل حرية وأمان، ومن بينهم عدد من رُوّاد النهضة العربية.

عجز الاتحاديون وفقاً لهذه المعطيات عن ضرب الجبل، ومد يد السيطرة المباشرة عليه، كما هو الأمر في الأقضية الأخرى من لواء حوران. وقد اشار إلى ذلك بوضوح فايز الغصين، قائلاً: « إن حكومة الاتحاديين لم تقوَ على تنفيذ خطتها بجمع الغلال، فالحوارنيون اعتصموا بجبلهم العزيز، وردّوا غارة العساكر الترك، ولم يتسنّ للقيادة العامة ضربهم، كما كانت تتوقع، وأظنها لا تجد هذه الفرصة»[٢].

أما كرد علي فقد صور ذلك الوضع بشيء من التفصيل، فأشار إلى رفض السكان في الجبل تقديم الحبوب للدولة، « على الرغم من إلحاح القائد عليهم. ولو خرجت الدولة ظافرة، لأرسلوا حملة على هذا الجبل، تملكه وتخربه - ويتابع كردعلي قائلاً عن السكان - فحفظوا حبوبهم في أهرائهم، حتى شحت في الشام، ثم أخذوا يبيعونها لأهل البلاد ولولا ذلك لجاع أهل مدينة دمشق نفسها، على قربها

---

(١) العمري، صبحي، أوراق الثورة العربية.

(٢) الغصين، فايز، المظالم في سورية والعراق والحجاز، دمشق ٢٠ شعبان ١٣٣٥هـ / ص٧١.

من حوران »[1]. ولم يقتصر التأريخ لهذه الفترة على كردعلي، فهناك عدد غير قليل[2] ممن كتبوا عن حالة الجبل، والمواقف المناهضة للدولة التركية، والاستعداد لشهر السلاح في وجهها، إذا ما أقدمت على أية مخاطر تمسّه. فقد كان تماماً مثل برميل بارود، سرعان ما ينفجر، إذا ما لامسته شرارة من نار، ولا أدل على ذلك من تلك الإشارة إلى مخاوف الدولة من هذه الحالة التي جاءت على لسان أحمد الحموي قائمقام بصرى الشام، عند مخاطبته سلطان الأطرش، ومختار قرية القريّا حسين شقير قائلاً: « إنّ الإحصاءات الرسمية التي وصلتني تشير إلى أن عدد اللاجئين إلى الجبل قد قارب خمسين الف نسمة، أكثرهم من لبنان وسورية والباقون من الأقطار العربية المجاورة »[3].

ولا أجد نفسي مضطراً إلى الإشارة في هذا السياق إلى المزيد مما ذكره الأحرار العرب، وهم معتصمون في قرى الجبل، من قرية الصورة الكبيرة وخلخلة في الشمال، وحتى أم الرمان وعتر في الجنوب. لقد أخذ موقف الجبل المناهض لسياسة الاتحاديين يشتد ويتطور، مع تنامي روح التحدي، وميل عدد يسير من متنفذيه إلى الانخراط في الجمعيات العربية، إلى جانب الأحرار العرب. فقد انضم إلى الجمعية العربية الفتاة مجموعة غير قليلة نذكر منها: معذى وسليم المغوش، علي الملحم، محمد الجرمقاني، مزيد أبو عسلي، حسين نايف الأطرش، عبد الله العبد الله، حمد البربور، أسعد مرشد.

وبات الجبل كله، في الشمال كما في الجنوب « حِمَى يقصده كل خائف وكل هارب من ظلم الأتراك وجبروتهم، وكل من يريد الانضمام إلى الثورة العربية »[4] . فالاعتصام بالجبل لم يكن إذاً من أجل الحصول على الغذاء والأمان فحسب، بل كان من أجل مناصرة الثورة والالتحاق بها. وحين

---

(١) كردعلي، محمد، خطط الشام، ج٢ ص١٤٦، لقد رأى جمال باشا بعينيه عندما زار سليم الأطرش في عرى، أعداداً كثيرة من الجنود الفارين والمحتمين بدار سليم الأطرش نفسه. وعندما عاتبه على هذا العمل المناهض للدولة أجابه: « لولا حمايتي لهم وإيوائي لهم، لكانوا الآن في صفوف الثورة، يقاتلون جنود الدولة » انظر البعيني، حسن، سلطان باشا الأطرش، مسيرة قائد في تاريخ أمة، منشورات الإدارة المدنية في الجبل، لبنان ١٩٨٥، ص٤٥.

(٢) انطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص٣٣٧ - ٣٣٨.

(٣) الأطرش، سلطان، مذكرات، بيروت المساء، العدد ٢٣/٩٩ - ٢٩ / ١٢/ ١٩٧٥م لذلك تجد كردعلي يقول عن سكان الجبل: «... وأخرى هي تعد من مآثرهم، وهي أنهم آووا في جبلهم نحو عشرين ألف لاجئ من العرب على اختلاف مذاهبهم فراراً من الجندية، أو غيرها، وأطعموهم مدة الحرب بلا عوض، فكانت مضافات الرؤساء منهم أشبه بفنادق ومطاعم مجانية، خدامها أصحاب تلك البيوت من أعيان الجبل فمثلوا بعملهم المروءة والشهامة، كردعلي، خطط الشام، ج٣ ص١٤٦. وأيضاً: حيدر، رستم، مذكرات تحقيق. نجدة فتحي صفوة، الدار العربية للموسوعات، بيروت ١٩٨٨، ص١٤٨.

(٤) السعيد، أمين، اسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، دار الكتاب العربي ص٢٥٩. وأيضاً، بيهم، جميل، العهد المخضرم في سورية ولبنان، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ص٣٣ - ٣٤.

يتحدث رستم حيدر قائلاً: « كرم أبي طلال حاتمي، سفرة تذهب وأخرى تأتي، وما أكلنا في هذه الديار إلا أننا نتنسم هواء الحرية والاستقلال. أأصبحنا نأكل كثيراً؟ أم لأن آمالنا اتسعت فوجب على أجسامنا أن تتغذى حتى تقوم بتحقيقها » ثم يصف رستم حيدر مظاهر الاستقلال التي عاشوها، عندما كان يخطب فيهم أحد الأحرار العرب وهو يقف وسط العلمين العربيين، اللذين كانا معلقين على الثريا في وسط الغرفة التي تضمهم، إذ يذكر رستم حيدر لنا ما قاله الأستاذ سعيد الباني « الآن تمت المظاهرة، وأعلنا الاستقلال بخروجنا وبأناشيدنا، وبرفع الأعلام، وبإطلاق المتراليوز»[١] .

لقد كان جبل حوران من شماله إلى جنوبه طريقاً آمنة للأحرار العرب، ومقراً حصيناً، فقد اعتصم به الأمراء، عمر ومحمد وعبد القادر الجزائري « ومكثوا فيه، إلى أن استحصلت لهم على وثيقة البراءة. غير أن جمال باشا استدعى إليه الأمير عمر، ونصحه بوجوب الكف عن المؤامرات» وتابع الأمير سعيد الجزائري قائلاً: « وأمرني بالسفر إلى الآستانة. ثمّ في غيابي، أعدم من أعدم من الأحرار العرب»[٢] . وقد حدثنا سلطان الأطرش عن علاقات الجبل[٣] بهؤلاء الأحرار، ووصفها بأنها

---

(١) حيدر رستم، ص١٤٩.

(٢) بيهم، جميل، العهد المخضرم في سورية ولبنان ١٩١٨ - ١٩٢٠، دار الطليعة، بيروت، دون تاريخ ص٣٣ وفي هذا الصدد يقول فايز الغصين: « قلت سابقاً إن عبد الغني العريسي، والأمير عارف الشهابي، تواريا عن الأنظار، وغابا عن دمشق، لما كنت معتقلاً في دائرة الشرطة. وقد فرّ الاثنان من دمشق بواسطة الأمير طاهر الجزائري، ونسيب بك البكري. واجتمعا بتوفيق البساط، وعمر حمد، وابراهيم هاشم، عند سليم المغوش في قرية خلخلة، وبقوا يتنقلون في خلخلة واللجاه مدة ». انظر الغصين، فايز، مذكراتي عن الثورة العربية، مط الترقي، دمشق ١٩٥٦، ص٧١. أما رستم حيدر فإنه يحدد لنا، المدة التي مكث فيها عدد من الأحرار العرب في قرية خلخلة إذ يقول: « ومكثنا في الغرفة التي مكث فيها المرحوم عبد الغني العريسي ورفقاه سبعة أشهر » حيدر، رستم، المصدر نفسه ص١٢٠.

(٣) أشار سلطان الأطرش في مذكراته إلى ذلك قائلاً: « ومن الشخصيات العربية البارزة التي اتصلت بنا، قبل أن تقع في شرك جمال باشا، وتساق إلى الديوان العُرفي في عالية الأمير عارف الشهابي، توفيق البساط، عمر حمد، وبعد أن فجع العرب بشهداء السادس من أيار اتصل بنا عدد آخر من الأحرار العرب. الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، أحمد قدري، رفيق التميمي، الشيخ سعيد الجزائري، عبد اللطيف العسلي، زكي الدروبي، عز الدين التنوخي، خليل سكاكيني، رستم حيدر، خليل صبح، نسيب البكري، الذي ظل ضيفاً لمدة طويلة على حمد البربور في قرية أم الرمان » الأطرش، سلطان، مذكرات، بيروت المساء العدد ٩٩، ٢٣ - ٢٩ / ١٢/ ١٩٧٥.

كانت عميقة ومستمرة. وكان معه حسين الأطرش[1]، على اتصال دائم بالأمير فيصل، أثناء إقامة الأخير في دمشق قبل إعلان الثورة العربية الكبرى، وعندما كان يقيم في القابون، قُرب دمشق في مترل صديقه نسيب البكري. ومن الجدير بالذكر أن سلطان وحسين الأطرش كانا يداً بيد، ليس في مواجهة الأتراك فحسب بل في الخندق المعارض لأبناء عمومتهما المؤيدين للدولة وهم: سليم الأطرش شيخ عرى، ونسيب الأطرش شيخ صلخد، عبد الغفار الأطرش شيخ السويداء، ومتعب الأطرش شيخ رساس. وقد ظهر هذا الانشقاق بعد وفاة الشيخ يحيى الأطرش شيخ مشايخ الجبل عام ١٣٣٣هـ / ١٩١٤م. الذي كان يجمع مشايخ الجبل في صفٍ واحد، منذ وفاة شقيقه شبلي، وحتى وفاته هو في العام المذكور، لاسيما في موقفه من سياسة الدولة، وما تعرض له على يد سامي باشا.

فقد التحق حسين الأطرش بالشريف حسين في الحجاز، وبقي هناك مدة طويلة وحصل على لقب أمير[2] وفي حين كان سليم الأطرش قليل الخبرة في الأمور السياسية[3]. كان سلطان من الذين خاضوا معركة الكفر ضد جيش الدولة عام ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م، وقبلها شاهد فظائع ممدوح باشا عندما خيّم في القريّا أواخر القرن الماضي، ولمس الخوف الذي ألم بالسكان الآمنين الذين فروا إلى الصفا[4]، فأصبح صاحب تجربة وخبرة في كشف الأهداف الحقيقية للإدارة التركية وفي ممارسة الكفاح ضدها.

وقبل أن يغادر الأمير فيصل دمشق ومعه نفر من الزعماء العرب بحجة إبلاغ الشريف حسين مطالب جمال باشا، كانوا قد « كلفوا سلطان باشا الأطرش بتجهيز ما يلزم للدفاع عن القضية العربية»[5]. وعندما أعلنت الثورة العربية الكبرى في الحجاز، في رمضان ١٣٣٥هـ / حزيران ١٩١٦م اعتبرها سلطان ثورة العرب، ولا بد من الإسهام فيها، والعمل على توفير مستلزمات نجاحها، لأنها استمرار للنضال الذي خاضه الجبل ضد الأتراك، لذلك نراه يقول حول وقوفه إلى جانبها: « لم نتخذ قرارنا هذا نتيجة فورة عاطفية، أو هوى في النفس طارئ. وإنما لأننا كنا على يقين من أن للحركة العربية جذوراً راسخة في جبلنا، منذ أن كانت تنشُط في الخفاء ببلاد العرب، أو

---

(١) للمزيد حول دور حسين الأطرش في الثورة العربية انظر: أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، المرجع نفسه ص٣٢٢.

(٢) جريدة الجبل، العدد ٤٤٩ تاريخ ١٢/١٠/١٩٤٥.

(٣) أبو راشد حنا، مذكور سابقاً ص١٢٥.

(٤) الأطرش، سلطان، بيروت المساء العدد ٩٩/ تاريخ ٢٣ - ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٥م.

(٥) أبو راشد حنا، مذكور سابقاً ص١٢٧.

في عاصمة الدولة، فما أن علم بقرار الشريف حسين بإعلان الثورة حتى انبرى[1] إلى توسيع قاعدة المناصرين لها في الجبل وحوران والبادية، دون أن يثير حفيظة المشايخ من آل الأطرش « الذين لمس جمال باشا منهم استجابة للتعاون معه، وهم حسب مذكرات سلطان الأطرش نفسه « سليم الأطرش، متعب الأطرش، عبد الغفار الأطرش، نسيب الأطرش »، كي لا يعرض الجبل لانقسام أكثر عمقاً يؤدي إلى صراع داخلي، كما كان يرغب جمال باشا، ثمّ وزع سلطان منشوراً على سكان الجبل ودعاهم فيه للالتحاق بالثورة[2]، واتصل لهذا الغرض بعدد من شيوخ حوران، مثل مطلق المذيب، وطلال حريذبن « وظلّوا ينتظرون العلم منا، لينضموا إلى قواتها المحاربة، وقد وفى الكثير منهم بوعوده فالتحق بالأزرق، إثر نزول الشريف علي الحارث فيه »[3].

وكانت روح الثورة تنمو باطراد، فقد حاول قائمقام السويداء، نشأت التركي، أن يفرض علينا إبعاد نسيب البكري من قرية أم الرمان وإخراج الشريف علي من الأزرق، فاضطررنا مؤقتاً لنقل نسيب البكري إلى قرية عتر، قرية الشيخ حسين الأطرش، فبادر نشأت التركي على رأس فرقة من جنده إلى الذهاب إلى تلك القرية، فردّه سكانها خاسراً دون أن يحقق ما يريد، ومن جهتنا، رفضنا القيام بأي عمل يزعج الشريف علي في الأزرق، وسرعان ما أعدنا نسيب البكري إلى مقره القديم في أم الرمان[4]. وتابع سلطان قائلاً: « لقد كان موقفنا حرجاً، لا نستطيع فرض وجهة نظرنا دون إراقة دماء»[5]. وانطلاقاً من هذه المعطيات، كان الأمير عبد القادر الجزائري الذي لجأ إلى الجبل مدةً «ومن هناك شرع يهدد جمال باشا وكان يبعث إليه بالرسائل مواعداً إياه بالانتقام القريب »[6].

يفكر بخطة يقتحم بموجبها دمشق عبر الجبل، وقد عرض هذه الفكرة على الشريف حسين غير أن الأمير فيصل رفضها « ولمّا لم يجد الأمير سبيلاً لإقناع الشريف فيصل، أتى الأزرق، ومن هناك توجه إلى الجبل وقام بين أهله خطيباً، معدداً مناقب الملك حسين »[7].

سلطان الأطرش يرفع العلم العربي فوق داره في القريّا :

وعلى الرغم من تلك التطورات، تمكن سلطان الأطرش من احتواء الموقف داخل الجبل، وحال دون تطور الانقسام في الرأي، إلى صراع مسلح. إلى أن توفرت الظروف المناسبة، «وما أطل علينا الربيع بطقسه الجميل عام ١٩١٧م حتى قررنا الجهر بالثورة، وجعلنا بلدتنا القريّا مقراً لها في الجبل، ثمّ

---

(١) أبو راشد حنّا، مذكور سابقاً ص١٢٧.

(٢) برّو، توفيق، ص٤٥٤.

(٣) أبو راشد، حنّا، ص١٢٩.

(٤) الأطرش، مذكرات، بيروت المساء، العدد ٩٩/ ٢٣ - ١٩٧٥/١٢/٢٩م.

(٥) الأطرش، سلطان، مذكرات، بيروت المساء، العدد ٩٩/ ٢٣ - ٢٩/ ١٩٧٥/١٢م.

(٦) بيهم، جميل، العهد المخضرم، ص٣٧.

(٧) بيهم، جميل، العهد المخضرم، ص٣٧.

احتفلنا بحضور نفر من أحرار العرب برفع العلم العربي فوق دارنا، وباشرنا بتسيير الحملة الكبيرة التي كنّا قد أعددنا لها من قبل إلى العقبة لتلحق الجيش الفيصلي هناك»[1].

وعند وصول فرسان الحملة إلى العقبة تظاهروا أمام الأمير وهم يهزجون:

يـا مـير مـا ودهـا سـكوت	لازم تـزور بلادنـا
لا بـد عـاجلّق تفـوت	وتشـوف عـج طرادنـا
هـذا الجبـل حـي ثبـوت	يفـني العـدا ملكادنـا
مـن مصـر لسـاحل بـيروت	لنجـد لبغدادنـا
مـن أجلـها نحيـا ونمـوت	ونحمـي حمـى أجدادنـا
رجال العـرب أهـل البخـوت	بالسـيف نحمـي مجادنـا[2]

لقد أعجب فيصل بهذه الروح العربية الأصيلة التي تنم عن طموح العرب للوحدة العربية، وقدم لهم الهدايا والعطايا من عباءات وخلع وأعطيات، فدفع هذا الموقف جمال باشا وإدارته إلى إرسال التهديدات إلى مشايخ الجبل ومخاتير القرى « وطلبت منه الحضور إلى درعا لإثبات وجودهم وكل من يخالف يعاقب أشد العقاب، والمخاتير مكلفون بالتنفيذ والحضور أيضاً »[3]. لم يكن في ذلك الوعيد والتهديد ما يحول دون تطور الموقف المؤيد للثورة أكثر، خاصةً أنه لا يوجد في الجبل سلطة حقيقية قادرة على فرض إرادة الدولة على السكان، إذ كان قائمقام السويداء عاجزاً عن فعل ما يقيّد حركة المؤيدين للثورة.

وعندما حاولت الدولة توجيه قوة إلى الأرزق لتطويقه، وقطع اتصاله بالحجاز، بدأ سلطان «بتشكيل فرق لمهاجمة القوافل التركية، وقطع سكك الحديد، شالاً حركة القطارات ظافراً بالمؤن، والذخائر المكدسة في الحافلات »[4]. ومن جانبه، وزّع الأمير فيصل الكثير من الرسائل على مشايخ وزعماء الجبل كافةً يدعوهم فيها إلى مناصرة الثورة، باستثناء المشايخ الأربعة الذين وقفوا إلى جانب سليم الأطرش. فيندر أن يكون هناك شيخ ذو شأن في أسرته، من العائلات الموزعة في الجبل، لم تصله رسالة من فيصل، حيث لم يقتصر الأمر على مجموعة قليلة من الشيوخ. وكانت غالبية السكان راغبة بمناصرة الثورة، ومعاديةً بالأصل للدولة ومؤسساتها، مما جعل من دعوة الأتراك لمشايخ ومخاتير القرى الحضور إلى درعا دعوةً لا جدوى منها. وإذا كانت الروح العشائرية وطابعها الاستقلالي وما فيها من سمات فردية ذاتية قد أدت ببعض مشايخ الجبل إلى بحث مسائل تتعلق بمستقبل علاقة الجبل مع الحكم

(١) الأطرش، سلطان. مذكرات، بيروت المساء، العدد ٩٩/ ٢٣ - ٢٩/ ١٢/١٩٧٥م.

(٢) حنا، عبد الله. العامية والانتفاضات الفلاحية، ٢٥٧.

(٣) الأطرش، سلطان. مذكرات، بيروت المساء، العدد ٩٩/ ٢٣ - ٢٩/ ١٢/١٩٧٥م.

(٤) أندريا، الجنرال. ثورة الدروز وتمرد دمشق، المكتبة الحديثة، بيروت، ١٩٧١م ترجمة حافظ أبو مصلح ص٥٩.

العربي، فإنّ سلطان الأطرش، الذي كان على رأس الاتجاه الغربي الوحدوي، قد انبرى لتفنيد ما جاء عند حنّا أبي راشد حول اتفاق بين سلطان والشريف ناصر ونسيب البكري في اجتماع عقد في قرية الكاف، الواقعة شرق الأردن قائلاً:

«١ - إنّ الشريف ناصر لم يحضر على حد علمنا إلى الأزرق، و لم نجتمع به إلا أثناء زحفنا على دمشق، في جهات الشيخ مسكين.

٢ - لم أسمع باجتماع كاف البتة أيضاً، و لم أحضر أي اجتماع تمهيدي له، و لم يذكر لي أحد من أقاربي أنّه دعي إلى عقد مثل هذا الاجتماع »[1] .

(١) الأطرش، سلطان، مذكرات، بيروت المساء، العدد ٩٩/ ٢٣ - ٢٩/ ١٢/١٩٧٥م.

من تحرير بصرى الشام إلى تحرير دمشق

جعل الأمير فيصل قرية الأزرق الواقعة إلى الجنوب من الجبل، والتي كانت بالأصل جزءاً من لواء حوران، مقراً لقواته قبيل الزحف نحو حوران، ومن ثم إلى دمشق، وذلك لقربها من الجبل، ولما توفره من سهولة الاتصال بثواره، دون أن يكترث باحتجاج بعض المشايخ الموالين للأتراك، « لعلمه أنّ لا قيمة لهم، بالنسبة إلى زعماء الجبل الموالين له، وفي طليعتهم سلطان الأطرش »[1]، وقبيل الزحف العسكري من الأزرق نحو درعا، قاد سلطان الأطرش ثلاثمئة فارس[2] من الجبل، متوجهاً إلى بصرى الشام ليحررها من الجنود الأتراك المرابطين في قلعتها، وهم يرفعون العلم العربي، وبيارق القرى التي جاء منها هؤلاء الثوار، واستولى على القلعة، دون أن تبدي حاميتها مقاومة تذكر، وصادر الأسلحة الموجودة فيها، وقام بتوزيع الحبوب والمواد الغذائية التي وضع يده عليها على سكان بصرى نفسها « تعويضاً لهم عمّا صادرته منهم السلطة العثمانية أثناء الحرب »[3]، وبذلك سقطت القلعة التي اتخذها الأتراك مركزاً للضغط على الجبل، والقضاء على استقلاله شيئاً فشيئاً منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وعندما وصلت رسالة فيصل « أخي سلطان، الملقى درعا غداً»[4]. وبعد تحرير بصرى الشام توجه سلطان نحو الشيخ مسكين ليقينه بقرب سقوط درعا بأيدي الجيش العربي المتجه نحو حوران.

وكان عدد من مشايخ قرى حوران قد هبّوا لنصرة الجيش العربي ومؤازرته وتقديم المساعدات له.

يقول صبحي العمري أحد ضباط الجيش العربي: « لقد التحق الشيخ طلال حريذين بمفرزتنا، عندما وصلنا إلى تل عرار بالقرب من درعا، وقاتل مع رجال قريته طفس، واستشهد في جواره »[5]. وعند كل محطة كانت القوات العربية تصلها كان السكان يهبون لمساعدتهم في تطهير قرى السهل الحوراني من الجيش التركي وتخريب خطوط سكة الحديد والاستيلاء على النقاط العسكرية، مما أثار حفيظة القوات التركية من موقف سكان السهل الحوراني « وما كدنا نستريح في الشيخ سعد حتى

(١) كردعلي، محمد، خطط الشام، ج٣ ص١٥١.

(٢) كردعلي، محمد، وأيضاً FIRRO. P. 251 .

(٣) الأطرش، سلطان، مذكرات، بيروت المساء، العدد ١٠٠/ ٣٠ - ١٢/١٩٧٥م.

(٤) الأطرش، سلطان، مذكرات، بيروت المساء، العدد ١٠٠/ ٣٠ - ١٢/١٩٧٥م.

(٥) وصف صبحي العمري موقف سكان قرى السهل الحوراني قائلاً: « وخفّ أثناء زحفنا عدد كبير من أهالي القرى المجاورة، لمساعدة القوة، وكانوا يرافقونها بالتخريب والقتال، وكان الفلاحون والبدو يأخذون أسلحة الجيش التركي المنهزم ويسلمونها لنا » انظر، العمري، صبحي، أوراق الثورة العربي (٢) لورنس الحقيقة، الأكذوبة، المصدر نفسه ص١٥١.

جاء بعض الأشخاص من قرية طفس ليخبرونا أن قطعات الجيش قد دخلت قريتهم، وفتكوا بأهل القرية واعتدوا على النساء وقتلوا الشيوخ ». ثمّ يضيف « شاهدت على مصطبة بجانب دكانة رجلاً بلحية بيضاء قتيلاً وبقربه آخرون، وامرأة مقتولة ملقاة على الأرض، وتظهر من خاصرتها يد طفل، مما يدل على أنها مطعونة بحربة»[1]. وفي طريقه من الشيخ مسكين إلى دمشق، التقى سلطان الأطرش فيها جمعاً غفيراً من الثوار، من مختلف أرجاء حوران منهم الشيخ نوري الشعلان ورجاله، وطراد الملحم، والشيخ عودة أبو تايه شيخ الحويطات، والشيخ مثقال الفايز شيخ بني صخر، وحديثه الخريشة، والشيخ اسماعيل الترك الحريري، ومنها اتجهوا جميعاً إلى دمشق بقيادة الشريف ناصر. يقول سلطان الأطرش: « وأخذنا نطارد القوات العثمانية والألمانية المتراجعة »[2].

بيد أنّ القوات التركية أحسنت تحصنها ضمن استحكامات أقامتها قرب الكسوة، واستطاعت مدفعيتها المتمركزة في تلول المانع من إحداث « ثغرات واسعة، فانسحب كثير من رفاقنا وبعد قليل أصبحنا وحدنا في ميدان المعركة ».

فاتجه سلطان بقواته إلى قرية الدير علي، ليتدارس الأمر مع رفاقه، ويضع خطة تمكنه من الالتفاف على القوات المرابطة في تلول المانع، ليتابع زحفه إلى دمشق، لاسيما أن الأمير فيصل بعث إليه « طالباً منه مواصلة الزحف، بأقصى سرعة، لدخول دمشق، قبل وصول الجيش البريطاني إليها »[3] وبالفعل استطاع الثوار بقيادة سلطان، بعد تنفيذ حركة التفاف حول مواقع الجيش من مفاجئة الجنود المرابطين بخنادقهم وقتالهم فيها بالسلاح الأبيض، ومن تعطيل بطاريات مدفعيتهم حتى استسلم من بقي منهم حياً، وكان في مقدمتهم ضابط كبير يدعى رضى الركابي « الذي أسره فرسان قرية الغارية الذين أحضروه إليّ بصورةٍ مهينة، فلما عُرفت هويته العربية، أمرت بإعادة سلاحه إليه، وأركبته فرساً، وعاد بصحبتنا إلى دمشق »[4].

توجه بعد هذا النصر سلطان ورفاقه إلى دمشق عبر حي الميدان، ودخلها في الثلاثين من أيلول عام ١٩١٨م قبل أن تدخلها قوات الانجليز، كما كان يرغب الأمير فيصل وكان رستم حيدر، الذي كان مرافقاً لفيصل في سيره نحو دمشق، قد عرف من بعض الفلاحين الذين وجدهم قرب دمشق أن سلطان الأطرش دخل دمشق قبل الانجليز، فجاء حيدر ليبشر فيصل بذلك قائلاً: « ذهبت إلى سيدنا وبشرته أمام حلمي بك وغيره، فرأى من السياسة أن يقول لي: لا فرق بيننا وإنما المهم أن ندخل

---

(١) العمري، صبحي، أوراق الثورة العربية (١) المعارك الأولى، الطريق إلى دمشق، الريس للنشر، لندن، قبرص ١٩٩١ ص٢٨٦.

(٢) الأطرش، سلطان، مذكرات، بيروت المساء، العدد ١٠٠/ ٣٠ - ١٢/١٩٧٥م.

(٣) الأطرش، سلطان، مذكرات، بيروت المساء، العدد ١٠٠/ ٣٠ - ١٢/١٩٧٥م.

(٤) الأطرش، سلطان، مذكرات، بيروت المساء، العدد ١٠٠/ ٣٠ - ١٢/١٩٧٥م.

دمشق حصافةً حفظتها له »[1]. وعندما وصل سلطان إلى دمشق[2]، توجه إلى ساحة المرجة لـيرفع العلم العربي الذي كان يتقدم جموعه، فوق دار الحكومة، والفرحة كانت تغمـره بتحريـر دمشـق ووصولهم إليها قبل الانجليز.

فكان رفاقه يرددون أهزوجة الشاعر المجاهد معذى المغوش، وهم يرفعون العلم:

عـرش المظـالم انهـدم	والعـز طـب بلادنـا
راحت عليكم يـا عجـم	ذبـح العراضـي دابنـا
حنـا حمـاتك يـا علـم	بأرواحنـا وأكبادنـا

لقد كان هدف سلطان الأطرش يتمثل بتحرير دمشق أولاً وأخيراً فلم تغره مظـاهر السـلطة، والمناصب الكبيرة، فقد كان متسامياً فوقها، ومترفعاً عنها، فسرعان ما عاد إلى الجبل، بعـد أن هنـأ فيصل بعودة دمشق إلى العرب، بعد حكم عثماني دام أربعة قرون ونيف، تاركاً لغيره تمثيل الجبـل في مؤسسات الحكم الجديد.

يبدو أن توفيق برو[3]، لم يطلع على مذكرات رستم حيدر التي صدرت عـام ١٩٨٨م فكتـب قائلاً: « أن الشريف ناصر دخلها في ١ تشرين الأول ١٩١٨م برفقة الخيالة العربية، تتبعـها خيالـة الجيش الانكليزي ».

لقد وجد الشريف ناصر سلطان الأطرش أمامه في دمشق، وكان العلم العربي يرفرف فـوق دار حكومتها، منذ اليوم السابق لدخولهم، لكن توفيق برو، لم يشر إلى حقيقة ذلك، ولعله أيضاً: لم يطلـع على مذكرات سلطان الأطرش المنشورة في بيروت المساء.

---

(١) حيدر رستم. ص١٨٦.

(٢) حنا، عبد الله. العامية والانتفاضات الفلاحية، مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٣) برو، توفيق. المرجع نفسه، ص٤٥٤ - ٤٥٥.

خلاصة وتقويم

تركت الانتفاضات الفلاحية في جبل حوران نتائج عميقة في تأثيرهـــا علـــى الحيـــاة الفكريـــة والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في لواء حوران وسورية. فحصدت نـــيران الانتفاضـــات ضـــد الأتراك خلال ثمان وستين عاماً منذ عام ١٢٦٩هـــ ١٨٥٢م، وحتى عام ١٣٣٦هـــ ١٩١٨م آلاف الضحايا من جنود الدولة، وآلاف الشهداء من السكان، ضحيـــة الأطمـــاع العثمانيـــة والاتحاديـــة والسياسة الجائرة بحق السكان العرب، الذين لم يبخلوا بالغالي والنفيس في سبيل الدفاع عن حريتـــهم ولقمة عيشهم، ومن أجل رفع مظالم الإدارة العثمانية عنهم. كلفت هذه المعـــارك خزينـــة الدولـــة العثمانية وجيوب السكان ملايين الليرات، التي لو صرفت بحق على الإصلاح، الذي كـــانت الإدارة العثمانية تنادي به، دون أن تفعل شيئاً يذكر لتطبيقه، لقلت الأعباء الباهظة التي دفعتـــها، واندفعـــت عوامل التطور في اللواء إلى الأمام بشكل يساعد الأهلين في تطوير حياتهم ومظاهرها كافة، بدلاً مـــن أن تستغرقهم مظاهر الاقتصاد البدوي حيناً، والفلاحي حيناً آخـــر، والمزاوجـــة بينـــهما في معظـــم الأحيان. إذ لم تسمح تلك الانتفاضات والمواجهات العسكرية المسلحة بميل السكان نحو الاســـتقرار الجدي، الذي يفتح المجال واسعاً أمام تطور الحياة الزراعية، ومن ثم تطور المسكن اللازم لحياة مناسـبة. فبقي الفلاح يقتني في مترله بيوت الشعر، لتعيش أسرته تحت ظلالها، عندما يتعـــرض لقمـــع جنـــود الدولة، فيفر بأسرته تاركاً مترله في قريته، ويقيمُ بيت الشعر في المنطقة التي يلجأ إليها فراراً من بطـــش جيش الدولة.

لقد حتمت طبيعة الصراع المتجدد مع الإدارة العثمانية والاتحادية على الفلاح حياة التنقل، وعـــدم الاستقرار، والعزوف عن التفكير بزراعة الأشجار، واستصلاح الأراضي الزراعية. لشعوره العميق أنـــه لن يمتلك تلك الشجرة التي سيزرعها، ولن يبقى في تلك الأراضي التي استصلحها.

بحق، لقد أرهقت تلك الانتفاضات، وتلك الأساليب والوسائل القمعية التي مارســـتها الدولـــة، كاهل المجتمع الذي كان يواجه عوامل الموت إذا ما استكان لمظالم الترك، أو إذا ما رد علـــى تلـــك المظالم باستخدام السلاح. فكان يختار الموت مع الأمل بالوصول إلى الحرية، ويعزف عـــن التســـليم بالذل والمهانة والموت بأشكال أخرى.

وباختصار يمكننا أن نخلص إلى النتائج التالية:

١ – إن الأتراك الذين تحكموا بالشعب العربي، على مدى أربعة قرون وابتزوا ثرواته وخيراته وكبلوه بالقيود والأغلال، لم يقابلوا جميله وتضحياته في البلقان وغيرها، إلا بنكران الجميل، وفرض الضرائب الباهظة، دون أي اهتمام بمصالح ذلك الشعب.

٢ – عجز الأتراك إلى حد كبير عن إضفاء صبغة الطائفية أو المذهبية على الانتفاضات الفلاحية التي قامت في ولاية سورية عامة، وجبل حوران خاصة. رغم استخدامهم كل الوسائل الهائلة التي كانوا يمتلكونها من أسلحة وجنود وجهاز إداري وصحف ومجلات.

٣ – أكدت المعارك التي خاضها سكان الجبل على وحدة الصف إلى حد كبير داخل لواء حوران، مع إخوانهم من القبائل البدوية ومن سكان الأقضية الأخرى، الذين كثيراً ما جادوا بتقديم وسائل الدعم من مواد غذائية، وإيواء الأطفال والنساء وحمايتهم، ومؤازرة إخوانهم في دمشق الذين كانوا أيضاً يقدمون أشكالاً من الدعم والمؤازرة، ويرفضون افتراءات الإدارة العثمانية واتهاماتها الجائرة لهم لتبرير قمعهم. فتطورت هذه العلاقات أكثر فأكثر قُبيل الثورة العربية الكبرى وبعدها وإبان الثورة السورية الكبرى إلى أن حصلت سورية العربية على استقلالها عام ١٣٦٥هـ ١٩٤٦م.

٤ – وضحت تلك المعارك بما لا يقبل الشك أن التعصب القومي التركي أيام الاتحاديين، والتعصب للعثمنة، ومحاربة اللغة العربية والانتماء العربي، جوبه بكل الوسائل الممكنة من قبل الشعب العربي الذي تسامى فوق عوامل الفرقة والشرذمة، التي حاولت الإدارتان العثمانية والاتحادية غرسها وتثبيتها وتعميقها بين صفوفه لضرب انتمائه ومصيره ومستقبله وإن بقيت بحدود مظاهر العشائرية والطائفية والعائلية بين السكان في ولاية سورية ولواء حوران.

٥ – أكدت الانتفاضات الفلاحية على قدرة الفلاحين والسكان عامة، على دفع عوامل القهر والظلم والبغي مهما امتلكت الإدارات الظالمة من مقومات تلك العوامل.

خاتمة ونتائج البحث

تكون البحث من مقدمة ودراسة موجزة للمصادر الأساسية وأربعة فصول. ويمكننا أن نستخلص منها النتائج التالية :

١ - إن الأتراك العثمانيين والاتحاديين، فشلوا في بناء مؤسسات إدارية في اللواء، قادرة على عثمنة السكان وتتريكهم، على الرغم من استخدام كل وسائل القمع والارهاب والقتل والنفي والتشريد، وتوجيه عشرات الآلاف من الجنود المدججين بالسلاح، واللجوء إلى بث الفرقة بين السكان، وإثارة النزاعات المختلفة، وتضخيمها للدخول من خلالها إلى جسد المجتمع، وتمزيق أوصاله.

لم تنجح مؤسسات الإدارة كلها في استقطاب الأهلين، الذين استمروا في العودة إلى القضاء العشائري، وأولي الأمر منهم لحل مشاكلهم، وتنظيم علاقاتهم، تعبيراً عن رفضهم لمؤسسات الدولة وجهازها الإداري، وعن تمسكهم ببدائل محلية، تعبر عن ذاتهم وخصائصهم في مواجهة مشروع الأتراك وأهدافه.

ولم تكن مؤسسات الدولة قادرة على تقديم اتجاه جدي وواضح في سياستها الإدارية، لبناء دولة حديثة، ترتكز على مؤسسات رسمية قانونية، تبني علاقات مدنية حديثة، ذات طابع قانوني، يبين حقوق المواطن وواجباته، فيكفل له تلك الحقوق ويؤمن له الاطار المناسب للقيام بتلك الواجبات، ويدفع به نحو الخلاص شيئا فشيئاً، من نسيج العلاقات العشائرية والطائفية والمناطقية. وهكذا ظلت مؤسسات الإدارة هشة وشكلية، غير مرتبطة بأية روابط بالمجتمع، الذي لا تعيره أي اهتمام، يدل على بعض العناية بالسكان ولو بحدود بسيطة.

وبدلاً من قيام الإدارة بالبحث عن الأسباب العميقة التي أدت إلى ذلك الواقع، وللتعويض عن فشل مؤسسات الإدارة المدنية، جعلت لغة السلاح والإرهاب مرجعها وملاذها، دون أن تهتم بآلاف الضحايا من جنودها الذين كانوا يقتلون في مواجهات عسكرية ليس لهم فيها أية مصلحة من جهة، ودون أن تكترث بالنفقات الباهظة التي كانت تتحملها، أثناء اشتعال الحرب مع السكان على مدة نحو ستين عاماً تقريباً من جهة ثانية.

٢ - تمخضت علاقات الإدارة العثمانية والتركية الاتحادية مع الأهلين عن نتائج خطيرة؛ عرقلت مجرى تطور بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والفكرية. فقدم السكان ثمناً باهظاً من قوتهم البشرية يفوق حجم قدرتهم، إذ قُتل وسجن وشرد آلاف الرجال، وكلهم من القوة العاملة والحية القادرة على العمل والإنتاج وحمل السلاح، مما يعني حدوث خلل كبير في بنية السكان، ونمو عددهم. بالإضافة إلى اضطرارهم لإهمال الكثير من احتياجاتهم الأساسية، وعزوفهم عن العمل

على تطوير مساكنهم واستصلاح أراضيهم، فاكتفوا بتربية أعداد قليلة من الماشـــية، وزراعـــة الحبوب اللازمة لغذائهم، واعتادوا على الحياة البدوية إلى حد كبير؛ بسبب لجوئـــهم إلى الحـــل والترحال والانتقال من قرية إلى أخرى، واكتفائهم بدخل بسيط لا يتجاوز تأمين المســـتلزمات الأولية للحياة. وهذا ما أبقاهم على نمط الاقتصاد الطبيعي، الذي لم يعرف إلا بحـــدود ضعيفـــة أشكال تداول النقد، في عمليات البيع والشرا خلال العقدين الأخيرين من الحكـــم العثمـــاني. فاستمرت المقايضة بمنتجاهم الزراعية، وكانت الغالبة على حياهم الاقتصادية. وهذا مـــا حـــال دون نمو شريحة من التجار، من السكان المحليين في اللواء من جهة، وساعد تجار دمشـــق علـــى الهيمنة على اقتصاد حوران؛ من خلال تسليف الفلاحين مبالغ من المال مقابل إلزامـــهم ببيـــع غلاهم الزراعية لهم، وبالأسعار التي يفرضها أولئك التجار والمرابون من جهة ثانية.

فاجتمع التجار والمرابون وكبار المشايخ وغياب الأمن والجراد والقحط والجفاف على ضحيـــة واحدة هي الفلاح، الذي لا بد به من أن يرضخ لإرادة القهر، وإما أن يرفض ويواجـــه دون أن يمتلك مقومات تلك المواجهة، التي تضمن له بعض الخلاص من خيوط هذا العنكبوت.

٣ - أدى إهمال الإدارة العثمانية لمظاهر الحياة العلمية والفكرية، إلى تعقيد مظاهر حيـــاة الســـكان، وعرقلة نموها وتطورها من جهة، وإلى تعميق مرتكزات الفكر العشائري، وأسس المشيخة مـــن جهة أخرى. وزاد من هذا التعقيد تدخل الدولة العثمانية، في الصراعات الداخلية، الـــتي تعـــود أسباها إلى التنافس، على النفوذ وامتلاك الأرض والمراعي ومصادر المياه.

٤ - تمخضت الانتفاضة الفلاحية في جبل حوران عام ١٣٠٦ - ١٣٠٨هـــ - ١٨٨٨ - ١٨٩٠م عن نتائج هامة، تمثل أبرزها في إمكانية اختراق مظاهر الفكر العشائري ومرتكزاتـــه، وخلخلـــة الأسس التي تستند إليها القوى الاجتماعية المسيطرة، عبر كفاح فلاحـــي تجـــاوز الانتمـــاءات العائلية والطائفية، وارتقى إلى مصاف فكر متقدم، هدد بالفعل بتغيير العلاقات الاجتماعيـــة - الاقتصادية السائدة، وإسقاط الشرائح والفئات المهيمنة، التي استقوت بالجيش التركي على هؤلاء الفلاحين، وقدمت للإدارة تنازلات جوهرية، ومكاسب هامة عجزت عن تحقيقها بقوة السلاح سابقا. فاختلت حركة تطور الكفاح الفلاحي، وفشلت الانتفاضة فشلا نسبيا؛ فـــأدى ذلـــك الفشل إلى إجهاض عملية نمو الوعي الاجتماعي الفلاحي، وانكفائه باتجاه العشائرية من جديـــد لحساب تجديد الفكر العشائري، وتصفية النتائج الفكرية المتقدمة، التي ارتكزت عليها الانتفاضـــة الفلاحية.

من جانبهم، أدرك المشايخ خطورة تنامي ذلك الوعي الاجتماعي، الذي سبق الانتفاضة ومـــهد لقيامها، فانبروا للعمل بذكاء ومهارة، لإجهاضه والإجهاز عليه، حتى لا ينقسم المجتمع تمامـــا إلى شريحتين متمايزتين متصارعتين. فابتكروا وسائل فكرية وخبيثة معا، ونجحوا في إبرام اتفاقيـــات، بين مجموعة من العائلات على أساس الزعم بصلة الرحم، تكفل هذه الاتفاقيات حشد الفلاحـــين

خلف مشايخهم في مواجهة فلاحي ومشايخ عائلات أخرى، فانقسم الفلاحون بذلك إلى عائلات وطوائف، وتعمق أكثر فأكثر انتماؤهم لها، على حساب انتمائهم الأرقى للحركة الفلاحية التي تجاوزت تلك الانتماءات المتخلفة. وهذا ما ساعد على تفتيت الحركة الفلاحية لحساب المشايخ المتنفذين والإدارة العثمانية معا، ليصبح الفلاحون وحدهم ضحية الصراعات العائلية والعشائرية.

ولتفتيت الحركة الفلاحية أكثر، استخدم المشايخ سلاحا آخر يمكنهم بصورة أكبر من تعميق انقسام المجتمع إلى عائلات وطوائف متصارعة. تمثل في ابتكار روابط تضم تحالفا واسعا من العائلات، على أساس المنطقة الجغرافية التي قدمت منها تلك العائلات، مثل الرابطة الحلبية (نسبة إلى حلب)، والصفدية (نسبة إلى صفد)، والريشانية نسبة (إلى راشيا). لتجمع هذه الروابط السكان كلهم من فلاحين ومشايخ في تنافسات ونزاعات عشائرية تقسم الفلاحين وتعيق إعادة وعيهم الاجتماعي المتميز .

٥ – واجه سكان لواء حوران عامة، وجبل حوران خاصة سياسة الإدارة العثمانية والاتحادية (التركية) بموقف موحد إلى حد بعيد، وبانتماء واضح للأمة العربية وحضارتها العربية الإسلامية. إذ نجح سكان الجبل بتكتيل سكان اللواء من البدو والحضر عند مواجهة الحملة العسكرية، التي قادها والي سورية عند مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لإجبار السكان على قبول التجنيد، ونزع السلاح، ودفع الضرائب، والدوائر الرسمية الجديدة. وبقي ذلك التماسك بين السكان واضحا خلال سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر، إذ نجحت الإدارة العثمانية نسبيا في استثمار أشكال النزاعات العشائرية، بين سكان السهل والجبل، وبين قبيلة ولد علي والروالة وتمكنت من بث بذور الفرقة، لأخذ كل منهم على انفراد.

بيد أن نمو روح الوعي القومي، وبذوره الحية أخذت تفصح عن نفسها من جديد، أثناء مواجهات سكان الجبل مع الجيش التركي عام ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م، في الجبل والكرك. فتجلى ذلك الوعي بتضامن ودعم كبيرين من قبل سكان دمشق ولبنان، والقبائل البدوية وأقضية لواء حوران، قدموها وبحدود متباينة لسكان الجبل والكرك واللواء عامة.

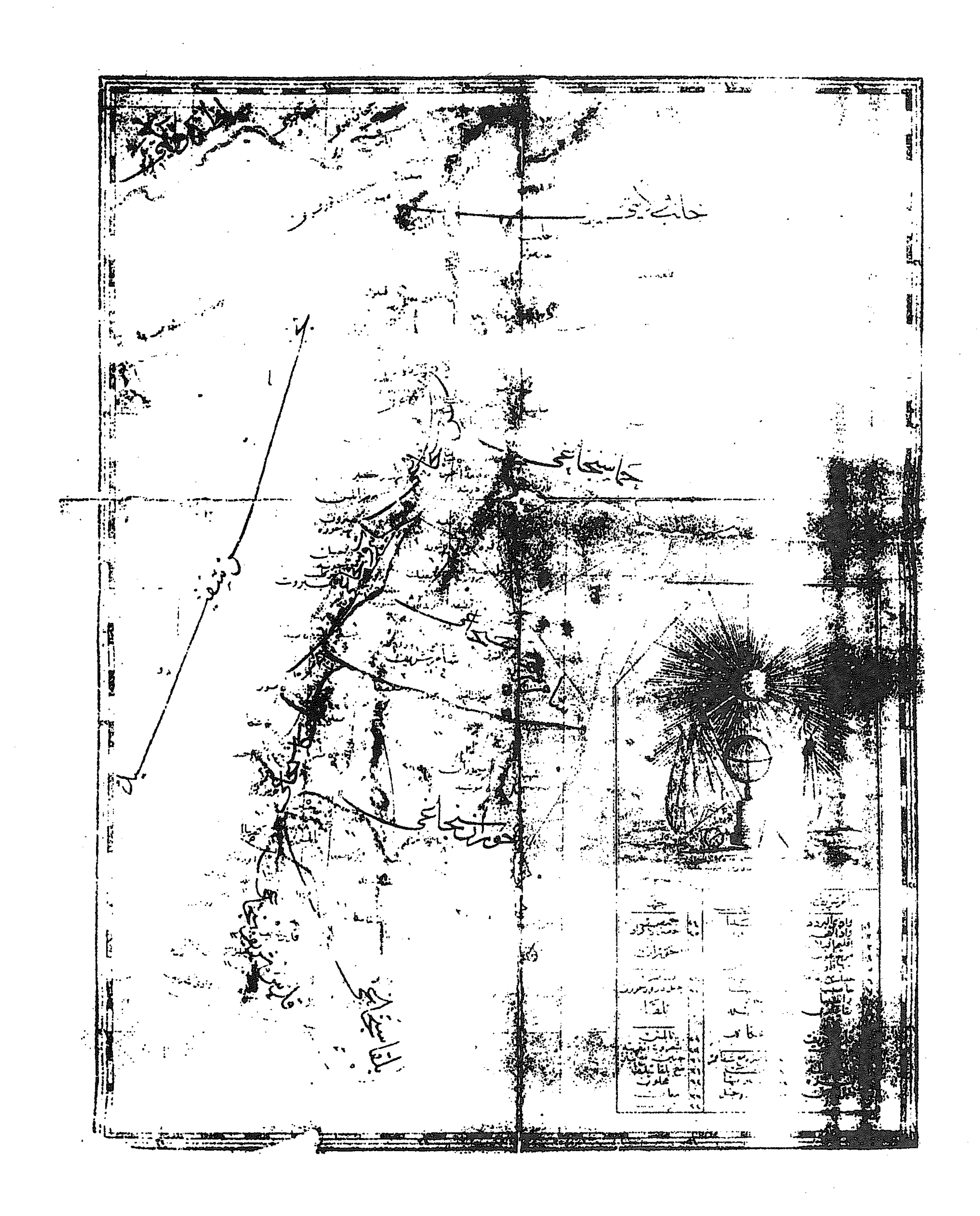
ثم تنامى ذلك الوعي أكثر فأكثر خلال العقد الأخير من الحكم التركي في بلاد الشام، عندما أصبح الجبل ملاذا لآلاف العرب الفارين من اضطهاد الترك، من مناطق عربية كثيرة. ومن بينهم رجال النهضة العربية المكافحين عن العرب والعروبة، ممن اعتصموا في جبلهم أشهرا عديدة، دون أن تطالهم يد الإدارة التركية.

شكل الصراع مع الأتراك رافعة للوعي القومي العربي، وأرضية لتعزيز وحدة السكان وتماسكهم، والارتقاء بالوعي السياسي. على عكس نتائج الصراعات العشائرية والعائلية التي كانت تجهض بقدر كبير نتائج الصراع الاجتماعي ، لتكبل المجتمع بالفكر العشائري

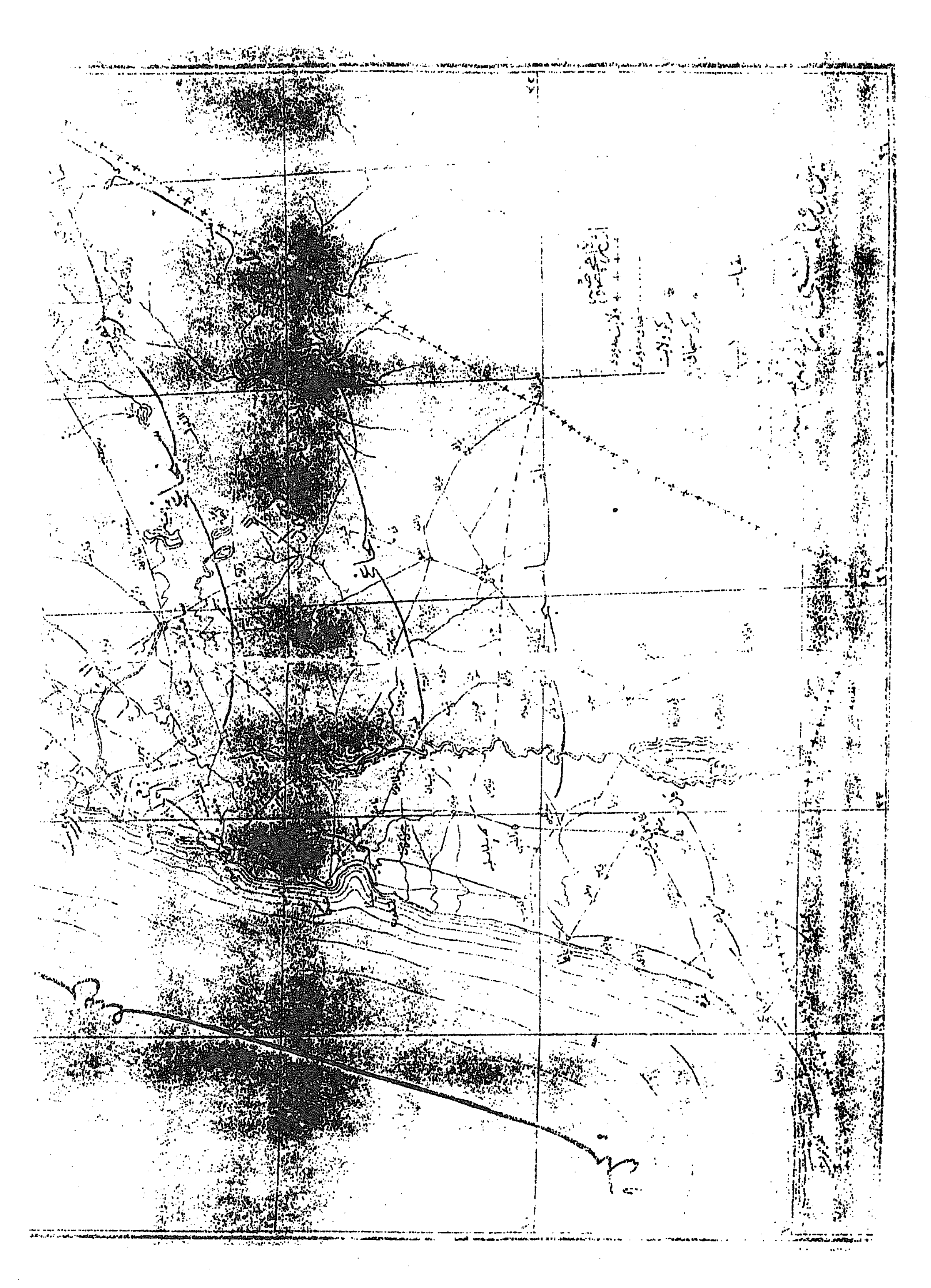
المتخلف، بحدود واضحة وإن كانت عاجزة عن إيقاف سنّة التطور، وعجلة التقدم الفكري، والوعي الاجتماعي والسياسي، الذي تجلى أكثر أثناء الحرب العالمية الأولى، عندما تحول الجبل إلى مصدر غذاء، ومقراً لكل الفارين إليه، والمعتصمين فيه من السكان العرب، من المدن والمناطق العربية المختلفة. ليس هؤلاء فحسب، بل مدّ الجبل مدينة دمشق بكميات كبيرة من القمح، جنبتها حدوث مجاعة على حد قول المؤرخ محمد كرد علي، أثناء الحرب العالمية الأولى[1] .

---

(١) كرد علي، محمد. خطط الشام، ج٢، مذكور سابقاً ، ص ١٤٦.

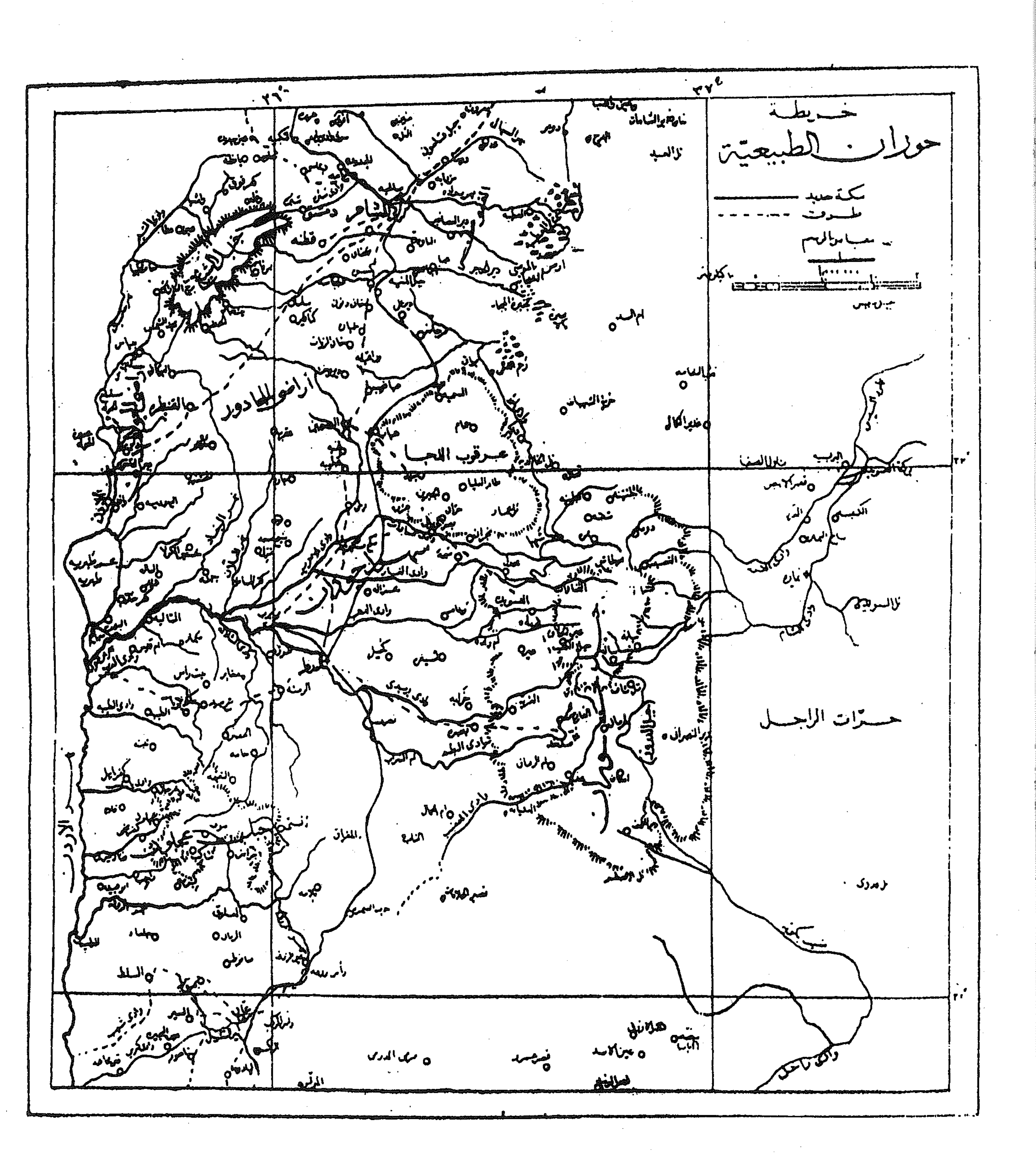


سالنامة ولاية سورية لعام ١٢٩١ هـ ويظهر في الخريطة لواء حوران



خريطة ولاية سورية، وتظهر فيها منطقة لواء حوران

المصدر: سالنامة ولاية سورية لعام ١٢٩٧هـ



نقلاً عن حوران الدامية لحنا أبو راشد

الوثيقة رقم (١)

وثيقة موقعة من قبل كبار مشايخ الجبل بحضور قائمقام الجبل بتاريخ ربيع الأول ١٢٧٥هجري تشرين الأول ١٨٥٨م تتضمن اتفاقهم على نبذ الخلافات القائمة بينهم ودفع الضرائب المترتبة للإدارة العثمانية والوثيقة الأصلية موجودة بين أوراق الشيخ محمود شهاب أبو فخر من قرية ريمة اللحف .

الوثيقة رقم (٢)

نص الوثيقة

الحمد لله وحده

بمجلس تاريخه وهو انه حين تاريخه حصلت مذاكرة ما بين حضرة مشايخ البلاد باعمال تحدث من الاخلال والاكدار ما بين المشايخ باسباب الوصي والدخيل علي امر كان من جماعتنا الحوارنة واستقر راي الجميع ان الحوارنه مالهم يد على احد من مشايخ الدروز في كلي ولا جزئي سوا في دعوة الدم لا غير واذا ما احد سعا واسطة بالجاه والوجه من دون بيان بالكلية وليس لاحد من مشايخ الدروز ان يدخل احد من الحوارنه لافي خطيفه ولا في هوشة ولا في وصاة ولا في شي يداخله السيف لا في كلي ولا في جزئي لان الحوارنة بيننا وبينهم محرمات الله انه همنا وهمهم وصالحنا وصالحهم واحد ما نحن حكام عليهم وايضا صار الرضا بعدم قبول خطيفة كليا لا حورانية ولا نصرانية ولا بدوية ولا درزية لان هذا جميعه مما يبغضه الباري سبحانه ان اهل الديانة يجرو في محلاتهم الزنا و السفاح وقبول الرشوات باجراء المحرمات وصار الرضا من الجميع انه كلمن دخل (ادخل) خطيفة من ساير المذكورين يكون خارجا من خواطر هذه الامة من كل شي بالكلية وليس له في ما بينهم جلوس ابدا و اما امور الحوارنة ودعاويهم ومشاكلهم ومصالحهم

عند مشايخ بلادهم ما احد له معهم مقارشة (تدخل) الا بالجاه والوجه لان صالح الجميع واحد وحلالهم واحد وهم الجميع واحد فلزم اجرا هذه الوفقية لاجل ابقا المعاهدات على ما جرت عليه اولا وعلى هذا صار الرضا وتم الاشهاد وبرضا الجميع والله تعالى اكبر الشهود وحرر وجرا في خمسة ايام خلت من شهر ذي القعدة والذي هو من شهور سنة ١٢٦٩ملح صلح . وايضا صار الرضا من الجميع ان ما اي احد من مشايخ الدروز يشيخ او يعزل من مشايخ الحوارنة لان شيختهم وعزلهم بمعرفة مشايخ بلادهم .

قابل على نفسه

فارس ابو فخر   محمد ابو عساف   هزيمة هنيدي   فارس عامر   اسماعيل الاطرش   قاسم ابو فخر   واكد الحمدان

ختم   ختم   ختم

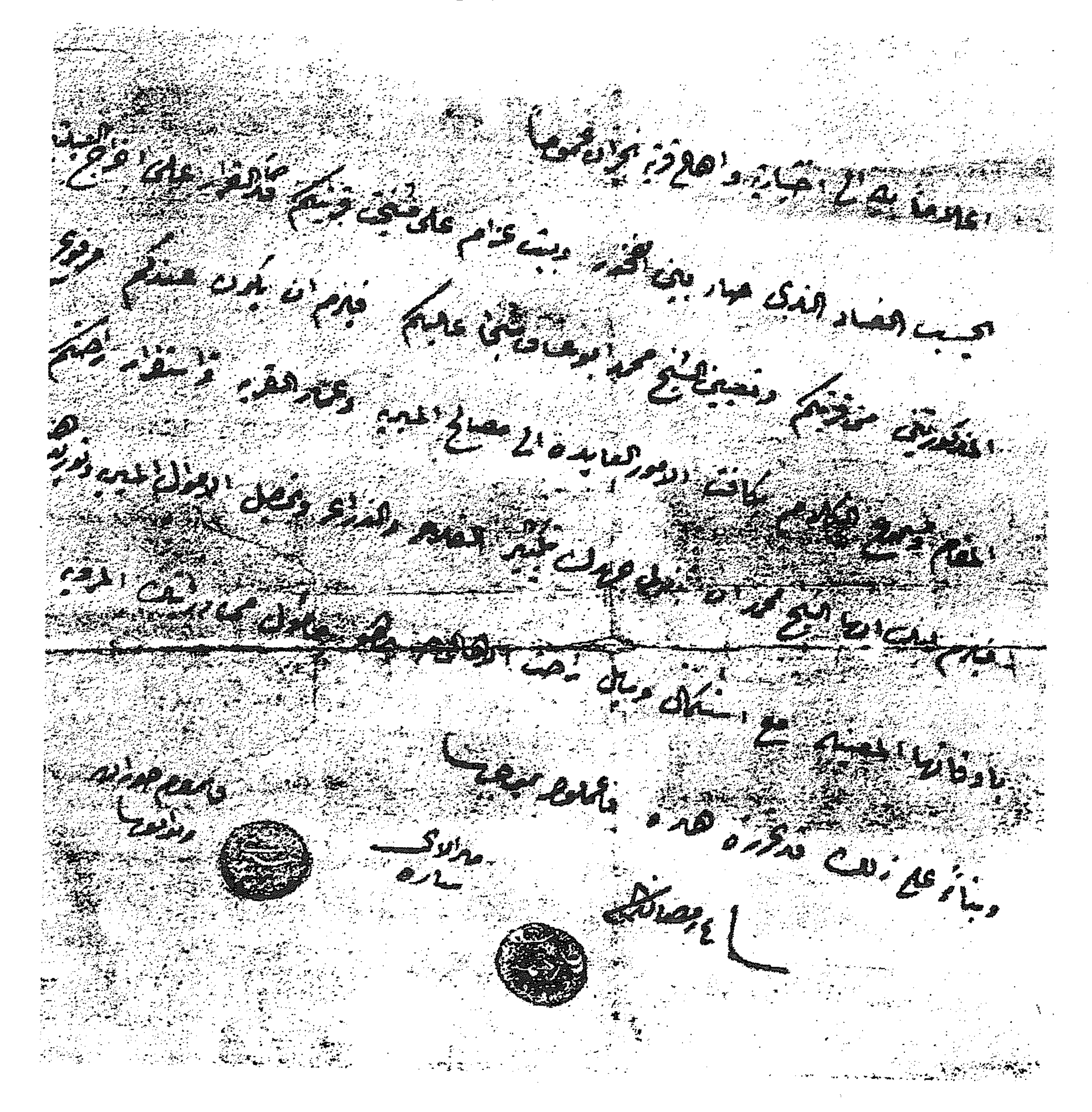
سلمان درويش   ابو عبدي الاطرش   محمد ابو راس   بشير هنيدي   ابراهيم سيف   عباس القلعاني

ختم   ختم

طرودي عزام   قاسم الاطرش   حسين المغربي   قاسم الشاعر

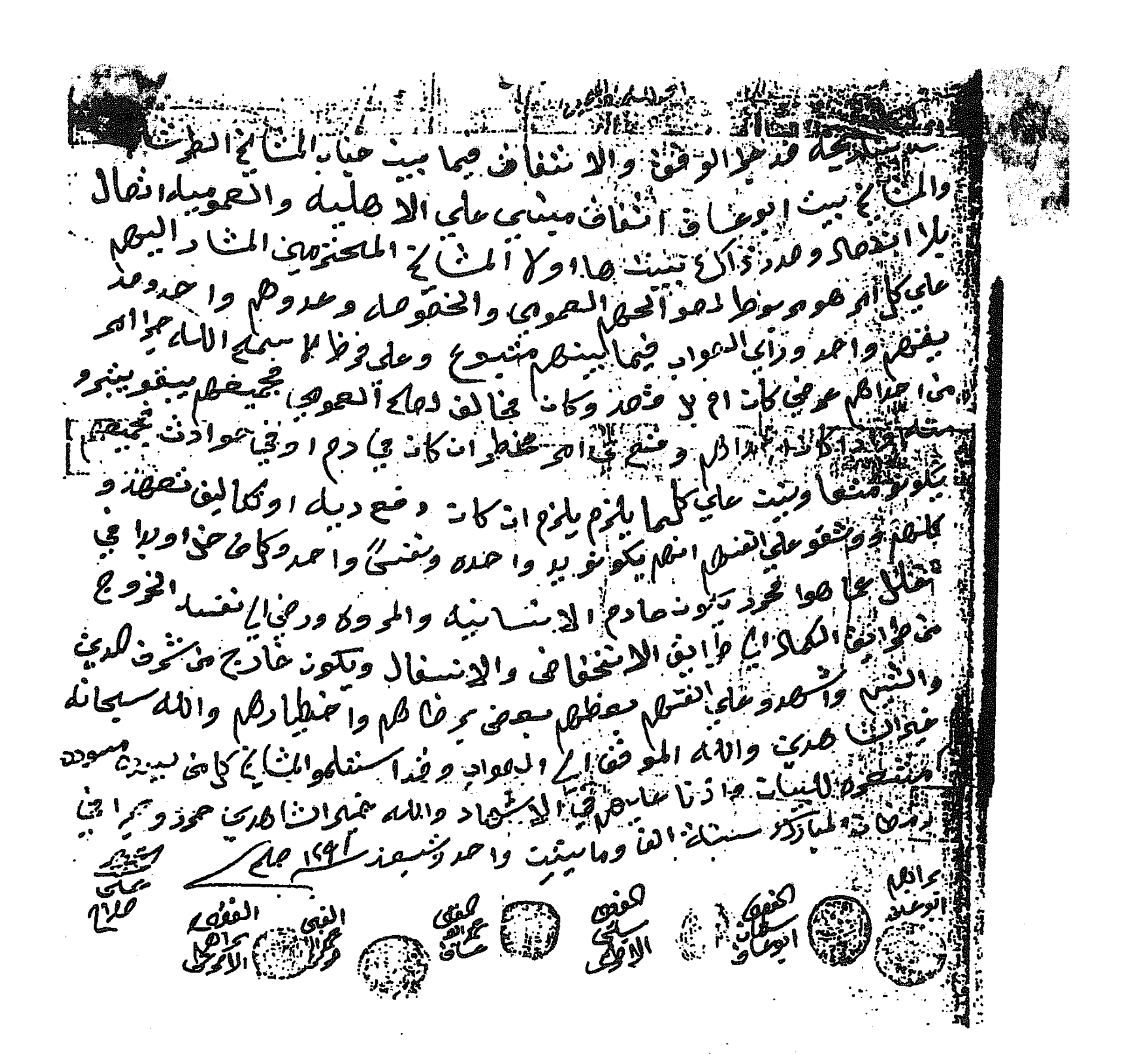
ختم   ختم

الوثيقة رقم (٣)



وثيقة تتضمن إعلام إلى أهالي واختيارية قرية نجران بتعيين الشيخ محمد أبو عساف شيخاً على قريتهم وتطلب منهم طاعته بعد محاولة إخراج عائلتي أبو فخر وعزام من تلك القرية وهي محفوظة بين أوراق المرحوم الشيخ فهد أبو عساف من قرية سليم . ويعود تاريخها إلى شهر رمضان ١٢٨٠ هـ / شباط ١٨٦٣ م .

الوثيقة رقم (٤)



[illegible] هذا الوفق والاتفاق فيما بين جناب المشايخ الطرشان
والمشايخ بيت ابو عساف اتفاق مبني على الاهلية والعمومية انهم
بلا انفصال وعدد ذلك تبينت هاؤلا المشايخ المحترمين المشار اليهم
على كل امر هو مربوط لصوالحهم العمومي والخصوصي وعدوهم واحد وهم
بنفس واحد وراي الصواب فيما بينهم متبوع وعلى حفظ [illegible]
من احوالهم عمومي كان ام لا فرد وكان يخالف صالح العمومي بجميعهم يتفقون و
[illegible] وفي اي امر يحفظ ان كان في دم او في حوادث تحميهم
يكونون معا ويثبت على كلما يلزم يلزم ان كان دفع دية او تكاليف [illegible] و
كلهم [illegible] على انفسهم انهم يكونوا يد واحده ونفس واحد وكل [illegible]
[illegible] عما هو محرر يكون عادم الانسانية والمروة [illegible] الخروج
من [illegible] الكمالات [illegible] الانخفاض والانسفال ويكون خارج من شرف الدين
والنسب [illegible] على انفسهم [illegible] واختيارهم والله سبحانه
[illegible] والله الموفق الى الصواب [illegible]
[illegible] والله [illegible]
[illegible] سنة الف ومايتين واحد وتسعين ١٢٩١

[illegible] ابو عساف

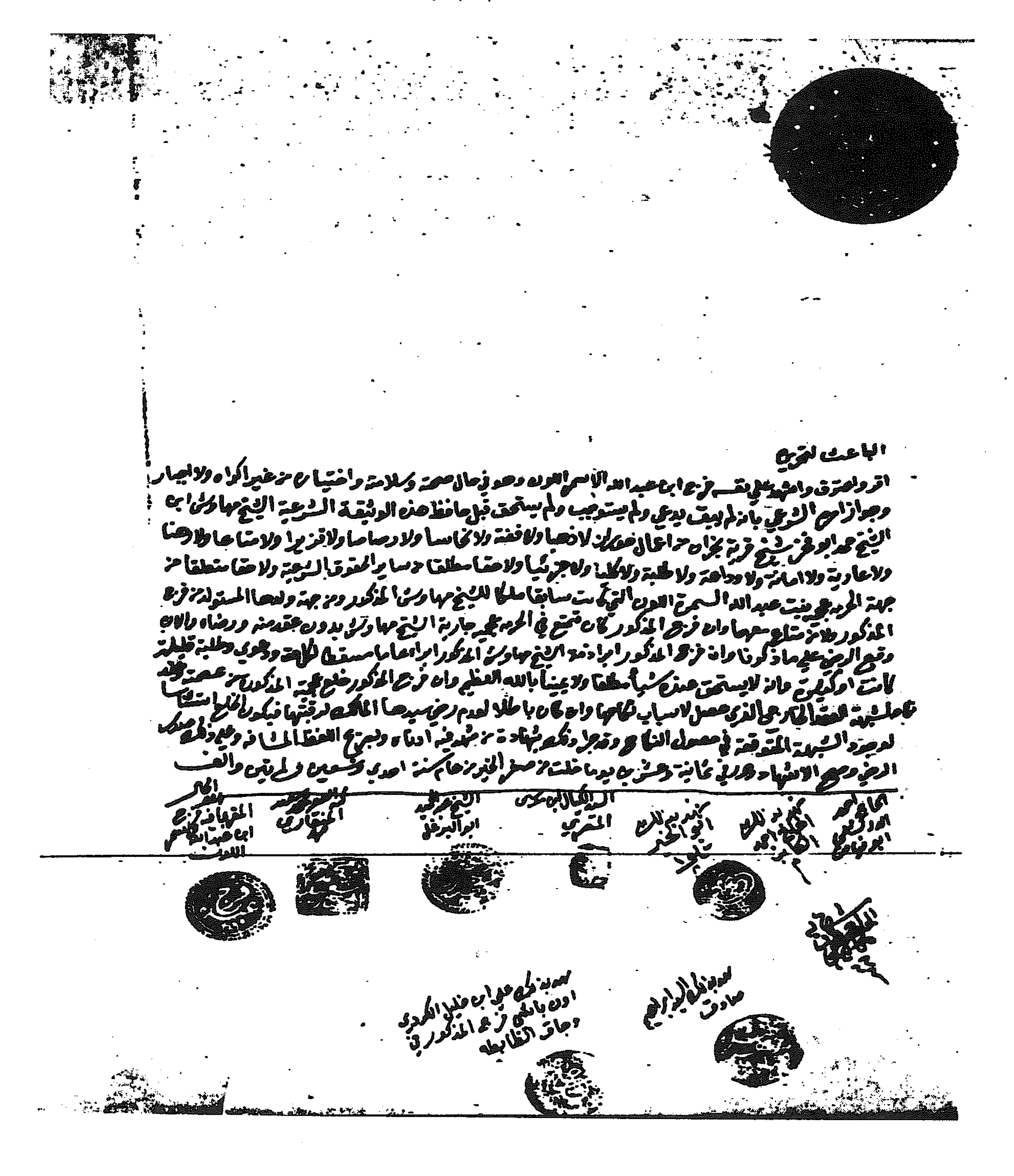
وثيقة تسمى محلياً " بنعمية " من بني عم لكونها تعني اتفاق الموقعين عليها على أن يكونوا أبنـاء عمٍ متضامنين في السراء والضراء وشركاء في دفع الدية والأخذ بالثأر وتتضمن تعهد كبار مشايخ آل الأطرش وأبو عساف على التقيد بمضمونها .

ويعود تاريخها إلى شهر رمضان من عام ١٢٩١هـ /تشرين الأول ١٨٧٣م والأصل محفوظ بين أوراق الشيخ أبـو فنـدي سـلمان أبو عساف من قرية ولغا .

الوثيقة رقم (٥)

وصية الشيخة أم شاهين الحمدان ابنة خزاعي الحمدان وأصل الوثيقة قدمه لي الشيخ أبو حسن يحيى الحمدان من قرية كناكر . ويعود تاريخها إلى ربيع الثاني من عام ١٢٨٨هـ/ حزيران ١٨٧١ م

الوثيقة رقم (٦)



حجة بيع عبدة كانت جارية للشيخ مهاوش حمد أبو فخر ـ شيخ قرية نجران . والوثيقة محفوظة بـين أوراقـي، ويعود تاريخها إلى شهر صفر ١٢٩١ هـ / آذار ١٨٧٤م .

الوثيقة رقم (٧)

افتخار الاكارم والاماثل محمد افندي ابو عساف زيد قدره

بمقتضى النظام قد صار الان انتخابكم عضواً في المحكمة البدائية وبناء على ما اتصفتم به من حسن الدراية والاستـ
قد عرفتم الحكومة عضواً ذ يابان المأمورية بمعاش مائة وخمسين غرش شهري والمامول انكم تقوموا بايفا واجـ
ماموريتكم وتداوموا الحضور للمحكمة باوقات الشغل في مركز الحكومة بقرية السويدا ونسال الله ان يوفقنا جـ

٢٦ ذي الحجة ٩٦

الوثيقة الأصلية محفوظة بين أوراق الشيخ فهد أبو عساف قرية سليم .

ويعود تاريخها إلى شهر ذي الحجة ١٢٩٦ هـ/ تشرين الثاني ١٨٧٩م .

الوثيقة رقم (٨)

افتخار الأكارم والأماثل محمد افندي ابو عساف زيد قدره

بتاريخه حضر عندنا حضرة المشايخ الروحيه وهم الشيخ ابو محمد حسن الهجري والشيخ ابو علي الحناوي والشيخ ابو علي [illegible] طربيه والشيخ [illegible] [illegible] افاديهم

وهبه جريع وحمام ابنا الطاعم بالسويدا وقرروا لنا بخصوص المشايخ ابو علي بشير وابو سلمان نهاب ابو فخر وماهو حاصل [illegible] وكذلك تقتضي رفع التعدي [illegible]

والتعدي عليهم باملاكهم وبيعتهم من كون التعدي وبالاخص على [illegible] لكن [illegible] لا تصدق عدالة الدولة العليه [illegible] بخلاف

بحقه وحيث بلغنا انكم متعاطيين في هذه المسالة وانتم عالمين بدقائقها تستنهض همتكم بصرفها صلحا بالتي هي احسن لاستيفائهم ما هو [illegible]

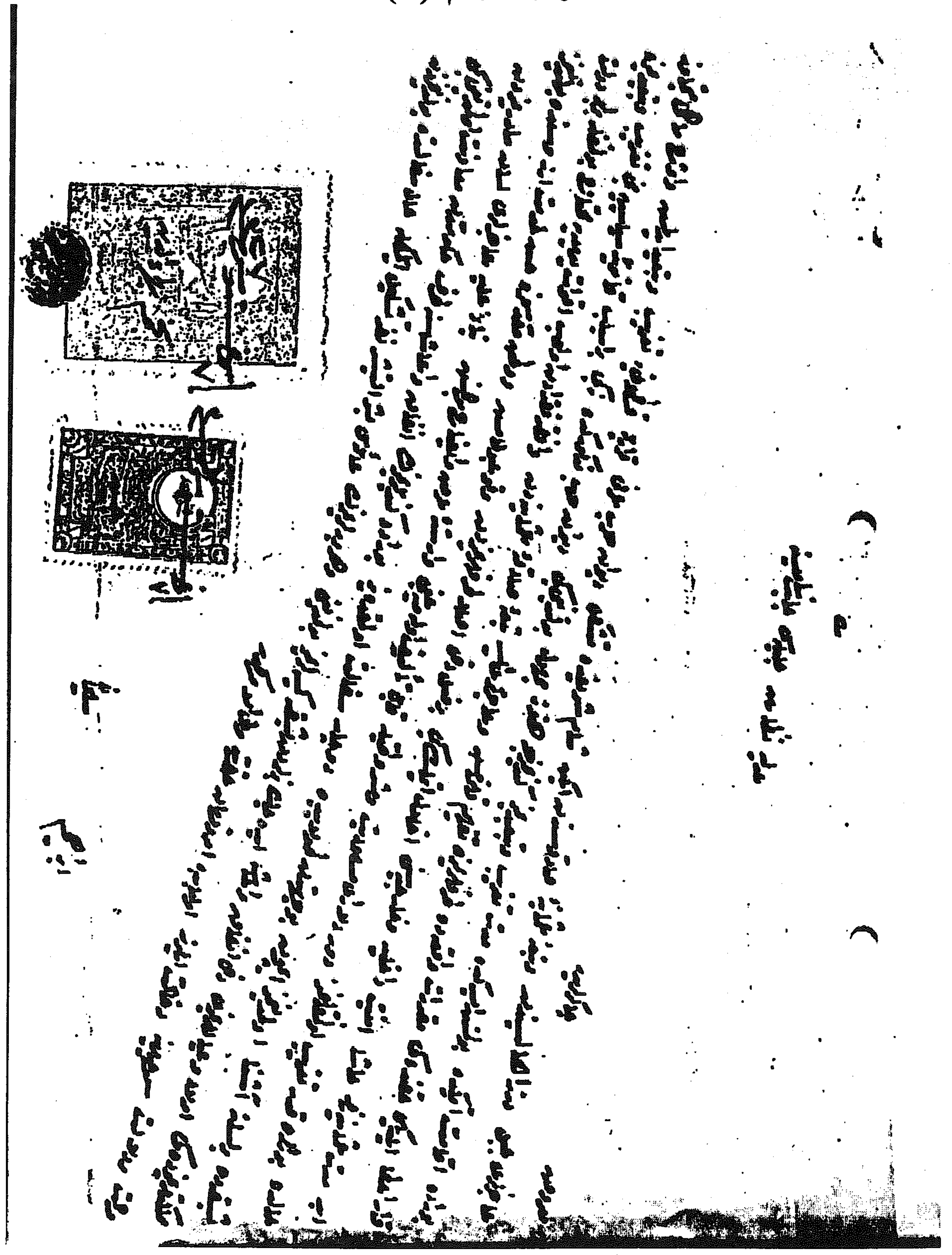
واذا تعسر عليكم ذلك تفيدونا بالتفصيل عما حصل بخلاف منه لاجل نتعاطا المسالة رسميا ولكنهم عنايه ودمتم سالمين

قائمقام جبل دروز

صورة عن كتاب صادر عن قائمقام جبل حوران يكلف فيه الشيخ محمد أبوعساف بالنظر بالخلاف بين آل أبو فخر في قرية ريمة اللحف .

والكتاب بتاريخ محرم ١٢٩٧ هـ/كانون الأول ١٨٧٩ م .

الوثيقة رقم (٩)

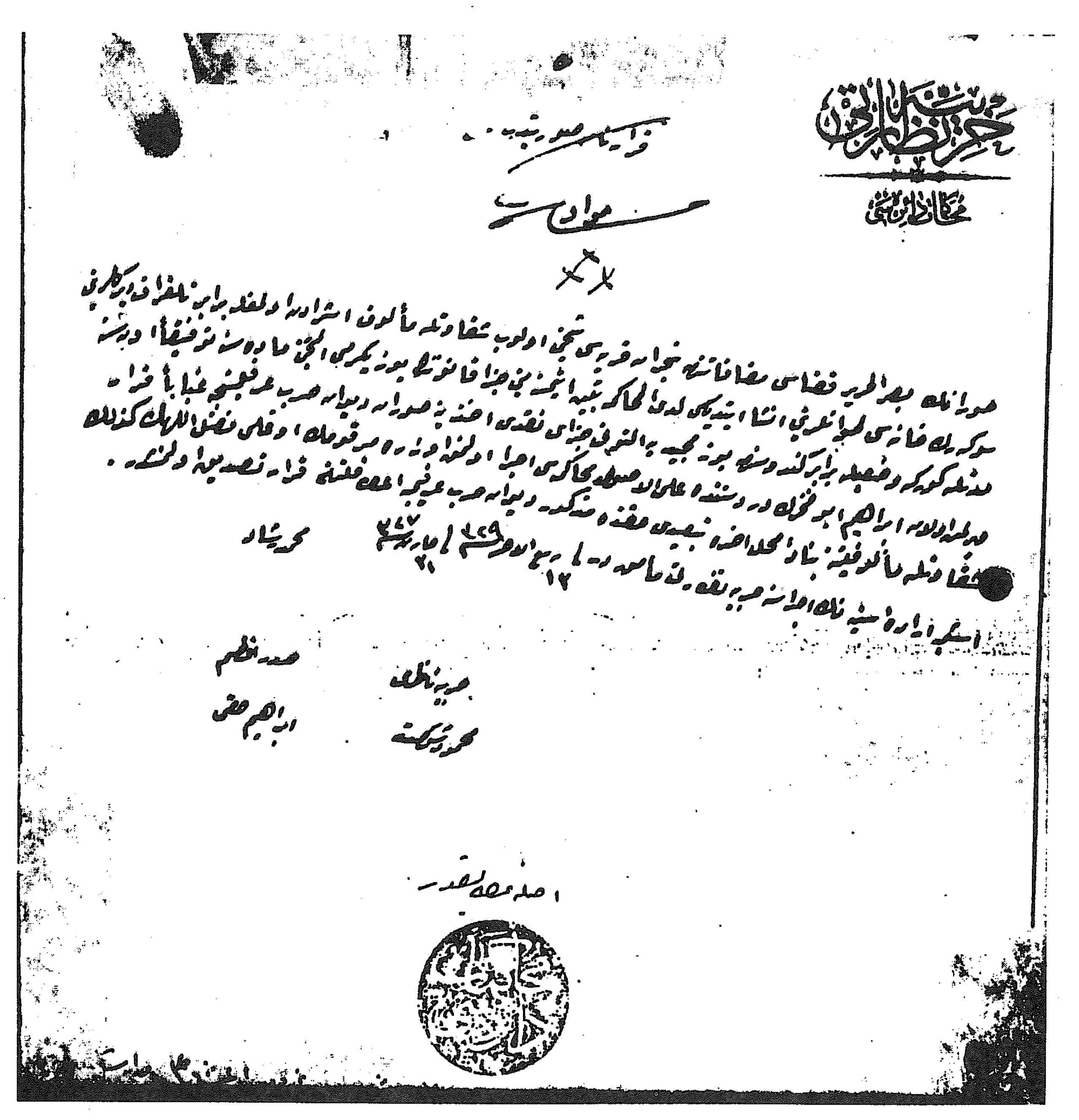


وثيقة تتضمن طلب العفو عن المبعدين عن بيوتهم وقراهم من سكان الجبل موجهة من بعض المشايخ إلى وزارة العدلية في الدولة العثمانية .ويعود تاريخها إلى عام ١٣٢٧مالى ١٩١١م.

الوثيقة رقم (١٠)

وثيقة تتضمن طلب تصديق الحكم الصادر على الشيخ ابراهيم أبو فخر شيخ قريـة نجـران مـن السـلطان العثمـاني مرفوع من قبل وزير الحربية بتاريخ ربيع الآخر ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

الوثيقة رقم (١١)



وثيقة تتضمن تصديق السلطان محمد رشاد للحكم الصادر بحق الشيخ ابراهيم أبو فخر شيخ قرية نجران .

ويعود تاريخها إلى ربيع الآخر ١٣٢٩هـ/ نيسان ١٩١١م.

الوثيقة رقم (١٢)

٩٧٥

دولتلو افندم حضرتلری

تتضمن هذه الوثيقة طلب وزير الحربية تصديق الحكم بالإعدام على الشيخ يحيى وهبة عامر شيخ شـهبا مـن قبـل السلطان العثماني وهي بتاريخ صفر ١٣٢٩هـ/شباط ١٩١١م .

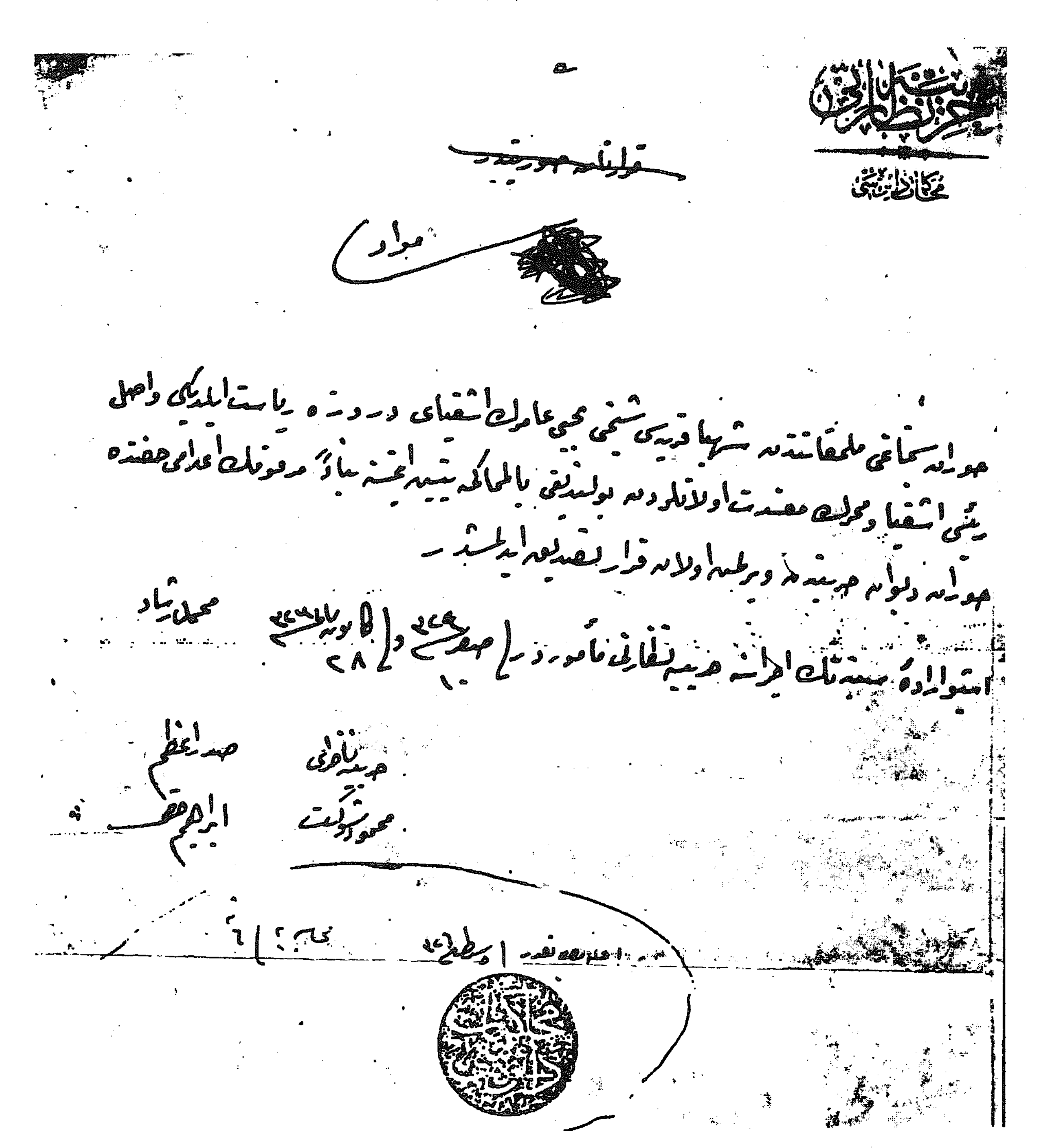
الوثيقة رقم (١٣)

٩٧٤

[illegible]

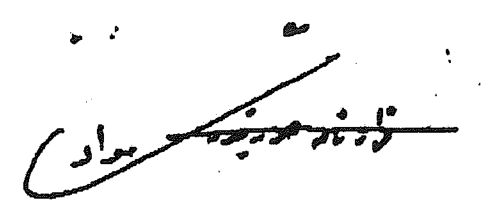
وزير الحربية يطلب من السلطان العثماني تصديق الحكم بالإعدام الصادر بحق الشيخ ذوقان الأطرش بتاريخ ١٨ صفر ١٣٢٩ هـ/شباط ١٩١١ م .

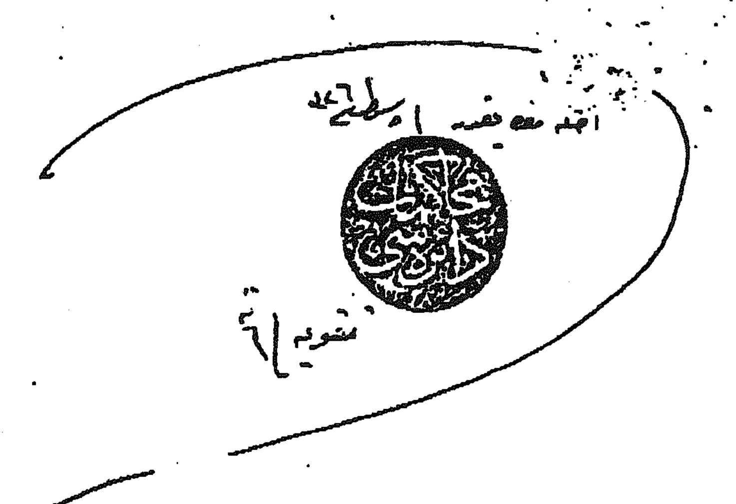
الوثيقة رقم (١٤)



السلطان العثماني محمد رشاد الخامس يصدق قرار إعدام الشيخ يحيى وهبة عامر شيخ شهبا.ويعود تاريخ تصديق القـرار إلى شهر صفر ١٣٢٩ هـ/١٩١١ م .

الوثيقة رقم (١٥)





قرارتصديق السلطان العثماني لحكم الإعدام الصادر بحق الشيخ ذوقان مصطفى الأطرش .

ويعود تاريخه إلى شهر صفر ١٣٢٩ هـ/١٩١١ م .

الوثيقة رقم (١٦)

داخليه نظارتي مخابرات عموميه دائره سي

اوراق نومروسي	مسودى	مبيضى					لاجل التبييض قلمه ورودى
٦٦							١٠
قلمه ورودى تاريخي	تاريخ تسويد	تاريخ تبييض		٩			مقابله ايدنلر
٦							

[illegible]

تشير الوثيقة إلى صدور قرار إعدام الشيخ ذوقان مصطفى الأطرش بناء على المادة ٥٧ من القانون العام بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٢٩هـ / شباط ١٩١١ م .

الوثيقة رقم (١٧)

TELEGRAMME — تلغرافنامه

دولت عليهٔ عثمانيه تلغراف اداره سى

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'Etat n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie

Retransmission ou Expédition — تكرار كيده ويا بوق			RECEPTION — اخذ			
N° d'expédit.	transmis	Date تاريخ ٩	Signature de l'employé	Signature de l'employé	Date تاريخ	Reçu de	N° d'ordre
	زورت	H. ٩ M.			H. M.		

De — مرجى: قاهره — Pour — مورودى

N° — Mots — Date: حزيران H. ٩ — ساعت ٩ — تاريخ ٥ — كلمات ١٦٩ — نومرو ١٦٠

Voie — طريق — Indic. Eventuelles — اشارات عتيله

صدارت عظمى

بمناسبة فرصة العود الحميد لحضرتكم تقدمنا بتأييد شوكة دولتنا العلية
العثمانية محفوظة بالنصر والظفر نعرض أننا نحن طائفة دروز
جبل حوران معرضين نفوسنا وأولادنا تطوعاً لخدمة دولتنا
الدستورية للذود عن الوطن العزيز مريقين دمائنا تحت لواء
الهلال العثماني مسترحمين من عفو المقام السامي أن تجودوا [illegible]
بطلب عفو مولانا أمير المؤمنين عن الجرائم الماضية عفواً عاماً بإطلاق
سبيل سجناء المحكومين بالمجلس العرفي بالشام والمنفيين بخلاف
بلادهم كوننا جميعاً عباد الدولة ورهن الأوامر السامية
لما يمكننا القيام به من الخدمة اللازمة معتمدين على قدرة الله والدولة
الإسلامية سنكون بأرض النظر حافظة [illegible] حيثما المعظم
[illegible] كيد العدو [illegible] عنه مستعدين لصدور الإرادة
لما يلزم عرضه [illegible]

عن دروز جبل حوران النائب
[illegible] محمود شهاب أبو فخر
[illegible]

مطبعة [illegible] احسان وشركاسى

طلب عفو عن المحكومين والمبعدين والسجناء موجه إلى الصدر الأعظم من قبل الشيخ محمود شهاب أبو فخر .

الوثيقة رقم (١٨)

TÉLÉGRAMME — تلغرافنامه

دولت علية عثمانيه تلغراف اداره سی

ADMINISTRATION DES TÉLÉGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'état n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie

Retransmission ou Expédition — تكرار كشيده ويا سوق				RECEPTION			
سوق نومروسی Nº d'expédit.	كشيده اولنان مركز transmis à	Date تاريخ	مأمور امضاسی Signature de l'employé	مأمور امضاسی Signature de l'employé	Date	واسطه مركزی	سيره نومروسی Nº d'ordre
		ساعت ... دقيقه ... H. ... M. ...			ساعت ... دقيقه ... H. ... M. ...		

De ... Pour ... مودى ... مخرجى

Nº ... Mois ... Date ... H. ... M. ... ساعت ... دقيقه ... تاريخ ... توصيه ... كلمه

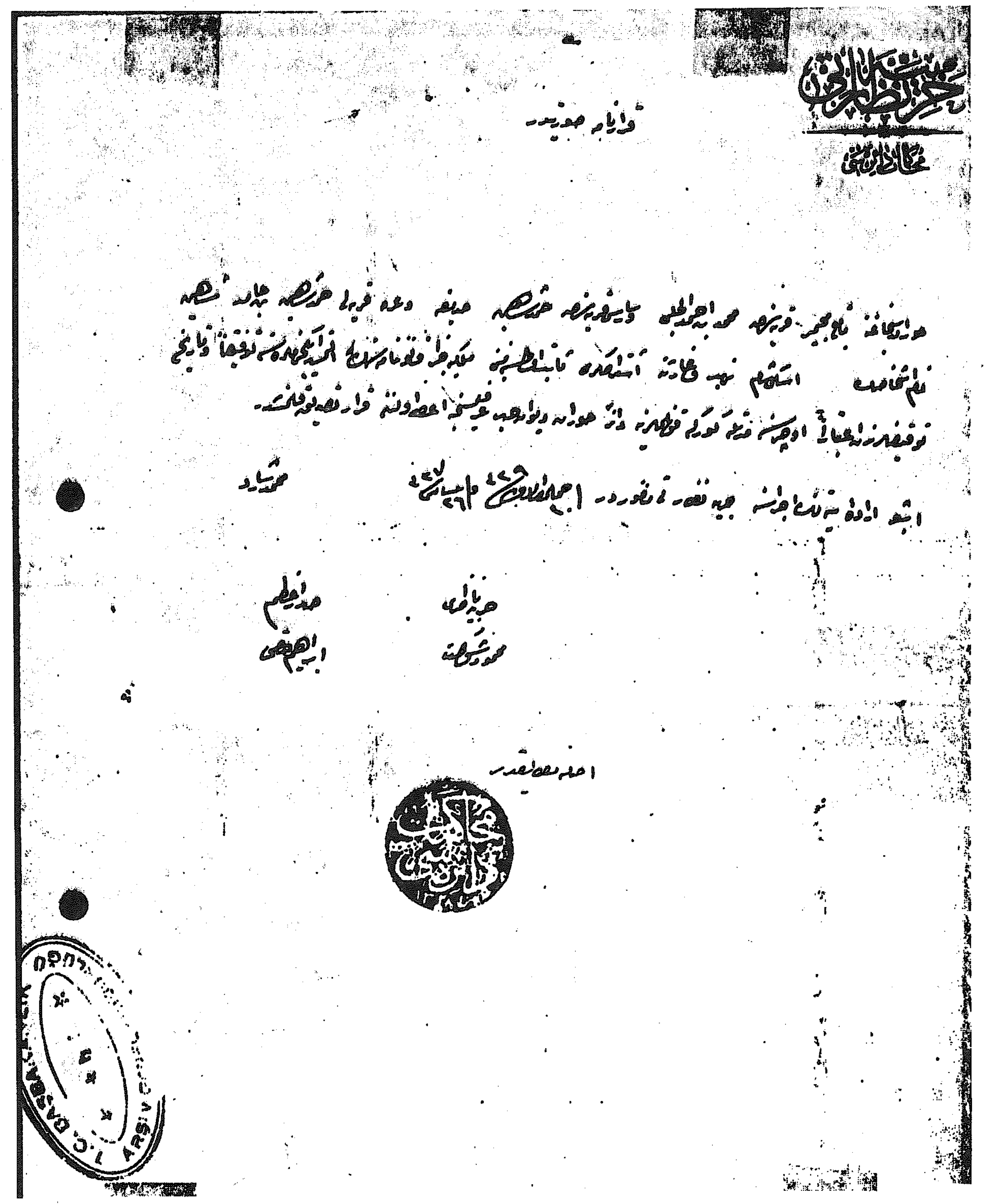
Voie ... Indic. Eventuelles ... اشارت مخصوصه

تشير هذه الوثيقة إلى وجود كاتب لدى الشيخ نوري الشعلان ،يقوم بكتابة مراسلاته وتنظيمها لأن الشيخ الشعلان لا يعرف القراءة والكتابة .

الوثيقة رقم (١٩)

نص طلب العفو عن السجناء والمحكومين والمبعدين الموجه من الشيخ محمود شهاب أبو فخر إلى الصدر الأعظم مرفوع من قبل وزارة الخارجية باللغة العثمانية .

الوثيقة رقم (٢٠)



تتضمن هذه الوثيقة تصديق السلطان محمد رشاد على الحكم الصادر بحق المشايخ : محمد بن أحمد الحلبي من قرية المجيمر وحمد شاهين حديفة من قرية رساس وحمد شاهين حامد من قرية عرى .ويعود تاريخها إلى جمادى الآخرة ١٣٢٩ هـ / أيار ١٩١١ م .

الوثيقة رقم (٢١)

TELEGRAMME  تلغرافنامه

دولت علية عثمانيه تلغراف ادارهسى

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'état n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie

Retransmission ou Expédition				RECEPTION			
N°	Le transmis à	Date	Signature de l'employé	Signature de l'employé	Date	Reçu de	N° d'ordre

De ... Pour ...

N° ... Mots ... Date ... H. ... M. ...

Indic. Eventuelles ...

[illegible]

وثيقة تتضمن طلب العفو عن الشيخ يحيى إسماعيل الأطرش موقعة من قبل عبد الكريم الأطرش رئيس بلدية السويداء ،ونسيب الأطرش شيخ صلخد وإسماعيل هنيدي شيخ صما وهزيمة عامر شيخ شهبا وشاهين أبو عساف شيخ سليم وسالم عامر شيخ المتونة .

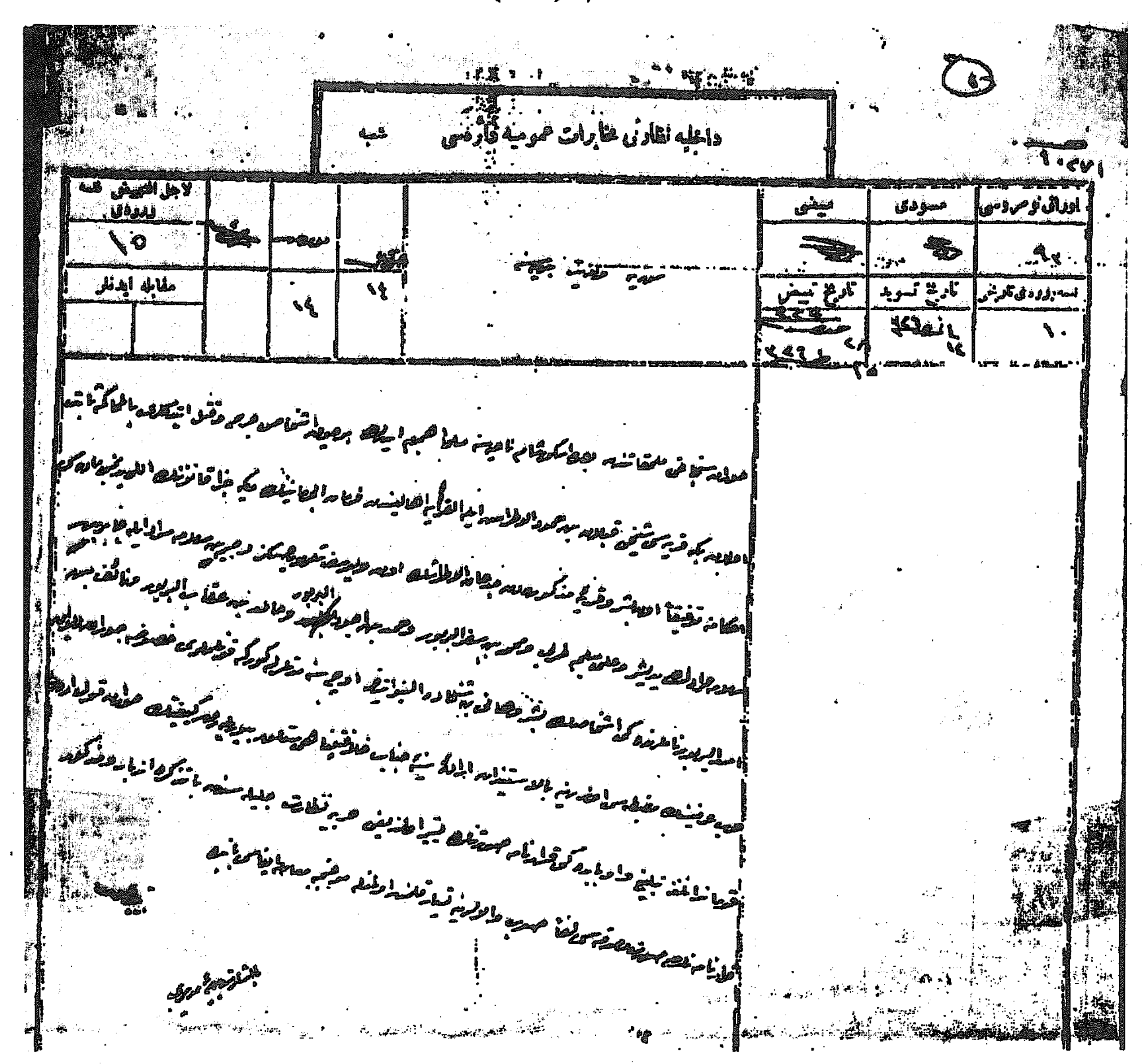
الوثيقة رقم (٢٢)

تتضمن الوثيقة الإشارة إلى عمل لجان مسح الأراضي الزراعية وإحصاء السكان وإلى الصعوبات التي تواجه الإدارة العثمانية وتعيق عملها لذا فقد كلف قائد الجيش العثماني في لواء حوران باتخاذ الإجراءات اللازمة لإجبار السكان على القبول بمسح الأراضي وإجراء إحصاء النفوس .ويعود تاريخها إلى كانون الأول ١٣٠٦ مالي / ١٩١٠ م .

الوثيقة رقم (٢٣)

تشير هذه الوثيقة إلى عصيان سكان جبل حوران منذ القديم واستعدادهم دوماً لاستخدام السلاح ،وإلى عدم وجود استقرار يذكر ،وانعدام نفوذ الإدارة العثمانية في الجبل .

الوثيقة رقم (٢٤)



داخليه نظارتى مخابرات عموميه قلمى — شعبه

اوراق نومروسى	مسودى	مبيضى						لاجل التبييض قيد اولندوغى
٩٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٥
نمره وروده كوره	تاريخ تسويد	تاريخ تبييض		١٤	١٤			مقابله ايدنلر
١٠	[illegible]	[illegible]						

[illegible]

يشير نص الوثيقة إلى إقدام بعض الأشخاص من بصرى الشام على قتل قبلان الأطرش شيخ بكا وفرحان الجرماني وآخرين .

الوثيقة رقم (٢٥)

TELEGRAMME تلغرافنامه

دولت عليهٔ عثمانيه تلغراف اداره سى

ADMINISTRATION DES TÉLÉGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'état n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie — دولت تلغراف معاملاتندن طولايى مسؤليت قبول ايتمز

Retransmission ou Expédition تكرار كشيده ويا سوق				RECEPTION			اخذ
سوق نومروسى No d'expédit.	كشيده اولنان مركز transmis à	date تاريخ	مأمور امضاسى Signature de l'employé	مأمور امضاسى Signature de l'employé	date تاريخ	واسطه مركزى reçu de	قيد نومروسى No d'ordre
		H. ساعت M. دقيقه			H. ساعت M. دقيقه		

De .... Pour .... مودّى .... مخرجى

No .... Mots .... Date .... H. ساعت M. دقيقه .... تاريخ .... نومرو

Voie .... Indic. Eventuelles .... اشارات محتمله .... طريق

داخليه نظارتنه

عدد ١٤٦١

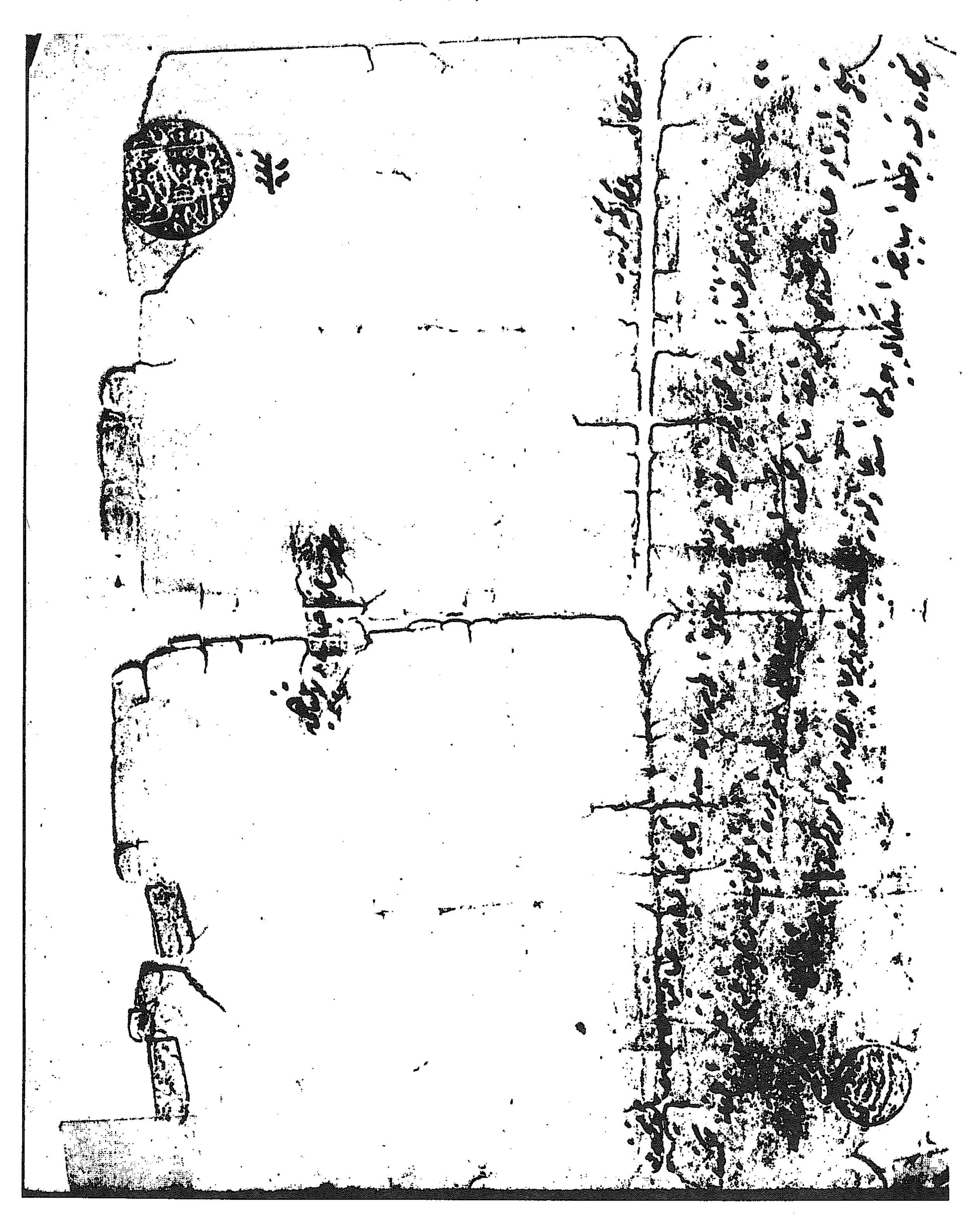
٢٠ ربيع اول ٣٢٦

فرقه اردو قوماندانى

فاروق سامى

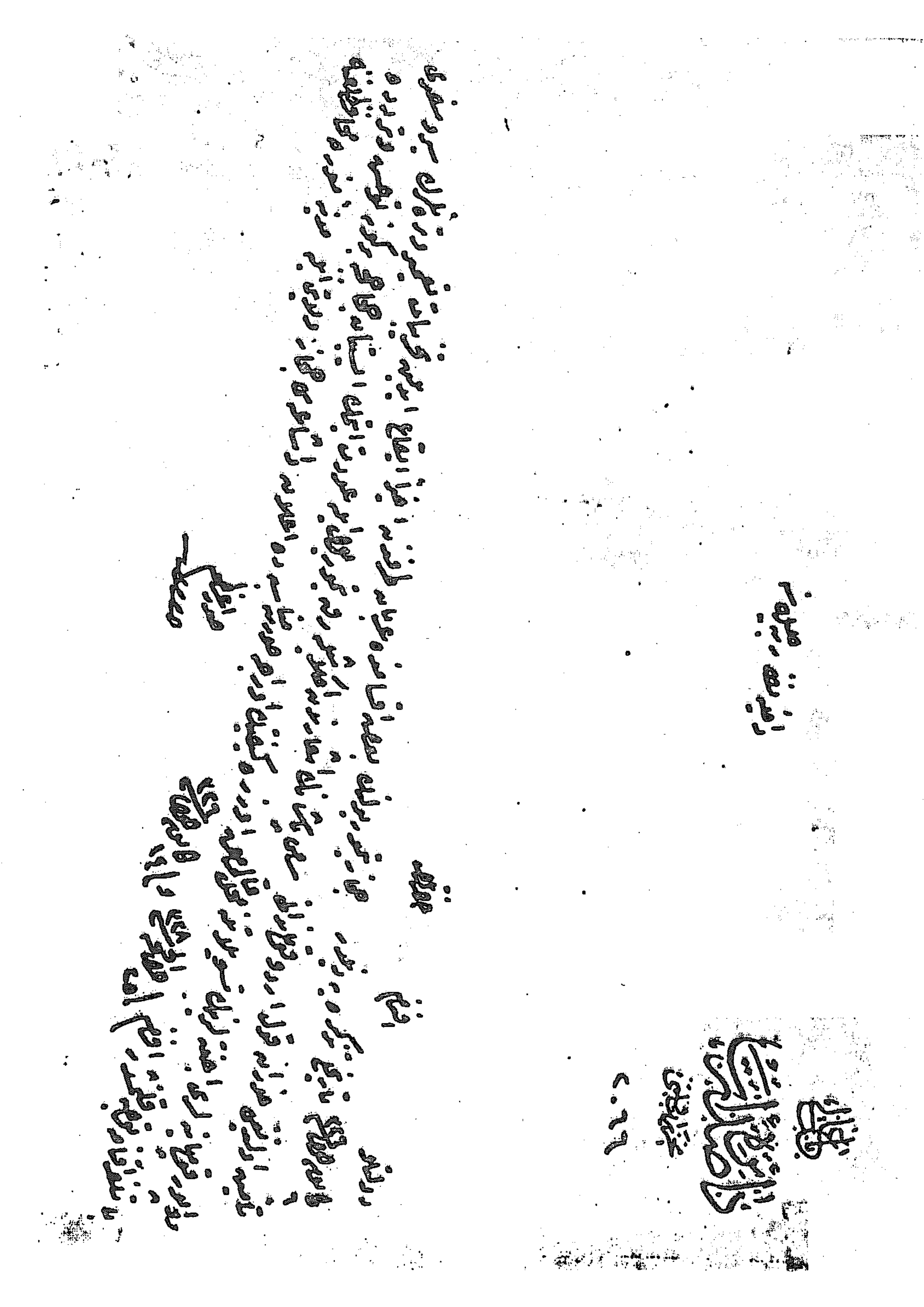
سامي باشا قائد القوات العثمانية الموجهة إلى جبل حوران يُعلم وزارة الداخلية بأخبار الجبل واستعداد الجيش لدخوله وقمع سكانه .ويعود تاريخها إلى ١٣٢٦ مالي / ١٩١٠ م .

الوثيقة رقم (٢٦)



رسالة من قائمقام عاهرة (عريقة اليوم) إلى سامي باشا تتضمـن إعلامـه عـن بعض أخبـار جبـل حـوران وموقف بعض السكان من عملية دخوله إلى الجبل . ويعود تاريخها إلى شهر شباط ١٣٢٥ مالي ١٩٠٩ م .

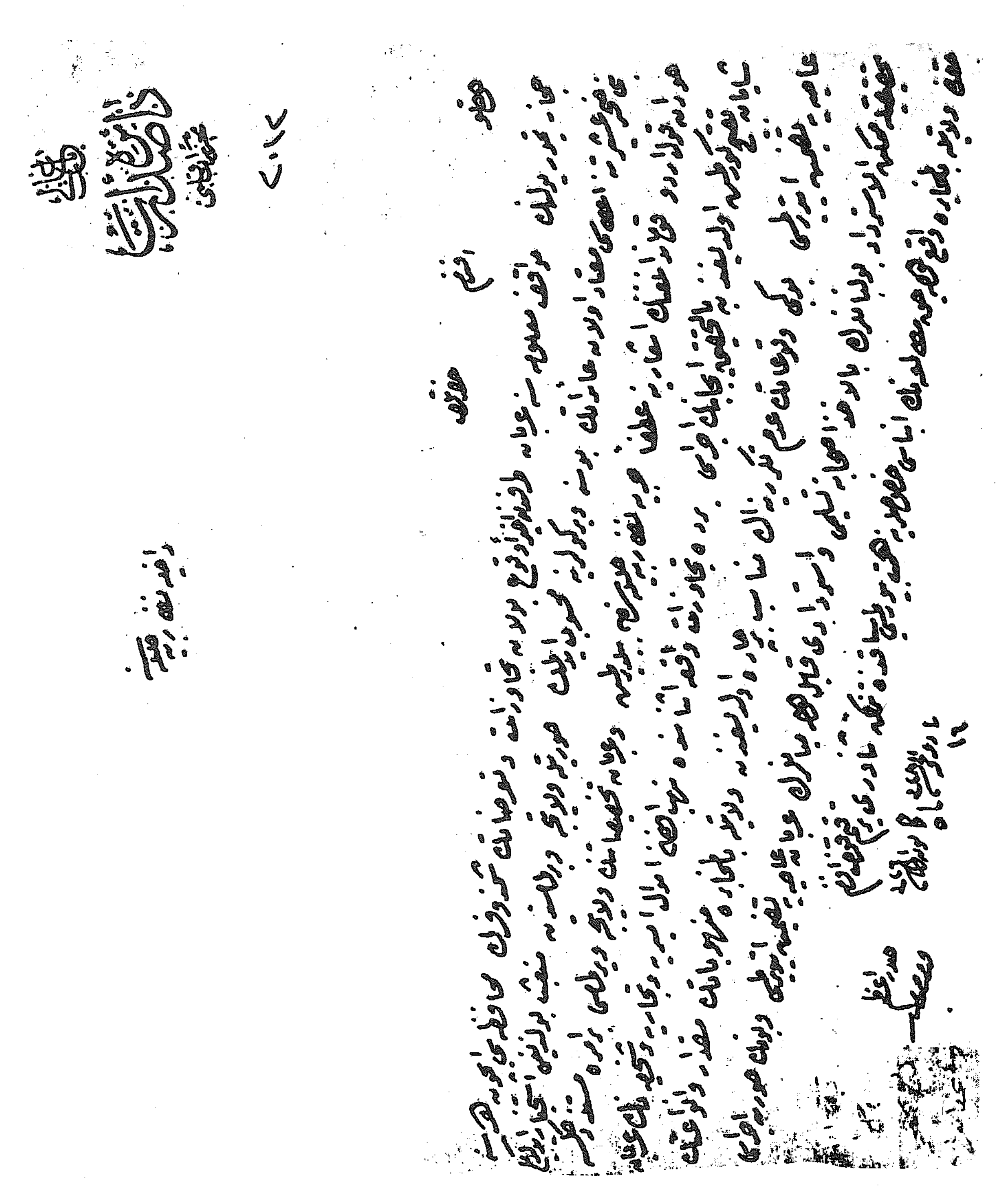
الوثيقة رقم (٢٧)



تشير هذه الوثيقة إلى قيام بعض البدو بتخريب الخط الحديدي ،وتكليف سامي باشا قائد الجيش في حوران بمعالجة الأمر وتقديم التقرير عما يقال من إشاعات بشأن المدينة المنورة ومناطق الحجاز .

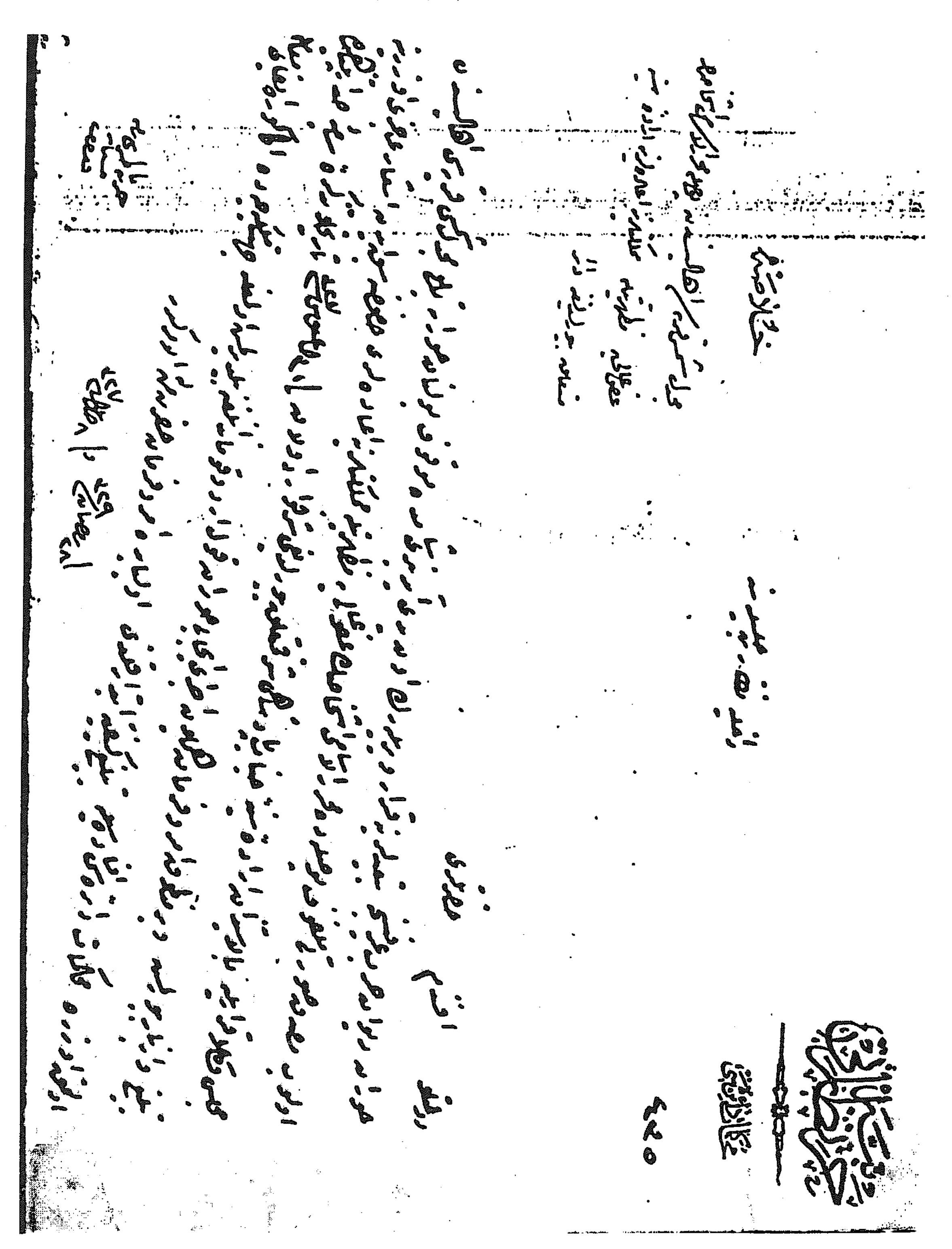
ويعود تاريخها إلى ذي الحجة ١٣٢٨ هـ / كانون الأول ١٩١٠ م .

الوثيقة رقم (٢٨)



تتضمن هذه الوثيقة خبر تخريب الخط الحديدي الحجازي وتكليف عشيرة بني صخر بمهمة حمايته بعد تقديم الأموال لهاوإعفائها من الضرائب وتكليف قائد الجيش في حوران بتحصيل المخصصات من الولاية وتقديم ما يليق بهذه العشيرة لأنه ليس هناك وسيلة أخرى لضمان سلامة الخط .وهي بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٣٢٨ هـ / كانون الأول ١٩١٠ م .

الوثيقة رقم (٢٩)



تتضمن هذه الوثيقة إعلام قائد الجيش في حوران بصدور العفو عن سجناء قرية مجدل شمس التابعة لقضاء القنيطرة .وهي بتاريخ رمضان ١٣٢٩ هـ / آب ١٩١١ م .

الوثيقة رقم (٣٠)

TELEGRAMME  تلغرافنامه

دولت علية عثمانية تلغراف اداره‌سي

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'état n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie

Retransmission ou Expédition				RECEPTION			
N° d'expédit.	transmis à	Date	Signature de l'employé	Signature de l'employé	Date	Reçu de	N° d'ordre
		H. M.			H. M.		

De .... Pour ....

N° .... Mots .... Date .... H. .... M. ....

Voie .... Indic. Eventuelles

شكري العسلي وعبد الوهاب الإنجليزي وبعض مشايخ سكان الجبل وعشائر البدو يطلبون العفو عن سجناء ومبعدي حوران بدون وجه حق .

ويعود تاريخ هذه البرقية إلى ٩ كانون الأول ١٣٢٨ مالي ١٩١١ م .

الوثيقة رقم (٣١)

TELEGRAMME تلغرافنامه

دولت علية عثمانيه تلغراف اداره سى

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

Retransmission ou Expédition | RECEPTION

No d'expédit. | Transmis à | Date | Signature de l'employé | Signature de l'employé | Date | Reçu de | No d'ordre

De | Pour

Mots | Date

Voie | Indic. Eventuelles

رشيد طليع مبعوث حوران الى مجلس المبعوثان يطلب الرحمة والرأفة لأحد مشايخ البدو في اللجاة سعد الدين.

بتاريخ كانون الأول ١٣٢٨ مالي /١٩١١ م

الوثيقة رقم (٣٢)

TELEGRAMME

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'état n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie

Retransmission ou Expédition				RECEPTION			
N° d'expédit	Transmis à	Date	Signature de l'employé	Signature de l'employé	Date	Reçu de	N° d'ordre
		H. M.			H. M.		

De: شام — Pour
N° — Mots — Date — H. — M.
Voie — Indic. Eventuelles

[illegible]

تتضمن هذه الوثيقة المرسلة من قبل الشخصيات الواردة أسماؤهم فيها طلب العفو عن الأشخاص المحكومين والذين لم يتم توقيفهم .وذلك من أجل إرضاء أهالي وأقارب السجناء الذين توفوا في السجون .

ويعود تاريخها إلى شهر كانون الأول ١٣٢٨ مالي / ١٩١١ م.

الوثيقة رقم (٣٣)

مبعوث شكري افندي العسلي طرفندن ديوانيه قربنه توديعا ايديلن قليشه خورشيدن

من سامي باشا القائد وقومندان الى مشايخ الزرادلة الشيخ نوري

بن شعلان والشيخ وصام بن سمير والشيخ سعود بن مجيد

السلام عليكم وجهنا رجالكم الموفدين الينا وطلعونا على ما تريدونه من اعطائه لكم فنطمئنكم بان الدولة حفظها الله لا تقصد سوى راحة رعاياها المخلصين وتأمينهم على ما يعود عليهم بالسعادة وانني متعهد باجراء هذه المقاصد الحسنة النافعة بالجميع فاعطيكم الوجه وانكم بامان الله والسلطان وبامانتنا فاحفظوا البادية من الاشقياء واعملوا معونة الله شؤونكم ونرى ما يقتضي لكم ونامر بما يلزم لتأييد راحتكم ورفاهيتكم في ظل مولانا السلطان الاعظم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قائد الحركة الحورانية

فاروقي

سامي

[illegible]

اصله مطابقدر [illegible]



سامي باشا يتعهد لمشايخ البدو بحفظ حياتهم ومنحهم الأمان وعدم الاعتداء عليهم .

الوثيقة رقم (٣٤)

يا ايها العساكر العثمانيه وعشائر العربان اسمعوا هذا الخطاب الآتي ،
انا قائد الجيش العثماني الذي هو الحملة الحورانية والمأمور لتأديب العصاة
الى أمركم واعلمكم بالأمر المطلق واخبركم ان اهالي قريه خربه المشقوقه
هم من المطيعين لكل اوامرنا . احذروا واصحوا ان تتعدوا عليهم او
تنهبوا اموالهم او تقتلوهم او تغيروا على قراهم . وعلى النداء أمركم
ان لا تتعدوا عليهم ولا تخوفوهم او لهم ضرر فأنهم من المطيعين
والذي يقربهم ويتعدى عليهم من عشائر العربان او من العساكر
فالى اجازيه بأشد الجزاء

قائد الحملة الحورانية

سامي باشا يطلب من عساكره ومن بعض عشائر البدو عدم الاعتداء على سكان قرية المشقوق التابعة لقضاء صلخد .ويعود تاريخها إلى ٢٠ أيلول ١٣٢٦ مالي / ١٩١٠ م .

الوثيقة رقم (٣٥)

TELEGRAMME تلغرافنامه

دولت علية عثمانية تلغراف ادارەسى

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'état n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie

Retransmission ou Expédition		تكرار كشيده ويا سوق		RECEPTION			
سوق نومروسى No d'expédit.	كشيده اولنان مركز transmis à	تاريخ Date	مأمور امضاسى Signature de l'employé	مأمور امضاسى Signature de l'employé	Date تاريخ	واصل مركزى Reçu de	سيره نومروسى No d'ordre
		ساعت ــ دقيقه H. ٨ M.	[illegible]		ساعت ــ دقيقه H. M.	حلب	

De ... Pour ... مورودى ... شهبا ... طريق

No ... Mots ... Date ... H. ساعت ... M. دقيقه ... تاريخ ... كلمه ... نومرو

Voie ... Indic. Eventuelles ... اشارات عشيه ... طريق

الصدارة العظمى

نتوسل للحضرة سلطانية بدوام شوكة امير المؤمنين والملة والدعوة بإ الامة بمنالونه العفو عن ما عليكم الخيرية نترحم ارماقنا بعين شفقتكم الشاهية بتخليص سبيلنا اجامنا تحفظ عيالنا وشرف اموالنا لبعث تقتضو دعائنا امام فطاحل

سجناء دروز حوران وجبل الكرك

سجناء جبل حوران والكرك يطلبون العفو عنهم وإخلاء سبيلهم .

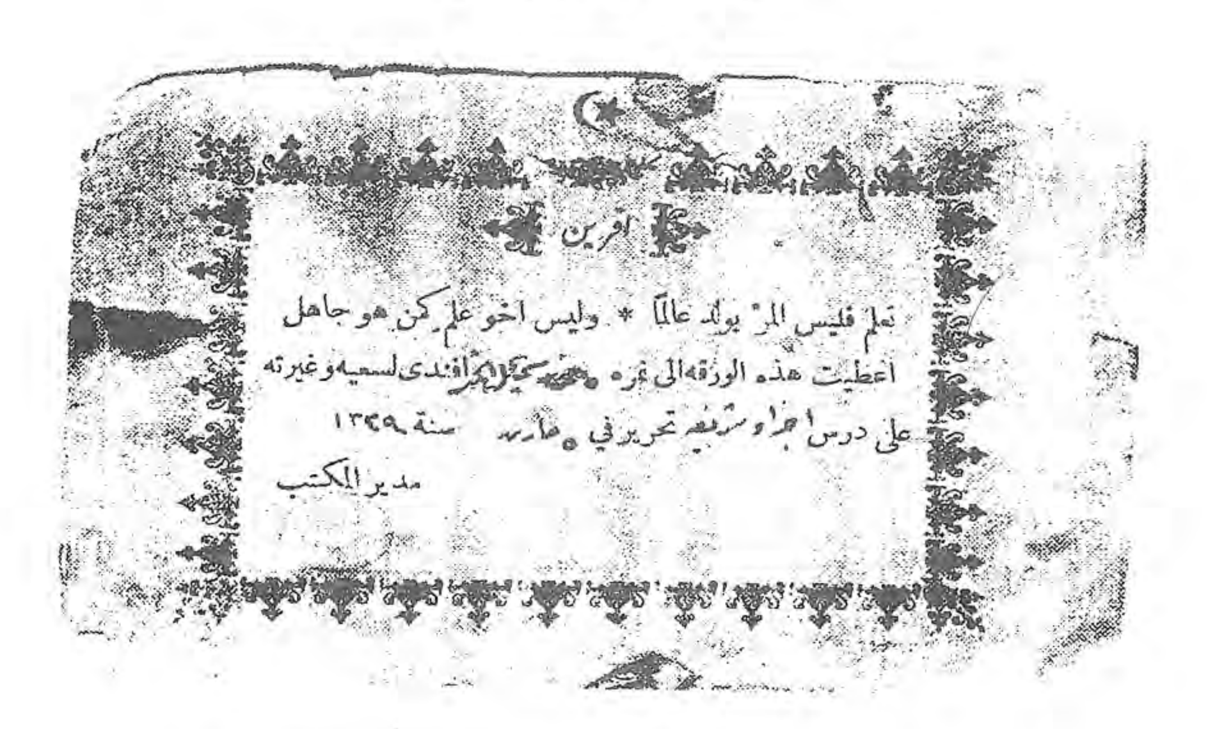
ويعود تاريخها إلى عام ١٣٢٧ مالي / ١٩١١ م .

الوثيقة رقم (٣٦)



قائمقام جبل حوران يطلب من الشيخ داود أبو عساف إرسال ثلاثة جمال للمساهمة في نقل تجهيزات ومعدات الجيش ويوصيه بعدم التلكؤ بناءً على أوامر سامي باشا .ويعود تاريخ هذه الوثيقة إلى ١٣٢٦ مالي / ١٩١٠ م .

الوثيقة رقم (٣٧)



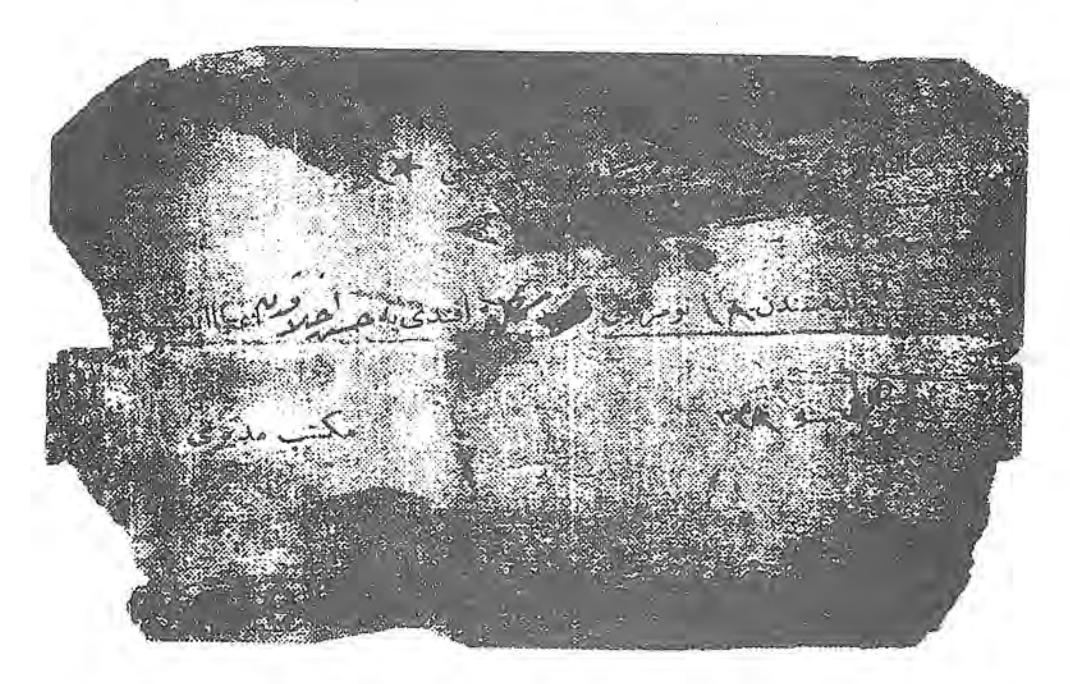
آفرين

تعلم فليس المرء يولد عالماً * وليس أخو علم كمن هو جاهل

أعطيت هذه الورقة إلى ... أفندي لسعيه وغيرته

على درس ... تحريراً في ٥ ... سنة ١٣٢٩

مدير المكتب



وثيقتان صادرتان عن مدير المدرسة الرشدية في السويداء وهما شهادة حسن سلوك وتقدير للتلميذ إسماعيل نمر (رقم ٥) وهو من سكان السويداء .وقد قدم لي هاتين الصورتين عنهما . اسماعيل نمر نفسه بتاريخ ١٩٩٧/١/١٦ وأصلهما محفوظ لديه .

الوثيقة رقم (٣٨)

محمد رشاد

صدراعظم
كامل

داخليه ناظرى
رشيد

عدليه ناظرى
عارف حكمت

السلطان محمد رشاد يصدر عفواً عن المحكومين عرفياً من سكان جبل حوران والكرك ويطلب من وزارتي العدل والداخلية تنفيذه بتاريخ صفر ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م .

الوثيقة رقم (٣٩)

سبب تحرير ادناه قد حضر لدينا شهبا مشايخ الهنيدات الشيخ بوعلي ناصر بيك والشيخ سليم المحمود هنيده والشيخ سليم بيك
هنيده والشيخ بو فواز هانيكه بو برقعهم جماعتهم بو محمد شاهين المحيثاوي وقبلاه بو يوسف حسين اعسيج وحسن بو بريز بيك
لاجل يتقاضوا على الثلاثة بالدم الذي جرى عليهم القدر من حضرة المولا وماتوا بجوف بو محمد شاهين وجميع الذاوات المذكورين مع
كافة ربعهم اجتمعوا بمحلنا وطلبوا الحق والفلح فيما بين الفريقين حسين اعسيج وحسن بو بريزبيك وقبلهم بو محمد شاهين
ونشروا حججهم الفريقين وبالنظر لعدم مثيل لتلك الدعوى فصلنا بينهم بطريقة الصلح مونه حسب عوايد بلادنا امد
الثلاثة اشخاص الذي قطعوا بالجوف الحوراني والدرزي والشامي الى الحاليات امد لكل واحد منهم ماية ريال مجيدي ومونة
من حظه عن اراواحهم وعن اتعابهم وذالك كافة المبلغ ثلثماية ريال مجيدي وماية ومونة من حظه يدفعهم بو محمد
شاهين المحيثاوي الى الاهل الدم الذي ماتوا بالجوف وشهدوا الفريقين كل واحد منهم على كفيله والفريق الاول المدعين
حسين اعسيج وحسن بو بريزبيك صار كفيل عليهم منطوف الفريق الثاني بو محمد شاهين فعطا به بيك عن ام كفيل دفاع
المحيثاوي من جهة الفاجع والنايطي ما دام الدهر وهو والكفا ماينبت عليه شكر وصار كفلا والادا على المحيثاوي
فظلله بيك وسلامه بيك هنيده ولاجل حسم الدعوى وانقطاع الحجره ابه لاحد يتجاسر على الزياده عن حقه وعن
ما فصلنا برضا الجميع صار تحرير هذه الورقه بما جرى واعطيت تختيمها من طرفنا مشايخ ونحن وجوه قبيلة شهبا واعطيت
لهم اذا اقتضت الحاجه للعمل على موجبها ١٠ شوال ٣٧

شيخ مشايخ حوران وقاضي الدم — مختار شهبا الحاج محمود الحمد الحريري — احد مشايخ احمد الحمد الحريري — سليمان الكريم — علي العوض الفضيه — محمد الغشي المحمود — جابر الخلف — محمود الرهولو الاحمد

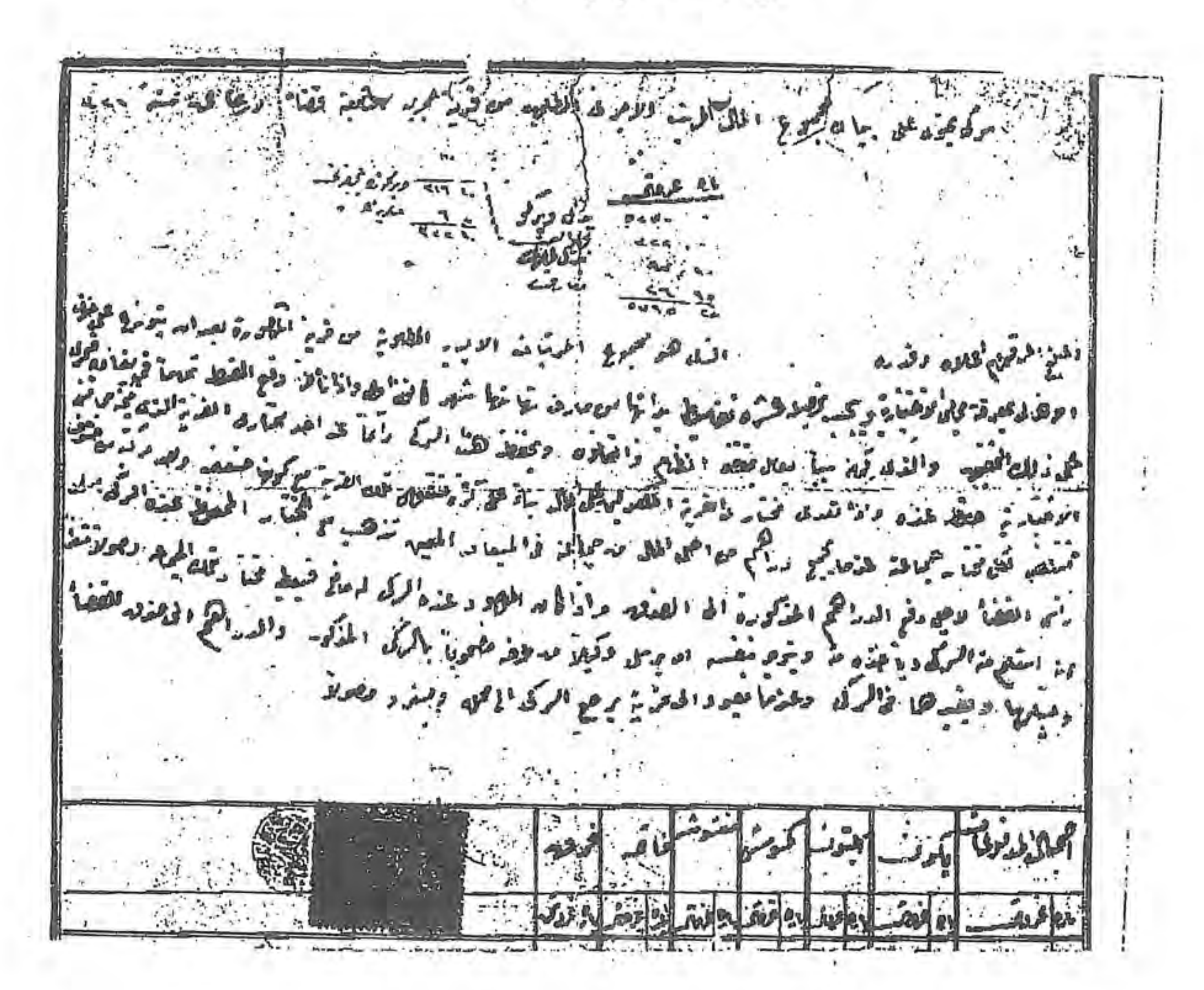
وجوه شهبا منصور العبد — وجوه يوسف الخولاني

وثيقة تشير إلى مثول عدد من مشايخ الجبل أمام شيخ مشايخ حوران وقاضي الدم .ويعود تاريخها إلى شهر شوال ١٣٣٧ هـ حزيران ١٩١٨ م .

الوثيقة رقم (٤٠)

صورة عن إيصال مالي لقاء الأموال المحصلة من سكان قرية ولغا عن عام ١٢٨٤ مالي ١٨٦٩ م .والأصل محفوظ بين أوراق الشيخ أبو فندي سلمان أبو عساف .

الوثيقة رقم (٤١)

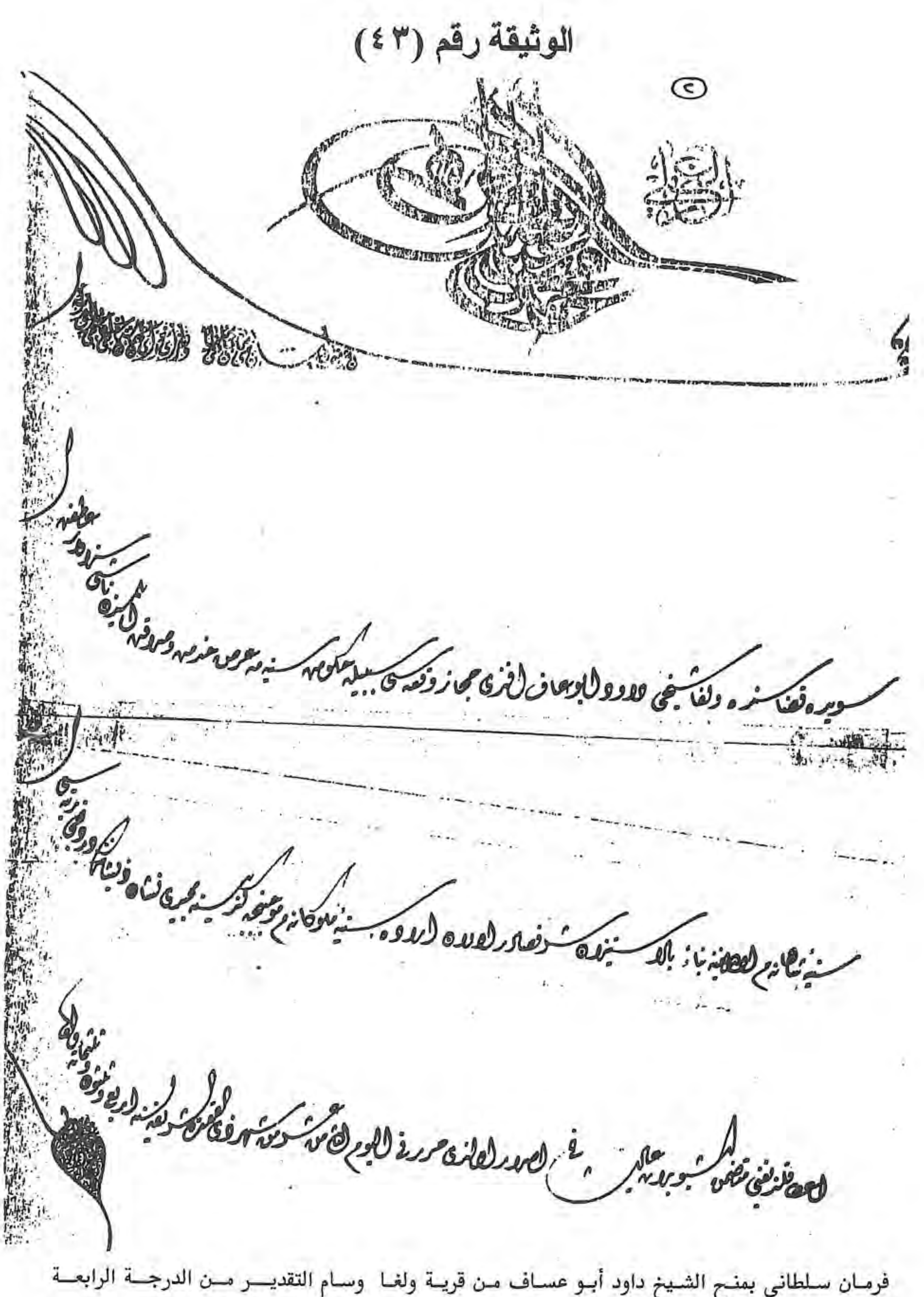


صورة عن إيصال مالي لقاء الأموال المحصلة من سكان قرية جمرين قضاء درعا عن عام ١٣٢١ مالي / ١٩٠٥ م . والأصل محفوظ بين أوراق السيد منير الذيب قرية خبب

الوثيقة رقم (٤٢)

صورة عن الإيصال المالي لقاء الأموال المحصلة من سكان قرية عرمان عن عام ١٣١٨ مالي / ١٩٠٢ م والأصل محفوظ بين أوراق السيد إبراهيم الجرمقاني قرية عرمان .

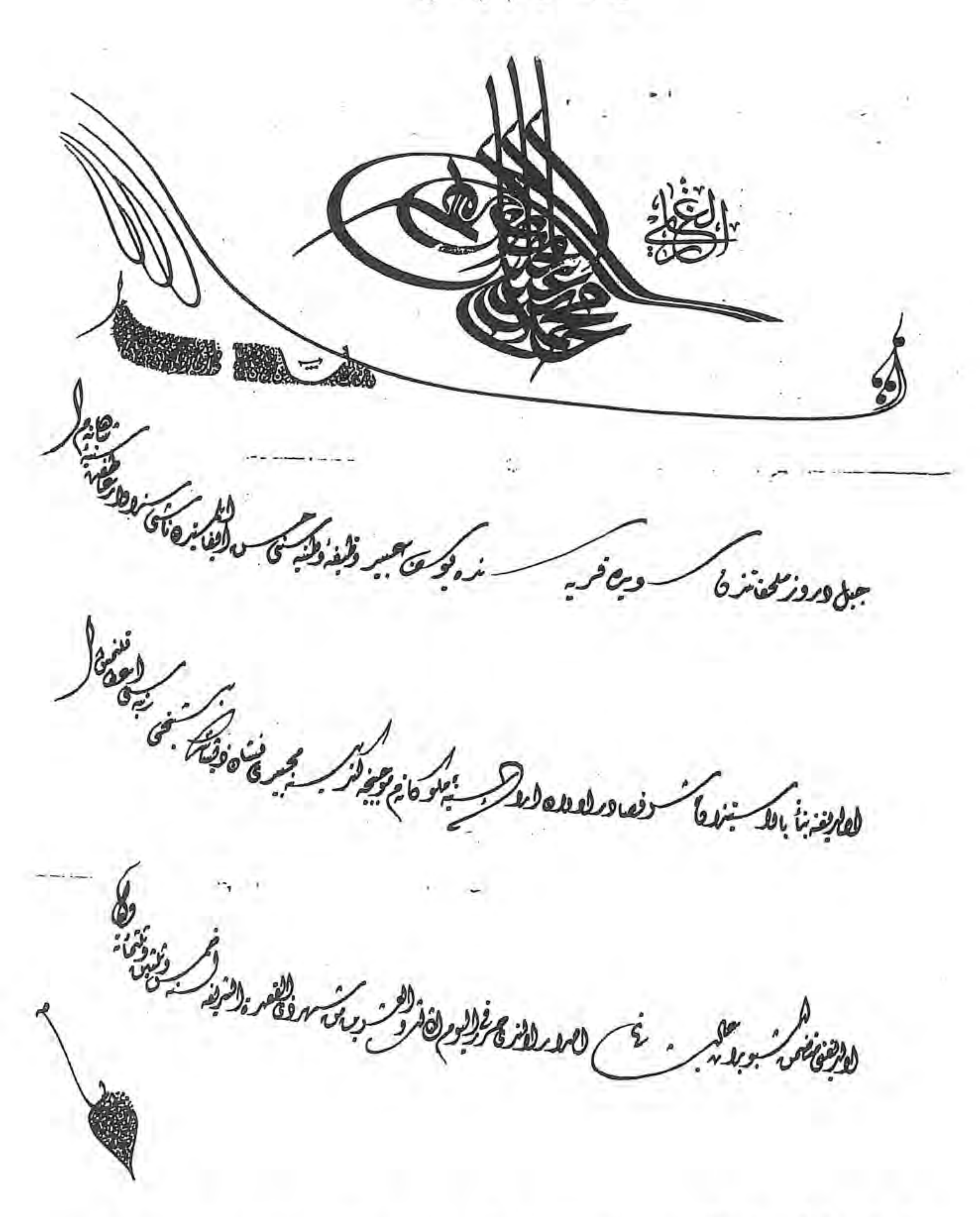
الوثيقة رقم (٤٣)



فرمان سلطاني بمنح الشيخ داود أبو عساف من قرية ولغا وسام التقدير من الدرجة الرابعة

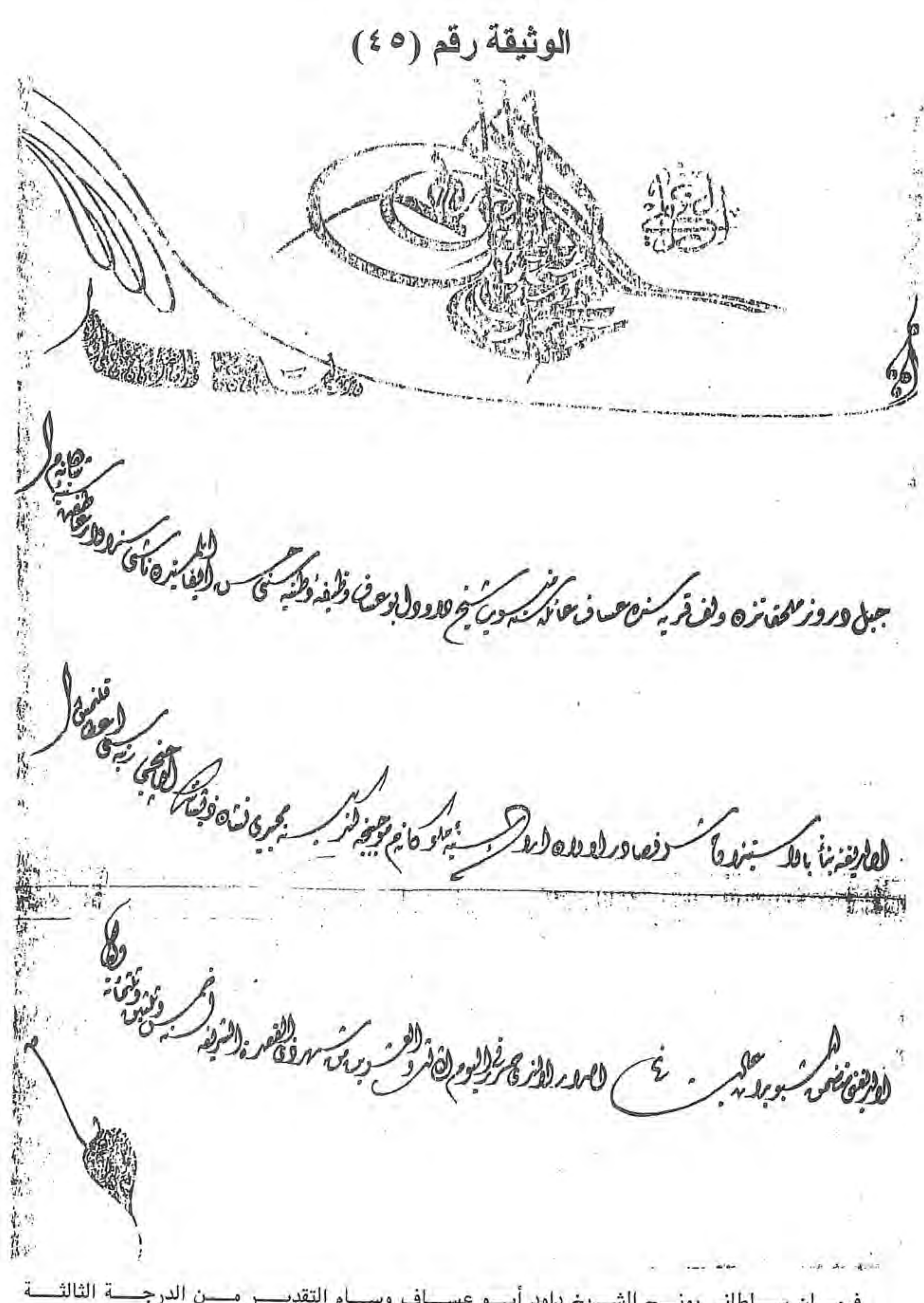
تاريخ ١٨ ذي العقدة ١٣٣٤/ آب ١٩١٥ م .

الوثيقة رقم (٤٤)



فرمان سلطاني بمنح الشيخ يوسف عبيد من السويداء وسام التقدير من الدرجة الرابعة ٢٣ ذي العقدة ١٣٣٥ هـ / آب ١٩١٦ م .

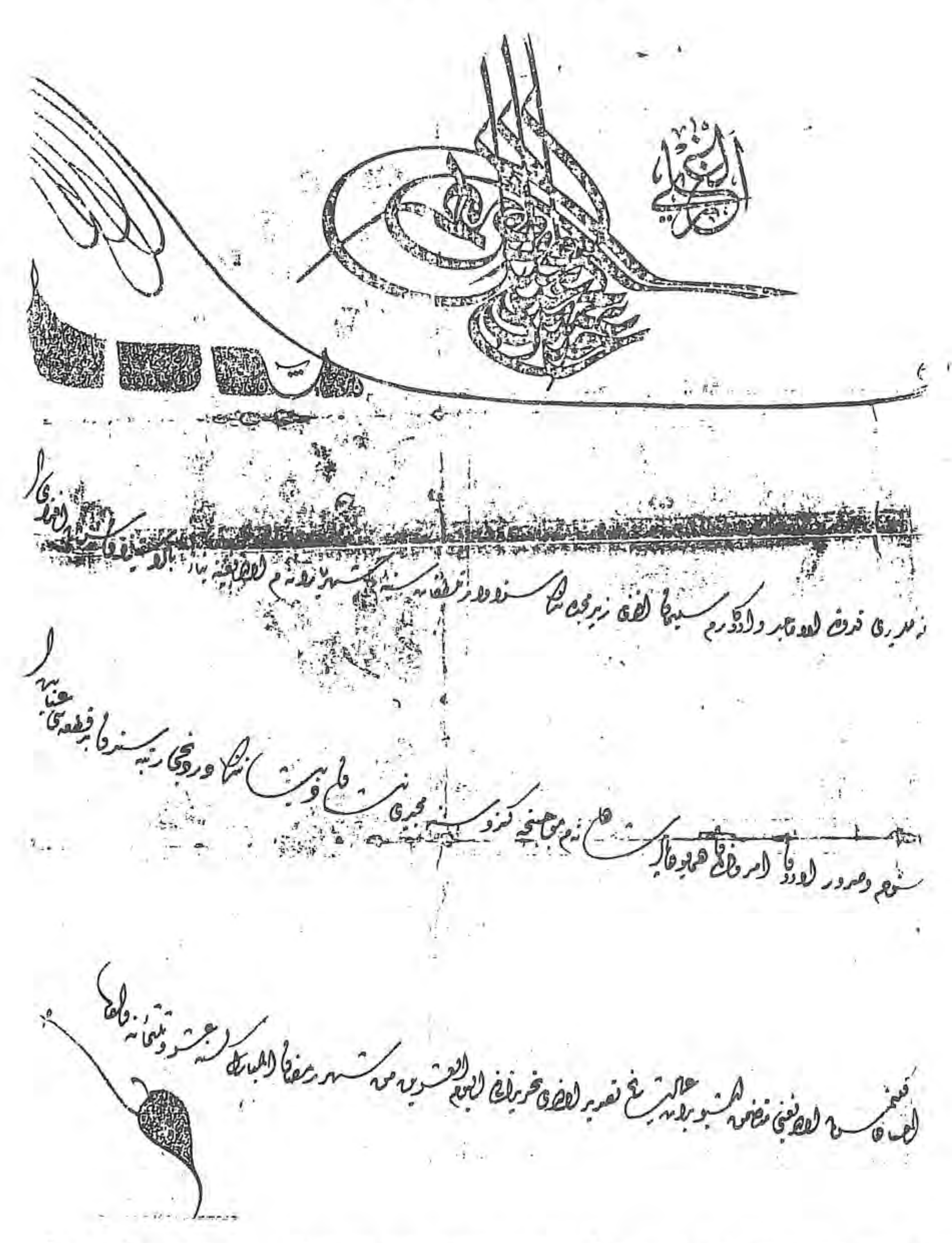
الوثيقة رقم (٤٥)



فرمان سلطاني بمنح الشيخ داود أبو عساف وسام التقدير من الدرجة الثالثة

٢٣ ذي العقدة ١٣٣٥ هـ / آب ١٩١٦ م .

الوثيقة رقم (٤٦)



فرمان سلطاني بمنح الشيخ سليمان أبو عساف شيخ ولغا وسام التقدير من الدرجة الرابعة ٢٠ رمضان ١٣١٠ هـ / آذار ١٨٩٢ م .

الوثيقة رقم (٤٧)

دردنجی اردوی همایون
قوماندانلغی
ارکان حربیه

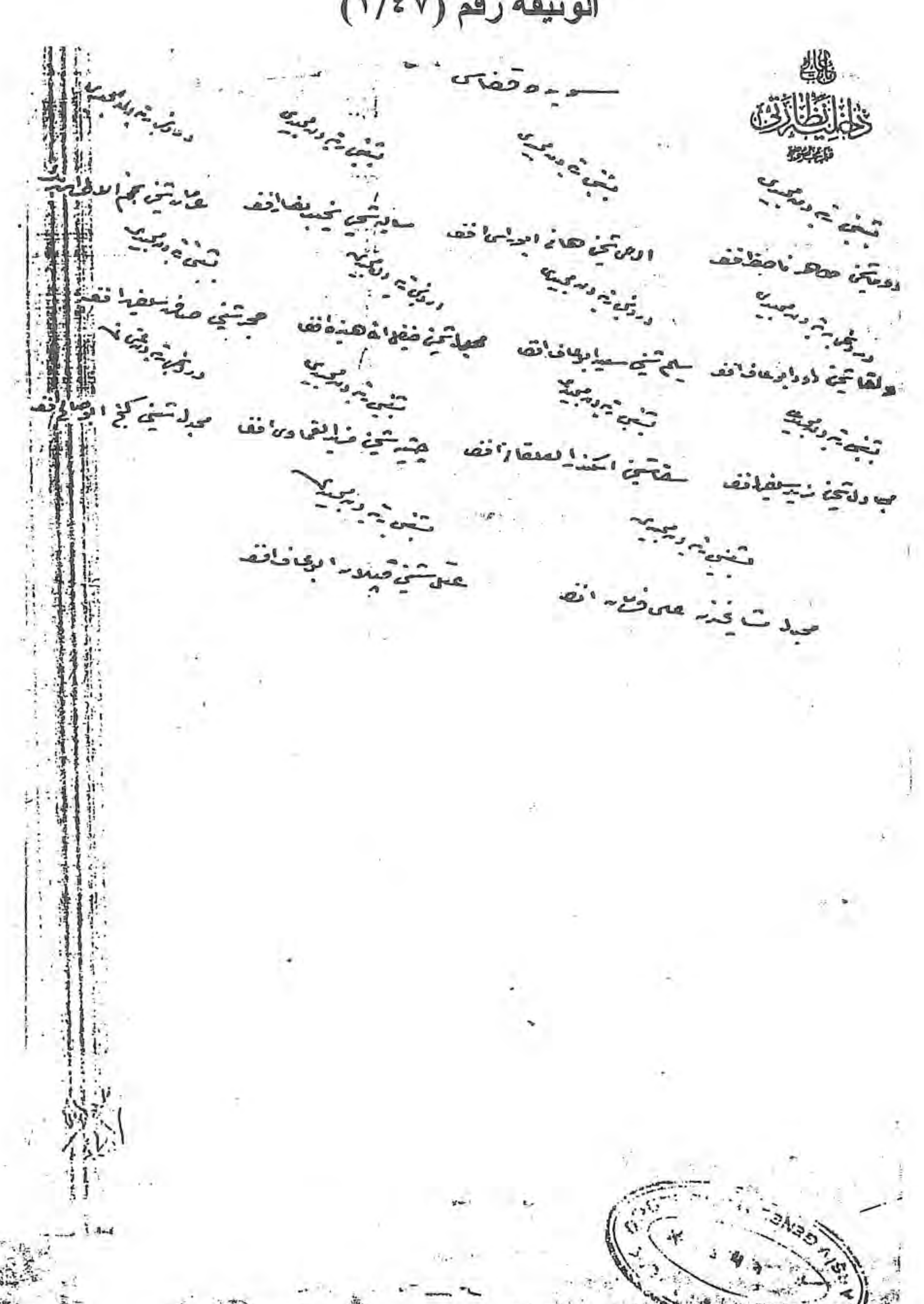
٢٢-٦-٧

تشير هذه الوثيقة إلى أسماء عدد من مشايخ حوران ممن يثيرون السكان على الدولة العثمانية وتطلب من الدولة منح مشايخ أقضية حوران نياشين فخرية وفق القائمة التالية للحيلولة لعلها تحول دون استمرارهم في الثورة .

الوثيقة رقم (١/٤٧)

سويده قضاسي

الوثيقة رقم (٢/٤٧)

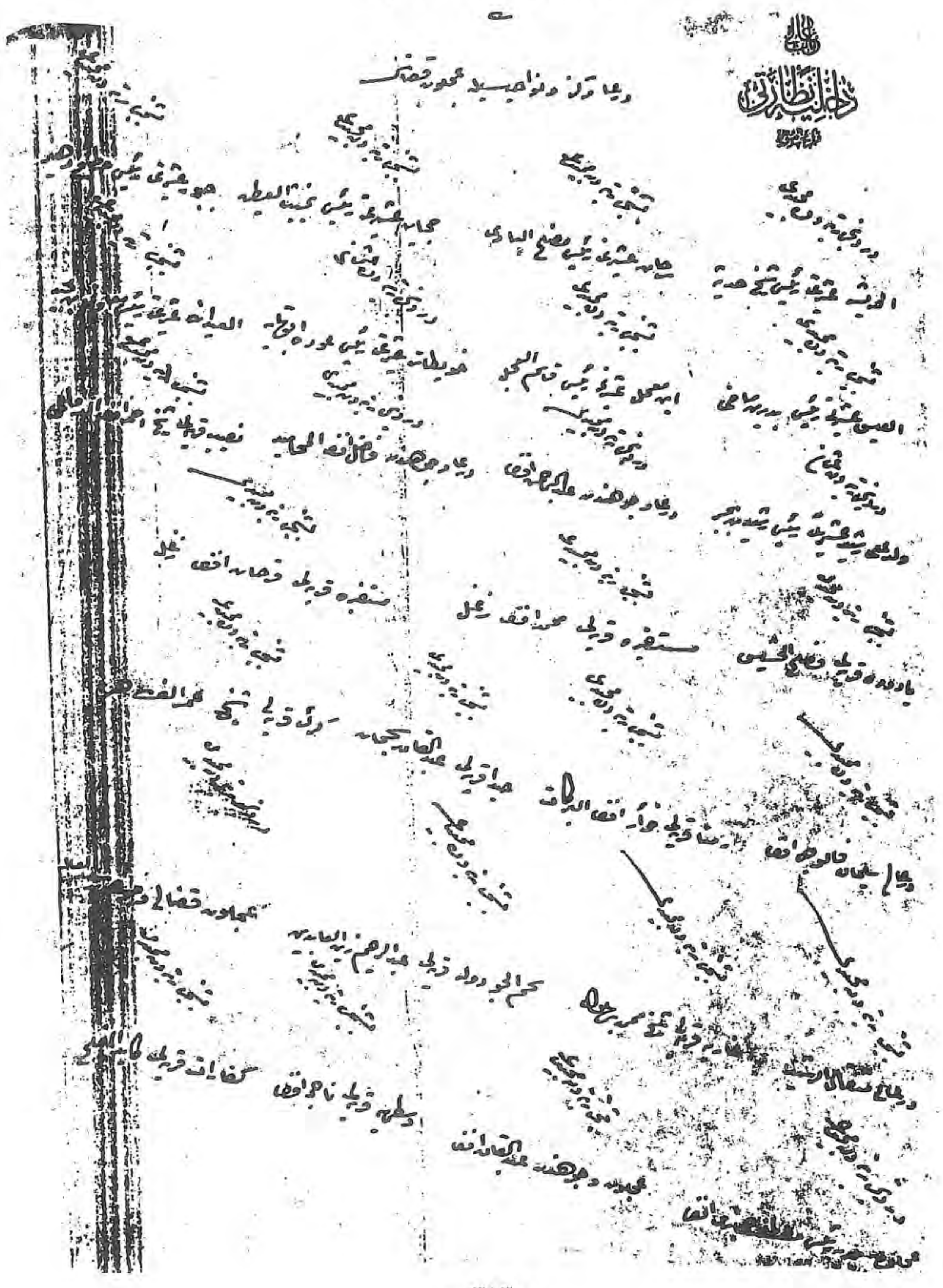


الوثيقة رقم (٣/٤٧)

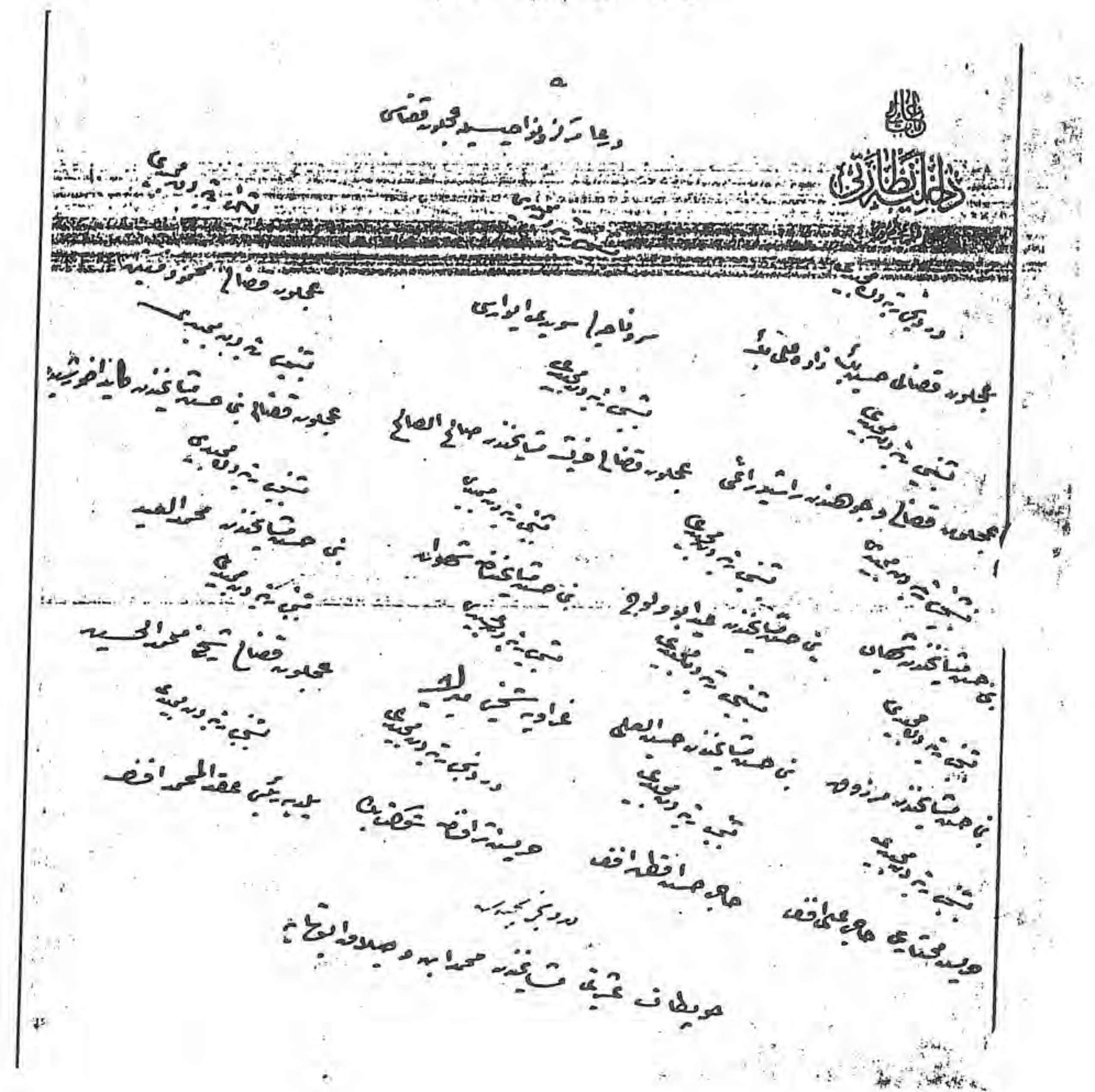
الوثيقة رقم (٤/٤٧)



الوثيقة رقم (٥/٤٧)



الوثيقة رقم (٦/٤٧)



الوثيقة رقم (٧/٤٧)



الوثيقة رقم (٨/٤٧)

داخلیه نظارتی

٧/٦/٩٢

[illegible]

الوثيقة رقم (٤٨)

فيمايلي : قائمة بأسماء ثوار جبل حوران والكرك المحكومين بأحكام مختلفة من قبل المحكمة العرفية في دمشق لاشتراكهم بالمعارك التي جرت ضد قوات الدولة التي قادها سامي باشا في عام ١٩١٠م .

ملاحظات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	اسم و شهرتی	[illegible]	
[illegible]	[illegible]	١٤ [illegible]	[illegible]	شاکر [illegible]	[illegible]	١
	〃	١٤ 〃	〃	[illegible]	〃	٢
	〃	١٧ 〃	〃	[illegible]	〃	٣
[illegible]	〃	٢٢ 〃	〃	[illegible]	〃	٤
[illegible]	〃	١٧ 〃	〃	[illegible]	〃	٥
	〃	١٧ 〃	〃	[illegible]	〃	٦
	[illegible]	١٩ 〃	[illegible]	[illegible]	〃	٧
	〃	١٩ 〃	〃	[illegible]	〃	٨
	〃	١٩ 〃	〃	[illegible]	〃	٩
	〃	١٩ 〃	〃	[illegible]	〃	١٠
[illegible]	〃	١٨ 〃	〃	[illegible]	〃	١١
	〃	١٨ 〃	〃	[illegible]	〃	١٢
	〃	١٩ 〃	〃	[illegible]	〃	١٣
	〃	١٥ [illegible]	〃	[illegible]	〃	١٤
	〃	١٨ [illegible]	〃	[illegible]	〃	١٥
	〃	١٩ 〃	〃	[illegible]	〃	١٦

[illegible]	اسم وشهرتی	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	سوكره قره‌ملحه — اسماعيل بن حاج علي	[illegible]	١٨ [illegible]	[illegible]
〃 〃	[illegible] 〃 — علي بن محمد [illegible]	〃	١٨ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	[illegible] 〃 — شبلي بن حابه	〃	١٩ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	[illegible] 〃 — محمد بن يوسف [illegible]	〃	١٨ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	[illegible] 〃 — عباس بن عباس [illegible]	〃	١٨ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	〃 〃 — علي بن [illegible]	〃	١٨ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	[illegible] 〃 — [illegible] بن سليمان عبد اللطيف	〃	١٨ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	[illegible] 〃 — يوسف بن [illegible]	〃	١٨ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	[illegible] 〃 — عباس [illegible]	〃	١٩ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	[illegible] 〃 — ابراهيم [illegible]	〃	١٨ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	[illegible] 〃 — محمود بن [illegible]	〃	١٩ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	〃 〃 — [illegible] بن فارس [illegible]	〃	١٩ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	[illegible] — علي بن [illegible]	〃	١٨ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	[illegible] 〃 — علي بن [illegible]	〃	١٨ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	[illegible] 〃 — يوسف [illegible]	〃	١٨ 〃 〃	〃 〃
〃 〃	[illegible] 〃 — سليمان بن [illegible]	〃	٢١ 〃 〃	〃 〃

[illegible]	اسم و شهرتی		[illegible]	[illegible]	[illegible]	ملاحظات
جاده	[illegible]	حسن بن محمود [illegible]	اوجاه	۱۷ [illegible]	[illegible]	[illegible]
،،	،،	[illegible]	،،	۱۷	،،	،،
،،	،،	[illegible]	،،	۱۷	،،	،،
،،	،،	محمد بن [illegible] السلام	،،	۱۷	،،	،،
،،	،،	محمد بن حسن [illegible]	،،	۱۷	،،	،،
	رواندوز [illegible] شیخ [illegible]		[illegible]	۱۸ [illegible]	[illegible]	[illegible]
جیل دره [illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]			[illegible]
جیل دره	[illegible] شیخ [illegible]		[illegible]	۱۸ [illegible]	[illegible]	[illegible]
،،	[illegible]	محمود [illegible]	،،	۱۸	،،	[illegible]
،،	[illegible]	[illegible]	،،	۱۸	،،	،،
،،	[illegible]	[illegible]	،،	۱۸	،،	[illegible]
،،	،،	[illegible]	،،	۱۸	،،	،،
،،	[illegible]	علی بن [illegible]	،،	۱۸	،،	،،
،،	[illegible]	[illegible]	،،	۱۸	،،	[illegible]
،،	[illegible]	حسن [illegible]	،،	۱۸	،،	[illegible]
،،	[illegible]	[illegible]	،،	۱۸	،،	،،

[illegible]		اسم و شهرتی	[illegible]	[illegible]	[illegible]	ملاحظات
لسکده	کوی الطبنه	سالم بن اسماعیل الحویز	الحله بولقونه	١٠ تشرین ثانی	عصابه ایله [illegible]	[illegible]
:	:	عطا الله بن سالم [illegible]	اوده کوره	١٠ [illegible]	[illegible]	
:	:	سلیمان بن رحیل	[illegible] بولقونه	١٠ [illegible]	:	:
:	:	محمد [illegible]	:	١٠ :	:	:
:	:	حامد بن محمود الصلاب	[illegible]	١٠ :	:	:
:	:	محمد بن سالم السابیل	[illegible]	١ [illegible]	:	:
:	:	عبد ربه بن علی [illegible]	:	١ :	:	:
:	:	عبد القادر بن [illegible]	[illegible]	١٥ [illegible]	[illegible]	
:	[illegible]	سعید بن عز [illegible]	[illegible]	١٠ [illegible]	[illegible]	
:	[illegible]	محمد بن [illegible]	[illegible]	١٩ [illegible]	:	:
:	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٠ [illegible]	[illegible]	
:	:	[illegible] بن [illegible]	:	١٠ :	:	:
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٤ [illegible]	[illegible]	
:	[illegible]	[illegible]	:	١٠ [illegible]	[illegible]	
:	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٥ [illegible]	[illegible]	
:	:	[illegible]	:	١٥ :	:	:

[illegible]	محل ولادتى	اسم و شهرتى	[illegible]	[illegible]	[illegible]	ملاحظات
—	جبل دروزده	قنواة قريه‌سندن احمد بن مسعود الكريدی	بش ماه	١٨ تشرين ثانی	—	[illegible]
=	=	صوره الكبيره علی بن عبدالله العنزی	بر سنه	١٨ تشرين ثانی		= = =
=	=	شقا قريه‌سندن حسين بن يوسف [illegible]	اوچ ماه بر [illegible]	١٨ = =		= = =
=	=	سوره الكبير قريه‌سندن [illegible]	اوچ ماه [illegible]	١٨ = =	[illegible]	= = =
=	=	فايز [illegible]	= =	١٨ = =	= = =	= = =
=	=	قاسم ابو [illegible]	= =	١٨ = =	= = =	= = =
=	=	شاكر [illegible]	= =	١٨ = =	= = =	= = =
=	=	عبدالله بن [illegible]	= =	١٨ = =	= = =	= = =
=	=	قنواة قريه‌سندن [illegible]	= =	١٨ = =	= = =	= = =
=	=	محمد بن قاسم [illegible]	= =	١٨ = =	= = =	= = =
[illegible]	=	[illegible] سلامه بن [illegible]	= =	١٨ = =	= = =	= = =
=	=	[illegible] محمد [illegible]	[illegible] ماه	١٨ [illegible]	[illegible]	= =
—	=	[illegible]	بر سنه [illegible]	[illegible]	[illegible]	= = =
=	كركده	[illegible]	بر سنه	١٨ = =	[illegible]	= = =
=	=	سالم بن [illegible]	= =	١٨ = =	= = =	= = =

[illegible]	اسم و شهرتی	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	تلاول قریه‌سنده محمد [illegible]	اوچ سنه کورک	[illegible]	اجرای شقاوت	٥ ٥ ٩ ٠
"	" [illegible]	" "	[illegible]	[illegible]	[illegible]
"	[illegible] ابراهیم بن [illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
"	[illegible]	[illegible] کورک	[illegible]	[illegible]	
"	[illegible]	[illegible]	[illegible]	"	
"	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
"	[illegible]	[illegible] کورک	[illegible]	اجرای شقاوت	
[illegible]	[illegible] محمد [illegible]	[illegible] کورک	[illegible]	[illegible]	
"	[illegible]	" "	[illegible]	"	
"	[illegible]	[illegible]	[illegible]	"	
"	[illegible]	[illegible]	[illegible]	"	
"	ابراهیم بن ابراهیم [illegible]	[illegible]	[illegible]	"	
"	[illegible]	" "	[illegible]	"	
"	[illegible]	" "	[illegible]	"	

٥ ٥ ٩ ٠

محل اقامتي	اسم وشهرتي	صنعت وتابعيتي	تاريخ وقوعي	نوع جريمه	ملاحظات
بيره جكلى شامده	يادقره بشيره حسين بن حامد على	[illegible]	١٨	[illegible]	نهب وقتل
صفد وقاسم	قوزله 〃 مصطفى بن قاسم العبد	اوجبرن 〃	١٨ 〃	〃	عصاوه فراريتو [illegible]
〃 〃	〃 〃 احمد بن حامد العبد	〃 〃	١٨ 〃	〃	〃 〃 〃
〃 〃	〃 〃 محمود بن محمود الصالح	〃 〃	١٨ 〃	〃	〃 〃 〃
〃 〃	قصر 〃 فندى بن سعد الينوف	〃 〃	١٨ 〃	〃	〃 〃 〃
〃 〃	لبه 〃 اسماعيل بن حمزه	〃 〃	١٧ 〃	〃	〃 〃 〃
〃 〃	عرساه 〃 محمد بن ابراهيم الرمضان	〃 〃	١٨ 〃	〃	〃 〃 〃
بيره جكلى شامده	ام الرصاص 〃 حامد بن عقاب الولى	[illegible] 〃	١٨ 〃	〃	〃 〃 〃
صفد وقاسم	مجمر 〃 حسين بن حامد الجبلى	[illegible] 〃	١٨ 〃	〃	〃 〃 〃
بيره جكلى شامده	لبه 〃 حامد بن شاهين [illegible]	[illegible]	١١ [illegible]	[illegible]	اجرائى شقاوت
جبل وروزه	القريه 〃 محمد بن حسين عبد الله	اوجاق [illegible]	١٤ [illegible]	[illegible]	اجرائى شقاوت
〃 〃	بذبك 〃 فهد بن حسين العبابى	〃 〃	١٤ 〃	〃	〃 〃 〃
〃 〃	خربة العواد 〃 اسماعيل بن محمد فزاليه	〃 〃	١٤ 〃	〃	〃 〃 〃
〃 〃	سويده 〃 يحيى بن يحيى قرقوز	[illegible] 〃	١٤ 〃	〃	〃 〃 〃

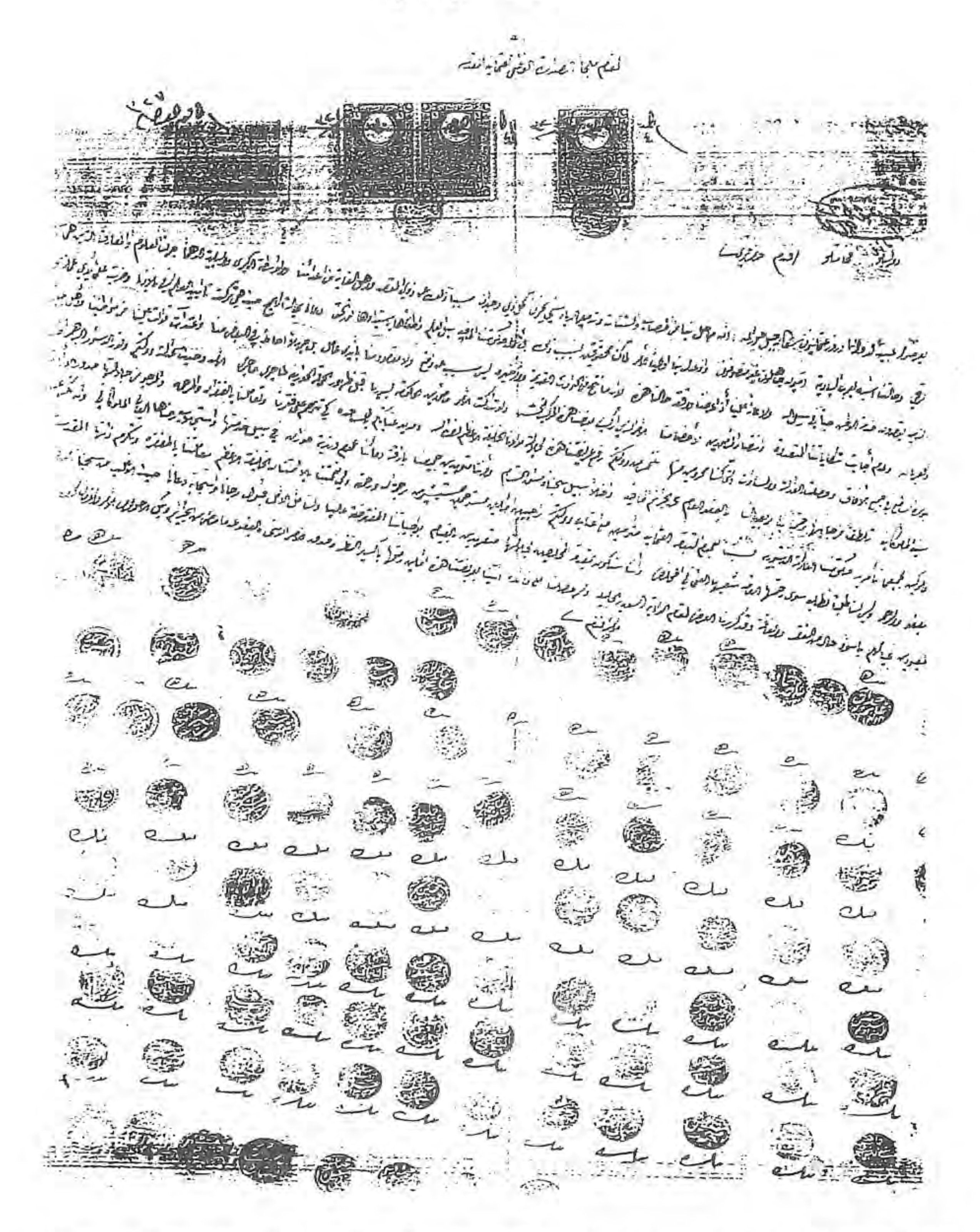
محل اقامتی	اسم و شهرتی	سنه تولدی	[illegible]	[illegible]	ملاحظات
[illegible]	[illegible]	[illegible] ۱۸	[illegible]	[illegible]	
[illegible]	[illegible]	۱۸	〃	〃	
〃	[illegible]	۱۸	〃	〃	
[illegible]	[illegible]	۱۸	〃	〃	
[illegible]	[illegible]	۱۸	〃	〃	
[illegible]	[illegible]	۱۹	〃	〃	
〃	[illegible]	۱۷	〃	〃	
〃	[illegible]	۱۸	〃	〃	
〃	[illegible]	۱۹	〃	〃	
〃	[illegible]	۱۸	〃	〃	
〃	[illegible]	۱۸	〃	〃	
〃	[illegible]	۱۷	〃	〃	
〃	[illegible]	۱۸	〃	〃	
〃	[illegible]	۱۸	〃	〃	
[illegible]	[illegible]	۱۸	〃	〃	

[illegible]	اسم وشهرتی	[illegible]	[illegible]	[illegible]	سنه فعل
[illegible]	[illegible]	[illegible] ١٨	[illegible]	[illegible]	
〃	[illegible]	١٨	〃	〃	
〃	[illegible]	١٨	〃	〃	
〃	[illegible]	١٨	〃	〃	
〃	[illegible]	١٨	〃	〃	
〃	[illegible]	١٨	〃	〃	
[illegible]	عبد الكريم [illegible]	١٨	〃	〃	
〃	[illegible]	[illegible]	〃	〃	
[illegible]	[illegible]	١٨	〃	〃	
〃	[illegible]	١٨	〃	〃	
〃	[illegible]	١٨	〃	〃	
〃	[illegible]	١٨	〃	〃	
〃	يوسف [illegible]	١٨	〃	〃	
〃	[illegible]	١٨	〃	〃	
[illegible]	[illegible]	١٨	〃	[illegible]	

[illegible]	اسمی و شهرتی	[illegible]	[illegible]	[illegible]	ملاحظات

محل اقامتی	اسم و شهرتی			
جبل دروزده	جبل دروزده ناحیه ...	[illegible]	١	اخذ و ... [illegible]
[illegible] ناحیه	" " رجب اوغلی	[illegible]	٩	" " "
جبل دروزده مفتشلری	" " محمود	[illegible]	١٤	" " "
" "	" " [illegible]	[illegible]	١٥	" " "
" "	" " صالح [illegible]	" "	١٥	" " "
جبل دروزده	" " [illegible]	[illegible]	١٧	" " "
[illegible]	" " [illegible]	[illegible]	١	" " "
جبل دروزده	" " [illegible]	[illegible]	١	" " "
[illegible]	" " [illegible]	[illegible]	٧	" " "
مفتشلری	" " [illegible]	[illegible]	١٤	" " "
جبل دروزده	" " [illegible]	[illegible]	٨	" " "
" "	" " [illegible]	[illegible]	٨	" " "
" "	" " [illegible]	" "	١٠	" " "
" "	[illegible]	[illegible]	١٣	" " "

الوثيقة (٤٩)



عريضة من مشايخ جبل حوران موجهة إلى الصدر الأعظم تصف المآسي والمصائب التي حلت بالسكان ، وتكشف عن دور الدولة فيها .

الوثيقة رقم (٥٠)

الحمد لله وحده

حجة بيع أراضي زراعية مكتوبة بخط الشيخ مهاوش عزام والأصل محفوظ بين أوراق الشيخ حسين عزام في قرية عريقة .

الوثيقة رقم (٥١)

[illegible]

يا اهالي قرية [illegible]

[illegible] لاهاليكم بأنه يجب عليكم انتم مصحوبين [illegible]

[illegible] الحائزين على الخصائل المشكورة

[illegible] ذلك جيداً كما اعرفكم [illegible] عالماً بوجود اشخاص الحريصين على

[illegible] عاجزين لادراك غاية [illegible]

الخصائل الممدوحة فعليه لقد عزمت على تأديبهم بالطيارات الهائلة ولكن قبل

ذلك أكلف احبائي ابناء الوطن العزيز ذوو الشرف والمروءة بأخلاء قريتهم

اجلالاً لئلا يمسهم [illegible] ضرر وان تكونوا مخبرين كيفية التخلية الى درعا

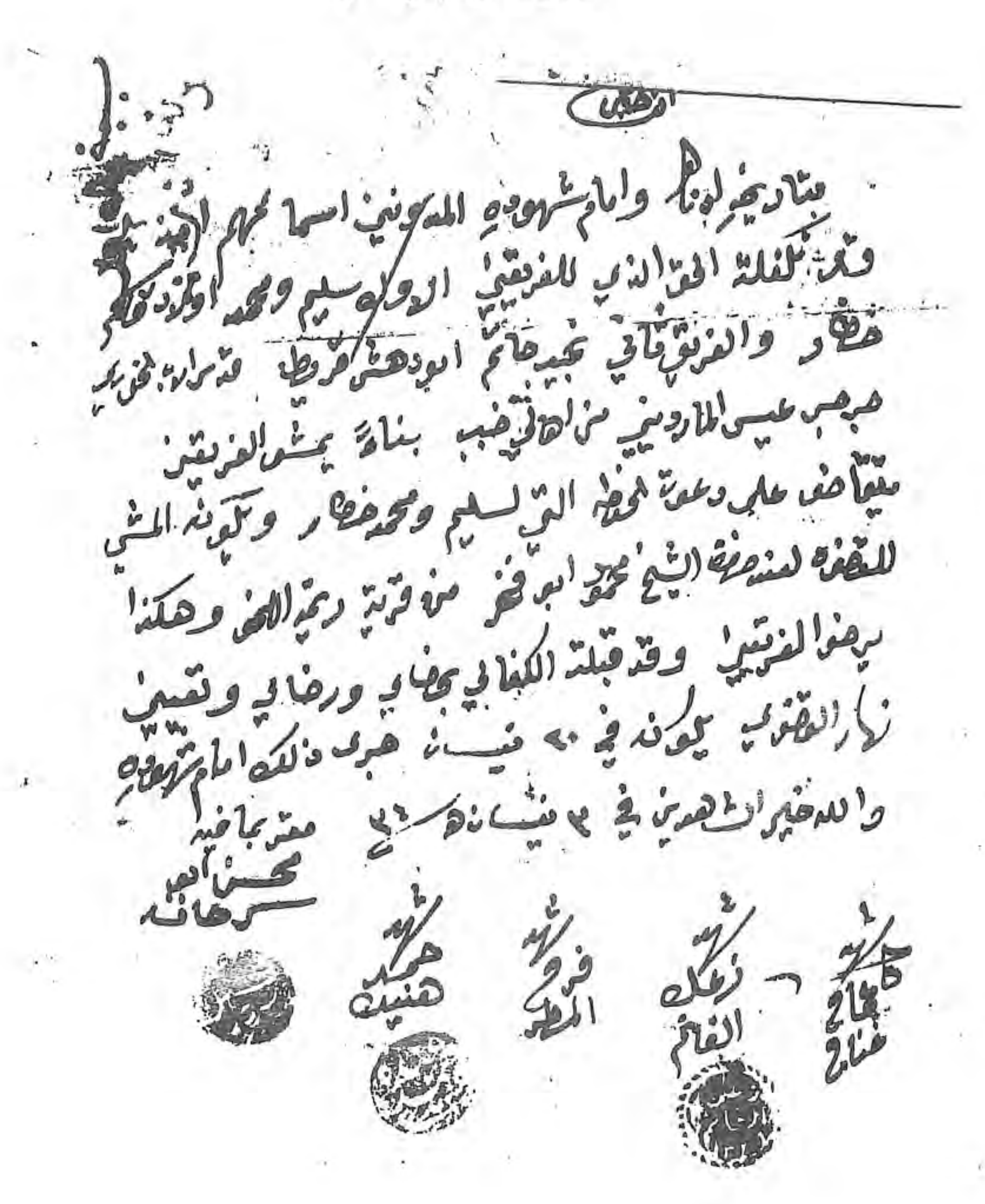
غاية اربعة ايام ولتعلمون ان [illegible] صالحاً [illegible]

قائد الجسمة الرابع

[illegible]

محمد جمال باشا ابن عثمان ينذر أهالي قرية أم الرمان بالرحيل إلى درعا ،وزع هذا المنشور بالطائرات عام ١٣٣٦ هـ / ١٩١٧ م .

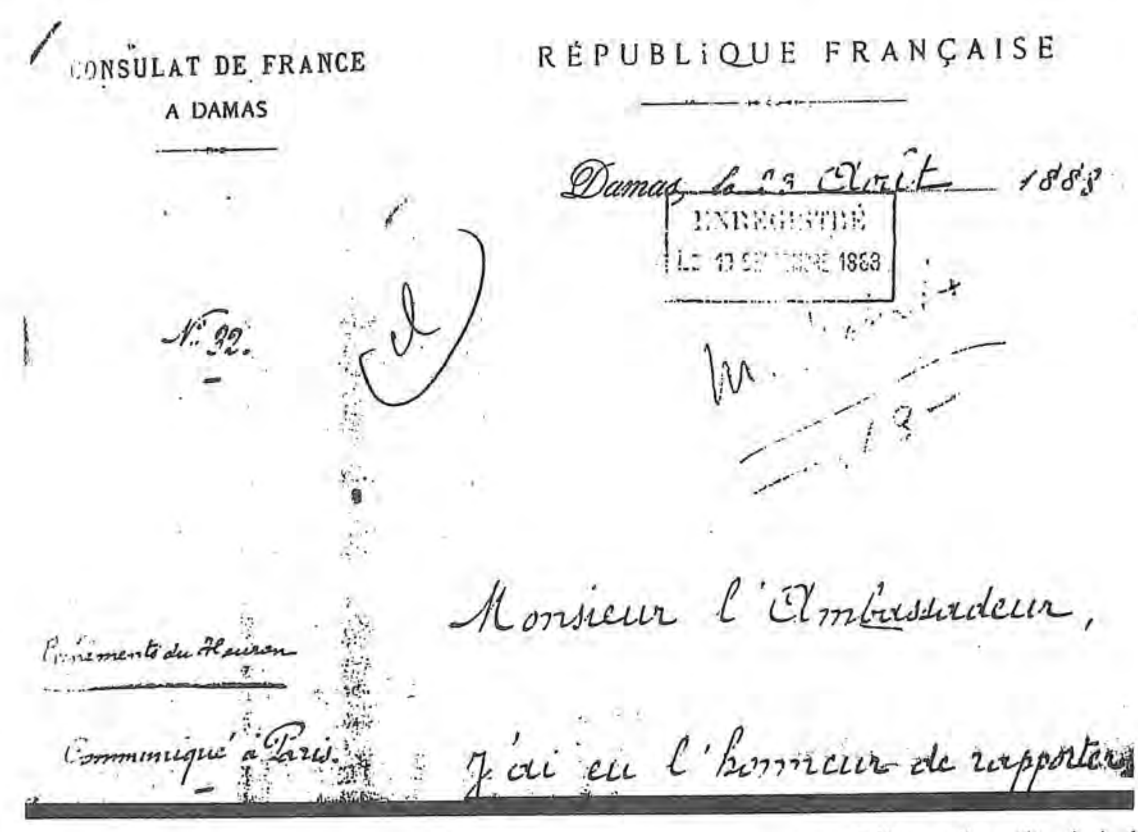
الوثيقة رقم (٥٢)



تشير هذه الوثيقة إلى تحديد يوم ذهاب الأشخاص الواردة أسماؤهم فيها إلى قرية ريمة اللحف لعرض خلافهم أمام الشيخ محمود شهاب أبو فخر وفض الخلاف بينهم بعد قبول الحكم الذي سيصدره .ويعود تاريخها إلى نيسان ١٣٣٤ مالي /١٩١٦ م .

وثيقة رقم ٥٣

تقرير القنصل الفرنسي في دمشق غيلوا (guillois) إلى سفير دولته في القسطنطينية الكونت دومونتبيلو (Montebello)


CONSULAT DE FRANCE
A DAMAS

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Damas, le 23 Août 1888

ENREGISTRÉ
LE 13 SEPTEMBRE 1888

N° 32.

Évènements du Hauran

Communiqué à Paris.

Monsieur l'Ambassadeur,

J'ai eu l'honneur de rapporter

فيما يلي النص العربي للتقرير :

سعادة الكونت دومونتبيلو ،سفير الجمهورية الفرنسية في القسطنطينية

دمشق ٢٣آب ١٨٨٨ / سيدي السفير :

كان لي الشرف ،بأن أرسلت لسعادتكم ،في رسالة بتاريخ ٦ تموز الماضي ،تقريراً عن أن الدروز كانوا ضحية لعدوان جيرانهم بدو اللجاة ،وعن حالة الهياج التي سببها ذلك الاعتداء في الجبل،وأضيف بأن آمر حامية حوران التركية ممدوح بك ،قد أخفق في محاولاته للتوفيق بين الدروز والبدو . و أسارع لإخبار سعادتكم،بالمعلومات التي تلقيتها في أعقاب هذا الحادث .

إن الزعماء الأكثر تأثيراً ،الاخوة الثلاثة إبراهيم و شبلي ومحمد الأطرش ،وهزيمة هنيدي وأبو نايف قاسم الحلبي ،زعيم عائلة الحلبي جاؤوا إلى دمشق بناء على طلب الوالي ،والمشير اللذين استدعياهم ،بحجة تسوية الخلاف مع البدو .

وقد استقبلوا بحفاوة كبيرة ،مثلما يفعل الأتراك غالباً في استقبال الشخصيات التي يريدون إغواءها .

ومع ذلك لم يستطع الوالي والمشير ،أن يدفعا الدروز إلى القبول فوراً بمعالجة النزاع مع البدو .

فقد بدا الزعماء عنيدين ،حول هذه النقطة ،وفي أعقاب مداولات طويلة ،وافقوا على طرح موضوع النزاع، على لجنةٍ تحددها السلطة المحلية ،وتتألف من متصرف حوران ،وممدوح بك ومن سعيد أفندي كيلاني العين الدمشقي ،وعضو المجلس الأعلى في الولاية .

كان شبلي الأطرش الأكثر تأثيراً ،والأكثر شعبية بين الزعماء،يرفض أية تسوية ،ولم يلِن إلا أمام ضعف مرافقيه الذين أفزعهم استياء كبار الموظفين .لم تكن مشكلة البدو سوى ذريعة ،لجلبهم إلى دمشق،فقد كان للأتراك هدفاً آخر ،وقد بلغوه ،فنجحوا في جعل المشايخ يوقّعون على نوع من اتفاق يقضي بالتزامهم ، بما يلي :

١-إغلاق جميع المدارس الأجنبية ،الموجودة في بلدهم .

٢-فتح وإدارة ،وعلى نفقتهم ،خمس مدارس تعين السلطة المحلية أساتذتها .

٣- منع زعماء القرى من التدخل في قضايا الأشخاص ،الذين يتوجب تسليمهم من الآن فصاعدا إلى السلطات العثمانية الإدارية أو القضائية .

٤-القيام بتحصيل الضرائب المتأخرة .

٥-تسليم العسكريين الفارين و المجرمين ، اللاجئين في الجبل إلى السلطات المحلية.

٦-منع غزوات العرب على مسلمي حوران .

٧-تشكيل مجموعة شرطة درزية ،تكون بقيادة نجل إبراهيم الأطرش ، وأخيرا و حسب بند خاص . التزام شبلي بالتخلي عن زيه الشرقي و ارتداء الزي التركي .

وفي مقابل هذه الالتزامات ، وعد الأتراك إبراهيم ، الذي كان سابقا قائمقاما بمرتبة أعلى ، ووعدوا شبلي الذي رفض حتى الآن ، أي تعرض للشبهات مع الأتراك . بالحصول على مرتبة أعلى في الرتب العثمانية .

وإذ وقع الزعماء مثل هذه الاتفاقية ، فقد تحفظوا فيما يخص موافقة شعبهم عليها . و في الواقع ، ما من أحد يشك ، بما أنهم لن يلتزموا بها ، إلا بقدر ما يكونون مجبرين أو بقدر ما يجدون مصلحتهم فيها .

و قد روي لي أن شبلي قال بهذا الشأن ،بأن مصير هذه الاتفاقية ، سيكون نفس مصير الاتفاقيات التي فرضت على والده ، وعلى جده سابقا تلك الاتفاقيات التي لم تغير شيئا ، في سير الأمور في الجبل ٠ ومن جهة أخرى ، فان هذه الطريقة في مواجهة الالتزامات ، مطابقة تماما لروحية وأخلاقية الدروز .

وهناك شرط سيتم تنفيذه بالتأكيد ، وهو الشرط الوحيد ، الذي يهمنا بصورة مباشرة ،تحديدا أقصد إغلاق المدارس الأجنبية ، فقد تناهى لسمعي مرة ثانية ، أن الموظفين الأتراك قد ألحوا بشكل على هذه النقطة ، و توجهوا باللوم إلى الدروز ، على ميولهم لطلب المساعدة من الأجانب . وبما أن العرفان ليس هو الجانب البارز

في الطبع الدرزي تحديداً . فاني أتوقع دوماً معلومات عن إغلاق المدارس التي يديرها اليسوعيون في حوران ، وعن وجوب مغادرة الآباء أنفسهم لهذا البلد . وينسب إلى الزعماء ما يلي: " تطلب الحكومة منا إغلاق المدارس الأجنبية ، وتعدنا بأن ترسل أساتذة لتعليم أطفالنا سنطيعها و نرسل الأجانب ، و لكن إذا رأينا بأن الأساتذة الموعودين بهم لم يصلوا بعد خمسة أو ستة أشهر من الانتظار ، فسوف نتوجه من جديد إلى البعثات الأجنبية ".

لقد برهن الأتراك على دهائهم ، إذ تركوا للدروز المبادرة بإغلاق مدارسهم . فهم بذلك قد سحبوا مسؤوليتهم ، و تهربّوا مسبقاً من اللوم الذي يمكننا أن نوجّهه لهم ، وسوف لن يعدم الوالي أن يجيبنا عند اللزوم ، بأنه بعيد تماماً عن القرار الذي اتخذه الدروز ، وبأنه لا يستطيع أن يقف بوجه شعب لديه شعور معادٍ لبعثاتنا ، و بأنه يستحيل عليه أن يوفر أمن الشخصيات الدينية ، في أماكن بعيدة لهذا الحد .

و قد استدعيت هذا الصباح ، رأس اليسوعيين قي دمشق ، وأطلعته على المعلومات التي تلقيتها ، و المتعلقة بمدارس حوران ، و لم يكن شديد المفاجأة بهذه المعلومات ، آخذاً بعين الاعتبار على الفور صعوبات الوضع . وفضلاً عن ذلك ، لم يبد الأب أوليفيية ، الذي يسكن البلد منذ مدة طويلة ، ثقةً كبيرة ، بمستقبل البعثات في حوران ، فهو يتوقع مثلي إبعادا وشيكاً لزملائه ، الذين يقطنون في نجران .

إن إنهاء الميزة الأجنبية، و بصورة خاصة الميزة الفرنسية ، تبدو في رأس مشاغل السلطات العثمانية في سورية . فكل أولئك الذين لهم علاقات قريبة أو بعيدة مع السلطات المحلية ، يتجنّبون بحرصٍ شديد ، أية علاقة مع قنصلية فرنسا . إذ تقع الشبهة عليهم ، و سرعان ما يعاقبون على جرأتهم ، وحتى المواطنون العاديون يبقون بعيداً .

فمنذ وصولي لم استقبل زيارة أي موظف أو أية شخصية مهمة ، و القنصلية مقاطعة حقاً ، و ستبقى كذلك طالما أن السلطة المحلية لا تجعل الناس ينسون الموقف المقلق ، الذي تتخذه منذ زمنٍ ، عبر سلوك وفاقي ظاهر .

ولا يستطيع الدروز أن يكونوا الاستثناء لهذه القاعدة : فلم يحضر أي زعيم إلى القنصليـة . خلافاً للتقليد الذي كان يجعل من قنصلية دمشق مستشاراً وحتى غالباً وسيطهم مع الوالي ، ومع ذلك وإذا كان إحجامهم الشخصي مسوغاً ،فقد أظهروا حذراً ، يمكن أن يوصف بالجمود بتجنبهم لأي اتصال سري أو غير مباشر .

خادمكم المطيع و المنصاع غيلوا

وثيقة رقم ٥٤

من غليو الى الكونت دومونتبيلو

CONSULAT DE FRANCE
A DAMAS

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Damas, le 18 Septembre 1883

ENREGISTRE
... OCTOBRE 1883

M. Robert

N°36.

Communiqué au Département

Les Druses désavouent les engagements souscrits à Damas par quelques uns de leurs Cheikhs.

Monsieur l'Ambassadeur,

سعادة الكونت دومونتبيلو ، سفير جمهورية فرنسا في القسطنطينية .

دمشق ١٨ أيلول ١٨٨٨

سيدي السفير :

لقد تشرفت بإعلامكم ، في التقرير المؤرخ في ٢٣ آب الماضي ،عن إقامة بعض زعماء دروز حوران ، الرئيسيين في دمشق . [كما تشرفت] بصورة خاصة ، بالإشارة إلى سعادتكم ، بالالتزام الذي جعلهم الوالي يوقعّون عليه . وأبادر لإخبار سعادتكم ، بالمعلومات التي زودني بها الأب اليسوعي كيرسانتيه والخاصة بكيفيّة استقبال الزعماء، لدى عودتهم الى بلدهم ، وبالانطباع الحاصل لدى الدروز جرّاء الالتزامات الموقعة في دمشق .

فما أن وصل المسافرون ، حتى عقد مجلس كبير حضره جميع الزعماء ، الذين رفضوا القدوم الى دمشق . وقد أثار إعلامهم بالشروط التي تمت الموافقة عليها استياءً عاماً . واستشاط شبلي الأطرش غضباً على أخيه إبراهيم ، الذي حرض على الرحلة . وتذكرون سعادتكم بأنني قد ذكرت في تقريري السابق ، أن الذي حمّل شبلي على التوقيع ، هو ضعف مرافقيه ، وأنه قد أبدى تحفظاتٍ بالنسبة لقبول الشعب للالتزام به مع ذلك . "هذا الشعب" قال : بالفعل انه لم يستشر ،وبأن الزعماء ، قد سافروا دون تفويض خاص . كما رفض بصورة

قاطعة، التصديق على الاتفاقات التي أبرمها - بدون علمه - عدد قليل من مشايخه .

والأب كيرسانتيه واثق من أن البند المتعلق بإغلاق المدارس الأجنبية سوف لن ينفذ مثله مثل البنود الأخرى فالأمة تجد من مصلحتها الاحتفاظ بصفوف لا تكلفها شيئا بدلا من أن تتكفل بنفقة إقامة المدارس الإسلامية العثمانيةوصرح الشيوخ الذين لم يأتوا إلى دمشق والذين لم يوقعوا على شي بالنتيجة بقوة في صدر المجلس الدرزي الكبير بأنهم لا يريدون مدارس غير المدارس اليسوعية وحسب مبعوثنا فإن المدرسة الوحيدة التي يخشى عليها هي الصف الموجود في أرض شبلي الأطرش في عرى أما بالنسبة للمدارس الأخرى فهو لا يخشى عليها وأعترف يا سيدي السفير بأنه من الصعب علي أن أشارك الأب كيرسانتيه تفاؤله بشكل كامل ،فإذا قبلنا بأن الدروز لن يبادروا إلى رد مبشرينا ،فإن الأتراك ماهرون لدرجة كافية بحيث يستطيعون الوصول إلى ذلك تحت غطاء الدروز ومهما يكن من أمر يسعدني أن أبلغ سعادتكم بأن قد تمخض عن عدم تصديق الدروز على الالتزامات التي أبرمها بعض زعمائهم في دمشق تخفيف الخطر على بعثتنا في حوران الذي كنت أتوقعه وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير الذي أتشرف به يا سيدي السفير .

خادمكم المطيع والمنصاع غيلوا

وثيقة رقم ٥٥

من غليو إلى الكونت دومونتيبلو

CONSULAT DE FRANCE
A DAMAS

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Damas, le 2 Mars 1889.

ENREGISTRÉ
LE 15 MARS 1889

Troubles dans le Hauran
N° 14

Monsieur l'Ambassadeur.

سعادة الكونت دومونتيبلو ، سفير جمهورية فرنسا في القسطنطينية .

دمشق في ٢ آذار ١٨٨٩.

سيدي السفير :

لقد تشرفت بالإشارة لسعادتكم ، في رسائلي السابقة ، ولا سيما في رسالة ٢٣ آب الماضي . إلى الجهود التي تبذلها سلطة الولاية ، بهدف حرمان حوران من مزاياها ، و جعلها متماثلة مع باقي البلد .

ويبدو أن تنفيذ هذا المشروع ، لا يتم بدون صعوبة .فقد وصلني فعلا أن سكان عدد ما من قرى حوران قد هاجروا إلى الجبل في أعقاب إتفاق مبرم بينهم وبين سكان الجبل واللجاة بغية مواجهة تطبيق التجديدات الإدارية التي تزمع الحكومة القيام بها في بلدهم وهي الإحصاء والمساحة والضريبة العشرية والعقارية والمحاكم والخدمة العسكرية .

إن شعب حوران يأخذ بعين الاعتبار المزايا الجديدة لإدارة نظامية تخلصه من تعسف زعمائه لكنه يخشى بصورة أكبر تعسف وابتزاز الموظفين الأتراك الذين سيكلفون بتطبيق الإصلاحات المبرمجة ، فيفضل البقاء في الحالة الراهنة .

و يبدو الوالي قلقا من الأخبار التي وصلته . فقد أرسل إلى حوران ، العقيد آمر الدرك مع فوج [من الجنود] ، في ٢٧ شباط . و تكمن مهمة العقيد ، في الاتصال بالمستائين ،وفي إلزامهم بالعودة إلى بيوتهم . ومن المحتمل أنه سيصادف صعوبات ما . ولكني لا أعتقد بأنه لن يستطيع التغلب عليها ، فالقوات الحاكمة في حوران و الجبل تسمح لنا بالاعتقاد ، بأنه لن يكون للحركة نتائج جدية . إن الحالة السابقة لهذا البلد ، تسمح باعتبار العصيان المفتوح بعيد الاحتمال . فمنذ فترة طويلة ، و الأتراك يجتهدون من أجل الاتفاق مع زعماء هذه الشعوب ، ومن أجل تقوية الغيرة و الفرقة بينهم . وهكذا فقد تلقى إبراهيم الأطرش ، و أخوه شبلي الأطرش وهزيمة ومحمد الأطرش مؤخرا ، الاثنان الأولان ألقابا فخرية ، و الاثنان الأخيران أوسمة عثمانية ، بما يتوافق مع الوعود التي قطعت لهم ، أثناء قدومهم إلى دمشق ، في شهر آب الماضي (انظر رسالتي المؤرخة في ٢٣ آب ، والرسالة رقم ٣٢) . ويبدو أن جهود السلطة ، لم تخفق بشكل كامل، بفضل تساهل بعض الزعماء ، فالمواقع العسكرية ، ازدادت عددا وعدة ، و المتطوعون من العشائر ازدادوا أكثر من أي وقت مضى .

لن أجازف منذ اليوم ، بإطلاق حكم على نتيجة الاضطرابات التي حصلت في حوران ، ولكني أعتقد بأن الحكومة التركية ، بعد مباحثات مفيدة إلى حد ما ، ستصل إلى مآربها . إذ تقوم ببعض تنازلات وهمية أكثر مما هي واقعية . وسأهتم بجمع و إرسال المعلومات ، التي أستطيع أن أتزود بها ، لاحقا حول أحداث حوران الى سعادتكم .

وتفضلوا ، يا سيدي السفير ، بقبول فائق الاحترام .

خادمكم المطيع و المنصاع غيلوا

وثيقة رقم ٥٦

من غيلوا إلى الكونت دومونتبيلو

CONSULAT DE FRANCE
A DAMAS

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Damas, le 14 Mars 1889

27 MARS 1889

سعادة الكونت دومونتبيلو ، سفير جمهورية فرنسا في القسطنطينية .

دمشق ١٤ آذار ١٨٨٩ ، سيدي السفير :

إذ أشرت لسعادتكم ، في رسالة الثاني من هذا الشهر ، إلى الاضطرابات الواقعة في حوران .كنت قد أعربت عن رأيي ،بأن هذا الهياج لن يكون له نتائج جدية ،وجاءت الأحداث لتؤكد على صحة هذه الرؤية المسبقة ، حتى الآن على الأقل .بلغني أن عقيد الدرك ، المبعوث من قبل الوالي ، وعد المستائين بالإبقاء المؤقت على الوضع الراهن ، وجعلهم يأملون في تغيير المتصرف ، وبعض الموظفين ذوي الإدارة المدانة بشدة . ووعد زعماء حوران من جهتهم ، بالمجيء إلى دمشق للتفاهم مع الحاكم العام لهذا الإقليم . ووافقوا مبدئياً على زيادة طفيفة في الضرائب، اعتباراً من المحصول القادم . وعاد الفلاحون الذين كانوا قد تركوا قراهم إلى منازلهم ، في أعقاب اتفاق الجانبين على هذه الشروط الأولية .

إن الضعف الواضح ، الذي أظهرته السلطة ، في هذه المناسبة . يشير بما فيه الكفاية ، إلى أن الوالي ، يخشى المضاعفات ، وبأنه عازم على تجنبها ، أو أنه ليس في وضع يؤهله للتغلب عليها . والمهلة التي يمكنه الحصول عليها ، في أعقاب التفاهم مع الزعماء ،لن تكون سوى مؤقتة . وحسب تكتيكهم التقليدي ،سيعد الزعماء الذين سيأتون إلى دمشق ،بكل ما يطلب منهم . وفي لحظة توجب التزامهم، فسوف يتذرعون بمعارضة شعبهم ، وتبدأ الصعوبات من جديد . وهكذا كانت الأمور تسير دائماً في حوران ، والجبل و اللجاة . والأتراك لا يجهلون ذلك، ولكن بما أنهم يهزمون دوماً عند الحملة العسكرية الجدية ، فراحوا يجاملون بصورة بالغة ، وكانوا مجبرين على الصبر في مفاوضاتهم،مع هذه الشعوب الهائجة . واكتفوا بنجاحات جزئية ، ولكنهم يتابعون عملهم بعزم ،سوف ينتهي بإحراز النجاح ، بفضل الفرقة الداخلية لدى خصومهم .

وتفضلوا يا سيدي السفير بقبول فائق الاحترام . ..

خادم سعادتكم المطيع و المذعن غيلوا

وثيقة رقم ٥٧

من غيلوا إلى أمبير

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

CONSULAT DE FRANCE
A DAMAS

N° 18

Communiqué à Paris

Damas, le 29 Juin 1889

ENREGISTRÉ
LE 13 JUILLET 1889

السيد أمبير القائم بأعمال سفارة جمهورية فرنسا في القسطنطينية :

دمشق ٢٩ حزيران ١٨٨٩

سيدي القائم بالأعمال :

يشرفني أن أعلمكم ، أن حوران كانت مسرحاً لاضطراباتٍ ، يبدو أن مداها يتجاوز وزن النزاعات ، التي تندلع يومياً ، في هذا البلد تقريباً .واليوم لا يتعلق الأمر بتمرد على عدو قديم ، هو الحكومة العثمانية ، بل بانتفاضة الفلاحين على عائلة الأطرش التي تمارس في حوران سلطة ،لاحدود لها ؛ ولا رقابة عليها .

ومن بين تعسفات السلطة ، يعتبر الطرشان أنفسهم سادة الأرض ، ويريدون التصرف بالأراضي الصالحة للزراعة ،على هواهم . وتقسيمها كما يروق لهم على السكان ، محتفظين لأنفسهم بالقطع ذات المواقع الفضلى والأشد خصوبة .

ومن الطبيعي أن كل سهم [حصة] يخضع لدفع إتاوة لصالح الزعماء ، وجميعهم من الطرشان . وهذا عرف قديم ، وما كان أحد ليفكر بالتخلص منه ، لو لم يتمادى الطرشان في سلطتهم ، في تغيير الحصص على الدوام . فهم يقومون بنقل الفلاحين ، الذين أصابهم سوء الطالع ،كما يروق لهم من نقطة لأخرى . فانتهى المزارعون التعساء القانطين ، إلى التمرد على هذا التعسف ،ولجأت بعض القرى إلى السلاح وحصلت أحداث سقط فيها العديد من القتلى .

وقد أرسل الطرفان الموفودين ، إلى دمشق ، ليطلب تدخل السلطة العثمانية .وربما تكون هذه المرة الأولى ،التي ظهر فيها هذا المثال . لأن الدروز المنقسمين فيما بينهم غالباً ، كانوا يحرصون بدقة فائقة ، حتى ذلك

الوقت،على جعل الأتراك بعيدين عن انقساماتهم الداخلية . وكانت قاعدتهم الثابتة ، في استبعاد تدخل الـولاة، في شؤونهم الداخلية .

إن إضعاف الإقطاع في الجبل ، وإخضاع هذا الشعب الصغير ، إلى الأنظمـة الإداريـة ، وإلى الإتـاوات المطبقّـة في باقي الإمبراطورية كانت دوماً أحد الأهداف الرئيسـية ، لسياسـة حكـام ولايـة سـورية . وكـانت جـهودهم قـد أخفقت حتى ذلك الوقت ، أمام روح الاستقلالية لدى الدروز .وأمام كراهيتهم العميقة التي يجاهرون بها اتجـاه الأتراك . كما أن سلطات الولاية ، تنعم بوضع يوافق أهدافها بشكل رائـع .وهـي لا تعتقـد مـع ذلـك أن الوقـت مناسب لتضرب ضربة قوية .وفضلاً عن ذلك فهي تخشـى انقلابـاً محتمـلاً ، إذا مـا اقـترفت تـهوراً ، بـالتدخل لصالح أحد الطرفين ؛ بشكل مفتوح .

إن كره الدروز للأتراك ، قوي لدرجة تمكنّهم ، من أن يوقفوا انقساماتهم ويتحدوا فجأة لطرد الجنـود الأتـراك ، عند ظهور هؤلاء في بلدهم . وقد صرّح الفلاحون حقاً ، بأنهم يضيقون ذرعاً بتنكيـل وتعسـف زعمائـهم . وبأنـهم يرغبون باستبدالهم، بالموظفين العثمانيين . وقد أجيبوا بأنهم المسؤولون الوحيدون عن بؤسـهم ،وألزموهـم بتقديـم البرهان المادي ، على رغبتهم بحسنات الإدارة النظامية ، عبر قبولهم بالمساحة ، وتسجيل أراضيهم .ولم يقولـوا لهم أن هذه الإجراءات ، سوف تستجر إقامة الضريبة العشرية أولاً . ومن ثم التجنيد العسكري عبر ربـط المـزارع بـالأرض . أمـا بالنسـبة للزعمـاء . فقـد أفـهموهم بأنـه لا يمكنـهم الاعتمـاد علـى مسـاندة ماديـة مـن الحكومـة الإمبراطورية . وعليه فإن التقلب الطبيعي ، لسكان حوران ، يمنعني من الاعتقاد أننا عشـية حـل جـذري لهـذه المسألة ومع ذلك فإن الأحداث التي لخصتها ، تجعلني أجزم برأي مفاده ، أن سياسة الأتراك الصـابرة ، الـتي يدعمها عدم تبصر الزعماء الدروز ؛ وأخطاؤهم ، سوف تنتهي بالتغلب على المقاومات التي واجهتها حتى اليـوم . وبأن حوران ستصبح مقاطعة عادية في مستقبلٍ غير بعيد . وسـيحصل هـذا دون شـك ، حـين لايبقـى الشـعب والزعماء ، موحدين في إدارتهم ، بالدفاع عن استقلالهم ووحدة أراضيـهم . وقـد رأينـا مظـهراً يـدل علـى اتجـاه معاكس ، وأن هذا الاتجاه لا يمكنه إلا أن يترسخ في المستقبل .

وتفضلوا يا سيدي القائم بالأعمال ، فائق الاحترام والتقدير .

خادمكم المطيع و المنصاع غيلوا

وثيقة رقم ٥٨

من غيلوا إلى الكونت دومونتبيلو

CONSULAT DE FRANCE
A DAMAS

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Damas, le 21 juillet 1889

ENREGISTRÉ
LE 30 JUILLET 1889

سعادة الكونت دومونتبيلو ، سفير جمهورية فرنسا في القسطنطينية .

دمشق ٢١تموز ١٨٨٩

سيدي السفير :

تعقيباً على رسالتي المؤرخة ، في ٢٩ حزيران الماضي . يشرفني أن أعلم سيادتكم ، بأن معركة حصلت بين فلاّحي حوران ، وأنصار عائلة الأطرش .وحسب الروايتين المتناقضتين اللتين نقلتا إلي ، كان مستحيلاً أن أعرف النتيجة الدقيقة ، إذ يدعي الطرفان ، النصر كما يحصل غالباً في الحروب الأهلية . وما يبدو أكيداً أن هناك عدداً ما ، من القتلى والجرحى في كلا الجانبين ، وأن الطرفين لا يزالان على أسلحتهما . وقد انزج الشعب الدرزي كله في الهياج . وقد بلغني أن هناك هجرةً مهمةً لدروز لبنان نحو الجبل . فقد ذهب المهاجرون إلى بلدهم الأصلي ، كي ينضم بعضهم إلى الطرشان ، وبعضهم الآخر إلى خصومهم . ويبدو أن حكماء الشعب . يدركون أن حالة الفوضى هذه ، تهدد استقلال شعبهم بشكلٍ جدي . وقد تراكضوا من جميع الجهات ، إلى جبل الدروز ، كي يهدؤوا الخواطر وينهوا العداوات . ويبدو لي أن جهودهم لم تبلغ مرادها حتى هذا اليوم . ولم تتدخل الحكومة التركية مادياً في النزاع . ولكنها تتأهب وتنتظر اللحظة المواتية .وقد أكدوا لي أن /١٧٠/خيمة من الجنود النظاميين ، نصبت على أقدام الجبل ، ما بين هذا الجبل واللجاة .

إن القادة العثمانيين . لا يزالون تحت تأثير تقليد ، يصف الجبل على أنه مكان ، لايمكن للجيوش النظامية أن تقتربه ، منذ اخفاقات جيوش إبراهيم باشا .ويمكننا أن نكون واثقين ، على ما اعتقد بأنهم لا يسعون لتجريب ضربة عسكرية ، وإذا ما كانوا سيدخلون إلى الجبل فلن يقوموا بذلك ، إلا بعد أن يتأكدوا من مساعدة أحد الطرفين المتحاربين ، وإذا لم يكونوا مع ذلك يفضلون إنهاك الدروز بشكلٍ كامل ، ليجتاحوا المنطقة دون مقاومة .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام الذي أتشرف به

خادمكم المطيع المذعن : غيلوا

وثيقة رقم ٥٩

من غيلوا إلى الكونت دومونتبيلو

CONSULAT DE FRANCE
A DAMAS

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Damas, le 8 Août 1889

ENREGISTRÉ
LE 24 AOUT 1889

القنصلية الفرنسية في دمشق

الجمهورية الفرنسية

دمشق في ٨آب ١٨٨٩

توقف الاضطرابات في حوران

مسجل في ٢٤ آب ١٨٨٩

منشور في باريس

سعادة السفير ، الكونت دومونتبيلو ، سفير الجمهورية الفرنسية في القسطنطينية .

سيدي السفير :

مستنداً إلى رسائلي المؤرخة ، في ٢٩ حزيران و ٢١تموز . لي الشرف أن أعلم سعادتكم أن رجال الدين ، نجحوا في إنهاء الخلاف ، الذي كان يفصل فلاحي بعض القرى ، عن زعمائهم . وقد وجب على الزعماء ، أن يتحملوا شروط القرويين . فنجم إبراهيم باشا ،زعيم عائلة الأطرش ،لم يحصل على السلم إلا لقاء تضحية مالية ،نالت من هيبته ،أكثر مما نالت من ثروته ،لأنه ذو ثراء فاحش ،وجب عليه ،تبعاً لعادات البلد ،أن يدفع ديّة الذين قتلوا في الصدمات التي حصلت بين أنصاره والفلاحين .وهي تعادل /٣٠ ألف فرنك / تقريباً . ووجب أيضاً أن يعود عن عزمه ،توزيع الأراضي على هواه ،والتزم بترك الحرية للقرويين ،بالتّمتع بالأجزاء التي يملكونها .

وليس لعائلة الأطرش ،أن تهنأ بنتائج حالة الحرب التي التزمت بها ،بانقياد أعمى عجيب ، فقد تقلصت سلطتها بشكلٍ ملحوظ . وهذه الحرب الأهلية الصغيرة لايمكن إلاّ أن تترك في نفوس الشعب ، رغم التوفيق الذي حصل ، بذور الفرقة التي ستعرف السلطات العثمانية ، كيف تستغلها لهدم لحمة هذا الشعب .

وكما كتبت لسعادتكم ،فإن الجيوش الإمبريالية ، لم تنحز لأية جهة في الخلاف الدرزي ، ولكنها استفادت منه للتدخل في البلد ، أكثر مما فعلت حتى الآن . وقد استطاع ممدوح بيك ، القائد العسكري لحوران ، أن يقيم ؛ دون أن يزعجه أحد ، خيمة أمام السويداء ؛ عاصمة البلد ، وأن يدخل المدينة بحرّية ، مع عدد كبير من الجنود . بينما كان قد وجب عليه ، في العام الماضي ، أن يطلب السماح ، بدخول السويداء مع عشرة فرسان . وهذا مؤشر ذو معنى للذين يعرفون الحذر الخاص الذي به كان الدروز يدافعون عن حدود أرضهم ، ضد هجمات السلطة العثمانية .

إن الرأي العام ، هو أن الجهود الصبورة للحكومة الإمبريالية ، ستتوج قريباً بالنجاح . وأن زوال الاستقلال الدرزي قريب .

إن التحصينات والتحشدات التركية ، تزداد كل سنة ، حاصرت الجبل ضمن دائرة دقيقة . والإدارة المنتظمة ، تتأصل تباعاً وإننا نرى اليوم إداريين ومحاكم عثمانية ، مقامة في عدة قرىً درزية . حيث لم يكن يقبل أي موظف تركي ، قبل بضعة سنوات فقط . هذا الإجتياح هو النتيجة الطبيعية للخلافات الدائمة ، التي قسمت الشعب .

خادمكم المطيع و المنصاع غيلوا

وثيقة رقم ٦٠

CONSULAT DE FRANCE
A DAMAS

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

N° 69

Damas, le 26 Novembre 1889

Communiqué à Paris.

ENREGISTRÉ LE 12 DÉCEMBRE 1889

القنصلية الفرنسية في دمشق — الجمهورية الفرنسية

رقم ٦٩ — دمشق في ٢٦تشرين الثاني ١٨٨٩

منشور في باريس — مسجل في كانون الأول ١٨٨٩

سعادة السفير ، الكونت دومونتبيلو ، سفير الجمهورية الفرنسية في القسطنطينية .

سيدي السفير :

حصل لي الشرف أن أعلمت سعادتكم ، برسالة مؤرخة في ٢١تشرين الأول الماضي رقم ٥٨، بالحديث الذي حصل بيني وبين محمود عامر ، أثناء زيارته لي ، وبالنصائح التي كنت قد اعتقدت ، أنني أستطيع إسداءها لهذا الزعيم الدرزي .

إن محمود عامر ، الذي يخشى أن ينتقد ، على مجيئه إلى القنصلية ، جعلني أقول إنه نقل مضمون حديثنا ، إلى مختلف زعماء الجبل ، وإنه إثر هذا الحديث حصلت ثلاثة اجتماعات في السويداء ؛ في المزرعة ، وأخيراً في قرّاصة . في هذه الاجتماعات ، وعد الزعماء بتعديل سلوكهم تجاه المزارعين ، وفي المستقبل ، لن يكون المزارعون مجرّد يد عاملة ، تعمل لحساب الزعماء ، المالكين الوحيدين للأرض ، وتتلقى مكافأة على عملها ،وإنما سيكونون مالكين مجبرين فقط . في الحقيقة ، أن يدفعوا جزءاً من المحصول كضريبة ، والقيمة المحققة هكذا ، تساهم في تحرير الدّين المستحق على الزعماء ، تجاه الحكومة العثمانية . ومن جهة أخرى ، فإن الفلاحين ، سيلتزمون بعدم تحري سلطة الزعماء ، وعدم الاحتجاج على تدخل الموظفين العثمانيين ، في تنظيم أمورهم .

إن تنفيذ هذا الاتفاق ، يتطلب من كل من الفريقين حكمة ، لا أتوقع أن يثبتها الدروز . وبتحرك مؤقت ،

بسبب قرب الخطر ، الذي كان يهدد وحدة بلدهم ووضعهم الخاص ، فقد قام الزعماء بتنازلات هامة جداً ، ومع ذلك فمن المشكوك فيه ، أن يعدلوا عن التعسف الذي كان ، حتى هذا اليوم ، قانونهم الوحيد . ويمكن أن نفترض ما يلي :

عندما سيرون المزارع مرتاحاً ، سيسعون إلى إحياء العادات القديمة وعندها ستتفجر الثورة بقوة أكبر ، وحس الملكية لن يتأخر عند الفلاح الدر زي ، بأخذ شكل من النشاط ، كما عند فلاحي البلاد كلها . ونحن متأكدون من أن أي اعتداء ، على هذا الحق الجديد لن يحتمل بسهولة . ومهما يكن من أمر المستقبل ، فإن التحول السياسي الذي يشهده الجبل ، جدير بالملاحظة ، فهو يشير إلى توقف النظام الإقطاعي واستعداد الشعب لامتلاك الأرض ، التي كان حتى الآن ، يستثمرها لحساب الشيخ القوي .

إن الرسالة التي بعث بها محمود عامر ، إلى شيوخ الجبل الآخرين ، عن حديثنا في الشهر الماضي ، تدل بوضوح على أنه لم يكن يتصرف بمفرده ، عندما كان يتوجه إلى قنصل فرنسا ، وإنما كان ينجز مهمة كلّفه بها الشيوخ الآخرون في الجبل ، وأنا أهنئ نفسي مرتين على الحيطة الذكية ، التي أبديتها مختبئاً وراء العموميات.

إن الحكومة العثمانية نفسها ، لا يمكنها إلاّ أن تعترف لي بالجميل ،على الآراء التي قدمتها للمبعوث الدرزي ، لأنها معنية مباشرة بالهدوء في هذا البلد ، وتعليماتي لم تكن تهدف إلى غير ذلك .

تقبلوا ، يا سيدي السفير ، فائق الاحترام الذي به يكون لي الشرف ، أن أكون خادم سعادتكم ، الوضيع جداً والمطيع جداً

خادمكم المطيع والمذعن غيلوا

وثيقة رقم ٦١

من غيلوا إلىالكونت دومونتبيلو

N° 30

Damas, le 7 Mai 1890.

1926

ENREGISTRÉ
12 MAI 1890

سعادة السفير ، الكونت دومونتبيلو ، سفير الجمهورية الفرنسية في القسطنطينية .

القنصلية الفرنسية في دمشق   دمشق في ٧ أيار ١٨٩٠

سيدي السفير :

في سلسلة من التقارير ، مؤرخة في ٢٩ حزيران ، ٢١تمـوز ،٨آب ،٢١تشرين الأول و٢٦ تشـرين الثـاني ١٨٨٩. كان لي الشرف ،أن أعلم سعادتكم بالأحداث الكبيرة ، التي حدثت في حـوران ، أو لأكـون أكـثر دقة ؛ في الـجبل الذي يشكل أحد التقسيمات الخاصة في حوران . يستخلص مـن مجموعـة المعلومـات ، المضمنة في الرسائل المشار إليها سابقا . إن الإقطاعية الدرزية ،كانت مهددة بشكل أكيد ، وكذلك وحـدة هذا الشعب الصغير النابعة من تلاحمه .

في رسالتي المؤرخة في ٢٦تشرين الثاني ، وأنا أشير إلى الاتفاق الـذي حصـل بـين الفلاحـين وزعمائـهم . كنت أضيف أن التفاهم . لم يكن باعتقادي يرتكز على أسس متينة ،لأنه مـن جهـة ؛لـن يعـدل الزعمـاء بسهولة عن عاداتهم القديمة المزاجية ، ومن جهة أخرى فـإن تـوق الشـعب لامتلاكـه الكـامل لـلأرض ، التي يزرعها لا يمكـن إلا أن يتعمـق مـع الزمـن . لم أكـن أنتظـر أن تـأتي الأحـداث مبكـرة لتـبرير هـذه التوقعات . مع ذلك ، وقبل أن أبدأ قصة الأحداث الطارئة قبل خمسـة عشـر يومـا تقريبـا ، أطلـب مـن سعادتكم ، أن تسمحوا لي بالعودة للوراء قليلا .

بعد الاتفاق الذي حصل العام الماضي ، بين الزعماء والفلاحين . شكل الفلاحون مجلسـا وطنيـا ، عـرف باسم " العامية " . هذا المجلس حل محل اجتماعات المشايخ السابقة ،يحكـم تقريـر كـل الأعمـال الـتي تهم الأمة،أعطى نفسه حق اختيار الشيوخ وإمكانية اختيارهم .إما من العائلات النبيلة ، أو من الشعب . إن عدة زعماء مؤثرين ،انضموا علنا للعامية ، وكانوا نشيطين تجاه قراراتها . أهمهم محمود عـامر (وهـو نفسه موضوع رسالتي ، في ٢١تشرين الأول و٢٦ تشرين الثاني ١٨٨٩) وهبـة عـامر ، سـليمان عـامر ،

حمد المغوش ، حسين جربوع ، شهاب عزام . وهناك آخرون يقولون إنهم مع العامية ولكنهم امتنعوا عن المشاركة بأعمالها ، إنهم عائلة أبو فخر والحمدان ونصر ، وآخرون يلتزمون الحياد ومن بينهم نورد العائلة المهمة الحلبي كل هذه الأسماء والتفصيلات ، عن كل عائلة مذكورة في تقريري الشامل ،عن حوران ، والمؤرخ في ٢٥ نيسان الماضي .

إن عائلة الأطرش ، التي تسببت بأخذ الأسلحة العام الماضي ، كانت تظهر عداءها للعامية بصراحة ، رغم الهزيمة التي حلت بها . لم تستطع أن تقبل تحديد سلطتها المطلقة ، التي تمارسها منذ سنوات عديدة ، على جزء ليس بالقليل من الجبل.

ولنتذكر أن إبراهيم الأطرش ، كلف بأعمال قائمقام أو حاكم الجبل .وأن الدروز ينظرون إليه نظرة سيئة، ويأخذون عليه أنه ، زيادة على تجاوزاته الظالمة ، باع نفسه لتركيا .

إن لعائلة الأطرش مستشار ، رجل دين درزي هو حسين طرابيه ، وهو يمارس تأثيرا كبيرا على فكر إبراهيم ، وهو مكروه من قبل الشعب .

إن لهم كمشاركين عدد من الدروز ، يدعون " الشوافنة " ، لأن أصلهم من جبل الشوف في لبنان، وإقامتهم في الجبل حديثة العهد . ومن غير الشوافنة ، فإن أنصار الأطرش الوحيدين هم عائلة أبو عساف ، وعائلة هنيدي ممثلة بزعيمها هزيمة ، وحتى هزيمة الذكي والحذق ، حرص ألا يظهر تعاطفه.

هكذا كان وضع الأحزاب في الجبل، عندما عقدت العامية ، قبل حوالي خمسة عشر يوما، اجتماعا ضم بين (سبعمئة وثمانمئة) شخص في السهوة ، وهي قرية تبعد ثلاث ساعات عن السويداء، مركز القائمقام إبراهيم الأطرش . وقد قرر لأول مرة ، في هذا الاجتماع ، أن الزعماء لن يكون لهم الحق بعد الآن ، بأن ينتزعوا من الفلاحين الأرض ، التي يزرعها الفلاحون ، وأنه لن يعطي الزعماء من المحصول ، كحصة إقطاعية إلا ربع الإنتاج ، دون حساب الضريبة المخصصة للحكومة التركية . وتوجه أعضاء من العامية إلى السويداء ،وعددهم حوالي ثلاثمائة ،ليبلغوا قراراتهم إلى القائمقام واخوته . فما كان من القائمقام واخوته ، الذين علموا بالأمر مسبقا، عن طريق الجواسيس ، والذين يدعمهم (١٥٠رجل) . ما كان منهم إلا أن واجهوا البعثة بطلقات البنادق ، فنشبت معركة راح ضحيتها ٣٨قتيلا و٥٠ جريحا . ورغم تميز وضعهم ، فقد مني الأطرش بهزيمة نكراء،فهربوا بسرعة ،وطلبوا اللجوء في حامية المزرعة ، التي أغلقت الأبواب بوجههم .ومن هناك توجهوا إلى(الشيخ سعد)،المحتلة من قبل مناصري القائمقام .وأخيرا وصل القائمقام ، قبل البارحة ، مع أخويه شبلي ومحمد الأطرش ،إلى دمشق لطلب مساعدة السلطات التركية . وقيل لي : إنه بعد هربه من السويداء ، قام الشعب بنهب كل أملاكه .

من جهة ثانية ،فإن المجلس الوطني الدرزي ، عقد جلسة جديدة بعد الأحداث التي عرضتها للتو . وحرر تصريحا موجها للوالي والمشير ، يطالب بعزل إبراهيم واستبداله بسعيد الحمدان الذي كان جده يحتل سابقا المكانة التي يحتلها آل الأطرش ، وتعهد المجلس في الختام ، وفي حال أرادت الحكومة عدم استبدال إبراهيم تعهد بإدارة الجبل بانتظام ، ودفع الضرائب المفروضة تماما كما هي.

حتى الآن لا تعرف نوايا الحكومة ،التي اكتفت بتعزيز حاميات حوران بـ: بطاريتي جبال ، وبضعة سرايا من خيالة البغال ، كانت أرسلت حال وصول خبر الاضطرابات ؛إلى دمشق . والمشير الذي كان في زيارة لبيروت ، عاد إلى دمشق على عجل ، ولكنه لم يذهب أبعد من هذه المدينة .

وأما الحكومة العثمانية ، فلا يمكنها إلاّ أن تسعد بالصراع ، الذي يقسم الدروز ويضعفهم . فلا شيء أفضل من ذلك ، يمكن أن يمهد لها الطريق لبسط سلطتها ،على هذا الشعب الصغير الدائم الحركة . فالمسألة كلّها هي معرفة ، إن كان الوقت حان لتوجيه ضربة قوية ، أو أنه يفضل انتظار أن يستنزف الدروز قوتهم بأنفسهم ، بشكل كامل .

اليوم ، كما كنت في العام الماضي ، اعتقد أنه سينتظر الحل الثاني .إن الثورة الاجتماعية في الجبل لم تنته ، والإقطاعية لم تهزم تماماً ، لكن مطالب الشعب وصلت حداً يخشى معه من حركة رجعية .

وليس على الأتراك ، إلا أن يتركوا الأحداث تتتابع ، حتى يأتي اليوم الذي يختفي فيه تماماً تأثير الزعماء ، فينشغل الشعب المجرد من السلاح ،بالأرض التي سيصبح مالكها ، ويصبح هذا الشعب عاجزاً عن إبداء أية مقاومة لإدارة الوالي .يمكن أن تقع بعض المغالطات ،في التفصيلات عن المعلومات التي يحويها هذا التقرير ، لأنه صعب جداً أن تستجلي الحقيقة كاملة ، وسط الأخبار التي تصل إلى دمشق ، والتي تتناقص تبعاً لناقلي الوثائق . مع ذلك أعتقد أن الأساسي صحيح .

أسوق على سبيل الخبر المريب ؛ما مفاده ، أن الدروز آملين أن حكومة الجمهورية ، لن تسمح للأتراك أن يسحقوهم . سيثورون عند الحاجة ، ضد سلطة السلطان ، على نحو يحث فرنسا على التدخل .

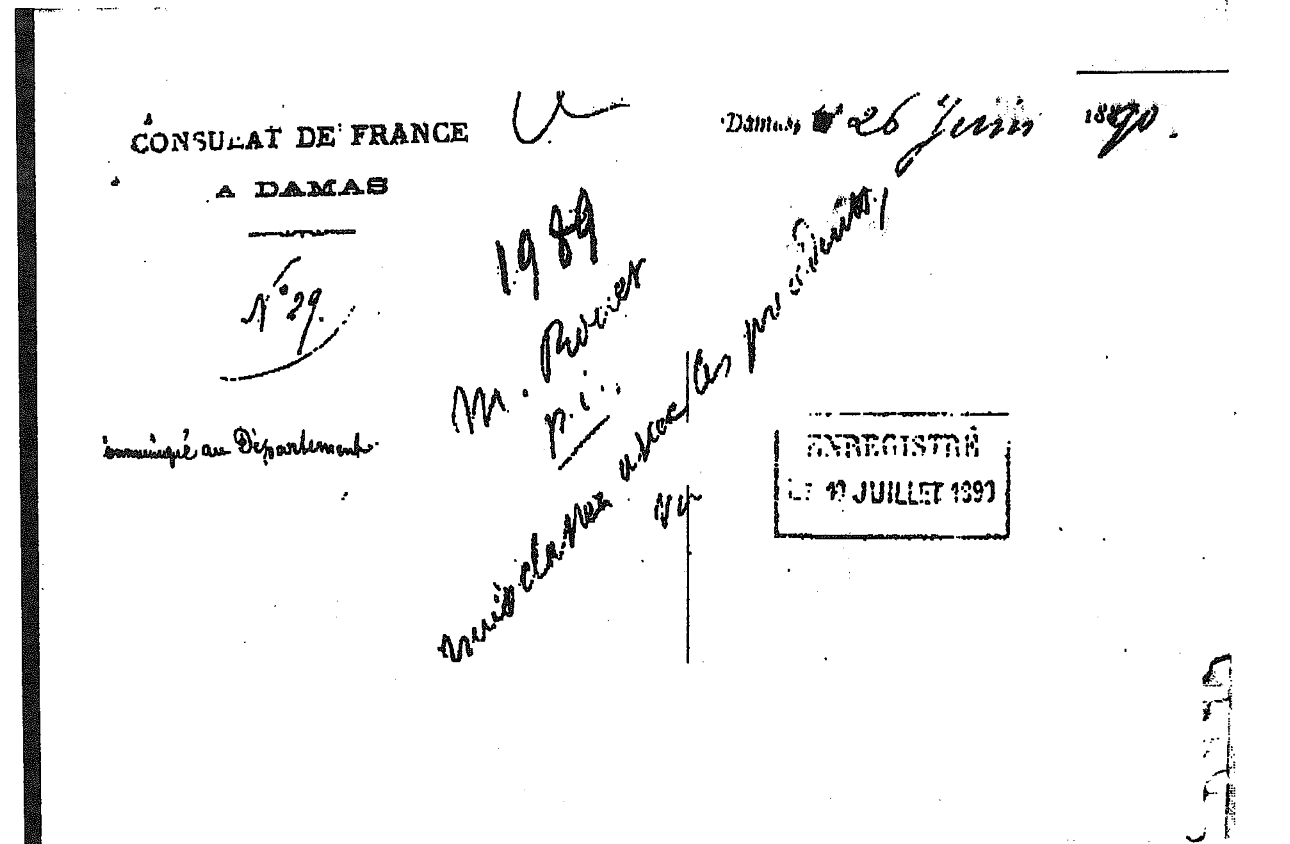
إنه من غير الممكن أن يدخل رأي كهذا ، عقول الناس في الجبل . إن في الأمر قصة مثل الكثير من سابقاتها ، التي ليست سوى من بنات خيال الشرقيين المبدع . ما هو ثابت أن درزيا مقيما في دمشق ، وهو" محمود عامر " سألني بكلمات مبطنة ، وبكثير من التردد ، إن كانت فرنسا لن تهتم بالشعب ،في حال كون وجوده مهددا . أجبت مختصرا أن احتمالا كهذا غير متوقع ، والأمر ليس تمردا ضد الحكومة، وأنه إن كان لي أن أنصح الدروز ، أقول لهم : ألا يركضوا وراء المخاطر، وعمل كهذا لن يكون في النهاية في صالحهم .

ولتطمئن سعادتكم ، أنني سأعرف في الحالات كافة ، كيف أتجنب المجازفة فيما يتعلق بأعمال الدروز. إنني أتتبعها باهتمام وجدية ، ولكن لا أهتم طالما أن أمن مسيحيي حوران غير مهدد .تفضلوا سيدي السفير ، بقبول مشاعر الاحترام العميق ، الذي به يشرفني ، أن أكون خادمكم الوضيع جدا ؛ والمطيع جدا .

خادمكم المطيع والنصاع جوفروا

وثيقة رقم ٦٢

من جوفروا (GEOFROY) إلى دومونتبيلو


CONSULAT DE FRANCE
A DAMAS
N° 29
Communiqué au Département
Damas le 26 Juin 1890.
ENREGISTRÉ
LE 19 JUILLET 1890

القنصلية الفرنسية — دمشق في ٢٦ أيار ١٨٩٠

في دمشق — مسجل في ١٩ تموز ١٨٩٠

رقم٢٩

مسجل في المديرية

تتمة ١ — العسكرية ضد الدروز

سعادة السفير ، الكونت دومونتبيلو ، سفير الجمهورية الفرنسية في القسطنطينية .

سيدي السفير :

في تقاريره عن أحداث حوران والجبل ، حول المخاطر التي تتهدد الإقطاع ، ووحدة هذا الشعب الصغير ، نتيجة للخلافات التي قسمته ، فإن السيد /غيلوا/ أعلمكم بشكلٍ دقيقٍ ومفصل ، عن الوضع الحالي ، ولا حاجة للعودة إلى ذلك اليوم . ولكن مايهم أن أشير به ، لسعادتكم منذ الأحداث الأخيرة ، ولي الشرف في ذلك ، هو القرار الذي يبدو أن حكومة الباب العالي اتخذته ، بأن تنفذ بشكلٍ حتمي ، مشاريعها ضد الدروز .

في التاسع عشر من هذا الشهر ، تم استقدام آخر لقواتٍ مؤلفة من / ألف ومئتي رجل / ومن بطارية جبلية من /

اثنتي عشر قطعة / . استقدمت إلى حوران ، بحجة تعزيـز القوات . هـذا هـو السبب الـذي يتيح تفسير هـذه السلسلة الثانية من نشر القوات ، التي ستصل إلى حوالي / ثلاثمئة عسكري / موزعين في مختلف نقاط حوران .
في الحقيقة ، وكل شيء يدعو للافتراض ، ذلك أن تظـاهراً كـهذا لايمكـن أن يكـون لـه إلا هـدف واحـد ، وهـو الضغط على الدروز ، وإجبارهم دون إعلان العداء على قبول كل الشـروط المفروضـة مـن قبـل الحكومـة . الشـروط التي لن تهدف إلى أقل من هدم وحدتهم . إن الانقسام المسيطر ، والذي هو من عمـل السـلطة ، والوضـع الحـالي للأحزاب ، والإحباط الذي يصيبها إضافة إلى الخوف من رؤية المحصول المدمر . كـل هـذا يجعلنـا نفـترض أن الباب العالي كان كبيرالحظ في الوصول ـ هذه المرة ـ إلى الهـدف الـذي تـاق إليـه منـذ سـنوات . وإذا كـان عملـه ناجحاً ، فإن النتيجة ستكون نزع التأثير البريطاني عن هذا الشـعب ، الـذي لم تنقطـع بريطانيـا عـن ممارسـته بهدف منافسة تأثيرنا على سورية .ومن جـهتنا ، ليـس لنـا إلا أن نـهنيء أنفسـنا بحـدثٍ كـهذا ، وأن ننتظـر الظروف المناسبة ، التي تسمح لنا يوماً ما ، بالاستفادة منه ، لصـالح تفوقنـا في هـذا القطـر . لكـن هـذا المنظـور يجب ألا ينسينا ، مصير المسيحيين المقيمـين في جبـل الـدروز و حـوران . إذا وقـع خـلاف ، و هـذا مـن قبيـل الاحتمال ، و خلافاً لتوقعاتي . في هذا الموضوع ، إنني أشاطر السيد /غيلوا / مخاوفه ، و أتوقـع سـلفاً مثلـه ، بأنني سأتلقى المواساة ، من أجل هؤلاء التعساء . و سأكون معترفاً بالجميل لسعادتكم ، إن تفضلتـم ، بتوجيـهي نحو السلوك الواجب اتباعه في الحالة تلك . و مع ذلك فأنا اعـترف ، أن قنـاعتي هـي أن السـلطة العثمانيـة ، ستبذل جهودها كي تحول دون إزعاج المسيحيين ، أو إساءة معاملتهم ، بغية ألا تهيأ لنا فرصة التدخل في هـذه المسألة .

تفضلوا سيدي السفير ، بقبول تعبيري عن فائق الاحترام ، الذي به يكون لي الشرف ، أن أكون خـادمكم المطيـع جداً و الوضيع جداً .

خادمكم المطيع والنصاع جوفروا

وثيقة رقم ٦٣

من القنصل إلى السفير

دمشق في ٣ تموز ١٨٩٠ الساعة : الثالثة و عشر دقائق .

وصلت في الساعة الثالثة وعشر دقائق

حصل حادث بين الجيوش العثمانية والدروز ، في ٢٥ حزيران في السويداء ، عاصمة الجبل. كان سببه السلطة ، ولكن الدروز هم الذين فتحوا النار ، وقصفت السويداء ودمر أغلبها ، واحتلتها الجيوش العثمانية . ويقدر القتلى في صفوف الدروز ب / اربعمئة /والجرحى بضعفي ذلك . وقتل /ستة وعشرون جندياً / ، و /أربعة ضباط / وجرح حوالي / الستين / ونؤكد أيضاً أنه في ليلة / ٢٨ / ، فاجأ الدروز الحي العام المقام في السويداء . وأوقعوا بالقوات خسائر فادحة ، وصلت إلى / اربعمئة قتيل / وعدد كبير من الجرحى . وتأزم الموقف واتحد عرب الصفا مع الدروز ،وأما الحكومة فقد جمعت تعزيزات من سالونيك وحلب وبيروت وحاصبيا / راشيا /.

منشور في المديرية .

خادمكم المطيع و المنصاع جو فروا

وثيقة رقم ٦٤

CONSULAT DE FRANCE
À DAMAS

Damas, le 9 juillet 1890

N° 31

(Communiqué à Paris)

ENREGISTRÉ LE 17 JUILLET 1890

القنصلية الفرنسية   دمشق في ٩ تموز ١٨٩٠

في دمشق   مسجل في ١٧ تموز ١٨٩٠

رقم ٣١

منشور في باريس

سعادة السفير ، الكونت دومونتبيلو ، سفير الجمهورية الفرنسية .

سيدي السفير :

عندما تشرفت ، عبر تقريري السابق المؤرخ في ٢٦ حزيران رقم ٢٩ . بإعلام سعادتكم عن التحضيرات العسكرية، للقوات البرية ضد الدروز . لم أكن أظن أن الأحداث ، ستتتابع بسرعة ، رغم إن التحضيرات ، كانت تدل على أن المعركة وشيكة .

صحيح أن حكومة الباب العالي، بدت عازمة على إنهاء هذه المسألة ، المعلقة منذ سنوات ، لكن اللقاءين اللذين حصلا في ٢٥ و٢٨ حزيران ، واللذين حرصت أن أخبركم بهما ، في الثالث من هذا الشهر . كانا موضع دهشة ، يعزى الأول إلى المبادرة الخرقاء للقائد العام للحملة .

إن ممدوح باشا ، الذي أسندت إليه قيادة العمليات ، و الذي هو بالوقت نفسه حاكم حوران . حصل على رتبة (عميد) ، رغم كونه أمياً .

وتقع مسؤولية هذا الوضع ، على فكره المغامر ، وطبعه المزاجي ، أكثر مما تقع على مواهبه العسكرية . وقد اعتقد أنه في هذا الظرف ، يمكن أن يخدع الدروز ، ويجبرهم على قبول الشروط المفروضة ، من الباب العالي ، دون أن يكون من الضروري إعلان الحرب ، ونزع السلاح العام .

وقد استدعى ممدوح باشا الزعماء إلى المزرعة ، حيث كان قد جمع قواته . وهناك أبلغهم إرادة السلطات ، وأعلمهم عزمه دخول السويداء ، عاصمة الجبل بغية إبلاغ الشعب رغباته .

أما الزعماء ، ومع احتجاجهم على خضوعهم الكامل للحكومة . فقد أعلموا ممدوح باشا ان دخول السويداء ، مع الجيوش ، يمكن أن يؤجج حماس الشباب الدرزي ، وأن يؤدي إلى حدث ما يؤسف له . وفي الوقت نفسه ، فقد أكدوا له ، أنه إذا أراد أن ترافقه ثلة من مئة أو مئة وخمسين فارساً فلن يخشى شيئاً من ذلك القبيل .

وأجابهم العميد : إنهم بهذه اللغة الخاصة ، لم يفصحوا عن الطاعة ، وأن سيف جلالته سيعرف كيف يطالبهم

ورغم أن رغبة الباب العالي، كانت تنصب على تجنب العنف و تتذرع للتوصل عبر المفاوضات وبذر الشقاق إلى إخضاع الدروز والسيطرة عليهم . مع ذلك ، فقد كان ممدوح باشا مجبراً على مهاجمة السويداء ، ليدعم هيبة السلطة . وعندما وصل إلى مسافة قريبة ، من هذه المدينة الصغيرة ، وعندما رأى الدروز أن الأمر واقع لا محالة ، بدؤوا العداء . وقد واتتهم ريح المعركة أولاً ، بفضل اختلاف مستويات الأرض ، وبفضل الصخور التي استغلوها كملجأ. ولكن ما إن خرجوا من الملاجئ الطبيعية ، والتي كانت تحميهم ، لمتابعة القتال على الأرض المكشوفة ، ضد عدو تظاهر بالهزيمة ، حتى وقعوا بين نارين ، وسحقوا بالمدفعية . عندها تفرقوا ولاذوا بالفرار ، دون تفكير بالدفاع عن السويداء ، التي قصفت ودمر معظمها . ثم تجمعوا في قنوات ، على مسافة ساعة من عاصمة الجبل ، وقد خلفوا حوالي (أربعمئة قتيل) ، وكان بينهم حوالي (ثمانمئة جريح) . بينما كانت خسارة الجيوش ، تقدر بستين جريحاً) و (خمسة وعشرين قتيلاً) بين الجنود ، وأربعة بين الضباط .

بعد هذا الحدث ، الذي كانت فيه الغلبة للسلطة . عاد الدروز في ليل الثامن و العشرين ، و التاسع و العشرين من حزيران ، ليفاجئوا الحملة ، التي كانت قد استقرت في السويداء . وبما أن الحملة كانت حراستها سيئة ، ولم تتوقع أبداً هذا الهجوم المعاكس ، فقد خسرت أكثر من (أربعمئة رجل) ووقع بين صفوفها ، عدد كبير من الجرحى .

وما أن انتهى تأثير المفاجأة ، وبعد أن استطاع ممدوح باشا تجميع عساكره ، حتى سارع الدروز بالانسحاب ، غير آبهين كثيراً ، بدعم ضربتهم للجيش . وبما أنهم لم يعودوا إلى قنوات كملجأ ، فقد ذهبوا إلى عاهرة ، وهي مدينة صغيرة ، تقع بين السويداء واللجاة ، ومن المؤكد أن معظمهم تفرق ، ليهتم بأعمال الحصاد ، كي لا يضيع المحصول ـ موردهم الأساسي ـ والذي بدونه سيواجهون الجوع سريعاً .

وهناك خطر آخر يتهدد الدروز ، إنهم يخشون ـ كما يبدو ـ أن يسد عرب اللجاة مدخل الجبل الذي كان دائماً ملجأهم ، كلما حلت بهم هزيمة . ويؤكد أيضاً أن ممدوح باشا واثق من محالفة البدو ، وذلك لسماحه لهم بنهب كل ما يضعه الدروز كأمانة في اللجاة ، والاحتفاظ به . ولكن من جهة ثانية ، يعلم أيضاً أن عرب اللجاة، قد ينضمون إلى الدروز ، بعد النجاح النسبي الذي أحرزه الدروز ليلة الثامن والعشرين ، والتاسع

والعشرين من حزيران . ونحن كلنا نعلم ، أن هذه التحالفات ، المرهونة بربح القدر المناسبة ، ليست متينة على الإطلاق . وفيما يبقى ، فإن الحالة الآن للدروز سيئة جداً ، لدرجة أنهم لا يستطيعون الاعتماد على حلفائهم .
إن المعلومات الرسمية ، لاتذكر سوى معركة واحدة ، وبضعة مناوشات . مع ذلك ، يبدو أن الباب العالي تحرك لمواجهة تطور الأحداث ، لدرجة أنه عين استناداً لأنباء موثوقة في البلاد ، عين مشيراً يدير الأعمال المدنية و العسكرية في حوران . إن هذه الشخصية المبعوثة من القسطنطينية ، بكامل القوة ، عليها التصرف بمعزل عن الوالي و المشير الحالي ، للجيش الخامس . وبما أن دروز لبنان ودروز حوران يشكلون أمةً واحدة ، فإن زعماءً دروزاً لبنانيين ، قدموا إلى دمشق ، ليقدموا مساعيهم الحميدة للوالي . لكن مهمتهم لم تثمر في شيء ، وقد أراد آخرون ، القيام بالمهمة نفسها ، لكنهم عادوا إلى بيوتهم ، إثر الاستقبال السيء من قبل مصطفى عظيم باشا .
مع ذلك فإنه الحاكم العام ، استدعى/ علي بيك جنبلاط / ، زعيم عائلة جنبلاط الدرزية ، الأغنى والأكثر تأثيراً . إنه أراد استخدام هذه الشخصية ، كوسيط ، وأراد أن يقدم له قائممقامية الجبل ، ليحل محل إبراهيم الأطرش ، الذي يكون في تلك الأثناء ، مع أخيه ، قرب متصرفية حوران ، والذي يتابع فصل مشكلته عن مشكلة أبناء دينه .
إن أول زيارة لعلي بيك جنبلاط ، عند وصوله إلى هنا ، كانت لقنصل إنكلترا . ربما وجب أن يذهب إليه ، ليطلب منه معلومات ، رغم أنه رأى قبل سفره (الكولونيل كروتي) ، قنصل إنكلترا العام في بيروت ، الذي بدلاً من أن يذهب في إجازة ، كما أعلمتني القنصلية العامة في هذه المدينة ، ذهب خلافاً لذلك إلى دروز لبنان .
إن المعلومات ، التي كان لي شرف تقديمها لسعادتكم ، ربما تنقصها الدقة ، بسبب الصعوبة حالياً ، في توضيح الحقيقة كاملة ، وسط الروايات المختلفة التي يتناقلها الناس . خاصة مع الاحتياطات ، التي تتخذها السلطة لمنع وصول أخبار حوران إلى دمشق . مع ذلك أظن أن تلك المعلومات دقيقة لحد ما .
واستطيع القول مقدماً ، إن الناتج الأخير غير المستبعد ، هو حسب رأيي لا شك فيه ، سيتمكن الدروز من الاحتفاظ لبعض الوقت ، بما يشبه الاستقلال ، لكن حكومة جلالة السلطان ، ستجني ثمار هذه السياسة الصبورة والذكية ، والتي لاتنفك تمارسها منذ سنوات ، والتي يمكن ملاحظة آثارها منذ الآن .
تقبلوا سيدي السفير ، تأكيدي على احترامي العميق ، الذي به يكون لي الشرف ، أن أكون الخادم الوضيع جداً ، والمطيع جداً لسعادتكم .

خادمكم المطيع والمذعن جوفروا

وثيقة رقم ٦٥

إلى الكونت دومونتبيلو

CONSULAT DE FRANCE

A DAMAS

N° 35.

(Communiqué au Département)

Damas, le 15 juillet 1890.

M. Ribot

ENREGISTRÉ LE 23 JUILLET 1890

القنصلية الفرنسية — دمشق في ١٥ تموز ١٨٩٠

في دمشق — مسجل في ٢٣ تموز ١٨٩٠

رقم ٣٥

(مسجل في المديرية)

توقف النزاع في حوران ، خضوع جبل الدروز

سعادة السفير ، الكونت دومونتبيلو ، سفير الجمهورية الفرنسية . سيدي السفير :

بعد المناوشات التي كان لي الشرف ، أن أبعث إليكم بتفصيلاتها ، في السابع من هذا الشهر . فإن النزاعات توقفت بين الجيوش الإمبريالية والدروز ، ويبدو أن حوران ستبقى الآن هادئة ، لبعض الوقت .

إن الشرط الوحيد الذي طلبه ممدوح باشا ، حاكم حوران ، باسم جلالة السلطان ، كي يعم الأمان . كان مجرد تصريح بالخضوع من قبل الثوار . إن الدروز وقد شعروا إنهم غير قادرين على مواجهة مقاومة جادة ، وقد أرادوا أن يلتفتوا إلى أعمال الحصاد . سارعوا للتراجع رغم استغلالهم البسيط لليلة الثامن و العشرين من حزيران.

أرجو سعادتكم ، أن تسمحوا لي بتصحيح قصة هذا الحدث الأخير . لم تكن الجيوش قد فوجئت في معسكرها ،

كما افترض . ولكن بما أن ممدوح باشا ، كان يتهيأ لتطويق الدروز المجتمعين في قنوات ، ليخضعهم بالتجويع . فقد أرسل الدروز ، بعد علمهم بذلك ، عدداً كبيراً منهم ، ليهاجم المعسكر الذي افترضوا أنه ضعيف الحماية ، بينما راح الباقون يشاغلون الجيوش التي تطوقهم ، و ما تزال بعيدة عن السويداء . ورغم أن الدروز أوقعوا خسائر كبيرة بين الأتراك ، إلا أنهم سرعان ما تشتتوا و هربوا .

سيدي السفير : يبدو أن السلطة عدلت عن إرادتها ، إنهاء الوضع في حوران ، في الوقت الحاضر . إن مشروع إجبار الدروز ، على قبول البرنامج الذي بموجبه ، يصبح الدروز مثل بقية رعايا الباب العالي. إن هذا المشروع، أرجئ لوقت آخر ، وبقيت حكومة جلالته ، قانعة هذه المرة أيضاً ، بالقيام بوقفة على الطريق ، التي سلكتها بصبر كبير ، عبر سنين . هذه الوقفة ربما تكون الاحتلال الدائم للسويداء ، عاصمة الجبل . إذ يفكر مصطفى عظيم بدعم إبراهيم الأطرش نفسه كقائم مقام ، والذي فقد شعبيته . ولكن إذا أصر الوالي، على هذه الفكرة الأخيرة ، فإن خضوع الدروز ، لن يدوم طويلاً .

إن سعادتكم ، تعرفون عبر التقارير السابقة للسيد (غيلو) ،سلوك و تصرفات إبراهيم الطرش ، و أبناء عائلته، الذين كانوا سبب الحركة الأخيرة .

إن هذا الزعيم الدر زي ، الذي أجبر على الهرب . كانْ قد بحث مع اخوته ، عن ملجأ في دمشق ، حيث جاء يطلب مساندة السلطة . ويعتقد أيضاً أنه ربما تحالف مع السلطة ، وأنه شكلت مجموعة مساعدة من الدروز ، تنضم إلى العساكر و تقاتل في صفوفها .

إن التغير المفاجئ ، في تنفيذ مشاريع الباب ، يعزي إلى الخوف من رؤية دروز لبنان ، يتحركون . وان يؤدي ذلك إلى تعظيم المسألة ، التي لا تخلو أصلاً من الصعوبات ، ولكن ما كان يرعب السلطة ، إلى هذا الحد ، ليس تدخل دروز لبنان ، وإنما إمكانية تدخل قوة أوروبية ، في أحداث حوران . إن هي أخذت وجهاً جديراً بالاهتمام .

إن تأخر سفر العقيد (كروتي) القنصل العام لإنكلترا في بيروت . ونبأ وصول السيد (وود) إلى سورية ، وهو قنصل قديم لجلالة ملكة بريطانية في دمشق ، وهو رجل نشيط ، وعلى معرفة جيدة بالناس و الأشياء ، في هذا البلد . ووجود "دورغمان " من القيادة العليا للجيوش الإنكليزية في مصر ، وجوده في لبنان . كل هذا حرك مخيلة الأتراك ، وترك فيهم انطباعاً عاماً . يجب أيضاً أن يضاف إلى هذه الاعتبارات ، النقص الفظيع في المال ، و الرغبة التي عبر عنها جلالة السلطان ، بأن يوافى بأسرع وقت بنهاية المسألة الدرزية .

في الأسبوع الماضي ، دخل ممدوح باشا دمشق ، دخول المنتصرين . وهو يحمل عقد الطاعة ، موقعاً من هؤلاء الجبليين ، وقد ذهب المشير ، والموظفون المدنيون و العسكريون الرئيسيون ، ذهبوا لاستقباله على مسافة من المدينة ، وهي المرة الأولى التي يبجل فيها متصرف بهذا الشكل . وذهب المتصرف إلى حوران ، ولكن بعد أن تشاور مع الوالي و المشير ، و بعد أن حمل معه الوثائق الجديدة من حكومته . إن اللغة

السلمية التي اتبعها منذ عودته ، إلى عمله ، مع سكان الجبل خاصة بعد مداولاته ، مع من هم أعلى منه مرتبة . إن تلك اللغة انتهت إلى طمأنة الدروز ، و إلى إحلال الهدوء . و الطمأنينة في البلد لبعض الوقت . و لكن باعتبار أن هذا الهدوء و هذه الطمأنينة ، يمكن أن يكونا مؤقتين ، فإنني سأتابع كل ما سيحدث في حوران ، بغية أن أكون جاهزاً ، لوضع سعادتكم ، في صورة الأحداث التي قد تستجد . أما بالنسبة لمسيحيي حوران ، الذين يعرفون أن سعادتكم ، تولونهم اهتماماً كبيراً ، فإنه لي الشرف ، بغية طمأنتكم على وضعهم ، أن أعلمكم أنهم ليسوا قلقين ، و آمل أن يبقوا كذلك ، إن تكررت الأحداث نفسها .

بالانتظار ، فإنني ملتزم تماماً ، و الحالة هذه ، بوثائق السفارة ، و سأعنى كلما دعتني الحاجة للاهتمام بهم ، سأعنى بأن أقوم بذلك بالحذر الكامل ، و دائماً من قبيل المساعدة .تفضلوا سيدي السفير ، بقبول مشاعر الاحترام العميق ، الذي به يشرفني أن أكون خادمكم الوضيع جداً ، و المطيع جداً .

حاشية :

علمت لتوي من مصدر موثوق ، أن العقيد كروتي ، و خلال إقامته في المختارة ، و هي بلدة في لبنان . نصح الدروز ، بعد خسارتهم أن يهاجموا قرية مسيحية ، كي يخلقوا أزمة ، إذا استمرت السلطة بمتابعة مشاريعها ضدهم .

خادمكم المطيع والمذعن جوفروا

وثيقة رقم ٦٦

من جوفروا إلى الكونت دومونتبيلو

CONSULAT DE FRANCE

DAMAS

Damas, le 15 Septembre 1890

N. 43.

دمشق في ١٥ أيلول ١٨٩٠

القنصلية الفرنسية

في دمشق

رقم ٤٠

اضطرابات حوران

مسجل في المديرية

سعادة السفير ،الكونت دومنتيلو ،سفير الجمهورية الفرنسية في القسطنطينية .

سيدي السفير :

عندما كان لي الشرف ،أن أقول لسعادتكم ،في عجالتي الأخيرة ،المؤرخة في الخامس والعشرين من تموز ،الماضي تحت رقم ٢٢ الخاصة بتوقف العداء في حوران ،عندما قلت : إنه يبدو لي أن الهدوء ليس إلا مؤقتاً ،لم أكن أظن أنه سيتوجب علي ، أن أعلم سعادتكم بعد ذلك بقليل ،عن تمرد قام به الدروز ،قبل أيام قليلة .

إن سكان صلخد ،وهي قرية في الجبل ،كانوا السنة الماضية ،قد انتزعوا من عرب الرولة ،في اللجاة ثلاثمائة جمل ،بعد المطالبات التي قام بها ،في الآونة الأخيرة (سطام الفايز)،زعيم القبيلة ،قام ممدوح باشا ، حاكم حوران باستدعاء زعيم درزي يدعى شبلي الأطرش ، وأمره بالذهاب ليعمل على رد الجمال للبدو .فرد شبلي الأطرش ، بأنه لا يستطيع النجاح بمهمته ، إن لم يصحبه عدد من الجنود . فسارع ممدوح باشا إلى وضع تحت تصرف شبلي الأطرش (٦٠رجلاً) . ينتمون إلى فصائل خاصة ، تمتطي البغال ،ومخصصة للعمليات في البلاد الجبلية .

وبدلاً من أن يذهب شبلي الأطرش بنفسه إلى صلخد ، قام بإرسال أحد إخوته ، الذي قابل سكان القرية ،

ليعلمهم بأوامر الحاكم ،وليأمرهم بالخضوع لهـا .استقبله الجبليـون ، هـو والعسـاكر الذيـن يصحبونـه ؛أحسـن استقبال .ووزعوهم على منازل مختلفة ،حيث قدم لهم الطعام .وما إن رؤوهم منشـغلين ،حتـى انقضوا عليـهم ، ونزعوا أسلحتهم وطردوهم من القرية ، تحت ضربات العصي .ومؤكد أيضاً أنهم تابعوهم حتى السويداء ، عاصمة الجبل .حيث يقيم القائمقام ، وحتى أنهم قتلوا واحداً منهم وجرحوا اثنين ، بعد هذا الحادث مباشرة ، أشـعلوا النيران ، حسب عاداتهم ، كإشارة لإعلان الحرب ، وليسخروا مـن السـلطة ، قـاموا بإرسـال الأسـلحة ، الـتي انتزعوها من الجنود إلى قائد المعسكر . وقدم ممدوح باشا لتوه إلى دمشق ، ليعلم الحاكم العـام والمـار يشـال ؛بمـا حدث ، وليطلب التعليمات ، وليؤكد من جهة أخرى ، أنه لم يترك عمله ، إلاّ ليعالج جرحاً قديماً . الحقيقـة أن هذا الجنرال وقد رأى هيبة السلطة،وكذلك هيبتة تهتز بعنـف ، أراد بالاتفـاق مـع صديقـه الحميـم (حلمـي أفندي) مكتبجي الولاية ، أن يجعل الوالي يقرر تسيير حملة ثانية ضد الدروز ، أمل أن يتوصل هذا الموظـف ذو التأثير الكبير على مصطفى عظيم باشا .كما كان الأمر مع الحكام العامين السابقين

إذن أمل أن يتوصل اليوم أيضاً ، إلى إقناع الحاكم العام ، كما استطاع أن يفعل فيما يتعلق بالأحداث الأخـيرة في حوران . أن يقنعه . بضرورة القيام بعمليات عسكرية ضد جبل الدروز .

من المؤسف حقاً ،سيدي السفير . أن ينقاد والي سورية ؛ كما يقال ، من قبل تابعه ، في بداية الأحداث ، وقبل إعلان العداءات الأولى . أن ينقاد إلى عدم تكليف الدروز ، بتغيير قائمقامهم الحالي ، مقابل القبول بإنشـاء سـجل المساحة و المحاكم القانونية في بلدهم ، ومقابل الإحصاء وضريبة العشر ، وإنشاء حامية في السويداء .

كان يمكن ، لو لم يفعل ، أن يتجنب رؤية هيبة السلطة ، تمس بالسماح لمجموعـة تحـب الاضطرابـات ، بـأن تتابع تحركاتها المعتادة ، دون عقاب . ولما كان هيأ الفرصة للإنكليز في الوقـت نفسـه ، أن يحرضـوا ويشـجعوا الدروز على المقاومة ، وعلى تعقيد الأحداث لجعل التدخل الأجنبي ضرورياً .

إن هذا الاحتمال الأخير ، هو الذي حدا بحكومة الباب العالي ، إلى عدم متابعـة مشـاريعها ، ضـد الجبـل ،وإلى إرجاء التنفيذ لأوقات أخرى .

خادمكم المطيع و النصاع جوفروا

وثيقة رقم (٦٧)

فيما يلي نص تقرير القنصل الروسي في بيروت قسسطنطين بيتكوفيتش"[١]" الذي شغل هذه الوظيفة ما بين عام ١٢٨٦ هـ / ١٨٦٩م و عام ١٣١٤هـ ١٨٩٦ م.لم يكن قسطنطين بيتكوفيتش "[١]"سياسيا يمثل بلاده في العمل الدبلوماسي فحسب ،بل كان شغوفاً بحب المعرفة ، مثقفاً واسع الاطلاع ، مؤرخاً دقيقاً .فقد ألف خلال فترة إقامته في بيروت كتابا بعنوان لبنان و اللبنانيون عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م ثم كتب تقريرا علميا مهما بعنوان :" سورية ،حوران والجبل "عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م . بسبب الاهميه الواضحة لهذا التقرير رغبت في إدراجه في ملحق الوثائق غير المنشورة بعد أن قام بترجمته الى العربية الأديب كرم رستم الحائز عاى درجة الماجستير في اللغة الروسيه و ادابها والتقرير محفوظ في مكتبة بطر سبورغ "لييننغراد سابقا" في روسيا بين أوراق الجمعية الأرثوذكسية الفلسطينية حصل الدكتور المهندس نعمان ابوفخر على صورة عنه من الارشيف المذكور وقدمها لي مشكوراً

"وان تكن سوريا تتوضع على مقربة من أوروبا .مما يسمح لمختلف السفن التابعة لشركات أوروبية وتركية ومصرية ،بزيارة موانئها يوميا ،وكذلك افواج السائحين القادمين من أوروبا و أمريكا ،التي تؤم بيروت و غيرها من المدن الساحلية السورية .

و من هناك ينطلقون نحو الداخل برحلات متعددة الأغراض و الأهداف –رغم كل ذلك –لايمكن اعتبارها بلدا معروفا بما فيه الكفاية ،تتوافر عنه دراسات جغرافية أو اثنوغرافيه .إذ توجد هناك في سورية بعض المواقع الهامة و غير المعروفة، والتي قلّما ترتادها أقدام البحّاثة الأوروبيين .حيث تزخر هذه المواقع بمعطيات "بكر"قيّمة من الناحية الجغرافية و الاثنوغرافية و علم الآثار ...من أهم هذه المواقع غير المعروفة حتى الآن، حوران و الجبل ،الذي تمتع سكّانه ؛و ما زالوا بنمط حياةٍ يتسّم بالاستقلالية .و ذلك بفضل مناطقهم الوعرة، و محاذاتهم لبوادي قبائل البدو الشاسعة .الذين امتهنوا أعمال السّطو مم اقضى مضاجع السلطات التركية و دفعها–بين الحين و الآخر– لاعداد حملات عسكرية باهظة التكاليف .

قد نقع في الآداب الإنكليزية و الألمانية و الفرنسية أحيانا ،على وصفٍ موجزٍ لسورية ،و كذلك مقتطفاتٍ عن بعض الفئات الدينية ،و الأقوام القاطنة لهذه المنطقة الشاسعة . غير أننا في ادبيّاتنا الروسية ،لا نصادف شيئا من هذا إطلاقاً،في حين ،تستحّق سورية من البحاثة الروس و الروس بشكلٍ

(١) بيتكوفيتش ، قسطنطين ،لبنان واللبنانيون،تقديم سيميليا نسكايا ،ترجمة ،يوسف عطاالله، قدم للنص العربي د. مسعود ضاهر ،دار المدى ،بيروت ،١٩٨٦ ،ص ١٠

عام .إن يولوها عناية اكبر، على اعتبار أن لنا فيها ،في الوقت الراهن ،مصالح دينية و سياسية اكثر من باقي الدول الأوروبية الكبرى .و بهدف تعريف القراء الروس _في حدود الممكن _بجغرافية واثنوغرافية سورية ،و تجاوز النقص الملحوظ في هذا الجانب.دأبت على إعداد هذه المقالة، عن أحد اكثر مناطق سورية روعة (آرام برّ الشام) تحت اسم حوران "اورانيتس ".

تندرج كل المنطقة الممتدة من جنوب دمشق ،و المحاذية لمجرى نهر الأردن تقريبا ، حتى جبل نابلس،و حتى تخوم سنجق البلقاء على شكل سهل ممتد تكتنفه الجبال.

وتشكل حوران سنجقا مستقلا بذاته (متصرفية) تابعه لدمشق ، و مقر المتصرف قرية الشيخ سعد ، الواقعة في قلب المنطقة تقريبا.حدودها الشمالية تبدأ على مسافة "عشرين ميلا من مدينة دمشق ، ومن الغرب مجرى نهر الأردن ، و من الجنوب حتى السهل الفسيح الممتد إلى الحجاز ، و من الشرق حتى تخوم البادية .

وينقسم السنجق من الناحية الإدارية إلى أربعة أقضيه : الشيخ سعد ـ القنيطرة ـ جبل عجلون ـ والجبل.

وتمتاز أراضي حوران بخصوبتها العالية ، ومحاصيلها الوفيرة . رغم افتقار بعض مواقعها إلى مياه الري. وتشتهر حوران بإنتاجها الكبير للقمح ، حتى أطلق عليها اسم (مخزن سورية) ، (صومعة سورية) .

وتتوفر المياه في الجزء الغربي من حوران ، بينما هي أقل من ذلك في الجزء الشرقي ، في حين يعاني القسم الأوسط من نقص كبير في مخزون المياه ، حيث يعتمد السكان هنا على مياه الأمطار ، التي يحتفظون بها في آبار عميقة . أما من حيث خصوبة التربة ، فيمكن تقسيم حورانإلى قسمين جد متباينين : القسم الأول : الأكثر خصوبة ـ الأوسط ـ والمعروف باسم (النقرة) التربة هنا حمراء اللون ناعمة ، ولاأثر للحجارة فيها .

أما القسم الثاني : والمحاذي للقسم الأوسط من جانبيه ـ الشرقي والغربي ـ فتربته بركانية بازلتية اللون، وغير صالحة للزراعة .المنطقة عموما ، قفراء موحشة ، تكسو روابيها الأعشاب خلال فصل الربيع فقط . والأشجار نادرة جدا هنا ، حيث يمكنك أن تسير لمدة خمسة عشرة ساعة دون أن تصادف شجرة واحدة ، أو مورد ماء . ويجد سكان الأرياف أنفسهم ،مرغمين على نقل المياه على مسافة عدة أميال عن مساكنهم .

الأساطير الشعبية المحلية تنسب جفاف حوران إلى (تيمورلنك) الذي يعتقد أنه ردم في طريقه ، كل منابع المياه،حين هاجم بجحافله سورية .إن وفرة المعالم الأثرية في حوران ، لهي مؤشر على الماضي الغابر العريق لهذه المنطقة ، التي عرفت بكثافة سكانها آنذاك . واستحالت اليوم إلى إطلال مهجورة .

سكان حوران يرزحون تحت وطأة فقرٍ مدقع ، فحياة الترحال الدائم من قرية إلى أخرى ، أمر جد مألوف ـ بالنسبة لهم ،إذ سرعان ما تتحول المناطق المأهولة إلى خرائب ، لتظهر عوضاً عنها مناطق جديدة ، وغالباً ما يدفع الحنين بالأهالي للعودة إلى مواطنهم السابقة بعد حين .

عمليات الانتقال هذه ، تتم بيسر وسهولة ، كما لدى البدو الرحل . حيث ينقل السكان معهم حيواناتهم ، ويحملون أمتعتهم على ظهور الجمال ، بما في ذلك أبواب منازلهم المهجورة ، لتتم الاستفادة منها في أماكن إقامتهم الجديدة والتي يغلب عليها طابع البدائية والقذارة والخشونة ، حيث تجمع بداخلها بين البشر وقطعانهم ، ولباسهم لا يختلف عن لباس البدو ، الذين يشاركونهم اللغة ذاتها وهم ـ بشكل عام ـ كغيرهم من شعوب الشرق . يمتازون بكرم الضيافة ، ولا يبخلون بالجود بأعز ما لديهم ، لإكرام الوافد الغريب . أما النساء ، فهن في تبعية مطلقة لسلطة الرجل، ويقمن بكل الأعباء المنزلية وغيرها من الأعمال المرهقة . إن الإحصاء الدقيق لسكان منطقة حوران ، لم يعمل به في وقتٍ من الأوقات ، لذا يصعب تحديد عدد السكان هنا . وتشمل المنطقة عادة ، على حوالي (٢٣٠) قرية وبلدة. يصل تعداد السكان في كل منها إلى (٩٠) ألف نسمة من مسلمين ومسيحيين ودروز ، وكذلك متحدرين من أصل قوقازي/ الشركس / والبدو الرحل .

المحاصيل في حوران تقتصر على القمح والخضراوات ... وقد تتواجد الكرمة أحياناً ، ومزارع من أشجار التين ، ولكنها بشكل محدود جداً .

المحصول الرئيسي هنا القمح الذي ينقل بكميات كبيرة إلى عكا ودمشق ، وتأخذ بيروت القمح من حوران ، ولكن بعد معالجته في مطاحن دمشق . في منطقة جبل عجلون تنتشر الأجمات ومزارع شاسعة لأشجار الزيتون والتوت ، وإن كانت مادة زيت الزيتون والحرير، لاتشكل نسبةً معقولة من مواد التصدير . كما أنها تتوافر هنا ـ في حوران ـ فالثروات المعدنية المختلفة الفحم الحجري ـ النفط ـ والإسفلت وغيرها من المواد غير المستثمرة . أما من الناحية الجغرافية ، فيمكن تقسيم حوران إلى خمسة أقسام :

- النقرة (القسم الأوسط المنبسط) .
- الجيدور وعجلون (في الغرب) .
- اللجاة (في الشرق) .
- والقسم الأخير ، المعروف بجبل حوران ، ويشكل واحداً من أربعة أقضيه في سنجق حوران . يتمتع بأهميةٍ سياسية قصوى ، نظراً لموقعه الطبيعي المنيع، وجلافة وخشونة قاطنه

ويقع إلى الشرق من المنطقة المعروفة باسم : (حوران)، يمتد من الشمال إلى الجنوب على شكل سلسلة من الهضاب والجبال المتصلة . ولا يزيد ارتفاعها عن السهل المنبسط أكثر من / ١٨٠٠قدم /.

ويحده من الشمال اللجاة ، المعروفة بمناعتها ووعورة مسالكها ، إذ يلتجئ الدروز إليها باحثين عن ملاجئ تحميهم ، في أعقاب كل انتفاضةٍ ضد السلطات التركية في سورية ومن الجنوب السهل الفسيح الممتد حتى الحجاز . ومن الشرق البادية ، ومن الغرب النقرة .

إن سكان الجبل ، ينتمون إلى طوائف مختلفة (الدروز والمسيحيين والبدو) . ويشكل الدروز الأغلبية، إذ يصل عددهم إلى (١٩،٢٠٠ نسمة) . يضاف إلى ذلك العدد حوالي (٢٣٠٠ نسمة) يعيشون في قرى حوران ، على تخوم الجبل ، وبذلك يصبح العدد الإجمالي (٢١٥٠٠نسمة) . أما المسيحيون فيبلغ تعدادهم حوالي (١٥٠٠ نسمة) وهم يعيشون في الجزء الجنوبي الأكثر خصوبةً .

الكاثوليك :يبلغ تعدادهم حوالي (١٢٦٠ نسمة) ، وهم يعيشون في الجزء الشمالي ، ويضاف إلى تعداد المسيحيين المزارعين ال (٢٧٠٠) حوالي (٣٠٠نسمة) من التجار والحرفيين المنتشرين في أماكن مختلفة .

أما البدو ، فمن الصعب تحديد عددهم ، ما داموا يرتحلون من مكان إلى آخر مع قطعانهم، في حين يبلغ تعداد البدو المقيمين/ المتحضرين / ،والذين يعيشون في قرى الدروز والمسيحيين ، حوالي (٣٠٠٠نسمة) .

وهكذا يبلغ تعداد سكان الجبل (٢٧٥٠٠) تتوزع على النحو التالي :

الدروز	٢١٥٠٠نسمة
المسيحيون	١٥٠٠نسمة
الكاثوليك	١٢٠٠نسمة
الوافدون من المسيحيين	٣٠٠نسمة
البدو	٣٠٠٠نسمة
	٢٧٥٠٠ نسمة

يمتد الجبل من الشمال إلى الجنوب ، على مسافة مسير يومين . ذلك ما يساوي (٦٠ ميلاً). أما العرض من الشرق إلى الغرب فيقدر بمسافة مسير يومٍ واحدٍ ، أو ما يساوي (٣٠ ميلاً). وتكون مساحته إذاً (١٨٠٠ميلاً مربعاً) ،والكثافة السكانية تصل إلى أكثر من (١٥نسمة) في الميل الواحد .

التربة في الجبل بركانية ، والجبال هنا من اصل بازلتي ، وتخترق المرتفعات وديان تمتاز بخصوبتها العالية ، وطرق المواصلات ليست صعبة ، كما يعتقد بشكلٍ عام . حيث تنتشر في معظم الأماكن معالم طرقٍ قديمة ، من السهل جداً إعادة ترميمها وبأقل التكاليف . ولاوجود ـ في هذه الجبال ـ لمعاقل عصيةٍ ومنيعة ، تستطيع الصمود لفترة طويلة أمام هجماتٍ لقواتٍ نظامية على درجةٍ من الجاهزية والإعداد .

ويخضع الجبل إلى تقسيمات سياسية اكثر منها طبيعية ، فالزعامـات الرئيسـية ، اقتسمت الجبـل فيمـا بينها . وراح كل منهم يتمتع بسلطة مطلقة في منطقة مفردة . ففي الجزء الشمالي سـاد الشيوخ المنحدريـن من أصل بني عامر . أما الجزء الأوسط فأسياده من بني هنيدي ، والجزء الجنوبي (الطرشـان) أو أحفـاد الشيخ إسماعيل الأطرش ، أما الجزء الشرقي فتعود ملكيته للشيخ نجم إبراهيم الأطرش ، من الجيل الأول للطرشان ، وتقوم القرى والضياع ـ عادة ـ فـوق المرتفعـات ، وبيوتـها كالحـة موحشـة مادتـها الحجـارة البازلتية . ويبلغ عدد الضياع والقرى هنا حوالي /٧٣/ وأهم هذه الأماكن ، تعتبر /السويداء / حيث يعيـش فيها حوالي (١٦٠٠نسمة) ، وتقوم على أطلال مدينة قديمة بذات الإسم . والتي كانت حاضرة لعـدد مـن أسياد بني غسان ، حيث ما تزال هناك أطلال القلعة العظيمة ، التي بناها المنذر بن النعمان ، وذلك قبل العصر الإسلامي بزمن طويل . وهي اليوم ـ أي السويداء ـ مقر القائم مقام . وشـيخ السـويداء هـو إبراهيـم الأطرش ، الإبن الأكبر للشيخ المعروف إسماعيل الأطرش. ومن بين القـرى الرئيسـية تتمتـع (صلخـد) ، والتي يسكنها البدو ، بأهميـة خاصـة. إنـها مدينـة (صرخـد) العريقـة ، وشـيخها محمـد ابـن الشـيخ إسماعيل الأطرش ، وما تزال أطلال قلعتها الحصينة شاهدة حتى الآن . وقريـة(عـرى) وشـيخها شـبلي الأطرش وغالبية سكانها مـن المسـيحيين وتقـع علـى الطـرف الشـرقي قـرى : (عرمـان ـ بيليبوبليـس) وشيخها نجم إبراهيم الأطرش . و(ملح) التي تعـود ملكيتـها للشـيخ حسـين الافنـدي إبراهيـم الأطـرش . ويعتبر هذا الأخير من ذوي الغنى الفاحش ، ويعود بنسبه إلى الجيل الثاني من آل الأطرش، ويبلغ تعـداد السكان في كل من هاتين القريتـين حـوالي (٥٠٠ نسـمة) . يفتقـر الجبـل إلى الأنـهار الهامـة . غـير أنـه بالمقارنة مع حوران ، تظل كميات المياه هنا وافرة جدا . وأهم هذه المصادر المائيـة (نبـع عـرى)، الـذي يبدأ مجراه على مسافة ساعتين من القرية ، ويسقي مزارعها وضواحيها ، ثم ينداح عـبر السـهل المحيـط بها . وقد كانت مياه هذا النبع ـ في غابر الأزمـان ـ تنسـاب عـبر قنـوات دفينـة حتـى مدينـة (بصـرى- بوسترا) . وما زالت آثار هذه القنوات ماثلة حتى الآن . وفي معظم القـرى ، تتوافـر ينـابيع الميـاه العذبـة المستخدمة للشرب ولسقاية المزارع والحقول . ومما لاشك فيه ، أن الجبل فيما مضـى ـ كـان أغنـى بمخـزونه المائي، وكثيرة هي الينابيع التي دفنت تحت الأنقاض والخرائب .

ومناخ الجبل معتدل بشكل عام ، وإن كان الشتاء لا يخلو ، أحيانا من البرودة .

وقد تتساقط الثلوج شتاء وتغطي قمم الجبال لمدة ثلاثة أشهر . المناخ صحـي للغايـة ، تنعكـس آثـاره علـى البنية الجسدية العامرة لسكان الجبل ، والأمراض هنا نـادرة جـدا ، وأمـا الكولـيرا، فلاأثـر لهـا في هـذه الديار أبدا . ولو راعى السكان بعض قواعد الصحة العامة ، لما عرفـت الأمـراض طريقـها إليـهم نـهائيا . وصيفا وفي أشد الأوقـات حـرارة ، لايمكـن لدرجـة الحـرارة أن تتجـاوز الـ /٨٧درجـة / حسـب مقيـاس /فارنغيت / في حين قد تصل في دمشق ـ في ذات الوقت ـ إلى عشر درجات ، أكثر من هذا المعدل .

أما أهم محاصيل الجبل الزراعية : القمح والشعير والذرة والحمص والعدس وغيرها . والقمح المنتج في الجزئين الشمالي والشرقي يعتبر الأجود مما تنتجه المناطق الأخرى . ويشكل من حيث الكمية ، ثلث إنتاج منطقة حوران بشكل عام .

ويعتبر حمص قنوات من أفضل أنواع الحمص في سورية ، ويبلغ إنتاج الفدان الواحد في الجبل من مادة القمح (ست غرائر) وأربع من الشعير ومثلها من باقي المحاصيل . ذلك يعادل وزن (٣٦ كيلو غرام) متداولا في القسطنطينية . وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية في الجبل (٦٥٠٠) فدان وتنتج حوالي (٢٦٠٠٠) من القمح ، و (١٩٠٠٠) من الشعير ، ومثلها من باقي المحاصيل .

توزع هذه المحاصيل ، وتقدر أثمانها على النحو التالي :

٨٣٢،٠٠٠كيلو من القمح	—	٢٠,٨٠٠,٠٠٠ بور
٦٠٨,٠٠٠ كيلو من الشعير	—	٧,٨٠٠,٠٠٠ بور
٦٦٨,٠٠٠ كيلو من المحاصيل الأخرى	—	٧,٨٠٠,٠٠٠ بور
٢,٠٤٨,٠٠٠ كيلو		٣٦,٤٠٠,٠٠٠ بور

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ، أوجه الإنفاق بحده الأدنى . يمكن افتراض أن متوسط دخل الفرد الواحد في الجبل سنويا يعادل (٢٠٠) فرنك . وقد يصل بإضافة منتجات المواشي ، وغيرها من أوجه النشاط الأخرى ، إلى (٢٨٠) فرنك . والثروة النباتية غنية جدا ، في الجبل . ورغم تنوع الأشجار فيه ، وبخاصة غابات البلوط، فإن أشجار الفاكهة لا تشكل مصدر دخل هنا ومن أهم هذه الأشجار : الخوخ والرمان والتفاح الحديثة العهد . أما أشجار الكرمة والتين ، فتنتشر في السويداء وعرى وقنوات وسليم وسهوة بلاطة . إذ تجود زراعة أشجار الفاكهة تلك في مثل التربة المتوفرة في الجبل و يمكن أيضا التوسع في زراعة العنب وأشجار الزيتون ، غير أن السكان يأنفون من مزاولة هذه المهنة .

والحيوانات البرية هنا كثيرة جدا : الضباع والغزلان والذئاب وابن آوى والأرانب . ومن الحيوانات الأليفة : الغنم والماعز وأعداد كبيرة من الخيول العربية الأصيلة ، والجمال والحمير والبغال ، وقطعان كبيرة أيضا من الأبقار ذات السلالات الرديئة . وتنتشر في جبل الدروز المراعي الخصبة ، مم يوفر للسكان كميات كبيرة من مادتي الزبدة والحليب كغذاء رئيسي .

إن سكان الجبل ، وخاصة الدروز منهم ، ليسوا من السكان القدماء ، وإنما توافدوا عبر موجات متلاحقة من مصر وراشيا وحاصبيا ومن لبنان ومناطق حلب ، حيث تمكنوا من إخضاع السكان المحليين، أي المسيحيين المقيمين هنا ، منذ أزمنة بعيدة . وهؤلاء يعودون بنسبهم إلى سلالة الحورانيين (سكان حوران) ولا يختلفون عنهم ، لا في الأعراف ولا في اللباس . أما البدو فهم من قبائل مختلفة ، وقد استوطنوا الجبل منذ وقت ليس ببعيد .

وتختلف ملابس الدروز عن ملابس المسيحيين والبدو ، إذ يرتدي الدروز الثياب الطويلة السوداء اللون غالبا ، وعلى رؤوسهم العمائم البيضاء ، وبعضهم يرتدي السراويل العربية الفضفاضة ، التي يصنعونها بأيديهم من الصوف . وتمتاز نساء الدروز عن مثيلاتهن من نساء حوران ،بتأنق واضح في الملبس ، إذ يرتدين أثوابا طويلة من الكتان الأبيض ، في حين يعتمرن على رؤوسهن طرابيش حمراء اللون ، يتم تثبيتها إلى شعرهن بواسطة مناديل حريرية، ويغطي الرأس خمار طويل من القماش الأبيض المصنوع خصيصا في دمشق . وينتعلن الأحذية الرقيقة ، على عكس نساء حوران ، اللواتي يسرن حفاة الأقدام . وقد اعتادت نساء الدروز ـ قديما ـ ارتداء زينة خاصة من الفضة فوق الرأس عرفت باسم (الطنطور) . ذلك وقفا على النساء المتزوجات لتميزهن عن غير المتزوجات وسرعان ما اندثر هذا التقليد ، ليس في سورية فقط ، وإنما في لبنان أيضا .

ويرتدي مسيحيو وبدو الجبل أثوابا طويلة ، فوقها رداء من الصوف الخشن ، ويغطون رؤوسهم بمنديل من القماش أو الحرير يثبت على الرأس بشرائط من ذات النوع ، وينتعل المسيحيون الأحذية ، بينما يسير البدو حفاة على الغالب . وترتدي النساء أثوابا طويلة ، وتغطي رؤوسهن بخمار طويل ، يثبت بحزام من الحرير أو القماش . وتتلخص طقوس الزواج لدى الدروز بالآتي:

تتم الخطوبة ، عادة ، عن طريق النساء المسنات من عائلة العريس ، الذي يلتزم بدفع المهر المقرر ، والذي يتراوح من مائه إلى خمسة آلاف قرش ، بالإضافة إلى تقديمه الجهاز اللازم ، والذي يشمل /عادة/ على بعض الأثواب والمجوهرات ، تبعا لحالة العريس المادية . ولايتم الزواج إلا بعد تقديم الجهاز المقرر. المراسم والطقوس الدينية ، التي ترافق عرس الدروز بسيطة للغاية : حيث تتم دعوة الأقرباء والأصحاب في اليوم المحدد ، وتقام الولائم وسط أجواء من الفرح ، تستمر عدة أيام ، ما دامت تسمح بذلك ظروف وأوضاع العريس .

أما لدى المسيحيين ، فتراعى عادات وتقاليد خاصة ، إذ لا يستطيع أحدهم الزواج قبل أن يأذن له الشيخ . وهذا يترتب عليه دفع مبلغ يساوي ألف قرش ويكلف الشاب ذويه بخطبة الفتاة ، التي وقع عليها اختياره،وتتم الخطوبة بشرط أن يدفع المبلغ المطلوب ، والذي يختلف من شخص إلى آخر . وتقام الأفراح والولائم ، كما لدى الدروز .يمتاز أهالي الجبل بكرمهم وحسن ضيافتهم . فهم يستقبلون الوافدين ببشاشة وترحاب ، ويسرفون في ضيافتهم بشكل لا مثيل له لدى سكان حوران . يظهرون الاحترام في تعاملهم مع الآخرين . وتخلو لغتهم من الألفاظ النابية ، وتمتاز طباعهم بشيء من الكتمان والتكلف . إنهم قوم مغرم بالمباهاة والتفاخر بمآثر هم وبطولاتهم واعمالهم الخارقة . ويختلف المسيحيون عن الدروز، اختلافا بينا . فهم جادون ، أما البدو ، فهم طيبون ، سمحون بطبيعتهم . ولكنهم ميالون أيضا للخداع والمكر، محتالون ويتبارون في أعمال السطو والنهب .

التعليم في الجبل في وضع جد متردي . وإن كان السكان الأصليون يتمتعون بمواهب وكفاءات عالية . تنتشر في أوساطهم الخرافات ويؤمنون بالتنجيم والسحر . ويشكل المتعلمون نسبة لا تتجاوز الـ ٥ ٪ من السكان الدروز منهم والمسيحيين ، في حين يخيم الجهل المطبق على أوساط البدو .

لقد افتتحت البعثات التبشيرية الإنكليزية ـ في الآونة الأخيرة ـ مدارس ابتدائية ، في الجبل. وقد أثبتت هذه المدارس رغبة وقدرة السكان على التعليم . غير أنه من الصعب الانتظار من السكان ، أن يجازفوا بأقل النفقات المادية بهدف تنوير أنفسهم . ولاوجود لأية صناعة في الجبل ، فالسكان هنا مشغولون بالزراعة فقط ، وغيرها من الأعمال المرتبطة بالأرض . أما النساء فعليهن صناعة الأثواب الصوفية اللازمة لفصل الشتاء .

وتتم المبادلات التجارية للجبل مع دمشق ، حيث ينقل إليها القمح والصوف والزيت والجلود والفحم الخشبي . ويحتل الجبل -من الناحية التجارية ـ منزلة مرموقة لتماسه المباشر مع البادية الشاسعة ، التي تجوبها أعداد كبيرة من قبائل البدو . غير أن السكان ، ولسوء الحظ ، لا يستغلون هذه الميزة . والمسؤولية في ذلك تقع على عاتق الشيوخ وسلطتهم المطلقة إذ يعيش السكان الفقراء تحت رحمة أسيادهم، الذين لا يتورعون عن طردهم من ديارهم ومصادرة غلالهم بالقوة.

ولتطوير الزراعة في هذه المنطقة ، وتحرير السكان من سلطة الشيوخ الجائرة . كان حري بالدولة أن تمنحهم حق الملكية الخاصة للأراضي الزراعية ، التي يعملون فيها . ولبلوغ مثل هذا الهدف ، لابد للسلطة العثمانية قبل كل شيء ، من قمع سلطة المشايخ وإخضاعهم لسيطرتها . وهذا ما لم ولن يتم تحقيقه في الجبل ، حيث يتحكم الشيخ ليس فقط بأملاك الأهالي ، بل وبأرواحهم أيضا . وما زال الجبل يفتقر إلى نظام إداري جاد ، إذ أن القائم مقام المعين من قبل الوالي ، لا يتمتع بأية سلطة فعليه، أو عليه أن يمتثل لإرادة الشيخ ، الذي يجيز لنفسه كل شيء . بما في ذلك ، إزهاق أرواح الآخرين ، دون عقاب. إن من أوسع الشيوخ سلطة ، وأعظمهم نفوذا ، أربعة :

إبراهيم الأطرش ـ شبلي الأطرش ـ هزيمة هنيدي ـ ومحمود عامر ، والآخرين منهم ، أشدهم قوة وأكثرهم خطرا . وهناك شيوخ آخرون يتمتعون بسلطات مطلقة في قراهم أيضا . غير أن تأثيرهم محدود ، لدرجة أنهم يحتلون المرتبة الثانية .

في عام / ١٨٧٩ / تم تعيين الشيخ الدر زي اللبناني الأصل (سعيد بن تلحوق) ، قائم مقام للجبل ، وقد بذل قصارى جهده لتأسيس نظام إداري دقيق . غير أن جهوده تلك ، باءت بالفشل ، أمام تحديات ومقاومة الشيوخ المحليين .

يتمكن الدروز من إعداد قوة قوامها /٤٥٠٠ / رجل مسلح . في حين لا يتجاوز هذا العدد في الأحوال العادية / ٢٥٠٠ رجل . منهم / ٣٥٠ / فارس بخيولهم العربية الأصيلة ، ويمكن إضافة / ٥٠٠ / رجل إلى هذا العدد من البدو التابعين للشيوخ وتقتصر أسلحتهم على الخناجر والبنادق البدائية الخفيفة

والمسدسات ، كما ويحمل الفرسان الرماح أيضا . أمـا الشيوخ فسلاحهم المسدسات / الطبنجات / وفي حوزتهم ما يقارب المئة بندقية ، من نوع (مارتيني) المعدلة ، وهي ما يتم الاستيلاء عليها عادة ، في أعقاب الانتفاضات ضد الأتراك ، أو إثر عمليات شراء سرية من الجنود أنفسهم .

في السنوات العشر الأخيرة ، أولت الإدارة العثمانية في سورية ، أهمية خاصة لدروز حوران. حيث تم إرسال عدة بعثات عسكرية استكشافية ، تمخضت عن إنشاء ثكنات و معاقل منيعة ، في الجبل، وفتح بعض الطرق الإستراتيجية وقد ترتب على مثل هذه الإجراءات ، سيادة النظام والهدوء . وانعكست آثار النظام الإداري الجديد إيجابا على حياة السكان .

وتبلغ الضرائب التي يدفعها الجبل الآن ، لتمويل الجهاز الإداري حوالي (٢٥٠٠٠٠) قرش تركي في العام. غير أنه من الجائز مستقبلا ، ومع تطور نظام الإدارة المعمول به ، أن يصل هذا المبلغ إلى عشرة آلاف أو خمسة عشر ألف ليرة تركية لو أتيحت للسلطات التركية، فرصة إقامة مجمع مدني راسخ ، في الجبل ، وتحرير المسيحيين من تسلط وقمع الشيوخ . لأضحى من المعقول التنبؤ بمستقبل مشرق ، ليس فقط للجبل، وإنما لمنطقة حوران بأسرها . ومن الممكن أن تتضاعف إنتاجية الأراضي الزراعية . ولربما تصل إلى ثلاثة أضعاف ، وتأخذ التجارة أبعادا أوسع ، فيما لو تم تأمين طرق مواصلات آمنة وسهلة ، مع المدن الساحلية . وهناك مشروعات لإقامة خطوط حديدية ، من دمشق إلى حوران ، وكذلك من حيفا أو عكا إلى حوران، ومن ثم إلى الفرات . وإذا كانت هذه المنطقة ، قد تمتعت ـ في غابر الأزمان ـ بحضارة مزدهرة واشتهرت بمدنها الكبيرة العامرة بالسكان ، والتي ما زالت آثارها شامخة حتى الآن ، فكل الفضل في ذلك يرجع إلى التجارة ، ونظام الإدارة المحلية والاستقرار ، الذي يعتبر الأساس المتين لكل تقدم وتطور مادي أو معنوي . فهي (هذه المنطقة)، ليست بحاجة لأكثر من أن تتوفر لديها ، سبل وظروف الحياة الطبيعية الآمنة ، التي منحتها إياها الطبيعة المعطاءة ، وموقعها الجغرافي . حتى تعود وتحتل مكانتها المرموقة .

لقد بلغ عدد سكان سورية ، في الأزمنة القديمة . حوالي (١٠آلاف نسمة) وهي لم تكن تمتلك إمكانية تأمين الطعام والكساء لهم فحسب ، ومن مواردها الذاتية ، بل كان بوسعها تخصيص فائض من منتجاتها ، لتمويل مناطق أخرى ، في آسيا وكذلك أوروبة .

وما دامت حوران اشتهرت بأنها (صومعة سورية) . حتى في مثل هذه المرحلة من الحكم التركي ، الذي تعمم فيه الفوضى ، ويتعاظم تمرد السكان الدروز . فليس من الصعب الآن ، تصور الدور الهام الذي لعبته هذه المنطقة ، في حياة ساكنيها ، الاقتصادية والتجارية . وستلعب حتى ذات الدور في المستقبل القريب ، رغم تعسف وفظاظة الحكومة التركية، التي بمقدورها ليس البناء ، بل هدم كل ما بناها الآخرون .

في عصرنا هذا ...عصر السكك الحديدية والتلغراف ، والاستخدامات التطبيقية للقوة البخارية والكهرباء، لن تستطيع أية حكومة أن توقف عجلة التطور . فهو سيشق طريقه ، رغم العقبات والعراقيل.
وفي انتظار تطورات عاصفة ، سياسية واقتصادية ، ستجتاح سورية في المستقبل القريب ، فإنه لمن الأهمية والفائدة بمكان بالنسبة لنا، نحن الروس ـ أن ننصرف لدراستها جديا ، والتعرف عن كثب على أجزائها ومناطقها القصية ، والتي وصفتها أعلاه ـحوران والجبل – حيث لن تلبث أن تستقطب اهتمام رجال السياسة والاقتصاد ، والرأي العام ، ليس فقط ضمن حدود سورية ، وإنما في أوروبا .
وإذا ما دفعت روسيا بحدودها الجنوبية ، إلى منابع الفرات ، فستتمكن بذلك من اقتحام منطقة المصائر المستقبلية ـ السياسية والاقتصادية ـ ليس فقط لمنطقة آسيا الصغرى ، بل ولسورية المحاذية لهذا الممر المائي الهام، والذي قد يجعلها ـ بالنسبة لنا ـ مستقبلا كما نهر اموريا في الشرق الأقصى .
إن ما يربطنا بسورية هو (ثلاثمئة ألف نسمة) من السكان المسيحيين ناهيك عن مصالح سياسية وتجارية ،ليست بأقل أهمية ولذا ، يمكننا ويحق لنا أن ننازع الفرنسيين ، كما الإنكليز ، النفوذ عليها . والذين يعتقدون ـ بشكل ما ـ أن هذه المنطقة الغنية ، عاجلا أم آجلا ، يجب أن تعود لهم . و يستند الفرنسيون بادعاءاتهم تلك، إلى الموارنة المعروفين بطبيعتهم المنقلبة .
هذا مع الأخذ بعين الاعتبار ، أن تجمع الموارنة مقصور على لبنان فقط ، وليس لهم في مناطق سورية الأخرى، من يعتنق ديانتهم أو يناصرهم سياسيا . أما ما يخص الإنكليز ، فقد تعهدوا بحماية دروز لبنان. ومن خلالهم يحاولون مد سيطرتهم على حوران وجبل الدروز ، غير أن طموحاتهم هذه ستظل واهية أيضا ، لأن الدروز ، وإن كانوا أكثر شجاعة وثباتا من الموارنة ، تظل علاقاتهم مع الإنكليز أضعف بكثير ، فهم يكنون للإنكليز حقدا كبيرا ، ولا يثقون بهم . و يستغل الدروز مناصرة بريطانيا لهم ـ إن دعت الحاجة ـ ضد السلطات المحلية . غير أنه يصعب على الإنكليز ، الاعتماد على الدروز ، لتحقيق مطامحهم السياسية . وقد تزايدت اهتمامات الإنكليز بسورية ، قياسا إلى اهتمامات الفرنسيين ، سيما بعد احتلال جزيرة قبرص . وقد نسف احتلال مصر ، جسور الثقة نهائيا بينهم ، وبين السكان المسلمين ، الذين راحوا يكنون العداء للإنكليز، ويعربون لروسيا عن تقديرهم وإعجابهم .
وعى الرغم من أن دروز لبنان ، وكذلك حوران ، يعتبرون الإنكليز أصدقاءهم ومجيريهم . فهم يبطنون للروس احتراما أعمق وأصدق ، وفي اعتبارهم أن روسيا اشتهرت بجبروتها أكثر من فرنسا وبريطانيا ، ولذا فهم دائما يشاطرون إخوانهم المسيحيين مشاعر الإعجاب والتقدير للروس ، ولم يناصبوهم العداء يوما حاليا ، يستضيء سكان حوران والجبل ، بكير وسين القوقاز . ولربما في القريب العاجل ، تتبعه منتجات وبضائع روسيةأخرى. . إن إقامة ميناء بيروت ، الذي باشرته شركة فرنسية ، سيقود حتما إلى بناء خط حديدي تجاري ـ بالسرعة القصوى ـ من بيروت إلى دمشق ، ومن ثم إلى حوران . هذه الشركة التي تمتلك أيضا طريق بيروت ـ دمشق البري ، من مصلحتها أيضا مد السكة الحديدية ، باتجاه

حوران. بحيث تصبح بيروت منفذها على البحر الأبيض المتوسط ، وليس غيرها من المدن الساحلية السورية . الشركة الألمانية تحاول أيضا ، أن تفوز بامتياز إنشاء خط السكة الحديدية إلى حوران . ولكن بحيث تبدأ عملية البناء ، ليس من بيروت ، وإنما من حيفا . ولو قيض لهذا المشروع أن يتم ، لأدى ـ بالتأكيد ـ إلى انهيار بيروت وإفلاسها ولكان بمثابة الضربة القاضية ، لمصالح فرنسا السياسية والاقتصادية. على اعتبار أن بيروت ، التي يعيش فيها الموارنة الموالون لفرنسا تمثل نقطة ارتكاز لنشاطاتها السياسية والاقتصادية ، وهنا في بيروت أنفق الفرنسيون مبالغ طائلة ، لبناء الطريق البري وأنابيب الغاز والميناء الذي ستتجاوز كلفته الثمانية ملايين فرنك. لذلك فهي بأمس الحاجة ـ ومهما بلغت التكاليف ـ للفوز بامتياز مد الخط الحديدي السوري . ولكن شريطة أن يبدأ هذا الخط ، من بيروت بالتحديد ، وليس من أي نقطة ساحلية أخرى.

ومهما تكن الظروف ، فإن الخط الحديدي السوري المزمع إنشاؤه ـ وبغض النظر عن نقطة البدء ـ لا يمكن له أن يغفل منطقة حوران ، التي بوسعها فقط ـ بادئ الأمر ـ أن توفر لهذا الخط مادة غنية للتصدير .

الخط الحديدي هذا ، سيفتح هذه المنطقة المترامية المنسية ، والغنية جدا ، والتي تمتعت على مر العصور، بأهمية عالمية ، سيفتحها على عالم التجارة والتصنيع .

وإن يكن مثل هذا الانقلاب الهام ، سيحدث دون أي تدخل من قبل الرأسماليين الروس ، أو الحكومة الروسية، فيمكن لتجارتنا وسياستنا أن تأخذ منه ، بنصيب وافر ، هذا إذا ما أخذنا على عاتقنا مهمة متابعة ودراسة كل ما يجري الآن ـ باهتمام بالغ ـ في سورية وفلسطين .

قسطنطين بيتكوفيتش

---

(١)إن مزاعم الأوربيين حول روابطهم بالسكان العرب تندرج في ادعاءتهم بالتزمهم الكاذب بحماية هذه الطائفة أوتلك منهم كي لا يقولوا صراحة أن ذلك هو ذريعة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم وان السكان كلهم ابرياء من هذه الا فتراءات

المصادر والمراجع

أولا – المصادر والمراجع العربية :

١ – مؤلف مجهول. حسر اللثام عن نكبات الشام، طبع في مصر ١٨٩٥ م.

٢ – مؤلف مجهول. مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سورية، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق.

٣ – مؤلف مجهول. تاريخ حوادث الشام ولبنان أو تاريخ ميخائيل الدمشقي، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قُتيبة، دمشق ١٩٨١م.

٤ – مؤلف مجهول. ثورة العرب ضد الأتراك، تحقيق وتقديم عصام شبارو، دار التضامن، بيروت، ١٩٩٣م.

٥ – أباظة، عصام. الجولان، أطماع العدو تاريخياً وبشرياً واقتصادياً وجغرافياً، مط هشام شيشكلي، ١٩٧٥م.

٦ – أرسلان، شكيب. سيرة ذاتية، دار الطليعة، بيروت، ط أولى، ١٩٦٩م.

٧ – أرسلان، شكيب. بنو معروف أهل السيف والإسلام، إعداد وتقديم سعود المولى، دار العودة، بيروت ١٩٩٠ م.

٨ – أشرفي، منير ونذير. سورية المستقلة، مط العصر الجديد، حلب ١٩٣٦م.

٩ – الأرناؤوط، محمد، م. معطيات عن دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر، دار الحصاد، دمشق، ١٩٩٣م.

١٠ – أبو عز الدين، سليمان. إبراهيم باشا في سورية، مط صادر ، بيروت ، ١٩٢٩م.

١١ – أبو عز الدين، نجلاء. الدروز في التاريخ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٥م.

١٢ – أبو راشد، حنا. جبل الدروز، منشورات دار الفكر العربي ومطبعتها، ط٢، بيروت، ١٩٦١م.

١٣ – أبو راشد، حنا. حوران الدامية، منشورات دار الفكر العربي ومطبعتها، ط٢، بيروت، ١٩٦١.

١٤ – أبو خاطر، هنري. جمهورية زحلة، أول جمهورية في الشرق، العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٨م.

١٥ – أبو شقرا، يوسف، خطار. الحركات في لبنان في عهد المتصرفية، رواه حسين غضبان أبو شقرا، بيروت ١٩٥٢م.

١٦ – أبو فخر، فندي. بلاد الشام تحت حكم محمد علي باشا، رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير لم تنشر، جامعة دمشق، ١٩٨٦م.

١٧ - أبو فخر، فندي. جبل حوران في القرن التاسع عشر، بحث قُدم للندوة الدولية حول آثار وتاريخ السويداء ٢٩-٢١ تشرين الأول ١٩٩٠م. ونشر في الحوليات الأثرية العربية السورية، المجلد الحاي والأربعون، دمشق، ١٩٩٧،.

١٨ - باغ ، أديب سليمان. الجولان، دراسة في الجغرافية الإقليمية. ترجمة يوسف خوري، عبد الرحمن حميدة، حرب فرزات، محمود رمزي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق ، ١٩٨٤م.

١٩ - برو، توفيق. العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤م، دار طلاس، دمشق، ١٩٩١م.

٢٠ - برو، توفيق. القومية العربية في القرن التاسع عشر، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٥م.

٢١ - برو، توفيق. القضية العربية في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨م ، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩م.

٢٢ - بن سباط، حمزة بن أحمد. تاريخ الدروز في أواخر عهد المماليك، تحقيق نائلة قايد بيه، دار العودة، بيروت، ١٩٨٩م.

٢٣ - بركات، علي. تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٤ - برجاوي، سعيد أحمد. الامبراطورية العثمانية، تاريخها السياسي والعكري، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣م.

٢٥ - بو عماد، عاطف. الأسرة النكدية، الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٩م.

٢٦ - بيهم، محمد جميل. الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، القاهرة، مط البابي الحلبي، ط أولى، ١٩٥٩م.

٢٧ - بيهم، محمد جميل. العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، ١٩٥٧م.

٢٨ - بيهم، محمد جميل. العهد المخضرم في سورية ولبنان ١٩١٨ - ١٩٢٢م دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨م.

٢٩ - بيهم، محمد جميل. قوافل العروبة ومواكبها، ج٢، بيروت، ١٩٥٠م.

٣٠ - بيهم، محمد جميل. فلسفة التاريخ العثماني، بيروت، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

٣١ - البستاني، المعلم بطرس، نفير سورية، جمع دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت، ١٩٩٠م.

٣٢ - البعيني، حسن، أمين. جبل العرب، صفحات من تاريخ الموحدين الدروز، دار النهار للنشر، بيروت - باريس ١٩٨٥م.

٣٣ - البعيني، حسن، أمين. سلطان الأطرش، سيرة قائد في تاريخ أمة، الإدارة المدنية في الجبل، لبنان، ١٩٨٥م.

٣٤ - البعيني، حسن، أمين. دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسـي، ١٩٢٠-١٩٤٣م.، المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، بيروت، ١٩٩٣م.

٣٥ - ترحيني، محمد أحمد. الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، دار الآفـاق الجديـدة، بـيروت، ١٩٨١م.

٣٦ - ثابت ، كريم خليل. الدروز والثورة السورية وسلطان باشا الأطرش، القاهرة، دون تاريخ.

٣٧ - الجميعي، عبد المنعم. ثورات الدروز والموارنة ضد حكم محمد علي في جبل لبنـان، ١٨٣٥ - ١٨٤٠م ، مط الجبلاوي، القاهرة، ١٩٨٧م.

٣٨ - الجندي، أدهم. شهداء الحرب العالمية الأولى، دمشق، ١٩٦٠م.

٣٩ - الجندي، أنور. رواد القومية العربية، لم يذكر مكان وتاريخ الطبع.

٤٠ - حتي، فيليب. تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ثلاثة أجزاء، دار الثقافة، بيروت ١٩٩٥م.

٤١- حتي، فيليب. تاريخ العرب (مطول) دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بـيروت، ١٩٥٣- ١٩٥٤م.

٤٢- الحصري، ساطع. نشوء الفكرة القومية، بيروت، ١٩٥٦م.

٤٣ - الحصري، ساطع. آراء وأحاديث في التاريخ والاجتماع، مط الاعتماد بمصر، بدون تاريخ.

٤٤- الحلاق، البديري أحمد. حوادث دمشق اليوميـة ١١٥٤-١١٧٥-١٧٤١-١٧٦٢م، تحقيـق الشيخ محمد سعيد القاسمي، وقف على تحقيقه ونشره. أحمد عزت عبـد الكـريم ، القـاهرة ١٩٥٩م.

٤٥ - حلاق، حسان. التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانيـة، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٧م.

٤٦ - حسن، عبد الغني محمد. صراع العرب خلال العصور، مؤسسة المطبوعات الحديثة، مـط دار العالم العربي، القاهرة، دون تاريخ.

٤٧ - الحكيم، حسن. الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضيـة السـورية ١٩١٥-١٩٤٦م، دار صـادر، بيروت، ١٩٧٤م.

٤٨ - حسين، محمد كامل. طائفة الدروز، تاريخها وعقائدها، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢م.

٤٩ - الحسيني، الأمير علي عبد العزيز. تاريخ سورية الاقتصادي، دمشق، ١٩٢٣م.

٥٠ - الحكيم، يوسف. سورية والعهد العثماني، مط الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦م.

٥١ - الحكيم، يوسف. بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، مط الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٤م.

٥٢ - الحلو، يوسف خطار. العاميات الشعبية في لبنان، مط الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٤م.

٥٣ - الحموي، ياقوت. معجم البلدان، اختار النصوص وقدم لها عبد الإله نبهان، أربعـة أجـزاء. وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٣م.

٥٤ - حمزة، نديم نايف. التنوخيون، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٤م.
٥٥ - الحمود، نوفان رجا. العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م.
٥٦ - حنا، عبد الله. العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران، دمشق، الأهالي، ١٩٩٠م.
٥٧ - حنا، عبد الله. ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، أربعة أجزاء، اتحاد الفلاحين، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دون تاريخ.
٥٨ - حوراني، ألبرت. تاريخ الشعوب العربية. ترجمة كمال خوري، دار نوفل، بيروت، ط أولى ١٩٩٧م.
٥٩ - الحوراني، خليل رفعت. ماضي الكرك وحاضره، جمع وتحقيق محمد سالم غثيان الطراونة، جامعة مؤتة، الأردن، ١٩٩٤م.
٦٠ - الخالدي، الصفدي. لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، تحقيق أسد رستم، مط البولسية، بيروت، ١٩٨٥م.
٦١ - خالدي، مصطفى، وعمر فروخ. التبشير والاستعمار في البلاد العربية، بيروت، ط٢، ١٩٥٧م.
٦٢ - الخباز، حنا. فرنسا وسورية، الجزء الأول، مط علم الدين بمصر، ١٩٢٨م.
٦٣ - الخردجي، محمد شاكر. العرب في طريق الاتحاد، الجلد الأول، مط جودة بابيل، دمشق ١٣٦٦هـ ١٩٤٧م.
٦٤ - الدبس، يوسف. تاريخ سروية ، ٨ أجزاء، بيروت ١٨٩٣-١٩٠٥.
٦٥ - الدبس، المطران، يوسف. مختصر تاريخ سورية، الجزء الأول والثاني، ط ٢، ١٩٨٤.
٦٦ - داغر، أسعد. ثورة العرب. تقديم عمر الدقاق، مط مطرانية الأرمن الأرثوذكس، حلب، ط٢، ١٩٨٩.
٦٧ - الدبيسي، يوسف. أهل التوحيد (الدروز) خمسة مجلدات، لبنان، ١٩٩٢.
٦٨ - دروزة، محمد عزة. حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الأول والثاني، صيدا، ١٩٥٠، الجزء الثالث ١٩٥١.
٦٩ - الدويهي، المطران أسطفان. تاريخ الأزمنة، تحقيق الأباتي، بطرس فهد. دار خاطر، ط٣، بيروت، بلا تاريخ.
٧٠ - رافق، عبد الكريم. العرب والعثمانيون، ١٥١٦-١٩١٦م ، مط أطلس، دمشق، ١٩٧٤ز
٧١ - رافق، عبد الكريم . بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥م.

٧٢ - رستم، أسد. الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، خمسة أجـــزاء، المكتبـــة البولسية، ط٢ بيروت ١٩٨٧.

٧٣ - رستم ، أسد. البشير بين العزيز والسلطان، جزاءان، ط٢ ، بيروت ، ١٩٦٦.

٧٤ - رستم، أسد. مصطلح التاريخ، المكتبة البولسية، بيروت، ط٤ ، ١٩٨٤م.

٧٥ - رستم، أسد. المحفوظات الملكية المصرية، خمسة أجزاء، مط المكتبة البولسيةن بـــيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٧٦ - رمضان، محمد خالد. المقاييس في التراث الشعبي، دار يعرب، دمشق، ١٩٩٢م.

٧٧ - الريشان، نقولا سالم. حوران من زوايا التاريخ، دمشق، ١٩٧٩م.

٧٨ - الريشان، نقولا سالم. معرفة الأجداد من خلال البلاد. دمشق، ١٩٧٦م.

٧٩ - رفعت، محمد. تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف بمصر، ١٩٥٩م.

٨٠ - زكريا، محمد. تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف بمصر، ١٩٥٩م.

٨١ - زكريا، أحمد وصفي. الريف السوري، محافظة دمشق، مط القومية بدمشق، جـزءان، ١٩٥٥-١٩٥٧م.

٨٢ - زكريا، أحمد وصفي. عشائر الشام، جزءان، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٤٧م.

٨٣ - زين، نور الدين زين. الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ولادة دولتي ســـورية ولبنـــان، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧م.

٨٤ - سارة، فايز. معالم إنسانية من المشرق العربي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٦م.

٨٥ - سالم، لطيفة محمد. الحكم المصري في الشام، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م.

٨٦ - سعيد، عبد الله إبراهيم. أشكال الملكية وانواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقـــاع ١٨٦١-١٩١٤م. مط تكنوبرس الحديثة، بيروت، ١٩٩٥م.

٨٧ - سعيد، عبد الله إبراهيم. تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفيـــة، دار المـــدى، بيروت، ١٩٨٦م.

٨٨ - سعيد، أمين. أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حســـين، دار الكـــاتب العـــربي، بيروت، بلا تاريخ.

٨٩ - سعيد، أمين. الثورة العربية الكبرى، ثلاثة مجلدات، المجلد الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة، بـــلا تاريخ.

٩٠ - سلطان، علي. تاريخ العرب الحديث، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ليبيا بلا تاريخ.

٩١ - سلطان، علي. تاريخ الدولة العلية العثمانية، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ليبيا بلا تاريخ.

٩٢ - سلطان، علي. تاريخ سورية ١٩٠٨ - ١٩١٨ م، دمشق، ١٩٩١م.

٩٣ - سلطان، علي. تاريخ سورية ١٩١٨ - ١٩٢٠م، حكم فيصل بن الحسين، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧م.
٩٤ - السفرجلاني، محي الدين. تاريخ الثورة السورية، دار اليقظة العربية، دمشق، ١٩٦١م.
٩٥- سنو، عبد الرؤوف، النزاعات الكيانية في الدولة العثمانية، ١٨٧٧-١٨٨١م ، مط بيسان، بيروت، ١٩٩٨م.
٩٦ - شاهين، فؤاد. الطائفية في لبنان، حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠م.
٩٧ - الشدياق، طنوس. أخبار الأعيان في جبل لبنان،جزءان، تحقيق، فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠م.
٩٨ - الشريف، منير. القضايا الاقتصادية الكبرى في سورية ولبنان، مط الكبرى للتأليف والنشر لصاحبها فرحات ونجاتي، دمشق ١٩٤٧م.
٩٩ - شقيرات، أحمد صدقي. تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأدرن، آلاء للطباعة والتصميم، عمان، الأردن، ١٩٩٢م.
١٠٠- الشهابي، حيدر، أحمد. لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار وأبناء الزمان، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٩م.
١٠١- شيخو، لويس. بيروت، تاريخها وآثارها، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٣م.
١٠٢- الشهابي، مصطفى. محاضرات عن القومية العربية، مطبوعات معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٩م.
١٠٣- الصابات، خليل. تاريخ الطباعة في الشرق العربي، بلا تاريخ.
١٠٤- الصابوني، الشيخ أحمد. تاريخ حماة، مط الأهلية بحماة، ١٩٥٩م.
١٠٥- الصباغ، ليلى. المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٣م.
١٠٦- ضاهر، مسعود. الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي، الفارابي، بيروت، ١٩٨٨م.
١٠٧- ضاهر، مسعود. تاريخ لبنان الاجتماعي، دار المطبوعات الشرقية، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م
١٠٨- ضاهر، مسعود. الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧-١٨٦١، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨١م.
١٠٩- ضاهر، مسعود. مشكلات الدولة الحديثة، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩٤م.
١١٠- طرخان، إبراهيم علي. النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٦٨م.
١١١- طربيه، بردليان. آل طربيه في التاريخ، دار لحد خاطر، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.

١١٢- العاص، سعيد. صفحة من الأيام الحمراء، مط دار الأيتام الإسلامية، القدس، ١٩٣٥م,
١١٣- عبيد، سلامة. الثورة السورية الكبرى على ضوء وثائق لم تنشر، دار الغد، بيروت، ١٩٧١م.
١١٤- عبيد، سلامة. أمثال وتعابير شعبية من السويداء، سورية، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٥م.
١١٥- العزاوي، قيس، جواد. الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٤م.
١١٦- العزاوي، عباس. عشائر العراق، مط بغداد، ج١، ١٩٣٧م.
١١٧- عطار، عدنان. الحويطات من كبرى قبائل العرب، دمشق، بلا تاريخ ودار نشر.
١١٨- العطار، نادر. تاريخ سورية في العصور الحديثة، الجزء الأول ١٥١٦-١٩٠٨م. مط الانشاء، دمشق، ١٩٦٢م.
١١٩- العارف، عارف. تاريخ غزة، دار الأيتام الإسلامية، بيت المقدس، ١٣٦٢هـ ١٩٤٣م.
١٢٠- العلاف، أحمد حلمي. دمشق في مطلع القرن العشرين، تحقيق علي نعيسة، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٦م.
١٢١- عمار، يحيى، حسن. تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة، ثلاثة أجزاء في كتاب واحد، ط أولى، ينطة، بيروت، ١٩٨٥م.
١٢٢- عمر، عبد العزيز عمر. دراسات في تاريخ العرب الحديث. الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١م.
١٢٣- عمر، عبد العزيز عمر. تاريخ المشرق العربي ١٥١٦-١٩٢٢م، النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤م.
١٢٤- عنان، محمد عبد الله. تاريخ الجمعيات السرية والحركات الهدامة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٤م.
١٢٥- العودات، هيثم، انتفاضة العامية الفلاحية في جبل العرب، مط الحجاز، دمشق، ١٩٧٦م.
١٢٦- العورة، المعلم إبراهيم. تاريخ ولاية سليمان باشا العادل ١٨٠٤-١٨١٩م، تقديم وتعليق بشارة قيقانو، أنطون. دار خاطر، بيروت ١٩٨٩م.
١٢٧- عوض، عبد العزيز. الإدارة العثمانية في ولاية سورية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.
١٢٨- العيسمي، شبلي، حمود الشوفي، داود نمر. التعريف بمحافظة جبل العرب. وزارة الثقافة، دمشق ، ١٩٦٢م.
١٢٩- غرايبة، عبد الكريم. سورية في القرن التاسع عشر، دار الجيل، القاهرة، ١٩٦١-١٩٦٢م.
١٣٠- غرايبة، عبد الكريم. تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤م.
١٣١- الغصين، فايز. المظالم في سورية والعراق والحجاز، دمشق، ١٩١٩م.

١٣٢- غوانمة، يوسف درويش. التاريخ الحضاري لشرقي الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ١٩٨٢م.

١٣٣- الغنام، سليمان محمد. قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية ١٨١١-١٨٤٠م في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسورية، مط البلاد، جدو، ١٩٨٠م.

١٣٤- فارس، جورج. من هو في سورية، مط دار الآداب، هاشمي اخوان، دمشق، ١٩٥١م.

١٣٥- فارس، هاني. النزعات الطائفية في لبنان، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠م.

١٣٦- فرحات، أديب. لبنان وسورية، مكتبة صادر، ط١، بدون تاريخ.

١٣٧- فرنسيس، سعيد. بنو معروف في ساحات المجد، لبنان، ١٩٥٤م.

١٣٨- فريحات، حكمت. السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ١٩٨٧م.

١٣٩- الفوال، صلاح مصطفى. البداوة العربية والتنمية، مط القاهرة الحديثة، ١٩٦٧م.

١٤٠- قاسمية، خيرية. الحكومة الغربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠م ، العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

١٤١- قرألي، الخوري بولس. فخر الدين المعني الثاني، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٩٢م.

١٤٢- قرقوط، ذوقان. تطور الحركة الوطنية في سورية ١٩٢٠-١٩٣٩م، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥م.

١٤٣- قطان، المطران باسيليوس. حوادث سورية ولبنان ١٧٤٥-١٨٠٠م. مط جروس بروس، مؤسسة خليفة للطباعة، بلا تاريخ.

١٤٤- قساطلي، نعمان. كتاب الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، بيروت، ١٨٧٦م.

١٤٥- قاسم، محمد. وحسين حسني. تاريخ القرن التاسع عشر، مط الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٩٤٣م.

١٤٦- كرد علي، محمد. خطط الشام، ستة أجزاء، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٩-١٩٧١م.

١٤٧- كشيشيان، الكسندر. مراجع ودراسة، صفحات وثائقية من جريدة التقدم عن الأحوال الأرمنية والعربية في الدولة العثمانية والبلاد الشامية، منشورات الجمعية الخيرية العمومية الأرمنية، حلب، دار طلاس، بلا تاريخ.

١٤٨- كوثراني، وجيه. بلاد الشام، السكان ، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، معهد الانماء العربي، بيروت، ط٢ ، ١٩٨٤م.

١٤٩- لوقا - اسكندر. الحركة الأدبية في دمشق، الألف-باء ، الأديب، دمشق، بلا تاريخ.

١٥٠- محادين، موفق. تطور علاقات الانتاج والحركات الفلاحية في الريف الأردني، دار الكاتب، بيروت، ١٩٨١م.

١٥١- محمد، نجاح. الحكة القومية العربية في سورية، الجزء الأول، دار البعث، دمشق، ١٩٨٧م.
١٥٢- المحبي، محمد الأمين بن فضل الله. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، اختارت النصوص ليلى صباغ، ٤ مجلدات، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٣م.
١٥٣- مختار. اللواء محمد باشا. كتاب التوفيقات الإلهية في التواريخ الهجرية، جزءان، دراسة وتحقيق محمد عمارة. المؤسسة العربية للنشر والدراسات ، بيروت، ١٩٨٠م.
١٥٤- مصطفى، محمود وعبد العزيز هشام. قرى وأنساب حوران، الجزء الأول، مط المدينة، دمشق، ١٩٩٦م.
١٥٥- المرابط، مطيع. النور والنار في مكتب عنبر. مط العلمية بدمشق، ١٩٩١م.
١٥٦- مشاقة، ميخائيل. منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، مط البولسية، تحقيق، أسد رستم وصبحي أبو شقرا، بيروت، ١٩٨٥م.
١٥٧- المؤتمر العربي الأول، المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بباريس، تحرير وتقديم، محمد كامل الخطيب، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٦م.
١٥٨- المعلوف، اسكندر. دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، المطبعة العثمانية في بعبدا، لبنان ١٩٠٧-١٩٠٨م.
١٥٩- المقداد، خليل. حوران عبر التاريخ، مط حواء للنشر والتوزيع، دمشق، أشرفية صحنايا، ١٩٩٦م.
١٦٠- المنير، حنانيا. الدر المرصوف في تاريخ الشوف، جروس برس، لبنان، بلا تاريخ.
١٦١- موسى، منير. الفكر العربي في العصر الحديث، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٣م.
١٦٢- موسى، سليمان. الحركة العربية، المرحلة الأولى للنهضة العربية، دار النهار للنشر، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.
١٦٣- المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، جزءان، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم التاريخ، دمشق، أوفست طرابلسي ١٩٧٩م.
١٦٤- ناصر الدين، علي. قضية العرب، دار الحكمة، بيروت، ١٩٥٥م.
١٦٥- النجار، عبد الله. بنو معروف في جبل حوران، مط الحديثة، دمشق ، ١٩٢٤م.
١٦٦- نعمان، بولس. خمسة أعوام في شرقي الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٩م.
١٦٧- نعيسة، يوسف. تاريخ حسن آغا العبد (قطعة منه) حوادث سنة ١١٨٦-١٢٤١هـ، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٩م.
١٦٨- النتشة، رفيق شاكر. السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣، بيروت، ١٩٩١م.

١٦٩- هشي، سليم حسن. تاريخ الأمراء الشهابيين، دار لحد خاطر، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.

١٧٠- هشي، سليم حسن. دروز بيروت، تاريخهم ومآسيهم، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٥م.

١٧١- هشي، سليم حسن. علي باشا جنبلاط، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٦م.

١٧٢- هنيدي، إحسان. كفاح الشعب العربي السوري ١٩٠٨-١٩٤٨م، مط التوجيه المعنوي، دمشق، ١٩٦٢م.

١٧٣- ياسين، محمد سعيد. تاريخ الجنوب اللبناني، دار الغد العربي، بيروت، ١٩٨٥م.

١٧٤- يني، جرجي، تاريخ سورية، مط الأدبية، بيروت، ١٨٨١م.

١٧٥- يزبك، جورج. بيروت في التاريخ، مط المصباح، بيروت، ١٩٢٣.

١٧٦- يحيى، جلال. الثورة العربية، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩م.

ثانيا – المصادر والمراجع الأجنبية المعربة :

١٧٧- أبو عز الدين، نجلاء. العالم العربي، محمد عوض إبراهيم وآخرون، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، نيويورك ١٩٦٢م.

١٧٨- اسماعيل، منير وعادل. الصراع الدولي حول المشرق العربي، الوثائق الدبلوماسية، القسم الأول، عهد الولاة في الدولة العثمانية، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٥٠م.

١٧٩- أنطونيوس، جورج. يقظة العرب، ترجمة نبيه أمين فارس، ناصر الدين الأسد، إحسان عباس، دار العلم للملايين، ط٦، بيروت، ١٩٨٠م.

١٨٠- ايفانوف، نيقولاي. الفتح العثماني للأقطار العربية، ترجمة يوسف عطا الله، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٨م.

١٨١- بازيلي، قسطنطين. سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة طارق معصراني، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٩م.

١٨٢- بانتنشكوفا، مارينا. جذور الأزمة اللبنانية والعدوان الاستعماري على سورية ١٨٦٠-١٨٦١م، ترجمة أحمد فاضل، دار المنارة اللاذقية، ١٩٩١م.

١٨٣- بونداريفسكي. الغرب ضد العالم الإسلامي من الحملات الصليبية حتى أيامنا، ترجمة الياس شاهين، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٥م.

١٨٤- بيتكوفيتش، قسطنطين. لبنان واللبنانيون، ترجمة يوسف عطا الله، دار المدى، بيروت، ١٩٨٦م.

١٨٥- برنارد، لويس، العرب والتاريخ، ترجمة نبيه أمين فارس، ومحمود يوسف زايد، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٤م.

١٨٦- بركهاردت. جون لويس. رحلات في سورية، الجزء المتعلق بجبل حوران، ترجمة سلامة عبيد تحت عنوان (جبل حوران في القرن التاسع عشر) مط حرب للطباعة والنشر، بلا تاريخ .
١٨٧- بروكلمان، كارل. تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط ٨، بيروت، ١٩٧م.
١٨٨- بروكلمان، كارل. الأتراك العثمانيون وحضارتهم، ترجمة نبيه فارس ومنير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٩م.
١٨٩- بيرك، جاك. العرب تاريخ ومستقبل. تعريب خيري حماد، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧١م.
١٩٠- بيشون، جاك. بواعث الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد عزة دروزة، بيروت، ١٩٨٦م.
١٩١- بولياك، أ، ن. الاقطاعية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان، ترجمة عاطف كرم، منشورات وزارة التربية، بيروت ١٩٤٨م.
١٩٢- تشرشل، تشارلز. الدروز والموارنة تحت الحكم التركي ١٨٤٠-١٨٦٠م، ترجمة جاك مبارك، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٦م.
١٩٣- تشرشل، تشارلز. جبل لبنان عشر سنوات إقامة ١٨٤٢-١٨٥٢م، دار المروج، بيروت، ١٩٨٥م.
١٩٤- توبي ، جاك. الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية ١٨٤٠--١٩١٨م ترجمة فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٠م.
١٩٥- جمال باشا، مذكرات جمال باشا، تعريب علما أحمد شكري، القاهرة، ١٩٢٣م.
١٩٦- جب، هاملتون. هارولد بوون. المجتمع الإسلامي والغرب، جزءان، ترجمة أحمد عبد الرحيم، وأحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.
١٩٧- حتي، فيليب. لبنان في التاريخ، ترجمة أنيس فريحة، بيروت، ١٩٥٢م.
١٩٨- الخازن، فيليب وفريد، ترجمة، المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سورية ولبنان، مط الرائد اللبناني، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
١٩٩- خوري، رئيف. الفكر العربي الحديث، بيروت، ١٩٤٣م.
٢٠٠- خوري، فيليب. سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٧٧م.
٢٠١- خوري، فيليب. أعيان المدن والقومية العربية، سياسة دمشق ١٨٦٠-١٩٢٠م ترجمة، مط العربية للنشر والدراسات، بيروت.
٢٠٢- خير الله، خير الله. معضلة الشرق. الأقطار العربية المحررة، ترجمة عارف النكدي، بيروت، ١٩١٩م.

٢٠٣- دانتزر، سورية الجنوبية (حوران) جزءان، ترجمة أحمد عبد الكريم، ميشيل عيسى، سالم العيسى، دار الأهالي، دمشق، ١٩٨٨-١٩٩٥م.
٢٠٤- دوباري، الكونت. دمشق ولبنان ربيع ١٨٦٠، ترجمة يوسف ضومط، ط أولى، بيروت، ١٩٩١م.
٢٠٥- ديسو، رنيه، العرب في سورية قبل الإسلام، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد مصطفى زيادة، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٥م.
٢٠٦- رونوفن، بيير. تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٤٨م. ترجمة نور الدين حاطوم، مط الجامعة السورية، دمشق ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م.
٢٠٧- رؤوف بك، أحمد. كيف دخلت تركيا الحرب، ترجمة فؤاد ميداني، بيروت، ١٩٣٢م.
٢٠٨- ريجنكوف، م. وسيميليا نسكايا، أيرينا. سورية ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر. مذكرات رحالة وتقارير علمية واقتصادية ووثائق قنصلية وسياسية وعسكرية، ترجمة يوسف عطا الله، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٣م.
٢٠٩- شهاب، أسامة، يوسف. جرش تاريخها وحضارتها، دار البشير، عمان، الأردن، ١٩٨٩م.
٢١٠- شوفالييه، دومينيك. مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة عبد الله عاقوري، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٦م.
٢١١- رامزور، أرنست، أ. تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨ ترجمة صالح أحمد العلي، مط دار مكتبة الحياة، بيروت - نيويورك، ١٩٦٠م.
٢١٢- ضو، أنطون. (تحقيق وترجمة) لجنة بيروت الدولية، المحاضر الكاملة ١٨٦٠-١٨٦٢م. جزءان، بيروت، ١٩٩٦م.
٢١٣- عريضة، أنطون. لبنان وفرنسا ، ترجمة فارس غصوب، الفارابي، بيروت، ١٩٨٧م.
٢١٤- غيز، هنري. بيروت ولبنان منذ قرن ونصف، ترجمة مارون عبود، جزءان، بيروت، ١٩٨٠م.
٢١٥- فاسيلييف. تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦م.
٢١٦- فريدريك، بك. تاريخ شرقي الأردن وقبائله، ترجمة بهاء الدين طوقان، الدار العربية للدراسات والنشر، عمان ١٩٣٤م.
٢١٧- فرنو، ف، و. يقظة العالم الإسلامي، ترجمة بهيج شعبان، ج١، بيروت، ١٩٥٦م.
٢١٨- فوستنفلد، الجزء الأول. فخر الدين أمير الدروز، ترجمة بطرس شلفون، تحقيق فؤاد أفرام البستاني، دار لحد خاطر، بيروت ، ١٩٨١م.
٢١٩- لوتسكي، فلاديمير. تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستني، موسكو، دار الفارابي، ١٩٨٠م.

٢٢٠- لوتسكي، فلاديمير. تاريخ الأقطار العربية المعاصر، جزءان، ترجمة دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥-١٩٧٦م.

٢٢١- لوتسكي، فلاديمير. الحرب الوطنية التحريرية في سورية ١٩٢٥-١٩٢٧م ترجمة محمد ديلب، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٢٢- لورنس، الكولونيل. الثورة العربية، ترجمة شعبان بركات، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠م.

٢٢٣- لورنغريغ، ستيفن هامسلي. تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٨م.

٢٢٤- ليفين، ز. أ. الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان - سورية - مصر، ترجمة بشير السباعي، دار ابن خلدون، بيروت ، ١٩٧٨م.

٢٢٥- المالطي، دومنيكو ماغري. رحلة إلى جبل لبنان، ترجمة كميل أفرام البستاني، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٢٦- موسى، سليمان. رحلات في الأردن وفلسطين، المجموعة الثانية، دار الثقافة والفنون، عمان ١٩٨٧م.

٢٢٧- نسكايا، سيميليا إيرينا. الحركات الفلاحية في لبنان، ترجمة عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢م.

٢٢٨- نسكايا، سيميليا إيرينا. البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، ترجمة يوسف عطا الله، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٩م.

٢٢٩- نوار، عبد العزيز سليمان. جمع وتحقيق وترجمة، وثائق أساسية من تاريخ لبنان ١٥١٧-١٩٢٠م، دار الأحد البحيري (اخوان) ، بيروت، ١٩٧٤م.

٢٣٠- وات، مونكومري، البدو، ترجمة اكرم خورشيد وعبد الحميد يونس وحسن عثمان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١م.

ثالثاً – المصادر والمراجع العثمانية والمعربة :

آ – سالنامة الدولة العلية العثمانية العمومية (سالنامة دولت علية عثمانية).

١ – سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ١، ١٢٦٣هـ – ١٨٤٦م، استانبول.

٢ – سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٢، ١٢٦٤هـ – ١٨٤٧م، استانبول.

٣ – سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٣، ١٢٦٥هـ – ١٨٤٨م، استانبول.

٤ – سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٤، ١٢٦٦هـ – ١٨٤٩م، استانبول.

٥ – سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٥، ١٢٦٧هـ – ١٨٥٠م، استانبول.

٦ - سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٦، ١٢٦٨هـ - ١٨٥١م، استانبول.

٧ - سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٧، ١٨٦٩هـ - ١٨٥٢م، استانبول.

٨ - سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٨، ١٢٧٠هـ - ١٨٥٣م، استانبول.

٩ - سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٩، ١٢٧١هـ - ١٨٥٤م، استانبول.

١٠- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ١٠، ١٢٧٢هـ - ١٨٥٥م، استانبول.

١١- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ١١، ١٢٧٣هـ - ١٨٥٦م، استانبول.

١٢- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ١٢، ١٢٧٤هـ - ١٨٥٧م، استانبول.

١٣- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ١٣، ١٢٧٥هـ - ١٨٥٨م، استانبول.

١٤- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ١٤، ١٢٧٦ هـ - ١٨٥٩م، استانبول.

١٥- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ١٥، ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠م، استانبول.

١٦- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ١٦، ١٢٧٨ هـ - ١٨٦١م، استانبول.

١٧- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ١٧، ١٢٧٩ هـ - ١٨٦٢م، استانبول.

١٨- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ١٨، ١٢٨٠ هـ - ١٨٦٣م، استانبول.

١٩- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ١٩، ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤م، استانبول.

٢٠- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٢٠، ١٢٨٢ هـ - ١٨٦٥م، استانبول.

٢١- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٢١، ١٢٨٣ هـ - ١٨٦٦م، استانبول.

٢٢- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٢٢، ١٢٨٤هـ - ١٨٦٧م، استانبول.

٢٣- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٢٣، ١٢٨٥ هـ - ١٨٦٨م، استانبول.

٢٤- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٢٤، ١٢٨٦ هـ - ١٨٦٩م، استانبول.

٢٥- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٢٥، ١٢٨٧ هـ - ١٨٧٠م، استانبول.

٢٦- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٢٦، ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١م، استانبول.

٢٧- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٢٧، ١٢٨٩ هـ - ١٨٧٢م، استانبول.

٢٨-سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٢٨، ١٢٩٠ هـ - ١٨٧٣م، استانبول.

٢٩- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٢٩، ١٢٩١ هـ - ١٨٧٤م، استانبول.

٣٠- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٣٠، ١٢٩٢ هـ - ١٨٧٥م، استانبول.

٣١- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٣١، ١٢٩٣ هـ - ١٨٧٦م، استانبول.

٣٢- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٣٢، ١٢٩٤ هـ - ١٨٧٧م، استانبول.

٣٣- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٣٣، ١٢٩٥ هـ - ١٨٧٨م، استانبول.

٣٤- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٣٤، ١٢٩٦ هـ - ١٨٧٩م، استانبول.

٣٥- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٣٥، ١٢٩٧ هـ - ١٨٨٠م، مط عامرة، استانبول.

٣٦- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٣٦، ١٢٩٨هـ- ١٨٨١م،محمود بك مطبعة، استانبول.

٣٧- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٣٧، ١٢٩٩ هـ- ١٨٨٢م، محمود بك مطبعة،استانبول.

٣٨- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٣٨، ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٣م، مطبعة أبو الضياء، قسطنطينية، استانبول.

٣٩- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٣٩، ١٣٠١ هـ - ١٨٨٤م، مطبعة عثمانية، استانبول.

٤٠- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٤٠، ١٣٠٢ هـ - ١٨٨٥م، محمود بك مطبعة سي، درسعادت ، استانبول.

٤١- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٤١، ١٣٠٣ هـ - ١٨٨٦م، محمود بك مطبعة سي، درسعادت، استانبول.

٤٢- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٤٢، ١٣٠٤ هـ - ١٨٨٧م، محمود بك مطبعة سي، درسعادت، استانبول.

٤٣- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٤٣، ١٣٠٥ هـ - ١٨٨٨م، محمود بك مطبعة سي، درسعادت، استانبول.

٤٤- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٤٤، ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٩م، محمود بك مطبعة سي، درسعادت، استانبول.

٤٥- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٤٥، ١٣٠٧ هـ - ١٨٩٠م، مطبعة عامرة درسعادت، استانبول.

٤٦- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٤٦، ١٣٠٨ هـ - ١٨٩١م، مطبعة عامرة درسعادت، استانبول.

٤٧- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٤٧، ١٣٠٩ هـ - ١٨٩٢م، مطبعة عامرة درسعادت، استانبول.

٤٨- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٤٨، ١٣١٠ هـ - ١٨٩٢م، مطبعة عامرة درسعادت، استانبول.

٤٩- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٤٩، ١٣١١ هـ - ١٨٩٣م، مطبعة عامرة درسعادت، استانبول.

٥٠- سالنامة دولت عليه عثمانيـــة، دفعـــة ٥٠، ١٣١٢ هــــ - ١٨٩٤م، مطبعـــة عـــامرة درسعادت، استانبول.
٥١- سالنامة دولت عليه عثمانيـــة، دفعـــة ٥١، ١٣١٣ هــــ - ١٨٩٥م، مطبعـــة عـــامرة درسعادت، استانبول.
٥٢- سالنامة دولت عليه عثمانيـــة، دفعـــة ٥٢، ١٣١٤ هــــ - ١٨٩٦م، مطبعـــة عـــامرة درسعادت، استانبول.
٥٣- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٥٣، ١٣١٥ هـــ - ١٨٩٧م، عالم ومطبعـــة ســـي - أحمد احسان وشركاسي، استانبول.
٥٤- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٥٤، ١٣١٦ هــــ - ١٨٩٨م ١٣١٤ ماليـــة، عـــالم ومطبعة سي - أحمد احسان وشركاسي، استانبول.
٥٥- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٥٥، ١٣١٧ هـــ - ١٨٩٩م ١٣١٥ ماليـــة، مطبعـــة عامرة، دار الخلافة العلية، استانبول.
٥٦- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٥٦، ١٣١٨ هـــ - ١٩٠٠م ١٣١٦ مالية، محمود بـك وسروجي مطبعة لري، استانبول.
٥٧- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٥٧، ١٣١٩ هـــ - ١٩٠١م ١٣١٧ مالية، طاهر بـك مطبعة سي ، استانبول.
٥٨- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعـــة ٥٨، ١٣٢٠ هــــ - ١٩٠٢م ١٣١٨ ماليـــة، دار الطباعة العامرة، درسعادت، استانبول.
٥٩- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٥٩، ١٣٢١ هـــ - ١٩٠٣م ١٣١٩ مالية، عالم مطبعة سي، درسعادت، استانبول.
٦٠- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٦٠، ١٣٢٢ هـــ - ١٩٠٤م ١٣٢٠ مالية، عالم مطبعة سي، درسعادت، استانبول.
٦١- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٦١، ١٣٢٣ هـــ - ١٩٠٥م ١٣٢١ مالية، عالم مطبعة سي، درسعادت، استانبول.
٦٢- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٦٢، ١٣٢٤ هـــ - ١٩٠٦م ١٣٢٢ مالية، عالم مطبعة سي، درسعادت، استانبول.
٦٣- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٦٣، ١٣٢٥ هـــ - ١٩٠٧م ١٣٢٢ مالية، عالم مطبعة سي، درسعادت، استانبول.
٦٤- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٦٤، ١٣٢٦ هـــ - ١٩٠٨م ١٣٢٣ مالية، عالم مطبعة سي، درسعادت، استانبول.

٦٥- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٦٥، ١٣٢٦ مالية ١٩٠٩م، سالانيك مطبعة سـي، در سعادت، استانبول.

٦٦- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٦٦، ١٣٢٧ مالية ١٩١١م، سالانيك مطبعة سـي، در سعادت، استانبول.

٦٧- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٦٧، ١٣٢٨ مالية ١٩١٢م، سالانيك مطبعة سـي، در سعادت، استانبول.

٦٨- سالنامة دولت عليه عثمانية، دفعة ٦٨، ١٣٣٣-١٣٣٤ مالية ١٩١٧-١٩١٨م، هـلال مطبعة سي، در سعادت، استانبول.

ب - سالنامة ولاية سورية (سالنامة ولايت سورية).

٦٩- سالنامة ولايت سورية، دفعة ١، ١٢٨٥هـ - ١٨٦٨م، الشام ، (دمشق).

٧٠- سالنامة ولايت سورية، دفعة ٢، ١٢٨٦هـ - ١٨٦٩م، الشام ، (دمشق).

٧١-سالنامة ولايت سورية، دفعة ٣، ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م، الشام ، (دمشق).

٧٢- سالنامة ولايت سورية، دفعة ٤، ١٢٨٩هـ - ١٨٧٢م، الشام ، (دمشق).

٧٣- سالنامة ولايت سورية، دفعة ٥، ١٢٩٠هـ - ١٨٧٣م، الشام ، (دمشق).

٧٤- سالنامة ولايت سورية، دفعة ٦، ١٢٩١هـ - ١٨٧٤٨م، مطبعة ولاية سـورية، شـام شريف.

٧٥- سالنامة ولايت سورية، دفعة ٧، ١٢٩٢هـ - ١٨٧٥م، الشام.

٧٦- سالنامة ولايت سورية، دفعة ٨، ١٢٩٣هـ - ١٨٧٦م، الشام.

٧٧- سالنامة ولايت سورية، دفعة ٩، ١٢٩٤هـ - ١٨٧٧م، الشام.

٧٨- سالنامة ولايت سورية، دفعة ١٠، ١٢٩٥هـ - ١٨٧٨م، الشام.

٧٩- سالنامة ولايت سورية، دفعة ١١، ١٢٩٦هـ - ١٨٧٩م، الشام.

٨٠- سالنامة ولايت سورية، دفعة ١٢، ١٢٩٧هـ - ١٨٨٠م، ولايت مطبعة، ١٢٩٥ مالية شامشريف.

٨١- سالنامة ولايت سورية، دفعة ١٣، ١٢٩٨هـ - ١٨٨١م، ولايت مطبعة، شامشريف.

٨٢- سالنامة ولايت سورية، دفعة ١٤، ١٢٩٩هـ - ١٨٨٢م، ولايت مطبعة، شامشريف.

٨٣- سالنامة ولايت سورية، دفعة ١٥، ١٣٠٠هـ - ١٨٨٣م، ولايت مطبعة، شامشريف.

٨٤- سالنامة ولايت سورية، دفعة ١٦، ١٣٠١هـ - ١٨٨٤م، ولايت مطبعة، شامشريف.

٨٥- سالنامة ولايت سورية، دفعة ١٧، ١٣٠٢هـ - ١٨٨٥م، الشام.

٨٦- سالنامة ولايت سورية، دفعة ١٨، ١٣٠٣هـ - ١٣٠٢ رومي(مالي) ١٨٨٦م، الشام.

٨٧- سالنامة ولايت سورية، دفعة ١٩، ١٣٠٤هـ - ١٣٠٣ رومي ١٨٨٧م، الشام.

٨٨- سالنامة ولايت سورية، دفعة ٢٠، ١٣٠٥هـ - ١٣٠٤ رومي ١٨٨٨م، الشام.
٨٩- سالنامة ولايتي سورية، دفعة ٢١، ١٣٠٦هـ - ١٣٠٥ رومي ١٨٨٩م، الشام.
٩٠- سالنامة ولايتي سورية، دفعة ٢٢، ١٣٠٧-١٣٠٨هـ - ١٣٠٦ رومي ١٨٩٠م، الشام.
٩١- سالنامة ولايتي سورية، دفعة ٢٣، ١٣٠٨-١٣٠٩هـ - ١٣٠٧ رومي ١٨٩١م، الشام.
٩٢- سالنامة ولايتي سورية، دفعة ٢٤، ١٣٠٩-١٣١٠هـ - ٨٦ رومي ١٨٩٢م، الشام.
٩٣- سالنامة ولايتي سورية، دفعة ٢٥، ١٣١٠-١٣١١هـ - ١٣٠٩ رومي ١٨٩٢م، الشام.
٩٤- سالنامة ولايتي سورية، دفعة ٢٦، ١٣١١-١٣١٢هـ - ١٣١٠ رومي ١٨٩٣م، الشام.
٩٥- سالنامة ولايتي سورية، دفعة ٢٧، ١٣١٢-١٣١٣هـ - ١٣١١ رومي ١٨٩٤م، الشام.
٩٦- سالنامة ولايتي سورية، دفعة ٢٨، ١٣١٣-١٣١٤هـ - ١٣١٢ رومي ١٨٩٥-١٨٩٦م، الشام.
٩٧- سالنامة ولايتي سورية، دفعة ٢٩، ١٣١٥هـ ١٣١٣-١٣١٤ رومي ١٨٩٧م، الشام.
٩٨- سالنامة ولايتي سورية، دفعة ٣٠، ١٣١٦هـ ١٣١٤-١٣١٥ رومي ١٨٩٨م، الشام.
٩٩- سالنامة ولايتي سورية، دفعة ٣١، ١٣١٧هـ ١٣١٥-١٣١٦ رومي ١٨٩٩م، الشام.
١٠٠- سالنامة ولايتي سورية، دفعة ٣٢، ١٣١٨هـ ١٣١٦-١٣١٧ رومي ١٩٠٠م، الشام.
جـ - سالنامة نظارت معارف عمومية .
١٠١- سالنامة نظارت معارف عمومية، دفعة ٢، ١٣١٧هـ - ١٨٩٩م ، نطبعة عامرة، دار الخلافة العلية، استانبول.
١٠٢- سالنامة نظارت معارف عمومية، دفعة ٣، ١٣١٨هـ ١٩٠٠م، مطبعة عامرة دار الخلاقة العلية، استانبول.
١٠٣- سالنامتي ولاية بيروت دفعة ١، ١٣١١٠١٣١٢هـ ١٨٩٤م ١٣١٠ رومي، مطبعة ولاية بيروت.
١٠٤- اقطاش، بنيارق. انجاتي، عصمت. الارشيف العثماني، فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول، ترجمة صالح سعداوي، صالح، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية. عمان ١٩٨٦م.
١٠٥- دفتر مفصل خاص أمير لواء الشام (طابو دفتري ٢٧٥) سنة ٩٥٨هـ ١٥٥١م، دراسة وتحقيق وترجمة محمد عدنان البخيت، عمان ١٩٨٩م.
١٠٦- دفتر مفصل لواء عجلون (طابو دفتري رقم ٩٧٠) دراسة وتحقيق وترجمة محمد عدنان البخيت، ونوفان رجا الحمود، عمان ١٩٩١م.

١٠٧- دفتر مفصل لواء عجلون (طابو دفتري رقم ٩٧٠) دراسة وتحقيق وترجمو محمد عدنان البخيت، ونوفان رجا الحمود، عمان ١٩٨٩م.

١٠٨- أوغلي، الأميرة عائشة عثمان. والدي السلطان عبد الحميد الثاني (مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي) ترجمة صالح سعداوي صالح، ط أولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩١م.

١٠٩- بعض الوثائق العثمانية المتعلقة بتاريخ الأرن (١٨٤٦-١٨٥١) ترجمة وتعليق، أنجن أكارلي وهنادي غوانمة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٩م.

١١٠- مذكرات عزيز بك، الاستخبارات والدولة العثمانية، ترجمة فؤاد ميداني، بيروت، ١٩٣٣م.

١١١- الدستور. ترجمة نعمة الله نوفل، جزءان، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٨٨٤م.

١١٢- مذكرات مدحت باشا. ترجمة يوسف كمال حتاتة، ط أولى، مط هندبة بالموسكي، القاهرة، ١٣٢٥هـ.

١١٣- مختارات من القوانين العثمانية، جمع وتقديم يوسف قزما خوري، دار الحمراء، بيروت، ١٩٩٠م.

١١٤- مختارات وخطب في التربية عصر النهضة الحديثة، جمع وتقديم يوسف قزما خوري، دار الحمراء، بيروت، ١٩٩٠م.

١١٥- قفلجملي، حكمت. التاريخ العثماني، رؤية مادية، ترجمة فاضل لقمان، دار الجليل، دمشق، ١٩٨٧م.

١١٦- رفعت، مولان زاده. الوجه الخفي للانقلاب التركي، ترجمة توفيق برو، الناشر القاضي سعد زغلول الكواكبي، حلب ، ١٩٩٢م.

١١٧- وثائق ارشيف رئاسة مجلس الوزراء (الارشيف العثماني) Basbakalik Arsivi وقمت بتبنيت مجموعة منها في ملحق الوثائق.

١١٨- جمال باشا، أحمد. مذكرات، ترجمة، علي أحمد شكري، القاهرة، ١٩٢٣م.

١١٩- جمال باشا (الصغير) كيف جلت القوات العثمانية عن بلاد العرب، ترجمة فؤاد ميداني، بيروت، ١٩٣٢م.

رابعا - مذكرات :

١ - أرسلان، عادل. مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف الايبش، الدار التقدمية للنشر، بيروت، ١٩٨٣م.

٢ - الأطرش، سلطان باشا. مذكرات منشورة في بيروت المساء، أعداد ٩٨-١٠٧ عـــام ١٩٧٥-١٩٧٦.
٣ - الجزائري، محمد سعيد. مذكراتي عن القضايا العربية والعالم الإســلامي، دار اليقظــة العربيــة، دمشق، ١٩٦٨م.
٤ - داغر، أسعد. مذكراتي على هامش القضية العربية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، بلا تاريخ.
٥ - رستم، حيدر. مذكرات، تحقيق نجدة صفوت، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٨م.
٦ - دروزة، محمد عزة. مذكرات وتسجيلات، الجمعية الفلسطينية للتاريخ والآثار، ثلاثة أجزاء، مـط صامد، دمشق، ١٩٨٦م.
٧ - صافي، رضا. على جناح الذكرى، أربعة أجزاء، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٢م.
٨ - عبد الله، الملك. مذكرات، مط مجلة الرائد، عمان، ١٩٤٧م.
٩ - غصن، فؤاد. مذكراتي خلال قرن، دار الريحاني. بيروت، بلا تاريخ.
١٠- الغصين، فائز. مذكراتي عن الثورة العربية الكرى، مط الترقي، دمشق، ١٩٥٦م.
١١- العمري، صبحي. أوراق الثورة العربية الكبرى، ١ً - المعـــارك الأولى. ٢ً - لورنـــس. ٣ً ميسلون، دار الريس، لندن - قبرص، ١٩٩١م.
١٢- القاوقجي، فوزي. مذكرات، تقديم وإعداد خيرية قاسمية، دار النمير، دمشق، ط٢، ١٩٩٥م.
١٣- قاضي، المطران نيقولاوس. أربعون عاماً في حوران وجبل الدروز، مـــط القديـــس بولـــس، حريصا، لبنان، بلا تاريخ.
١٤- قدري، أحمد. مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، مط ابن زيدون، دمشق، ١٣٧٥-١٩٥٦م.
١٥- العظمة، نبيه وعادل، حياة وأوراق، جمع وتقديم خيرية قاسمية، دار الريس للكتـــب والنشـــر، لندن، ١٩٩١م.
١٦- كرد علي، محمد. المذكرات، ثلاثة أجزاء، مط الترقي، دمشق، ١٩٤٨م.

خامساً - مخطوطـــات :

١ - الهجري، حسين. حروب اللجاة، ضمن ملاحق ، بلاد الشام تحت حكم محمد علـــي باشـــا. رسالة لنيل درجة الماجستير. إعداد: فندي أبو فخر، جامعة دمشق، ١٩٨٦م.
٢ - الشعراني، فخر الين، مخطوطة محفوظة لدى حفيده الدكتور جدعان الشعراني بالسويداء.
٣ - السامري، الدنفي إبراهيم. ظاهر العمر وحكام جبل نابلس، حققها وشرحها موسى أبو ديـــة، جامعة النجاح، نابلس، ١٩٨٦م.
٤ - زهر الدين، حسين. مخطوطة محفوظة لدى منصور زهر الدين بالصورة الكبيرة.

سادساً – أعمال من الشعر الشعبي :

١ – الأطرش، شبلي. ديوان شعر شعبي، مط الحضارة، دمشق، بلا تاريخ.

٢ – الأطرش، سليمان. أفديها بالشمس والقمر، ديوان شعر شعبي، مط الجمهورية، دمشق، ١٩٨٢م.

٣ – بحصاص، يوسف. ديوان الأنوار الزهية والخواص، مط العربية بدمشق، بلا تاريخ.

٤ – الدبيسي، سليم قاسم، ديوان شعر شعبي، مط دار العلم، دمشق.

٥ – عبيد، علي. ربابة الثورة، تقديم سلامة عبيد، دمشق، بلا تاريخ ودار نشر.

المصادر والمراجع الأجنبية

1 - Les Archives de Ministère des affaires etrangère correspondence politique Consulaire, Turquie - Damas vols 1, 2, 3, 4, 5, 6, 8.

2 - Les Archives de Ministère des affaires etrangères correspondence commerciale consulaire. Turquie - Damas. vols. 1,2,5,6,7,8,9,10,11,12,13,14,15,17,18.

3 - Andrea «General» la révolte Druze et l'insurrection de Damas 1925-1927 Paris, 1937.

4 - Bouron «Cabitaine» N. les Druzes Histoir du Liban et de la mentagne. Hauranaise. Paris 1938.

5 - Bell. G. L. the desert and the sown London. 1906.

6 - BukhinGham. N. S. travels among the Arab tribes in habiting the countries. East of Syria and Palestine. London 1882.

7 - Burkhardt. J. L. Travels in Syria and the holy land London 1822.

8 - Cadalvene et Barrault. Histoire de la guerre de mehemet ali contre laporte ottomane Paris 1936.

9 - Cadalvene. Deux Annèes de l'Histoire d'orient Paris. 1840.

10 - Carbillet «Captaine» au djebel Druze. Chosses vues et vécues. Paris. 1929.

11 - Catroux «General» Deux Missions en Moyen orint 1919 - 1922 Paris 1928.

12 - Douin. M. Georges. la Mission du Baron de Bois - le - compt. le Caire. 1927.

13 - Dussaud, R. Mission dan la région désertique de ;a Syrie, Moyenne, Paris 1903.

14 - Duman. Hasan, Osmanli. Yillikari salnameler. ve ne vsalier, Istanbul 1982.

15 - Ewing. M, Aw. Arab and Druze at Home. London 1907.

16 - Firro. K. A History of the Druzes leiden New York. Koln. 1992.

17 - Laurent, Achille. Relation Historique des Affaires de Syrie. Paris 1946.

18 - Mascle, Joseph. Le djebel Druze, Beyrout 1944.

19 - Müller, Victor «Commandant» en Syrie avec les Bedouins. Paris. 1931.

20 - Neibuhr. G. voyage en Arabie etend autres pays. Circon, visins, tras, form the German 2 vol, Amstrdam. 1769-1770.

21 - Norman. N. Lewis. Nomads settlers in Syria an Jordan. 1800 - 1980. Cambridge 1986.

22 - Oppenheim, Max, Freiherrn, von. vom Mittelmeer. Zum persischen golf durch den Hauran. Berlin. 1899.

23 - Ozcan, Mahmet. Resimli, Osmanle Istanbul 1956.

24 - Perrier, ferdinand. La Syrie sous le gouverment de mehemet - Ali, Paris 1840.

25 - Porter. J. L. Five years in Damascus 2 vols. London 1855.

26 - Porter. J. L. The Goant of Bashan and Syria's Holyplaces London 1867.

27 - Rey. M. E. Guillaume. voyage dans le Horan aux Bords de la mer morte exectepedant les années 1857-1858. Paris 1861.

28 - Roberts. S. H. A History. of French Colonial Policy. 1870-1922. London 1929.

29 - Spagnol O. J. P. France and Ottoman le Banon 1861-1914. London 1977.

30 - Schabler, Birgit. Au Fstade im Druse Nber GL and Gotha. 1996.

31 - Tress. Corespendance du colonel seve. 1934.

32 - «Lainstalltion du premier consul dans Glerre a Damas «1830-1834» 1934.

33 - Wetzstein, Johann. Gottfried. Reiseberi chtubrr Huran und die trachonen . Berlin. 1880.

المجلات

١ - البطريركية ، السنة ٨، الجزء الثاني، ١٩٣٣/٣/١٥م.

٢ - دراسات اشتراكية ، دمشق، العدد ١١ لعام ١٩٨٢م.

٣ - دراسات تاريخية. جامعة دمشق. أعداد متفرقة من عام ١٩٨٠ - ١٩٩٨م.

٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ١١، ١٢، ١٣-١٤، ١٥-١٦، ١٧-١٨، ١٩-٢٠، ٢٣-٢٤، ٢٥-٢٦، ٢٧-٢٨، ٢٩-٣٠، ٣٣-٣٤، ٣٥-٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤١-٤٢، ٤٣-٤٤، ٤٧-٤٨.

٤ - الحرب ، عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية. أعداد متفرقة.

٨، ٩، ٢٥، ٣٤، ٣٦، ٤٦، ٤٧، ٤٩.

٥ - الكلية. تشرين الأول ١٩٢٥، بيروت، مجلة شهرية تصدرها الكلية السورية الإنجيلية في بيروت .

٦ - المقتطف. كانون الأول ١٩٠٩، بيروت ١٨٧٦-١٨٨٤ ، ثم انتقلت إلى القاهرة.

٧ - المسرة . أعداد متفرقة، من أعوام ١٩٠٨ - ١٩١١ - ١٩٢٥م.

٨ - الهلال. كانون الأول ١٩١٠م، جرجي زيدان ، القاهرة ١٨٩٢ - ١٩١٤م.

٩ - النعمة. مجلة البطريركية الأنطاكية الأرثوذكسية، دمشق، اعتبارا من عام ١٩٠٩.

الصحف

١ - الأهرام. أعداد متفرقة من عامي ١٩١٠ - ١٩١١م.

٢ - الجبل. السويداء، أعداد متفرقة. والأعداد كلها محفوظة لدى السيد نعمان حرب بالسويداء.

٣ - المفيد . أعداد متفرقة من عام ١٩١١م.

٤ - المقتبس. أعداد كثيرة ومتفرقة من عام ١٩٠٨ حتى ١٩١٥م، وهي محفوظة على ميكروفيلم لدى المركز الثقافي العربي بالسويداء.

٥ - المعرض. بيروت. أعداد متفرقة من أعوام ١٩٢١ - ١٩٢٥م. والأعداد كلها محفوظة في مكتبة المركز الثقافي العربي بالسويداء.

مقابلات شخصية

١ - أبو الحسن ، سعيد	السويداء
٢ - أبو صالح ، هاني	السويداء
٣ - أبو عساف، الشيخ سلمان	ولغا
٤ - أبو فخر، الشيخ هاني	كفر اللحف
٥ - أبو فخر، الشيخ خزاعي	كفر اللحف
٦ - أبو فخر، الشيخ نمر	كفر اللحف
٧ - الأطرش، السيد زيد	القريـــا
٨ - الأطرش، الشيخ قاسم	عتر
٩ - اشتي، الشيخ اسماعيل	السويداء
١٠ - أيوب، الحاج محمد أحمد	أم ولد
١١ - حاتم، الشيخ حمد	الدور
١٢ - الحجلة، الشيخ محمد	المشقوق
١٣ - الحمدان، الشيخ يحيى	كناكر
١٤ - الحريري، الحاج حامد ياسين	بصر الحرير
١٥ - الحريري، الحاج عبد اللطيف الخميس	بصر الحرير
١٦ - الحريري، الشيخ حسن عبدو	بصر الحرير
١٧ - الحميدي، عوض	وقم
١٨ - الخضير، الحسن ضاهر	الصورة الكبيرة
١٩ - سابق، الشيخ محمد	الكفر
٢٠ - سرايا، السيد مهنا	السويداء
٢١ - السمان، الشيخ أسعد	الحقف
٢٢ - شلغين، الشيخ فواز	مجادل
٢٣ - شلغين، الشيخ هايل	صميد
٢٤ - الشعراني، الشيخ سعيد	الدور
٢٥ - الرفاعي، الحاج أحمد بن محمد بركات	أم ولد
٢٦ - رزق، الشيخ سلمان	عرمان

٢٧ - زهر الدين، الشيخ حمد	الصورة الكبيرة
٢٨ - العبد الله، الشيخ تركي	حوط
٢٩ - عزام، الشيخ حسين	عريقة
٣٠ - عزام، الشيخ نايف	تعارة
٣١ - مرشد، الشيخ مهاوش	حران
٣٢ - المحيثاوي، الشيخ سالم	لبين
٣٣ - منذر، الشيخ مرعي	السويداء
٣٤ - النمر، الشيخ اسماعيل	السويداء

المحتويات

الصفحة

الصفحة

الفصل الثالث : مظاهر الحياة الاجتماعية والفكرية العامة

الوثائق

رقم الوثيقة | الصفحة



قرارنامه حوران ...

حوران سنجاغى ملحقاتندن شهبا قريه‌سى شيخى يحيى عامرك اشقياى دروزه رياست ايلديكى و اصل
رئيس اشقيا و محرك مفسدت اولانلردن بولنديغى بالمحاكمه تبين ايتمسنه مبناً مرقومك اعدامى حقنده
حوران ديوان حربيجه ويرلمش اولان قرار تصديق ايدلمشدر

استيذاناً مسئله‌نك اجراسنه حربيه نظارتى مأموردر ٢٨ صفر ١٣٢٨ و ... ماليه ... محمد رشاد

صدر اعظم ابراهيم حقى — حربيه ناظرى محمود شوكت

DH. SYS ٢٤٦٣٢
86 (4-1)

بتاريخه ادناه قد جرى المحاسبة بين يوسف السعدي وتم الحساب ... باسم
يوسف السعدي وعيسى الزنبقة الى اسماعيل ... وشبلي ابو ... بحضور الحج ... بالمحل ...
بموجب مضبط بالصلح التي صدقت من المجلس ادارة قضاء صلخد واللواء ... سند
يوسف السعدي واولاد عيسى الزنبقة سند ... ثمانمائه ... تكون باطلة
والبيان ... شهود الحال ... ١٢٧

شهود الحال

المقبوضة — المقبوضة
محمد خليل ... الحوراني — ...

حسين ... — ...